



دراسات تاريخية

مجلة علمية فصلية محكمة



الشبيبة

للدراسات والنشر والتوزيع
دمشق - سورية

دراسات تاريخية

مجلة علمية فصلية مُحَكَّمة

تعنى بالدراسات حول تاريخ العرب

تصدرها وتشرف على تحريرها

لجنة كتابة تاريخ العرب بجامعة دمشق

١

السنة الحادية عشرة ، العددان ٣٧ و ٣٨ ، أيلول - كانون الاول ١٩٩٠ .

المدير المسؤول : د. شاکر الفحام رئيس التحرير : ناظم کلاس

للطلاب	للمؤسسات	للأفراد	الاشتراكات
(٥٠) ل.س	(٢٠٠) ل.س	(١٠٠) ل.س	في القطر السوري
	(٢٠) دولارا	(١٠) دولارات امريكية	في الأقطار العربية
	(٣٠) دولارا	(١٥) دولارا	في البلاد الأجنبية

يمكن الاشتراك بمجموعات الاعداد الصادرة منذ عام ١٩٨١ بالبدل نفسه لكل عام ، ويتم تسديد بدل الاشتراك بشيك الى لجنة كتابة تاريخ العرب ، أو بتحويل بلغ الى حساب جامعة دمشق في مصرف سورية المركزي رقم ٢٣/٣٣٢٣ .



المراسلات : لجنة كتابة تاريخ العرب ، مجلة دراسات تاريخية ، جامعة دمشق
المكاتب : جامعة دمشق ، مبنى كلية طب الاسنان ، ط ٣ ، هاتف /٢٢٢٤٦١/

شروط النشر في المجلة

ان مجلة دراسات تاريخية هي جزء من مشروع كتابة تاريخ العرب ، وخطوة من خطوات تخدم كلها وبمجموعها الغرض الاساسي ، وهو كتابة تاريخ العرب من منطلق وحدوي ، وضمن منظوري الفهم الحضاري للتاريخ والتقيد بأسلوب البحث العلمي ، تحاول طرح الجديد في ميدان البحث في التاريخ العربي ، وتبسيط الضوء على التيارات العامة التي حركت تاريخ الامة العربية واعطته خط مساره الخاص ، وايضاح ما لفته الغموض ، وتصحيح ما شوه وكشف الزيف ان وقع ، وكل ما يمكن ان يثير جدلا علميا واعيا ينتهي عند الحقيقة الموضوعية .

والمجلة ترحب بكل قلم يشارك في أغناء فكرتها وبكل مقترح ورأي يساعد في مسيرتها ، وتنشر البحوث والدراسات في تاريخ العرب وما يتصل به ، على أن يراعى فيها ما يلي :

آ - أن تتوافر في البحث الجدة والاصالة والمنهج العلمي .

ب - أن لا يكون البحث منشورا من قبل .

ج - أن يكون مطبوعا على الآلة الكاتبة ، خاليا من الاخطاء الطباعية .

د - تعرض البحوث ، في حال قبولها مبدئيا ، على محكمين متخصصين لبيان مدى صلاحيتها للنشر ، وفق المعايير المذكورة اعلاه ، والتعديلات اللازم ادخالها عليها عند الاقتضاء . وتبقى عملية التحكيم سرية .

وتحتفظ المجلة بحقوقها في الحذف أو الاختزال ، بما يتوافق مع أغراض الصياغة .

ولا تنشر المجلة قوائم المصادر والمراجع ، ولذلك يحسن أن يتقيد السادة الباحثون بشكليات التوثيق المتعارف عليها ، على النحو التالي :

آ - في ذكر المصادر والمراجع (للمرة الاولى) :

ذكر اسم المؤلف كاملا وتاريخ وفاته بين قوسين () ان كان متوفى ، اسم المصدر أو المرجع وتحت خط ، عدد المجلدات أو الاجزاء ، اسم المحقق ان وجد ، الناشر ، المطبعة ورقم الطبعة ان وجدت ، مكان النشر وتاريخه ، الصفحة .

ب - في محاضر المؤتمرات :

ذكر اسم الباحث كاملا ، عنوان الدراسة كاملا بين قوسين مزدوجين « » ، عنوان الكتاب كاملا ، اسم المحرر أو المحررين ، الناشر ، المطبعة ورقم الطبعة ان وجدت ، مكان النشر وتاريخه ، الصفحة .

ج - في المجلات :

اسم الباحث كاملا ، عنوان البحث بين قوسين مزدوجين « » اسم المجلة كاملا وتحت خط ، رقم المجلد أو السنة ، رقم العدد وتاريخه ، الصفحة .
ثم ذكر الرمز الذي يشار به الى المجلة في المرات التالية :

د - في المخطوطات (للمرة الاولى) :

اسم المؤلف كاملا ، عنوان المخطوط كاملا ، الجهة التي تحتفظ به ، تاريخ النسخة وعدد أوراقها ، رقم الورقة مع الإشارة الى وجهها (A) وظهرها (ب) . ثم ذكر ما يشار به الى المخطوط في المرات التالية .

وتكتب الاسماء الاجنبية بالعربية واللاتينية بين قوسين () ، ويشار الى الملاحظات الهامشية بنجمة * . وترقم الحواشي بأرقام تتسلسل من أول البحث الى آخره ، دون التوقف عند نهاية الصفحات .

يمنح الباحث نسخة من العدد الذي نشر فيه بحثه ، مع عشرين (مستلة) من البحث .

دراسات تاريخية ١٩٩٠ / ٣ - ٤
٣٧ - ٣٨

دراسات تاريخية

السنة الحادية عشرة ، العددان ٣٧ و ٣٨ ، أيلول - كانون الاول ١٩٩٠

- * من تاريخ اللغة العربية (٢)
د. مسعود بويو ٧
- * الابداء ، منذ دخولهم اليمن حتى نهاية القرن الثالث الهجري (سياسيا واقتصاديا) .
د. عبد المحسن مدعج المدعج ١٩
- * مشروع اتحاد الامارات العربية المتحدة ١٩٦٨-١٩٧٠ مساعي النجاح وأسباب الفشل .
د. مصطفى عقيل ٤٧
- * تمرد قبيلتي البوعلي والجنبة في صور على سلطة حكومة مسقط ١٩٢٣ - ١٩٣٢ .
د. ابراهيم شهاد ٦٢
- * العلاقات الحضارية بين بلاد الخليج العربي وشبه القارة الهندية
د. محمد حرب فرزات ٧٣
- * تل ليلان (شخنا - آبوم - شوبات انليل) .
حميدو حمادة ٨٥

تنويه

- الآراء الواردة في المجلة تعبر عن وجهة نظر صاحبها
- ترتيب البحوث يخضع لاعتبارات فنية

- ٩٧ * ملاحظات على الكتابة الارامية (من كتابات الحضر في العراق) .
د. مانويلا جولفو
- ١٠٥ * الاثار السورية - الغنى والاصالة (دراسة ميدانية) .
د. عدنان البني
- ١٢٥ * العلاقات العربية العثمانية - ثورة الكرك ١٩١٠ .
د. سعد أبو دية
- ١٤٩ * اماره حلب في عهد بني مرداس وعلاقاتها الخارجية .
د. شوقي شعث
- * اسبانيا وشمال افريقيا - من حل الخلافات دبلوماسيا الى الادارة الاستعمارية .
- ١٦٥ د. فكتور مزالس لزانو - ترجمة د. ميلود سفاري
- * قراءة في خمسة مجلدات عن ماري .
- ١٧٢ د. فيصل عبد الله

دراسات تاريخية
مجلة علمية فصلية محكمة
هيئة الاشراف
لجنة كتابة تاريخ العرب بجامعة دمشق

د. محمد زياد الشويكي رئيس جامعة دمشق ، د. شاعر الفحام ، د. عادل العوا ،
د. نبيل عاقل ، د. عبد الكريم رافق ، محمد محفل ، د. خيرة قاسمية ،
د. محمد حرب فرزات ، د. عادل زيتون ، ناظم كلاس .

٣٧ - ٣٨
دراسات تاريخية
١٩٩٠ / ٣ - ٤

عن تاريخ اللغة العربية (٢)

د. مسعود بوبو
جامعة دمشق

٣ - العربية والعصر الجاهلي *

المقصود بالعصر الجاهلي عند العرب ، الفترة الممتدة الى قرن ونصف أو قرنين من الزمن قبل مجيء الإسلام ، وما سبق ذلك يكتنفه الغموض ، وغالباً ما يُعرف بالجاهلية الأولى عند علمائنا . . . وأما المقصود بلفظة « الجاهلية » دلالةً فمختلف عما هو شائع عنها اليوم في أذهان الناس من انطباع عام ، لغويّاً واجتماعياً . وعند البحث المدقق في كتب اللغة والنصوص يقف الباحث على معانٍ متعددة للجاهلية ، كالطيش ، والغضب ، والنزق ، أو السّفه والحمق والحميّة . . . ونستخلص دلالتها المتطورة من النصوص ، أو نلتمس معناها من خلال الاستخدام اللغوي ، وبالتدرج الزمني . يقول صاحب « لسان العرب » في ذلك : « أرض مجهولة : لا أعلام بها ولا جبال ، وإذا كان بها معارف أعلام فليست بمجهولة ، يقال : علونا أرضاً مجهولة ومجهلاً . . . وأنشد :

قلتُ لصحراءٍ خلاءٍ مَجْهَلٍ تغوّلي ما شئت أن تغوّلي (١)

أي : ضللي واهلكي . وقال أيضاً : « وأرض مجهل : لا يُهتدى فيها . . . وأنشد
سيبويه :

فلم يَبْقَ إِلَّا كلُّ صفواء صفوةٍ بصحراء تيهٍ بين أرضين مَجْهَلٍ

الصفواء : حجر عريض أملس ، والمجهل : المضلّة . . . وقيد أيضاً : « وناقاة
مجهولة : لم تحلب قط . أو غفلة لاسيمة عليها » (١) .

ونجد مثل هذه الصورة في قول سُوَيْد بن أبي كاهل :

فركبناها على مَجْهولها بصلاب الأرض فيهنَّ شَجَعٌ (٢)

أي : سرنا فيها على جهل بمسالكها وأعلامها . وقوله : بصلاب الأرض : أي
بخيل صلاب الحوافر ، وأرض الفرس : حوافرها ، والشَجَع : جنون من النشاط .

★ - كنا قد نشرنا في العدد (٣٣ و ٣٤ ، أيلول - كانون الأول ١٩٨٩) القسم الأول من هذا البحث
وهذه تتمته . (المجلة) .

دراسات تاريخية ، ٣٧ و ٢٨ ، أيلول - كانون الأول ١٩٩٠

وغير خفي هنا ، أن هذا المفهوم المبكر للجهل ، الذي اشتقت منه الجاهلية ، يدل على الجهل بمسالك الأرض ، وتعذر الاهتداء أو المعرفة بالمفاوز بغير دليل ينطمان إليه؛ وهكذا يكون المرء في متاهة أو مضلة . ولكن هل مفهوم الضلال والضياع هنا يتجه الى المعنى الحسي وحده ؟ أعني الى فكرة الاهتداء بالنظر ؟! لا ، بل يشمل الجهل ذهنياً ، وهذا ما ذهب اليه ابن فارس الرازي حين نصّ على أن (جهل) تنصرف أصلاً الى معنيين : « أحدهما خلاف العلم ، والآخر : الخفة وخلاف الطمأنينة » (٢) .

ويمكن أن نلتمس مصداق ذلك في قول الشاعر ابن أحرر :

ودهم تُصاديها الولائدُ جِلَّةٌ إذا جَهِلْتَ أجوافها لم تَحَلِّمْ (٤)

تصاديها هنا : تداريها . وجهلت أجوافها : اشتد غليانها . وكذلك يقال : جهلت القدر : اشتد غليانها (٤) . وشبيه بهذا قول خراشة بن عمرو العبسي :

فلا قوم إلا نحن خير سياسةً وخير بقياتٍ بقين وأوَّلا

وأطولُ في دار الحِفَاطِ إقامةً وأربطُ أحلاماً إذا البقلُ أجَهِلا (٥)

أربط أحلاماً : لا يجهلون . وأجهل البقل : حمل الناس على أن يجهلوا ، كأن نموّه ذكرهم بالثأر فاهتاجوا . ومن مثل ذلك قول النابغة الذبياني :

دعاك الهوى واستجهلتك المنازلُ وكيف تصابي المرء والشيب شامل (٦)

استجهلتك المنازل : استخففتك فتصابيت ، وذلك لا يلائم شيبك . وقال عمرو ابن كلثوم التغلبي :

ألا لا يَجْهَلْنَ أحد علينا فنجهل فوق جهل الجاهلينا

فنجهل فوق جهل الجاهلينا ، معناه فنهلكه ونعاقبه بما هو أعظم . . وقال بعضهم : أراد بقوله « فنجهل » فنجازيه ، فسمّى المجازاة على الجهل جهلاً (٧) .

والتأمل هذه الشواهد وأمثالها يستخلص أن مدار الجهل فيها على الخفة وشدة الغضب ، وسرعة الحركة ، والهيّاج والغليان . أو ردّة الفعل التي تبدو للفاحص المدقق كالمنعكس الشرطي ، أو كالاستجابة الفريزية لمحرّض خارجي . فهذه جهالة التسرع والطيش والنزق ، حتى ليقترّب (جاهلها) من الجنون . وقد امتدّ مثل هذا التصوّر في نفوس بعضهم الى المرحلة الإسلامية ، كما يبدو في قول الفرزدق :

أحلامنا تزن الجبال رزانةً وتخالننا جنناً إذا ما نجهلُ

ولكنه بدا جهلاً أقل حدة حين مازجه الحِلْم . وارتباط فكرة الحلم - لفظاً أو معنى - بالجهل قضية تستوقف من يتتبع نشأة هذا المفهوم العام للجاهلية ، وحين تلمس شواهد هذا التصوّر في النصوص يبدو لك الحلم كالكاخ الذي يحاول تهذيب النفوس والعقول وتقييد رعونة الأهواء والبِدَوَات ، وكأننا أمام جاهلية تحاول أن تكون أخف انفعالا ، وأقل تطرّفاً . وهذا أشبه بأن يكون اتجاهاً أعان عليه تحكيم العقل ، أو صقلته الخبرة المتحصلة من توالي الأيام والتجارب بتقدم السن ، فالجهل غالباً ما لازم الشباب ، قال النابغة الذبياني :

فإن يك عامرٌ قد قال جهلاً فإن مَظِنَّةَ الجهل الشباب (٨)

وعامر هذا هو عامر بن الطفيل العامري . ومظنة الجهل الشباب : يريد أن الشباب مقرون به الجهل ، ملازم له ، فمظنة الشيء : الأمر الذي لا يكاد يطلب فيه إلاّ وجد به ، وما جهل الشباب إلاّ بسبب من قلة المعرفة والخبرة ، وهذا - مع حميّة الشباب - يدفع الى الطيش والتهوّر ، في حين يكون العالم الحليم أكثر اناسة وتحسباً للعواقب .

ويقول عوف بن عطية التميمي (من تيم الرّباب) :

وقالت كَبَيْشَةُ مِنْ جهلها : أشيباً قديماً وحِلْماً معاراً (٩)

أي : « تقدّم شيب رأسك ولا حلّم لك ، كأنّ حلّمك ليس معك » (٩) ، بل هو معار . وتكرّر الأمثلة النصيّة التي يستعين فيها العقل العربي على الجهل بالحلم ، أو يستحضر فيها الحلم الجهل فيبدوان مقترنين لأمر ما . من ذلك قول كعب بن سعد الغنوي :

ولن يلبث الجهّال أن يتَهَضّموا أخا الحلم ما لم يستعن بجهول (١٠)

يتهضموا : يظلموا ويفصبوا . يقصد الحليم الذي لا يستعين بالجهول . ومن مظاهر هذا الحلم القرين للجهل فضيلة الصفح ، ولا يكون الصفح إلا من جهة الأقوى ، أو القادر ، فكانّ الحلم صار عندهم أرجح كفة ، وأدعى الى قبول التوم من الجهل ، نلمس ذلك في قول مَضَرَّس الفقعسي :

إنا لنصفح عن مجاهل قومنا ونقيم سالفه العدو الأضيّد (١١)

وقول علباء بن أرقم :

وصفحت عن ذي جهلها ورفدته نصحي ولم تنصّب العشيرة زلتني (١٢)

يعني إن زلّ كفى نفسه ولم يحمل عشيرته زلته . وربما دعا الى مثل هذا

الصفح الإدراك الواقعي لضرر الجهل ، ونلمح شيئاً من ذلك في قول النابغة الذبياني :

بنو عامر خالوا بني أسد
يا بؤس للجهل ضرّاراً لأقوام (١٢)

أي تركوهم ، فيا بؤساً لهم بجهلهم ، وشدة ما كان الجهل ضرّاراً للناس ، كأنه شأفة يجب استئصالها ، أو مرض ينبغي للقوم أن يشفوا منه ولقد أدرك ذلك الشاعر الحكيم زهير بن أبي سلمى حين قال في مدح هرم بن سنان وقومه :

وفيهم مقامات حسان وجوههم
وإن جثتهم ألفيت حول بيوتهم
وأندية ينتابها القول والفعل
مجالس قد يشفى بأحلامها الجهل (١٤)

ومن أبرز صور التلازم بين الجهل والحلم قول مهلهل بن ربيعة يخاطب الحارث ابن عباد :

يا حار لا تجهل على أسياننا
إنا ذوو السؤرات والأحلام (١٥)

والسؤرات : جمع سؤرة ، وهي الرفعة والمنزلة ، والحدة أو السطوة ..

وللجاهلية وجه آخر طرّفاه الجهل والعلم بمفهومهما العام ، وخير ما يصور هذا الوجه الآية الكريمة : (قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون) (١٦) . وقد حفظ لنا الشعر شيئاً من ذلك كما في قول عنتره :

هلا سألت الخيل يابنة مالك
إن كنت جاهلة بما لم تعلمي (١٧)

وقول السموأل بن عاديء (ويقال إن البيت منحول قاله عبدة الملك بن عبد الرحمن الحارثي) :

سلي إن جهلت الناس عنا وعنهم
فليس سواء عالم وجهول (١٨)

مفهوم الجاهلية يمثل طوراً متقدماً — إن جاز التعبير — بالقياس إلى ما وقفنا عليه من شواهد ؛ فهنا لا تطالعنا صورة النزق والحدة والانفعال التلقائي . أجل نتذكر قول صاحب « اللسان » : « أرض مجهولة : لا أعلام بها ولا جبال .. » ولكن للجهل والعلم هنا أفقاً أوسع ، ومدلولاً أعمّ يتعدى الاهتداء بالنظر إلى الاهتداء بالنظر والعقل ، كأنها جاهلية بلغت سن الرشد فصارت تحتكم إلى الفكر والتفكير ، أو تختبر بهما . ويتضح هذا المفهوم في الآية الكريمة : « يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف » (١٩) فالقصد هنا إلى الجاهل بحالهم ، لا الجاهل الذي هو ضد العاقل ، بل هذا الجهل يبدو تقيضاً للخبرة والعلم .. وأخيراً طبع مفهوم الجاهلية بطابع إسلامي ، وصارت تعرف من وجهة نظر إسلامية ، أو برؤية إسلامية . وقد قيد هذا ابن منظور حين عرض لقول النبي لأبي هريرة وقد عير رجلاً بأمه : « إنك امرؤ فيك جاهلية » (٢٠) ففسر مدلول الجاهلية

بأنه : « الحال التي كانت عليها العرب قبل الاسلام من الجهل بالله سبحانه ورسوله ،
وشرائع الدين والمفاخرة بالانساب والكبر والتجبر وغير ذلك » (٢١) .

ولقد بدا المعيار الاسلامي لتقويم الجاهلية معتمدا خاصة على عدم المعرفة والعلم ،
وعلى رفض ما للجاهلين من مظاهر لا يرضى عنها الاسلام ، ولا يقر الناس عليها ، ومن
هنا جاء التعبير الاسلامي « الجاهلية الجهلاء » مؤكداً بالكلمة الثانية — الجهلاء — كل
ما في الاولى من جهل ، بقولهم « ليلة ليلاء » . وترتب على هذا نمو فكرة ذم الجاهلية
مرحلة وسلوكاً ووعياً ، كما يستنتج ذلك من حديث ابن عباس : « من استجهل مؤمناً
فعليه إثمه » (٢٢) .

يستخلص من هذا أن مفهوم الجاهلية والجهل قد تطور من الدلالة اللغوية التي
لا تخلو من عموم ، الى الدلالة الاسلامية التي أوشكت أن تضيف عليه سمة المصطلح .
والذي يعني من الجاهلية بصورة خاصة فكرة الربط بين اللغة العربية والتاريخ
العربي ، أو تلمس الاصول الاولى التي كونت الشخصية العربية المستقلة ، أو الهوية
الجماعية للعرب ، بلاداً وقوماً ، حتى نقف بالتالي على الخطوط العريضة لوضع اللغة
سواء أكانت موزعة في لهجات ، أم موحدة يتخاطب بها العرب ويتفاهمون . ولكن ،
ما يتصل بهذا الموضوع في ما يسبق العصر الجاهلي يكتنفه الغموض كما سبق القول ،
الا أن بعض المصادر التاريخية ، بل ربما الكثير منها يؤكد أن أقسام شبه الجزيرة
العربية كانت في حالة اتصال دائم فيما بينها أدى الى التقارب ، بل التجانس بين سكان
هذه الاقسام في أكثر من جانب من جوانب حياتهم ، على الرغم من توزيعهم في تجمعات
قبلية ، أو إمارات ، أو دويلات . ولعل أقدم الإشارات الصريحة الى العرب كمجموعة
لها شخصيتها الجماعية ما عثر عليه من ذكر لهم في النقوش البابلية التي يرجع تاريخها الى
القرن التاسع قبل الميلاد ، من ذلك نقش عثر عليه بين السجلات الخاصة بملوك
الدولة الآشورية والدولة البابلية الحديثة في عهد الملك الآشوري شلمنصر الثالث
(٨٥٨ — ٨٢٤ ق.م) . وفي هذا النقش حديث عن حملة قام بها الآشوريون ضد
« يواتع ملك العربية » وذلك بقيادة آشور بانيبال (٢٣) . ومن ذلك أيضاً نص حول
علاقة الآشوريين بالعرب يذكر أن الملك تجلات بيليسر الثالث (٧٤٤ — ٧٢٧ ق.م) قد
اجتاح ١٥ مدينة للملك « ايديبعلي » العربي ، وأنه قتل (غنم) من الملكة سمسي ، ملكة
بلاد العرب ٣٠ ألف جمل (٢٤) . ويرد ذكر العرب كقوم تحت تسميات عديدة متقاربة
في النصوص الآشورية من بينها : Arabas , Aribi أو Arubu , Arybas التي ترد في نص
آشوري (٧٠٣ ق.م) من عهد سنحريب كصفة أو كنسبة بمعنى عربي (٢٥) .

أما بالنسبة للبلاد أو السكان فان صفة العربية تظهر « بشكل محدد ومتواتر في
كتابات المؤرخ اليوناني هيرودوتس Herodotos في أواسط القرن الخامس قبل

الميلاد وتستمر من بعده سواء عند الكتاب اليونان أو الرومان أو البيزنطيين حتى ظهور الاسلام (٢٦) . وتسمية بلاد العرب Arabia عند هيرودوتس تعني - الى جانب شبه الجزيرة - كل القسم الداخلي من سورية (بادية الشام) وشبه جزيرة سيناء وصحراء مصر الشرقية التي تعرف أحيانا باسم صحراء العرب » (٢٧) . وفي فترات تاريخية لاحقة تتعزز هذه التسمية أو الصفة العربية حتى تصبح هوية جماعية أو علما على البشر الذين يسكنون شبه الجزيرة العربية وما جاورها ، ثم تصبح بديلا من الهوية العشائرية أو القبلية الضيقة أو الخاصة ، والمهم في هذا المجال أن الشعور العام والعلاقات الخارجية والنظم الاجتماعية ولغة التفاهم ، كل ذلك أضفى عليهم التسمية العربية ، وميزهم من غيرهم حتى جعلهم يعتزون بهذه التسمية في بعض المناسبات كيوم ذي قار ويوم الفيل . . مما يشير الى أنهم كانوا يتكلمون لغة تكاد أن تكون معروفة عند الجميع وان اختلفت بعض لهجاتها قليلا عن بعض . ولعل هذا التصور هو الذي جعل علماءنا القدامى يقولون على الجزيرة العربية وأهلها انها: « تسمى جزيرة العرب لأن اللسان العربي فيها شائع وان تفاضل » (٢٨) . وهذا أمر متقبل ، لان العلاقات التجارية والاسواق الادبية ، واتخاذ مكة رمزا دينيا ، ونقطة التقاء موسمية - كل ذلك يحملنا على الاقتناع بوجود لغة عامة موحدة ، أو تكاد أن تكون كذلك ، تتكلمها طبقة واسعة في المناسبات العامة ، وعند استخدام لغة الشعر والامثال والخطب استخداما فنيا ينحى جانبا اللهجة المحلية الخاصة المستعملة في الحديث اليومي والمخاطبات . . تلك اللغة الفنية العالية كانت اذن وليدة الاختلاط والانتقال والتعامل والأخذ والعطاء وتحكيم الذوق في انتقائها كخلاصة مزيج من خصائص معظم اللهجات العربية . وربما لأن المكيين كانوا أكثر تعاملًا مع غيرهم ، تجاريا ودينياً وأديبا - كانت بيئتهم ، حكما مهية ومناسبة لاحتضان اللغة الموحدة التي نزل بها القرآن الكريم فيما بعد ، مما دفع بعض المؤرخين الى التعجيل بالقول إن القرآن نزل بلغة قريش حصرا ، وما ذلك بدقيق تحقيقا ، انما نزل بلغة مصطفاة من تلك اللهجات كلها ، متأثرة بها كلها ، متضمنة مظاهر من خصائصها ، وبها خوطب أصحاب تلك اللهجات جميعا ، وبها قرؤوا القرآن وفهموه ، وأنصتوا اليه في خشوع وإيمان عميقين . وفي هذا الصدد يقول الدكتور ابراهيم أنيس على تلك اللغة أنها : « أقدم ما نستطيع تصويره في شأن شبه الجزيرة العربية ، هو أن نتخيلها وقد انتظمتها لهجات محلية كثيرة ، انعزل بعضها عن بعض ، واستقل كل منها بصفات خاصة ، ثم كانت تلك الظروف التي هيأت لبيئة معينة ، في شبه الجزيرة ، فرصة ظهور لهجتها ثم ازدهارها ، والتغلب على اللهجات الاخرى » (٢٩) .

وربما كان للعامل التاريخي كبير الاثر في تمركز العربية حول مكة وما جاورها ، ونعني بهذا العامل أن العرب في الجنوب كانوا قد غزوا من قبل الاحباش في أواسط

القرن الرابع الميلادي ما يقرب من عشرين عاما . ثم عاد هؤلاء فاستولوا سنة (٥٢٥ م) على اليمن نحو خمسين سنة ، أي أن العرب صاروا أمام خطر في الجنوب . وكان عرب الشمال مهددين بالروم والفرس من الشمال والشرق . وأمام هذين الخطرين الخارجيين تنامت فكرة التمرکز والتجمع العربي في وسط الجزيرة العربية ، وبدأت شخصية العرب اللغوية تنمو وتتکامل بالتجاور والاستقرار والاستقلال في شبه وحدة متجانسة أو متحالفة لدرء خطر أعداء الجنوب والشمال . ويبدو أن لهجات القبائل تقاربت وتمازجت في ظل هذا الاستقرار النسبي مما ساعد على قيام حركة شعرية متنامية بلغة أدبية عامة هي اللغة العربية الفصحى التي وصلتنا بعد صقل وتطور ، وسعة اختلاط وتفاعل . ولا يعني هذا أن العرب كانوا قبل ذلك منتشرين وموزعين في جماعات منعزلة تفصل بعضهم عن بعض حدود منيعة يصعب تخطيها ، أو كان بينهم تفاوت لغوي كبير يحول دون التفاهم بلغة واحدة ، أو يحتاج إلى مترجمين ، فإن المصادر المعنية بهذا الأمر لم تقرر ذلك صراحة ، وإن المصادر العربية العليا التي تصور طبيعة الحياة اللغوية القديمة (كالشعر والقرآن والحديث) قلما تشير إلى ذلك التفاوت اللغوي الحاد بين عرب الشمال والجنوب مثلا ، بل إن ذلك التقسيم إلى عدنانيين وقحطانيين كان تقسم أنساب وأخوة يرجعون إلى أصل واحد ، ولم يكن تقسيما يستند إلى حقائق الاختلافات اللغوية إذا أردنا تحري الحقيقة في هذا الجانب خاصة . صحيح أنه في أقاصي جنوب شبه الجزيرة العربية (داخل اليمن وظفار وحضرموت) . . كانت « الحميرية » هي الغالبة في التخاطب اليومي ، ولعل هذا ما جعل أبا عمرو بن العلاء يقول :

« ما لسان حمير وأقاصي اليمن بلساننا ، ولا عربيتهم بعربيتنا » (٣٠)

ولكن مثل هذا الحكم لا يخلو من مبالغة إذا ما فهمناه بهذا القطع التام وبمعزل عن قصته أو مناسبته التي يسوقها السيوطي عن ابن دريد فيقول :

« خرج رجل من بني كلاب أو من سائر بني عامر بن صعصعة إلى ذي جَدَن (من أقبال حمير) فأطلى إلى سطح ، والمُلك عليه ، فلما رآه الملك اختبره ، فقال له : ثَبْ ، (أي : اقعد) فقال : ليعلم الملك أنني سامع مطيع ، ثم وثب من السطح . قال الملك : ما شأنه ؟ فقالوا له : أبيت اللعن ! إن الوثب في كلام نزار : الطَّفَر (القفز) ، فقال الملك : ليست عربيتنا كعربيتهم » (٣١) .

ومتأمل هذه القصة - كما سيق - يلحظ أنها لا تخلو من صبغة الوضع ، أو التعمّل والتكلف ، من ذلك : فلما رآه الملك اختبره . ففيم كان هذا الاختبار ؟! أي اللغة ليعرف مدى إلمامه بكل مفرداتها أو الفروق بين لغتيهما ؟ أم في الشجاعة ليرى إن كان الرجل يجرؤ على الوثوب ؟ ثم : إن كان يختبره فلم استغرب فعلته قائلا : ما شأنه ؟

وبعد ، فمجمال الخبر يدل على التفاهم اللغوي ، لا التفاوت اللغوي ، يستخلص هذا من قول الرجل : ليعلم الملك أني سامع مطيع ، وفي قول الملك : ما شأنه ؟ وفي قول القوم : إن الوثب في كلام نزار : الطفر . . ثم في قول الملك : ليست عربيتنا كعربيتهم (إلا إذا كان هذا الخبر مترجما عن الحميرية ! . وما أحد قال ذلك) .

وفي قول القليل هناك رواية أخرى هي : (ليست عندنا عربية كعربيتهم) ويرجح ابن سيده تلك الرواية بقوله : « وهو الصواب عندي ، لأن الملك لم يكن ليُخرج نفسه من العرب » (٣٢) .

وإن أخذنا بصحة هذا الخبر بما فيه ، فإن ذلك ليس دليلاً على اختلاف لغوي حاسم ، لأن الحوار كان مفهوماً كما هو واضح من السياق ، ولكن الرجل لم يفهم مدلول لفظة « ثب » التي لا يمكن أن تكون - وحدها - معياراً للحكم بوجود لغتين مختلفتين ، وإلا قلنا بمثل هذا الاختلاف عندما لم يعرف عمر بن الخطاب معنى « التخوف » في قوله تعالى : (أويأخذهم على تخوف) (٣٣) ، أو عندما لم يعرف معنى « الأب » في قوله تعالى : « وفاكهة وأب » (٣٤) . بل كل ذلك عربي ، وعبرة : « ولا عربيتهم كعربيتنا » التي تتناقضها كتب اللغة عن القليل اليمني وعن أبي عمرو بن العلاء هي عربية أيضاً لأن أحداً منهما لم يقل « ولا عربيتهم كحُميريتنا » ، والأمر لا يعدو أن يكون لوناً من اختلاف اللهجات في الجماعة الواحدة « ذلك لأن العرب وإن كانوا كثيراً منتشرين ، وخلقاً عظيماً في أرض الله غير متحجرين ولا متضاغطين ، فإنهم بتجاورهم وتلاقيهم وتزاورهم يجرون مجرى الجماعة في دار واحدة ، فبعضهم يلاحظ ويراعي أمر لفته ، كما يراعي ذلك من منهم أمره » (٣٥) . على ما يقول ابن جني . ولعل هذا من أفضل ما قيل في الموضوع .

وربما كان من المفيد هنا أن نقف على وجهات نظر المستشرقين وآرائهم في تصورهم لظروف تكوين العربية الفصحى في إطار العصر الجاهلي وبيئاته ولهجاته اللغوية حتى نقرب ذلك التصور السام إلينا بتضافر الآراء والاجتهادات . وملخص هذه الاجتهادات هو أن العربية الفصحى لهجة مركبة من لهجات القبائل التي كانت منتشرة في الحجاز ونجد وإقليم الفرات وغيرها من المناطق المشهورة في الجزيرة العربية ، وهي لهجات كانت وجوه الاختلاف بينها قليلة مما ساعد على تركيب نواة اللغة العامة منها ، كما يرى المستشرق «نولدكه» . على حين يذهب «جويدي» إلى أنها ليست لهجة قبيلة بعينها ، ولكنها مزيج من لهجات قبائل نجد ومن جارهم ، ويقول : « ويعتقد المرء أن لغة الشعر في عهد ما قبل الإسلام هي لغة موحدة في جميع الأمكنة التي سكنها الجاهليون » (٣٦) . ويذهب «نالينو» إلى أنها تولدت من إحدى اللهجات النجدية ، وتم تهذيبها أيام حكم كنده في منتصف القرن الخامس ، ثم صارت اللغة الأدبية

السائدة بين العرب . ويذهب « هارتمان » و « ثولرز » الى أنها لهجة أعراب نجد واليمامة بعد أن أدخل الشعراء عليها تغييرات كثيرة . في حين يرى « بروكلمان » أنها لغة فنية قائمة فوق اللهجات وإن غدتها جميع اللهجات ، وأنها استوعبت كل خصائص الأصل اللغوي السامي أكمل استيعاب وإن لم تحتفظ في جميع نواحيها بأقدم الصيغ والقوالب . وأخيراً يرى « بلاشير » أنها لغة وسطى لها خصائص اللهجات في وسط الجزيرة وشرقيها ، وهي لهجات القبائل التي كانت تنزل في منطقة محصورة بين مكة والبحرين وضواحي المدينة حتى شمال الحيرة ، وهي قبائل قيس وتميم وأسد وهذيل وبعض كنانة وبعض طيء ، وأيضاً قریش (٣٧) .

وعلى الرغم مما تنطوي عليه هذه الآراء من اعتدال ، وتركيز حول دائرة بشرية وجغرافية معلومة ، فإن بعضها يبدو متأثراً بتقسيمات اللغويين العرب المتأخرة التي صنفت مراتب الفصاحة في اللغة تبعاً لمعايير تتصل بالحن وبالاحتجاج ، وبالمكانة الدينية لمكة وقطانها ، وتلك التصنيفات كانت تتخذ من قضية الاختلاط بالأعاجم مقياساً للأصالة أو السلامة اللغوية . وتأثراً بهذه الاعتبارات المتأخرة تتردد في آراء المستشرقين تحديدات جغرافية يدخل فيها عزو نشأة العربية الفصحى الى قبائل بأعيانها ، على جهة الحصر ، من بينها (بعض كنانة) و (بعض طيء) ؛ وكان بقية أبناء القبيلتين كانوا يتكلمون لغة أخرى حين ابتعدوا قليلاً عن مركز استيطان القبيلة الأصلي .

وثمة مسألة مهمة أخرى تلاحظ في آراء أولئك المستشرقين هي مصطلح « اللهجة » أو اللهجات ، فالعربية عندهم « تركبت » من لهجات ، أو هي « مزيج » من اللهجات أو « تولدت » من إحدى اللهجات النجدية ، أو « غدتها » جميع اللهجات ، أو لها « خصائص » اللهجات . . إلا ما كان من « بروكلمان » الذي رأى أنها « لغة فنية » فوق اللهجات ، وإن غدتها اللهجات كلها . ولعل هذا هو الأقرب الى القبول في ما يتصل « بفنية » العربية ، تلك الفنية التي جعلت منها على أيام الجاهلية « لغة مقدسة » ، أي غير شعبية بل خاصة بالصفوة من المتحدثين بالسنة قبائلهم ، وبالكهنة والعرفاء والمنجمين والأطباء والخطباء والشعراء ، في المناسبات « الرسمية » ، وأن هؤلاء — ما عدا قریش وبعض القبائل التي حافظت على هذه اللغة المقدسة — كانت لهم لكنات ورطانات وعاميات في أقوامهم (٣٨) .

وإننا لنقف على إشارات وشواهد من أقوال القدماء تؤيد ذلك ، كقول الفراء : « كانت العرب تحضر الموسم في كل عام ، وتحج البيت في الجاهلية ، وقریش يسمعون لغات جميع العرب ، فما استحسنوه من لغاتهم تكلموا به ، فصاروا أفصح العرب ، وخلت لغتهم من مستبشع اللغات ومستقبج الألفاظ » (٣٩) .

فالعرب تلتقي كل عام ، وقريش يسمعون (لغات جميع العرب) ، ويستحسنون لغة مصطفاة ، منقاة من شوائب اللهجات المحلية . . كما يسوق لنا السيوطي قولاً مشابهاً ، يقول : « كانت العرب ينشد بعضهم شعر بعض ، وكل يتكلم على مقتضى سجيته التي فطر عليها . ومن هنا كثرت الروايات في بعض الابيات » (٤٠) .

وينبغي أن يستوقفنا قوله : ان العرب كانت (ينشد بعضهم شعر بعض) أي أن لغة مشتركة فوق « مستوى » العامة من العرب كانت محل تداول في الانشاء الادبي ، لغة فوق لهجات التخاطب ، وفوق لغة الحياة اليومية لدى القبائل الكثيرة (٤١) ، ولكنها مع ذلك كانت مفهومة عند عامة تلك القبائل ، قاصيها عن قريش ، ودانيها منها ولهجات تلك القبائل على اختلافها لم تكن مستغلقة متأبئة على الفهم ، بل كانت كلها - كما يقول ابن جني - حجة ، والناطق بها - على قياس لغة من لغات العرب - مصيب غير مخطيء (٤٢) ، مع الاقرار بوجود لهجة أفضل . وفي ضوء هذا كله يمكننا أن نتفهم قول السيوطي السابق « ومن هنا كثرت الروايات في بعض الابيات » على أنها روايات تأخذ بأعلى مراتب الفصاحة ، وتراعي السلامة اللغوية التي كانت محل اجماع وقبول ، والا استنكرت ، أو صنفت مع « اللغات » أو اللهجات .

وعلى ذاك ، فما تلك اللهجات التي ألح على ذكرها المستشرقون والمحدثون والقدماء ، وأطالوا الحديث عنها بصفاتها تنطوي على ظواهر لغوية تختلف عن تلك اللغة المثالية المشتركة ؟!

الحواشي

- | | | | |
|-----|--|------|--|
| (١) | اللسان / جهل . | (٧) | شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات : |
| (٢) | المفضليات : ١٩٣ (تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر وعد السلام محمد هارون ، طه (دار المعارف بمصر) ، واللسان / جهل . | (٨) | ديوانه : ١٠٩ ، واللسان / ظن . |
| (٣) | معجم مقاييس اللغة لأحمد بن فارس / جهل تحقيق عبد السلام هارون ط البابي الحلبي (القاهرة ١٩٦٩) . | (٩) | المفضليات : ٤١٣ ، المتن والحاشية . |
| (٤) | معجم أساس البلاغة / جهل ، تأليف الامام جار الله الزمخشري ، تحقيق عبد الرحيم محمود (دار المعرفة ، لبنان ١٩٧٩) . | (١٠) | الاصمعيات : ٧٦ لعبد الملك بن قريب الاصمعي ، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام محمد هارون ، ط ٤ ، (دار المعارف بمصر ١٩٧٦) . |
| (٥) | المفضليات : ٤٠٥ . | (١١) | اللسان / جهل . |
| (٦) | ديوان الثابتة الديباني : ١١٥ ، (تح : محمد أبو الفضل ابراهيم (دار المعارف بمصر ١٩٧٧) . | (١٢) | الاصمعيات : ١٦٢ . |
| | | (١٣) | ديوانه : ٨٢ . |

- (١٤) شرح ديوان زهير : ١١٣ ، صنعة أبي العباس ثعلب ، (ط القاهرة ١٩٤٤) .
- (١٥) الاصمعيات : ١٥٦ .
- (١٦) الزمر / ٣٩ .
- (١٧) شرح المعلقات السبع للوزني : ٥٩ ، ط ٢ (القاهرة ١٩٥٩) .
- (١٨) حماسة أبي تمام : ١١٠/١ ، تح أحمد أمين وعبد السلام هارون ، ط ٢ ، (مطبعة لجنة التأليف والترجمة ، القاهرة ١٩٦٧) .
- (١٩) البقرة / ٢٧٣ .
- (٢٠) صحيح البخاري : ٤/١ - ١٩/٨ (طبعة دار الشعب بالقاهرة) .
- (٢١) اللسان / جهل .
- (٢٢) جاءت عبارة : (قوم يجهلون) في خمس آيات ، و (الجاهلون) في ست آيات ، و (يعملون السوء بجهالة) في ثلاث آيات . وغالبا ما يتجه المدلول في هذه الآيات الى العقول التي لم تنعم بنور العلم والمعرفة . وذكرت كلمة (الجاهلية) في أربع آيات ، بدت مدمومة في ثلاث ، ودلت على فترة زمنية في الآية : (وقرن في بيوتكن ولا تبرجن تبرج الجاهلية الاولى) ولا يخفى ما فيها من ذم .
- (٢٣) العرب في العصور القديمة : ١٥٢ للدكتور لطفي عبد الوهاب يحيى (دار النهضة العربية - بيروت ١٩٧٩) وانظر الصفحات ٣٦ - ٣٧ ، ٢٢٩ ، ٢٨٠ ، ٤٠٣ .
- (٢٤) نفسه : ١٥٦ ، وص ٣٦١ . وانظر : (الحضارات السامية القديمة : ٢٠٢ تأليف سبتيانو موسكاتي ، ترجمة الدكتور يعقوب بكر (دار الرقي ، بيروت ١٩٨٦) .
- (٢٥) نفسه : ١٩٦ .
- (٢٦) العرب في العصور القديمة : ٣٦ - ٣٧ .
- (٢٧) نفسه : ١٩٨ ، وانظر الحاشية ٢ في الصفحة نفسها . ولعل أول إشارة أو ذكر لشبه الجزيرة العربية ورد في الاوديسة لهوميروس (القرن التاسع ق.م) وكذا في بعض مسرحيات (ايسخولوس) في القرن الخامس قبل الميلاد .
- (٢٨) معجم البلدان لياقوت الحموي ، مادة : جزيرة العرب (مطبعة السعادة بالقاهرة ١٠٦) . وانظر صفة جزيرة العرب للهمداني : ١ ، تح محمد بن عبد الله بن بليهد النجدي (مطبعة السعادة ١٩٥٣) وتح محمد بن علي الاكوع ، (دار اليمامة ، الرياض ١٩٧٤) .
- (٢٩) مستقبل اللغة العربية المشتركة : ٧ (ط القاهرة ١٩٦٠) للدكتور ابراهيم انيس .
- (٣٠) طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي : ١١ (دار المعارف بمصر) .
- (٣١) المزهري في علوم اللغة العربية وأنواعها للسيوطي : ٣٩٦/١ ، وانظر الخبر بشيء من الاختلاف اللفظي في « الصاحبى في فقه اللغة » لابن فارس : ٥١ ، تح الدكتور مصطفى الشويهي (بيروت ١٩٦٣) .
- (٣٢) انظر لسان العرب / ٢٩١/٢ (ط بولاق) .
- (٣٣) سورة النحل / ٤٧ .
- (٣٤) سورة عبس / ٣١ ، وانظر : « مقدمتان في علوم القرآن » : ٢٧١ (لابن عطية ومجهول) نشر وتصحيح آرثر جفري (مكتبة الخانجي ، القاهرة ١٩٥٤) .
- (٣٥) الخصائص : ٤١٥/١ (ط . دار الهلال بمصر ١٣٣١ هـ) .
- (٣٦) محاضرات في تاريخ اليمن والجزيرة العربية قبل الاسلام : ٥٥ ، اغناطيوس غويدي ، ترجمة ابراهيم السامرائي (دار الحدائق ، بيروت ١٩٨٦) .
- (٣٧) انظر : دراسات في الشعر الجاهلي : ٥٩ - ٦٠ للدكتور يوسف خليف (القاهرة ١٩٨١) ، تاريخ الادب العربي لكارل بروكلمان : ٤٢/١ (ط دار المعارف) ، تاريخ الادب العربي - العصر الجاهلي : ١٣١ - ١٣٢ للدكتور شوقي ضيف (ط ٣ دار المعارف) .
- (٣٨) وانظر : كلام العرب : ١٥٨ - ١٥٩ للدكتور حسن ظاظا (اسكندرية ١٩٧١) .
- (٣٩) المزهري : ٢٢١/١ ، وانظر : فقه اللغات السامية لبروكلمان : ٢٩ حيث يقول :

- (٤٢) الخصائص : ٧٧/١ (ط دار الهلال) .
ويقول اغناطيوس غويدي :
« ... ان أمرا القيس ينتسب الى قبيلة
(كنده) وهي في الاصل من العربية الجنوبية
من قبائل (قتيان) ، وأن النابغة من قبيلة
(ذبيان) وهذه القبيلة من غطفان ، أي انها
من مضر ، وان عمرو بن كلثوم من تغلب
التحدر من ربيعة ، غير أن شعر هؤلاء
جميعهم يفهم منه لغة واحدة » محاضرات في
تاريخ اليمن : ٥٥ (مرجع سابق) .
- (٤٠) المظهر : ٢٦١/١ .
« يستخدم كل شعراء هذه البلاد لغة
مشتركة ، هي لغة الشعر بالطبع ، مع
أنهم ينتمون الى قبائل مختلفة » .
- (٤١) انظر أيضا : دراسات في فقه اللغة : ٥١
للدكتور صبحي الصالح (بيروت ١٩٦٢)
و « في اللهجات العربية » : ٤١ للدكتور
ابراهيم أنيس (القاهرة ١٩٥٢) و « فصول
في فقه العربية » : ٧٤ ، ٦٩ للدكتور
رمضان عبد التواب (القاهرة ١٩٧٣) .

استدراك

أحيلت الى رسالة القاريء السيد مهند الحسيني التي يقول فيها انني في البحث الذي نشر في العددين
٢٣ - ٢٤ لعام ١٩٨٩ - قد (صنف اللهجة العربية مع الفرع الجنوبي الغربي) ثم يقول : « الا أن
د. مسعود بوبو عاد في الصفحة ١٧١ ليقول : بأن أشهر لهجات اللغة العربية الشمالية هي العربية
البائدة » . ثم يضيف : « وهنا نلاحظ أنه بينما صنف اللهجة العربية ضمن الفرع الجنوبي الغربي يعود
ليتناقض مع نفسه ليصنفها مع الخط الآرامي الذي هو بدوره من الفرع الشمالي الغربي .. » .

ولا تناقض البتة ، انما القاريء الكريم لم يدقق في قراءة البحث ، فالامر غاية في الوضوح والجلاء .
اذ جاء في الصفحة (١٧٠) من البحث العنوان :

٣ - الفرع الجنوبي الغربي . ويقسم الى قسمين اساسيين هما :

الحبشية ، والعربية . والعربية [هذه] تقسم الى : جنوبية وشمالية .

جنوبية

فهذه العربية الشمالية قسم من انشعاب الفرع الجنوبي الغربي الى
شمالية

وهذه - عندما عرف اصحابها الكتابة - كتبت آثارها المبكرة على أيدي جنوبيين يمنيين عرفوا الخط
المسند ، وآراميين وانباط شماليين هم الذين أخذت عنهم أخيرا الخط . ولا يخفى أن الكتابة أو الخط
شيء ، واللهجة شيء آخر .

د. مسعود بوبو

الأبناء ، منذ دخولهم اليمن حتى نهاية القرن الثالث الهجري

دراسة لأوضاعهم السياسية والاقتصادية

د. عبد المحسن مدعج المدعج

جامعة الكويت

المقدمة :

إن كثيراً من الظواهر التاريخية الهامة في بلاد اليمن لم تحظ بعد باهتمام كاف من الباحثين ، فالبحوث التي كتبت حول بعض الفترات أو الأحداث اليمنية انصبّت غالبيتها على مواضيع واسعة شملت تواريخ ممالك ودويلات كاملة وقدمت دراسات غلب عليها طابع الشمولية . وقد انعكس هذا المسار سلباً على بعض الظواهر المهمة في التاريخ اليمني إذ مرّ عليها الدارسون مرور الكرام ولم يلموا إلا ببعض جوانبها ، مما جعل بعض المواضيع المهمة تظهر على شكل نتف في الدراسات الشمولية وتفقد أهميتها وقيمتها التاريخية . ومن هذه الظواهر التي لم تعط حقها ظاهرة وجود الجالية الفارسية في بلاد اليمن والتي اتفق على تسمية أفرادها بالأبناء .

ولا يخفى على الباحثين الذين تعاملوا مع تاريخ اليمن ، في الفترة الواقعة بين دخول الجنود الفرس البلاد عام ٥٧٥م الى نهاية القرن الثالث الهجري ، ان أفراد هذه الجالية لعبوا دوراً أساسياً في كثير من الأحداث التي مرت بها اليمن ، السياسية منها والاقتصادية ، الأمر الذي جعلهم يبرزون كجالية فعالة في المجتمع اليمني بعامة ومجتمع صنعاء بخاصة طوال هذه الفترة . وفي علمنا لا توجد حتى هذا التاريخ دراسة مخصصة لتتبع النشاط السياسي والاقتصادي لهذه الجالية . أما الدراسات الحديثة التي تطرقت لتاريخ اليمن في هذه الفترة فقد عرضت للأبناء بشكل عابر وتحدثت في بعض الأحيان عن دورهم في حدث محدد^(١) أما المؤرخون الأوائل الذين تطرقوا لتاريخ اليمن في تلك الفترة فمقصرون أيضاً في هذا الأمر ، شحوا علينا بالإشارات التاريخية الكافية لهذه الجالية ، وما أوردوه من معلومات جاء معظمها مشوشاً وغير واضح . ولا نعلم السبب في عدم حرص أولئك المؤرخين على تدوين أحوال هذه الجالية بشكل واف ، وفي حين يكثرون من الإشارات لدور هذه الجالية في بعض الأحداث ، نجد أنهم أحياناً أخرى يغفلون ذكرها لفترات طويلة من الزمن .

دراسات تاريخية ، ٣٧ و ٣٨ ، ايلول - كانون الاول ١٩٩٠

ولذلك جاءت معلوماتنا عن هذه الجالية متناثرة في المصادر اليمنية والاسلامية الأخرى ، ومعظمها وارد بشكل عابر عند الحديث عن ظاهرة معينة أو حدث محدد. ومن المؤكد أن المؤرخين لم يكونوا يقصدون كتابة تاريخ مستقل لهذه الجالية عندما يذكرونها وإنما كان ذكرها يجيء في سياق أخبار تاريخية أخرى .

ما دفعنا لدراسة أحوال هذه الجالية هو ما لمسناه من دورها في صنع القرار السياسي في بعض الأحداث التاريخية في بلاد اليمن، وهيمنتها السياسية والاقتصادية على بعض المدن المهمة فيها . وليس من الصدفة أن يبقى الأبناء طوال هذه الفترة محافظين على مصالحهم ومدافعين عنها في منطقة تعج بالنعرات القبلية والصراع على السلطة . وفي هذه الدراسة سوف نحاول تسليط الضوء على الأوضاع السياسية والاقتصادية للأبناء في بلاد اليمن منذ دخولهم البلاد عام ٥٧٥م الى نهاية القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي ، وسيكون القسم السياسي مقسماً الى جزئين : الأول مخصص لدراسة أوضاعهم السياسية في الفترة السابقة لدخول الاسلام الى اليمن (٥٧٥ - ٦٣٢ م) ، والثاني أحوالهم السياسية في العصر الاسلامي حتى نهاية القرن الثالث الهجري ، كما أثرنا أن نفرد جزءاً لتغطية أوضاعهم الاقتصادية .

تسميتهم بالأبناء :

أطلق المؤرخون الأوائل مصطلح الأبناء على أفراد الجالية الفارسية في بلاد اليمن ، والذين كانوا بالأساس يمثلون بقايا الجنود الفرس الذين أرسلوا على دفعتين الى هذه البلاد من أجل محاربة الأحباش وطردهم منها وتثبيت السلطة الفارسية فيها . ولم يتفق الباحثون على سبب إطلاق هذا المصطلح عليهم فذهبوا مذاهب شتى في تفسيراتهم ومنها أن هذه التسمية أطلقها عليهم سيف بن ذي يزن حين خطب قومه بعد انتصاره على الأحباش ، وأوصى في آخر خطبته خيراً بالجنود الفرس الذين كانوا معه واصفاً إياهم بأبنائه (٢) ، وذهب آخرون الى أن هذه التسمية تعنى فقط أبناء الجنود الفرس المنحدرين من أمهات يمنيات (٣) . ويورد بيوثر وفسكي (٤) عدداً من الافتراضات حول هذه التسمية دون أن يعطي رأياً واضحاً حولها ، فيذكر أنها ربما تكون على أبناء الفرس أو أبناء الاحرار ، أو أبناء الدهاقين ، ثم يقول : « وعليه فان المصطلحين أبناء وأبناء الاحرار غالباً ما كان يقصد بهما (حتماً في الاوساط اليمنية) الفرس أنفسهم الذين استوطنوا في اليمن ، وفيما بعد ربما كان يقصد كذلك الجيل الثاني من أبنائهم المتزوجين باليمنيات » .

ولا شك أنه ليس من السهل الجزم في سبب هذه التسمية وكيف أتت ، وربما يكون هذا عائداً الى غموض المصادر الأولية حولها وندرة الاشارات الاخرى المتعلقة

بهؤلاء الفرس وحياتهم في بلاد اليمن . ولكن من خلال الاشارات القليلة ربما نستطيع أن نضع تصورا مبنيا على تصور من سبقنا من الباحثين حول ظهور هذا المصطلح .

ان مصطلح الابناء ليس غريبا على سكان الجزيرة العربية كما لم يكن خاصا بالجالية الفارسية في اليمن ، بل كان مستخدما عند بعض القبائل العربية وبعض الاقوام الاخرى . فبعض من ولد سعد بن زيد مناة بن تميم كانوا يعرفون بالابناء(٥)، كذلك سمي احيانا المماليك المولودين في مصر وسورية بالابناء(٦) . ولا يختلف اثنان على أن هذا الاسم قد أطلق أيضا على أبناء الفرس في بلاد اليمن ، الا ان السؤال هنا : متى أطلق عليهم هذا المصطلح ؟ ولماذا ؟ .

من الملاحظ أن الفرس في اليمن كانوا يسمون بني الاحرار في السنوات الاولى من وجودهم هناك ، وهذا ما ورد في شعر ابن أبي الصلت الثقفي عند مدحه لسيف بن ذي يزن والفرس الذين معه(٧) . بل ان الفرس الاوائل انفسهم كانوا لا يذكرون مصطلح الابناء في اتفاقياتهم وعهودهم ، فعندما كتبوا حلفهم مع همدان قبل الاسلام نصوا على « الفرس في اليمن »(٨) . واذا كان مصطلح « الاحرار » يطلق على طبقة النبلاء من الفرس(٩) ، « فان الجنود الفرس في اليمن ، وان لم يكونوا من النبلاء ، قد أصبحوا بعد تغلبهم على الاحباش يمثلون عمليا الطبقة الحاكمة في هذه البلاد »(١٠) . ولكن هذا المصطلح لم يستمر طويلا ، فبعد انتشار الاسلام في بلاد اليمن بدأت المصادر تستبدل مصطلح « بني الاحرار » ، بمصطلح « الابناء » ، بل ان هذا المصطلح أصبح في تلك الفترة هو الغالب على أفواه الناس . كان الرسول (ص) وخلفاؤه لا يدعونهم في مراسلاتهم معهم الا بالابناء(١١) ، كما أن أهل اليمن أيضا بدأوا باطلاق هذا المصطلح عليهم منذ أواخر حياة الرسول (ص)(١٢) . كل هذا يؤكد لنا أنه في الفترة السابقة للإسلام كان الفرس يدعون بني الاحرار أو يشار اليهم بكلمة « الفرس » مطلقة ، اما في الفترة التي بدأ الاسلام خلالها في الانتشار فقد عرفوا بالابناء .

مما تقدم ، يتضح أن ما ذكره الباحثون من أن تسميتهم بهذا المصطلح قد أتت من قبل سيف بن ذي يزن ، أمر لا يتفق والواقع التاريخي . أما ما ذكره بعضهم من احتمال اطلاق هذا المصطلح على الفئة التي انحدرت من أب فارسي وأم يمنية فهو أيضا محل اختلاف . صحيح أن بعض الابناء قد انحدروا من آباء فرس وأمهات يمنيات ، الا أن هذا لا يعني أن بعضهم لم يكن من أبوين فارسيين ، فهذا طاووس بن كيسان ، الابناوي ، كانت أمه من بنات فارس(١٣) . كما لا يعقل أن تجمع العرب في اليمن وخارجها على تسميتهم بالابناء بسبب أن بعضهم قد انحدر من أمهات يمنيات ، فنحن نعلم أن هذا المصطلح قد أطلق على المجموعتين سواء الذين انحدروا من أمهات يمينيات أو فارسيات . فالمعروف أن باذان عندما عقد حلفه مع همدان نص في اتفاقيته على ان

الحلف يشمل كل الفرس في اليمن ، وبعد مائتي عام نجد هذه الشمولية والاتصال بين أفراد هذه الجالية في الاقاليم اليمنية كافة ، وذلك عندما ثار النزاع بينهم وبعض العناصر المنافسة لهم في أواخر القرن الثاني الهجري / الثامن الميلادي (١٤) . وبناء على ما تقدم فان مصطلح الأبناء ربما يكون قد جاء تمييزا لهذه الجالية في بلاد اليمن بسبب ارتباطها السياسي والاقتصادي والاجتماعي مع أهل اليمن حيث عدوا واقعا لا يمكن نكرانه خاصة بعد أن ارتبطوا ارتباطا عضويا مع بعض القبائل اليمنية ذات النفوذ سواء عن طريق المصاهرة أو عقد الأحلاف . أما اشتقاق هذا المصطلح فاما أن يكون اختصارا لأبناء الأحرار ، وهي التسمية الأولى لهذه الجالية ، أو أن يكون المقصود به أبناء الجنود الفرس ، أي الجيل الثاني ممن استقروا في بلاد اليمن من أفراد الجيش الفارسي (١٥) ، وربما يكون هذا هو الأقرب إلى الصواب ، إذ أن كثيرا من المصادر حين تذكر مصطلح الأبناء تتبع ذلك بتوضيح أنهم أبناء الجنود الفرس الذين أتوا مع سيف ابن ذي يزن إلى اليمن (١٦) .

أحوالهم السياسية قبل دخول الاسلام الى اليمن :

كان دخول الفرس إلى بلاد اليمن بناء على طلب الزعيم الحميري الثائر على الأحباش ، سيف بن النعمان بن عفير بن ذي يزن ، من كسرى أنو شروان ، المساعدة ضد الحكم الحبشي (١٧) ، فكانت موافقة كسرى على طلب سيف الخطوة الأولى في ادخال النفوذ الفارسي إلى اليمن . وتجدر الإشارة إلى أن موافقة كسرى على التدخل العسكري في بلاد اليمن إنما جاءت بمحض الصدفة ولم تكن مخططا لها من قبل ، والدليل على ذلك تردد كسرى في أول الأمر في تلبية طلب سيف ، ولما نصحه مستشاروه بالتدخل اكتفى بارسال سجنائه إلى هناك ، إذ أدرك أن استجابته لطلب سيف لن تفقده شيئا بل أنه في كلا الحالين ، نجاح سيف أو فشله ، سيكون رابحا ، وقد عبر عن ذلك أحد مستشاريه حين قال : « أيها الملك ان في سجونك رجالا قد حبستهم للقتل فلو أنك بعثتهم معه فان هلكوا كان الذي أردت بهم وان ظهروا على بلاده كان ملكا ازددته إلى ملكك » (١٨) .

أبحرت القوة الفارسية من المدائن عبر دجلة ثم الخليج العربي حتى رست في ميناء مشوب في حضرموت (١٩) ، حيث نزل الجنود يتقدمهم قائدهم وهرز مع سيف بن ذي يزن . ولم تتفق المصادر حول عدد الجنود ، فقد أورد بعضها أنه كان عند نزولهم ساحل حضرموت ستمائة جندي (٢٠) ، وذهبت مصادر أخرى إلى أنهم كانوا ثلاثة آلاف وستمائة (٢١) . في حين ذكر ابن قتيبة (٢٢) سبعة آلاف وخمسمائة جندي . والفرق بين هذه الأرقام نقف قليلا لندقق في أصحها أو بالأحرى أقربها إلى الواقع .

والحقيقة أن الرقمين الأولين لا يتناسبان مع عدد الجنود الأحباش الذي كان ، حسب بعض الروايات يزيد على مائة ألف جندي (٢٣) . كذلك فإن هذين الرقمين لا يتناسبان مع بروز القائد الفارسي وجنوده خلال سير المعارك أو خلال الدخول إلى صنعاء وتتويج سيف (٢٤) ملكا . وإذا صحت الرواية بأن سيف بن ذي يزن استطاع أن يجمع من حوله بشرا كثيرا من قومه عند نزوله إلى ساحل حضرموت (٢٥) ، فهذا يعني أن العددين الأولين (٦٠٠ - ٣٦٠٠) للجنود الفرس يوحيان بأنه لم يكن لهم أثر في انتصار سيف وبالتالي لم يكن لهم أثر ملموس في السلطة أو اتخاذ القرار في بلاد اليمن . لذا ، فإذا قبلنا بما ورد في المصادر عن أعداد الجنود الأحباش ، وعن قلعة أنصار سيف بن ذي يزن من قومه ، وإذا سلمنا ببروز القوة الفارسية ، في المعارك ثم تحكم قائدها ، وهرز ، في القرار السياسي ، فإن المنطق السليم يحتم علينا أن نقبل ونحن مطمئنين بأن القوة الفارسية التي أتت مع سيف (لا بد وأن تكون قوة ضخمة مكونة من عدة آلاف) من الجنود ، وبالتالي تكون الرواية التي جعلتهم سبعة آلاف وخمسمائة جندي هي الأقرب إلى الواقع .

لقد صورت لنا الروايات كيفية انتصار القوات الفارسية والحميرية على جنود الحبشة ، وقتل ملكهم مسروق ابن أبرهة الأشرم ، ثم زحف هذه القوات على صنعاء ، عاصمة اليمن ، والسيطرة عليها (٢٦) . وبالرغم من أن هذه الروايات كانت شحيحة في عرضها لسير المعارك إلا أنها أكدت في أكثر من مناسبة على هيمنة القيادة الفارسية ، ليس على سير المعارك فحسب بل تجاوزتها إلى التحكم في تعيين من تراه مناسبا لحكم اليمن . فقد سجل لنا النويري (٢٧) ، رواية قال فيها : « وكتب وهرز إلى كسرى بالفتح ، فرد عليه قائلا : أسأل عن سيف بن ذي يزن ، فإن كان من أبناء الملوك أقره على ملكه وانصرف عنه ، وإن لم يكن من أبنائهم فاضرب عنقه وأقم في الأرض متوليا لها » ، أما ابن اسحاق (٢٨) ، فيؤكد على أن وهرز لم يسلم اليمن لسيف إلا بعد جاءه جواب كسرى بالموافقة على تنصيب سيف ملكا والزامه بدفع الجزية والخراج . وقد تم ذلك ، حسب رأي بعض الباحثين ، في عام ٥٧٥م (٢٩) .

وحسب القول أن موافقة كسرى أنو شروان على تنصيب سيف ملكا على اليمن لم تكن تعني رفع يد الفرس عن هذا الاقليم ، بل تعني تأكيد نفوذهم فيه ، ولا غرو في ذلك فالشروط التي اشترطها كسرى على سيف عند تلبيته لطلبه ، من إقامة جنوده هناك والسماح لهم بالزواج من اليمنيات (٣٠) ، ثم إلزامه بدفع الخراج ، إلى جانب تتويجه من قبل ممثل كسرى ، تبرهن على قوة النفوذ الفارسي هناك . وقد كان سيف ابن ذي يزن يدرك هذا الأمر ويدرك هيمنة الفرس على الوضع منذ الوهلة الأولى لدخولهم اليمن ، لذا عندما تمت هزيمة الأحباش وتقدمت القوة الفارسية إلى صنعاء

أظهر سيف ما في نفسه قائلا : « ذهب ملك حمير الى آخر الدهر ، لن يرجع اليهم أبدا » (٣١) . وبالرغم من أن سيف أصبح ملكا على بلاد اليمن ، إلا أنه في نظر الادارة الفارسية لم يكن أكثر من والٍ على هذه البلاد (٣٢) وكان وضعه مشابها لوضع المناذرة في العراق (٣٣) . وحرصا منه على بقاء سلطته في بلاد اليمن ، ترك كسرى جنوده هناك تحت إمرة قائد عينه وهرز قبل رجوعه الى فارس ، وظلت تلك القوة ، بالرغم من عدم ظهور أي نشاط لها أثناء حكم سيف ، تراقب الموقف وتضمن المصالح الفارسية في هذه البلاد . لذا لم يتجاهل الشعراء العرب الذين وفدوا على سيف بن ذي يزن لتهنئته بالانتصار على الحبشة ، الدور الفارسي والاشادة بالفرس (٣٤) . ويبدو أن القوة الفارسية التي ظلت في صنعاء ، بعد تتويج سيف ملكا ، كانت قوة مستقلة لها قائدها مرتبطا مع الادارة الفارسية مباشرة ، أما سيف بن ذي يزن فقد أضحي ملكا على اليمن في نظر القبائل العربية ، وواليا عليها في نظر الادارة الكسروية ، ولم يكن كسرى آنذاك يريد من سيف أكثر من أن يكون راعيا وحافظا لمصالح الفرس في هذا الاقليم . لذا عندما قتل سيف بيد غلمانه الأحباش عام ٥٧٨ م ، تدخلت القوات الفارسية الموجودة في صنعاء على الفور لاحتواء الموقف ، وفي الوقت نفسه أرسل قائدها رسالة الى رؤسائه في فارس يخبرهم عن هذا الحدث ، ولشدة حرص الادارة الفارسية على مصالحها هناك ، أعطى كسرى أوامره على الفور لقائده وهرز بالتحرك الى اليمن وأمدّه بأربعة آلاف فارس ، شقوا طريقهم براً بسرعة فائقة للحاق باليمن وضبط أمورها (٣٥) . وكان هذا العام ٥٧٨ م ، هو العام الذي نستطيع أن نعتبره بداية السيطرة الفارسية المطلقة على بعض المناطق اليمنية ، وقد استمرت هذه السيطرة الفارسية حتى جاء الاسلام وسيطرت القوة الاسلامية على صنعاء في بداية خلافة أبي بكر الصديق . وخلال هذه الفترة التي تجاوزت الخمسين عاما (٥٧٨ - ٦٣٢ م) هيمن الأبناء على بعض المناطق اليمنية ، وتسلسل ولاية كسرى تباعا على هذه البلاد ، وأضحى الأبناء من أهم القوى السياسية ، إن لم نقل أهمها ، في بلاد اليمن آنذاك .

ويبدو أن السنوات الأربع (٥٧٥ - ٥٧٨ م) التي تواجد خلالها الفرس في بلاد اليمن أبان فترة سيف بن ذي يزن جعلتهم يحرصون على بقائهم فيها ، ولذا ما أن جاءتهم الاخبار بمقتل سيف حتى دفعوا بقواتهم الى هناك . وفي هذه المرة قرر كسرى جعل هذه البلاد تابعة له مباشرة وعين واليا عليها من أبناء فارس ، وكان وهرز - قائد الحملتين الأولى والثانية - هو أول الولاة الفرس في بلاد اليمن (٣٦) . ولسوء الحظ فإن المصادر التاريخية قد قصرت ، كعادتها ، في تسليط الضوء على الحياة السياسية لبلاد اليمن خلال فترة الحكم الفارسي ، ولم تحفظ لنا إلا نتفاً من أخبار الأحداث التي كانت تقع في هذه البلاد بين الحين والآخر . وأمام هذه الندرة من الاشارة التاريخية،

يقف الباحث متسائلاً ، هل كان الفرس يحكمون الاقاليم والقبائل اليمنية كلها ؟ أم أنهم حصروا نفوذهم في بعض المناطق اليمنية فحسب ؟

من خلال قراءة تاريخ اليمن إبان هذه الفترة (٥٧٨ - ٦٣٢ م) ، يتضح بأن اليمن آنذاك شهدت ظهور زعامات محلية ذات سيادة مستقلة على مناطقها ، برز منها ثمانية زعماء عرفوا في التاريخ اليمني ، بالثمانية (٢٧) ، وكان هؤلاء أشبه ما يكونوا بحكام الطوائف (٢٨) . وإلى جانب هؤلاء كانت هناك زعامات أخرى مستقلة مثل زعماء نجران ، وهمدان ، ومذحج ، وكذلك وبعض القبائل ذات المنعة ، إذ لم نجد في مصادرنا ما يؤكد سيطرة الفرس عليها مع التزام بعض العناصر اليمنية بدفع الخراج السي والي الفارسي (٢٩) ، وربما تكون هذه العناصر من سكان الاقاليم التي كانت تحت سيطرة هذا الوالي . وعليه فان الفرس لم يكن لديهم سيطرة كاملة على كافة الاقاليم والقبائل اليمنية آنذاك . وجوابنا بالنفي على السؤال الاول يعني بالضرورة تأكيدنا على أن سلطة الفرس قد حصرت في أماكن محددة من هذه البلاد . ولا يختلف اثنان على أن مدينتي صنعاء وعدن كانتا تداران من قبل الادارة الفارسية ، لا يشاركها في ادارتها أي من الزعامات اليمنية ، ولذا كان العرب يعتبرون هاتين المدينتين أرض مملكة لا يحتاجون الى أي خفارة عند دخولهم اليها أثناء اقامة الاسواق هناك ، إذ كان الأبناء يقومون بحماية من فيها ومقابل هذه الحماية يأخذون العشر من التجار (٤٠) . وحسبنا أن نقول أن سيطرة الأبناء على هاتين المدينتين لا يعني عدم وجودهم في باقي المدن والاقاليم اليمنية ، بل على العكس من ذلك فان أعداداً منهم قد تركزوا في مدن وقرى يمنية أخرى . فمن المعروف أن كثيراً منهم كان نازلاً بمدينة ذمار (٤١) ، ومنهم مجموعات أخرى سكنت في بعض القرى الواقعة في المناطق الزراعية ، كما حرصوا على أن يتواجدوا في المناطق ذات الثروات الطبيعية (٤٢) .

ومن الملاحظ أن المصادر قد اختلفت في عدد الولاة الفرس على بلاد اليمن . ففي حين يذهب الطبري مستنداً على رواية ابن اسحاق على أنهم خمسة من الولاة ، يرى المسعودي بأنهم ثمانية (٤٣) ، ومع أن هذين المصدرين قد اختلفا في الأعداد ، إلا أنهما اتفقا على أن أول الولاة كان وهرز وأن آخرهم كان باذان بن ساسان . ونحن نقف حائرين أمام هذا الاختلاف ، ولا تسعفنا المصادر بإشارات مؤكدة نستند اليها لترجيح احدي هاتين الروايتين . ان فترة الأربعة والخمسين عاماً (٥٧٨ - ٦٣٢) ، التي شهدت ولاية هؤلاء فترة ليست بالقصيرة ، وخاصة اذا وضعنا في الاعتبار أن أولهم وهرز ، قد مات بعد عام من توليه على اليمن (٥٧٩) (٤٤) . واذا صحت رواية ابن اسحاق أن منصب الولاية على اليمن قد احتكر لوهرز وأبنائه من بعده (٤٥) ، باستثناء باذان ، فان ذلك يبرر القول بأن كسرى قد أقطع وهرز بعض اقاليم هذه البلاد مقابل حفظ مصالحه هناك ودفع خراجها اليه ، خاصة وأن وهرز هذا كان أحد أفراد

الأسرة الحاكمة في فارس(٤٦) . لذا عندما غضب كسرى على آخر من تولى اليمن من احفاد وهرز ، المدعو خرخرسره واستدعاه الى المدائن ، تدخل عظماء فارس لحمايته ، فلم يستطع كسرى غير خلعته عن اليمن وتولية باذان بن ساسان ، وهو رجل لا يمت بصلة الى آل وهرز(٤٧) .

كانت الفترة التي تولى بها وهرز وابناؤه اليمن فترة غير واضحة المعالم ، فلم نر في مصادرنا اشارة الى نشاط الابناء وأوضاعهم هناك ، وقد لا نجد تفسيراً لهذا الغموض غير القول ان فترة تولي هذه الأسرة قد شهدت هدوءاً ، الامر الذي جعلها مستقرة في اقطاعها طوال هذه الفترة . وخلع كسرى لآخر ولاية الأسرة المدعو «خرخرسره» ومحاولته قتله كان حتماً بسبب خروج هذا الوالي عن خط آبائه وأجداده في علاقتهم مع امبراطور فارس ، وربما يكون كسرى قد أزعجه تعرب «خرخرسره» وميله الى العرب وثقافتهم(٤٨) فخشي أن يستقطب القبائل اليمنية ويستقل بالبلاد . لقد كان خلع خرخرسره وتولية باذان على اليمن بداية مرحلة جديدة لتاريخ الابناء في بلاد اليمن وعلاقتهم مع القبائل اليمنية .

لم تفصح المصادر عن العام الذي تولى فيه باذان اليمن ، وكل ما ذكرته حوله هو أن توليته جاءت في عهد كسرى ابرويز(٤٩) . وربما كان باذان من اقليم اصطخر ، أحد الاقاليم المعروفة في فارس ، اذ ذكرت بعض المصادر بأن داذوية الاصطخري كان ابن اخيه(٥٠) ، إلا انه من المؤكد انه قد حصل على لقب المرزبان ، وهو لقب يعني بالفارسية القائم على الثغر(٥١) .

إن الفترة الواقعة بين ولاية هرز ٥٧٨م حتى موت باذان عام ٦٣١م ، كانت بلا شك العصر الذهبي للقوة الفارسية في بلاد اليمن ، خلالها غدا الابناء من أهم ، ان لم نقل أهم ، القوى المحلية في هذه البلاد . ولم تكن قوة الابناء طوال هذه الفترة ثابتة ، بل نعتقد ان بدايتها لم تكن كنهايتها ، فالابناء الذين اتوا مباشرة بعد مقتل سيف وهيمنوا على الاوضاع هناك كانوا مؤسسي هذه القوة التي يبدو انها استمرت الى شطر من ولاية باذان . أما الشطر الثاني من ولاية باذان فقد تدنت قوة الابناء خلالها ، لكن ليس للدرجة التي تجعلهم غير قادرين على حماية مصالحهم . ان المتتبع للتاريخ الساساني ابان هذه الفترة يدرك تماماً أن حالة التدهور التي كانت تمر بها الدولة في مطلع القرن السابع الميلادي ، نتيجة الصراع على السلطة(٥٢) من ناحية ، وحروبهم مع بيزنطة من ناحية أخرى(٥٣) ، قد ظهرت آثارها على سلطة الابناء وهيبتهم في بلاد اليمن . فبداناً نسمع لأول مرة عن تكتل القبائل المجاورة لاقليم صنعاء ضد سلطتهم . ففي منطقة مذاب ، أحد أودية الجوف المعروفة ، اجتمع بعض زعماء قبائل مذحج واتفقوا على غزو مركز القيادة الفارسية في صنعاء(٥٤) . ويذهب

بيوتروفسكي(٥٥) الى أن هذا الاجتماع قد تم في بداية القرن السابع الميلادي ، لكنه لا يعطي مصدرا لهذا التحديد ، كما أنه لا يوجد في مصادرنا - حسب علمنا - ما يناقض ما ذهب اليه بيوتروفسكي .

لقد كانت ردة الفعل على هذا التجمع قوية عند باذان وقومه الأبناء الذين ما أن جاءتهم الأخبار حتى تجهزوا للقاء القوة المذحجية وشاركتهم هذا الحماس جارتهم قبيلة همدان ، فقادهما الى عقد اتفاقية حلف بينهما ، عرفت في التاريخ بحلف همدان والأبناء . ولحسن الحظ ان هذه الاتفاقية قد حفظت لنا في بعض المصادر اليمنية(٥٦)، فهي الى جانب أنها تؤكد طبيعة العلاقة بين الأبناء وحمدان ، فانها تعكس لنا أوضاع الأبناء السياسية وعلاقتهم مع القبائل اليمنية خلال فترة ولاية باذان .

ولا شك ان تجرا القبائل المذحجية على غزو مركز السلطة الفارسية في صنعاء لا كبر دليل على أن القوة الفارسية لم تعد على سابق عهدها من القوة والهيبة ، لذا أصبحت هدفاً للغزوات المحلية .

ويبدو أن الأبناء في اليمن بدأوا يفكرون في هذه المرحلة في تأمين مصالحهم وتدعيم نفوذهم في البلاد دون الاعتماد على الدعم الفارسي . ولا شك أن الظروف كانت مواتية كي يعملوا على تعزيز قوتهم في البلاد ، فالصراع القبلي هناك كان قد وصل الى ذروته خلال السنوات السابقة للإسلام ، كما كان التنافس بين قبائل الجوف والاقاليم القريبة من صنعاء على أشده ، فدخلت قبائل المنطقة مثل قبائل همدان وخولان ومذحج في صراع مرير(٥٧) ، نتج عنه بروز بعض التحالفات في المنطقة ، كان أهمها حلف همدان والأبناء الذي أشرنا اليه . ولا شك أن ارتباط الأبناء مع همدان في هذا الحلف كان نابعاً من ادراكهم بأن بقائهم في اليمن في هذه المرحلة أمر مرهون باستفادتهم من التناقضات السياسية بين القبائل . لذا عندما عرض عليهم الهمدانيون الدخول معهم في خلف لم يترددوا في القبول بل تباشروا فيه واجتمع زعمائهم مع زعماء همدان - من حاشد وبكيل - وكتبوا الاتفاقية بينهم(٥٨) . ولعل هذه النقطة بالذات تبرهن على احساس الأبناء بالوحدة في مجتمع قائم على العصبية القبلية لذا كانت علاقتهم مع همدان علاقة حميمة على مر العصور .

وبالرغم من قناعتنا بأن الأبناء كانوا في أمس الحاجة الى مثل هذا الحلف ، إلا أنهم كانوا شديدي الافتخار بقوتهم ، لذا عاملوا حلفاءهم الجدد معاملة الند للند ، فالاتفاقية بينهم استهلّت بالبسملة العربية والفارسية معاً ، فدمجوا قول العرب « باسمك اللهم » مع قول الفرس « باسم ولي الرحمة والهدى » جملة واحدة لتثبت في مستهل الاتفاقية بهذه الصيغة « باسمك اللهم ولي الرحمة والهدى »(٥٩) ، وحسبنا أن نقول بأن الأبناء بحلفهم مع همدان وعلاقتهم الحميمة مع خولان العالية قد كسبوا

حليفاً لهم على الشدائد واستطاعوا أن يتجاوزوا أزماتهم بتوقف الدعم الفارسي لهم نتيجة الأزمات السياسية التي كانت تمر بها بلدهم الأم آنذاك . ولقد استطاع الأبناء بقيادة زعيمهم باذان أن يحافظوا على سلطتهم في صنعاء وعدن حتى بدأ الإسلام يتغلغل بقوة في بلاد اليمن فوجدوا في اعتناقهم له مخرجاً من محنتهم في صراعهم مع قبائل مذحج في مطلع العام الحادي عشر للهجرة ، ٦٣٢م ، كما سوف نبين في الصفحات التالية .

— أحوالهم السياسية بعد دخول الإسلام الى اليمن :

لقد سبق وأن ناقشنا موقف الأبناء من الإسلام ، وعلاقتهم مع الدولة الإسلامية، ثم إسلامهم ، ووصلنا الى أن الأبناء باليمن قد دخلوا الإسلام رسمياً في الفترة التي كان عبهلة عن كعب ، المتنبئ ، مسيطراً خلالها على صنعاء ، من محرم الى ربيع الأول من العام الحادي عشر للهجرة الموافق ابريل - يونيو ٦٣٢م (٦٠) . لقد أثبت الأبناء خلال الأحداث التي شهدتها صنعاء في مطلع هذا العام أنهم ليسوا القوة الرئيسية في هذه المدينة فحسب بل أنهم أيضاً أصحاب السلطة فيها ، لذا عندما غزاها عبهلة بن كعب وقبائل مذحج كانوا هم الذين تصدوا له وحين أراد قيس بن عبد يغوث السيطرة على المدينة بعد مقتل عبهلة كانوا الذين حملوا لواء المعارضة ضده وأطاحوا به (٦١) .

ان اختيار الخلافة لصنعاء مقراً لولاتها في بداية عهد أبي بكر ألقى رسمياً السلطة الفارسية في هذه المدينة ، فأضحى الأبناء ضمن سكانها ، الا أنهم ظلوا يتمتعون بنفوذهم السياسي فيها طوال فترة ناهزت الخمسين عاماً . ولم يكن بقاء نفوذهم السياسي في هذه المدينة في القرن الأول الهجري ، الا امتداداً طبيعياً لقوتهم في هذه المدينة طوال الخمسين عاماً السابقة للإسلام .

وتجدر الإشارة الى أنه طوال فترة الخلفاء الراشدين (١١ - ٤٠ هـ) لم تسند ولاية صنعاء لاي من الأبناء الذين أبعدها عن إدارة شؤون المدينة ، بل أسندت الى ولاية كلهم من قريش وحلفائها (٦٢) . ويبدو أن الخلفاء كانوا يدركون أن تعيين أي من الأبناء على الولاية في صنعاء ربما يثير العناصر الأخرى في المدينة ، خاصة مذحج وأنصارها ، فالصراع بين الجانبين لم تمتح أثارة في هذه الفترة . كما أن الأبناء أنفسهم لم يبدوا أي تحفظ على إبعادهم من إدارة المدينة ، فقد كفاهم أن ادارتها قد آلت الى جهة محايدة تحفظ لهم على الأقل حقوقهم (٦٣) . ولكن الأبناء رغم خروج السلطة من أيديهم ظلوا مؤثرين في القرار السياسي في صنعاء خلال عهد الخلفاء الراشدين . فعندما امتد الصراع الهاشمي الأموي الى اليمن في مطلع العام الأربعين من الهجرة، باتت قوة الأبناء في صنعاء ، حين طلب والي علي بن أبي طالب هناك ، عبيد الله بن

العباس ، مساعدتهم لصد الجيش الأموي بقيادة بسر بن أبي أرطاة العامري الزاحف الى المدينة ، فلما رفضوا طلبه لم يكن أمامه من خيار غير الهروب من المدينة وتركها للقوة الأموية(٦٤) . ولا شك أن عبيد الله بن العباس لم يطلب المساعدة من الأبناء إلا لإيمانه بأنهم فقط من سكان صنعاء المؤهلين لنصرته والدفاع عن المدينة(٦٥) ، لذلك كان رفضهم لطلبه نهاية الأمر بالنسبة اليه .

ولم تعط المصادر تبريراً واضحاً لتخلي الأبناء عن نصره عبيد الله بن العباس ، بالرغم من أن بعضهم كان يتشيع لعلي بن أبي طالب(٦٦) ، كما أن هذه المصادر لم تفصح عن طبيعة العلاقة بين الأبناء وبني أمية في هذه الفترة . ولكن الروابط المتينة التي برزت بعد ذلك بين معاوية بن أبي سفيان وزعماء الأبناء في صنعاء ، خاصة فيروز الديلمي ، تجعلنا نعتقد أن زعماء الأبناء في هذه المدينة قد بدأوا يراقبون الموقف وما يدور من صراع بين القوتين الهاشمية والأموية ، ولما رأوا أن كفة بني أمية هي الراجحة ، خاصة بعد التحكيم عام ٣٨ هـ ، وبعد امتداد نفوذ الأمويين الى مصر وبعض أجزاء العراق والحجاز ، وجدوا أن تعاطفهم مع بني أمية سيعطيهم أملاً في الحصول على ولاية صنعاء واستعادة شيء من نفوذهم السياسي السابق في هذه المدينة . ولشدة تعاطفهم مع القوى الأموية فقد تخلى زعمائهم عن نصره وحماية أبناء جلدتهم الذين قتلهم بسر بن أبي أرطاة نتيجة تشيعهم لعلي بن أبي طالب(٦٧) . وكنتيجة لهذا التعاطف كافأهم معاوية بأن خصهم بولاية صنعاء والجند معاً طوال فترة خلافته ، وبهذا استعاد الأبناء ، لبعض الوقت ، سلطتهم على المدينة التي فقدوها أكثر من ثلاثين عاماً (١١-٢٠ هـ) كولاة للخلافة الأموية(٦٨) .

وكان موت معاوية بن أبي سفيان عام ٦٠ هـ بداية انحدار سلطة الأبناء في صنعاء فأبعدوا من الولاية في عهد خليفته يزيد الذي أقطع اليمن كله الى بحر بن ريسان الحميري مقابل مبلغ من المال وبعض العبيد(٦٩) . وفي خلافة عبد الله بن الزبير (٦٤-٧٣ هـ) تعاقب على ولاية اليمن تسعة من الولاة اثنان منهم فقط من الأبناء(٧٠) . وبعد هذا التاريخ أسقط الأبناء نهائياً من قوائم ولاية اليمن ، ولم تشر المصادر التي بين أيدينا - الى تولي أي منهم بعد ذلك .

ولم يكن هناك مجال للأبناء أو لغيرهم من أهل صنعاء لتولي الولاية إبان خلافة بني مروان وسيطرتهم على اليمن (٧٣-١٣٢ هـ) ، فقد كان خلفائهم يرسلون الولاة من دمشق ، ومعظمهم من آل أبي عقيل الثقفيين أقرباء الحجاج بن يوسف(٧١) . إلا أن هذا لم يمنع بأن يولى بعض الأبناء وظائف أخرى في صنعاء والجند ، إذ تولى وهب بن منبه بيت مال اليمن والقضاء معاً أيام عمر بن عبد العزيز (٩٩ - ١٠١ هـ) (٧٢) كما تولى طاووس بن كيسان ثم ولده عبد الله من بعده القضاء لبني مروان(٧٣) . أما من

الناحية السياسية فقد انطفت نارهم في هذه الفترة ولم يذكر لهم أي دور في الأحداث السياسية التي طرأت على صنعاء ، كمحاولة محمد بن يوسف الثقفي ، والي صنعاء ، حرق المجذومين ، أو اقتحام الأباضية صنعاء وسيطرتهم عليها عام ١٣٠ هـ (٧٥) .

وبتولي العباسيين الخلافة عام ١٣٢ هـ ، برزت في صنعاء بعض الأسر القحطانية تزعمتها أسرة آل شهاب ، وترجع بنسبها إلى حمير (٧٦) ، تصدت للأبناء ونجح زعماءوها في تصدر الزعامة الصنعانية قرابة قرن من الزمان (٧٧) . ويبدو أن الأبناء قد حاولوا الظهور سياسيا خلال هذه الفترة إلا أنهم لم يفلحوا ، فقد بدأ الخلاف يظهر بينهم وبين منافسيهم في صنعاء من الأسر الحميرية ، وأدى هذا الخلاف إلى الصراع على ملكية الرحبة ، وهي المنطقة الواقعة شمال صنعاء ، مما اضطر والي الخلافة ، علي بن الربيع ابن عبد المدان عام ١٣٣ هـ ، إلى التدخل وحل الخلاف (٧٨) .

ويبدو أن تولي عناصر كثيرة من قحطان ولاية صنعاء في العصر العباسي الأول (٧٩) كان وراء بروز آل شهاب في هذه المدينة وتغلبهم سياسيا على الأبناء ، وبالتالي كان سببا مباشرا في إثارة العصبية بين الطرفين في أكثر من مناسبة . وقد كان لتحيز القحطانية ضد الأبناء نتائج وخيمة على الوضع الاجتماعي والسياسي في صنعاء ، ومن أهمها اظهار الأبناء عصبيتهم الفارسية ومجاهرتهم بها خلال ولاية محمد بن خالد بن برمك (١٨٣-١٨٤ هـ) ، الفارسي الأصل ، لأول مرة في تاريخ اليمن الإسلامي . ويبدو أنهم رأوا في تعيين ابن برمك متنفسا لهم فجاهروا بفارسيته ونظم شعراؤهم القصائد في مدح البرامكة واطهار مآثرهم (٨٠) وهذا الاندفاع من الأبناء يعكس ردة فعلهم الشديدة في صراعهم مع العناصر القحطانية ، التي جعلت أحد فقهاءهم الكبار وقاضي صنعاء في ولاية حماد البربري هشام بن يوسف الأبنواوي (١٨٤-١٩٤ هـ) يستغل القضاء للنيل من القحطانية (٨١) .

وعلى الرغم من أن المصادر لم توضح ممارسات الأبناء واستغلالهم لفترة ولاية محمد بن برمك في تدعيم موقفهم في صنعاء ، إلا أن ما أعقب هذه الفترة من سخط العناصر القحطانية عليهم دليل واضح على مضايقة الأبناء لهم خلال تلك الفترة . ويبدو أن ردة الفعل القحطانية اختمرت في أذهان سكان صنعاء منهم طول ولاية حماد البربري والواليين الحجازيين بعده ، حتى إذا ما عين يزيد بن جرير البجلي عام ١٩٦ هـ ، من أحفاد خالد القسري المعروف بتعصبه لقحطانيته ، شن القحطانية هجوما منظما على الأبناء يقوده والي الخلافة نفسه . فقد أذل هذا والي الأبناء إذلالا كبيرا لفت نظر المؤرخين لدرجة أنه أجبر كل من تزوج منهم من نساء قحطان على طلاق زوجته (٨٢) . ولضعف هؤلاء لم يستطيعوا عمل شيء تجاه هذا والي إلا تسريب خبر للخليفة المأمون (٨٢) الذي كان في تلك الفترة أقرب قلبا إلى الفرس (٨٤) . فكان قرار الخليفة في

هذه القضية صارما وعين في الحال عمر بن ابراهيم العُمري ، وهو عدنانى من آل عمر بن الخطاب ، وأمره بالقبض على يزيد ومعاقبته على أعماله (٨٥) . وقد اتضح بجلاء ضعف الأبناء في صنعاء من خلال بعض الحوادث اللاحقة التي طرأت على هذه المدينة، وصل بهم الى درجة انهم لم يجرؤوا على دفن أحد علمائهم ، عبد الملك بن عبد الرحمن الذي قتله عيسى بن ماهان والى صنعاء عام ٢٠٠ هـ بسبب قبوله منصب القضاء لابراهيم بن موسى الكاظم عند سيطرة الأخير على صنعاء في مطلع العام نفسه (٨٦) . وكعادة المصادر اليمنية في عدم اعطاء تبرير لتغير المظاهر العامة لأوضاع اليمن واليمنيين ، لم تبين أسباب ظاهرة تدني النفوذ السياسي للأبناء في مدينة صنعاء بعد عهد معاوية وازاحتهم نهائيا من منصب الولاية بعد خلافة ابن الزبير ، ثم عدم قدرتهم حتى عن الدفاع عن أنفسهم في هذه المدينة . وامام هذا الغموض لن يكون امامنا إلا تصيد الاشارات المتناثرة هنا وهناك مع الوضع العام لبلاذ اليمن آنذاك لعننا نجد ما يبرر هذه الظاهرة وتحولهم الى فئة ضعيفة .

كانت الأوضاع السياسية للجزيرة العربية والاقاليم المحيطة بها في مقدمة هذه الأسباب ، فانتشار الاسلام خارج دائرة الحجاز في الجزيرة العربية وخارجها اثر على وضع الأبناء السياسي في بلاد اليمن . فعاصمتهم ومركز قوتهم صنعاء أصبحت مدينة اسلامية حتى ولو في حالة تولي ادارتها أحدهم ، والامبراطورية الفارسية التي بسببها تواجد الأبناء في اليمن قد سقطت وولى عهدا ، وسقوطها في يد الدولة الاسلامية يعني بالضرورة عدم تفكير الأبناء في بلاد اليمن نهائيا باعادة سلطتهم القديمة على صنعاء وغيرها من الأماكن هناك ، ولكنهم في المقابل اطمأنوا على أنفسهم وأموالهم من اي عدوان داخلي بعد أن أصبحوا من رعايا الدولة الاسلامية وأخذوا يمارسون حقوقهم في البلاد كباقي اليمنيين . هذا الى جانب أسباب أخرى اثرت مباشرة أو غير مباشرة على تدني النفوذ السياسي للأبناء في بلاد اليمن عامة ، وصنعاء خاصة . من هذه الأسباب :

اولا : رحيل بعض العناصر منهم عن بلاد اليمن واستقرارهم في البلاد المفتوحة، وكان خروجهم إما بدافع المشاركة في الفتوح الاسلامية (٨٧) أو بدافع طلب العلم (٨٨) . ولكونهم جالية محدودة لا عصبية لها فان رحيل بعض العناصر منهم اثر على وضعهم ، حتى ولو قلّ عدد المرتحلين .

ثانيا : ان وفاة زعماء الأبناء السياسيين والمخضرمين منهم من امثال فيروز الديلمي (٨٩) ، والنعمان بن بزرج (٩٠) كان لها أكبر الأثر على تدني وضعهم السياسي ، خاصة أن زعماءهم من الجيل التالي كانوا أقرب الى الفقه والعلم منهم الى السياسة والادارة (٩١) .

ثالثاً : ان استقرار الأوضاع السياسية في صنعاء واختيارها مركز الولاية المسلمين شجع الكثيرين من أبناء القبائل المجاورة على النزوح اليها والاستقرار فيها ، فتجمعت فيها الجاليات الأخرى من الموالي وغيرهم لتشكل كتلا سياسية واجتماعية جديدة . وقد أدى هذا الى اختلاف التركيبة السكانية في صنعاء والى تدني مكانة الأبناء مع مرور الزمن ليصبحوا ، بعد أن كانوا متصدرين القيادة السياسية في هذه المدينة ، مجرد مجموعة من أربع مجموعات رئيسية تقدم كل منها عريفاً من عرفاء المدينة الأربعة (٩٢) .

وحسبنا أن نقول أن العوامل السالفة الذكر والتي أدت الى انكماش نفوذ الأبناء في صنعاء ، قد أدت في الوقت نفسه الى بروز زعامات أخرى في المدينة فظهر آل شهاب من الحميريين وهم أعداء الأبناء التقليديون ليتصدروا مجتمع صنعاء سياسياً طوال العصر العباسي الأول . لذا لم نعد نرى في مصادرننا اشارات الى دور سياسي بارز لهم في أحداث صنعاء بعد سقوط خلافة ابن الزبير عام ٧٣ هـ . وابتداء من غزو الأباضية لصنعاء عام ١٣٠ هـ وسيطرتهم عليها ، مروراً بدخول العلويين اليها في نهاية القرن الثاني الهجري ، ومحاولات اليعفرين السيطرة عليها حتى هجمات الزيدية والاسماعلية على المدينة في أواخر القرن الثالث الهجري لم يكن للأبناء أي دور يذكر خلال هذه الأحداث ولا نفوذ سياسي ملموس ، ومن أورد ذكرهم من المؤرخين فانما كان يشير اليهم على أنهم كانوا في هذه الفترة من دهماء صنعاء وليس من زعمائها . ولا غرو ، فحلقات الصراع المتصلة بينهم وبين القحطانية في صنعاء أدت بالنهاية الى تفتيت قوتهم وازالة هيمنتهم ، وفي النصف الثاني من القرن الثالث الهجري لم يبق لهم قوة يستندون اليها ، فالامبراطورية الفارسية ولت منذ زمن ، والفرس المسيطرون على البلاط العباسي في عهد الرشيد وابنه المأمون استبدل بهم عناصر تركية ، وحلفاؤهم من القبائل اليمنية انشغلوا في حروب مذهبية وقبلية ، فلم يعد لهم إلا الانطواء والابتعاد عن المسرح السياسي في بلاد اليمن .

أحوالهم الاقتصادية قبل الاسلام وبعده :

لم تكن اليمن موضع اهتمام الادارة الفارسية بالرغم من قناعتها بأهميتها بالنسبة للتجارة الدولية آنذاك ، فبعد اليمن عن فارس وقربها من الحبشة جعل الادارة الفارسية تفضي النظر عن غزوها . لكن عندما عرض سيف بن ذي يزن الفكرة وأرسل كسرى سجناءه الى هناك ، لم يكن شديد الاهتمام بنتائج هذه الحملة . إلا أنه بعد نجاحها وسيطرة جنوده على اليمن أدرك سهولة السيطرة عليها كما أدرك أهميتها من الناحية التجارية والاقتصادية . وحماسته لارسال أربعة آلاف جندي بعد مقتل سيف ابن ذي يزن دليل على ذلك .

أدركت الإدارة الفارسية بعد وصولها الى اليمن أهميتها ، وأن بقاءها فيها يعني سيطرتها على طريق التجارة البيزنطية مع الهند وشرق آسيا ، وطريق تجارة الحرير الذي كان الأباطرة البيزنطيون يحرصون على الحفاظ عليه من سنوات (٩٢) . وكان ذلك من أهم الأوراق التي لعبت بها فارس ضد عدوها اللدود بيزنطة ، ولهذا السبب أعطى الفرس أهمية كبيرة لموانئ اليمن ، وخاصة ميناء عدن الذي أضحى ميناء تابعاً من الناحية الإدارية والسياسية للقوة الفارسية في اليمن (٩٤) .

والامر الآخر الذي أفاد منه الفرس بدخولهم اليمن هو الثروات الطبيعية التي لم يكونوا على ما يبدو ، يتوقعون غزارة انتاجها وكثرتها في هذه البلاد . فقد ذكر ابن اسحاق بأن سيف بن ذي يزن رغب كسرى في بلاد اليمن وفضتها. عندما لم يتحمس الاخير لمساعدته ضد الأحباش (٩٥) . وقد اشار ابن الكلبي الى أن وهرز قد ارسل الى كسرى أموالاً وطرفاً من اليمن فيها من الجواهر وسبائك الذهب الشيء الكثير (٩٦) . لكن المصادر لا تشير الى انتظام الولاة الفرس في ارسال مثل هذه الاموال كما انها لا تعطينا بياناً بها ، ونتيجة لذلك يقف الباحث حائراً أمام أهمية اليمن اقتصادياً بالنسبة للخزينة الفارسية !!

وإذا سلّمنا بأن الإدارة الفارسية أدركت أهمية الموانئ اليمنية في التجارة الدولية آنذاك فاهتمت باحتفاظها بها ، فانه من الصعب أن نجزم بأن هذه النظرة نفسها قد راودت حكام فارس بالنسبة للسيطرة على ثروات اليمن . والحقيقة أن حرص الإدارة الفارسية على التمسك بالموانئ اليمنية له ما يبرره لحروبها المستمرة مع بيزنطة ، لأن هذا يساعدها على خنق تجارة بيزنطة مع العالم الشرقي . لكننا لا نلمس في العلاقة الفارسية اليمنية اهتماماً مماثلاً فيما يتعلق بالهيمنة على بلاد اليمن اقتصادياً . والذي يجعلنا نميل الى هذا الرأي هو أن واقع العلاقات اليمنية الفارسية في بلاد اليمن ، حيث أسلفنا أن الفرس في بلاد اليمن لم يسيطروا على كافة الأقاليم ، بل كانوا يمثلون إحدى القوى المهمة هناك ، لكنهم ثبتّوا سلطتهم بقوة في مدينتي عدن وصنعاء ، فالأولى كان تركّزهم بها لضبط حركة التجارة البحرية وخطوطها وهذا بحد ذاته كان الهدف الاساسي للإدارة الفارسية ، أما صنعاء فكانوا قد استأثروا بالسلطة فيها بعد مقتل سيف واتخذوها مقراً لولاتهم (٩٧) .

وجدير بالذكر أن العلاقات الاقتصادية بين الامبراطورية الفارسية واليمن كانت غير واضحة المعالم ، أما العلاقة الاقتصادية بين من في بلاد اليمن من الفرس من جهة والقبائل اليمنية من جهة أخرى فقد ظهرت بجلاء في تاريخ اليمن . ويبدو أن الجنود الفرس الذين أتوا على دفعتين أولاهما مع وهرز وسيف عام ٥٧٥م وثانيتها مع وهرز نفسه عام ٥٧٨م ، اندمجوا تدريجياً في المجتمع اليمني وتغلغلوا في شعاب اليمن

وأوديتها ، الأمر الذي جعل بعضهم بعد فترة يصبحون من ذوي الأوضاع الاقتصادية الرفيعة في المجتمع اليمني . وحسبنا أن نقول أن تعدد مصادر ثروة الأبناء وبروزهم في مختلف الميادين الاقتصادية ، الى جانب قوتهم السياسية قبل الاسلام وعقدتهم الأحلاف مع القبائل ذات النفوذ ، بالإضافة الى الروابط الاجتماعية بين بعضهم وبعض اليمنيين ، كان وراء انتشارهم اقتصاديا في بلاد اليمن .

وقد عدد الحديثي (٩٨) ، مجموعة من المدن والقرى اليمنية التي تواجد فيها الأبناء ، إلا أنه لم يشر الى سبب اختيارهم لهذه الأماكن وكيفية سيطرتهم عليها . ونعتقد أن اختيارهم لهذه المناطق لم يكن عشوائيا ، بل مدروسا ، هدفه الأساسي وضع أيديهم على مناجم الذهب والفضة وانتقاء أفضل المواقع الزراعية . إلا أن تاريخ انتشار الأبناء في هذه الأماكن وسيطرتهم عليها أمر لا تفصح عنه مصادرنا التاريخية ، كما أنها لا تبين ما اذا كان انتشارهم هذا قد تم بالقوة العسكرية أم أنه قد جاء ضمن اتفاقيات مع القبائل النازلة بها آنذاك . وأمام هذه الأسئلة المبهمة وسكوت المصادر ، لا يجد الباحث من حل غير ربط هذه التساؤلات بعلاقة القبائل اليمنية المسيطرة على هذه المواقع ، التي انتشر فيها الأبناء ، مع القوة الفارسية في بلاد اليمن ، ومن خلال ذلك قد يمكن الوصول الى أقرب الاجابات الواقعية والتي قد لا تكون بالضرورة الأكثر صحة .

ليس من المعقول أن يكون انتشار الأبناء في هذه المناطق قد تم منذ دخولهم اليمن وهزيمتهم للاحباش عام ٥٧٥م مباشرة ، كما حصل بالنسبة لانتشارهم وتواجدهم في صنعاء وعدن وربما ذمار ، لأهمية هذه المدن السياسية والاقتصادية . فالسبعة آلاف وخمسمائة جندي فارسي الذين أنوا في الحملة الاولى واستقر معظمهم في صنعاء وعدن ، لا يمكن أن ينتشروا بسرعة وكثافة في هذا العدد الكثير من المدن والقرى اليمنية ، ولم يكن عددهم كافيا لتغطية تواجدهم بهذه الكثرة في تلك الأماكن ، كما لا يمكن أن يكونوا قد تداخلوا مع القبائل اليمنية بهذه السرعة . ولهذا نرى بأن انتشارهم الفعلي في الاقاليم اليمنية وبعض مدنها بدأ بعد مقتل سيف بن ذي يزن ووصول الدفعة الثانية المكونة من أربعة آلاف جندي بقيادة وهرز . ومع ذلك نعتقد بأن الانتشار في هذه الاقاليم لا بد وأنه قد مر بعدة مراحل . فاذا كانوا قد تركزوا في المنطقة الواقعة بين صنعاء وعدن أي في اقليم حمير ، فهذا طبيعي لعلاقتهم الوطيدة مع قبائل حمير من جهة (٩٩) ، وقرب مراكز تواجد قوتهم من بعض هذه المواقع من جهة أخرى (١٠٠) . أما تواجدهم في المناطق الخارجية عن نطاق سيطرتهم ، مثل وادي البون ، والجوف ، ونجران وصعدة فربما كان بعد عقد حلفهم مع قبيلة همدان ذات النفوذ في هذه الاقاليم ، أو ربما جاء نتيجة ارتباط بعضهم بأحلاف جانبية مع قبائل هذه المناطق (١٠١) .

ويبدو أن الأبناء قد جرسوا منذ دخولهم اليمن على أن يكون لهم نصيب في بعض المعادن فكان لهم ذلك . فقد تركزوا بقوة في معدن الرضراض ، أهم معادن الفضة في بلاد اليمن ، الأمر الذي دفع الهمداني للقول بأن أهله كلهم من الفرس (١٠٢) ، ولكثرتهم وهيمنتهم على هذا المعدن ، سموا بفرس المعدن (١٠٣) . ويبدو أن ارتباط الأبناء بهذا المعدن بالذات يعود الى ما قبل الاسلام ، ولا يستبعد أن يكونوا قد ربطوا هذا الموقع ببلادهم فارس مباشرة . فقد أورد لنا ابن المجاور رواية مقتضبة حول الطريق بين الرضراض والبصرة ، يفهم منها بأنه قد ابتدع في عهد سيف بن ذي يزن (١٠٤) . وظل الفرس منذ سيطرتهم على الاوضاع بعد مقتل سيف يستثمرون هذا المعدن . ذكر الطبري (١٠٥) ان وهرز ، أول ولاتهم هناك قد أرسل الى كسرى سبائك من الفضة ، عبر الطريق البري المار بديار ربيعة وتميم الى جنوب العراق (١٠٦) . وقد يكون الأبناء قد عدوا هذا المعدن بالذات حكراً لهم ابان قوتهم في الفترة السابقة للاسلام ، لذا كانت آثارهم في هذا المعدن آنذاك أكبر من آثارهم في الفترة اللاحقة لمجيء الاسلام (١٠٧) .

وتجدر الإشارة الى أن هيمنة الأبناء على معدن الرضراض لا يعني عدم تواجدهم في معادن أخرى في بلاد اليمن ، فكثير من المواقع التي ذكروا فيها كانت تعج بمناجم الذهب والأحجار الكريمة والحديد (١٠٨) كزمار ، وهي المعروفة بشهرتها في الذهب منذ القدم (١٠٩) . ووجودهم في صنعاء وعدن جعلهم قريبين من مناجم الحديد التي اشتهرت بها هاتان المدينتان (١١٠) كما أن المنطقة الواقعة بين صنعاء وذمار ، وفيها مراكز تجمع القوات الفارسية ، كانت غنية بالأحجار الكريمة من مختلف الأنواع (١١١) .

حاز الأبناء أملاكاً وأراضي زراعية في اخصب أودية اليمن وسكنوا في قراها . وكان تركيزهم على الأراضي القريبة من صنعاء التي عرفت بخصوبتها . ومن هذه المناطق بنى بهلول (١١٢) وبيت بوس (١١٢) والمنطقة الواقعة بين صنعاء ومأرب ، وهي بالتالي تعرف اليوم بمنطقة بنى حشيش (١١٤) . وقد عرفت هذه المناطق بإنتاجها الزراعي الضخم وتربتها الخصبة التي ليس لها نظير في اليمن حتى قيل عنها بأنها خزانة اليمن (١١٥) . كما ذكر الأبناء في المناطق الخصبة الأخرى من اليمن ، كقرى وادي أبون الذي يعتبر من أغنى الأودية اليمنية مثل قرية جوب وعقار (١١٦) ، كما كان لبعضهم أراضٍ زراعية في مدينة ذمار (١١٧) .

وطبيعي أن يحوز الأبناء أراضي في مناطق كثيرة في بلاد اليمن بحكم سيطرتهم السياسية قبل الاسلام والعقود الاولى بعد ذلك ، الا أن المصادر لا تسعفنا في تحديدها ومعرفة أسماء ملاكها منهم ، الامر الذي يجعلنا نواجه صعوبة في معرفة حجمها . لكن

هذه المصادر قد حفظت لنا بعض الاشارات التي جعلتنا نقف على هذه الاملاك خاصة في المدن الهامة . ففي مدينة صنعاء كانت أفضل المواقع عائدة لبعض الأسر منهم ، وكان بستان باذان — وهو الذي يعرف بالدينباذ — من أغنى بساتين صنعاء في زمانه (١١٨) ، كما كانت عائلة بنو جريش تمتلك قطعة أرض كبيرة في وسط المدينة ، فأراد فروة بن مسيك أن يشتريها ليجعل منها جبانة لأهل صنعاء ومصلى العيد ، إلا أن بنو جريش أبوا بيعها ووهبوا له دون مقابل (١١٩) . وكانت صافية صنعاء وصافية ذمار ، من أفضل صوافي اليمن ، تعود ملكيتها الى باذان الذي ظل مستائرا بهما طوال حياته ، فلما مات عام ١٠ هـ ظلتا غير مملوكتين لأحد فأصفاهما عمر بن الخطاب لبيت مال المسلمين بعد أن بلغه أن ليس لباذان ولد مسلم يرثهما من بعده (١٢٠) . كما ظلت بيوت بعض زعمائهم تحتفظ بأسماء أصحابها لمدة طويلة في مدينة صنعاء . ولما وصف الرازي — في القرن الخامس الهجري — بيوت صنعاء الكبيرة ، ذكر دار فيروز الديلمي ودار وهب بن منبه (١٢١) . وكانت دور آل جريش حول جبانة صنعاء (١٢٢) ، من أرقى المناطق في صنعاء وأجملها ولا يسكنها الا عليّة القوم (١٢٣) .

إن قوة الأبناء الاقتصادية في بلاد اليمن إنما كانت نابعة من كونهم شركاء القوة اليمنية للقضاء على الحكم الحبشي ، ومن كونهم ممثلي كسرى ، ومن تحالفهم مع بعض القبائل اليمنية . ولا شك أنهم أفادوا من وضعهم هذا للحصول على الامتيازات الاقتصادية في هذه البلاد . ويبدو أن الأبناء قد أقطعوا بعض الأراضي من قبل سيف ابن ذي يزن اعترافا منه بفضلهم كما كان يفعل مع بعض القبائل اليمنية المناصرة له (١٢٤) . ولعل الكتاب الذي استشهدوا به لتأكيد ملكيتهم للرحبة ، شمال صنعاء ، عند تنازعهم مع بعض العناصر الحميرية فيها عام ١٣٣ هـ ، كان صادرا عن سيف بن ذي يزن نفسه (١٢٥) . لكن بعد اغتيال سيف عام ٥٧٨ م وقدم القوة الفارسية بقيادة وهرز ثبتّ الأبناء أنفسهم بقوة في المناطق سياسيا واقتصاديا ، لذا عندما ذكر ابن حبيب أسواق اليمن (١٢٦) قبل الاسلام أشار صراحة الى سيطرة الأبناء على أسواق عدن وصنعاء وفرضهم العشور على تجارتها .

لا توضح مصادرنا النشاط التجاري والاقتصادي للأبناء قبل الاسلام ، اما في الفترة اللاحقة له فقد حفظت لنا بعض الاشارات التي نستطيع أن نستشف منها جانبا من هذا النشاط ، وبالأخص الجانب التجاري . ولقد اتضح بجلاء علاقة الأبناء التجارية مع خراسان ، خاصة في تجارة المعادن . ولحسن الحظ أن الهمداني قد حفظ لنا بعضا من الاشارات التي أفصحت عن مدى العلاقة بين تجار خراسان والأبناء أصحاب معدن الرضراض خاصة . وازدهار طريق الفضة بين الرضراض والبصرة ما هو إلا تأكيد للروابط التجارية بين أهل المعدن والشرق . وعلى الرغم من أن المصادر

لا تحدد فترة ازدهار هذه التجارة ، إلا أنه من المحتمل أن يكون ذلك ، كما يقول بيوتروفسكي ، خلال العهد العباسي الأول حين وجد الأبناء في العلاقات القائمة بين الخلفاء العباسيين والعناصر الفارسية في الدولة فرصة طيبة لتنشيط تجارتهم في اليمن وربطها ببلدهم الأم فارس (١٢٧) . وبهذا يكون الأبناء قد لعبوا دورا مهما في ربط اليمن تجاريا مع خراسان . وخاصة تجارة المعادن ، وتجارة الفضة بالدرجة الأولى التي يملكون الجزء الأكبر من مناجمها في الرضراض (١٢٨) ، فكان التجار من فارس ومن خراسان خاصة يترددون على اليمن ويشتررون فضتها ثم يحملونها الى بلادهم (١٢٩) . ولا شك في أن الأبناء قد جنوا أرباحا طائلة من تجارة المعادن والعمل بها ، فقد ذكر أن معدن الفضة في الرضراض فقط كان يدر على أهله (ومعظمهم من الأبناء) ما يعادل مليون درهم في السنة في إمارة محمد بن يعفر (٢٥٨ - ٢٦٢ هـ) (١٣٠) .

ويبدو أن ملاك المناجم من الأبناء كانوا يستخدمون الفرس القادمين من فارس كعمال في هذه المناجم إذ كانت هجرتهم من بلادهم الى معدن الرضراض غير منقطعة منذ الفترة السابقة للإسلام وحتى عصر بني العباس (١٣١) ، فكان الرضراض أقرب الى خراسان من أي إقليم آخر بحكم الروابط القوية بين سكانه وخراسان . لذا عندما أورد الهمداني الرواية التي قارن بها هذا المعدن مع المعادن الأخرى في البلدان الإسلامية ، كان مصدره في هذه المقارنة أحد عمال هذا المعدن من الخراسانيين الذين لم يكونوا يعرفون من هذه الدنيا غير خراسان ، فقال هذا العامل : « ليس بخراسان ولا غيرها كمعدن الرضراض » (١٣٢) .

ولا شك في أن انتشار الأبناء اقتصاديا وتعدد مهنتهم تسبب في تميز بعضهم بالغنى وكثرة المال ، إلا أن هذه الظاهرة لا تكشفها المصادر لنا باستثناء بعض الإشارات القديمة . فقد تحدثت المصادر عن غنى أسرة بني جريش بن غزوان الإناوية ، ليس على أنها من أغنى أسر الأبناء فحسب بل على أنها من أغنى أغنياء صنعاء ، إذ قدرت ثروتهم بأربعمائة ألف دينار (١٣٣) ، وكانوا يتظاهرون بالغنى لدرجة أن أحدهم أعطى طبيبا ثمانمائة دينار ثمنا لدواء أعده له (١٣٤) . وقد أدى غنى بعض الأبناء الى ارتفاع المهور في أوساط هذه الجالية حتى وصل المهر عندهم في أواخر القرن الثاني الهجري الى ألف دينار ، الأمر الذي جعل عامتهم غير قادرين على دفع هذه المهور في الوسط الإناوي (١٣٥) .

ونتيجة لقلّة الإشارات التاريخية وغموضها واختصارها للأحداث فإنه من الصعب تحديد فترات قوة وضعف الأبناء الاقتصادي في بلاد اليمن ، إلا أننا نعتقد بأن أوضاعهم الاقتصادية كانت مرتبطة بنفوذهم في هذه البلاد ، وأن فترات ازدهارهم سياسيا كان يرافقها ازدهارهم اقتصاديا . فعندما كانوا مسيطرين على بعض المناطق

في اليمن قبل الاسلام ، كانوا في الوقت نفسه يديرون حركة التجارة في أهم المدن اليمنية ، ويملكون أفضل المواقع الزراعية وأغنى المناجم . ولا شك أن تمسكهم بشيء من نفوذهم السياسي خلال عهد الراشدين وصدرًا من خلافة بني أمية جعلهم يحافظون على ممتلكاتهم ومصالحهم التجارية هنا ، واستمروا كذلك الى نهاية الخلافة الأموية . وخلال الصدر الأول من الخلافة العباسية أفادوا من العلاقة الحميمة بين الخلفاء العباسيين والعناصر الفارسية بشكل عام ، مما عوضهم عن تدني نفوذهم السياسي ، ونشطت تجارتهم ، وعلى الأخص بعد أن ربطوها مع بلدهم الأم فارس .

ويبدو أن الأزمة الاقتصادية الحقيقية التي مر بها الأبناء بدأت مع النشاط السياسي للقوى المحلية القحطانية والممثلة في أسرة اليعفرين في شبام كوكبان ثم في صنعاء ، وذلك في العقد الثاني من القرن الثالث الهجري . وقد تزامن هذا النشاط مع أفول النفوذ الفارسي في البلاط العباسي مع بداية عهد الخليفة المعتصم بالله (٢١٨ - ٢٢٨ هـ) الذي استبدل بالعنصر الفارسي العنصر التركي . بعدها شعر الأبناء بالعزلة السياسية والاقتصادية مما أدى في النهاية الى تدهور أوضاعهم الاقتصادية في أواخر القرن الثالث الهجري . فقد فقدوا في عام ٢٧٠ هـ أهم مصادر ثروتهم في الرضراض عندما هاجمتهم قبائل المنطقة وانتزعوها منهم الى الأبد ، فلم يبق أمام الأسر الأبنوية المالكة في الرضراض من خيار إلا النزوح الى صنعاء والتفوق فيها (١٢٦) . ويبدو أن الأبناء قد أدركوا في نهاية القرن الثالث الهجري بأن ليس لهم بقاء في مدينة صنعاء بعد أفول نجمهم السياسي وتضعف أحوالهم الاقتصادية، خاصة وأن هذه المدينة أصبحت عرضة لهجمات زعماء القبائل وأهل المذاهب ابتداء من ذلك التاريخ (١٢٧) . ونعتقد أن عددا كبيرا منهم قد نزح بعد ذلك الى المناطق الزراعية القريبة من صنعاء وتركز الكثيرون منهم في بعض قراها مكونين أغلبية سكانها حتى نسبت اليهم بعض القرى ، كقريتي الفرس والأبناء الواقعتين في منطقة خشيش (١٢٨) . واغلب الظن أن عملية النزوح والاستقرار بقوة في هذه القرى قد تم بعد عصر الهمداني (ت ٣٣٤ هـ) الذي لم يذكر هاتين القريتين في مؤلفاته (١٢٩) . وقد جاء نزوح الأبناء من صنعاء متزامنا مع تدهور أحوال هذه المدينة التي تقلصت مساكنها لتصبح الفسا وأربعين بيتا في عام ٣٨١ هـ بعد أن كانت في أيام هارون الرشيد مائة وعشرين ألفا ، وفي مطلع القرن الرابع الهجري ثلاثين ألف منزل (١٤٠) . وبالنزوح من صنعاء الى القرى الزراعية حولها يكون الأبناء قد وصلوا الى أدنى مراحل التدهور الاقتصادي خلال فترة تواجدهم في بلاد اليمن ، فتحولوا من طبقة كبار التجار والملاك الى حرفيين وعمال ثم الى فلاحين بسطاء ، ليصبحا بعد ذلك في عداد المساكين والضعفاء في المجتمع اليمني (١٤١) .

الخلاصة :

لقد أدرك الأكاسرة أهمية اليمن في السيطرة على طريق التجارة البيزنطية مع الشرق فنتج عن ادراكهم هذا اهتمامهم بهذه البلاد وتثبيت سلطتهم في بعض مدنها ، هذا الاهتمام أتاح للأبناء أن يتمتعوا إبان قوة الامبراطورية الفارسية بدعمها المطلق لهم وبالتالي أن يركزوا أنفسهم بقوة في بلاد اليمن . وخلال هذه الفترة وضع الأبناء أيديهم على بعض المواقع المهمة والفنية في بلاد اليمن كما استطاعوا أن يتغلغلوا في الاوساط القبلية عن طريق الأحلاف والمصاهرة حتى غدوا من أهم القوى في بلاد اليمن من الناحيتين السياسية والاقتصادية . وعند دخول الاسلام الى اليمن كان الأبناء يمثلون السلطة الرئيسية في مدينة صنعاء وعدن ، ولما آلت اليمن الى سلطة الخلافة في بداية عهد أبي بكر الصديق أصبح الأبناء من رعايا الدولة الاسلامية واحتفظوا بحقوقهم وأملاكهم كاملة كما تميزوا بنفوذهم السياسي في عهد الخلفاء الراشدين وفي صدر خلافة بني أمية . ولقد أدى احتكار آل أبي عقيل من ثقيف لمنصب الولاية في بلاد اليمن أثناء تولي بني مروان الخلافة الأموية ، الى إبعاد الأبناء وغيرهم من اليمنيين عن هذا المنصب كما أدى بالتالي الى تدني مكانة الأبناء . إلا أن الأبناء بدأوا في العصر العباسي الأول يحاولون إعادة نفوذهم السياسي في هذه البلاد ولكن دون نجاح حاسم ، حيث ظهرت على المسرح السياسي في صنعاء واليمن بعض العناصر القحطانية التي بدأت تنافس الأبناء على النفوذ السياسي . وبدأ النزاع بين الفئتين يظهر على شكل حلقة من الصراع المتصل في هذه المدينة . ولقد استطاع الأبناء في صدر هذه الفترة إبراز أنفسهم اقتصاديا ونشطوا تجارتهم مع بلدهم الأم فارس كما بدأوا لأول مرة يجاهرون بعصبيتهم الفارسية معتمدين على النفوذ الفارسي في البلاط العباسي آنذاك . ولكن بعد إبعاد العناصر الفارسي من بلاط الخلفاء العباسيين وإحلال العناصر التركية محلهم ، وبعد هيمنة العناصر القحطانية على صنعاء وما حولها بدأ العد التنازلي للنفوذ الابناوي في بلاد اليمن حتى وصل الى الصفر في نهاية القرن الثالث الهجري . وكان سقوطهم سياسيا قد ساعد على تضعفهم اقتصاديا فأصبحت أموالهم عرضة للنهب حتى اضطروا أخيرا الى التكتل في بعض القرى حول صنعاء مكتفين بفلاحة الأرض ، وتحولوا من طبقة حكام وتجار وملاك الى فلاحين بسطاء وعامة مساكين يغلب عليهم الفقر والمسكنة .



الحواشي

- (١) انظر على سبيل المثال : صالح ، تاريخ اليمن في القرون الثلاثة الاولى للهجرة ، (عصر الولاة) ، القاهرة ١٩٧٥ . الشجاع : اليمن في صدر الاسلام ، دمشق ١٩٨٧ . الحديثي : اهل اليمن في صدر الاسلام ، بيروت ١٩٧٨ .
- (٢) الاكوع : محمد بن علي ، الوثائق السياسية اليمنية من قبيل الاسلام الى ٣٣٢ هـ ، بغداد ١٢٩٦ هـ / ١٩٧٦ م ، ص ٢٧ .
- (٣) الزبيدي : محمد مرتضى ، تاج العروس ، بنغازي ، ١٢٨٦ هـ / ١٩٦٦ م ج ١٠ ص ٤٨ .
- (٤) بيوثروفسكي : م. ب ، اليمن قبل الاسلام والقرون الاولى للهجرة ، (من القرن ٤ - ١٠ م) نقله عن الروسية محمد الشعبي ، بيروت ١٩٨٧ ، ص ٣٠٩ - ٣١٠ .
- (٥) الطبري : محمد بن جرير ، تاريخ الامم والملوك ، تح أبو الفضل ابراهيم ، دار سويدان بيروت (د. ت) ، ج ٣ ، ص ٣٠٥ ، ابن حزم : علي بن أحمد ، جمهرة أنساب العرب ، تح ا ، ليفي برونسفال ، القاهرة ، ١٩٤٨ م ص ٢٠٤ . الزبيدي ، ج ١٠ ، ص ٤٨ .
- (٦) **Encyclopaedia of Islam** , 2 nd edition , vol 1 , P 102 (abbr . EL 2) .
- (٧) انظر ابن هشام : محمد بن عبد الملك ، السيرة النبوية ، تح مصطفى السقا وآخرون ، دار احياء التراث العربي ، بيروت د. ت ، ج ١ ، ص ٦٩ . اليعقوبي : أحمد بن أبي يعقوب ، تاريخ اليعقوبي ، النجف ، ١٣٥٨ هـ ج ١ ، ص ١٦٢ . الطبري : ج ٢ ، ص ١٤٧ .
- (٨) المسعودي : علي بن الحسين ، مروج الذهب ومعادن الجوهر ، ١٩٥٢ ، ج ٣ ، ص ١٧١ .
- (٩) الاصفهاني : أبو الفرج علي بن الحسين ، كتاب الاغانى ، تح علي البخاري ، القاهرة ،
- (١٠) البيوثروفسكي : ص ٣١٠ .
- (١١) الطبري : ج ٢ ، ص ٦٥٦ ج ٣ ، ص ٣٢٣ .
- (١٢) ج ٣ ، ص ٣٢٣ .
- (١٣) السمعاني : عبد الكريم بن محمد ، كتاب الانساب ، ج ١ ، ص ١٢٢ .
- (١٤) E.J.W. Gibb Memorial XX 1912
- (١٥) وقيل من موالى بني هود الحميريين ، انظر : الرازي ، ص ٣١٨ .
- (١٦) انظر : ص ٢٨ .
- (١٧) بيوثروفسكي : ص ٣١٠ .
- انظر : ابن هشام : ج ١ ، ص ٧٣ .
- الرازي : ص ٢٩٨ ، السمعاني : ج ١ ، ص ١٢٢ . الزبيدي : ج ١٠ ، ص ٤٨ . الحميري : نشوان بن سعيد ، الحور العين ، تح ، كمال مصطفى ، القاهرة ، ١٩٤٨ م ص ٢١١ . ابن الدبيع : عبد الرحمن بن علي ، قرة العيون في اخبار اليمن الميمون ، تح ، محمد بن علي الاكوع ، صنعاء ، (١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م) ص ١٤٠ .
- لم يتفق الرواة حول اسم الوافد على كسرى من آل ذي يزن ، فالرواية الاولى المنسوبة الى هشام بن محمد الكلبي ، اوردها لنا ثلة من المؤرخين مثل الطبري : ج ٢ ، ص

- ١٤٢ . المسعودي : مروج ج ٢ ، ص ١٦٦ .
 تنص على أن الوافد على كسرى هو الفياض
 ذي وزن فمكت في بلاط كسرى حتى مات ،
 فجاء على أثره ابنه معدي كرب وأعاد طلب
 أبيه إلى كسرى فاستجاب له الأخير وأرسل
 معه القوة الفارسية . أما رواية وهب بن
 منبه والتي أخذها عنه ابن اسحاق فقد أكدت
 لنا أن الوافد على كسرى هو سيف بن ذي
 وزن ولم يسبقه إلى كسرى من آل ذي وزن
 أحد فاستطاع اقتناع كسرى بامداده بقوة
 فارسية . وهذه الرواية هي التي اعتمدها
 كثير من المؤرخين . انظر ابن منبه : وهب ،
 كتاب التيجان في ملوك حمير ، ط ، الثانية ،
 مركز الدراسات والأبحاث اليمنية ، صنعاء ،
 د . ت ، ص ٣١٥ ، ابن هشام : ج ١ ، ص ٦٥ .
 ابن قتيبة : عبد الله بن مسلم ، كتاب
 المعارف ، تع ، محمد اسماعيل الصاوي ،
 بيروت ، ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م ، ص ٢٧٨ .
 الطبري : ج ٢ ، ص ١٣٩ ، الأصفهاني : ج ١٧
 ص ٣١٠ . السمعاني : ج ١ ، ص ١٢٢ .
 النويري : أحمد بن عبد الوهاب ، نهاية
 الأرب في معرفة فنون العرب ، ج ١٥ ، ص
 ٣١٠ ، القاهرة (١٢٧٤ - ١٩٥٥ م) . المجهول :
 ورقة مجهول المؤلف ، تاريخ اليمن ، مخطوط
 رقم ISG عربي ، مكتبة الامبروزيانا ،
 إيطاليا ، ورقة ٧ ١ . أما الاسم الذي
 أوردناه فقد أخذناه كاملاً من الهمداني :
 حسن بن أحمد ، الأكليل ، الجزء الثاني ،
 تع محمد بن علي الاكوع ، القاهرة (١٣٨٦ -
 ١٩٦٦ م) ج ٢ ، ص ٢٥٨ .
 ابن منبه : ص ٣١٦ ، ابن هشام : ج ١ ، ص
 ٦٦ ، الطبري : ج ٢ ، ص ١٤٠ ، المسعودي :
 مروج ، ج ٣ ، ص ١٦٣ ، المجهول : ورقة ،
 ١٧ .
 المسعودي : مروج ، ج ٣ ، ص ١٦٤ .
 ابن منبه : ص ٣١٦ ، ابن هشام : ج ١ ،
 ص ٦٧ ، الطبري : ج ٢ ، ص ١٤٤ .
 النويري : ج ١٥ ، ص ٣١٠ .
- (٢٢) ابن قتيبة : المعارف ، ص ٢٧٨ .
 (٢٣) المسعودي : مروج ، ج ٣ ، ص ١٦٥ ،
 المجهول : ورقة ٧ ١ .
 (٢٤) الطبري : ج ٢ ، ص ١٤١ - ١٤٧ ، المسعودي :
 مروج ، ج ٣ ، ص ١٦٥ - ١٦٦ . المجهول :
 ورقة ٧ ١ .
 (٢٥) انظر ابن قتيبة : ص ٢٧٨ ، الطبري ، ج ٢ ،
 ص ١٤٤ . ويذكر
 Playfair , R. L. , LA History of
 Arabia Felix , or Yemen ,
 Amsterdam, 1970 , P 73 .
 أن عدد الحميريين الذين التحقوا بسيف
 بن ذي وزن عشرون ألفاً .
 (٢٦) إلى هذه المارك : انظر الطبري : ج ٢ ،
 ص ١٤١ - ١٤٦ ، المسعودي : ج ٣ ، ص ١٦٥
 . ١٦٦ .
 (٢٧) النويري : نهاية الأرب ، ج ١٥ ، ص ٣١١ .
 (٢٨) ابن منبه : ص ٣١٧ ، الطبري : ج ٢ ، ص
 ١٤٢ .
 (٢٩) انظر :
 Smith , S. I « Events in Arabia
 in the 6th Century , A. D. »
 Bulletin of the School of
 oriental and African Studies,
 of London, Vol. 16, 1954, P 465
 جواد علي ، الفصل في تاريخ العرب قبل
 الإسلام ، بيروت ١٩٨٧ ، ج ٢ ، ص ٥٢٦ - ٥٢٧ .
 أما بعض الباحثين فيرون أن ذلك وقع بين
 عامي ٥٧٥ - ٥٧٧ م ، انظر :
 Frye , R. N. Iran under the
 Sasanians, The Cambridge
 History of Iran, Vol 3 (1)
 Cambridge, 1975, P. 158 .
 وكوبيشسيانوف ، يوري ميخايلوفتش ،
 الشمال الشرقي الأفريقي في العصور الوسيطة
 المبكرة وعلاقاته بالجزيرة العربية (من القرن

- الجامع الكبير ، الغربية ، صنعاء ، رقم ٥٥ تاريخ ورقة ٣٢ ب .
- (٤٠) ابن حبيب ، محمد ، كتاب المحبر ، حيدر آباد ، ١٩٤٢م ، ص ٢٦٦ .
- (٤١) الهمداني ، صفة الجزيرة العربية ، نج ، محمد الاكوع ، الرياض ، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م . ص ٧٩ - ٢٢٤ . وكانت صافية ذمار ملاكا لزعيمهم بأذان ، انظر الرازي ، ص ١٣٣ . انظر القسم الاقتصادي .
- (٤٢) الطبري : ج ٢ ، ص ١٤٨ (رواية ابن اسحاق) ، السعدي ، ج ٣ ، ص ١٧٦ - ١٧٧ انظر ايضا : جواد علي ، ج ٣ ، ص ٥٢٧-٥٢٨ .
- (٤٣) يذكر ابن الكلبي باستلاده ، أن وهرز مات آخر ملك كسرى انو شروان عام (٥٧٩ م) أي بعد توليه اليمن بفترة قصيرة ، انظر الطبري ، ج ٢ ، ص ١٧١ ، *ibid* ، ص ١٤٨ .
- (٤٤) السعدي : التنبيه والاشراف ص ٢٢٦ . أما النويري ، ج ١٥ ، ص ٣١٠ فيقول عنه «كان من الفرسان ومن البيوتات» انظر أيضا جواد علي ، ج ٣ ، ص ٥٢٥ .
- (٤٥) الطبري ، ج ٢ ، ص ١٤٨ ، ٢١٥ . *ibid* ، ص ٢١٥ (رواية ابن الكلبي) . انظر كوبيشانوف : ص ١٩٤ .
- (٤٦) الرازي : ص ٨٠ ، الجندي : ج ١ ، ص ٨٧ . السعدي : التنبيه : ص ٩١ ، وذكر لقبه هذا في وثيقة الحلف بين الابتاء وهمدان ، انظر الرازي : ص ٣٨ . الجندي ، ج ١ ، ص ١٨٤ ، الاهل : ورقة ٣٢ ب .
- (٤٧) انظر الطبري : ج ٢ ، ص ١٧٦ وما بعدها ، ابن قتيبة ، ص ٢٩٢ - ٢٩٣ . Frey , P. 158 ff .
- (٤٨) الرازي : ص ٤٨ .
- (٤٩) بيوتروفسكي : اليمن قبل الاسلام ، ص ٨١ .
- (٥٠) الرازي : ص ٣٧-٣٩ ، الجندي : ج ١ ، ص ١٨٤ ، الاهل : ورقة ٣٢ ب .
- (٥١) الشجاع : ص ٣٦ - ٣٨ .
- السادس الى منتصف القرن السابع) نقله عن الروسية صلاح الدين عثمان هاشم ، الجامعة الاردنية ، عمان ١٩٨٨ ، ص ١٨٨ .
- (٣٠) السعدي ، مروج الذهب ، ج ٣ ، ص ١٦٦ .
- (٣١) الاصفهاني : ج ١٧ ، ص ٣١٠ .
- (٣٢) ابن منبه : ص ٣١٧ ، ابن قتيبة : ص ٢٧٨ . النويري : ج ١٥ ، ص ٣١١ . انظر أيضا ص ١٨٥ و Frey , P. 158
- (٣٣) اليعقوبي : ج ١ ، ص ١٧٢ . انظر ايضا : Bosworth . C. E. **Iran and the Arabs before Islam , The Cambridge History of Iran, Vol. 3 (1) , Cambridge, 1975 . P. 598 ff .**
- (٣٤) انظر : شعر بن أبي الصلت الثقفي ، ابن منبه : ص ٣١٧ ، الازرقعي : محمد بن عبد الله بن احمد ، أخبار قلة ، نج رشدي ملخص ، بيروت ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م ، ج ١ ، ص ١٥٠ . الطبري : ج ٢ ، ص ١٤٧ ، السعدي : مروج ، ج ٣ ، ص ١٧١ ، الاصفهاني : ج ١٧ ، ص ٣١٣ .
- (٣٥) انظر الطبري : ج ٢ ، ص ١٤٨ ، السعدي : ج ٣ ، ص ١٧٦ ، المجهول ، ورقة ٧ أ-ب . لقد اعتمدنا في تحديد سنة مقتل سيف على ما جاء في Smith , P598 ff ، جواد علي : ج ٢ ، ص ٥٢٤ - ٥٢٦ .
- (٣٦) انظر الطبري : ج ٢ ، ص ١٤٨ ، السعدي : مروج ، ج ٣ ، ص ١٧٦ ، المجهول : ورقة ٨ .
- (٣٧) ابن رسول : عمر بن يوسف ، طرفة الاصحاب في معرفة الانساب ، نج سترستين ، ك ، و ، دمشق ١٣٦٩هـ - ١٩٤٩م ، ص ٥٥ .
- (٣٨) انظر ابن منبه : ص ٣١٧ ، ابن قتيبة : ص ٢٧٨ .
- (٣٩) الجندي : ج ١ ، ص ١٨٤ ، الاهل : الحسين بن عبد الرحمن بن محمد ، تحفة الزمن في سادات اليمن ، مخطوط ، مكتبة

الدين ، كنز الاخير في معرفة السير والانصار
مخطوط ، رقم

or 4581 , Britich Library .
London .

ورقة ١٧٣ ١ ، الخزرجي ص ٦٥ - ٦٦ ،
الاهل ، ورقة ٢٦ ب .

هما الضحاك بن فيروز الديلمي وحنش بن
عبد الله الضفاني ، انظر : (٧٠)

AL - Mad , aj , table 6 , P. 169
ibid (٧١)

الرازي ، ص ٣٧٥ ، ابن سمرة ، ص ٥٧ .
ابن سمرة ، ص ٥٦ . (٧٢)

ابن عبد المجيد : ص ١٧ ، الخزرجي :
ص ٦٩ . (٧٣)

AL Mad' aj . P. 166 (٧٤)

الهمداني ، الاكليل ، ج ١ ، تح محمد
ابن علي الاكوع ، بغداد (١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م)
ج ١ ، ص ٤٥٥ . الحميري : منتخبات ، ص
٥٨ . (٧٥)

ظهر نجم هذه الاسرة في صنعاء خلال العصر
العباسي الاول فاختر بعضا من زعماءها
ولاة للمدينة . انظر صالح : ص ١١٨ . (٧٦)

AL Mad' aj , 183 (٧٧)

توالى على صنعاء خلال هذه الفترة خمسة عشر
واليا من اصل قحطاني : انظر : (٧٨)

I - Mad' aj , table 8 , P. 190
table 11 P. 220 (٧٩)

الهمداني ، الصفة : ص ٨٦ . (٨٠)

الهمداني : الاكليل ، ج ١ ، ص ٥٣٠ . (٨١)

ادريس ، ورقة ، ١٧٥ ١ ب . الخزرجي :
ص ٩٤ ، ابن الديبع : ج ١ ، ص ١٣٩ . (٨٢)

بالرغم من أن المصادر لا تذكر صراحة اتصال
الابناء بالمؤمن في هذا الشأن الا انها تؤكد
على أن المؤمن سمع باضطهاد يزيد لهم فأمر
بخلعه وسجنه ، انظر الجندي : ج ١ ، ص
٢١٥ ، الخزرجي ، ص ٩٤ ، الاهل ، ورقة ،
٤ ب . (٨٣)

(٥٨) الرازي : ص ٣٧ ، الجندي : ج ١ ، ص
١٨٤ ، الاهل : ورقة ٢٢ ب .

ibid (٥٩)

Ai-Madaj A. M. The Yemen
in early Islam (9-233/630-847)
a Political History, Ithaca Press,
London , 1988 , PP. 27 - 46 . (٦٠)

لهذه الاحداث انظر : . ibid , P. 27 - 46 (٦١)

باستثناء فيروز الديلمي الذي ولاه ابو بكر
على الابناء لقيادتهم ضد قيس بن عبد يغوث
ibid , 105 (٦٢)

انظر ابن سمرة : عمر بن علي ، طبقات (٦٣)

فقهاء اليمن ، تح ، فؤاد سيد ، القاهرة
١٩٥٧ م ، ص ٤٨-٤٩ ، الخزرجي : علي
ابن الحسين ، تاريخ الكفاية والاعلام في من
ولي اليمن وسكنها من ملوك الاسلام ، تح ،
راضي دغفوس ، نشر : (٦٤)

Ies Cahiers de Tunisis , t. 27 ,
no 107 - 108, Trim. September,
1979 .

ص ٦٢ . ابن الديبع : قره ، ج ١ ص ٨٧ ،
أبو مخرق ، ج ٢ ، ص ٢٦ .

لقد ذكر الجندي ، ج ١ ، ص ١٩٦ ، صراحة
نقود الابناء وقوتهم في هذه المدينة . (٦٥)

الهمداني : الاكليل ، ج ١٠ ، تح ، محب
الدين الخطيب ، القاهرة ، ١٣٦٨ هـ ، ص
٦٧ ، المسعودي : مروج ، ج ٥ ، ص ٥٨ . (٦٦)

ابن عساكر : علي بن الحسين ، تهذيب
التاريخ الكبير ، تح ، أحمد بدران ، دمشق
١٣٢٩ هـ ، ج ٢ ، ص ٢٢٢ ، ابن الديبع :
قرة ، ج ١ ، ص ٨٧ . (٦٧)

ibid (٦٨)

انظر :
AL Mad , aj , tab . 4 , P. 148

ابن عبد المجيد : قاج الدين عبد الباقي ،
تاريخ اليمن ، السمي بهجة الزمن في تاريخ
اليمن ، تح ، مصطفى حجازي ، بيروت
١٣٨٤ - ١٩٦٥ م ص ١٦ ، ادريس : عماد (٦٩)

- (٨٤) من المعروف أن المأمون أثناء نزاعه مع أخيه الأمين (١٩٣ - ١٩٨ هـ) كان مقيماً في خراسان ومعتدداً على العناصر الفارسية بالدرجة الأولى ، انظر :
Lassner , j, **The Shaping of Abbasid Rule**, Princeton, 1980, P. 107 .
- (٨٥) الدوري : عبد العزيز ، العصر العباسي الاول ، دراسة في التاريخ السياسي والاداري والمالي ، بيروت ١٩٨٨ ، ص ١٤٢ .
- (٨٦) ادریس : ورقة ١٧٥ ب ، الجندي : ج ١ ، ص ٢١٥ ، الخزرجي : ص ٩٥ الاهل : ورقة ٤٠ ب .
- (٨٧) الهمداني : الاكليل ج ٢ ، ص ١٣١-١٣٢ . ادریس : ورقة ١٧٥ ب . الاهل : ورقة ٢٣ ب .
- (٨٨) شارك بعض من الابداء في فتح بلاد الشام ومصر ، واستقروا بعد ذلك في مصر حيث نزلوا في خطط خولان ، انظر ابن عبد الحكيم : عبد الرحمن بن عبد الله ، فتوح مصر وأخبارها ، تح ، شارلز توري ، ج ٣ ، ص ١٢٩ . ابن دقماق : ابراهيم بن محمد ، الانتصار بواسطة عقد الامصار ، القاهرة . ج ١ ، ص ٤ ، المقرئ : أحمد بن علي ، الخطط المقرئية ، القاهرة ، ١٣٢٤ هـ ، ج ٢ ، ص ٧٨ .
- (٨٩) رحل كثير من الابداء الى العواصم الاسلامية واستقروا فيها ، مثل حنش بن عبد الله ، وعمرو بن دينار ، وشراحيل بن كليب بن اده ، انظر : الرازي : ص ٣٠٠ ، ابن سمره ، ص ٥٨ - ٦١ .
- (٩٠) توفي فيروز الديلمي عام ٥٣ هـ ، انظر المجهول ، ورقة ٢٦ ا ، انظر أيضاً :
AL - Mad ' aj , P. 173 , no 18
- (٩١) انظر ابن حجر : شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي ، الاصابة في تمييز الصحابة ، مصر ، ١٣٢٨ هـ ، ج ٣ ، ص ١٢٠٦ .
- (٩٢) الذي ينقل عن الكشوري « أحد سكان صنعاء وعلمائها » . أن النعمان قد وفد على معاوية وطلب منه تعيين الضحاك بن فيروز الديلمي على ولاية صنعاء فاستجاب له معاوية . وقد توفي النعمان في خلافة عبد الملك بن مروان . مثل وهب منبه ، طاووس بن كيسان ، الضحاك بن فيروز وغيرهم .
- (٩٣) يقول الرازي ، ص ٣١٣ ، كان الناس في صنعاء على أربعة عرقاء ، واحد منهم فقط كان يمثل الابداء . انظر : Frey , P. 157 f
- (٩٤) بيوتروفسكي ، ص ١١٤ . فرج : وسام عبد العزيز ، دراسات في تاريخ وحضارة الامبراطورية البيزنطية ، الاسكندرية ، ١٩٨٢ م ص ٨١ .
- (٩٥) ابن حبيب ، ص ٢٦٦ .
- (٩٦) الطبري : ج ٢ ، ص ١٤٠ .
- (٩٧) ibid ، ص ١٦٩ .
- (٩٨) AL - Mad ' aj , P. 6 .
- (٩٩) أهل اليمن : ص ٨٥ . الى جانب صنعاء وعدن فقد ذكر رداغ وثاث وذمار وقرى البون وصعدة ونجران والرضاض . انظر الخريطة المرفقة .
- (١٠٠) قدم الفرس الى اليمن بطلب من زعيم حميري ، وعندما وصلوا الى سواحلها انضمت اليهم أعداد كبيرة من الحميريين فحاربوا معا الاحباش هناك ، لذا ذكر الجندي ، ج ١ ، ص ١٨٤ ، بأن الفرس وحمير تعاضدوا على حكم اليمن .
- (١٠١) تركز الفرس عند قدومهم اليمن في المناطق الممتدة من صنعاء شمالا الى عدن جنوبا ، مثل مدينة ذمار ومنكث ورداغ وثاث بالاضافة الى صنعاء وعدن . انظر الخريطة المرفقة .
- (١٠٢) دخلت بعض الاسر من الابداء في حلف يرسم الذي كان يضم مجموعة من قبائل صعدة ، انظر الهمداني ، الاكليل ، ج ١ ، ص ٣٨٨ ، الصفة : ص ٢٤٩ .

- (١٠٢) الهمداني : الجوهريين العقيقتين الضائعتين
من الصفراء والبيضاء ، تح ، كريستوفر تولى
ابن سالار ١٩٦٨ ص ١٤٦ . يقع الرضراض تحت جبل
سامك القريب من مأرب ، انظر الهمداني :
الصفة ، ص ١٥١ ، انظر الخريطة المرفقة .
ibid (١٠٣)
- (١٠٤) ابن المجاور : يوسف بن يعقوب ، صفة بلاد
اليمن (تاريخ المستبصر) ، تح أوسكار
لوفجرين ، ليدن ١٩٥١ م ج ٢ ، ص ٢١٤ .
(١٠٥) الطبري ، ج ٢ ، ص ١٦٩ ، رواية ابن الكلبي .
(١٠٦) الهمداني : الجوهريين ، ص ١٤٧ ، ابن
المجاور : ج ٢ ، ص ٢١٤ .
(١٠٧) الهمداني : الجوهريين ، ص ١٤٩ ، الحديثي ،
ص ٤٧ .
(١٠٨) انظر الحديثي : ص ٤١-٤٥ ، ص ٨٥ ،
انظر الخريطة المرافقة .
(١٠٩) ibid ، ص ٤١ .
(١١٠) يوجد الحديد بكثرة في جبل نقم المطل على
صنعاء ، وفي جبل الحديد بعدن انظر :
ibid ، ص ٤١-٤٢ .
(١١١) الهمداني : الاكليل ، تح ، نبيه أمين فارس ،
برستن ١٩٤٠ ، ج ٨ ، ص ٣٠ .
انظر الخريطة المرفقة .
(١١٢) نسبة الى بهلول بن بهلوان بن هرمز ، انظر
الزبيدي ، ج ١٠ ، ص ٤٨ ، وهي الان ناحية
من نواحي صنعاء ، انظر الحجري : محمد
ابن أحمد ، مجموع بلدان اليمن وقبائلها ،
تح ، اسماعيل بن علي الاكوع ، صنعاء ١٤٠٤ هـ
١٩٨٤ م ، ج ١ ، ص ١٣١ . المقحفي :
ابراهيم بن أحمد ، معجم البلدان والقبائل
اليمنية ، صنعاء ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م . ص
٩ - ٩٣ .
(١١٣) انظر ادريس : ورقة ١٨٣ ٢ ، المقحفي ،
ص ٩٢ . وهي ملاصقة لصنعاء في الجهة
الجنوبية الغربية ، انظر المقحفي ص ٩٤ .
(١١٤) ويقع فيها الان قريتي الابناء والفرس ،
انظر المقحفي : ص ٩ ، الحجري : ج ١ ،
ص ٥٤ ، انظر الخريطة المرفقة .
- (١١٥) الهمداني ، الصفة ، ص ٢٢٥ .
(١١٦) ibid ، ص ٤٤ . انظر الخريطة المرفقة .
(١١٧) مثل طاووس بن كيسان ، وزعيمهم باذان ،
انظر الرازي ، ص ٣٣٢ ، ص ١٣٣ ،
ibid ، ص ٢٤٤ .
(١١٨) قيل لابي حمال وهو أيضا من الابناء ، انظر
الرازي ، ص ٩٠-٩٣ ، العرشاني : نظام
الدين سري بن فضيل ، كتاب الاختصاص ،
تح ، حسين بن عبد الله العمري . نشر في
مجلد واحد مع كتاب الرازي السابق الذكر .
(١٢٠) الرازي : ص ١٣٣ .
(١٢١) الرازي : ص ٢٠٢ - ٤١٣ ، انظر أيضا
صالح ، ص ٢٢٢ .
(١٢٢) العرشاني : ص ٥٠٢ .
(١٢٣) الرازي : ص ٩١ .
(١٢٤) الهمداني ، الاكليل ، ج ١ ، ص ٥٢٥ .
(١٢٥) بالرغم من أن بعض المصادر اليمنية مثل ابن
الديبع : ج ١ ، ص ١٢١ ، الخزرجي ، ص
٧٨ قد أشار الى أن هذا الكتاب صادر من
الرسول (ص) ، الا أننا نميل الى أنه كان
صادرا من سيف بن ذي يزن . والمصادر التي
بين أيدينا ، اليمنية وغيرها ، لم تشر لامن قريب
ولا من بعيد - الى أي ذكر لهذا الكتاب ،
كما أن الرسول (ص) لم يستقبل أي وفد
من الابناء المسلمين ليهب اليهم أو يمنحهم
بعض المناطق كما كان يجيز وقود القبائل
الوافدة عليه باسلامهم ، وعند ارساله
مبعوثه وبر بن يحيى اليهم لم تذكر المصادر
أي إشارة لمثل هذا الاقطاع .
(١٢٦) ابن حبيب ، المحبر ، ص ٢٦٦ .
(١٢٧) بيوثروفسكي ص ١١٥-١١٦ .
(١٢٨) الهمداني ، الجوهريين ، ص ١٢٥ .
ibid (١٢٩)
(١٣٠) ibid ، ص ١٤٧ .
(١٣١) ibid ، ص ١٤٩ .
(١٣٢) ibid ، ص ١٤٥ .
(١٣٣) الرازي ، ص ٩٢ .
(١٣٤) ibid ، ص ٩٣ .

وما بعدها ، الخزرجي ، ص ١١٢ وما بعدها ،
ابن الديبع ، ج ١ ، ص ١٦٢ وما بعدها .

(١٣٨) انظر الحجري ، ج ١ ، ص ٥٤ ، المحففي :
ص ٩ - ٤٩٩ .

(١٣٩) لم يذكر الهمداني هاتين القريتين في أي من
مؤلفاته ، الجغرافية والتاريخية ، مما يعني
أنهما قامتتا بعد وفاته .

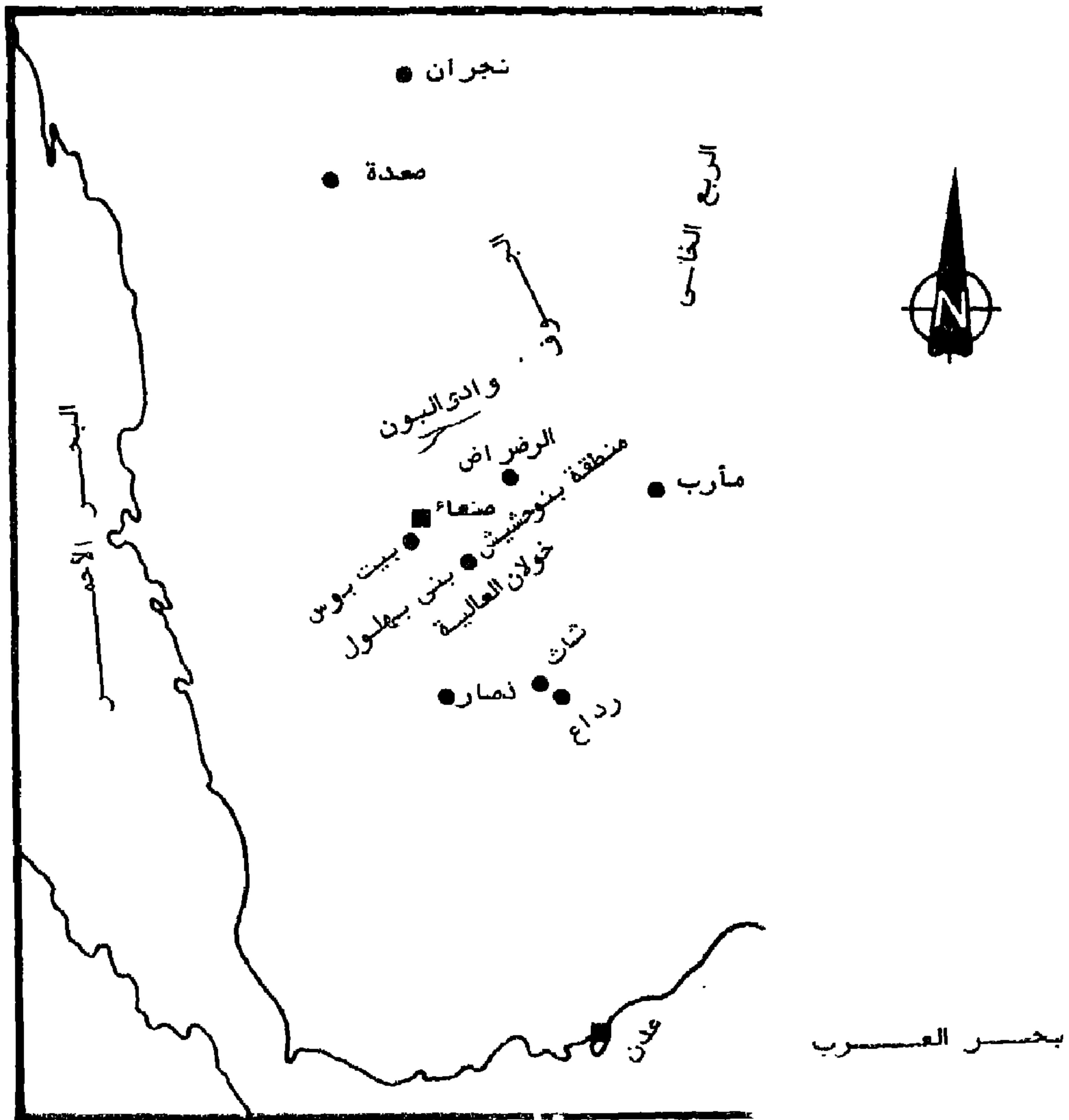
(١٤٠) الرازي ، ص ١٠٦ - ١١٤ ، ادريس ، ورقة
١٧٢ ب .

(١٤١) بيبوثروفسكي ، ص ١١٢ .

(١٣٥) ادريس ، ورقة ١٧٥ ب .

(١٣٦) الهمداني ، الجوهرتين ، ص ١٤٥ .

(١٣٧) شهدت اليمن في أواخر القرن الثالث ظهور
الزيدية في صعدة ، والاسماعيلية في المعافر
وجبل مسور فهاجم أصحاب هذه المذاهب
مدينة صنعاء لسنوات عديدة ، انظر العلوي :
علي بن محمد العباس ، سيرة الهادي الى
الحق ، ج ١ ، سهيل زكار ، بيروت ١٩٧٢م ،
ص ٣٨٩ وما بعدها ، ابن عبد المجيد : ص
٣١ وما بعدها . ادريس : ورقة ١٧٨ أ



مشروع اتحاد الامارات العربية المتحدة ١٩٦٨ - ١٩٧١

مساعي النجاح وأسباب الفشل

د. مصطفى عقيل

جامعة قطر

تقديم :

تعود صلة بريطانيا بمنطقة الخليج الى عام ١٦١٦ عندما وصل السيد استيل مندوب شركة الهند الشرقية البريطانية الى ايران ، الى أن ارتبطت رسميا بالامارات العربية في الخليج بتاريخ ٢٨ كانون الثاني (يناير) ١٨٢٠ ، ووقعت مع شيوخ الامارات العربية في الساحل الجنوبي للخليج المعاهدة الاولى التي سميت باتفاقية السلام البحري . وغدت لبريطانيا اليد العليا دون منافس .

تغيرت الظروف في منطقة الخليج في منتصف القرن التاسع عشر ، ومع ظهور الشخصية العربية واحتدام الصراع بين الامارات العربية وبريطانيا في منتصف القرن العشرين عند نمو الوعي القومي العربي ، فتأثرت مكانتها في المنطقة . ونتيجة لذلك أجبر الشعب البحريني المستشار البريطاني على مغادرة المنامة في عام ١٩٥٧ اثر العدوان الثلاثي على مصر . كما قامت مظاهرات عارمة في مختلف الامارات العربية في ذلك الوقت .

ادركت الحكومة البريطانية أن بقاءها في المنطقة ولمدة طويلة غير مضمون . ولذلك فكرت في الانسحاب قبل قوات الأوان على الرغم من أنها سبق أن حولت استراتيجيتها من عدن الى منطقة الخليج العربي .

وفي عام ١٩٦٧ أعلنت الحكومة العمالية في لندن قرار تخفيض النفقات العسكرية في شرق السويس وان الوجود العسكري التقليدي لبريطانيا في المنطقة أصبح لا مبرر له . ولم يمض سوى شهور قليلة حتى أعلن هارولد ويلسن رئيس وزراء بريطانيا بان حكومته سوف تسحب قواتها من الخليج قبل نهاية عام ١٩٧١ م .

وقد أتاح هذا القرار فرصة ممتازة أمام المسؤولين في الخليج لرسم خريطة سياسة جديدة للمنطقة اثر الفراغ الذي تركه بريطانيا منها :

اقامة اتحاد فدرالي بين الامارات العربية التسع ، أو أن تعلن الامارات الكبرى سكانا ودخلا مثل قطر والبحرين وأبو ظبي استقلالها .

وبعد اعلان بريطانيا قرارها رسميا بالانسحاب من الخليج في ١٦ يناير ١٩٦٨ برزت فكرة الاتحاد بشكل جدي وعقدت عدة اجتماعات منذ عام ١٩٦٨ وبذل المسؤولون محاولات جادة لتحقيق هذا الحلم لكن المساعي لم تكلل بالنجاح .

* * *

وصلت مباحثات اتمام اتحاد الامارات العربية التسع الى طريق مسدود ... وكان واضحا أن الخلافات بين الامارات الكبرى في الخليج ساهمت الى حد كبير في تعطيل المشروع الاتحادي ، وأن محاولات الوساطة لم تؤت ثمارها ، نتيجة تمسك وفد قطر بمواقفه التي رآها مبدئية ، ونتيجة لتراجع وفد البحرين عما كان قد قبله في جلسات سابقة ، ولم يبد أي من الجانبين ، القطري والبحريني ، مرونة كافية خاصة وأن دبي - مثلا - قد أبدت تساهلا فيما أثارته من مطالب خلال الوساطة السعودية - الكويتية . فكان على امارات ساحل عمان السبع الاخرى أن تقرر موقفها من الاتحاد، وينبغي أن نلاحظ أن هذه الامارات ، بعد اتفاق دبي وأبو ظبي على التعاون بعد تسوية مشاكل الحدود بينهما نهائيا في ٢٢ فبراير ١٩٦٨ ، لم يكن بينهما ما يدعو للنكوص عن فكرة اقامة اتحاد فيما بينهما ، خاصة وأن هذه الفكرة قديمة ترجع الى عام ١٩٥٢ عندما تألف « مجلس الامارات المتصالحة » تحت الاشراف البريطاني ، ثم عندما جرت محاولة تطويره بإنشاء ما سمي « بمكتب أو مجلس تطوير الامارات المتصالحة » عام ١٩٦٥ .

وقد ظلت فكرة اتحاد امارات ساحل عمان السبع قائمة ، فبرزت خلال صيغة الاتفاق الثنائي بين أبو ظبي ودبي ، في ١٨ فبراير ١٩٦٨ ، التي دعت حكام امارات ساحل عمان (الخمس الباقية) الى « الاشتراك » في هذه الاتفاقية ، ثم دعوة حاكمي قطر والبحرين « للتداول » حول مستقبل المنطقة ، مما يعطي انطبعا واضحا بأن أبو ظبي ودبي كانتا تفكران منذ البداية في اتحاد سباعي .

وقد ذكر أن الحكومة في أبو ظبي قد تفاضت عن توزيع مذكرة موجهة من « الشباب العماني » خلال اجتماعات المجلس الاعلى للاتحاد في دورته الاولى في مايو ١٩٦٨ ، تتحدث عن حتمية قيام الوحدة بين امارات الساحل العماني السبع، بحكم ظروفها الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية ، لتشكيل وحدة واحدة ، ثم تنضم اليها وحدتا البحرين وقطر « فمن البديهي أن اتحاد ثلاث وحدات ادعى للنجاح من اتحاد تسعة عناصر غير متكافئة العدد والامكانيات » ويفهم من هذا بطبيعة الحال ضرورة أن يقوم اتحاد سباعي أولا . وزاد من وضوح الفكرة وتبلورها أن صرح الشيخ زايد بن سلطان في مؤتمر صحفي في ٢٨ مايو ١٩٦٨ ، أي في أعقاب الاجتماع الاول للدورة الاولى للمجلس الاعلى للاتحاد وفشلها في اتخاذ قرارات صريحة وحاسمة ، صرح بأنهم كانوا عازمين

على قيام الاتحاد بين الامارات السبع ، ولكن عندما رغبت الشقيقتان قطر والبحرين في قيام اتحاد أشمل يضم الامارات التسع ، ما وجدنا الا الترحيب بهما كأشقاء وجيران (١) .

ومن ناحية أخرى صدرت تصريحات أثناء انعقاد الدورة الاولى عندما استؤنفت في يوليو ١٩٦٨ ، تفيد بأن حاكم أبو ظبي قد عقد اتفاقيات ثنائية ، على غرار اتفاقيته مع حاكم دبي ، مع بقية الامارات السبع ، ليعلن وحدة هذه الامارات في حالة فشل الاتحاد في حل مشكلة الرئاسة ومقر العاصمة ، أو اذا فشلت الوساطة في اقناع قطر بقبول التسوية (٢) .

ويؤيد استمرار بقاء فكرة الاتحاد السباعي كذلك أن الشيخ زايد بن سلطان أدلى بحديث الى صحيفة التيمس البريطانية في ٩ أكتوبر ١٩٦٨ أكد « أنه يؤيد قيام اتحاد وثيق في الخليج العربي يضم الامارات التسع ، على الرغم من التقدم الضئيل الذي تم احرازه . على أنه اذا ثبت استحالة تنفيذ ذلك فانه سيؤيد قيام اتحاد بين امارات الساحل السبع وحدها . وحتى اذا تعذر ذلك فانه سيؤيد قيام اتحاد بين أبو ظبي وبين ثلاث أو أربع امارات كنواة لاتحاد أكبر » (٣) . وقد فسر أحد المؤرخين ذلك بأن أبو ظبي كانت لا تزال تفضل اتحادا يكون لها فيه ما يتناسب مع طموحها ، خاصة وأنها بدأت تبذل جهداً لإنشاء جيش خاص بها مدرب بأحدث الأسلحة ، بلغ تعداده أكثر من خمسة آلاف رجل ، بالإضافة الى نواة لسلاح للطيران ، بحيث أصبحت هذه القوة تتجاوز حاجات أمنها الداخلي (٤) .

وربما يعد صحيحاً أن أبو ظبي كانت ترى أن بإمكانها أن تكون متزعمة لاتحاد يضم الامارات السبع ، باعتبارها أكبرها وأغناها ، أكثر منها متزعمة لاتحاد موسع يضم الامارات التسع ، تنافس مكانتها فيه قطر والبحرين ، خاصة وقد انتهت مشكلاتها مع جارتها دبي ، بالإضافة الى أن الامارات الخمس الاخرى الصغيرة لم يكن يهمها كثيراً أن يكون الاتحاد سباعياً أم تساعياً ما دامت ستجد نفسها داخل دولة اتحادية في كل الاحوال .

ومن الملفت للنظر حقاً ويؤكد فكرة اتجاه أبو ظبي الى تزعم اتحاد سباعي يضم امارات ساحل عمان ، أن «مجلس حكام الامارات المتصالحة» الذي تأسس عام ١٩٥٢ ، ومكتب تطوير الامارات الذي أنشئ عام ١٩٦٥ ، ظلا قائمين حتى بعد اعلان قيام اتحاد الامارات العربية ، فلقد أصدر مجلس حكام الامارات المتصالحة ما عرف بمشروع القانون الاساسي المؤقت لامارات ساحل عمان ، بعد وقت قصير من توقيع اتفاقية دبي لاقامة الاتحاد التساعي ، وهو يهدف الى تكوين اتحاد من امارات الساحل تشترك فيه أبو ظبي بالزعامة مع دبي ، ان لم يقدر لها الانفراد وحدها بالزعامة فيه . ورغم

النص في ذلك القانون الأساسي على أنه لا يتعارض مع اتفاقية دبي الموقعة في ٢٧ فبراير ١٩٦٨ ، إلا أنه كان من الواضح أنه لا يمكن وضعه موضع التنفيذ مع وجود الاتحاد الموسع ، لعدم امكانية وجود الاتحادين معا وفي وقت واحد (٥) .

وعندما فشلت مباحثات الاتحاد السباعي وعجزت جهود الوساطة عن اتمام مشروع الاتحاد تجددت الدعوة من الشيخ زايد بن سلطان في ٢٨ يونيو ١٩٧١ ، الى بقية حكام دبي والشارقة ورأس الخيمة للتداول في شأن عقد « مجلس حكام الامارات المتصالحة » وتحويل مكتب تطوير الامارات الى حكومة اتحادية ، وكان هذا المكتب قد بدأ اجتماعاته بالفعل منذ ٢٥ يونيو ، على اثر التطورات الاخيرة ، لاعداد الدراسات المتعلقة « باتمام » الاتحاد السباعي ، فيما يتعلق بشؤون الامن الداخلي وقوة الدفاع ، ومسائل الجنسية والجوازات ، واقتراح جدول أعمال لاجتماع الحكام الذي اقترح أن يتم في ٥ يوليو ١٩٧١ (٦) .

وهذه التطورات تعني بطبيعة الحال ان أبو ظبي وبقية امارات ساحل عمان المتصالح لديها « البديل الاتحادي » في حالة فشل الاتحاد الموسع ، وانها لم تتخل عنه، حتى مع اعلان اتفاقية دبي وسير مباحثات الاتحاد . وتكمن خطورة هذا الامر عند تفسير مواقف هذه الامارات من الاتحاد التساعي وفي تشككها منذ البداية في امكانية نجاحه ، وبالتالي تقاعسها عن القيام بدور فعال كان منتظرا من امارة مثل أبو ظبي بالذات ، بما لها من حجم سياسي واقتصادي بينها . وكانت أبو ظبي بالفعل قد تحولت الى قوة متزعمة بسبب غناها العظيم من ناحية ، وبسبب الدور الفعال الذي قام به الشيخ زايد في تدعيم وتقوية العلاقات بين حكام الامارات الأخرى مما أكد زعامته بينها (٧) ، خاصة وقد اختير حاكمها رئيسا لدولة الاتحاد ، وعقدت فيها معظم اجتماعات الحكام ونوابهم ، كما اتفق على اتخاذها عاصمة مؤقتة للدولة الجديدة . فهل كانت امارات الساحل المتصالح السبع ترى أن الحساسيات التاريخية بين قطر والبحرين لن تسمح لهما بتجاوز الماضي والانخراط معا في الدولة الاتحادية الجديدة ؟ وبالتالي حاولت الحفاظ على مشروعها الاتحادي الخاص ، بل والبقاء على تنظيماته وتطويرها باصدار قانون أساسي . على كل حال في ضوء الاعتبارات السابقة يمكن أن تتحمل أبو ظبي ودبي قسطهما من مسؤولية فشل الاتحاد ، بما يتفق مع حجمهما داخل الامارات ، وما كان مأمولا أن يقوموا به لانجاح المشروع .

وقد لا تكون مسؤولية الامارات الخمس الأخرى ، الشارقة ورأس الخيمة وعجمان وأم القوين والفجيرة ، كبيرة في افسال المشروع الاتحادي، لكنها بتعطيلها بعض القرارات ساهمت ، بشكل ما في اتاحة الفرصة لبعض الامارات أن تتراجع عما كانت قد أبدت من مرونة في قبوله ، وخير مثال على هذا موقفها من مسألة التمثيل في

المجلس الوطني الاستشاري ، فبالرغم من موافقة أبو ظبي وقطر ، في البداية ، على مطلب البحرين بشأن التمثيل النسبي ، لم يتمكن المجلس الأعلى من التوصل الى اتخاذ قرار بسبب موقف حكام هذه الامارات الخمس ، واصرارهم على مبدأ المساواة في التمثيل ، مما فتح الباب لمناقشات جديدة ، ومن ثم تراجعت جديدة .

والشيء نفسه حدث من جانب تلك الامارات الخمس حينما أصرت على أن يكون التصويت في المجلس الأعلى بالأجماع «تجسيدا لمبدأ المساواة بينها في السيادة» ووسيلة لحماية نفسها من أي قرار يصدر ضارا بمصالحها لحساب الامارات الكبرى ، ولذلك لم تصر فقط على وجوب اشتراط الاجماع في المجلس الأعلى ، وانما طالبت بضرورة جعله أساسا للتصويت في المجلس الاتحادي (الوزاري) كذلك .

والمثل الأخير على موقف تلك الامارات الخمس بدا واضحا عند توزيع الحقائق الوزارية ، إذ عقدت تلك الامارات اجتماعات خاصة فيما بينها ، وحاولت الحصول على حقائب الوزارات الرئيسية لنفسها ، الأمر الذي أثار أزمة فيما بينها كانت من أسباب فشل الدورة الرابعة . وكانت الامارات الصغيرة مدفوعة الى ذلك بالرغبة في تأكيد الذات ، مقابل استحواذ الامارات الكبرى على المراكز العليا في الاتحاد ، وقد أثارها بطبيعة الحال أن الامارات الكبرى منحت حق الاعتراض ، حين اشترط أن تكون موافقتها ضمن الأغلبية اذا ما حدث تصويت بشأن قرار للمجلس الأعلى ، ليصير نافذا . بينما كانت الامارات الأربع الكبرى تنظر اليها نظرة تتفق وحجمها ، ومن منطلق أنها - أي الكبرى - هي التي تتحمل المسؤوليات الاتحادية المختلفة (٨) .

وقد أسفرت الاتصالات التي تمت بين أبو ظبي ودبي والشارقة ورأس الخيمة عن اتمام مفاوضات اقامة الاتحاد الجديد خلال الفترة بين شهري يونيو/حزيران ، ويوليو/تموز ١٩٧١ ، وبالتحديد في ١٠ يوليو حين اجتمع حكام الامارات السبع في دبي باعتبارهم أعضاء « مجلس الامارات المتصالحة » واتفق الجميع على الخطوات المتعلقة باعلان الاتحاد (٩) . وفي ١٨ يوليو تموز ١٩٧١ تم اعلان ميلاد واستقلال « دولة الامارات العربية المتحدة » بدون قطر والبحرين على نحو ما هو معروف ، وكانت بذلك أول دولة في الخليج تعلن استقلالها . بل انها تعجلت القيام دون أن تنتظر الموقف الرسمي من حكومتي قطر والبحرين ، وقد أوضحت وثيقة استقلال الدولة الجديدة - التي تأخرت اماراة رأس الخيمة قليلا قبل أن تنضم اليها - أوضحت هذه النقطة ، حين ورد بها « انه بعد انتهاء جولة الوفد السعودي - الكويتي المشترك ، وصلت الى حكومة أبو ظبي معلومات مفادها أن بعض الامارات تفكر جديا في الاستقلال منفردة في أوائل شهر مايو / أيار ١٩٧١ . ولما كان وصول هذه المعلومات قد حدث بطريقة غير رسمية فقد أوفد سمو الشيخ زايد بن سلطان كلا من الأستاذ أحمد خليفة السويدي والدكتور

عدنان الباجهجي الى قطر والبحرين لاستطلاع الموقف عن كثب ، ورغم أن المسؤولين في الامارتين اكدوا للوفد تمسكهم بالاتحاد ، فقد ظهر واضحا تمسك كل منهم باشتراطاته ، سيما فيما يتعلق بمكان العاصمة الاتحادية ، ونسبة تمثيل كل امارة في المجلس الوطني الاستشاري . وقد حاول وفد أبو ظبي أن يستشف امكانات عقد اجتماع للمجلس الأعلى لحكام الامارات ، ولكن الأشقاء في البحرين وقطر ، بينوا أنه ما لم تذلل الصعاب وتزال الخلافات في وجهات النظر ، قبل عقد هذا الاجتماع ، فالأفضل عدم عقده . . وقد بذل الوفد كل جهد ممكن لتقريب وجهات النظر بين الأشقاء في الامارتين ، ثم عاد الى أبو ظبي وقدم تقريرا الى الشيخ زايد عن نتيجة اتصالاته . ولم تمض على عودة الوفد الى أبو ظبي سوى فترة وجيزة ، حتى أبلغت حكومة البحرين حكومة أبو ظبي بأنها ، أي البحرين ، تفضل اعلان الاستقلال المنفرد . وهكذا لم يبق أمام حكام امارات الساحل العماني مناص من البدء في التفكير في الاتحاد السباعي . . . » (١٠)

وعلى أثر اعلان قيام الدولة الجديدة واستقلالها ، بقي أن تحسم كل من البحرين وقطر موقفيهما الذي كان في الواقع قد تقرر منذ مدة ، فلم تلبث البحرين أن أعلنت هي الاخرى استقلالها في ١٤ آب / أغسطس ١٩٧١ ، ويعلق أحد المراقبين على ذلك بأنها لم تؤخر اعلان قيام دولتها ، كدولة مستقلة « إلا تنفيذا لتخطيط أو تكتيك اقليمي ، يقضي ألا يكون قيامها سابقا لقيام الدولة الاتحادية لتتفادى بذلك أي لوم يدينها تاريخيا ، ويسجل عليها أنها كانت السبب في تصديق الدولة الاتحادية » (١١) .

ومن المسلم به أن البحرين ، منذ نشأة فكرة الاتحاد وخلال مراحل تنفيذها الأولى ، كانت ترى أن مصلحتها تقتضي قيام دولة الاتحاد ، ومن ثم سعت لانجازه ، لأنها بحجمها السكاني والحضاري ، ستكون أكثر أهمية وتأثيرا ، على المدى الطويل ، داخل اطار الوحدة السياسية الأكبر من ناحية ، ولأنها ستكون في مأمن من المطامع الايرانية التي تجددت بقوة عقب اعلان الانسحاب البريطاني (١٢) ، داخل « المحيط العربي » في الخليج من ناحية ثانية . غير أن هذه المسألة الاخيرة قد جرت عليها الكثير من المتاعب ، لأن وجودها داخل الاتحاد ، وهو ما لم ترحب به طهران ، بل هاجمته ، قد أثر بطبيعة الحال على موقف الامارات الاخرى منها ، خاصة من كانت لها علاقات طيبة بطهران ولا ترغب في معاداة الجارة القوية . أما حجم البحرين السكاني والحضاري ، فقد نفسته عليها امارات اخرى ، كانت ترى أنها أكبر منها مساحة أو أكثر مالا ، وقد انعكس ذلك على الصراع حول المناصب والمراكز الاتحادية العليا في الدولة الجديدة ، على نحو ما رأينا . وعلى ذلك كان موقف البحرين ، طوال شهور المباحثات العسيرة ، شائكا ومعقدا .

وقد تكررت تصريحات المسؤولين البحرينيين ، بتأكيد رغبة امارتهم في قيام دولة الاتحاد ، رغم احساسهم بمواقف الامارات الأخرى ، ولكن على أثر عودة الوفد البحرينى من اجتماعات الدورة الثالثة للمجلس الأعلى للحكام ، التي انعقدت بالدوحة في مايو - أيار ١٩٦٩ ، أذاعت شركة الأنباء في البحرين اعلانا في ٢٠ مايو - أيار ١٩٦٩ عبر خلاله المسؤولون عن خيبة أملهم في أعقاب فشل اجتماع المجلس ، وذكر أن عددا كبيرا منهم يعتقدون أن تخوف الامارات لأخرى من تأييد البحرين في وجه المزاغم الإيرانية هو أساس الخلافات الحالية بين حكام الامارات ، وأن معظمهم ، لذلك ، يتردد في منح البحرين أي دور أساسي في الاتحاد ، بالإضافة الى عدم عقد أي اجتماع من اجتماعات المجلسين الأعلى والاتحادي ، في البحرين . وأنه عندما سئل مدير المالية البحرينى في ١٩ مايو / أيار ١٩٦٩ ، عن احتمال اعلان البحرين استقلالها ، أجاب بأن كل احتمالات المستقبل في حسابنا ، ولكن ليس في خططنا أن نفصل مصرنا عن مصر أشقائنا في الخليج (١٢) .

وقد انعكست مواقف البحرين بشكل ايجابي خلال الدورة الرابعة للمجلس الأعلى للحكام ، حين عملت على ألا تكون سببا في أي مشكلة من المشكلات ، ووافقت على جميع مشروعات القرارات التي توصل اليها المؤتمر ، على نحو ما رأينا وبدرجة أثارت دهشة المراقبين ، حتى كانت النهاية الدرامية المفاجئة التي حدثت اثر تلاوة رسالة المقيم البريطانى ، وانفراط عقد المؤتمر ، ثم عدم التوقيع على قراراته ، حيث لم يعد لها قيمة من الناحية القانونية ، لعدم صدورها رسميا ، وهي الحجة التي تمسكت بها البحرين ، فيما بعد ، للتنصل مما كانت قد وافقت عليه .

وربما يبدو صحيحا أن نفس موقف البحرين « المتساهل » السابق بتوجيهات خارجية جاءت تحذرها من الابتعاد عن الاتحاد ، بل وتضغط عليها للسير فيه ومجاراته ، خاصة اذا قدرنا أن بريطانيا باتت تتحاشى مواجهة الاطماع الإيرانية في المنطقة بشكل مباشر ، ومن ثم دفعت البحرين للاستمرار في اطار الاتحاد . الى أن استجدت عوامل جديدة جعلت البحرين تغير من موقفها وتحفظ على القرارات التي تم الاتفاق على مشروعاتها خلال اجتماعات لجنة نواب الحكام في أبو ظبي (أكتوبر / تشرين الاول ١٩٧٠) ، حين أعلنت البحرين أن القرارات لم تصدر رسميا ، وعليه فإنها غير ملزمة قانونا بمسودات المشروعات ، وان من حقها إعادة النظر في أحكام مشروع الدستور المؤقت .

وقد دعى ذلك أحد المراقبين الى التعليق بأن البحرين التي كانت ترفع راية الاتحاد ، والتي تنازلت عن كثير من مطالبها ، ليكون الاتحاد ، اذا قام ، مظلة لها تحميها من المطامع الإيرانية ، بدأت تضع العقبات في طريق قيام الاتحاد ، تتشبث بإعادة النظر

في قرارات سبق وأن وافقت عليها ، وتسائل : هل السبب أنها تخلصت من حالة الخوف التي كانت تعانيها قبل أن تحل مشكلتها مع إيران ؟ ... ان كل ما أثر في طريق الاتحاد ، مسائل ثانوية ، لا تعادل شيئاً بالنسبة للفوائد التي سيجنحها شعب البحرين من قيام الاتحاد (١٤) .

ومنذ بداية عام ١٩٧٠ كانت البحرين قد شرعت في بناء أوضاعها السياسية والإدارية الداخلية ، استعداداً للمرحلة الجديدة ، وجاء ذلك في أعقاب فشل الدورة الرابعة للمجلس الأعلى للحكام ، فاتخذت خطوات أثارت الاعتقاد بأنها بدأت تعمل بعيداً عن الاتحاد ، حين أصدر حاكمها في ١٩ يناير / كانون الثاني قراراً بإنشاء « مجلس للدولة » يضم اثني عشر عضواً ، يرأسون هذا العدد من الدوائر الحكومية (١٥) ليكون بمثابة مجلس للوزراء برئاسة الشيخ خليفة بن سلمان ، كما صدرت قرارات تنظيمية داخلية أخرى ، تلتها خطوات على المستوى الدولي ، فأنشئت دائرتان أحدهما للدفاع والأخرى للخارجية .

وفسرت تلك الخطوات بأن البحرين قد يئست من قيام الاتحاد ، وأنها بذلك تتحسب للمستقبل . وزاد من تأكيد هذا الاتجاه الجديد ما جرى من مباحثات سرية بين الحكومة البريطانية ، نيابة عن البحرين ، من جانب ، وشاه إيران من جانب آخر ، خلال شهر مارس/آذار ، وذلك بهدف تسوية مشكلة الادعاءات الإيرانية في البحرين . وقد نتج عن هذه المباحثات أن عهد الجانبين إلى الأمم المتحدة بحل المشكلة ، فأرسلت هذه لجنة لتقصي الحقائق أجرت استفتاء بين سكان البحرين حول استقلالهم كشعب عربي مستقل أو انضمامهم إلى إيران ، جاءت نتيجته « أن أغلبية شعب البحرين يفضلون أن يعترف بهم كشعب مستقل من قبل المجتمع الدولي ، وأنهم أحرار في تشكيل علاقاتهم بالدول الأخرى » (١٦) . ومع تأكيد عروبة البحرين أصبحت النزعة الاستقلالية لديها أقوى منها في أي وقت مضى بعد تسوية مشكلتها مع إيران (١٧) .

في ١١ مايو / أيار ١٩٧٠ صدق مجلس الأمن على التقرير الذي أعدته لجنة تقصي الحقائق بالاجماع ، وقبلته بريطانيا وإيران ، فأنفتح الطريق أمام البحرين للاختيار بين إعلان استقلالها التام ، أو أن تبقى متشبثة بأقامة اتحاد لا تلعب فيه دوراً يتفق مع حجمها (١٨) . وانعكس التطور الجديد في البحرين بطبيعة الحال على موقفها من مباحثات الاتحاد ، بل وخلال محاولات الوساطة البريطانية خلال ما تبقى من عام ١٩٧٠ ، فتراجعت عما كانت قبلته من تسوية لبعض مسائل الخلاف .

وعندما جرت الوساطة السعودية - الكويتية (يناير / كانون الثاني - أبريل / نيسان ١٩٧١) كان واضحاً أن البحرين قد هيأت نفسها لسبيل الاستقلال والابتعاد

الاتحاد . اذا لم تجد نفسها فيه ، وهذا يفسر استمرار تشددتها وعدم قبولها محاولات التسوية التي طرحت خلال الوساطة على نحو ما رأينا . وحاولت أن تجد مبررا لانسحابها متذرة بأن الوساطة السعودية - الكويتية أصبحت تسير في حلقة مفرغة ، ونسبت بعض الصحف تصريحاً أدلى به الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة ، مدير خارجية البحرين ، ذكر فيه بأنه يعتقد أن الاتحاد ينبغي أن يكون مبنياً على أسس صحيحة فلا يكون اتحاداً بين حكام . . وأنه من الضروري أن يكون للاتحاد مردود سياسي واقتصادي ، وأكد أن البحرين تنازلت بما فيه الكثير ، ولكنها كانت تود أن يراعي الحكام وضع الرأي العام فيها ، كما كان من الضروري أيضاً مراعاة السبق الذي سجلته البحرين على بقية الامارات في مختلف المجالات (١٩) .

ولا ينبغي المبالغة في اعتبار ان انشاء مجلس دولة في البحرين في يناير / كانون الثاني ١٩٧٠ ، ثم قرار مجلس الأمن باستقلال البحرين وعروبته في مايو / أيار ١٩٧٠ ، كانتا خطوتين على طريق ابتعادها واستقلالها عن مشروع اتحاد الامارات العربية ، فالخطوة الأولى لا تتعارض مع اتفاقية اتحاد الامارات الموقعة في ٢٧ فبراير / شباط ١٩٦٨ ، والبناء الداخلي للامارة لا يتعارض مع بناء دولة الاتحاد ، كما أن الخطوة الثانية تعني زوال الاطماع الايرانية وانهاء العلاقات التعاقدية الخاصة بين البحرين وبريطانيا ، وبالتالي ظهورها كامارة مستقلة أمام العالم ، وطلب الاعتراف بها على هذا النحو . وان الأقرب الى الصواب أن التطورات السابقة ، داخليا وخارجيا ، قد دعمت موقف البحرين الخاص ، وهو ما انعكس بدوره على ذلك الموقف من مشروع الاتحاد السباعي برمته .

وعندما استقلت الامارات السبع وكونت « دولة الامارات العربية المتحدة » في ١٨ يوليو / تموز ١٩٧١ ، أعلنت البحرين استقلالها هي الأخرى منفردة في ١٤ أغسطس / آب من العام نفسه . وأشارت وثيقة استقلالها - من وجهة النظر البحرينية - الى المبادئ التي آمنت بها . خلال محادثات الاتحاد ، ولخصتها في ضرورة وضع دستور حديث يقوم على مبدأ الفصل بين السلطات ، وتوزيع الاختصاصات بين الاجهزة الحكومية . . الخ « مع عدم المساس بحقوق المواطنين الدستورية ، المتعلقة بمبدأ تمثيلهم في مجلس وطني نيابي ينتخب انتخاباً صحيحاً على أساس الكثافة السكانية للامارات الأعضاء في الاتحاد . . وأن جهودنا في وضع هذه المبادئ في صلب مشروع الدستور لم توفق » . وأضافت الوثيقة أن البحرين أيدت المقترحات التي قدمها وفد الوساطة السعودية - الكويتية « بالرغم من أنها تمثل الحد الأدنى للمبادئ الأساسية التي عرضتها البحرين . . ثم لم تبد أية اعتراضات على المقترحات المعدلة بالرغم من أنها كانت تمثل أقل مما كنا نطالب به ، ونتيجة لذلك لم يكن للبحرين أي مناص من التفكير في سبيل يصون لنا كياننا واستقلالنا » (٢٠) .

ومن الملاحظ أن وثيقة الاستقلال السابقة أضافت أن البحرين تفتح ذراعيها لتبني فكرة أي اتحاد جديد للامارات ، حالما يقوم على قدميه ويترعرع ، وعليه فإن اعلان حكومة البحرين عن استقلالها التام بموجب هذا البيان « سوف لن يؤثر بأية حال على استعدادها دوما للانضمام الى اتحاد الامارات العربية ، أو الى دولة الامارات العربية الجديدة ، حالما تدعى اليها في المستقبل وحالما تنشأ حكومتها ويقوم بناؤها على الأسس والمبادئ الدستورية السليمة التي يؤمن بها شعب هذه المنطقة » (٢١) . ولكن هذا الاعلان قد يثير التساؤل حول معنى الايمان بمبدأ الاتحاد وتبني فكرته ، ثم الاعلان عن الاستقلال المنفرد ، بينما هناك دولة اتحادية تضم الامارات السبع قد قامت على نفس المبادئ ، خاصة وأن الدولة الجديدة قامت بدون دولة قطر . . !

وقد يكون من الانصاف القول بأن البحرين ، بحجمها السكاني الكبير ، الذي يفوق عدد سكان الامارات الأخرى جميعا ، وبتطورها الحضاري الأسبق ، قد تجوهلت في بعض المسائل التي رأتها هامة ، منها المناصب العليا في الاتحاد ، ومنها أيضا اتخاذ عاصمتها مقرا لبعض اجتماعات الاتحاد ، ورأت أنها عوملت معاملة أي امانة من الامارات الخمس الصغيرة ، وقد يبدو أمرا طبيعيا أن تعامل جميع امارات الاتحاد ، داخل دولة ، على قدم وساق ، وبنفس القدر ، لكن الامارات الثلاث الكبيرة - أبو ظبي وقطر ودبي - لم تطبق هذا المبدأ منذ البداية ، وإنما ألقت بثقلها السياسي والاقتصادي - النسبي - واعتبرت نفسها المسؤولة عن قيام الاتحاد وقيادته ، فخلقت بذلك لدى المسؤولين البحرينيين مرارة وشعورا بالفن ، نتيجة لشعورهم بعدم المساواة مع الامارات الثلاث الكبيرة .

وبنفس النظرة ينبغي أن تتحمل البحرين مسؤوليتها التاريخية في المصير الذي انتهى اليه الاتحاد ، وبما يتفق وحجمها وما كان مطلوبا منها ، فأخضعت مواقفها خلال مباحثات الاتحاد ، طبقا لما تتعرض له خارجيا من ضغوط وادعاءات ، ولما سوف تستفيده « مؤقتا » من الاتحاد ، وما ينوء به كاهلها من مشكلات تاريخية لم تتجاوزها ، ومن هنا ناور ممثلوها ، وتراوحت مواقفهم بين التردد والتأييد في التراجع ، فيما وافقت عليه وما أجمعت عليه الامارات الأخرى ، وافتعال الازمات الشكلية أحيانا ، بشكل لا يتفق مع الايمان الحقيقي أو المبدئي بضرورة الاتحاد وأهميته ، أو القدرة على التصور أنها ستجد مستقبلا وضعها ووزنها الحقيقي ، داخل دولة الاتحاد ، قويا ومؤثرا وهاما .

* * *

أما بالنسبة لقطر فلم يعد ثمة خيار أمامها لكي تعلن هي الأخرى استقلالها منفردة ، بعد أن اتحدت امارات ساحل عمان المتصالح السبع وكونت دولة مستقلة ،

وبعد أن استقلت البحرين وكونت دولة خاصة بها ، وكانت قطر قد لعبت دورا هاما في سبيل اقامة الاتحاد ، منذ أن سارعت باعداد مشروعه عشية الاعلان البريطاني ، وحتى اعداد اتفاقيته التي وقعت في دبي في ٢٧ فبراير / شباط ١٩٦٨ ، والتي أعلن بموجبها قيام « اتحاد الامارات العربية » .

وقد تحملت قطر مسؤولياتها خلال مباحثات الاتحاد الشاقة والطويلة (نحو ثلاث سنوات) فقدمت مسودات مشروعات وقرارات وشاركت في كل اللجان ، واستضافت العديد من دورات واجتماعات مجلس الاتحاد (الأعلى والمؤقت) وترأس ولي عهدا ونائب حاكمها - آنثد - الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني المجلس الاتحادي المؤقت الذي اعتبر نواة لمجلس وزراء اتحادي . وعندما فشلت الدورة الرابعة للمجلس الأعلى في أن تستكمل دراسة جدول أعمالها أصدرت الحكومة القطرية بيانها المشعار اليه في ٣١ أكتوبر / تشرين الأول ١٩٦٩ الذي بلورت فيه نقاط الخلاف وحددت موقفها ، ثم قامت باجراء اتصالات ومشاورات جديدة مع الامارات الأخرى لكي تثبت أنها لا تنوي الانسحاب من الاتحاد .

وبالرغم من ذلك فإن قطر بدأت تفترض احتمال عدم اتمام مشروع الاتحاد ، مما جعل حكومتها تتحسب للمستقبل، وخاصة فيما يتعلق بمسألة الاستقلال عن بريطانيا، واتخاذ العدة المؤهلة لذلك . ومن المسلم به أن قطر كانت ترى نفسها مؤهلة لكي تلعب دورا قياديا داخل دولة الاتحاد ، كما كانت ترفض قبول هيمنة البحرين على الاتحاد ، شاعرة بأن لها مركزا متميزا بين الامارات المتزعمة للاتحاد فهي الامارة الوحيدة التي ليست لها مشكلة أمنية مسلطة عليها ، كما أنه لم يعد لها مشكلات حدودية مع المملكة العربية السعودية ، بعد أن حلت ودياً مما قوى الروابط بينهما (٢٢) . يضاف الى ما سبق أقدميتها في العمل السياسي والنمو الاقتصادي ، وأنها لا مطالب أجنبية فيها، ولا مطالب عربية في أرضها ، ولا مشكلة أقلية (٢٣) .

يضاف الى ما سبق أن قطر خلال عقد الستينيات قد اتخذت خطوات سياسية، داخليا وخارجيا ، مهدت لها في النهاية سبل الاستقلال ، فألغي منصب المستشار البريطاني لحكومة قطر ، الذي كان يهيمن على دوائر الحكومة مع وجود المديرين المساعدين له ، بعد أن تبنت قطر خطة لتعريب الإدارة ، كما أقصي مدير الامن البريطاني أيضا من منصبه ، وحتى أواخر الستينيات ، لم يعد بالإدارة القطرية سوى بعض المهندسين والعسكريين (٢٤) . وفيما يتعلق بالخطوات الخارجية فقد انضمت قطر في يناير / كانون الثاني ١٩٦١ الى منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) واشتركت في دورات اللجنة الثقافية لجامعة الدول العربية ، تمهيدا للانضمام للجامعة العربية (٢٥) ويضاف الى ما سبق اصدار قانون الجنسية القطرية عام ١٩٦١ ، مما ساعد على بلورة

الشخصية الوطنية لقطر والقطريين ، ثم استكمال بناء الجهاز الاداري عام ١٩٦٢ بإنشاء أربع ادارات رئيسة - بمثابة وزارات - للشؤون المالية ، والشؤون الادارية ، وشؤون النفط ، ثم ادارة للشؤون القانونية ، وعندما أعلنت بريطانيا أنها ستسحب من الخليج ، بدأ دور المعتمد البريطاني في قطر يتقلص بشكل تدريجي حتى كاد أن ينحصر في المهام القنصلية وحدها (٢٦) .

وقد ترتب على الخطوات السابقة خطوة جديدة تتعلق بممارسة الشؤون الخارجية التي كان المعتمد البريطاني يتولاها ، فأصدرت الحكومة القطرية في ٢٦ يونيو / حزيران ١٩٦٩ مرسوما بقانون يتعلق بإنشاء « ادارة للشؤون الخارجية » ، تتبع دار الحكومة ، أصبحت نواة لوزارة الخارجية . وكان من بين اختصاصات هذه الادارة اقتراح أسس السياسة الخارجية العامة للدولة ووضع خطط تنفيذها ودعم وتنمية الروابط الاتحادية في شتى المجالات بين اماره قطر والامارات الأخرى ، وانماء العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية بين الامارة والدول العربية خاصة ، والدول الأخرى بوجه عام . . . ويكون لها مكاتب في الخارج تكون تابعة للادارة . . الخ (٢٧) . واعتبرت المذكرة التنفيذية لهذا المرسوم أن انشاء هذه الادارة خطوة طيبة في اطار اتحاد الامارات العربية ، إذ من شأنها أن تتعاون هذه الادارة مع غيرها من الادارات الأخرى لامارات الاتحاد ، على خلق نواة صالحة لوزارة الخارجية الاتحادية ، كما أن هذه الادارة تهدف الى تحقيق غاية مرحلية محدودة ، حتى يتم قيام وزارة خارجية اتحاد الامارات العربية ، فاذا تم ذلك ، زالت أسباب انشاء تلك الادارة (٢٨) .

ومن الواضح أن المذكرة التفسيرية للمرسوم السابق تتحسب مسبقا ، لما يمكن أن يثار من تساؤل أو استنكار من جانب بعض الامارات الأعضاء في اتحاد الامارات العربية ، وهو ما حدث بالفعل ، فرأت بعض الامارات ، أن قطر بإنشاء ادارة للشؤون الخارجية تقيم الدليل على أنها تعمل على وأد الاتحاد ، فردت الحكومة القطرية على ذلك بأن امارتي أبو ظبي والبحرين قد أنشأتا مثل تلك الادارة في كل منهما ، قبل شهور ، ولم يوجه اليهما مثل هذا الاتهام ، كما أضافت بأن هذه الادارات من شأنها أن تخلق نواة صالحة لوزارة الخارجية الاتحادية في المستقبل (٢٩) . وبذلك يتضح أن اتجاهها جديدا في السياسة القطرية ، لا يرى تناقضا بين انشاء الادارة وإنشاء وزارة للخارجية في دولة الاتحاد ، اذا ما قدر لها أن تقوم ، وفي نفس الوقت تكون هذه الادارة نواة لوزارة خارجية قطرية ، اذا لم يتم مشروع الاتحاد ، وهو تفكير يعد ، في نفس الوقت ، استكمالا لمقدمات الاستقلال ، فيما يتعلق ببناء الجهاز الاداري للحكومة ، والذي شرعت فيه قطر منذ عام ١٩٦٢ .

وتتضح صورة الاتجاه السياسي الجديد أكثر ، باتخاذ خطوة هامة في الثاني من

ابريل / نيسان ١٩٧٠ ، عندما أصدرت الحكومة القطرية دستورا خاصا بقطر يحمل اسم « النظام الأساسي المؤقت للحكم في قطر » وأرسلت مبعوثين عنها لتبليغ حكام الامارات الاخرى بهذه الخطوات وتفسيرها ، قبيل أربع وعشرين ساعة من اعلان هذا الدستور ، مما أعطى فرصة ضئيلة لمراجعتها(٢٠) ، ومع ذلك قبول الاجراء القطري بدهشة من جانب بعض الامارات ، حيث اعتبرته ابتعادا عن الاتحاد ، واختيارا للأستقلال المنفرد ، بدستور خاص ، برغم ان الأمل في اتمام قيام الاتحاد لم يكن قد انتهى تماما .

لذلك أصدرت الحكومة القطرية مذكرة في ١٥ ابريل / نيسان ١٩٧٠ حاولت أن توضح بها أن نصوص هذا الدستور ، لا تتعارض مع عضوية قطر في الاتحاد ، بل هي تطبيق لها(٢١) ، وأنه ورد بديباجته « أن من أجلّ وأعز أمانينا أن نهىء للشعب حياة عزيزة ، في كنف اتحاد الامارات العربية الذي تؤمن بأنه أمثل الطرق لضمان الاستقرار والتقدم والازدهار لأعضائه جميعا » ، كما ورد بمادته الاولى أن « قطر دولة عربية مستقلة ذات سيادة ، عضو في اتحاد الامارات العربية »(٢٢) ومن مقتضى النص السابق أن استقلال قطر ، لا يتنافى مع عضويتها في الاتحاد ، ومن ثم فإن كل خطوة تخطوها نحو استقلالها ، ليست تبعدها بالضرورة عن الاتحاد .

وقد أضافت المذكرة القطرية أن قرار المجلس الأعلى رقم ٣ لعام ١٩٦٩ قد نوه بإمكان أن يكون لكل امارة دستور ، حين قضى بإنشاء مجلس وزراء يكون من اختصاصاته بحث الدساتير والقوانين التي تسنها الامارات لنفسها ، للتحقق من عدم تعارضها مع أحكام الدستور والقوانين الاتحادية . كما أن اتفاقية الاتحاد تنص على دعم احترام كل امارة لاستقلال الأخرى وسيادتها(٢٣) .

ومن الملاحظ كذلك أن الدستور القطري لم يحتو على نص بإنشاء وزارتين احدهما للخارجية وأخرى للدفاع ، كما فعلت البحرين على اعتبار أن هاتين الوزارتين هما من اختصاص الحكومة الاتحادية(٢٤) مما يعزز فكرة أن صدور هذا الدستور لا يعد ابتعادا عن الاتحاد . وقد أوضح الدكتور حسن كامل هذه النقطة في حديث له ذكر فيه « أن شؤون الدفاع والسياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي والقنصلي من اختصاصات الاتحاد ، بنص صريح في اتفاقية دبي . . وفي عدم وجود هاتين الوزارتين في نظام قطر يؤكد حرصها على تمسكها تمسكا كلياً بعضويتها في الاتحاد »(٢٥) .

واذا كانت الخطوات السابقة من جانب قطر ، تجد تبريرا من جانب المسؤولين القطريين ، يجعلها تتفق ووثائق الاتحاد أو لا تتعارض معها ، وأنه قد روعي ذلك عند اعدادها لاستكمال بناء الدولة والأخذ بأسباب الاستقلال ومقدماته ، فمن الملاحظ أنها

تعطي « بديلا خاصا » في حال اليأس من نجاح المشروع الاتحادي ، فادارة الشؤون الخارجية تتحول الى وزارة ، والدستور لا يحتاج إلا الى بعض التعديل (حدث فيما بعد) مما يعزز موقف قطر عند استكمال مباحثات الاتحاد ووساطات انقاذها ، والسير فيها الى نهايتها المقدورة ؛ خاصة وقد رأت أن البحرين تتجه - قبلها - الاتجاه نفسه .

وبينما تتعثر محاولات الوساطة في أوائل عام ١٩٧١ ويقترب موعد الانسحاب البريطاني ، راحت السلطات القطرية تستعد - داخليا - برسم خطوات سياستها المقبلة في حال اليأس التام من اخراج الاتحاد الى حيز الوجود ، والاتجاه نحو الاستقلال تحقيقا لمصلحتها . وكانت أهم هذه الخطوات الفاء معاهدة الحماية البريطانية على قطر والاعتراف باستقلالها ، بعقد اتفاقية مع الحكومة البريطانية في غضون الشهور القليلة التالية ، ثم السعي للحصول على الاعتراف بقطر دولة كاملة الاستقلال تامة السيادة من جانب الدول العربية والحكومة البريطانية وأكبر عدد من الدول ، ثم الانضمام لعضوية الجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة ، وأخيرا يمكن تحويل ادارة الشؤون الخارجية - مع بعض التعديلات اللازمة - الى وزارة للخارجية (٣٦) .

وعندما فشلت الوساطة الأخيرة وبدأ واضحا أن امارات ساحل عمان السبع تتجه نحو اعلان اتحادها في دولة واحدة مستقلة ، وهو ما حدث في يوليو / تموز ١٩٧١ ، ثم اعلان البحرين استقلالها منفردة بعد ذلك بنحو شهر ، كانت الحكومة القطرية هي الأخرى قد استكملت استعدادها للسير في الاتجاه ذاته . وما أن جاء أول سبتمبر / أيلول ١٩٧١ حتى كانت محادثات ووثائق الاستقلال قد اتفق عليها بين الجانبين القطري والبريطاني ، لتعلن قطر استقلالها استقلالا تاما وتصبح دولة ذات سيادة كاملة ، في الداخل والخارج ، ولتنتهي بذلك ، شأنها شأن البحرين ، صلتها باتحاد الامارات العربية ، الذي تحول بالامارات السبع الى « دولة الامارات العربية المتحدة » .

وعلى كل فان قطر قد تحملت جزءا من المسؤولية كبقية شقيقاتها في المصير الذي انتهى اليه مشروع الاتحاد التساعي ، تلك المسؤولية التي تتحدد في اعتبارين أساسيين ، أولهما : حجمها بين الامارات الأربع الكبيرة ، اقتصاديا وبشريا . وثانيهما : الدور الأساسي والرائد الذي لعبته منذ البداية لاقامة اتحاد الإمارات ، مذ كان مجرد فكرة نشأت عشية القرار البريطاني بالانسحاب ، وحتى آخر مراحل المباحثات الشاقة والمرهقة . فهذين الاعتبارين جعلها تلعب دورا نفسها عليها بعض الامارات الأخرى ، وتتصرف بأسلوب جعلها موضع اتهام من البعض الآخر بالرغبة في تزعم الاتحاد وقيادته .

* * *

الحواشي

- (١) عادل الطبطبائي : النظام الاتحادي في دولة الإمارات العربية ، ودراسة مقارنة ١٩٧٨ ، ص ٥٧ - ٥٨ .
- (٢) محمد أبو الحديد : الحركة الوحدوية في الخليج ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، عدد يناير / كانون الثاني ١٩٦٩ ص ١٦١ .
- (٣) وحيد رافت : دراسات ووثائق حول اتحاد الإمارات العربية في الخليج ، المجلة المصرية للقانون الدولي ، عام ١٩٧٠ م . ص ٤٤ ، صلاح العقاد : اتحاد امارات الخليج العربي ص ١٣٩ .
- (٤) جمال زكريا قاسم : الخليج العربي ، دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٤٥ - ١٩٧١ ، معهد البحوث والدراسات العربية العالية ، القاهرة ١٩٧٤ م . ص ٣٧٦ .
- (٥) راجع عادل الطبطبائي : المرجع السابق ، ص ٥٨ . وكذلك وحيد رافت ، المرجع السابق ص ١٣١ .
- (٦) Tariam, P. 173 .
- (٧) Zahlan, Rosemarie Said , **The origins of the United Arab Emirates- A Political and Social History of the Trucial States** , Macmillan Press, London 1978, P. 195 .
- (٨) وثائق اتحاد الامارات العربية ، راجع رد حكومة قطر في ٢٤ ابريل / نيسان ١٩٧١ على لجنة الوساطة السعودية - الكويتية . « وثائق منشورة » .
- (٩) - وكذلك وساطة وليم لوس الذي اقتصر في اتصالاته مع حكام ومستشاري الامارات الامارات الاربعة الكبرى .
- (١٠) Heard Bey , Franke, **Fron Trucial State to United Arab Emirates** , - London 1982, P. 362
- (١١) نص وثيقة استقلال دولة الامارات العربية المتحدة ، بكتاب زكريا نبيل : ثورة الخطر في الخليج العربي ، القاهرة ، مايو / ايار ١٩٧٤ م . ص ٢٢٢ - ٢٢٣ .
- (١٢) راجع كتاب زكريا نبيل : ثورة الخطر في الخليج العربي ، ص ٢٢٨ .
- (١٣) Zahlan, R. S. , the Creation of Qatar , P. 105 .
- (١٤) نقلا عن وحيد رافت : المرجع السابق ، ص ٢٢٨ .
- (١٥) رصاصتان في الخليج ، ط ١ ، منشورات الحوادث ، بيروت ١٩٧١ م ، مقالات من مايو / ايار ١٩٦٨ - يناير / كانون الثاني ١٩٧١ . ص ١١٢ - ١١٤ ويضيف أن المسؤولين في البحرين كانوا يقولون انهم سفهوتنا واهانوتنا في مؤتمر أبو ظبي ، فهل يجوز أن يكون للبحرين ممثلون في عدد ممثلي رأس الخيمة أو أم القيوين أو عجمان .
- (١٦) محمد الرميحي : البحرين ، مشكلات التغيير السياسي والاجتماعي ، ص ٢٤٨ ويضيف أن المجلس كان يضم الى جانب الرئيس ، أربعة من آل خليفة ، وأن مجلس الدولة هذا قد تحول اسمه الى المجلس الوزاري بعد الاستقلال دون تغيير في تكوينه أو عضويته .
- (١٧) المرجع السابق ، ص ١٨ ويضيف هـ (٣٢) أنه ينبغي أن نضع في الاعتبار أن قبول ايران بهذه التسوية هو اعتراف منها بالامر الواقع ولا نعتقد أنه التخلي عن مطامعها .
- (١٨) Zahlan , R. S. , OP. cit. , P. 106
- (١٩) راجع ، وحيد رافت : المرجع السابق ، ص ١٣١ وما بعدها ، وكذلك محمد الرميحي ، المرجع السابق ، ص ٢٤٧ - ٢٤٨ .
- (٢٠) جمال زكريا قاسم : المرجع السابق ، ص ٣٩٧ والحديث أدلى به الشيخ الى جريدة السياسة الكويتية في ١٠ ابريل / نيسان ١٩٧١ .

- (٢٠) بيان استقلال البحرين ، قصر الرفاع ، ١٤ أغسطس / آب ١٩٧١ ، بتوقيع الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة « زكريا نيل » المرجع السابق ص ٢٢٩ - ٢٣٤ .
- (٢١) نفس البيان السابق .
- (٢٢) Zahlan , R. S. , OP. cit. , P. 105
- (٢٣) رياض الريس : صراع الواحات والنفط ، ص ٧١-٧٢ .
- (٢٤) راجع كتاب العهد : قطر وثورتها النفطية ، ص ٢٤٤ ، وما بعدها .
- (٢٥) مصطفى مراد الدباغ : قطر ، ماضيها وحاضرها ، ص ٢٦٩ « تقرير وفد قطر إلى اللجنة » .
- (٢٦) مجموعة قوانين قطر ، ١٩٦١ - ١٩٨٥ ، إدارة الشؤون القانونية بوزارة العدل - الدوحة ١٩٦٨ م . المجلد الرابع ، ص ١٨٤٩ « قانون الجنسية ثم التعديلات التي ادخلت عليه » ، ويوسف عبيدان : المؤسسات السياسية في دولة قطر ، ص ١٤٤ .
- (٢٧) مجموعة قوانين قطر ، المجلد الرابع ، ص ٢٠٨٧ ، الرسوم بقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٩ .
- (٢٨) المصدر السابق ، المذكرة التفسيرية للرسوم بقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٩ .
- (٢٩) وثائق اتحاد الامارات العربية : بعض الحقائق المستمدة من الوثائق التاريخية ، بقلم مؤرخ منصف « بدون تاريخ أو توقيع ، ٢٣ صفحة » .
- (٣٠) Zahlan , R. S. , OP. cit. P. 107
- (٣١) وثائق اتحاد الامارات العربية : مذكرة عن عضوية قطر في اتحاد الامارات العربية تطبيقا لاحكام النظام الاساسي المؤقت للحكم في قطر ، الدوحة في ١٥/٤/١٩٧٠ ، بتوقيع د. حسن كامل .
- (٣٢) راجع نص وثيقة النظام الاساسي المؤقت للحكم في قطر ، الدوحة في ٢/٤/١٩٧٠ بتوقيع الشيخ احمد بن علي آل ثاني ، مجموعة قوانين قطر ، المجلد الثالث ، ص ٣ وما بعدها .
- (٣٣) وثائق الامارات العربية ، مذكرة قطر السابقة في ١٥/٤/١٩٧٠
- (٣٤) Sadik, M. and Sanvely W. Bahrain Qatar and United Arab Emirates - in Social and Economic Development in the Arab Gulf . edited by Tim Niblock, Croom Helm, London, 1980 , P. 196 .
- (٣٥) وثائق اتحاد الامارات العربية : نص الاسئلة التي وجهها مندوب دار الصياد للدكتور حسن كامل بمناسبة صدور النظام الاساسي المؤقت ونص الاجوبة عليها .
- (٣٦) وثائق اتحاد الامارات العربية : مذكرة سريعة عن اهم الخطوات الواجب اتباعها في مجال الشؤون الخارجية في حال اتجاه قطر - اضطرارا - الى الاستقلال « سري جدا » ، بتوقيع د. حسن كامل ، مستشار حكومة قطر ، الدوحة في ٢٥/٢/١٩٧١ .

* * *

تمرد قبيلتي البوعلي والجنبة في صور

على سلطة حكومة مسقط ١٩٢٣ - ١٩٣٢

د. ابراهيم شهاد

جامعة قطر

تمثل الصراعات الداخلية بتوجهاتها المختلفة أبرز سمات التاريخ العماني ، وغالبا ما كانت تتخذ اشكالا مختلفة ، منها الصراع التقليدي بين السلطة الدينية الممثلة في الامامة وانصارها ، والسلطة المدنية الممثلة في سلطان مسقط الذي كان يلقي الدعم من قوة اجنبية وهي بريطانيا (١) ، ومنها الصراعات بين القبائل العمانية نفسها التي كانت تتكون من نحو مائة وست عشرة قبيلة (٢) ، أو بينها وبين السلطة المركزية في مسقط ، بمحاولاتها المتعددة الى الجنوب عن سلطة الحكومة بمجرد احساسها بأن مصالحها مست، كتوصل الحكومة مثلا من العطايا التي تمنحها لتلك القبائل ، أو فرضها قوانين تضر بالقبائل، كما فعلت في عام ١٩١٢، عند فرضها قانون منع تجارة الأسلحة، مما أدى الى ردود فعل عنيفة في أوساط القبائل ، التي كانت تعد تلك التجارة مصدرا هاما لتسلحها ، بالإضافة الى كونها احدى مصادر دخلها الرئيسية . وكانت ردود الفعل في العادة تتمثل بقيام القبائل بأعمال مضادة للحكومة ، كمهاجمة مصالحها أو مهاجمة الافراد الذين تربطهم مصالح معها ، بل كانت الامور تصل بها في بعض الاحيان الى اتخاذها مواقف لها طابع التمرد والانفصال عن سلطة الحكومة . ومن أبرز تلك المحاولات ما قامت به قبيلتا البوعلي والجنبة في منطقة صور في الفترة من عام ١٩٢٣ الى ١٩٣٢ .

كانت الامور قد أخذت بالاستقرار في عمان لمصلحة سعيد بن تيمور سلطان مسقط ، في أعقاب الاتفاقية التي عقدها مع امام عمان في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٢٠ في قرية السيب ، وعرفت باتفاقية السيب ، وتمت بتوسط المقيم السياسي البريطاني في مسقط ، فاعترف كل فريق بالآخر ، ووضعت ضوابط لتنقل البضائع والافراد بين المنطقتين ، واقامة الامن ومعاينة المخلين به ، وتعهد فيها أهل عمان بمسألة السلطان

* لمعرفة تفاصيل هذا الصراع يمكن الرجوع الى : ابراهيم شهاد « الصراع الداخلي في عمان خلال القرن العشرين » أطروحة دكتوراه « قيد الطباعة » .

دراسات تاريخية ، ٣٧ و ٣٨ ، أيلول - كانون الاول ١٩٩٠

وطرد كل مسيء لحكومة مسقط (❖) .

ما كادت هذه الاتفاقية ترسي قواعد التعامل بين السلطنة والامامة حتى جوبه سلطان مسقط قام ١٩٢٣ بحركة تمرد قامت بها قبيلتا الجنبه والبوعلي في أهم منطقة من مناطق نفوذه في صور على الساحل ، والتي كانت عوائلها تشكل جزءا كبيرا من دخل الحكومة لكونها الميناء الثاني لحكومة مسقط والميناء الرئيسي لتصدير التمور في المقاطعة الشرقية ، الى جانب اشتهاها بتجارة العبيد والسلاح وتواجد أعداد كبيرة من الرعايا الانكليز والتجار الهنود فيها(٢) .

بدأت أحداث ذلك التمرد عندما بدأ البوعلي الذين كانوا من أقوى مؤيدي سلطان مسقط ، بقيادة شيخهم محمد بن ناصر مع عمه الشيخ علي بن عبد الله ، بتبني أسلوب جديد في علاقتهم مع السلطان والتفكير جديا بالاستقلال عن الحكومة ، مستغلين ضعف السلطان، وامتناعه عن دفع رواتبهم الدورية من أجل دوام ولائهم . فقام الشيخ محمد بن ناصر بتوجيه رسالة الى الوكيل السياسي البريطاني في مسقط يطالبه فيها بالدخول في علاقات مباشرة مع حكومته ، وان تعترف به حكومة الهند حاكما مستقلا . غير أن طلبه بقي بلا رد ، الا ان ذلك لم يثنه عن اعلان استقلاله واتخاذ لقب أمير جعلان(❖❖) مدركا أن الوقت ملائم لتأكيد استقلاله الفعلي عن السلطة أسوة بالامام الاباضي الذي كان قد استقل في عمان بعد اتفاقية السيب . فأعلن عام ١٩٢٤ بأنه لا يحق لسلطان مسقط تحصيل الضرائب من صور والموانئ المجاورة وفرض ضريبة قدرها دولارا❖❖❖ واحدا على كل جمل محمل ذاهب أو عائد من صور وشرع في عمل عدة استحكامات في الميناء المذكور . وحاول في الوقت نفسه الحصول على تأييد سعودي فأوفد الى ابن سعود في عام ١٩٢٧ بعثة على رأسها بعض اخوته الذين كانوا يحكمون عددا من الموانئ والجزر المجاورة لصور(٣) .

وكان موقف والي صور حمود بن حمد أزاء ما قام به البوعلي موقف العاجز وكثيرا ما كان يقضي معظم وقته في السيب هربا من تلك المشاكل ، ويبدو أن سبب عجزه راجع الى عدم اهتمام السلطات المسقطية في بداية الامر فيما يبدو بالأحداث الدائرة هناك ، ورفضها طلبه بتزويده ببعض الجنود العرب لمعاونته في فرض سلطته ،

❖ لمزيد من التفاصيل عن اتفاقية السيب يمكن الرجوع الى أطروحة الدكتوراة السابقة الذكر . وحول النص الكامل لها بالانكليزية انظر : جمال زكريا قاسم ، الخليج العربي (دراسة لتاريخ الامارات العربية ١٩١٤ - ١٩٤٥) القاهرة ، دار الفكر العربي ١٩٧٣ ص ٥٤٧ - ٥٤٨ .
❖❖ جعلان موطن قبيلة البوعلي وتقع على بعد ٤٠ ميلا الى الجنوب الغربي من صور .
❖❖❖ يقصد بالدولار : دولار ماريا تريزا ، وكان في ذلك الوقت يساوي ١٢٦ روبية هندية تقريبا .

وتوجيهها له بضرورة الاعتماد على قدراته الذاتية(٤) ، وهذا التهاون وعدم تقدير حكومة مسقط للأحداث الدائرة في صور دفع أكبر القبائل في المنطقة وهي قبيلة الجنبه الى الاقتداء بما قام به البوعلي فأنشأت مراكز جمركية في الموانئ التابعة لها على مقربة من صور ، وقامت بتحصيل الضرائب لصالحها ، كما رفض شيخ القبيلة مطالب حكومة مسقط بتسجيل السفن وتحصيل الضرائب باسم السلطان على الرغم من الوعود التي تلقاها بضمان اعفائه من الضرائب(٥) . وزاد في تعقيد الامور تدخل انصار الامامة في الاحداث الدائرة في صور لعدم رضاهم عن افراد قبيلة البوعلي الفافرية الوهابية المذهب بالسيطرة على ميناء صور ومن ثم تحديها لنفوذ القبائل الهناوية الاباضية المذهب في المنطقة ، وبخاصة منها قبيلة بني بو حسن المتحالفة مع الشيخ عيسى بن صالح المساعد الاول للامام الخليفي ، وتخوفوا كذا لك من تعرض واراداتهم من البضائع الأجنبية التي كانت تأتي أغلبها من موانئ صور الى مخاطر الاستيلاء عليها من قبل قبيلة البوعلي . لذلك بات الامر خطيرا اذا ما تساهل سلطان مسقط سعيد بن تيمور في القبض على زمام الموقف في صور ، وبخاصة في حالة تدخل قوات الامامة ، مما يترتب على ذلك نشوب حرب قبلية لا هوادة فيها وقد يستغلها ابن سعود ، الذي كانت علاقاته مع الطرف السلطاني والامامي في توتر مستمر لصالحه . والغريب في الامر انه على الرغم من تفاعل تلك الاحداث في صور وسيرها بشكل يهدد سلطة سلطان مسقط ، فقد ظلت حكومة الهند الانجليزية صاحبة النفوذ الفعلي في مسقط تنظر اليها وكأنها مشكلات داخلية حتى عام ١٩٢٨ ، عندما ساءت الامور بشكل غير متوقع ، مبدية وجهة نظرها بأنه في حالة اعلان ابن سعود حمايته على البوعلي ، فلا بد من تذكيره بنص المادة السادسة من اتفاقية جدة(٦) التي وقعها مع بريطانيا في عام ١٩٢٧ ، وفي حال عدم استجابته لذلك يفضل عندئذ ارسال قوة عسكرية من الهند للاستيلاء على الميناء المذكور على أن يكون ذلك احتلالا مؤقتا حتى يعاد الموقف لصالح السلطنة ، بينما كان اقتراح المجلس النيابي في مسقط القبض على أمير جعلان واخضاع ميناء صور بالقوة لأن السلطنة مهددة بأن تفقد نصف دخلها فيما لو خضعت صور للسيطرة السعودية أو الاباضية(٧) .

وفي يناير / كانون الثاني ١٩٣٠ ناشد المقيم السياسي في الخليج ، حكومة الهند بضرورة ايجاد تسوية للأوضاع المتردية في صور مقترحا عليها الآتي :

أولا - تسوية الصراعات الداخلية بين قبائل الجنبه ، وتعيين أحد الشيوخ المواليين لمسقط واليا على صور .

ثانيا - استمالة الشيخ علي بن ناصر حاكم البوعلي الذي خلف محمد بن ناصر

د. ابراهيم شهداد
عام ١٩٢٨ للاعتراف بسلطنة مسقط ، وأن يقوم بانزال العلم السعودي من موائمه ويرفع علم مسقط بدلا منه .

ثالثا - أن تسجل السفن وتجبي الضرائب لصالح السلطنة نظير امتيازات شخصية لشيوخ الجنبه والبوعلي الموالين لها ، توافق عليها حكومة مسقط .

بعد فترة من طرح تلك اقتراحات قام المعتمد السياسي في أغسطس / آب من العام نفسه بزيارة الى صور بحث خلالها مع شيوخ الجنبه والبوعلي موضوع صور ، محققا بعض النجاح مع شيخ البوعلي ، وحصل على وعد من الأخير بأن لا يعمل على الانفصال عن السلطنة ، وأن يقوم بتحصيل الضرائب لصالح السلطات ، وانزال العلم السعودي ورفع علم السلطان مكانه ، ونتيجة لذلك عم السلام والهدوء المدينة ، الا أنه بعد مضي فترة قصيرة عادت الاضطرابات اليها من جديد بسبب تنصل شيخ البوعلي من جميع وعوده السابقة وزاد على ذلك أنه خلال زيارته للمقيم السياسي في عدن طالبه بالآتي :

اولا - ابلاغ سلطان مسقط بعدم التدخل في شؤون قبائله .

ثانيا - أن يتم التراسل بينه وبين الوكيل السياسي مباشرة باعتباره حاكما مستقلا وليس تابعا لمسقط .

ثالثا - التصريح له بحق استيراد الاسلحة اللازمة له واصدار جوازات سفر خاصة لرعاياه باسم حكومة جعلان وتوابعها(٨) .

على اثر ذلك عقد اجتماع لمجلس الوزراء برئاسة الوكيل السياسي ، نيابة عن رئيس الوزراء السيد سعيد بن تيمور الوريث الشرعي لسلطان مسقط بسبب مرضه ، الذي عرض على المجلس رأي المقيم السياسي بشأن الاحداث في صور ، والتي كانت تدعو الى ضرورة الاتصال بأمير جعلان ، الى جانب اتخاذ الخطوات الضرورية لأحكام سيطرة حكومة مسقط الكاملة على جمارك صور ، بينما كان رأي أعضاء المجلس أنه من الصعوبة بأن يتنازل البوعلي عن مطالبهم بعاقبا (*) التي هي سبب المشكلة ، وأنه من دون عرض للقوة على الاقل ، فان الحالة ستكون أسوأ من قبل .

غير أن الوكيل السياسي رد عليهم بقوله بأنه لا يستطيع أن يعد بالدعم الفعلي لحكومة مسقط بشأن الاحداث في صور ، اللهم الا في وقت ما في المستقبل حيث تكون

* عاقبا : أحد الحيين اللذين يتكون منهما ميناء صور ويقع في الجانب الشرقي من الميناء وهو مقر لقبيلة البوعلي (انظر لوريير . دليل الخليج . القسم الجغرافي ج ٧ ، ترجمة مكتب أمر دولة قطر) .

حكومته قد قدرت أي نوع من الدعم سوف تحتاجه الحكومة المسقطية . طارحا في الوقت نفسه سؤالا على أعضاء المجلس عن خططهم في حل القضية ، وقد أجابوه : بأنهم يحبذون عقد مؤتمر في صور مع آل جنبه والبوعلي ، في الاول من اغسطس ١٩٣١ ، وهو الوقت الذي يكون فيه الزورق الحربي راسيا في صور ، بينما يستمر المؤتمر في الانعقاد كعلامة بأن الحكومة الهندية تدعمهم ، عندئذ فهم سوف يبلغون العناصر الموجودة من آل جنبه والبوعلي في عايقا بأنه سوف لا يسمح لأية قوارب شراعية أن تغادر الا بعد الموافقة على دفع المستحقات الجمركية بالكامل في المستقبل ، وأن أي مركب يمنع عن ذلك فسوف يمنع من قبل الزورق الحربي ، وهم أيضا سوف يبلغون البوعلي بأن مطالبتهم بعايقا سوف لا يسمح بها بعد ذلك ، وأن سارية العلم التي لا تزال باقية مع انها لا تحمل علما يرفرف حاليا ينبغي ازالتها ، وإذا لم يتم ازالتها ، عندئذ سوف يتم ازالتها بالقوة ، متنبئين بأن تلك الاعمال سوف لا تلقى معارضة من قبل آل جنبه بسبب علاقتهم السيئة مع البوعلي (٩) .

قبيل الاجتماع المنوي عقده في اغسطس / آب قام السيد سعيد رئيس الوزراء برفقة الوكيل السياسي بزيارة صور مرتين في شهر يوليو / تموز ، على ظهر سفينة حربية ، كانت لها نتائج مرضية الى أبعد حد فسويت خلالها الاختلافات بين قبيلة الجنبه ، وتم تعيين شيخ جديد لهم الى جانب بناء مقر جديد للجمارك يشرف على خليج كريك ، بالاضافة الى أنه تم فرض تسجيل المراكب الشراعية كما تم تثبيت سلطة الدولة بشكل فعال . أما مسألة البوعلي في عايقا فقد بقيت كما هي رغم مقابلة السيد سعيد لشيخ البوعلي في الزيارة الثانية التي لم تثمر عن أي شيء بسبب المطالب المفرطة التي طلبها الاخير . غير أن رئيس الوزراء ، عاود السفر الى صور في ٢٥ اكتوبر / تشرين الاول عام ١٩٣١ . بصحبة الوكيل السياسي في محاولة منه لحل مشكلة عايقا . وقبل المغادرة سأل رئيس الوزراء الوكيل السياسي عن مدى امكانية دعمه ، فكان جواب الوكيل بأن ليس بالامكان تقديم أي دعم فعال تحت أية ظروف (١٠)

وباءت محاولة السيد سعيد مع البوعلي بالفشل ، لدرجة أنهم رفضوا مقابلته رغم ارساله واليه سيف بن بدر اليهم ، عندما قام بتوجيه رسالة الى جميع زعماء عايقا ذاكرة فيها :

(لقد وجهت لكم تعليماتي للقيام بزيارتي في حلة أم القريمتين(*) هذا الصباح ولكنكم لم تحضروا ، ومن هذا يبدو أنكم ترفضون اطاعة أوامر الحكومة ، وبالتالي

* حلة أم القريمتين أكبر أحياء صور ، تسكنه قبيلة الجنبه .

تجبرونها ، ومن دون رغبة منها ، على التعامل معكم بطريقة غير سارة . وأن صديقنا قنصل صاحب الجلالة ملك بريطانيا موجود معي ، وقد رأى ما تصرفتم به نحوي(١١) .

في أعقاب عودة السيد سعيد الى مسقط قام بتوجيه رسالة الى الوكيل السياسي الكابتن (ر . ج ألبان) موضحا له فيها ، بأنه كان قد طلب المساعدة من حكومة جلالة ملك بريطانيا في قضية رعاياه في عايقا ، وأنه حتى الآن لم يتشرف بالحصول على الرد ، وأضاف بأنه واثق باقتناعه الآن ، بعدما شاهد الامور بنفسه ، بأن هؤلاء الرعايا لا يطيعون أبدا أوامر حكومته ، اذا لم تستعمل القوة ضدهم ، واذا لم يعاقبوا ، فإن الحالة ستكون أسوأ ومن شأن هذا أن يشجع الرعايا في المناطق الاخرى على التمرد ، والناس في صور جميعا ينتظرون نتيجة ما فعله أهالي عايقا . ولذلك وبناء على تعليمات المقيم السياسي وعلى نصيحته فإنه سوف يرسل قاربه المسمى (السعيد) لأسر المراكب الشراعية التابعة للبوعلي في عايقا ، مطالبا الحكومة البريطانية بأن توسعوا دائرة مساعدتهم له ، كما كانت في الماضي ، حتى تكون النتيجة مرضية ، مؤكدا بأنه لن ينسى افضالكم أبد(١٢) .

على اثر ذلك قام الوكيل السياسي ببدء رأيه في موضوع صور والبوعلي في مذكرة ، رفعها للمقيم السياسي في ٩ ديسمبر / كانون الاول ١٩٣١ ، ذكر فيها بأنه ينبغي أن تكون مستعدين لدعم مطالب الدولة ، بمعنى أن تكون مستعدين لاستعمال القوة مؤكدا بأن مشكلة البوعلي قد أصبحت الآن قضية ذات أهمية قصوى فيما يتعلق بالدولة من كلا الناحيتين السياسية والمالية ، وان استمرار البوعلي في تحدي الدولة ومنعها جمع العائدات الجمركية في عايقا يعني - وبصورة منطقية - أن يحذر حذوهم آل الجنبه ، وأنه في حالة رفض الآخرين ، فإن قبائل الباطنة وقبائل آل سعد وغيرهم سيقومون بالعمل نفسه ، وأكثر من ذلك فإن هذه الحالة تراقب في المناطق الداخلية وان النتيجة سوف تكون من دون شك لها مضاعفات هناك أيضا . فالمسألة إذاً ليست مجرد الحصول على آلاف الدولارات من صور ، وانما تتعلق بمستقبل البلاد السياسي والمالي ، وأنه اذا لم تحل المشكلة بنجاح فإن الدولة سوف تعاني انتكاسا ويكون لدينا (رجل مريض) على عاتقنا لعدة أعوام قادمة(١٣) .

ويبدو أن المقيم السياسي قدر الموقف هذا ، لذلك نراه يعطي أوامر للوكيل لابلاغ الشيخ علي بأن حكومة جلالة الملك سوف تدعم مطالب السلطنة فيما يتعلق بعايقا ، والاكثر من ذلك أنه قام في ١٣ ديسمبر / كانون الاول بزيارة صور بصحبة السيد سعيد والوكيل السياسي ، حيث جرت مقابلة طويلة مع الشيخ علي شيخ البوعلي امتدت عدة ساعات ، عرضت خلالها على الشيخ مطالب الدولة وكانت على النحو الآتي :

أولا - يجب دفع المستحقات الجمركية في عايقا .

ثانيا - تأسيس واقامة مقر جمركي هناك .

ثالثا - أن يتم تسجيل مراكب عايقا الشراعية كما هي الحال بالنسبة للمراكب التي تخص الرعايا الآخرين في الدولة .

غير أن الشيخ، مدعوما من مستشاريه الشيخ خميس بن سعيد والشيخ عبد الله الرواف ، أظهر فظاظة وعنادا رغم كل الجهود والعروض المختلفة التي عرضت عليه بقصد تمكينه من انقاذ ماء وجهه والانسحاب بلباقة ، فقد عرض عليه ، من ضمن ما عرض ، من قبل السيد سعيد استئجار بيت منه في عايقا ليكون مركزا للجمرك ، وأن يقوم الشيخ بنفسه بتزويد المركز بالحرس ، الى جانب استمرار الاعانة المالية البالغة ١٢٠٠ دولار سنويا والتي كان يحصل عليها بصفته الشيخ ، اضافة الى موافقة السيد سعيد على منحه ضعف ما كان يحصل عليه من الجمارك ، نظرا لادعائه أنه اذا ما تخلى عن القيام بنفسه بجمع المستحقات الجمركية ، فانه سوف يتعرض لخسارة تبلغ ٦٠٠ دولار سنويا . مع ذلك رفض الشيخ ، بكل ثقة ، العروض ومطالب الدولة معا ، رغم التأكيد له بقوة بأن تلك المطالب مدعومة من حكومة جلالة الملك ، الامر الذي دفع المقيم السياسي الى رفع توصية لحكومة الهند بضرورة تنفيذ مطالب الدولة بالقوة عن طريق القيام بأعمال بحرية في بداية الامر واستخدام أكثر من مركب شراعي واحد لهذا الغرض . منوها بأن العرب أنفسهم لديهم المثل الذي يقول : (ان ادراك العربي في عينية) فكلما ازدادت عظمة القوة المعروضة التي يراها الشيخ ورجال قبيلته بالفعل كلما كان الاحتمال بأن هذه القوة سوف تستعمل فعلا . ومن ناحية أخرى يمكن الضغط على سكان عايقا بوقف عمليات الدخول أو الخروج ، واذا ما برهنوا على استمرارهم في العناد فان احسن طريقة للتعامل معهم ، بالاضافة الى العمل البحري ، القيام بتفجير قيادة الشيخ الكائنة في داخل أراضي جعلان بالطائرات . وقد قبلت هذه التوصية من قبل حكومة جلالة الملك ، وعلى اثر ذلك بدأت الاستعدادات لتأمين قوة متمركرة في منطقة صور في شهر فبراير/شباط (١٥) .

بناء على ذلك قام السيد سعيد (*) بتوجيه رسالة تحذيرية لمختلف شيوخ عايقا في ١٣ فبراير / شباط شرح فيها ما آلت اليه الامور بينه وبين الشيخ علي شيخ البوعلي من تأزم ، بسبب رفض الاخير وقف تدخله في شؤون عايقا ، ومنع السكان من

* تولى حكم السلطنة في اوائل شهر فبراير / شباط ١٩٣٢ بعد تنازل والده له عن الحكم معللا سبب التنازل بظروف صحية .

دفع المستحقات الجمركية ، اضافة الى منعه اقامة مكتب جمرك للدولة في ميناء صور ، ذكراً لهم بأنه ما زال يمارس الصبر معه ، مع ما قدمه اليه من شروط سخية حتى لا يكون بأي شكل من الأشكال خاسراً في حالة انشاء مركز جمركي في عايقا ، مؤكداً لهم في ختام رسالته ، بأنه قد أعطى الشيخ مهلة شهر رمضان ، وبانقضائها سوف يتخذ اجراءات صارمة لفرض مطالبه بالقوة ، مع ما يؤديه ذلك الى الحاق الضرر بنفسه وبشعبه وانه غير مسؤول - أي السيد سعيد - عن ذلك الضرر (١٦) .

وبمجرد انتهاء المهلة المحددة ، تم اصدار التحذيرات والتهديدات الى البوعلي ، بأنهم في حالة رفضهم اقامة مركز جمركي في عايقا حتى ظهر ٧ مارس / آذار ١٩٣٢ ، فان القرية سوف تقصف بالمدفعية وستقصف قلعة الشيخ علي في جعلان ، بالقنابل من الجو ، وتم توزيع هذه الانذارات بالقائها من الطائرة .

ولدى انتهاء فترة الانذار دون قبول الشروط المعلنة ، انذر البوعلي باخلاء نسائهم وأطفالهم من المناطق المهددة ، إذ أن عمليات قصف عايقا والاعمال الجوية ضد جعلان سوف تبدأ عند بزوغ فجر ٩ مارس / آذار في الحال . بيد أنه وفي خلال اليوم الثامن ، وكنتيجة لهذا التهديد أعلن الشيخ علي قبول اقامة وتأسيس مكتب جمركي في عايقا . وفي الوقت المحدد ، كان علم دولة مسقط مرفوعاً ، وتم احتلال مبنى على الساحل لهذه الغاية . ولكن وعلى الرغم من قبول الشيخ علي في النهاية شروط الدولة ، إلا أنه أبلغ صراحة ، أنه نظراً لعصيانه التمردية ، فقد خسر بل فقد كل حقوق المطالبة بالشروط السخية السابقة التي قدمها له جلالة السلطان ، مؤكداً له في الوقت نفسه بأن تأسيس مركز جمركي في عايقا لم يكن المسألة الوحيدة التي ستؤخذ بعين الاعتبار ، ولكن أية شروط قدمت له سوف تعتمد بالكامل على مدى اخلاصه واخلاص قبيلته في المستقبل وعلى حسن سلوكهم .

هذا وقد عادت الحملة الى مسقط يوم مارس / آذار ١٩٣٢ بعدما تم تحقيق الهدف الرئيسي من عملياتها (١٧) .

مما سبق يمكن القول ان سلطان مسقط استطاع من خلال الدعم المقدم له من السلطات البريطانية أن يبعد شبح انفصال جزء مهم من الاراضي التي كانت تحت سيطرته .

الحواشي

I. O. R. , R15 /6/ 205 , letter from Saiyid Said to captain Alban, P.A. in Muscat. 30 Oct., 1931 .

Administration Report of the P. A. , Muscat , 1931 , P. 39 .
I. O. R. , R15 /6/ 205 , Letter from Saiyid Said to Captain Alban .

P. A. in Muscat, 30 Oct. , 1931.
Administration Report of the P. A., Muscat, 1931 , P. 39

I. O. R. , R15 /6/ 205 , memo. About subject sur and the Banibuali , Dec . , 1931 .

I. O. R. , R15 /6/ 205 , circular letter issued by H. the Sultan to the address of various shai-khs . 13 Feb , 1932 .

Administrian report of the P.A., Muscat , 1932 , PP 34 - 35 .

- (١) ص. ب مايلز ، الخليج بلدانه وقبائله ، ترجمة أمين عبد الله ، مسقط ، وزارة التراث القومي والثقافة ، ١٩٨٣ ، ص ٣٥٤ .
- (٢) جمال زكريا قاسم ، المرجع السابق ، ص ٣٦٦ - ٣٦٧ وانظر كذلك
- (٣) جمال زكريا قاسم : المرجع السابق ، ص ٣٦٧
- (٤) لمزيد من التفاصيل عن اتفاقية جدة يمكن الرجوع : أمين سعيد . تاريخ الدولة السعودية ، مطبوعات دار الملك عبد العزيز .
- (٥) جمال زكريا . المرجع السابق ص ٣٨٥ .
- (٦) جمال زكريا . مايلز . المرجع السابق ص ٣٨٥ .
- (٧) جمال زكريا . المرجع السابق ، ص ص ٢٧٠ - ٢٧١ ، انظر كذلك
- (٨) Administration report of the P. A. , Muscat , 1930 , P. 39 .
- (٩) I. O. R. , R15 /6/ 205 , thl , from P.R. , busher to gov, of India foreign & . P. Dep. , New Delhi , 290 ct. 1931 .
- (١٠) I. O. R. , R15 /6/ 205 , letter from Saiyid Said Bin Taimur , President of conucil ministers to all chiefs of Aiqa , 27 oct. 1931 .
- (١١)

* * *

العلاقات الحضارية بين بلاد الخليج العربي وشبه القارة الهندية حتى الألف الأول ق.م.

د. محمد حرب فرزات
جامعة دمشق

نحاول أن نتناول في هذا البحث بعض العلاقات الحضارية بين بلاد الخليج العربي وشبه القارة الهندية ، فنقدم أهم المعطيات التاريخية حتى الألف الأول ق.م ، ونلمح الى عدد من المشكلات المطروحة حول بعض الأسماء الجغرافية القديمة . وهدفنا من ذلك إبراز عمق التفاعل الثقافي بين الثقافتين القديمتين الهندية والعربية عبر طرق المواصلات المارة في الخليج العربي .

أولا - تمهيد عام :

قامت بلاد الخليج العربي منذ عصور مبكرة بدور الوسيط في العلاقات التجارية بين بلاد الشرق العربي (أرض الرافدين والجزيرة والشام) من جهة وبين الساحل الغربي لشبه القارة الهندية . ففي الوقت الذي ازدهرت فيه مراكز العمران المدني في بلاد الشرق العربي القديم بين بلاد البحر الأعلى (المتوسط) وبلاد البحر الأدنى (الخليج) منذ الألف الرابع ق.م ، كانت قد بدأت تظهر تباشير حضارة أخرى في حوض السند (الهندوس) ، في الشمال الغربي من شبه القارة الهندية . وقد عرفت هذه الحضارة في الألف الثالث باسم حضارة هراپا(١) ، التي كانت معاصرة لسومر وأكاد وديلمون .

وقد صدرت مؤخرا كتب عديدة حول نتائج الكشف الأثرية في المنطقة منها كتاب صدر حديثا ، يبرز فيه اثنان من الباحثين (أ. عناني و ك. ويتنغهام) خلاصة النتائج التي توصلت اليها البحوث الأثرية والتاريخية وهي تؤكد وجود دلائل واضحة على قيام عمران مدني وحضارة مزدهرة في سلسلة من المواقع على طول الساحل الغربي من

* ألقى هذا البحث في الندوة التاريخية الثالثة في رأس الخيمة (دولة الامارات العربية المتحدة) ، حول العلاقات التاريخية القديمة بين بلاد الخليج العربي وشبه القارة الهندية (آذار ١٩٩٠)

دراسات تاريخية ، ٣٧ و ٣٨ ، أيلول - كانون الأول ١٩٩٠

الخليج في **فيلكة** (الكويت) وفي الاحساء ، موقع **جرها** ، الجرعاء (العقير) في (العربية السعودية) وفي **ديلمون** (البحرين وقطر) وفي **أم النار والعين وجلفار** (رأس الخيمة) في دولة الامارات العربية المتحدة ، وفي عمان / ماجان / مغان (٢) . ولا شك ان هذه الخلاصة المكثفة هي محصلة نتائج بحوث كثيرة لعلماء عرب وأجانب ، نشرت بحوثهم عن هذه المواقع الاثرية والتاريخية القديمة التي أضحت من الواضح أنها شهدت منذ الالف الثالث ق.م ملامح حضارية مادية وثقافية مشتركة متصلة بالثقافة المبكرة في بلاد الرافدين في عصري العبيد وجمدة نصر .

ومنذ قيام الدول الرافدية المتعاقبة من العصر السومري القديم الى الالف الاول ق.م . ظلت المراكز الحضارية في الخليج العربي تؤدي دور الوسيط التجاري والعامل الحضاري الفعال بين عالمي المحيط الهندي والبحر المتوسط عن طريق دول الرافدين والشام ومصر .

وقد أثبتت الوثائق السومرية والأكادية وجود علاقات مع ديلمون وماجان/ماغان ومع بلاد بعيدة ذكرت باسم **ملوخا** اختلفت وجهات النظر حول هويتها ، ففي حين يرجح ويلر Wheeler انها تقع في الجزء الادنى من **حوض السند** يرى قايدنر Weidner انها ربما كانت **ظفار وبعض** سواحل جنوب شبه الجزيرة العربية التي كانت مشهورة باللبان والبخور والاشباب الثمينة . والرأي السائد لدى معظم الباحثين هو أن **ديلمون** هي جزر البحرين أما كريمر فيرى مثل جاكوبسن أنها المنطقة الساحلية من **حوض السند / الهندوس** (٣) .

وقد كانت البلاد التي حملت هذه الاسماء مطمعا لحكام الدول القوية في مصر وبلاد الرافدين في العصور القديمة ، فوجهت اليها الحملات العسكرية والبعثات التجارية . وأضحت هذه العلاقات الحضارية تقليدية ومتواصلة من الالف الثالث ق.م الى العصور الكلاسيكية ، حتى أشار اليها هيروdotus وغيره مثل استرابون الذي ذكر رأس ماكاي Cap Makai الذي يظن بأنه تحريف متأخر لاسم ماجان / ماغان ، ويشير الاسم الكلاسيكي الى رأس مسندم على الساحل الشرقي للجزيرة العربية .

وعلى الرغم من اختلاف وجهات النظر فان الدلائل تشير الى أن ديلمون وماغان تقعان على السواحل العربية من الخليج ، ولكن اسم **ملوخا ربما ارتبط في بعض العصور المتأخرة بأقصى سواحل شرقي شبه جزيرة العرب** أو بمكان أبعد يمتد الى **سواحل الهند عند حوض السند / (الهندوس)** وهو مركز الحضارة القديمة في شبه القارة الهندية (٤) .

فقد دلت نتائج التنقيبات الاثرية والبحوث التاريخية على أهمية الأسس التقنية والمادية لحضارة وادي السند / الهندوس أو ما يعرف بحضارة هراپا وهو ما يتبين

لنا من نتائج البحوث الاثرية في موقع لوتال Lothal (٥) في اقليم كوجرات على الساحل الغربي لشبه القارة الهندية في عمق خليج كامبي . فقد كان هذا الموقع ميناء بحريا هاما في أواخر الالف الثالث ، وهو الاهم بين ما يقرب من خمسة وثمانين موقعا عشر عليها حتى الآن من بقايا مراكز الحضارة في وادي الهندوس .

وفي هذا الموقع الاثري الهام ، لوتال ، وجدت بقايا آثار حوض لبناء السفن ، وبعض أجهزة الملاحة كالمراسي الحجرية الضخمة للسفن التي هي على الأرجح ، سفن ملوखा التي تحدثت عنها الوثائق المسمارية من المحفوظات السومرية - الأكادية .

وفي هذه المواقع الاثرية وغيرها عشر على بقايا لمواد مشابهة لما كان يدخل في حركة التبادل التجاري بين ملوखा وبلاد الخليج العربي القديمة بما يجعلها مرشحة أكثر من غيرها لتكون البلاد التي حملت اسم ملوखा . لكن فعالية ميناء لوتال توقفت كما تبين الدراسات نحو عام ١٨٦٠ (في أواسط القرن التاسع عشر ق.م في مرحلة متزامنة مع نهاية موقع موهنجودارو في شمال البنجاب وهو أهم مراكز حضارة هراپا . وبعد ذلك بقرن واحد ، أي بعد حمورابي وشمسي ايلونا ملكي بابل ، تقلصت حركة التعامل التجاري المباشر مع هذه المناطق البعيدة مثل ملوखा واتسع دور المراكز الوسطية الأكثر قربا على سواحل الخليج العربي مثل ديلمون وماجان .

ومهما يكن تظل المسألة معلقة الى أن يبت ببعض المشكلات في ضوء كشف جديدة ودراسات مدققة ، فهناك فرق بين هوية هاتين المنطقتين الجغرافيتين : ماغان وملوखा في الالفين الثاني والاول ق.م . ففي الالف الثاني ق.م كان الاسمان الجغرافيان يعنيان أبعد المناطق المعروفة في العالم أي شرقي بلاد العرب والهند ، ولكن في الالف الاول ق.م صار اصطلاح ملوखा يدل في النصوص الادبية على بلاد الحبشة (إثيوبية) وما بعدها . وهناك من يرى أنه يعني بعض البلاد الافريقية التي كانت على اتصال ببلاد الرافدين عن طريق المحيط الهندي (٦) .

وتظل الآراء نظرا لفقدان الوثائق الجازمة متضاربة وتباين وجهات النظر بخاصة حول ملوखा . فيضع الاستاذ أ. جلب Gelb ماجان / ماغان عند الساحل الجنوبي من الخليج ، وملوखा عند الساحل الشمالي للخليج مع امتداد متدرج يصل الى مصب نهر السند (الهندوس) (٧) . وقد يتضح لنا بعض ملامح المشكلة بعد الحديث عن العلاقات الحضارية .

ثانيا - العلاقات الحضارية :

عدا عن العلاقات التي كانت تتم عن طريق البحر كانت المبادلات التجارية المبكرة بين بلاد الشرق العربي وبلاد شبه القارة الهندية تتم كذلك عبر الطريق البرية التي

كانت تخترق بلاد الساحل الشمالي للخليج : **عيلام وكرمان و بلوجستان** ، وهي محطات على طرق المواصلات التاريخية البرية بين الشرق العربي القديم والعالم الهندي .

وكانت عيلام أقرب هذه الأقاليم الى بلاد الرافدين وأشدّها تأثراً بها في مظاهر الحضارة المادية وفي نظام الكتابة المسمارية الذي طبق على اللغة العيلامية المعروفة منذ الألف الثالث . وقد أشار الى ذلك عدد من الباحثين وبخاصة أ. جلب Gelb الذي أبرز ضمن منظور عام لنشأة الكتابة وتطورها دور عيلام وهي من مناطق الخليج القديمة التي تأثرت بنظام الكتابة المسمارية السومري ثم انتقل هذا التأثير عن طريقها الى الساحل الهندي في أواخر الألف الثالث كما انتقل عن طريق الاتصالات الأخرى (٨) . ولكن باحثين آخرين حاولوا من جهة أخرى إلحاق اللغة **العيلامية باللفات الدراقيدية في جنوب الهند** وبلغة البراهوي - وهي لغة ترتبط بهذه المجموعة اللغوية المذكورة ومنها اللغة السائدة حالياً في بلوجستان (٩) . وهذا ما يؤكد وجود تفاعل حضاري الى جانب التعامل التجاري .

ومما ينبغي ملاحظته أنه منذ بداية الألف الثالث ، يبدو أنه قامت علاقات وثيقة بين سومر وعيلام من جهة وبين موقع **قبة يحيى في كرماني وبامبور V في بلوجستان**، وكلاهما معاً معاصران لأكاد (أواخر الألف الثالث) ، من جهة أخرى . وهما موقعان يحتمل أنهما كانا على طريق للمواصلات بين الشرق العربي ووادي الهندوس . وتدل المؤشرات على أن بامبور IV و **كولي** كانا معاصرين لموقع **أم النار** ، **قرب أبو ظبي** . وينبغي تعقب هذه المؤشرات في نتائج التنقيب الأثري في هذه المواقع للتعرف على الدور المتميز لموقع **أم النار** في شبكة هذا النشاط التجاري . وتوضح لنا المؤشرات الأثرية المعروفة من دراسة الفخار على اتصال الفعالية الحضارية في هذا الموقع من نحو ٢٩٠٠ - ٢٠٠ ق.م وعلى مدى ما يقرب من ثلاثة آلاف عام . ويرجح أن يكون هذا الموقع محطة على طريق ماغان كما يمكن أن يتبين من الآثار النحاسية والفخارية (١٠) .

وإذا ما تتبعنا الآن تطور العلاقات التجارية بين الدول القديمة الواقعة على الخليج العربي وبين الساحل الهندي الغربي لوجدنا المؤشرات والمعطيات التالية : **ففي العصر الأكادي** ، ومنذ أيام شروكين (النصف الثاني من الألف الثالث) كانت **سفن ومراكب ديلمون وماغان وملوختا** تأتي لترسو في أكاد محملة بالبضائع وقد ذكرت هذه البلاد بهذا التسلسل مما يدل على وقوعها على طريق واحد وعلى مسافات متباعدة ومتتابعة (١١) . وإلى هذا العصر وكذلك الى عصر لاحق تعود **الاختام الهندية** المنشأة المكتشفة في فيلكة الواقعة في شمال الخليج وبعض الاوزان الواردة من حوض

السند (الهندوس) في البحرين (٢٢٠٠ - ١٧٠٠) كما يؤكد جاد Gadd في دراسته عن هذه الاختام :

C. J. Gadd , Seals of Ancient Indian Style found at Or , PBA XVIII, pp. 191 - 210 .

العلاقات في عصر أور الثالثة :

كانت مدينة أور عاصمة لدولة كبرى في سومر وبلاد الرافدين ومنطقة الخليج طوال حكم أسرة أور الثالثة التي امتد حكمها منذ سقوط مملكة أكاد الى أواخر الألف الثالث وكان لهذه المدينة دور كبير بعد ذلك في أيام أسرتي إيسن ولارسا بعدئذ . ان وثائق الاسرة الثالثة في أور والتي نشرت في مجموعات النصوص : UR Excavation Texts = U ET وبخاصة في الجزء الثالث من المجموعة تذكر المواد المستوردة الداخلة في الحركة التجارية عبر بلاد الخليج العربي وهي مواد هامة مثل النحاس والحجارة الكريمة والعاج والخشب الثمين والعطور والاقمشة وغيرها من المواد .

وتوضح النصوص الكثيرة التي درسها الباحثون مثل ل . أوبنهايم في بحثه الهام حول التجارة البحرية في أور كثيرا من المسائل حول مواد التجارة والتجار الذين يقومون بها (١٢) .

فقد تعرف الباحثون على مصدر أكثر هذه المواد التي كانت ديلمون التي كانت تدعى في أور باسم **مشرق الشمس** هي مركز العبور الاساسي لتجارتها في منطقة الخليج . وكان يجلب النحاس من ماغان ، أما ملوखा فكانت مصدرا لأنواع من الأخشاب والحجارة الكريمة .

ويعود أكثر الوثائق عن هذه الفعالية التجارية بين أور وهذه المناطق الى أيام آخر ملوك أسرة أور الثالثة إبي سين ٢٠٢٧ - ٢٠٠٣ . ففي هذا العصر كانت أور التي كانت تعيش في مرحلة من مراحل ازدهارها ، تستورد النحاس من ماغان مباشرة وكذلك الحجارة الكريمة والتمينة والعاج والخشب النفيس وأشكال الطيور الملونة وكان يستورد بعض هذه المواد من أماكن بعيدة ثم يعاد تصديره الى دول الرافدين وغيرها . وكان يصدر الى ماغان الصوف والجلود .

ولكن يظهر أن التجارة بين أور ومراكز الخليج الوسيطة اقتصر في تلك الفترة من أواخر الألف الثالث على التعامل مع ديلمون وماغان نظرا للاوضاع الداخلية في دول أرض الرافدين ، فنظر لتعدد مراكز الفعاليات الاقتصادية - السياسية في البلاد يبدو أن التعامل مع البلاد الواقعة وراء ماغان ، أي ملوखा أضحي من مجالات اهتمام مدينة رافدية أخرى هي **لاجاش** . فقد ذكرت ملوखा في نصوص جوديا (نحو ٢١٠٠) .

ويستنتج من أنواع البضائع أن مصدرها من ملوखा ، ومن هذه البضائع : الذهب والنحاس والمرجان والأجاث واللازورد ، وهو Lapis - Lazuli (١٢) والمهم أنه على الرغم من تعثر ظروف تجارة أور في آخر حكم أسرة أور الثالثة فإن بضائع هذه البلاد البعيدة ملوखा استمرت في الوصول الى أسواق الخليج وإلى أسواق المدن الرافدية .

العلاقات في عصر لارسا - دور البيوتات التجارية :

وفي نصوص لارسا التي يمكن أن توثق العلاقات بين بلاد الخليج ومناطق الساحل الهندي في المرحلة اللاحقة لانهيأ أور الثالثة وبخاصة فترة القرن الأول من الألف الثاني ق.م . يرد ذكر أنواع من البضائع المستوردة من ملوखा وهي الخشب الأسود الذي ينمو في الهند وفي أفريقية ، ويمكن أن يكون مصدره أحد هذين البلدين وما يدعى بشجر نخيل ملوखा = Gis Gisimmar Meluhha مما يشهد على مصدر النخيل أو على بعض أصنافه . وهناك مقاعد ومناضد من ملوखा ، وحجر أحمر ربما كان من بعض أنواع المرجان وهو معروف بأن مصدره من بلاد تقع في أقصى سواحل الخليج في بلاد العرب وفي بلاد أخرى على سواحل الهند أو اثيوبية (١٤) . ومن الواضح أن التعامل التجاري المتكرر مع هذه المواد أضحت تلقيداً ومألوفاً ، ولكن للإشارة إلى **اللازورد** دلالة خاصة فهذا الحجر الكريم لا يستخرج في بلاد الشرق إلا في المناطق المعروفة باسم أفغانستان وكان يستورد إلى سواحل الهند ليصدر منها إلى بلاد الخليج ومنها إلى بلاد أخرى .

وفي عصر ملوك أسرة لارسا طرأت على طرق التعامل التجاري بين البلاد والدول عوامل جديدة . فانه يبدو انه نظراً لضعف سلطة أية حكومة مركزية في بلاد الرافدين في آخر أيام أور الثالثة ، ولوقوع تغيرات اجتماعية ملموسة ، انتقلت إدارة التجارة الكبرى إلى أيدي رجال بيوتات كبيرة . فكان تاجر يدعى **لو إنليلا** يباشر علاقات تجارية مع ماغان باسم المعبد ، كما حدث أيام حكام لارسا : جوجونوم ١٩٣٢ - ١٩٠٦ ، وإبي ساري ١٩٠٥ - ١٨٩٥ ، وسومو إيلوم ١٨٩٤ - ١٨٦٦ ، ثم في أيام ريم سين ١٨٢٢ - ١٧٦٣ .

ومع تقلص دور الدولة عاد الدور الاقتصادي إلى المعابد ، فنجد معبد نين - جال يتقبل الأعشار أو نسبة ضريبية ما من تاجر ديلمون الذين غدت جزيرتهم مركزاً عظيماً من مراكز التبادل التجاري والحضاري في المنطقة كلها .

وفي أواخر أيام أسرة لارسا كان تاجر من كبار تجار النحاس في أيام ريم - سين ويدعى **إيسا ناصر** / نصير يتعامل مع ديلمون في تجارة النحاس واستيراده وإعادة تصديره . فكان هذا التاجر يتعامل بأسلوب مختلف عن أسلوب لو إنليلا ، عندما كان يتاجر لحساب القصر والممولين (١٥) . وإذا عدنا الآن إلى مشكلة ملوखा في ضوء وثائق ونصوص لارسا ، ربما كان بإمكاننا إزالة بعض الغموض عن بعض جوانبها .

ثالثا - مشكلة ملوखा : هل كانت منطقة في شبه القارة الهندية ؟

كنا قد المعنا الى هذه المشكلة عند الحديث عن العلاقات الحضارية بين بلاد الخليج وشبه القارة الهندية . وهناك نظرات متعددة ومعروفة حول هوية هذه البلاد التي دعيت في النصوص ملوखा . ان البحث في وثائق لارسا والرجوع الى الدراسات التي نشرت حولها يقدم براهين عديدة على ان ملوखा هي غرب الهند . فاذا كان ذلك صحيحا فالمنطقة المعينة هي على الأرجح المنطقة الساحلية من حوض الهندوس كما يؤكد لوبروتون(١٦) الذي تحدث عن العلاقات التجارية بين لارسا وغرب الهند ، ومعنى هذا أن العلاقات التجارية في عصر ملوك لارسا لم تتوقف عند ديلمون كما يؤكد ليمانس(١٧) ولكن يحتمل أن تكون ديلمون قد قامت بدور الوسيط . والمهم أن بضائع ماغان وملوखा استمرت في الوصول الى بلاد الخليج وسومر في القرنين الاولين من الالف الثاني ق.م .

ولئن اختلفت وجهات النظر حول هوية ملوखा ، فالأرجح أن هذه البلاد هي الهند وليست إثيوبية أو شرقي افريقية ، فان ما ذكر عن احتمال مطابقة ملوखा مع النوبة الحبشة فهذا يعني أن ذلك قد يكون ممكنا في وقت متأخر أي بعد وصول آشور الى مصر لا في العصور التي نتحدث عنها . ومما يعزز الرأي القائل بأن ملوखा هي من مناطق الساحل الهندي الغربي الملاحظات التالية :

- ١ - كانت منطقة دلتا نهر الهندوس أقرب الى منطقة الخليج من شرقي افريقية ، وهي أقرب الى خليج عمان ، ماغان ، من المسافة الفاصلة بين سومر وماغان .
- ٢ - عثر على حجارة كريمة في أور من عصر جمدة نصر ، في العصر السومري الباكر ، أقرب مصدر محتمل لها هي بلاد الهند .
- ٣ - اثبتت الوثائق وجود علاقات تجارية بين الخليج ومنطقة حوض الهندوس في أواخر العصر السومري وفي العصر الأكادي (انظر : Inscriptions Royales) وكانت سفن ملوखा تصل الى بلاد اكاد وكانت هذه السفن مماثلة لتلك السفن التي كان يستخدمها الرافديون للوصول الى سواحل الهند(١٨) .
- ٤ - وجدت أختام من النموذج الهندي في البحرين وبعض مدن سومر واكاد .
- ٥ - وجد الحجر الاحمر (المرجان) في سواحل الهند وكان من مواد التجارة مع ملوखा ، ويؤكد ليمانس على أهمية هذه المادة بين أور وموهنجود أور في وادي السند / الهندوس . وقد تبين أن هذه الحجارة الكريمة صقلت بوسائل كيماوية تدل كل الدلائل على أنها تمت في الهند لا في غيرها (١٩) .

٦ - بالإضافة الى ما سبق لفت جاد C. J. Gadd النظر الى كلمة Meleccha وهي كلمة هندو أوربية . وفي السنسكريتية تستخدم هذه الكلمة للإشارة الى شعوب غريبة الاصل واللغة ، بخاصة تلك الشعوب التي لم تحترم تعاليم الفيدا وطقوسها فكلمة Meleccha تقابل كلمة بربري بالمعنى الكلاسيكي . وبناء على هذه الملاحظات يطرح ليمناس سؤالاً مفاده : هل تدل ملوخوا على منطقة لم يدخل اليها تأثير الآريين (٢٠) ؟ وهل يمكن لنا أن نجد في كلمة ملاحو (Malahu) السومرية تعبيراً عن الملاح رجل البحر القادم من بلاد ملوخوا ؟ وعلى أية حال ، فإن الموضوع تناوله وأشار اليه عدد من الباحثين في بحوثهم ومنهم لاندسبرجر ومايسنر وقايدنر وكريمر وببيي وغيرهم (٢١) .

رابعاً - دور بلاد الخليج في التجارة الخارجية لدول الرافدين الجنوبية في العصر البابلي القديم :

لم تتجاوز حدود التجارة الخارجية لدول الرافدين نحو الجنوب في العصر البابلي القديم جزيرة البحرين تيلمون Tilmun التي كانت مركز تجارة ترانزيت هامة عبو خطوط بحرية (٢٢) . فقد غدت بيلمون محطة للتجارة بين ملوخوا وماغان ، ومنطقة جنوبي بلاد الرافدين . وكان هناك خط تجاري آخر بين تيلمون وماري ، لكن هذه الاتصالات لم تكن لتتم بسهولة . ففي رسالة أرسلها يشمخ أدو حاكم ماري (انظر : ARM VI4) يشكو فيها الى حمورابي المصاعب التي واجهها ارسال بعثة الى تيلمون . ومعنى هذا أن مدى اتصال تجارة محطات الخليج العربي كان يرقى شمالاً الى ماري المركز التجاري الكبير على الفرات الاوسط .

ففي وثيقة من نصوص ماري ما يشير الى وصول رسل من تيلمون الى ماري ، وتسلم بعضهم في شباط إنليل هدايا بأمر من الملك شمشي أدو اشتملت على هدايا ومواد مختلفة مثل زيت السمسم والصناديق الخشبية والصنادل (ARM/1 17) وكانت ماري تتعامل مع المدن الأخرى لحماية القوافل كما ذكر في رسالة تضمنت أن يشمخ دجن أرسل قافلة الى تيلمون ولكن إيلي إيبوخ اعترض سبيلها ، ولذا يتوسط يشمخ دجن لدى حمورابي للمساعدة على وصول البعثة الى مقرها (٢٣) .

وتشير نصوص أخرى الى استمرار العلاقات بعد حمورابي والاسرة البابلية بين ماري ومنطقة الجنوب الرافدي التي تتمتع بدور متفوق في التجارة الدولية لكونها مركز تجارة **القصدير المستورد** من الشرق عن طريق بلوجستان ومكران وعيلام ، ليعاد توزيعه بعد ذلك من ماري الى مناطق أخرى . ولا يستبعد لاندسبرجر أن يكون الحزام **القصدير** في بورما وسيام وملايو مصدراً للقصدير المستورد من الشرق الى بلاد الرافدين . وكانت هذه المواد الأولية تصل الى ماري عن طريق بلاد الخليج (٢٤) وقد وجدت آثار للتراب الحديدي الأحمر في قصر ماري مستخدماً في الطلاء ، وهناك احتمال بأن يكون قد استورد من ماغان كما يذكر پارو وليمناس (٢٥) .

وقد اشار نص وحيد من نصوص ماري (ARM II, 47) الى استخدام اخشاب من ماغان ، في صناعات خشبية ، ويحتمل أن خشب ماغان كان نادر الوجود في ماري (٢٦) .

خاتمة :

ان التغير في العلاقات بين بلاد الرافدين وبلاد الخليج من جهة ، وشبه القارة الهندية من جهة أخرى نجم بعد ذلك عن التغيرات في وادي الهندوس وفي مناطق ماغان وملوखा . ويبدو أن العلاقات التجارية انقطعت بعد ضعف الحكم في بابل بعد حمورابي وشمشي ايلونا وتخلي ملوك بابل عن الجنوب حوالي ١٧٤٠ . ويقدر انه في هذه الفترة كانت نهاية حضارة وادي الهندوس . وتدل المؤشرات التاريخية على احتمال انقطاع العلاقات التجارية بين بابل وملوखा في العصر الكاشي . اذ ان نصوص العمارنة (القرن الرابع عشر ق.م) تبين أن موادا مثل العاج والخشب مما كان يستورد في السابق من الهند صار يستورد من مصر أو عن طريقها ليحمل من هناك الى بابل / كاردونياش وآشور وميتاني . وربما لهذا السبب صار يطلق اسم ملوखा على البلاد المصدرة لهذه المواد حسبما كان مألوفاً في السابق ، أي بالنسبة الى مصر ، على النوبة والحبشة . فملوखा بهذا المعنى هو اسم عام أطلق خلال التاريخ على محيط جغرافي واسع ، حسب الظروف التاريخية ، على أماكن جغرافية تقع في جنوب ماغان ووراءها وتمتد ما بين الهند والحبشة . ومن المحتمل كذلك انه عندما عاد الكتاب الرافديون في العصر الآشوري الحديث (١٠٠٠ - ٦٠٠ ق.م) ، الى التحدث عن ماغان وملوखा ، أطلقوا على كل البلاد الساحلية بعد الخروج من الخليج العربي ، اسم بلاد ماغان وملوखा أي السواحل المتجهة شرقا الى الهند وكذلك على السواحل الجنوبية من شبه الجزيرة العربية باتجاه النوبة ومصر .

هكذا يتضح لنا من هذا الاستعراض السريع لتطور العلاقات التجارية بين بلاد الخليج العربي وسواحل شبه القارة الهندية مدى عمق العلاقات التاريخية واتساع التبادل الثقافي والتفاعل الحضاري بين العالمين الهندي والعربي خلال العصور القديمة .



الحواشي

I. Gelb, **A study of Writing**, p. 89 - 90.

D. Mc Alpin « Toward Proto - Elamo -Dravidian» **Language**, L (1974) . p. 89-101 .

T. G. Bibby, **Looking for Dilmun**, New York 1970 (trad). Dilmun , Paris 1972 /P. 261 - 278 ; K. Frifelt , « Auf den Spuren von Magan», **Altertum**, 25 (1979) . p. 319.

Leemans, **Foreign trade** p. 116, 159 ; L. Legrain. **UM XV**, p.13; **ANET**, p. 268.

A. L. Oppenheim, « The Seafaring Merchants of UR » . in **JAOS** n.1/1954. P. 6 - 17 .

ANET, p. 268 - 269.

Leemans, **Foreign trade**, p. 160.

L. Oppenheim, **JAOS**, 74, p.15.

Le Breton, **RA** 52, 1958, P. 116, E. Macquay, **Early Indus Civilization**, 2 nd. ed. (1948) .

Leemans, **Foreign trade**, p.164-165.

- (٨) M.Wheeler , **The Indus Civilization** 1953/1972 ; G. Rachet , (١)
«Civilisation de l' indus» , dans
(٩) **Dict. de l' Archéologie** . Paris
1983 , P. 455-457; Harappa ,
P. 404 - 405 .
- (١٠) Ahmad Anani & Ken Wihttingham , **The Early History of Gulf Arabs** , Longman , 1985 ,
P. 10 . (٢)
- (١١) S. N. Kramer , « Dilmun .Quest
for Paradise , » **Antiquity** 37 ,
1963 . P. 111ff. Cornwall «On
the Location of Dilmun » ,
BASOR , 103 (1946) P. 3 - 11 (٣)
- (١٢) Kurt Jaritz , « Tilmun , Magan,
Meluhha » , in **JNES** , 27 , 1968. (٤)
- (١٣) Lothal , « Port de l' Empire de
l' Indus » **Archaeologia** , 29
(1969) P. 64 - 73 ; G. Rachet,
Dictionnaire de l' Archeologie
P. 555 - 556 . (٥)
- (١٤) L. Oppenheim , **Mésopotamia** ,
Gallimard trduct. franc. 1970. (٦)
- (١٥) I. Gelb « Makkan and Meluhha
in Early Mesopotamian
sources » in **Revue d' Assyri -**
ologie et d' Archéologie Orientale = **RAAO** . 64 (1970) P.
1-8 . (٧)

Assyr. I. p. 345; E. F. Weidner Afo XVI (1952) p. 6ff.			(18)
Leemans, Foreign trade , p. 137.	(17)	M. Wheeler, The Indus Civilization , p. 60; Leemans, p. 162. (Mortimor Wheeler,)	
Leemans Foreign trade , p. 107.	(17)	D. E. Mc Cown, « The Indus Civilization, » in JAOS 3, 1954.	
Landsberger, B. Tin and Lead, « The adventures of two vocables » in JNES 24, 1965, pp. 285 - 296 .	(16)	L. Woolley Excavation at UR 112 and UR Excavation IV p. 50; Leemans, Foreign trade p. 163.	(16)
A. Parrot, « Les Peintures du Palais de Mari, » Syria , 18, 1937, pp. 325 - 354 ; Leemans, Foreign trade , p. 124 - 125 .	(15)	Leemans, p. 164.	(15)
Leemans, p. 126.	(16)	J. N. Kramer, from the Tablets of Sumer , p. 90; B. Landsber- ger, ZA XXXV (1924) p. 217; B. Meissner, « Babyl ». und	(16)

* * *

تم حيج خطأ :

تلقينا من السيد الياس ميرو ، مدرس التاريخ في ثانويات دمشق ، كتابا يشير فيه الى خطأ في « أسماء المهن والاشغال التي ذكرت في نصوص الالانخ » ومقابلها باللغة العربية (ص ٢٧١ من العدد الماضي من المجلة ، ٣٦/٣٥ ، آذار - حزيران ١٩٩٠) .

فقد تكرر ، خطأ ، السطر السادس المقابل لكلمة اسكافي ، في السطر الثالث في مقابل كلمة بستاني . والصواب ان كلمة بستاني يقابلها : ارقاتي شا كونات
Arqati sa Kunnate

ويلاحظ ان « ارقاتي » الاكادية من جزر « ورقو » اي الخضار والورق الاخضر ، و « شا » للوصل ، و « كونات » من جزر « كنو » ويعني الساكن المقيم . والمعنى المقرر هو البستاني العارف بالبستنة والتخضير .

د. فيصل عبد الله

نأسف لهذا الخطأ ونشكر الاستاذ الياس ميرو على ملاحظته .

المجلة

* * *

تل ليلان

(شخنا - أبوم - شويات انليل)

حميدو حمادة

مديرية آثار حلب

يقع تل ليلان على بعد ٢٥ كم جنوبي بلدة القامشلي في المنطقة المسماة مثلث الخابور عند مصب وادي القطراني في وادي الجراح . وهو يعد من أكبر التلال الموجودة في الجزيرة السورية إذ تبلغ مساحته ٩٠ هكتارا (١) . وقد بدأت بعثة أثرية من جامعة بيل عام ١٩٨٧ خطة طويلة الأمد لدراسة تاريخ هذا الموقع وشروط المعيشة وتطورات الحضارة فيه ، وبينت الأسبار التي قامت بها البعثة في المواسم الأولى أن هذا التل يتضمن طبقات حضارية مختلفة تبدأ من الألف الخامس وتنتهي في بدايات الألف الثاني ق.م ، وتحديدًا في نهاية القرن الثامن عشر ق.م (٢) .

المرحلة الأولى : وتعود إلى القرن الثامن عشر ق.م وتمثل :

- عهد شمشي ادد / هدد وابنه ايشمي داجان (الفترة الآشورية القديمة) .
- عهد الملوك التابعين لزمري ليم (تورووم ناتكي - زوزو - حيا أبوم) .
- عهد سلطة ملوك أندريق على ليلان (أتامروم - حمد يتا) .
- عهد داري ايبوخ وأولاده (تيل أبنو وياكون أشار) .

ومن أهم الشواهد التي عثر عليها والتي تمثل المرحلة الأولى :

١- المعبد الكبير الذي كشف عنه عام ١٩٨٢ في الطبقة الثانية ، مؤلفا من قاعة مركزية تحيط بها الغرف من الجانبين الشرقي والغربي ، ويدخل إليها عبر بوابة رئيسية أمامية وبوابتين جانبيتين (٢) . ويلفت النظر في هذا المبنى أعمدته الملتوية والمزخرفة التي تشبه جذوع أشجار النخيل والتي تقع في الطرف الشمالي الغربي منه . وهذا المعبد مشابه للمعبد الذي بناه شمشي ادد / هدد في تل الرماح ، لذا فمن المرجح أن يكون شمشي ادد/ هدد أو ابنه ايشمي داجان بعض بناء هذا المعبد .

٢ - العثور على قصر في المدينة المنخفضة ربما يكون قصر (ياكون أشار) آخر ملوك ليلان ، وقد عثر بداخل القصر على مجموعة هامة من الرقم المسمارية تحدثنا عن الفترة الأخيرة من فترات مملكة آبوم .

المرحلة الثانية : وتمثل النصف الثاني من الالف الثالث ق.م ، أي أنها تمثل المرحلة التي ازدهرت فيها أبلا ، وقد عثر في طبقات هذه الفترة على فخاريات محلية أطلق عليها المنقب اسم فخار ليلان .

المرحلة الثالثة : وهي تمثل النصف الاول من الالف الثالث ق.م ، وفي هذه المرحلة شاع الفخار المحرز الذي يعرف باسم فخار نينوى (٥) ، وقد كشفت التنقيبات عن قطاع هام في المدينة المنخفضة ، مؤلف من شارع وبيوت تعود الى هذه المرحلة . ويبدو أن سور المدينة يعود الى هذه الفترة التي تعد أغنى فترات ليلان ، وكانت مساحة ليلان حينذاك لا تتجاوز الخمسة عشر هكتارا .

المرحلة الرابعة : وتمثل نهايات الالف الرابع ق.م ، أو ما يعرف باسم حضارة أوروك . وقد تم التأكد منها من خلال الاسبار التي أجريت قرب السور في القسم الشمالي الغربي من التل ، والتي كشفت عن الاواني الناقوسية التي تمثل فترة أوروك .

المرحلة الخامسة : وهي تمثل بدايات الالف الرابع ق.م ، أو ما يعرف باسم حضارة العبيد . وتمتاز هذه المرحلة بالعثور على فخاريات ملونة مصنوعة باليد وغير مشوية . والجدير بالذكر أن طبقات هذه المرحلة عثر عليها فوق الارض البكر مباشرة .

المرحلة السادسة : وتمثل الالف الخامس ق.م ، أو ما يعرف باسم حضارة حلف ، ويبدو أن ليلان في هذه الفترة كانت قرية صغيرة قرب وادي الجراح ، ولكن البعثة لم تعثر حتى الآن على منشآت معمارية تعود الى فترة حلف على الرغم من وجود فخاريات عديدة تعود الى هذه الحضارة .

ان التنقيبات الاثرية في تل ليلان وحول ضفاف الخابور وروافده بينت أن منطقة الجزيرة السورية كانت مزدهرة بالمستوطنات والقرى ، وخاصة في فترة عصر السلالات الباكورة الثانية ، أي نحو منتصف الالف الثالث ق.م . ويبدو أن بعض هذه القرى قد أصبحت في هذه الفترة مدناً ذات شأن مثل موقع ليلان وتل براك وتل موزان وتل خويرة . ولا شك أن هذه المدن قد لعبت دوراً حضارياً هاماً لا يقل بأي شكل من الاشكال عن دور المدن السومرية الجنوبية .

ان وجود مثل هذه المدن القوية في الشمال هو الذي حدا بالملك الاكادي نارام سين الى الاستقرار ولو لفترة من الزمن في تل براك ، وبناء قصر فيها يشبه القلاع العسكرية الحصينة .

الرقم المسمارية المكتشفة في تل ليلان عام ١٩٨٧ :

أسفر موسم حفريات عام ١٩٨٧ في تل ليلان عن اكتشاف أكبر مجموعة من النصوص المدونة باللهجة البابلية القديمة في شمالي سورية ، وهذه المجموعة هي الاولى من نوعها منذ الاكتشافات المذهلة التي حققتها أعمال التنقيب الاثري في ماري قبل الحرب العالمية الثانية .

تتألف المحفوظات المكتشفة حديثا من (٦٠٠) رقيم في حالة سليمة نسبيا مع بضع مئات من أجزاء الرقم وعدد من طبعات الاختتام الاسطوانية المشفوعة ببعض الكتابات ، وقد عثر عليها في مجمع القصر الكبير المشيد في المدينة المنخفضة في القطاع ٣ . وترقى هذه المجموعة بتاريخها الى ١٧٥٠ ق.م على وجه التقريب ، شأنها في ذلك شأن المجموعة الصغيرة من الرقم والطبعات التي عثر عليها عام ١٩٨٥ .

تتضمن الرقم نصوصا ادارية ورسائل سياسية ومعاهدات تلقي أضواء جديدة على التطورات التي حدثت في منطقة الخابور بعد سقوط مدينة ماري ، وتقدم معلومات هامة عن الفترة الاخيرة من تاريخ ليلان .

نحن نعلم من خلال النصوص المكتشفة في ماري أن العاهل الآشوري شمشي ادد/هدد الاول قد أقام في مدينة تقع في أعالي الخابور هي مدينة شوبات انليل ، أي (مقر الاله انليل) ، وكان يدير من هذه المدينة أمور امبراطوريته الواسعة الارحاء . وقد أثبتت النصوص المكتشفة عام ١٩٨٥ ، والدراسات التي أجراها الاستاذان روبرت وايتنغ ودومينيك شاربان ، بأن ليلان هي مدينة شوبات انليل ، وأن هذه التسمية أطلقت على المدينة في عهد شمشي ادد/هدد الاول . أما اسمها القديم فهو شخنا Sehma ، وكانت عاصمة بلاد (أبوم Apum) (٤) . ونحن نعلم من خلال النصوص المكتشفة في تل براك أن اسم المدينة في نهاية الالف الثالث هو شخنا Sehma ، ويبدو أن هذا الاسم قد عاد من جديد بعد وفاة شمشي ادد/هدد لأن النصوص التي اكتشفت في ليلان تذكر شخنا :

Sa — ah — na — a Uru — Ki sag

شخنا عاصمة (شا — إنج — نا — آ — أورو — تي — ساج)

بلاد أبوما ma — da — bu — um — ma

ومن هنا نستنتج أن شخنا عاصمة بلاد أبوم لم يتغير اسمها الا في عهد شمشي ادد/هدد الاول ، وهذا الاسم الجديد ما هو الا لقب للمدينة العظيمة التي هي مقر

كبير الآلهة انليل ، غير أنه بعد وفاة شمشي ادد/هدد الاول عادت المدينة الى اسمها القديم ، شخنا . ويبدو أن ميزان القوى السياسية بدأ يتغير بعد وفاة شمشي ادد/هدد. اذ لم يستطع أبناؤه الوقوف في وجه التحالفات التي عقدت بين الممالك الآمورية ، حلب وبابل وماري واشنونا ، وبدأت مدن شمشي ادد تسقط الواحدة تلو الأخرى ، وكان أولها ماري التي أعيدت الى حوزة زمري ليم بمساعدة ملوك حلب ، وآخرها شوبات انليل التي خضعت في البداية الى سلطة أتامروم ملك مدينة أندريق الذي كان حليفا لزمري ليم (ه) . وقد عين أتامروم ابنه خمديا Hemdiya ملكاً على بلاد أبوم وعاصمتها شخنا .

وبفضل الرقم المكتشفة في ماري وليلان أصبح بإمكاننا أن نصيغ تاريخ تل ليلان في بدايات الألف الثاني ق.م ، وهي تبدو على الشكل التالي :

شمشي ادد/هدد الاول Samsi Addu

ايشمي داجان بن شمشي ادد/هدد isme Dagan

اما في عهد زمري ليم ، أي ما بين ١٧٧٥ - ١٧٦١ ق.م ، فقد أصبحت تحت سلطة أتباعه وهم :

— توروم ناتكي Turum - natki

— زوزو Zuzu ذكر في نصوص ماري

— حيا أبوم Haya - abum نعرف من نصوص ماري أنه تعرض لهجوم شنه

عليه لاأولا هدد La'ula Hadad

ثم أصبحت ليلان تحت سلطة أتامروم ملك أندريق ، الذي نجح في تنصيب ابنه خمديا ملكا على شخنا قبل سقوط ماري بفترة قليلة .

اما في الفترة الواقعة بين عامي ١٧٦٠ - ١٧٢٨ ق.م فقد انتقلت السلطة من خمديا الى يد داري ايبوخ Dari Ebuh وقد كان لهذا العاهل أبناء ثلاثة هم :

ياكون اشار Niqmi Adad — آخر ملوك ليلان وقد سقط بيد شمشي ايلو .

نيقمي ادد Yakun Asar (لم يخلف والده في السلطة) .

تيل ابنو nuqur III — الملك قبل الأخير من ملوك ليلان .

ويبدو أن السلطة انتقلت بعد داري ايبوخ الى يد موتو أبيخ بن خالون بيمو

الذي كان يعرف باسم موتيا : Mutiya DUMU Halum bimu ويبدو أنه كان مغتصبا للعرش .

وبعده عادت السلطة الى ابناء داري اييوخ وهم تيل ابنو ، ثم يكون اشار الذي سقط امام هجوم شمشي ايلونا ملك بابل ، والذي دمر مدينة شخنا واحتل مملكة آبوم .

نلاحظ بشكل عام أن النصوص المكتشفة في ليلان تغطي فترة خمسين عاما ، ما بين ١٧٧٨ - ١٧٢٨ ق.م أي منذ أواخر عهد شمشي هدد حتى عهد يكون اشار . ويبدو أن الحفريات في المدينة المنخفضة سوف تمكننا من الحصول على محفوظات الرسائل والنصوص الادارية التي يمكن أن تكون قد حفظت من قبل الملك يكون اشار ، ناهيك عن شواهد عصر شمشي إدد/هدد التي قد تكون أكثر أهمية من محفوظات ماري .

اما انواع النصوص المكتشفة في ليلان فهي كالتالي : قوائم بالملوك السومريين وسنوات حكمهم ، رسائل موجهة الى ملوك ليلان ، معاهدات بين ملوك ليلان وحكام المناطق المجاورة ، ثم النصوص الادارية (٦) .

— قوائم الملوك السومريين :

عثر على العديد من هذه القوائم في الحفريات التي جرت في كيش واور وأريدو . ويبدو أن هذه القوائم كانت تحفظ أو يعاد نسخها من قبل الكتاب في العصور اللاحقة ، لا نملك في ليلان قوائم كاملة وإنما أجزاء من رقم لم تدرس الدراسة الكاملة بعد .

— الرسائل :

ان عدد الرسائل التي عثر عليها في ليلان يقارب ١٥٠ رسالة كشفت في معظمها في الغرفة ٢٢ وهي موجهة الى ملكين من ملوك ليلان (موتيا - وتيل ابنو) وأحيانا (توجه الى : belum وهي تعني الى سيدي ، ولذلك نعتقد أن المقصود اما (موتيا او تيل ابنو) .

٢ — الرسائل الموجهة الى بيلوم (السيد) يقارب عددها الخمس والعشرين رسالة وهي موجهة من السادة :

شوبرام (ملك سوسا الواقعة في بلاد
ايدا ماراز) (رسالتان) Supram

Warad Istar
Tisuen atal
Taki

ورد عشتار
تيشون اتال
تاكى (رسالتان)

Yasub	ياشوب ...	Senita	شنيتا
Inganu	رانكانو (٣ رسائل)	Sangara	سانجارا (٤ رسائل)
Bahdi lim	باخدي ليم (أحد موظفي زمري ليم)	qarradu	قراد (أحد ضباط الجيش في ماري)
Apputanu	أبوتانو	Kuzuzzu	كوزوزو (٦ رسائل)
		Kanisanu	كانيسانو (والي سكارايتم)

ب - الرسائل الموجهة الى موتيا (موتو آبيخ) عددها اثنتا عشرة رسالة وهي موجهة من السادة :

Hamurabi	حمورابي (ملك حلب)
Astamar Hadad	أشتمار هدد (٣ رسائل) الأخ (أي تبدأ بعبارة الى أخي)
Halu - rali	خالو رابي الأخ
Sepallu	شيبالو (رسالتان) الأخ
Yakum - Asar	أي (الى ابني) ابن
Yasmah - Addu	ابن
Niqni - Samas	ابن
kanisani	أي (الى عبي) عبد كانيساناني

تجدر الإشارة الى أن عبارة الاخ تدل على المساواة في الرتبة أما الابن فتدل على صلة القرابة أو فارق السن ، أما كلمة عبد فتعني التابع المخلص .

ج - أما الرسائل الموجهة الى (تيل آتبو) فهي الاكثر عددا ويقارب عددها المئة والعشرين رسالة وهي موجهة من السادة :

Hamurabi	آب	* حمورابي
Ben - Dammu		بن دامو
Ea - malik	(٣ رسائل)	ايا ملك (ملك كريميش ووالد اتارامي)
Aplahonda		أبلخندا
Astamar - Adad		أشتمار هدد (٤ رسائل)
Burija		بوريجا (٨ رسائل)
Halu-rabi		* خالورابي (٥ رسائل)
Yakun-Asar		ياكون آشار (رسالتان)
Yamsi Hatnu		يمصي خاتنو (١٤ رسالة) أخ ملك مدينة اخات (تل بري)
Masum		ماشوم (٤ رسائل) أخ
Niqmi - Addu		نيقمي هدد (٣ رسائل) أخ
Sepallu		شيبالو (رسالتان) أخ

Sukrum-Tessup	شوكروم تيشوب (رسالتان) أخ (ملك ايلخوت)
Aya - alu	أيا أبو (٧ رسائل) ابن
Aya - asi	أيا آسي ابن
Masum Atal	ماسوم أتال ابن
Mehilum	ميخيلوم ابن
Ewri	اويرى (كان واليا في ظل تيل ابنو) ابن
Hauilya	خاويليا ابن
Inganu	انكانو عبد
Sangara	سنكارا عبد
Take	تاكى (رسالتان) عبد

وكنموذج عن هذه الرسائل نعرض فيما يلي رسالة حمورابي ملك حلب الى تيليا (تيل ابنو) L 87 - 472 ورسالة خالورابي L 87-227 .

١ - رسالة حمورابي بن ياريم ليم ملك حلب الى تيل ابنو ملك شخنا (تل ليلان ٨٧-٤٧٢)

بلغ تيليا

هكذا يقول حمورابي والدك سابقا . أرسلت (لك) بن دامو خادمي (تابعي) فحققت ما كنت تصبو اليه بنشر جنوده في أطراف بلادك لقد كانوا أكثر خدمة وتفانيا عن ذي قبل والآن جهز نفسك مع بن دامو خادمي لتأتي الي . وعدني أن تطلق سراح خدمي الذين أرسلوا الى أمور ساكي والنظر في شأنهم

٢ - رسالة خالو رابي أحد ملوك منطقة الخابور الى تيل ابنو ملك شخنا (تل ليلان) بخصوص الرحلة الى حلب : (انظر الشكل)

الى تيل ابنو أخي سمعت الرسالة التي وجهتها الي حول رحلتك الى حلب التي كتبت لي بشأنها وبما أنك سوف لن تذهب الى حلب ولن تقابل الملك دع أحدا ممن تثق بهم (من خدمك) في مكانك وأذهب معي الى حلب .

المعاهدات :

لدينا مجموعة من النصوص على جانب كبير من الاهمية ، عشر عليها في قصر المدينة المنخفضة في ليلان وهي تتضمن أجزاء من معاهدات سياسية ترقى بتاريخها

الى عهود جديدة ، ومنها معاهدة بين يمصى خاتنو Yamsi Hatnu ملك مدينة كاحات وتيل أبنو ملك بلاد أبوم .

وثمة معاهدة أخرى بين ملك مجهول وموتيا (موتو أبيخ) ، وأخرى بين حيا أبوم وقرني ليم . وأخيرا معاهدة بين تيل أبنو وآشور . وقد صيغت هذه المعاهدات بأسلوب واحد ، اذ تبدأ بقائمة بأسماء الآلهة ثم فقرات المعاهدة وتختتم بسلسلة اللعنات التي تشكل نصف الوثيقة . ومن نماذج هذه المعاهدات النص + 150 - 87 L والذي يقسم فيه ملك مجهول بالولاء لموتيا ملك أبوم وفيما يلي ما تبقى من نص المعاهدة .

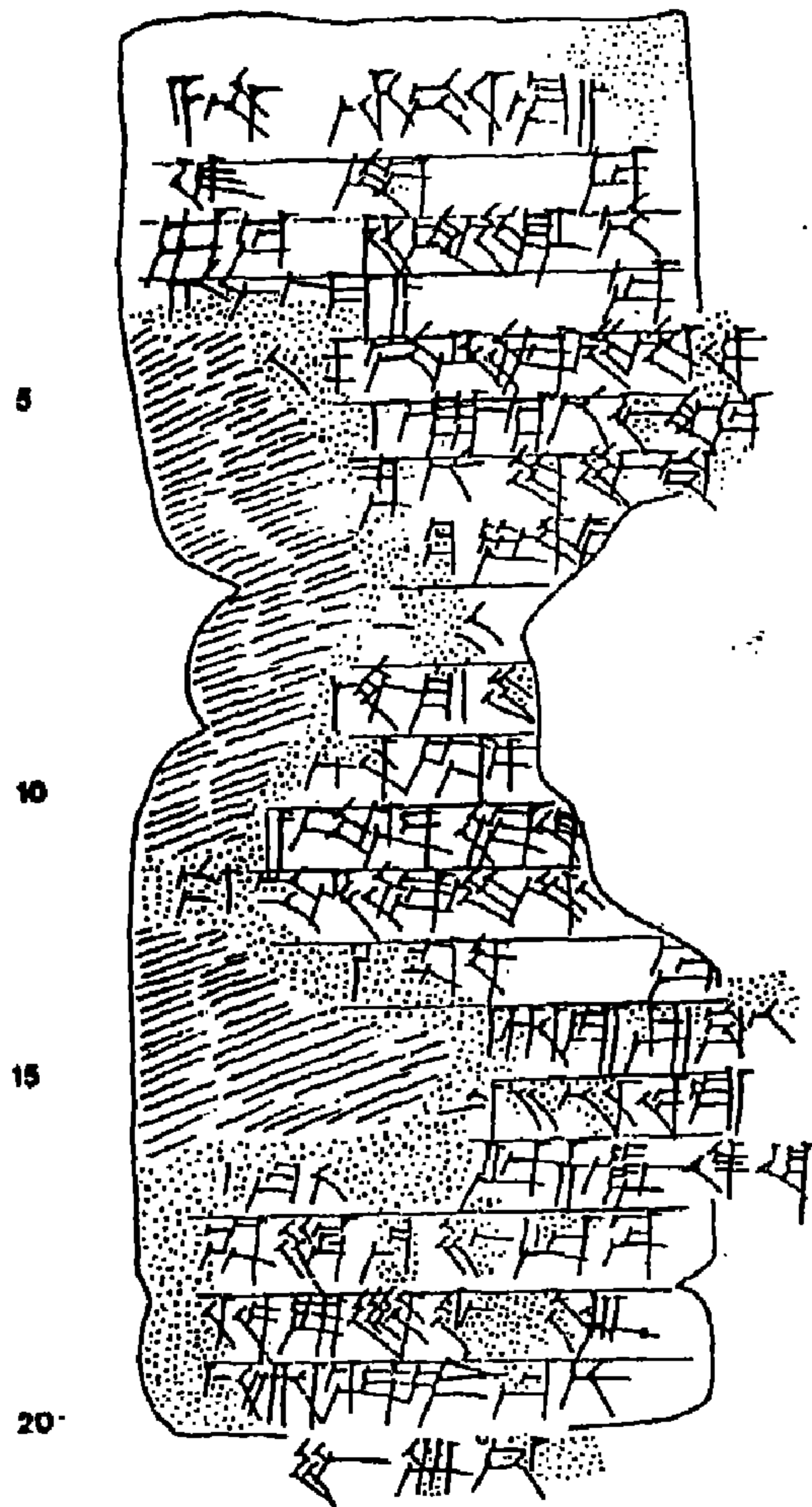
(٢٢) منذ هذا اليوم
الذي عقدت فيه المعاهدة
مع موتيا بن خالون بيمو
ملك بلاد أبيم وأبنائه
وعبيده وجنوده وتابعيه
ومملكته أتعهد (أصرح)
بأن لا أقول : تعهدي قدم
وعهدي أصبح باطلا

(٣٠) - وكل شيء انتهى مع
موتيا بن خالون بيمو
ملك بلاد أبيم وأبنائه
وعبيده وجنوده وتابعيه
ومملكته - سوف لن أنال (منهم)
(٣٥) - ما دمت حيا .

النصوص الادارية والاقتصادية :

تشكل النصوص الادارية القسم الأعظم من المحفوظات ويزيد عددها على ٣٠٠ نص اكتشف بعضها في المواسم الاولى (١٩٨٠ - ١٩٨٢) وبعضها الآخر عام ١٩٨٥ . أما العدد الكبير فقد اكتشف عام ١٩٨٧ . وهي نصوص صغيرة تتحدث عن موضوعات استيراد وتصدير البضائع الكمالية (خمور ، فضة ، البسة . الخ) وهي مشابهة من حيث الشكل والصيغة لتلك النصوص التي اكتشفت في كل من تل الرماح وتل الشمشارة وتل شاعر بازار (٧) . وكانت هذه النصوص مصنفة على شكل أرتال ومحفوظة في قسم الرسائل السياسية ، في حين أن النصوص الأخرى ، التي تعالج موضوعات الأمور التموينية الأساسية والموضوعات المتعلقة بولاية (أبوم) كانت تحفظ بشكل مستقل في مكاتب مختلفة .

ويبدو أن النصوص الادارية المكتشفة عام ١٩٨٥ وما قبله يعود تاريخها الى عصر شمشي ادد الاول أما النصوص الادارية المكتشفة عام ١٩٨٧ فتعود الى الفترة اللاحقة



رسالة حورابي ملك حلب
الى تيليا ملك شخنا ،
اكتشفت في تل ليلان
• ١٩٨٧
النص مأخوذ عن تقرير
عن لوحات ليلان كتبه
يسبرايديم عام ١٩٨٧
(قيد النشر) .

23 L87-472 (1) a-na Ti-il-la-a-[ia] (2) qí-bí-
ma (3) um-mia Ha-am-mu-ra-bi (4) 'a-ùu-ka'-a-ma (5)
[pa-na-n]u-[u]m Bé-en-dam-mu] ìr-di (6).[aš-pu-r]a-ak-ku-
nu-šì-i-m-ma (7) [ù te₄-e]m-ku-nu te-pu-ša (8)
[erín.meš- š]u i-na m[a-ti-ku-nu] (9) [tu-wa]-a[š-š]e-[ra-
ma] (10).[ku-n]u-šì-im e-[[i-ša pa-na] (11) [i-í]a-ap-pa-
[lu]. (12) [ù] a-bi-ka dām-q[í-iš a-pu-ul] (13) [qa]-dū Bé-
en-dam-mu ìr-d[i-ia] (14) [te₄-em-ka] ša-ab-tam-m[a]
(15) [a-la-kam a-na šì-r]i-ia ep-ša-a[m] (16) [ša-ni-tam]
lú.meš ìr-di-ia (17) [i-n]a uru.k[i A-mu] -ur-za-ak-ki^k
(18) [ša]-ab-tu šu-pu-ur-ma (19) [i]r-di-ia li-w[a-a]š-še-ru
(20) [w]a-ar-ka-a[s]-sú-nu (21) pu-ru-ús

وخاصة فترة موتيا وتيل أبنو . ومن الامور الهامة في هذه النصوص الادارية هو التأريخ المدون حسب الطريقة الاشورية والذي يصاغ على الشكل التالي :

عهد فلان بن فلان (ليمو) . (فترة ولاية فلان)

خادم فلان

وهذا يعني أننا نستطيع التعرف أيضا على أسماء مجموعة من الامراء او الملوك الذين اداروا امور السلطة في ظل ملك أكبر كانوا تابعين له ، ومن العقود الوارد ذكرها في النصوص :

(فترة حكم الملك موتيا وتيل أبنو)	عهد هابيل - كنو
(غير معروف ويرد ذكره في أربعة عشر رقما)	عهد آمر عشتار
(وربما كان حاكما لمقاطعة خاصة)	أبيق عشتار
(في فترة شمشي ادد الاول)	أمّر عشتار
(في بداية فترة زمرى ليم)	شوبيلي
(في عهد حمديا)	هدد باني بن بوزور ايلي ،
	بيلاسين
	هابو
	نيمير كوبى

بعد أن تعرفنا على أنواع النصوص المكتشفة في تل ليلان نعود لوضع بعض الخطوط التاريخية العامة لتاريخ منطقة الخابور وعلاقتها بالممالك المجاورة .
بينت لنا نصوص ماري أن منطقة الخابور الاعلى كانت على الدوام مركز اهتمام زمرى ليم في سياسته الخارجية ، فهو لم يحاول فرض هيمنته على أي منطقة نائية عن بلاده ، واكتفى بالاعتماد على ملوك أتباع كان يدعمهم ، وفي الوقت نفسه يرصد تحركاتهم بوساطة مبعوثيه وقواد جيشه .

وفي الحقيقة ان معظم الرسائل من عصر زمرى ليم هي تقارير تتحدث عن الثقلبات والتغيرات السياسية في منطقة الخابور ، وعن الازمات التي تحدث هناك في حال ظهور قوة كبيرة من ذلك الزمن مثل (أشنونا) و (عيلام) تنازع ماري على سيادة هذه المنطقة (٨) .

أما في العصر الذي أعقب عصر ماري مباشرة فقد استجذبت جملة من المتغيرات تعرفنا عليها من خلال محفوظات تل الرماح (٩) والتي بينت أن ملكا محليا يدعى (عقبة-حمو) وهو بالتأكيد وعلى نحو بين ملك تابع للسلطة البابلية ، شأنه في ذلك شأن ملوك (أندريق) وشوبات انليل . ويبدو أن حمديا استمر في حكم ليلان لفترة من الزمن بعد سقوط ماري تحت أمرة العاهل البابلي حمورابي (١٠) ، ومن المحتمل أن داري (ايوخ) و (موتيا) قد اعتصبا السلطة فيما بعد في تل ليلان وأسسوا أسرة حاكمة جديدة لا تمت بصلة الى الاسرة التي حكمت مملكة أبوم .

وانطلاقاً من الشواهد الجديدة في ليلان ، التي تغطي فجوة الانقطاع في التسلسل بين محفوظات تل الرماح ومحفوظات الألاح ، يبدو أن دولة يحاض القوية في كرها وفرها مع بابل ، قد عادت وأحكمت قبضتها تدريجياً على شمالي بلاد الرافدين ، وكان حمورابي ملك حلب بن ياريم ليم يرسل رجاله وقواته الى الملك تيل أبنو (تيلتا) ليحفظ حدود مملكته ويضمن الاستقرار .

ومن القوى السياسية التي تشير اليها نصوص ليلان مملكة كاخات التي يرد ذكرها في نص المعاهدة L 87-1362 ، وتقع بين نوآر ونوآر (مدينتان بالاسم نفسه) . ولا شك أن موقع كاخات هو تل بري . ويبدو أن ملك كاخات (يمصي خاتنو) كان يحكم قبضته على مساحات أوسع من تلك الممتدة على طول وادي نهر الجفجف .

أما المثير في نصوص ليلان الجديدة ، فكونها تردد كثيراً ما يدعى اسم (خباتوم) * وهاءو اسم معروف ورد ذكره في نص مكتشف في قلعة الهادي (.) كم جنوب شرقي ليلان) ، يتحدث النص عن دفع أجور (خوة) بالفضة . كما كتب أو يرى الى سيده في شخنا ربما الى تيل أبنو تقريراً عن المتاعب والاضطرابات التي يسببها الخباتوم . يقول التقرير (L 87-744) :

شن بوريا هجوماً مع جنود الخباتوم وتغلغلوا في بلاد نوماهيم مشيرين المتاعب والشغب أرجو من سيدي أخذ العلم .

وفي الوقت نفسه كتب أويري رسالة الى تাকে أحد كبار الموظفين في شخنا يحدثه فيها عن الخباتوم ، ويقول نص الرسالة :

سمعت اشاعات حول قوات الخباتوم فأعلمت (أخي ماراص) الذي أجابني بأنه يوجد ٦٠٠٠ خباتوم في مدينة شوبروم وقد أكلوا الأخضر واليابس في بلاد نوماهيم .

وفي الواقع نحن نعرف هذه المجموعات من خلال نصوص ماري وهم يقيمون في الغرب وحول تل الرماح ومنطقة الخابور . غير أن تصنيفهم اجتماعياً لم يزل أمراً غامضاً ، وقد فهم اسم (خباتوم) تقليدياً على أنه يعني (لص) أو قاطع طريق أو صعلوك أو خارج على القانون أو ما شابه . ومما لا شك فيه أن نصوص ليلان الجديدة ، في ضوء الدراسات التفصيلية ، ستفيدنا في فهم هذه الظاهرة الاجتماعية ، وعلاقتها ببنية المجتمع في شمال سورية منذ بداية الألف الثاني ق.م .

* خباتوم من الجذر الأكادي HBt أي خبط بالعربية والخباطون هم الاشقياء وهو ما يدل عليه محتوى

النص أعلاه (المجلة) .

نحن نعرف في عهد زمرى ليم بأن الاوضاع الجغرافية والسياسية كانت مذبذبة بين التشرذم المتطرف ، ونشوء كيانات سياسية كبيرة غير ثابتة ، ولا نشك أن السبب في ذلك يعود ولو جزئيا الى التدخلات الخارجية وما ينجم عنها ، ومهما يكن الامر ، فإن انحسار النفوذ الخارجي كان ملازما لمحاولات كانت تبذل في سبيل تشكيل حكومات محلية كبيرة نسبيا ومستقرة وهذا ما نستخلصه من دراسة النصوص المعاصرة لهذه الاحداث .

وفي المحصلة نستنتج أن النصوص المكتشفة حديثا في (تل ليلان) لا تزودنا بمعلومات عن التطورات المحلية التي حدثت في منطقة الخابور فقط ، بل تساعدنا على سد ثغرات الوثائق التاريخية والاجابة على أسئلة ذات دلالات هامة .

وبما أن القسم الاعظم من قصر المدينة السفلية في ليلان لم ينقب بعد ، فإن الامل يحدونا الى الكشف عن مدونات هامة في المواسم القادمة .

الحواشي

- | | | |
|--|---|-----|
| Jesper Eidem « Tell Leilan Tablets 1987 » Apreliminary Report-1 .
تقرير لم ينشر بعد . | (٦) هارتموت كونه « مواقع التنقيب الانري في سورية » ص ٣٩ ، نسخة معربة عن الالمانية من قبل : قاسم طوير وأسعد الحمود ، منشورات المديرية العامة للآثار والمتاحف دمشق - ١٩٨٣ . | (١) |
| Gadd « Tablets form Chager Bazar and tell Brak , Iraq-7. P. 22 - 27 1940 . | (٧) Harvey Weiss « Tell Leilan on the Habur Plains of Syria , » Bibl Arch 48/1 PP. 5 - 35 . 1985 . | (٢) |
| G. Dossin ARM I , 1-2 . Paris 1946 . | (٨) Harvey Weiss «Tell Leilan and Shubat Enlil»Ebla to Damascus P. 209 Washington, D.C. 1985. | (٣) |
| Durand / Charpin « Le Nom Antique de Tell Rimuh » R A 81 PP. 130 (1987) . | (٩) Dr Charpin « Subat Enlil et le Pays d' Apum » M.A.R.I. 5 PP. 129 . Washington , D. C 1985. | (٤) |
| Jesper Eidem « Some Remarks on ihe Iltani Archive from Tell Rimah » Iraq. 51 (1989) . | (١٠) Birot , Syria 55 . P. 342 1978. | (٥) |

ملاحظات على الكتابة الآرامية (٢٤)

من كتابات الحضر (١) في العراق

قراءة جديدة للكتابة (٢٤) من كتابات الحضر

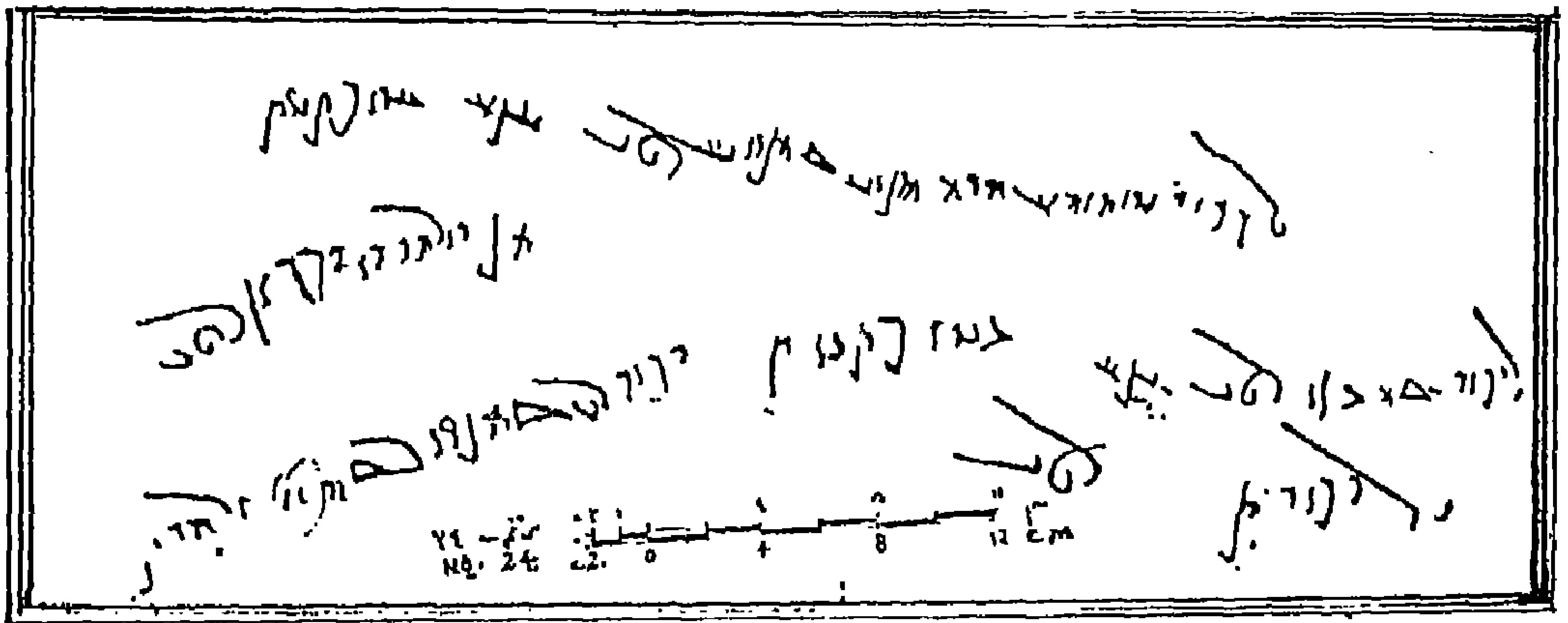
د. مانويلا جولفسو

جامعة تورينو - قسم اللغات الشرقية

تدور ملاحظتنا حول الرقم (٢٤) (٢) من مجموعة الكتابات الآرامية التي نشرها
فؤاد سفر (٣) في مجلة سومر العراقية بدءاً من عام ١٩٥١ .

هذه الكتابة الموجودة في معبد بعل شمين على زاوية الجدار الشرقي منه ، تنتمي
الى مجموعة الكتابات المحدودة المخطوطة بطريقة سريعة بحبر أسود أو أحمر على
جدران المعابد الكثيرة التي كانت منتشرة حول مدينة الحضر الواقعة على ممر القوافل .
وقد حاول كثير من المختصين دراسة هذا الرقم (٤) غير النواضح ، لكنهم لم يوفقوا في
التوصل الى نتائج كاملة ومرضية ، تصل الى ملامسة الحقيقة العلمية ؛ وعسانا نوفق
هنا ...

وعبر المحاولات المبذولة لترجمة هذه الكتابة ، ظنّ أنها مقسمة الى أربعة
أقسام هي السطور الأربعة التي تبدو للوهلة الأولى على النظام التالي : (شكل ١) .



الشكل (١) : الرقم (٢٤) كما نشرته مجلة سومر ، ٧ ، ١٩٥١ ومجلة سورية ، ٢٩ ، ١٩٥٢

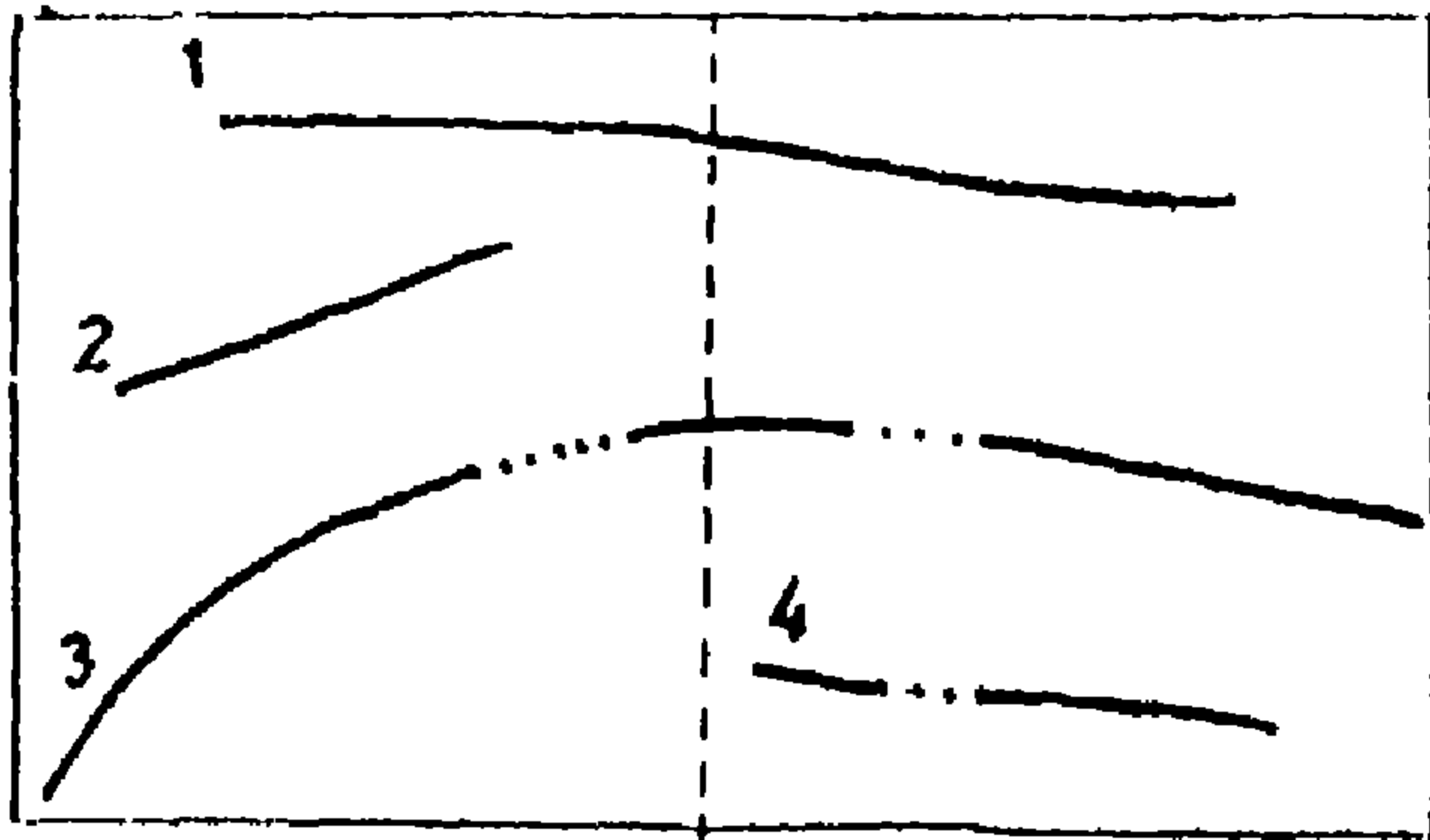
دراسات تاريخية ، ٣٧ و ٣٨ ، ايلول - كانون الاول ١٩٩٠

د. ماثويلا جولفو

السطر الأول : يقع في أعلى الرقم مائلا الى أعلى باتجاه اليسار .
السطر الثاني : أقصر من الأول ، ويحتل أسفل النصف الثاني للسطر الأول ويميل بعكسه .

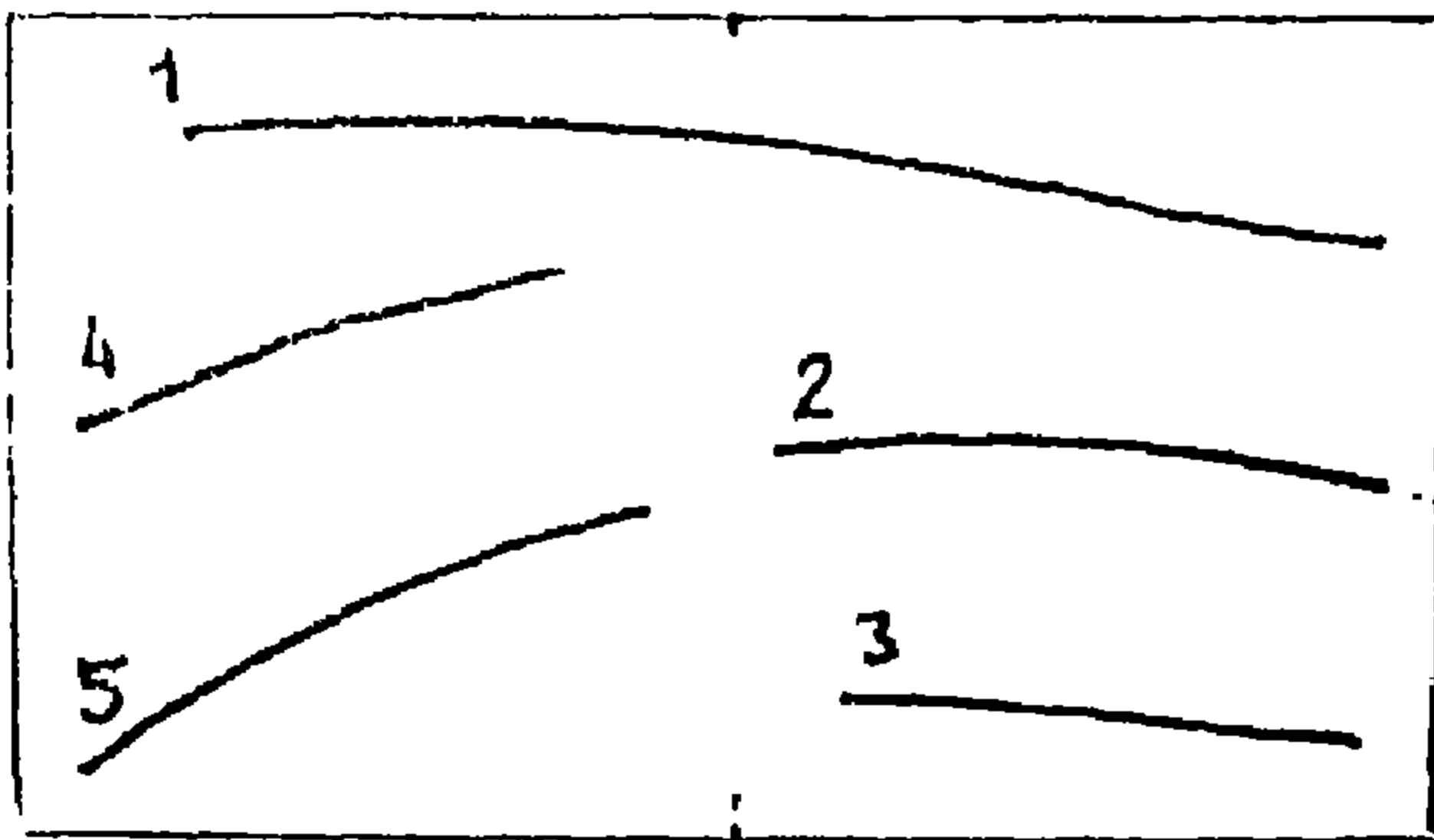
السطر الثالث : أطولها ، ويبدأ أفقياً حتى منتصف الرقم ، ثم يستمر موازياً تماماً للسطر الثاني .. وتجدر الملاحظة بأن هذا السطر منكسر الى قسمين :
الأول أفقي ، والثاني مائل ..

السطر الرابع : وهو أقصرها ، ويمتد أفقياً تحت النصف الأول من السطر الثالث .
ونوضح هذا النظام تخطيطياً في الشكل (٢) :



ووفق هذا النظام نشرت أكثر من دراسة ، ولكن غياب التفسير الدقيق والمتكامل أوحى بتخمين وافترض نظام مقايير نشره بإيجاز مع التنبيه الى أن اختلاف ميول السطور ، والانكسار فيها يشجعان على تبني نظام بديل (٥) موضح تخطيطياً بالشكل (٣) :

الشكل (٢) : تخطيط يوضح توضع الاسطر
في الرقم (٢٤)



في مجلة سومر ١٩٥١ ، الجزء الثاني من القسم العربي ، يقرأ
فؤاد سفر الرقم (٢٤) كما يلي :
س ا : بل دكير برزقيقا
قدم من وبعشمن
رؤبا لطب أن عبادي
لكتبتيت

الشكل (٣) : تخطيط يوضح توضع الاسطر
في الرقم (٢٤) وفق النظام الجديد

س٢ : من دي لم؟ دي دكرين لطب
 س٣ : بل دكر شمعن و؟ لطب أنا عبدي كتبتي دكر لط[ب]
 شمن د؟ي

لشن؟ ف؟ي؟ر ؟ر ؟لقد؟؟

س٤ : بل دكر ت.....لطب
 ويترجم سفر كما يلي :

س١ : الاله بل مذكور برزقيفا أمام سيدنا وبعشمون الرب بالخير .
 أنا عبدي الكاتبة (؟) .

س٢ : مذكور بخير .

س٣ : الاله بل مذكور شمعان بخير . أنا عبدي الكاتبة (؟) .
 مذكور بخير وبالرضى .

س٤ : الاله بل مذكور بخير .

أما أندريه كاكو ، فيقرأ في مجلة سورية ، (٢٩ ، ١٩٥٢ ، ص ١٠٣-١٠٤) :

س١ : بل دكر برزقيفا قدم مرن وبعشمون رباً لطب
 أنا عبدي كتبتي .

س٢ : من دي لم؟ دي دكرين لطب .

س٣ : بل دكر شمعن و لطب أنا عبدي كتبتي دكر لط[ب]
 شمن دي لشن فير ر لقد

س٤ : بل دكر ت.....لطب .

وتختلف قراءة سفر عن قراءة كاكو في :

كاكو ١٩٥٢	سفر ١٩٥١
ب ع ش م و ن ر ب ع	- ب ع ش م ن - ر ؟ ب ع

ويلاحظ ف.أ. يناكيثي أن تصحيح كاكو - المنشور بعد قراءة سفر - لم يصب
 الحقيقة بدقة ، وأن الاختلافات بينهما في القراءة لا تقدم جديداً إلى الترجمة !!

د. مانويلا جولفو

.. ولتعد الى ترجمة سفر ، والتي يمكن اعتبارها مماثلة لترجمة كاكو في بنيتها وفي معناها : سنجد أن الخلل واقع في ترجمة السطرين الثاني والثالث ؛ خصوصا في القسم المائل من السطر الثالث ، لذلك اقترح سفر في مجلة سومر عام ١٩٥٣ قراءة جديدة للرقم (٢٤) هي :

س١ : بل دكير برزقيقا قدم مرن وبعشمن ربابا لطب
ان عيدي كتبتي .

س٢ : من دي لمن دي ودل دكير لطب .
س٣ : بل دكير شمعنو و لطب ان عيدي كتبتي دكير لبعشمن؟
ولشرح ؟ رو ولمرن .
س٤ : ول لطب

وعلى الرغم من التصحيح ، فما من ايضاح جديد !
وهكذا اقترح يناكيتي نظاما بديلا ، لكن الترجمة (٦) لم تبلغ المستوى المطلوب ، ولم تحل مشكلات الرقم .

لهذا تأينا عن النظام الاول الى النظام التي اقترحه يناكيتي ، وسنكمل بواسطته القراءة والترجمة على الشكل التالي ؛ وبمساعدة كلا الشكلين (٢) و (٣) فنرى : ثلاثة أسطر متوازية شكلا ، ومتكاملة معنى . فالسطر الثاني (٧) اذا عددهنا سطرانيا في ترتيب القراءة ، سينقصه شيء يسبقه (غير ظاهر في الرقم) .. ولكنه اذا عند بداية لعبارة جديدة ، سنكتشف أنه مستقل في معناه عن السطور الثلاثة المتوازية .. كما أنه يتم معنى النصف الثاني من السطر الثالث والموازي له . انظر الشكل (٢) .

ولنوضح الفروق بين النظامين :

النظام السابق	النظام الجديد
س١ الموجد أعلى الرقم وعلى كامل عرضه ..	س١ ذاته في النظام القديم ..
س٢ القصير المائل في أعلى ويسار الرقم تحت س١ ويميل الى أسفل ..	س٢ هو القسم الافقي فقط مما اعتبر في النظام القديم سطرانيا
س٣ الاطول ، مؤلف من جزأين : أفقي في النصف الايمن من الرقم ، ومائل الى أسفل موازيا لـ س٢ ..	س٣ هو السطر ٤ في النظام القديم
س٤ الاقصر ، أسفل ويمين الرقم ..	س٤ هو ذاته السطر ٢ في النظام القديم ..
	س٥ هو القسم المائل مما اعتبر في النظام القديم سطرانيا

وبهدي من نظام يناكيتي الجديد ، استطعنا أن نقرا ونترجم بالصيغة التالية ،
والتي نراها أقرب الى الصحة كالتالي :

س١ : بل دكير برزقي قا قدم مرن بعشمن روي(ب)أ ل طب
أنا عبدي كتبتي ..

ونوه بأن كلمة /مرن/ وردت في قراءات كل من : سفر ١٩٥١ ، سفر
١٩٥٣ ، كاكو ١٩٥٢ ، قاتيونى ١٩٨١ ؛ لكنها لم ترد في قراءة يناكيتي ١٩٧٥ ..
ولكن تكفي نظرة عادية الى صورة الرقم لنكتشف أن قراءة يناكيتي (١٩٧٥) قد
تجاهلتها !!

كما نجد أن كلمة /روي(ب)أ/ قد قراها كاكو بالشكل /ربأ/ في حين
قراتها عين فؤاد سفر الخيرة /ر و ب أ / أو / ري ب أ / ..

س٢ : بل دكير ؟شمعنو ل طب أنا عبدي كتبتي .

س٣ : بل دكير ت ل طب .

س٤ : من دي لمر دي دكرين ل طب .

نرى أن نترجم كلمتي /من/ و /دي/ ب : مَن الذي . أي أن /دي/ = الذي
وهو هنا الاسم الموصول . أما الكلمة /لمر/ ، والتي وردت في الرقم ١٠١ من كتابات
الحضر ، السطر الثاني ، قاتيونى ١٩٨١ :

وبجن مرن عل من دي لقرهدي لعدين كتبا
ولأ لمر دكير .

اذ ترجم /لمر/ بفعل مضارع : يقول . وترجمة السطر :

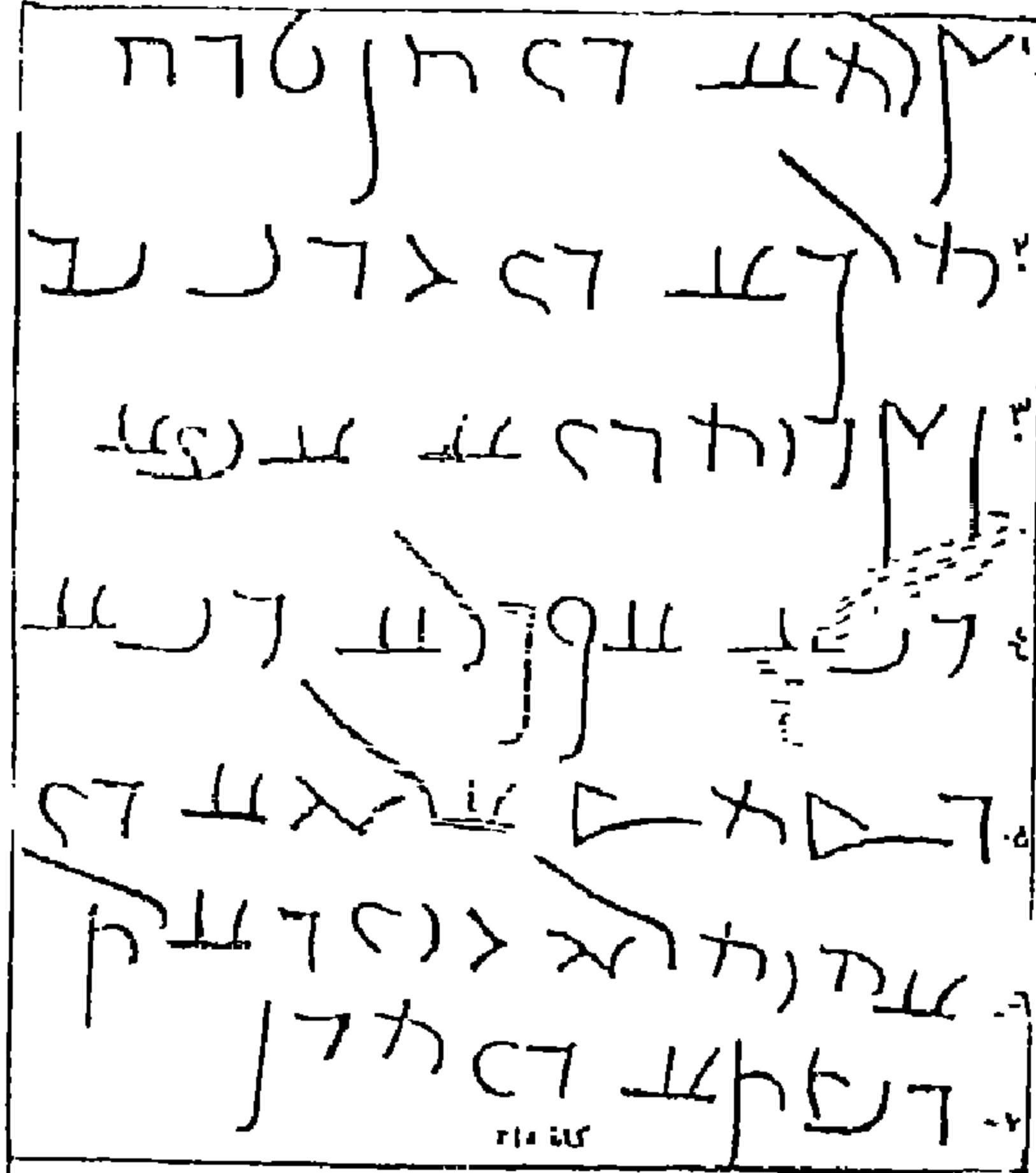
« لعنة سيدنا على الذي لا يقول : ليكن مذكوراً » (٨) .

ونجد كذلك أن كلمة /دي/ تتكرر مرتين في السطر الرابع ، فورودها الثاني
يختلف عن ورودها الاول . ونؤكد نحن على صحة استبعاد يناكيتي فكرة أن /دي/ في
موقعها الثاني ذاك تعني اسماً موصولاً . ونقترح أن تشير نحوياً الى المفرد (٩) ، لأنها
لو كانت تعني اسماً موصولاً - ولو كان مرتبطاً معنوياً بالكلمة /دكرين/ - لوجب
أن يكون جمعاً .

ولنطرح الفرض التالي : لِمَ لا نعدّ /دي/ اسم إشارة للمفرد في لهجة الحضر ،
يدل كما ورد في موقعها الثاني من السطر الرابع - على صيغة المفعول به ؟ تشجعنا على
هذا الاعتبار الدلائل التي سنسوقها من لغات سامية قريبة مما يُظن أنه لهجة الحضر .

[١] ففي اللغة الآرامية يأتي /دي/ كاسم موصول : كما في الحال أعلاه في الكتابة (٢٤) ، السطر الرابع ، وفي قاتيوني ١٩٨١ ، الكتابة (١٠١) من كتابات الحضر .

[٢] ونجده كذلك كعلامة لواسطة تعبر عن الاضافة في الآرامية : كما نلاحظ فيما جاء في الرقم (٣٤٥) من مجموعة كتابات الحضر لحازم محمد النجفي (١٠) :



السطر الاول : صلما دي سن-طرق .
: تمثال سنطرق .

والسطر الثاني : ملكا دي عرب بر .
: ملك العرب .

[٣] وفي العربية : نجد أن الحرفين (دو) و (دي) يدلان معا على معنى الموصول في الذي ← ذي . . ونجدهما يخدمان معنى الاضافة في : ذا ، ذو ، ذي أحد الاسماء الخمسة المعروفة (١١) كقول العرب : شهر ذي الحجة ، رأيت ذا الهمة ، قال ذو النورين . . وهم يريدون : شهر الحجة ، رأيت صاحب الهمة ، قال صاحب النورين (١٢) . .

كما يطالعنا الحرفان / د، ي / في رغبة العربية في التعبير عن الاشارة ، اذ يقول العربي : هذي ، هذا ، حيث تعد الهاء للتنبيه واسم الاشارة هو : ذي ، ذا . . هذا من جهة . . ومن جهة أخرى قد يكون مفيدا أن نقول : ان اللهجات المحلية العربية في جنوب العراق وفي الكويت تستعمل اللفظة /دي/ كاسم اشارة شائع الاستعمال . .

وبذا ، وبعد أن لمحنا /دي/ في الآرامية وفي العربية دالة على الموصول وعلى الاضافة ، ولمحناها في العربية دالة على الاشارة ، نستطيع أن نقرر أن /دي/ في لهجة الحضر - بورودها الثاني في السطر الرابع من الكتابة (٢٤) - تدل على الاشارة . . وهكذا نترجم السطر الرابع كما يلي :

من يقول هذا مذكور بالخير .

سه : دكير لبش من دي لشو(ي)ر دي ولقدد ؟

نرى هنا أن عين فؤاد سفر الخبيرة أضافت حرفا غير موجود الى كلمة /لبش/ في السطر الخامس !! وذلك ليتلبي وجود هذا الحرف حاجة البنية القديمة الى اسم

الاله بعشمين . . مع أن الرقم لا يظهر هذا الحرف الضيف بين حرفي /ل/ و/ب/ .
والحقيقة ، يمكننا القول بثقة أن الحال دون هذا الحرف الضيف هو :
ل بش من ... ← ...

وبالعودة الى ما نشره قاتيوني عن الرقمين (٧٤) و (٤٨) ، نجد في السطر الثامن
من الرقم (٤٨) أنه :

قرأ : مدعن د : بش .

وترجم : شيء ذو : شر .

والمعنى : شيء من الشر .

وهكذا . . فالقراءة عندنا في السطر الخامس تصبح ل شر ، والمعنى : للشر .
وتكون الكلمتان / لشور / و / ل ق د د / من السطر الخامس فعلين مضارعين للمفرد
الغائب : فالاول / لشور / نستطيع ترجمته بعد الاستعانة بالاصل السرياني (شور) (١٣)
ومعانيه : عَبَرَ قَطَعَ ، دَقَّ ، فقا عينه . وكذلك بعد الاستعانة بالاصل العربي (سور)
ومعانيه : قطع ، شق ، فصل بين . .

والثاني / ل ق د د / يمكننا ترجمته أيضا بعد الاستعانة بالأصلين السرياني والعربي
(قدر) (١٤) ومعانيه : القطع طويلاً ، مشيراً الى التخريب أو الاتلاف أو الاذى . .
وتؤيدنا في ذلك كتابات الحضر التي ترجمها قاتيوني ذوات الارقام (٢٩) و (٢٣٢) والتي
تظهر فيها معاني القلق والخوف من أن تكون الكتابة طلباً للأذى أو دعاء للشر ؛ وخاصة
في الرقم (٧٤) الذي يعني الدعاء باللعنة على من يخرب أو يتلف هذه الكتابة . .

ف / دي / في سطرنا الخامس دالة على الإشارة في ورودها الثاني ، وتدل
/ من ، دي / على من الذي أي على الموصول كما مر معنا في مطلع سطرنا الرابع من
النظام الجديد .

واستناداً الى كل ما سبق نترجم معنى الرقم (٢٤) كما يلي :

س ١ : يا بل . . ليذكر (١٥) برزقيفا أمام سيدنا بعشمون العظيم بالخير ،
أنا عبدي كتبت .

س ٢ : يا بل . ليذكر شمعنو بالخير ، أنا عبدي كتبت .

س ٣ : يا بل . . ليذكر ت (١٦) بالخير .

س ٤ : مَن يردد (١٧) هذا ليذكر بالخير .

س ٥ : ليذكر بالشر مَن يثلفه [أو يخرب ، أو يمحو هذه الكتابة] .

وهكذا ، فمحاسن هذه الترجمة عديدة منها :

* أنها توضح تسلسل الدعاء بالخير في السطور ١ و ٢ و ٣ نظرا لتماثل الاسماء الثلاثة : برزقيقا وشمعنو والثالث الذي يبدأ بحرف ت ، ثم الدعاء بالرحمة لكل من يدعو بالخير لهم كما دعا (عبيدي) وكتب ، ثم الدعاء في السطر الرابع بالتر على من يخرّب أو يمحو هذه الكتابة أو التدوين - وهذا شائع عندهم - كما جاء في الرقيم (٢٩ ، ٧٤ ، ٢٣٢) في كتاب قاتيوني المذكور آنفا .

وكان على سقر ان يستنتج عدم كفاءة النظام القديم ، وأن يستغرب الانطباع الواضح في الاسطر الثلاثة الاولى منه . .

وعلى أي حال ، فلولا جهود الاول ما أفلح الاخير ، ولعلنا نحن بدورنا نفلح . .

الحواشي

- | | |
|---|---|
| <p>(١٠) مجلة سومر رقم ٣٩ ، ١٩٨٣ ، ١٧٥ .
 (١١) الاسماء الخمسة في العربية هي : أب ، حم ، اخ ، فو ، ذو ، ويأتي بحسب موقعه في الجملة العربية بثلاثة أشكال : ذو ، ذا ، ذي .
 (١٢) وفي اللغة السريانية نجد الضمير المنفصل /ديلي/ الذي يعني الملكية للمتكلم : لي = خاصتي . نجده مؤلفا من / دي+لي/ أو /دي+ل/ أو /دي + له / = لي ، لك ، له = خاصته .
 (١٣) قاموس حنا ، سرياني - عربي ، بيروت ١٩٧٥ .
 (١٤) القاموس المحيط ، الفيروز آبادي ، مؤسسة الرسالة .
 (١٥) ليذكر أو ليكن مذكورا ، والترجمة الحرفية هي : مذكور . . كما أن أداة النداء (يا) ليست من الترجمة الحرفية ، بل هي لأداء المعنى .
 (١٦) اسم شخص ثالث يبدأ بحرف التاء وتآلف في الرقم .
 (١٧) يردد أو يكرر ، والترجمة الحرفية هي : (يقول) .</p> | <p>(١) الحضرمدينة أسست أيام الفرثيين ، كانت مزدهرة في مطلع الميلاد ، وعاصرت حضارتها انتعاش مدن تدمر والانباط . تقع في بادية جزيرة العراق ، بولاية الموصل على بعد ٧٠ كم غرب القيارة على دجلة .
 (٢) * كريمان ، ١٤٨ . ج.ت ميليسك ، رون ، ١٩٦٢ ، ٥٥ . رد. ديفان ، ف.د.م.ج ، ١٢١ ، (١٩٧١) ، ١٢٥ . عقولة ، ٩٤ . ف.أ. يناكيتي « حول الكتابة الارامية (٢٤) من الحضرم (العراق) » ، فوليا أورينتاليا ، ١٦ ، (١٩٧٥) ، ٥٧ - ٦٤ . ف.أ.يسوني ، كتابات الحضرم ، ١٩٨١ .
 (٣) المدير العام للمديرية العامة للآثار ببغداد .
 (٤) الرقم = الكتابة = المخطوط . رقم = كتب . القاموس المحيط ، وسنراوح بين ذكر الكتابة والرقم في المقال .
 (٥) ف.أ. يناكيتي ، انظر الحاشية (٢) .
 (٦) انظر الحاشية (٢) : ف.أ. يناكيتي .
 (٧) في النظام القديم .
 (٨) ورد برقم ٩٧ في مجموعة الكتابات المترجمة بواسطة عقولة .
 (٩) المفرد بمعناه النحوي أي لا التثنية ولا الجمع .</p> |
|---|---|

الآثار السورية : الفنى والاصالة

دراسة ميدانية

د. عدنان البني

المديرية العامة للآثار والمتاحف

يقول استاذنا الدكتور سليم عبد الحق في عنوان مقالة من مقالاته البليغة : « سورية أرض عربية تطفح بروائع الآثار » وكم كان موفقا في اختيار كلمة « تطفح » . ولا أراني أوفق لأوفي من هذا التعبير في بحثي هذا . فسورية طافحة فياضة بالآثار حقاً ، لا يعرف عدد المواقع والاوابد فيها . وليس سراً أن خمسين عاما من التحريات الاثرية والمسوح الجوية والارضية من كل صنف ولون ، وحملات استكشافية إثر حملات ، لم تعط حتى الآن رقما ولو تقريبا لعدد المخلفات الاثرية في أرضنا الطيبة . ويمكن القول أن هذا العدد لا يقل عن عشرة آلاف . وهو احتياطي أثري جبار ، ولكن المسجل منه قد لا يزيد على الثلث . هذا ولا شك في أن المئات من هذه المواقع والاوابد طمس ويطمس في المشاريع الخاصة والعامة ، أو لدوافع أخرى . ومن الواجب قوميا وعلميا أن تنتهي حملات التسجيل الاثري في كل المحافظات لنعرف القائم والمندرس من آثارنا . وان التطور السريع في الطرائق العلمية التي تهدف للكشف عن المواقع والاوابد المغيبة والفارقة ، وبخاصة الاقمار الصناعية الراصدة ، سيعجل في هذه المهمة الصعبة مستقبلا .



نردد دوما ، ويردد غيرنا أيضا أن سورية جنة الآثار والآثاريين . ونفهم من هذا عادة وفرة الآثار وانتشارها . والحقيقة أن المقصود ، مع الوفرة ، التنوع والتفرد والاصالة ، والعمق التاريخي والبعد الانساني . فوراء الفنى والتنوع تكمن عوامل كثيرة ، أولها الموقع الجغرافي الفريد لبلاد الشام ، ثم المناخ المعتدل وتنوع البيئات والمنتجات . وثمة عامل أساسي ، من قبل ومن بعد ، هو انفتاح بلاد الشام وحركتها أخذاً وعطاءً منذ أقدم العصور وتقبلها الموجات والتيارات ، وانسياب انسانها شرقا وغربا ، كانت سورية ، منذ فجر التاريخ ، تتلقى موجات الجنس العربي ، هذا الجنس النشط القوي الحاد الذكاء ، وهو الذي رستخ فيها الكتلة السكانية الاصلية منذ الالف الرابع ق.م على الاقل ، وفقا لمعطيات علم الآثار الحديث . ولما كان هذا الجنس يتصف بقابلية فائقة على التفاعل مع الآخرين ، واتساع الافق والتسامح ، فقد أخذ وأعطى حضاريا وسياسيا واقتصاديا ، واتصل بالعالم القديم كله ، وكون في بلاد الشام

حضارة لها في كل وقت صفات أصيلة ومبتكرة لم يزل تأثيرها واضحا من الاندلس حتى طشقند . واحتكت هذه البلاد بتيارات بشرية جانبية ، عن طريق التجارة أو الهجرة أو الحرب ، وكان لوجودها ، القصير أو الطويل نسبيا ، أثر في تكوين حضارة متينة أصلا كانت تغزو الغازي ، وفي اكتشاف المدن الوافدة اليها ذاتها مرة أخرى في ربوعها . وقد انطلق أبناء سورية الى العالم حكاما وفلاسفة وفنانين وبنائين وعباقره من كل نوع يسهمون في بناء الفكر الانساني العالمي في موطنه الاصلية ، وكان لذلك كله انعكاس على آثار سورية ، ونورد في هذا الصدد قولاً للاستاذ بول كولار الذي كان رئيسا للأكاديمية السويسرية في روما وأمين السر العام للرابطة الدولية للآثار الكلاسيكية وهي اقوى تجمع للآثارين في العالم :

« تبدو لنا سورية منذ أقدم العصور أرض تلاق بين الحضارات ، وان غناها بالاوابد الاثرية لهو الدليل الواضح على تاريخها العريق . ولا يوجد مكان آخر في العالم تتجلى فيه آثار الماضي يمثل هذا التنوع المرتبط بمثل هذا الاستمرار » (١) .

وأقول ببساطة ان دور سورية يقوم على اسهامها البارز في قصة الحضارة العربية والانسانية ، واننا لنعرف من آثارها القائمة على تربتها أو المنتشرة على رقعة العالم القديم ، انها أبدعت فنا وعمارة وصناعة على جانب كبير من الاصاله والدقة ، وقامت بالوصل حضاريا وانسانيا بين أجزاء العالم القديم ، فربطت الرافدين والاناضول بوادي النيل وبحر ايجيه والبحر المتوسط ، منذ الالف الثالث ق.م ، أو قبل ذلك في رأي بعض الباحثين ، ونقلت نتائج الفكر والابداع عن طريق الابجدية ، أنبل مبتكرات الفكر البشري ، ومنها انتشرت اللغة والكتابة الآرامية الى الهند وأقاصي مصر الجنوبية وسادت عالم التجارة والعلاقات الدولية ما يزيد على ألف عام .



ان أحداث التاريخ القديم في سورية ترمم حاليا بعشرات الاكتشافات الخارقة للعادة ، من « أوغاريت » الى « ماري » الى « سميرا » الى « إبلا » الى « بروتو » الى « شوبات إنليل » الى « دور كتليمو » الى « تائيدو » الى « إيكالتي » الى « زلفا » و « توتول » . وسأختار بعضا من معلوم الآثار السورية ومجهولها وأضع بعض الاضواء على جماليات وخصوصيات العمارة والفن الاثريين في مختارات من المبدعات القائمة على الارض العربية السورية حصرا .. ولن أتطرق الى أقدم وأول إناء فخاري في المربيط على الفرات منذ عشرة آلاف عام ولا الى تخطيط مستوطنة بقرص وصناعتها الحجرية البالغة الروعة منذ تسعة آلاف عام ، وأول المبدعات التشكيلية في هذه المواقع وفي مواقع متعددة أخرى حول دمشق ، ولا الى روائع المنتجات الخزفية والعاجية والخشبية عبر العصور .. سأصطفي .. وأقطف من كل بستان زهرة وأعرض منتخبات من عمائر في مواقع معلومة وأخرى مجهولة أو شبه مجهولة .

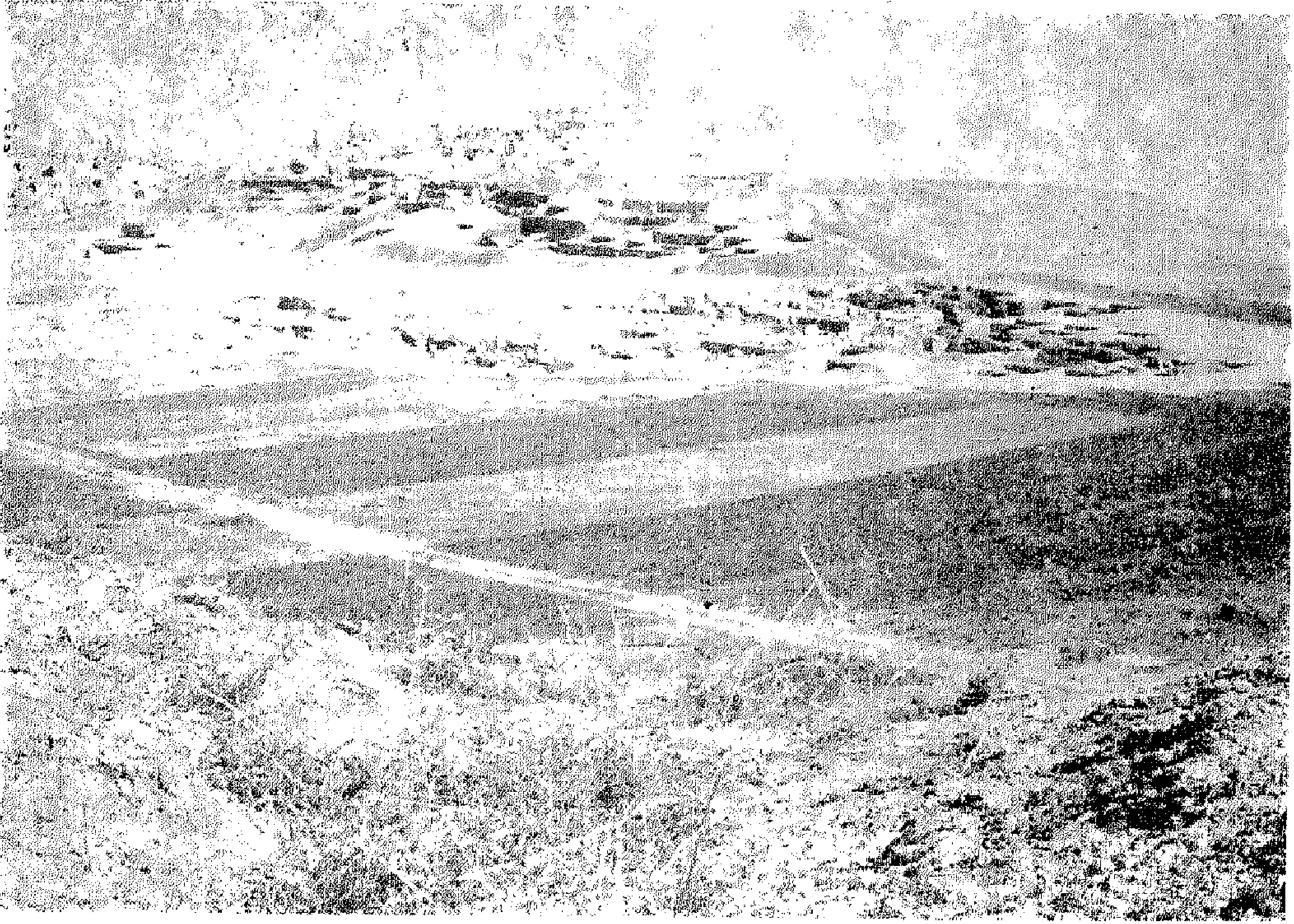
في الالف الثالث يبدأ الزمن المعرف في المصطلح الاثري باسم عصر البرونز القديم، وفيه بداية تشكل البنى الثقافية والدينية والسياسية المتطورة نسبيا في بلاد الشام التي عرفت ، في تلك الفترة ، انتشار العديد من المستقرات المدنية (المدن) . لقد حدث آنذاك ما يسمى بحضارة المدن أو التطور المدني . بدأ هذا التشكل في النصف الاول من الالف الثالث ونضج نضوجا فائقا خلال نصفه الثاني فأفرز ممالك مدن باهرة في مواقع دمشق وحلب وحماة والمشفرة ورأس الشمرة وتل النبي مند وتل مردوخ وتل الكزل وتل عطشانة وتل براك وتل العشارة وتل ليلان الخ . . وذلك ، فضلا عن المواقع القائمة الآن في لبنان مثل جبيل وكمودي ، وفي الارض المحتلة مثل أريحا ومجدو ، وغير ذلك مما يخرج عن نطاق هذا البحث .

هذه المراكز المدنية (أو المدن اختصارا) اتصفت بالاتساع ، وبعضها ، في مناطق البناء باللبن ، بلغت مساحته خمسين هكتارا وبعضها أكثر من ذلك ، كما كان من مميزاتها بناء الاسوار المنيعة وتطور أنماط الانتاج الفني والسلمي وازدهار صناعة المعادن وترقي الكتابة وتعاطي التجارة الاقليمية والدولية . . . وأهم من ذلك ، أو نتيجة ذلك ، امتلاك تلك المدن للادارة السياسية المنظمة والوصول الى مستوى معين من الحكم والحكام يضيف عليها مظاهر دولة لها سلالات وسجلات ومراسلات ويتضح فيها الاختصاص بين القصر والمعبد بشكل كاف .



ان إبلا هي احدى تلك المدائن السورية التي اتسعت وازدهرت في فترة الحضارة المدنية . . . وقد دُبِجت حولها مئات ، بل ربما ألوف وعشرات الألوف من الصفحات هنا وفي الخارج ، وأدلى كثيرون دلوهم في بئرها ، فلا حاجة لتكرار ما ذكر عنها ، لنقل باختصار ان قوة إبلا كانت مستمدة من حيوية اقتصادها ، وكان تجارها يجوبون الآفاق ويعملون في تجارة اللازورد والاختشاب والاصواف ، وكان ملوكها يتبادلون الهدايا مع ملوك مصر ، وكانت تصنع النسيج الجميل والخشب المنزل والاثاث وتعالج المعادن المستوردة وتبدع في صناعة الحلي ، وتزرع ، وتربي القطعان . كانت مزدهرة في كل المقاييس . أما قصرها الملكي فقد تركزت فيه أكثر المميزات التي أتينا على ذكرها وسنحدد مهمتنا في عمارته التي هي نمط سوري متقدم من العمائر (٢) .

في موقع إبلا رابية طبيعية أقيم عليها في الربع الثالث من الالف الثالث ق.م قصر منيف يعرف باسم القصر G ويختلف في مفهومه المعماري ، وفي تصميمه وانشائه وزخرفته ، عن المعروف آنئذ في بلاد الرافدين مثلا . وان التنقيب شمل حتى الآن حوالي ثلاثة آلاف متر مربع من القسم المتبقي من هذا القصر الواسع الامتداد . ونقول القسم المتبقي لأن الائتكال في منحدر رابية الاكروبول (الحي الحالي) قد أزال الى الابد الاجزاء الغربية من القصر بما في ذلك الجانب الادنى من الباحة الرئيسية المعروفة



منظر عام لتل مردوخ (ابلا)

باسم باحة الاستقبال الملكية ، كما أن الاقسام الشرقية من القصر كانت مغمية تحت ركام السويات الاثرية الاحداث عهدا . وقد باشرت البعثة الايطالية في العام الماضي التنقيب في هذا القسم في قمة الاكروبول فوقعت على قسم جديد كان مكرسا لاعداد الولاثم الملكية ومعالجة الحبوب والزيتون .

ان أحدث الدراسات التي جرت حول هذا القصر توضح أنه تكون نتيجة تلاحم تم ، خلال مدة من الزمن ، لأجنحة وأجزاء مختلفة المهمات ، انضافت الى نواة أو عدة نويات سابقة ، نظر بعين الاعتبار في تصميمها الى الوضع الطبيعي لمنحدر الرابية الجنوبي الغربي . وعند انتهاء هذا المجمع أصبحت له ثلاثة أدراج تؤمن الاتصال مع أجزاء القصر في السويات الاعلى : في الجنوب درج البوابة الكبرى المؤدي للقطاع الاداري حيث وجدت المحفوظات الملكية ، وفي الوسط درج الشرف الذي كان مجهزة بالاشباب المنزلة بالصدف وهو يقوم في صدر باحة الاستقبال ويدور داخل برج حصين مؤديا الى الشقق الخاصة ، ويبدو أن الملك كان يستخدمه في مناسبات الاستقبال العامة . اضافة الى درج ثالث صغير في الشمال .

ان الدرج الذي سميناه درج الشرف ينطلق من صدر باحة أو ساحة يبلغ سمك جدرانها نحو ٣ أمتار معدة لاستقبالات الملك أو المراسم بشكل عام . طولها نحو خمسين مترا ، وهي مظلة بالاروقة المحمولة على عمد خشبية ضخمة . وتحت الرواق الشمالي تقوم منصة كان فوقها كرسي العرش .

في رأي البعثة المنقبة ، يلاحظ أن القصر اجمالا ، وبخاصة باحة الاستقبال ، تغلب فيه الناحية العمرانية على الناحية المعمارية . ان وضع هذا القصر وبالتالي هذه الباحة على مشارف المدينة التي تحتها . يؤمن الربط بين الحي الرسمي والمباني الادارية والسكن الرسمي واحياء المدينة في السهل . وفي ذلك مفهوم مفاير لما في الرافدين حيث يكون القصر مجمعا اداريا وسكنيا مستقلا يقوم على تخطيط مسطح يكرر اقسام القصر حول باحة مركزية .

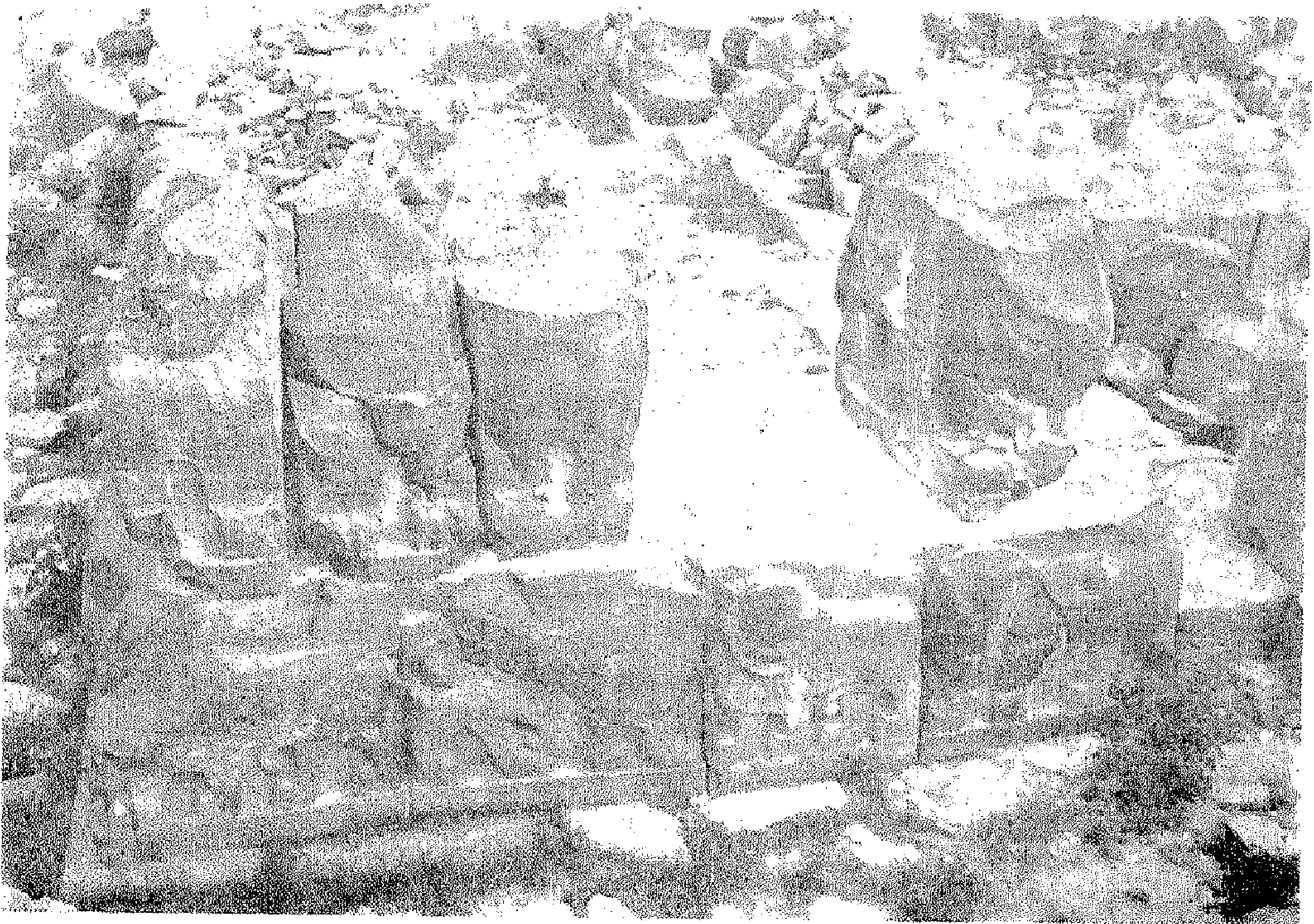
وبعد قضاء الملك الاكادي نرسمين حوالي ٢٢٥٠ ق.م على قوة إيلا العسكرية والسياسية ، سكنت الاخبار عن هذه المدينة حتى وجدناها في مطلع الالف الثاني قبل الميلاد تنبعث على يد سلالة أمورية جديدة تتصرف بفعالية اقتصادية فائقة وتصل علاقاتها حتى مصر ، الامر الذي تدل عليه المكتشفات الهامة العائدة لذلك الزمن ومنها المنشآت الضخمة الجديدة . وفي مقدمتها قصر جديد رحيب يعرف عادة باسم القصر الغربي (قصر Q) أو قصر ولي العهد مؤرخ بين ٢٠٠٠/١٩٠٠ ق.م . وقد تم التنقيب في هذا القصر بشكل كامل واتضح أن مساحته نحو ثمانية آلاف متر مربع ، وأقصى طول له ١١٥ م وعرضه بين ٦٠ - ٧٥ م . ولما كان هذا القصر محفوظا بكامل تفصيلاته ولو على مستوى الاساسات أو المداميك الاولى ، فقد اتضح أن تخطيطه يقوم على تجمع وحدات سكنية أو كتل معمارية منتظمة منفصلة عن بعضها لكنها متصلة وظيفيا ، وهو بذلك يختلف عن القصور الرافدية المعاصرة التي تتألف من وحدات سكنية أصغر تتجمع حول باحة مركزية . ومن الخصائص التي يتصف بها هذا القصر الانتظام الثابت للغرف وتعامدها مع الباحات ومع الجدار الخارجي للمنشأة ، في حين تتوازي الغرف في القصور الرافدية مع ضلع الباحة ومع الجدار الخارجي في وقت واحد . كما أن حركة التنقل داخل القصر مختلفة ، إذ نرى أن المداخل المفتوحة في جانبي كل باحة من باحات الوحدات السكنية تسهل نوعا من الدوران الدائم في كافة أرجاء القصر . وتحت هذا القصر وجدت مدافن ملكية من ١٨٠٠/١٦٠٠ ق.م أو وضحت المكانة السامية التي بلغها فن الصياغة الابلية تلك الايام . وثمة قصر شمالي من الفترة الامورية نفسها يعرف باسم القصر الشمالي (أو قصر P) وهو في رأي بعثة التنقيب مركز مكرس للاحتفالات الملكية ، وبقربه معبد للرب حدد يعد الان اكبر وأقدم معبد سوري من النوع الوحيد الحجرية . وقد وجدت في القصر وفي المعبد منحوتات بازلتية تمثل

أربابا وحكاما وتعد فتحا في تاريخ النحت القديم ، لكننا لا نريد الخوض في أمرها قبل أن تنشرها البعثة النشر العلمي المرتقب .

* * *

ومن معالم الالف الاول قبل الميلاد آبدة سورية فريدة تكوّن حلقة بين المعروف من معابد الالف الثاني قبل الميلاد ، والمعابد ذات الطراز الكلاسيكي اليوناني الروماني التي أخذت تنتشر في بلادنا بدءا من العصر الهيلينستي . وهي معبد آرامي من القرن الثامن قبل الميلاد يتسنى تل عين دارا ، (٢) في موقع مهيب في نطاق مملكة أرباد لا نعرف اسمه القديم ، قائم على الضفة اليسرى لنهر عفرين في بقعة جميلة ومنتزه شهير يقصده الحلبيون .

ان تل عين دارا مشكل من عدد من السويات الاثرية ، يعود المعبد للسوية السادسة منها . وهو مشيد في معظمه بالحجر البازلتي ، ومخططة على شكل مستطيل طوله ٣٨ مترا وعرضه ٣٢ م موجه بزاوياه ، وليس بجدراناه ، الى الجهات الاربع ، يقوم على مصطبة ارتفاعها متران مزينة بنقوش بارزة تمثل سباعاً وأشكال أبي الهول . ويكتنف حرم المعبد رواق يحيط بثلاث جهات ، عرضه أربعة أمتار من



مدخل معبد عين دارا

الجانبين وثلاثة من الخلف . يدخل الى المعبد بممر في الجنوب الغربي تحرسه منحوتات السباع ، له عتبتان على الاولى نحت شكل قدمين كبيرتين ، وعلى الثانية نحت شكل قدم أخرى . يفضي المدخل الى ردهة (١٦ x ٧ م) زينت جدرانها بمنحوتات ضخمة بينها أشكال ارباب ، ثم عتبة نحت فيها شكل قدم اليمنى وهي حتما القدم الذي يجب أن يتقدم بها الداخل الى هذا المكان ، فاذا دخل للتعبد ولتقديم القرбан انفتح أمامه حرم (١٦ x ٢١ م) في صدره ما يعرف عادة بقدس الاقداس (وهو بيت الصنم أو الاصنام) وفي صدره قواعد حجرية مزوقة بأشكال تمثل ارباب الجبال . وكان هناك على الراجح صنمان للربين حدد وعشرة . ان هذا الشكل من المعابد ذات الشكل المستطيل والمدخل المحوري (المعروفة باسم المعابد السورية) تقايلدها قديمة في بلادنا، وشكلها ظل متبعاً تقريبا حتى آخر عهود الوثنية على الأقل .

* * *

عمريت (أو أمريد في اللفظ المحلي) اسم كنعاني يرجح أنه مشتق من العمار ، يطلق على موقع في حدود نحو خمسة كيلومترات الى الجنوب من مركز مدينة طرطوس تنتشر فيه أبنية أثرية وأوابد عديدة تتوزع على طرفي نهر صغير يعرف باسم نهر



معبد عمريت

عمریت . عرفت عمریت أيام السلوقيين والرومان باسم « ماراتوس » . وهي تعود للألف الثاني ق.م على الأقل . لكن أزهـر أيامها كانت في الألف الأول وبخاصة في القرن الخامس ق.م حين كانت في يد الرواديين . سقطت عمریت في يد الاسكندر والسلوقيين ، ومـرت أيام حتى عاد اليها الرواديون بعد استقلال أرواد في ٢٥٩ ق.م (٤) .

لن نتحدث عن مدافن عمریت الباذخة الفريدة ولا عن ميدانها الشهير ، بل سنتناول معبدها المكرس لرب الشفاء ، وهو معبد ينفرد عن كل معابد الشرق والغرب ببحيرته المقدسة التي ليس ثمة ما يماثلها الا في معبد منبج .

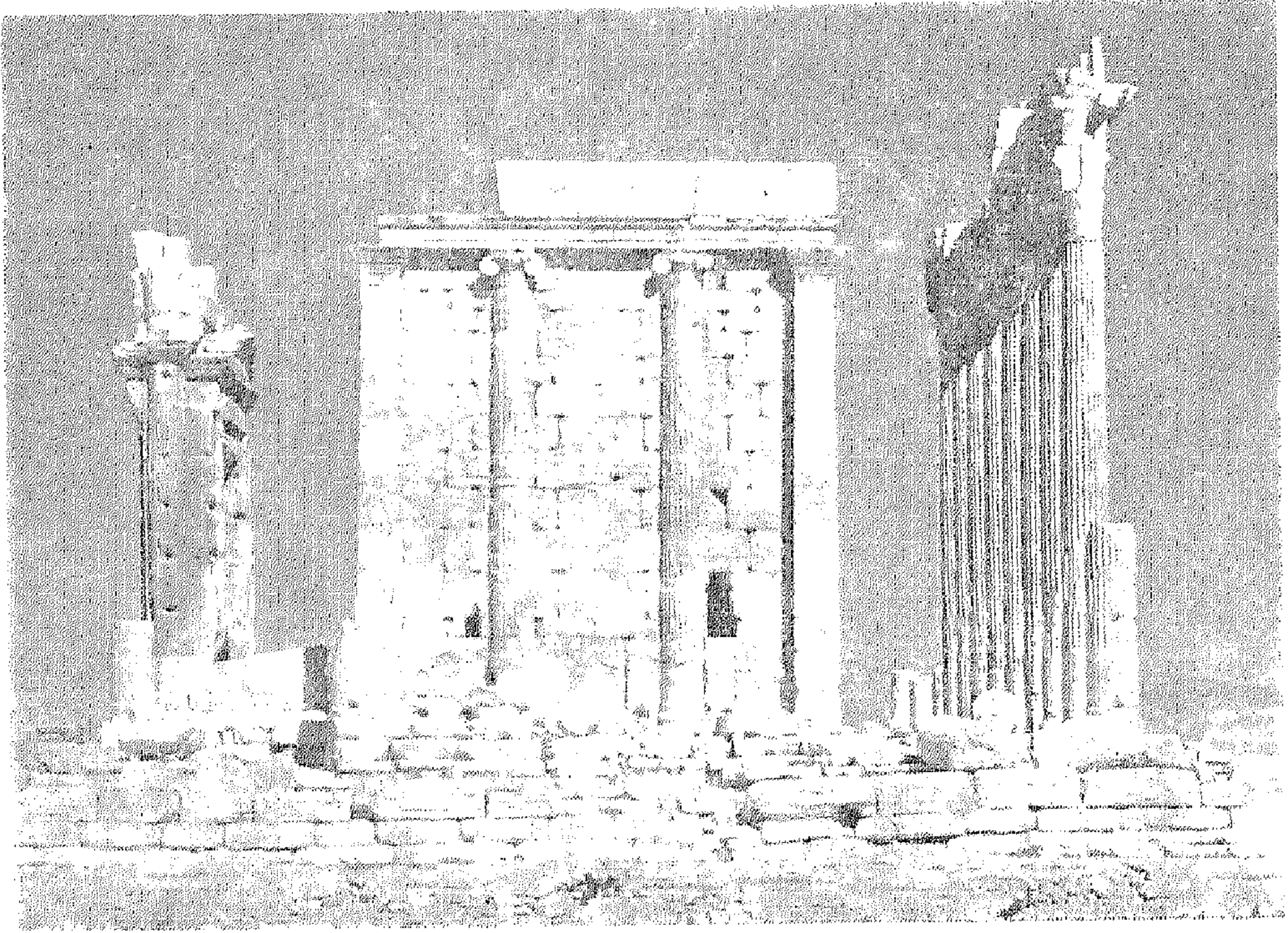
يعود معبد عمریت في وضعه الراهن تقديرا للقرن الخامس ق.م . وهو محفور في الصخر على شكل حوض طوله ٤٨ مترا وعرضه نحو ٣٨ ، وعمقه ٣ أمتار تتوسطه كتلة صخرية فيها بيت أو هيكل المعبود ، ترتفع عن أرض الحوض نحو خمسة أمتار ونصف المتر . والهيكل كتعاني الطراز مزين بشراريف صماء ، وحول الحوض ممر عريض كالرصيف محفوظ على ثلاث جهات كان فوقه رواق محمول على دعامات مستطيلة المقطع ، وفي الجهة الشمالية كان المذبح .

أقيم هذا المعبد على نبع يتدفق من الصخر ، وهو حاليا على شكل كهف في الجهة الشرقية ، يمتد منه على الجدار الجنوبي قناة في الجدار مهيئة للتطهير . وأخرى تمتد في أرض الرواق كانت معدة للسقاية . وكان في الحوض على ما نظن ، سمك مقدس على الغالب ، ويفترف طالبو الشفاء من البحيرة ماءها المقدس بأباريق لها مصاف حتى لا يتسرب اليها السمك .



ولا بد ، ونحن في صدد غنى آثارنا وأصالتها ، من الحج الى واحة تدمر . ولن يكون مستحبا أن نكرر السرد المؤلف عنها وعن تاريخها وبهاء مليكتها الذي يخلب الابصار ، لذلك نقتصر على بعض من خصائصها وبديع منجزاتها في الفن والعمارة .

ابتكرت تدمر فنا تشكيليا خاصا بها ، له طابعه ، فيه مبدعون ومقلدون ، لا يمكن ان تلبس هوية منجزاته على أحد . والنحت التدمري يروي قصة كل يوم في حياة تدمر ، صلوات وأحزانا ، وصيدا وقافلة ورجال قوافل ، وكهنة وهجانة ورماء وفتيانا وفتيات وعرائس وأطفالا ، وروائع زينة وزبي ومجوهرات يضرب بها المثل . الخ . أبدعت تدمر عمارة دقنية فريدة في العالم ، في شكل المدفن البرج الذي كان حلا عقلانيا ومعماريا موفقا لمشكلة تشغل بال المدائن القديمة والحديثة . واذا كان علينا أن نقدم شيئا عن تدمر في بحثنا هذا فمن المناسب أن نصل الى قمة ابداعها وهو معبدها الكبير ومجمع أربابها الذي بني هيكله في ٦ نيسان ٣٢ للميلاد من قبل لشمش بن تيبول بن



الهيكل المركزي لمعبد بل في تدمر

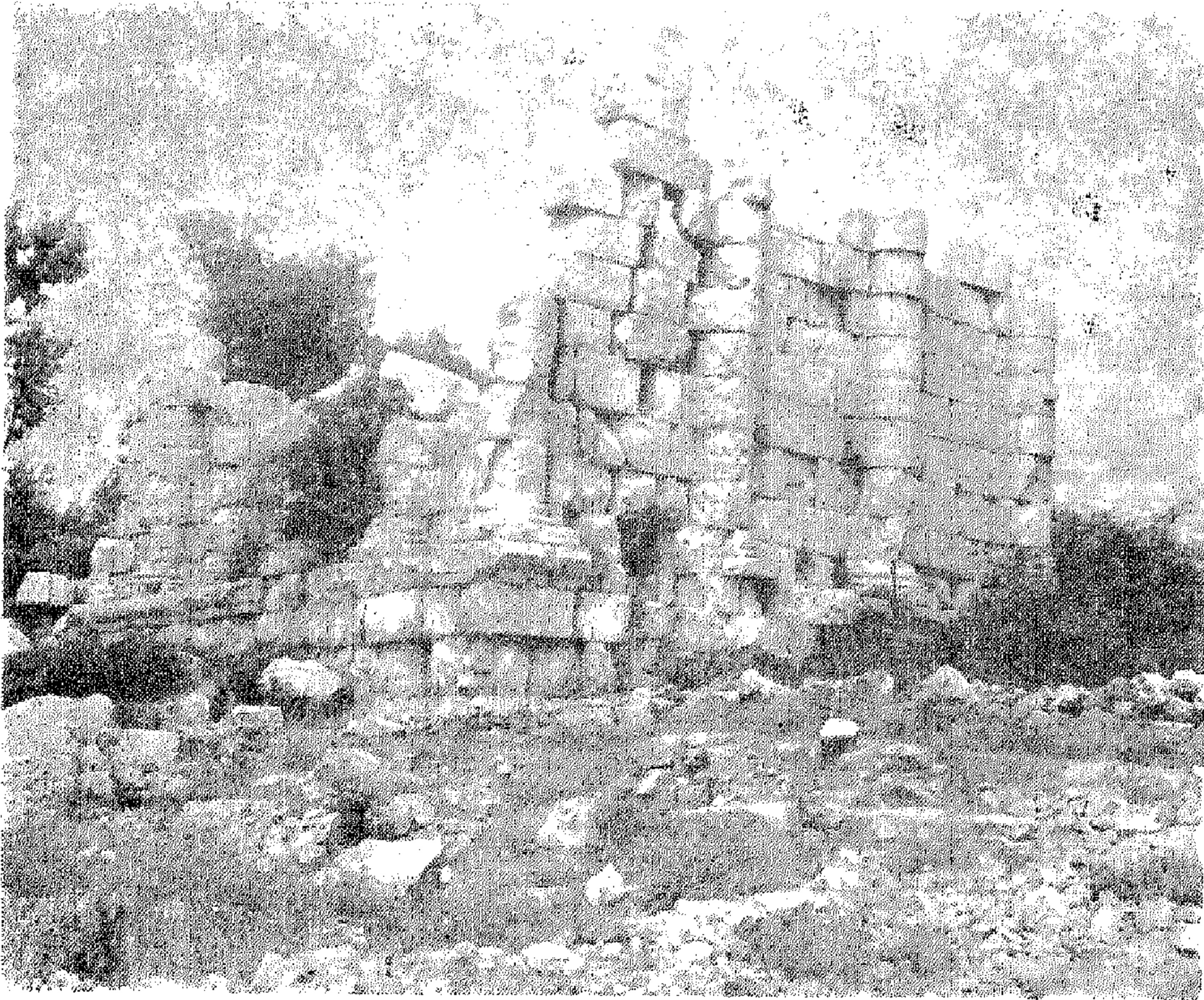
شكيل من بني كمر (٥) ، واتسعت رقعته مع الزمن حتى قيل ان أربعين (بارتينونا) تضع فيه فهو واحد من أوسع معابد الشرق والغرب ، ويقوم على ركام أثري تشكل منذ الالف الثالث ق.م على الأقل .

في بواباته وأأسواره وأروقته وباحته الرحبة ، وكل تفاصيله الزخرفية ، سما معبد بل عن المؤلف كماً وكيفاً وحقق ريادة متفردة واعجازاً ، وفي هيكله المركزي تألق وجمع أجمل ما في الشرق والغرب فأخذ الصيغة اليونانية في بناء الهيكل المكتنف بالاعمدة ، ومن العمارة المصرية تخير شكل البوابة الصرحية ، ووفق التقاليد السورية أقام حجرة الصنم والبرجين على جانبيها ، ومن البابلين جاء المدخل الجانبي ، ومن الهنود والفرثيين أخذ بعض عناصر الزينة ، لكن أكثر أشرطته الزينية ونقوشه البارزة كان تدمرياً خالصاً اقتبس من البيئة المحلية ومثل مراسم عبادته وإيمانه . وهذه المحصلة المتوازية كانت وما زالت تبهر الزائرين .



في الجبال الجميلة قريباً من صافيتا ودريكيش كان يقوم المعبد المعروف باسم **حصن سليمان** . كان هذا المعبد ، في الاصل ، معبداً كنعانياً من معابد القمم الجبلية

في اقليم أرواد ، وهو يبعد عن الساحل نحو ٣٠ كم . وليس لدينا حالياً ما يشير الى الزمن الذي بدأ فيه الحج اليه ، لكن من البدهي أنه ، بسبب موقعه ، كان مكرساً لعبادة الرب بعل الكنعاني المولج بالصواعق والمطر والخصب . على أننا نعرف من النصوص أنه كان قائماً زمن السلوقيين (٣١٢-٦٣ ق.م) ومنسوباً لزوس وهو الرب اليوناني المقابل لبعل ولبعل شمسين (رب السموات) (٦) . وكان المعبد يتبع آنسذ اتحاد المدن الاروادية السبع ذات الحكم الذاتي ، وله امتيازات وسوق تعقد مرتين في الشهر واحتفالات دينية ومواسم ، ويتمتع بحق إلقاء العائدين به . وقد وقفت عليه قرية بيتوخيخي (بيت الخوخة) المجاورة .



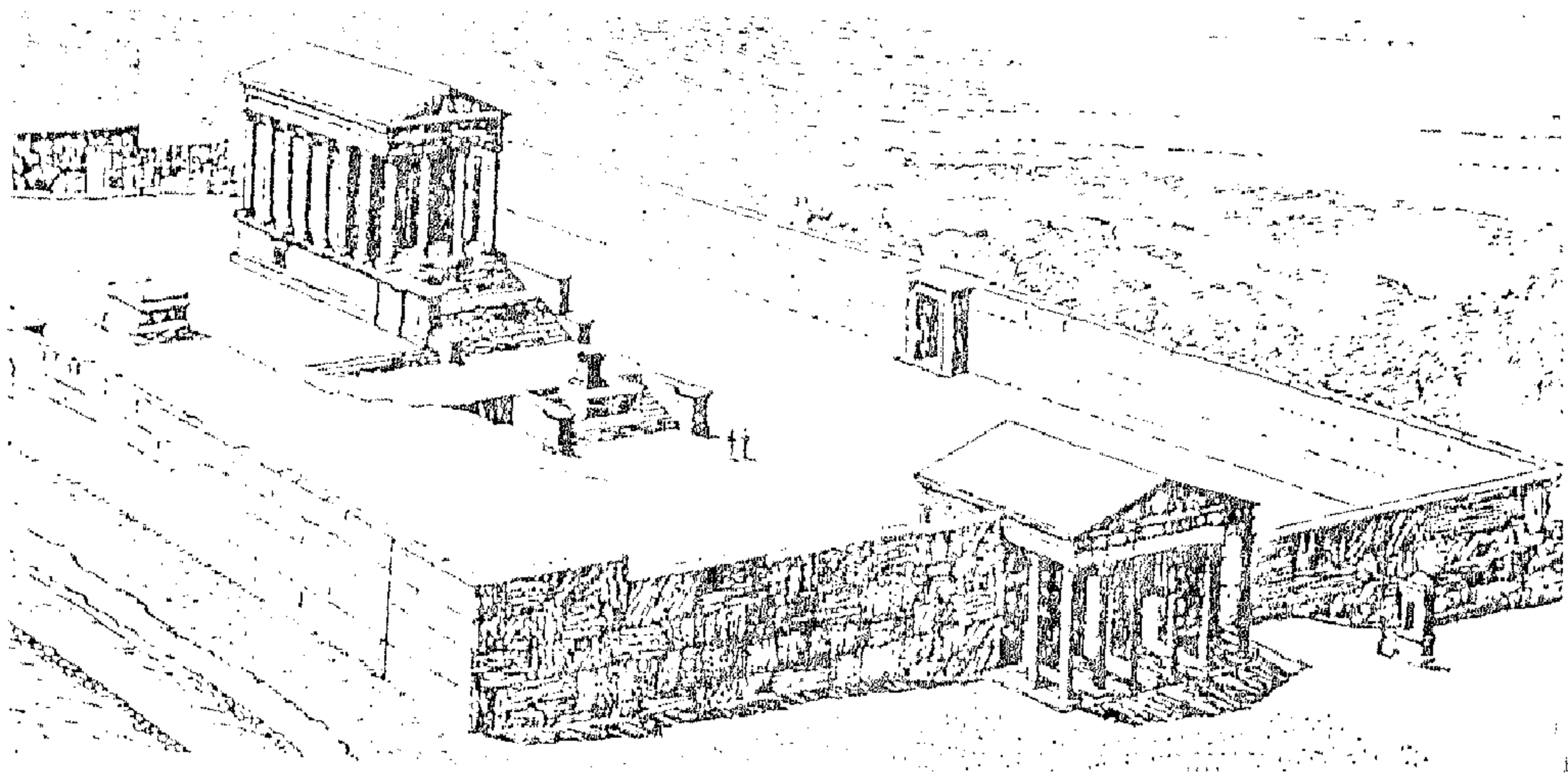
الهيكل المركزي في معبد حصن سليمان

من هذه الفترة لا نرى الا القليل ، فالمعبد الحالي يعود الى نهاية القرن الثاني ، أو الثالث الميلادي (زمن السلالة السيفيرية - البرقاوية السورية التي بدأت في ١٩٣ وانتهت في ٢٣٩ م) (٧) . وقد شُيّد هيكله المركزي على منصة عالية وزوّد بدرج عريض يتألف من ٣٩ درجة بينها سطّحتان تحملان المذابح ، وضوعفت جدران حجرته الاصلية بأنصاف أعمدة وفق الاسلوب المشبّعة بالمعمّد ، وذلك شكل روماني شاع في عالم البحر المتوسط ليناسب الذوق الرائج وقت تجديد المعبد . لكن الباحة الرحبة

المحيطة بالهيكل بطول ١٣٤ مترا وعرض ٨٥، والمعدة لمواكب الطواف ، ظلت أمينة على التقاليد الكنعانية السورية ، وكذلك الاسوار المشيدة بحجارة ضخمة يصل طول بعضها الى عشرة امتار بسمك مترين ونصف .

ويرجح ان الذين قاموا على اعادة تشييد المعبد كانوا جماعة من سراة المنطقة يقومون على سدانة المعبد وتضمهم جمعية اخوية خاصة بهم (٨) .

ان معبد « حصن سليمان » هو أكثر المعابد السورية القديمة سلامة بعد معبد جوبيتر في بعلبك ومعبد بل في تدمر ، واذا كان معبد بعلبك معبدا أشرف على تحسينه الابطارة الرومان فان معبد بيتوخيخي هو من صنع المواطنين .



منظر تخيلي لمعبد حصن سليمان (من وضع المهندس هانش)

في الشمال الغربي من سورية تمتد ، في محافظتي حلب وادلب ، سلسلة جبلية يسميها الغربيون الكتلة الكلسية (ولا نعرف سبب هذه التسمية فمعظم جبال سورية كلسية) وتضم جبال سمعان والاعلى وباريشا والوسطاني والزاوية ، وفيها أكثر من سبعمئة موقع اثري تعود للعصر الروماني والبيزنطي ، ومطالع العصر العربي الاسلامي في سورية (أواخر القرن الاول حتى الثامن للميلاد) كانت هذه المواقع تعرف باسم « المدن الميتة » وفي الحقيقة انها لم تكن مدنا بل بلدان صغيرة وقرى بادت تاركة معالم وأوابد كثيرة . وفي احصاء قام به جورج تات وفريقه بقي من هذه البلدات والقرى نحو ستين محتفظة بمنازلها القديمة ونواديها ومعابدها وكنائسها وأديرتها وحماماتها وقبورها (٩) ، وهي تشكل تراثا رائعا أقامه مواطنون سوريون على أحسن ما يكون من

الاتقان والجمال والزخرفة في بيئة قليلة المطر كثيرة الحجارة ، وأنشأوا مدرجاتها الزراعية ورووها بالصهاريج الممتلئة بماء المطر . . لقد بنوا كل المنازل والمنشآت المدنية والدينية بلا استثناء تقريبا بالحجر النحيت المتين الجميل ، المتماصك بلا اية مونة ، الذي اكتسب مع الزمن لونا ورديا أو برونزيا مذهبا يروق في العين ويغلب النفس . ويغلب على هذه البني والمنشآت البساطة مع الانسجام والتساوق ، وتنتصب روائع من الفن السوري لا يدانها فن معاصر في الشرق والغرب . وفي مقدمة هذه الروائع مجمع كنيسة القديس سمعان العمودي .

تقع كنيسة القديس سمعان العمودي المعروفة حاليا باسم قلعة سمعان في الجبل المعروفة بهذا الاسم والمطل على سهل عفرين الى الشمال الغربي من حلب قرب بلدة دارة عزّة على طريق عفرين ، وبقرتها القرية المعروفة باسم دير سمعان واسمها القديم تياذنيسوس ، وتربطها بالقلعة طريق مقدسة .

كان القديس سمعان بالاصل راهبا من أسرة رعاة بسطاء يؤمن الناس بكراماته وينسبون له بعض المعجزات ، وقد عاش على عمود كان يزيد في ارتفاعه حتى بلغ أربعين ذراعا (٢١ مترا) وقلده في ذلك عموديون كثيرون . ويقال انه عاش ٣٩ عاما على العمود حتى توفي في ٤٥٩ أو ٤٦٠ م ، ونقلت رفاته الى انطاكية بالقوة ثم الى جوار القسطنطينية .

بنيت على ذكرى القديس سمعان أشهر كنائس سورية بل كنائس الشرق في زمن الامبراطورين ليون وزينون على يد معماريين سوريين . وانتهى العمل في هذه الكنيسة عام ١٤٩٠ أو ١٤٩١ وكان تصميمها على شكل صليب يتوسطه مثنى ، كانت له في الراجح قبة ضخمة من الخشب . والمثنى يحف بالعمود أو بقايا العمود الذي كان يعيش فوقه القديس سمعان . وأضلاع الصليب الاربعة هي في الواقع اربع كنائس بازيلكية ، كل منها بثلاثة أجنحة . وفي صدر الكنيسة الشرقية منها ثلاث حنيات . تطور مجمّع الكنيسة مع الزمن وأحيط بسور في القرن السادس واصبحت مساحة منشآته نحو ١٢ ألف متر مربع ، منها معمودية أماكن للرهبان وفنادق للحجاج المتوافدين من كل بلاد العالم القديم حتى من فرنسا وانكلترا ، ومنها فندق أقامه حجارو تل عقبرين ، وتربط بين كل هذه المباني طريق مقدسة . وعند احتلال البيزنطيين للمكان مرة أخرى في القرن العاشر جعلوه بمثابة قلعة دعموها بسبعة وعشرين برجاً ، وقد ركز عليها الحمدانيون جهدهم حتى استعادوها (١٠) .

ومن اللافت للنظر في عمارة الكنيسة المصلبة أو الكنائس المتصالبة ، وفي كل هذا المجمع الكنسي ، صفاء الخطوط وتساوق العناصر وتناغمها وأناقته ولطافة الزخارف المذهبة التي تدور بالابواب والنوافذ والاقواس والسواكف كأنها حواش



كنيسة القديس سمعان

مطرزة . والتيجان تميل أوراقها كأنها ترتعش في هبوب الريح . ان هذا الاسلوب السوري رومانسي يسبق الطراز الرومانسي في أوروبا بستمائة عام . . ويقول هورست كلنغل انها أجمل العمائر المسيحية في بلدان المشرق على الإطلاق (١١) .

واذا كانت كنيسة سمعان هي جوهرة الكنائس الاحتفالية الضخمة فان لؤلؤة الكنائس القروية هي ولا شك **كنيسة قلب اللوزة** ، وقلب اللوزة قرية بسيطة قائمة على ذروة من ذرى الجبل الاعلى . الطريق اليها يتفرع من طريق حلب - انطاكية غير بعيد عن نقطة الحدود في باب الهوا . تنفرد كنيسة قلب اللوزة ، التي يرجعها جورج شالانكو لمنتصف القرن الخامس الميلادي (١٢) ، بأصالة تصميمها ، فالجناح الرئيسي ، أي الاوسط ، في هذه الكنيسة ذات الطراز البازيليكي لا يقوم على أعمدة بل على دعائم متينة ضخمة تحمل أقواسا واسعة المدى ، تؤمن اندماج الجناحين الجانبيين بالجناح الاوسط الذي ينتهي بقوس واسعة توتر حنية الصدر وذلك كله يضيف الوحدة على جسم الكنيسة من الداخل ، هذا وان هذه الدعائم المتينة من شأنها أن تصون البناء عند الزلازل ، وبقاء كنيسة قلب اللوزة بشكل شبه كامل حتى الان دلالة على سلامة هذا الانشاء .

وفي كنيسة قلب اللوزة تجديد آخر وهو بروز حنية الكنيسة نحو الخارج وتحميل نضدها على أعمدة خارجية تتخللها ثلاث نوافذ ، وقد تم تقليد هذا الطراز في كنيسة براد وكنيسة الويحة وكنيسة الرصافة وهي من القرن السادس الميلادي .



كنيسة قلب اللوزة

والكنيسة خمسة مداخل ، الرئيسي منها في الجهة الغربية على شكل بوابة ذات رواق بين برجين بثلاثة طوابق ، يصعد منها المصلون ، اذا كثروا ، الى سطح هذه البوابة وشرفاتها ، والى منوري الجناحين الجانبيين . ويطلون على داخل الكنيسة لمتابعة الطقوس .

والاضاءة في كنيسة قلب اللوزة موفقة جداً ، ففي كل من الجناحين تسع نوافذ ، وللجناح الرئيسي منوران في كل منهما احدى عشرة نافذة حتى لتبدو الكنيسة غارقة في النور . والنور موزع بتوازن وتساوق بفضل اتساع مدى الاقواس لدرجة أن هذا البنيان الحجري الثقيل يبدو وكأنه يتلاشى في الفضاء . ان هذه المزايا ، فضلا عن روعة الواجهات وأناقة الزخارف ورصانتها ، تجعل من كنيسة قلب اللوزة قمة في فن العمارة السوري أيام البيزنطيين . وفي هذا المعنى يقول جورج شالينكو انها قمة العمارة في جبل بيللوس ، وقد بلغت هذه القمة بفضل مهارة فنان كبير ، ويضيف شالينكو : « هذا الفنان ليس أجنبيا اذ أنه استقى عمله من تقليد نعرف أصوله وتطوره من أطلال المنشآت الاخرى التي تنتشر في تلك الارحاء » (١٢) .



وثمة موقع أموي لا تؤدي اليه الآن طريق ، لكنه يمكن أن يطال ببعض المشقة من الطريق الممتدة من تدمر الى الرصافة ، وهذا الموقع هو المعروف باسم **قصر الحير الشرقي** تميزا له عن قصر الحير الغربي (المعاد بناء قسم منه في متحف دمشق) . لكن قصر الحير الشرقي ليس قصرا أو حصنا فحسب ، فهو يضم في الحقيقة قصرا وحماما وبستانا وشبكة ري وبلدة محصنة أنشأها الحمصيون لهشام بن عبد الملك . ولا أرانى محتاجا لأن أوضح لِمَ أقام الأمويون ، وبخاصة هشام بن عبد الملك ، القصور من العقبة حتى الفرات ، فالتعليقات كثيرة ، فمن قائل ان الهدف هو القرب من مراكز القبائل والتقوي بها والهروب من أجواء البلاط ، ومن قائل ان الغاية كانت استتباب الامن ، وهناك من يرى أن المتوخى كان الترويح عن النفس أو الصيد والقنص .

وكل ذلك محتمل . ولكن الطريق المارة بقصر الحير كانت منذ الالف الثاني على الاقل طريق تجارة وقوافل ، موفرة الينابيع والخيرات ومحمية بالجبال التدمرية ، ولا بد من تأمين حراسة لها بنقاط حصينة هي حصون سميت قصورا *Castra* . فاذا أمنت الطريق أمكن إقامة مشاريع استصلاح وسدود وقنوات ومزارع يقيم فيها وبقربها العاملون والمشرفون والجنود ، وكذلك الراغبون في الترويح عن النفس بمختلف الطرق .

يقع قصر الحير الشرقي على بعد ١٠٥ كم شمال شرق مدينة تدمر ، قريبا من قرية الطيبة ، وقد بني عام ١١٠هـ / (٧٢٨ م) . وأكبر منشآت الموقع هي المدينة



واجهة قصر الجار الشرقي

المحصنة المعروفة باسم القصر الكبير ، وهي مربعة الشكل (١٧٠ x ١٧٠ م) . بنيت بمداميك من الحجر الكلسي المنحوت ، لها أربعة أبواب في منتصف الاضلاع ، تتصل بشوارع متعامدة الى باحة مركزية في وسط المدينة ، يحيط بها رواق معمد ، وفي منتصفها صهريج واسع سعته ثلاثة آلاف متر مكعب مبني بألواح من القرميد ، والسور الخارجي مدعم بأبراج نصف اسطوانية في أعلاها غرف للحراسة ، وفي الزاوية الجنوبية الشرقية جامع هشام - وهو صورة مصغرة عن جامع بني أمية بدمشق - ودار الامارة ومعاصر الزيتون .

أما ما يسمى بالقصر الصغير فهو مربع الشكل (٧٠ x ٧٠ م) ، أيضا أسواره مدعمة بأبراج نصف مستديرة بالحجر الكلسي المنحوت المتناوب مع مداميك الآجر ، وهو مزين بالزخارف الجصية الجميلة التي تزين الاقسام العلوية من البرجين على جانبي الباب في الجدار الغربي ، وفي وسط القصر بركة لحفظ المياه ، ويحيط بالباحة رواق محمول على أعمدة ، وهو يحدد مجموعة النرف التي تفتح الى الباحة داخل الرواق ، وهناك درج في الزاوية الشمالية من الرواق الغربي كان يؤدي الى الطابق

الثاني في القصر . وهذا البناء الذي يعرف بالقصر لعب أدوارا أخرى خلال تاريخه .
وتقوم دائرة آثار تدمر بصيانته وترميمه .

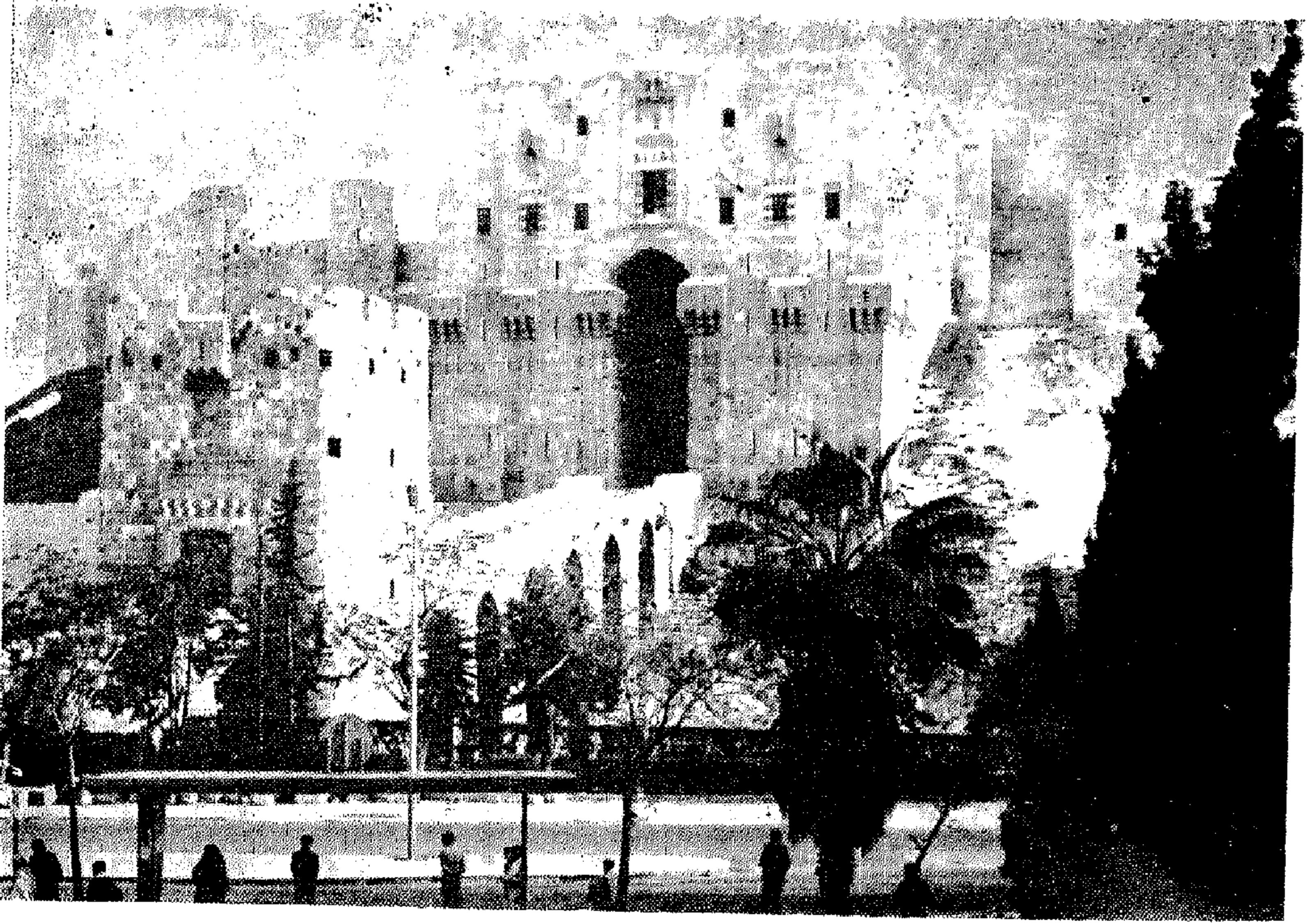
والحمام (٥٠ × ٣٠ م) يقع شمالي القصرين ، ويتألف من ثلاثة أقسام : البارد ،
والدافئ والحر الذي يقع فوق القبو الذي يحوي بيت النار (الهيبوكوست) ،
وأساساته والأقسام السفلى منه هي من الحجر ، أما الأجزاء العلوية فهي من القرميد
المغطى بالجص ، وكانت تغطي الأرضية وقسما من الجدران ألواح من الرخام .

أما ما يعرف بالبستان فهو مشروع زراعي عظيم يمتد شرقي القصرين ، محيطه
١٦ كم ، طوله ٦ كم وعرضه ٣ كم تقريبا . له سور من الحجر المنحوت المدعم بأبراج
نصف اسطوانية من الداخل والخارج ، له باب غربي وباب في الجدار الشرقي ،
ولا تزال أساساته وأجزاء من زاويته الجنوبية قائمة . وهناك القناة التي تصل حتى
موقع الكوم على امتداد وادي السوق بطول ٣٠ كم وهي مشيدة بالحجر المنحوت
ولا تزال قائمة مغمورة بالتراب كانت تجلب المياه الى موقع قصر الحير الشرقي ،
وتسقي البستان والسكان ، كما كان يستفاد منها أيضا في تشغيل طاحونة في نقطة
دخولها الى البستان في الزاوية الشمالية . واكتشفت دائرة آثار تدمر عام ١٩٧٨
قناة للتصريف طولها ٥ كم ، مشيدة بأحجار منحوتة لسقاية السهل الواسع غربي
القصرين ، وهي تمتد غربي القصر الكبير (٤ كم) وتتفرع جداولها الى الجنوب لتسقي
سهل المنايف .

بقيت هذه الاطلال عامرة حتى نهاية القرن الرابع الميلادي ، مزدهرة بتجاريتها
وصلاتها مع مدن الفرات وحلب ، وظلت محطة على الطريق بين حلب والبصرة حتى
افتتاح قناة السويس . وقد مر بها كثير من الرحالة والمسافرين ومنهم السيد روسو
قنصل فرنسا في حلب عام ١٨٠٨ وشاهد لوحة مكتوبة على عضادة الجامع تقول (أمر
ببناء هذه المدينة عبد الله هشام على يد سليمان بن عبيد من حمص . . سنة ١١١ هـ) (١٤)
وتدل بعض التيجان والزخارف المعمارية والكتابات التدمرية واليونانية « من القرن
الثاني الميلادي » أن حصنا تدمريا كان فيه قبل أن يقوم هشام ببناء منشآته المذكورة
وقد يكون اسم الموقع « ادادا » محطة على الطريق بين تدمر وسورا على الفرات .

* * *

أما قلعة حلب فليس في دنيا العرب والاسلام أروع ولا أمتع منها ، وإذا كانت قلعة
الحصن النموذج الاكمل لفن التحصين العسكري لدى الفرنجة فان قلعة حلب النموذج
الاكمل لفن التحصين العربي الاسلامي . وفي بلاد الشام نظمت سلسلة من القلاع المنيعة
لم تتجاوزها جحافل الصليبيين وهي قائمة حتى اليوم شاهدة على أيام مجيدة .



مدخل قلعة حلب

ونتعرف هنا على قلعة منها هي **قلعة جبر** ، التي كان انقاذها من مكاسب حملة الفرات .

تطل قلعة جبر على بحيرة الأسد اطلالة شامخة في منظر أخاذ قل نظيره ... وكانت في الاصل تبعد ٤ كم عن الفرات ثم أحاط بها الماء من كل جانب الا من ممر ضيق ترتفع ذروة القلعة ٣٤٧ مترا فوق سطح البحر ، و ٤٧ عن منسوب الماء الحالي ، طولها ٣٢٠ مترا وعرضها ١٧٠ ويحيط بها سوران مدعمان بخمسة وثلاثين برجاً بعضها مصلع (مخمس أو مسدس أو مثنى) وبعضها مستدير أو شبه مستدير أو مصلع على قاعدة مستديرة أو مستديرة على قاعدة مصلعة . في وسط القلعة مسجد جامع بمئذنة مستديرة ذات قاعدة مربعة من عهد نور الدين محمود بن زنكي ، وآثار مبان مختلفة عفا عليها الزمن .

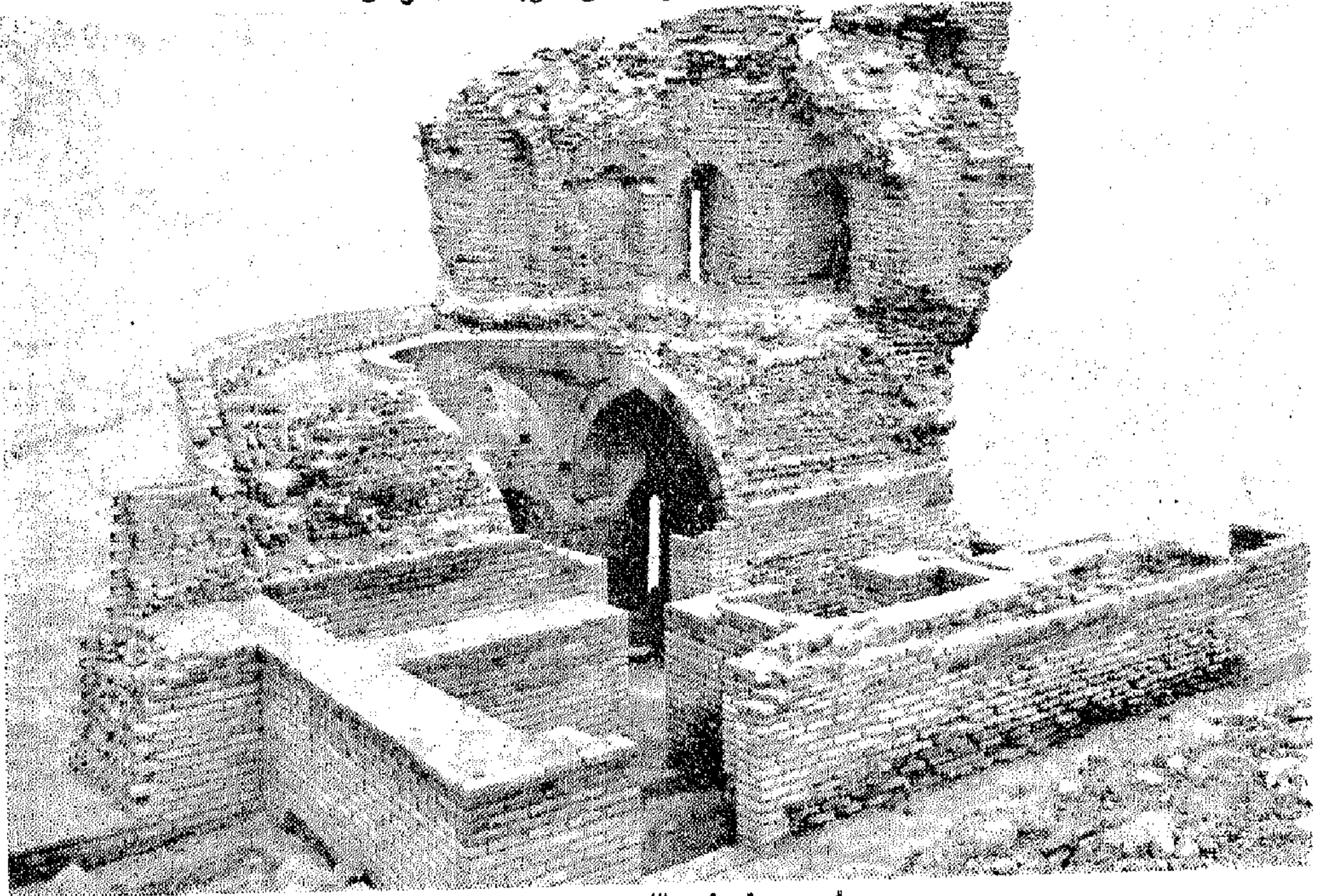
ربما كان أصل القلعة يعود الى عرب ما قبل الاسلام اذ يذكر ابن خلكان في وفيات الاعيان أن دوسر غلام النعمان بن المنذر ملك الحيرة بنى هذه القلعة فنسبت له وسميت قلعة دوسر أو الدورسرية ، ولعل العثور على نقد بيزنطي وفخار بيزنطي من أيام النعمان أيضاً ، يؤيد ذلك . أما تسميتها بقلعة جبر فيرجع الى القرن الخامس

الهجري (الحادي عشر الميلادي) حين كانت في حوزة جعبر بن سابق القشيري ، ثم أخذها منه السلطان السلجوقي ملكشاه بن الب أرسلان (٣٧٩ هـ - ١٠٨٦ م) ، ولقي عماد الدين زنكي مصرعه أمام أبوابها (١١٤٦ م) لكن ابنه نور الدين محمود بن زنكي ٥٦٤ هـ (١١٦٨ م) استولى عليها . ووقعت بعد ذلك في ملك الدولة الايوبية وتملكها الملك الحافظ أحد أبناء الملك العادل ٤٢ سنة ، ثم آلت لاخته ضيفة خاتون . زرع هولاء فيها الخراب (٦٥٨ هـ - ١٢٦٠ م) وظلت خرابا على تلك الحالة السيئة حتى تم تجديدها في عهد السلطان الناصر بن قلاوون بدءا بعام ٧٣٥ هـ (١٣٣٤ م) عن طريق تنكر والي الشام الذي أرسل لها الرجال والصناع بالآلاف وكلفت أموالا طائلة أرهقت مملكة حلب ، وكانت آنئذ في وضع حسن بل ممتاز لها جسر على الفرات وخذق ومدخل منيع وباشورة وكل لوازم العيش والدفاع .

أهملت القلعة في العصر العثماني وبقرتها غرق سليمان شاه جد بني عثمان وكان قبره بجوارها الى وقت قريب (١٥) .

ان طرافة قلعة جعبر ، فضلا عن شموخها وتحكمها سابقا بواحد من أهم معابر الفرات الى بلاد الشام ، جاءت من كونها مشيدة بالآجر المشكل هندسيا سواء من حيث البنية أو من حيث الزخرفة وان مصممها رأوا أن تنوع شكل الابراج من المربع الى الخمس الى المسدس الى الثمن الى المستدير من شأنه أن يبعد عنها الرقابة ويضفي جمالا على جمالها .

تلك هي بعض ما تزهو به آثار بلادنا ، موروثة أبديتها الايدي الماهرة لمواطنينا القدامى ، صنعوها من حجارة هذه الارض ومن تربتها وتركوها أمانة لنا .



أحد أبراج قلعة جعبر

الحواشي

راجع :
J. P. REY - COQUAIS, Aradus
et sa pérée, Paris , (1974) ,
P. 235 - 236 .

المرجع السابق ص ٢١٢ و ٢١٤ .
ان هذا الامر غير مؤكد بوضوح وقد أستنتج
من أحد النصوص المنقوشة في المعبد راجع :
J.P. REY - COQUAIS , Inscrip-
tions grecques et latines de
la Syrie, T. VII, (1970) No. 4028
et pages 65 - 66 .

في محاضرة ألقاها في جامعة اليرموك في ٢١
شباط ١٩٩٠ ولم تنشر بعد .
شوقي شعث - قلعة سمعان، دمشق (١٩٨٤)
ص ١٩ - ٢٤ .

هورست كلنغل ، آثار سورية القديمة
(تعريب قاسم طوير) دمشق (١٩٨٥) ص ١٣٢
جورج شالنگو ، كنيسة قلب لوزة ، (تعريب
عدنان البني) الحوليات الاثرية العربية
السورية ٢٤ ، (١٩٧٤) ص ٢٢٧ .

المرجع السابق ص ٢٢٦ .
راجع : د. عدنان البني ، تدمر ، أثريا
تاريخيا ، سياحيا ، الفصل الاخير في مختلف
الطبقات (ص ١٣٣ من الطبعة الثالثة ١٩٧٧) .
المعلومات التاريخية عن قلعة جعبر اعتمدنا
فيها أساسا على المرجع التالي :
عبد الرزاق زقزوق ، قلعة جعبر ، دمشق
(١٩٨٤) ص ١٩ وما بعدها .

- (١) وقائع المؤتمر التاسع للآثار الكلاسيكية
بدمشق (١٩٦٩) ، الحوليات الاثرية
السورية ، العدد ٢١ ، (١٩٧١) القسم
الاجنبي ، ص ٣٢ .
- (٢) اعتمدنا في موضوع عمارة ابلا - فضلا عن
معرفتنا المباشرة بالموقع - تقارير الاستاذ
باولو ماتيه مدير البعثة الايطالية في تل مردوخ
التي قدمها للاكاديمية الفرنسية وبخاصة عام
١٩٨٣ وعلى تقاريره المقدمة للمديرية العامة
للآثار والمتاحف وأكثرها غير منشور .
- (٣) في الحوليات الاثرية العربية السورية نشرت
تقارير التنقيب عن عين دارا وقد نشر الدكتور
علي ابو عساف الذي يدير التنقيب في التل
مؤلغا واسعا بالالمانية عن هذا المعبد ويعمل
على نشره بالعربية حاليا .
- (٤) ان كون ماراثوس هو الاسم اليوناني -
الروماني لعمرت أمر مثفق عليه بين العلماء
بلا خوف منذ أيام أرنست رينان (١٨٦١)
الذي اعتمد على مؤلف المؤرخ بلين الاكبر
والتحريف ناشيء عن تعدد لفظ العين وازدواج
اللاحقة (أوس) .
- (٥) وبالنسبة لتاريخ عمرت يرجع الى المؤلف
الجديد التالي :
M. DUNAND et N. SALIBY ,
Le temple d'Amrith , Paris ,
1985 .
- (٥) نشر هذا النص أول مرة الاستاذ جان
كانتينو في :
Inventaire des inscriptions de
Palmyre . I (1933) No. 1 .

* * *

العلاقات العربية العثمانية

ثورة الكرك عام ١٩١٠

((الظروف السياسية))

د . سـمـهـد أبو ذيبه
جامعة اليرموك

مقدمة :

ما زال هناك الكثير من الصفحات المطوية في علاقات العرب مع السلطة العثمانية ، وبخاصة بعد زوال هيبة الدولة العثمانية بزوال هيبة السلطان عبد الحميد وتولي جماعة حزب الاتحاد والترقي الحكم ، وظهور بؤادر الصراع العربي التركي الذي بلغ ذروته عام ١٩١٦م بالثورة العربية الكبرى ، وأصبحت المواجهة أوسع ودخل العرب في تحالفات دولية مع بريطانيا وفرنسا ضد السلطة . ولقد سبق هذه الثورة ثورات أخرى يمكن اعتبارها نمطا لعلاقات العرب والاتراك بعد تولي جماعة حزب الاتحاد والترقي الحكم عام ١٩٠٨م حيث شهدت ولاية سورية عدم استقرار في لوائي حوران والكرك في أواخر عام ١٩١٠م ف وقعت أحداث حوران ثم ثورة الكرك وقد عرفت في الوثائق العثمانية بالفتنة شأنها شأن أحداث حوران ، وعرفها أهل الكرك بالهبة، ووردت في اشعارهم حيث قال الشاعر :

والكل سـمـع بطريـاها
محمود يا خلفه طه (١)

عن هيـة صارت بالكرك
يا نجم من السما وقع

وتعتبر هذه الحادثة أول ثورة مسلحة في لواء الكرك بين أهالي اللواء والسلطة . وفي هذه الدراسة يتم التركيز على الظروف السياسية التي حدثت فيها الثورة حيث تسلط الدراسة الضوء على هذه الظروف وتأثيرها على سير الثورة ..

وقد سارت الدولة العثمانية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر على مبدأ تقويض نفوذ العائلات المتنفذة في سورية وإضعاف مراكز العائلات في الريف إدارياً للحد من نفوذها اجتماعياً وسياسياً ، وفي سبيل ذلك قامت السلطة بتعزيز وسائلها والتهيئة لقيام حكومة مركزية قوية فصدرت عدة قوانين وكان المسؤولون في

استأنبول على اقتناع بأن خط همايون ١٨٥٦م للتنظيم الإداري والاجتماعي والسياسي للدولة يتطلب حكومة مركزية قوية . ولقد أصدرت الدولة عدة قوانين منها قانون الولايات لسنة ١٨٦٤م وقانون إدارة الولايات لسنة ١٨٧١م لضعاف مراكز العائلات في سورية (٢) . ويلاحظ أن توجهها من هذا القبيل قد تمت ممارسته في الكرك باستبعاد الشيخ قدر المجالي عن عضوية مجلس الإدارة . وكانت السلطة قد قامت بتحسين طرق المواصلات وعندما رأت أن القبائل العربية في اليمن والحجاز تخفي سرا يلوح في الأفق فإنها عززت قوتها بمد الخط الحديدي الحجازي (٣) لتحقيق الأهداف السياسية والعسكرية وتعزيز مكانة السلطان عبد الحميد الثاني . وبالرغم من أن الدولة أرادت له خطا حربيا لا تجاريا إلا أنها أخذت الناحية التجارية بعين الاعتبار واختارت الطريق التاريخي للقوافل وهو الأكثر عمراناً ومياها فقام الخط بدور القوافل على طريق الحج الشامي وبذلك فإن الخط أضر بالبدو إذ أصبح منافسا لهم وحرّمهم من مزايا اقتصادية جمة فظهرت كراهية البدو للخط ، وبعد سنتين من وصول الخط للمدينة اندلعت ثورة الكرك فقام البدو بذلك الهجوم على محطات سكة الحديد على طول الخط الحديدي الحجازي .

المصادر وحدود الدراسة :

اعتمدت هذه الدراسة على المصادر العربية المباشرة التي تحدث فيها المسؤولون من ولاية سورية ومتصرفية الكرك مباشرة وهذه المصادر هي :

آ - كتابات المسؤولين : (في المقتبس)

١ - كتابات والي سورية اسماعيل فاضل
عدد ٥٨٩ ١٩١١/٢/١ غ
عدد ٥٩٢ ١٩١١/٢/٥ غ
عدد ٥٤٩ ١٩١٠/١٢/١٧ غ

٢ - كتابات متصرف الكرك
عدد ٥٥٣ ١٩١٠/١٢/٢١ غ
عدد ٥٧٠ ١٩١١/٠١/١٠ غ
عدد ٥٨٩ ١٩١١/٠٢/٠١ غ
عدد ٥٩٠ ١٩١١/٠٢/٠٢ غ

٣ - تقرير المتصرف مع أعضاء مجلس الإدارة
عدد ٥٥٢ ١٩١٠/١٢/٢٠ غ

٤ - كتابات مختلفة :

أ (رواية شاهد عيان في الكرك
عدد ٥٦١ ١٩١١/٠١/٣١ غ
ب (تقرير شكري أفندي مدعي الاستئناف في
الكرك
عدد ٧٨٤ ١٩١١/٠٩/١٨ غ

(ح) رأي قائد الجندرمه (الدرك) عن الحادثة

عدد ٥٨٩ ١٩١١/٠٢/٠١ غ

(ج) رسائل كاتب المقتبس في حيفا عن الحادثة

عدد ٥٤٤ ١٩١٠/١٢/٠٧ غ

عدد ٥٤٥ ١٩١٠/١٢/٠٨ غ

عدد ٥٤٦ ١٩١٠/١٢/١٠ غ

عدد ٥٤٨ ١٩١٠/١٢/١٢ غ

عدد ٧٨٢ ١٩١١/٠٩/١٦ غ

(د) رأي المدعي العام

**ب - مخطوط مذكرات عودة القسوس ١٨٧٧ - ١٩٤٣ وثورة الكرك ١٩١٠ ،
وثائق ووقائع من تاريخ شرق الاردن خلال ٧٠ عاما :**

يقع المخطوط في حوالي ١٦٠ صفحة مطبوعة على الالة الكاتبة وتعود أهمية هذا المخطوط الى أهمية الكاتب الذي كان عضوا في مجلس الادارة عند وقوع ثورة الكرك وهو من أبناء العشائر في الكرك .

وتعتبر مصادر هذه الدراسة من المصادر العربية الفريدة . وقد اعتمد الدارسون الآخرون على مصادر غير عربية هي :

- Forder A., In Brigands hand's and Turkish prisons 1914-1918 (London Marshall 1919).
- Mede bielle, P. Kerak, histoire de la mission. Jerusalem, Imp. du patri-arcate Latin, 1961.
- F.O. 195/2343, 2370, 2371 Damascus Consul , Nov. Dec . 1910 Jan - June , July 1911.

وهناك مصادر أخرى غير مباشرة مثلا :

- Vatikiotis, P.J., Politics and the Military in Jordan London, Cass 1967.

في التعريف بالمصطلح :

استخدمت المصادر التي كتبت عن حادثة الكرك بعد الحرب العالمية الاولى لفظ (ثورة) حيث تذكر (ثورة الكرك) ولكن المصادر الرسمية التي تطرقت لهذه الحادثة في حينها لم تذكر كلمة (ثورة) بل ذكرت (فتنة) ، كفتنة الكرك وفتنة حوران .

استخدم المؤرخان الاردنيان منيب الماضي وسليمان موسى لفظة (ثورة) (٤) ، وكذلك عودة القسوس الذي عاصر احداث الكرك وكان في مجلس الادارة للواء الكرك

د. سعد أبو دية
لانه كتب مذكراته بعد الحرب العالمية الاولى (٥) كما استخدم كلمة ثورة مؤرخون آخرون .

والواقع أن المؤرخين الاردنيين أطلقوا كلمة ثورة على حادثة (١) أقل أهمية من حادثة الكرك وهي ما حصل في الشوبك عام ١٩٠٥م عندما اعترض أهل الشوبك على اجراءات السلطة ف وقعت مصادمة (٧) .

تأسيس الادارة :

تزايد الاهتمام بالاجزاء الجنوبية من ولاية سورية لعدة أسباب ، منها فتح قناة السويس وفقدان البحر الاحمر لصفته التاريخية كبحيرة عثمانية ، واهتمام السلطان عبد الحميد وتركيزه على ولاية سورية بعامة والاجزاء الجنوبية بخاصة . وفي سبيل ربط هذه الاجزاء بالسلطة المركزية ارتباطا وثيقا ، عين عثمان نوري والياً جديداً لسورية لتنفيذ مهمة محددة ترتبط بتأسيس متصرفية في المنطقة الجنوبية من هذه الولاية .

قام الوالي الجديد بجولة في المنطقة وقدم تقريراً في ١٨/أيار ١٨٩٢م / ٢٢ شوال ١٣٠٩هـ أشار فيه أنه لا بد من تأسيس متصرفية للسيطرة على المنطقة واقترح ما يلي:
أ - ارسال وحدتي مدفعية لكل من الكرك ومعان والطفيلة .

ب - اعتبار معان مركزاً للواء أو المتصرفية وجعل كل من الكرك والطفيلة قائممقامية.
ج - ارسال ٤٠٠ جندي دركي و ١٢٠٠ عسكري للمنطقة .

د - بين الوالي أن سكان المنطقة يكونون الولاء للسلطة ولا يتوقع منهم عدم الطاعة للسلطان المسلم .

رفع هذا التقرير الى نظارة الداخلية فمجلس الوكلاء (الوزراء) ثم السلطان عبد الحميد . وفي ١٨ آب ١٨٩٢م / ٢٥ محرم ١٣١٠هـ صدرت الارادة السلطانية بتأسيس متصرفية معان وبذلك انتهت مهمة نوري عثمان التي جاء من أجلها واستمرت ثلاثة أشهر (٨) .

وفي سالنامة ولاية سورية يظهر وضع الولاية الاداري كما يلي :

هناك سبعة ألوية هي : لواء بيروت ، لواء طرابلس، لواء اللاذقية ، لواء حما، لواء

عكا ، لواء معان ، لواء حوران .

ويضم لواء معان (معان سنجافي) ما يلي :

قضاء الكرك (كرك قضاي) ، قضاء الطفيلة (طفيلة قضاي) ، قضاء معان (معان قضاي) ، قضاء البلقاء (بلقا قضاي) .

وامتدت حدود اللواء لتشمل منطقة لا تقل عن مساحة الاردن الحالية ، من العقبة جنوبا حتى نهر الزرقاء شمالا ومن الصحراء شرقا حتى نهر الاردن غربا .

وأخذت الدولة العثمانية تنفذ سياسة السلطان عبد الحميد بضرورة التركيز على هذا اللواء لربطه بالسلطة المركزية بصورة أفضل ، فاخترت له أفضل الموظفين وأخضعت مدراء النواحي لامتحانات خاصة . وفي خريف عام ١٨٩٣ م ، باشر المتصرف حسين حلمي أعماله (٢ مارت ١٣٠٩ ش وبقي حتى ١٣ أيلول ١٣١٢ ش) وأصبحت الكرك مركزا للإدارة بالرغم من أنه كان من المقرر أن تكون معان (٩) .

وفي عهد حسين باشا بدأت الإدارة باستقطاب أهالي اللواء (١٠) ، وقامت بكثير من الأعمال لتجيب الناس بالسلطة . ولم تقتصر أعمال حسين باشا على اللواء بعامة بل انها خصت الكرك (القصبة) بشيء كثير من الاهتمام لتجيب الناس بالإدارة . ولقد صرف حسين باشا مخصصات للشيوخ في الكرك كما أنه شكل منهم هيئة غير رسمية وهي (هيئة انضباطية) لمساعدته على تأدية أعماله ، وأعلن في الكرك العفو عن كل الجرائم الخاصة ووضع تقادير من المال للشيوخ على شكل رواتب شهرية (١١) . ومقارنة مع باقي المدن في اللواء فان مدينة الكرك استأثرت بعدد كبير من المدرسين وفي سالنامه ولاية سورية لعام ١٣١١ - ١٣١٢ هـ ظهر أن هناك ستة معلمين موزعين كما يلي : اثنان في الكرك ، واثنان عند عشيرة المجالي بمعنى أن للمجالي ثلث عدد المعلمين وهذا لا يتناسب مع عدد السكان ولكن يعكس رغبة الإدارة في استقطاب المجالي كزعامة في الكرك واللواء ، اثنان في كثرنا والخنزيرة (١٢) . وكان عدد سكان الكرك آنئذ (٨٠٠) نسمة منهم (٥٠٠) من المسيحيين (١٣) ولهم مدارسهم الخاصة .

مكث حسين باشا ثلاثة سنوات وخلفه صادق باشا الذي أساء معاملته أهل الكرك، ففكروا بالثورة عليه بخاصة عندما قطع رواتب المشايخ التي صرفها حسين باشا عندما دخل الكرك (١٤) . الا أنه لم يمكث طويلا ، فجاء رشيد باشا ، وهو رجل قانوني محب للإصلاح ويتمتع بشخصية اصلاحية ، فأكمل ما قام به حسين باشا ومن أعماله في اللواء :

أنشأ مخفرا على حافة نهر الموجب شرقا وآخر على حافة وادي الحسا وبهذا فهو يساعد على تحقيق الامن داخل الكرك ، فلو فكرت السلطة فيما بعد بنزع السلاح من أيدي الكركية فان المنطقة آمنة مما يجعل الكركي لا يعارض في أخذ السلاح من يديه ،

ووسع الجامع العمري ، وبنى مدرسة نهائية على طراز المكتب الحربي الموجود في الاستانة وأسس مدرسة للبنات ، وحسن الطرق ، وأسس دائرة للبرق والبريد ، وجدد بنيان مقام نوح . وبشكل عام فقد اعتنى بشؤون اللواء وبنى دور الحكومة في السلط ومادبا والطفيلة .

أخذت أمور اللواء تستقر وبدأت السلطة توطد علاقاتها مع عشائر اللواء . ولم يمض وقت طويل حتى أخذت أمور اللواء تنتظم بتوزيع الخدمات وبالإدارة الفعالة واستخدام كثير من المحليين لحفظ النظام ، وبدأت الحكومة بداية قوية لحفظ النظام وربط اللواء مع السلطة المركزية تنفيذا لإرادة السلطان(١٥) . ولا يلاحظ ان اهتماما مماثلا تم توجيهه نحو البدو .

واستقر وضع لواء الكرك على الشكل السابق بحيث أصبحت الكرك مركز اللواء الذي يضم أقضية معان والكرك والطفيلة والبلقاء وبعض النواحي .

التحالفات في لواء الكرك (على مستوى القسم الجنوبي من اللواء) .

شهد لواء الكرك بعض التحالفات في المنطقة الجنوبية فيه ، ولقد بعثت هذه التحالفات نوعا من القوة غير الموجودة في باقي ألوية ولاية سورية . ونظرا لوجود البدو في هذه التحالفات فان المواجهة مع السلطة فيما بعد اتخذت طابعا خاصا اختلف عن طابع المواجهة في حوران ، حيث آزرت قبائل (الرولة) السلطة وقوات سامي باشا الفاروقي في حين أنها في ثورة الكرك كانت ضد السلطة ، والشيء نفسه تكرر في الحرب العالمية الاولى حيث وقفت هذه القوات ضد العثمانيين وحاربت بضاوة ، ولقد استفاد الثائرون في الكرك من وقفة القبائل البدوية الى جانبهم حيث هاجموا الخط الحديدي الحجازي في ثورة الكرك وهاجموا الخط في الثورة العربية الكبرى فيما بعد .

ولقد قسمت هذه التحالفات المنطقة الى قسمين أو قوتين رئيسيتين :

القوة الاولى : تحالف يضم مدينة الكرك مع معان الشامية(١٦) وقبائل بني عطية ومنطقة الشوبك .

القوة الثانية : تحالف آخر مضاد للتحالف الاول يضم معان الحجازية ووادي موسى والطفيلة وقبائل الحويطات .

واختلفت الاراء في أسباب هذه التحالفات ، وهناك من يرى أن هذه التحالفات قد نشأت نتيجة لقوة عشائر الكرك التي اشتدت بعد الاحتلال المصري وما تلاه من أحداث أدت الى ابتعاد الاهالي عن الكرك . واتفق الاهالي بعد عودتهم على الوقوف

صفا واحدا في وجه العشائر الاخرى في المنطقة فتحالفت عشائر العمر (١٧) مع الكركية ضد بني حميدة عشائر البدو في شمال الكرك . وفي منتصف القرن التاسع عشر وقعت معركة شيخان بين عشائر من الكرك والحمايدة وتغلب الحمايدة في البداية ولكن في معركة قدومه التي تلت معركة شيخان انحسم الموقف فيها لصالح الكركية (١٨) . ويرى أصحاب هذا الرأي أن شأن الكركية ارتفع بعد هذه الموقعة كثيرا وان الكرك أصبحت مركزا زراعيا لمؤاب والشرارة . وقد وقع شيخ بني عطية (معاهدة بني العم) مع الكركية ، وفعل أهل معان الشامية وأهل الشوبك الشيء نفسه (١٩) ونتيجة لظهور هذه القوة فقد تحالفت الحويطات مع معان الحجازية ووادي موسى والطفيلة (٢٠) لمواجهة الكرك وحلفائها . ويلاحظ أن قبائل البدو أدت دورا في التحالفات وان السلطة العثمانية لم تلتفت لاستقطاب البدو مثلما التفتت لاستقطاب أهل المدن .

والرأي الثاني يرى أن التحالفات تعود لحادثة قديمة تتلخص بطرد آل المجالي للقوات المصرية من الكرك بعد أن أساء الجنود والضباط التصرف (٢١) وان الكركيين بقيادة اسماعيل المجالي (شقيق عبد القادر المجالي) قادوا الهجوم على دارين تسكن فيهما القوات المصرية وأحرقوهما وأبادوا القوات المصرية فيهما ، ثم استسلمت قوات القلعة ، وبسبب خطأ الضابط وقعت مذبة بينهم أيضا . ولقد أدى ذلك الى أن يهاجم ابراهيم باشا الكرك ويفتك بأهلها ويحرقها . ولقد وقع انقسام في تحالفات المنطقة بعد عودة الكركية للكرك حيث وقف أهل الكرك ضد الحويطات (٢٢) . وان التحالفات تبلورت بعد ذلك في المنطقة واستمرت حتى عام ١٨٩٠م حيث جرى الصلح .

والواقع أن هذه التحالفات أثرت على قوة المنطقة وجعلتها تعتمد على نفسها بدون حماية من الدولة ، وفيما بعد أرادت الدولة أن تتدخل لجمع السلاح فان تفكير الشيوخ لم يستوعب هذا التصرف على اعتبار أن السلاح ضروري للحماية وان أهالي الكرك لم يتعودوا الحماية من طرف الدولة .

ولقد وحدثت هذه التحالفات من موقف سكان جنوب لواء الكرك ضد السلطة فعندما قامت الثورة بادر البدو للقتال الى جانب أهل الكرك على عكس ما حصل في حوران . وبالرغم من أن هذه التحالفات لم تكن على أساس قومي فانها لم تكن بعيدة عن النزعات الاستقلالية بسبب شعور أهل الكرك بالقوة ولضعف وسوء الادارة العثمانية من جهة أخرى .

تحالفات الكرك الداخلية : والواقع أن المنطقة شهدت زخما من التحالفات الكبرى

د. سعد أبو دية

والصغرى على نحو لم يشهد له مثيل في أية ولاية أخرى . ولقد ظهرت تحالفات داخل الكرك نفسها حيث انقسم أهل الكرك الى قسمين جغرافيين .

— المجالي ومجموعتهم المعروفة بالغرابا ومنهم عشائر المعايطنة والحباشنة والجعافرة .

— الطراونة ومجموعتهم المعروفة بالشراقا ومنهم عشائر الطراونة والصرايرة والقطاونة والضمور والصعوب والشمائلة والمحادين والمدادحة والنوايسة والذنبات .

— وهناك عشائر مسيحية ، وهي :

الهلسة والحدادين والمدانات والصناع والزريقات : البقاعين والحجازين .

— وهناك عشائر القرى ، وهي : البرارشة : في كثربا ، البطوش : في الخنزيرة ، والعراقية : في العراق ومنهم المواجدة (٢٣) .

وقد قسمت الاراضي بعد ان قويت شوكة أهل الكرك واستطاعوا تقسيم أراضي غرب الكرك بينهم بالتساوي ، وقسمت لقسمين : عشائر الشراقا ، وعشائر الغرابا ، ولم يكن لعشائر المجالي بينهم أرض في البداية لان هذه العشائر كانت حديثة العهد بالمنطقة (٢٤) .

ويلاحظ أن التحالفات كانت مظهرا من مظاهر الحياة الاجتماعية والسياسية في غياب السلطة ، وكان لها دور كبير في ازدياد قوة الجماعات المتحالفة وان هذه التحالفات وجدت على مستويات متفاوتة وكانت حياة الناس في الكرك تعتمد عليها .

ويلاحظ أن هذه التحالفات كانت للحماية وضرورة البقاء في ذلك الجو غير المستقر ، وان أهالي اللواء لم تكن لديهم نية للثورة على السلطة . وقد لاحظ الوالي العثماني ذلك وذكره في تقريره المقدم لمجلس الوكلاء واطلع عليه السلطان عبد الحميد وهذا يعزز فكرة أن الثورة لم تكن قومية بمعنى انها لم تندلع ضد السلطة لاسباب عربية قومية بقدر ما كانت نزعة استقلالية بسبب الشعور بالقوة وفساد الحكم .

هذا هو الجو السياسي الذي بدأت فيه الدولة العثمانية الاصلاح ومحاولة استقطاب أهالي اللواء ، ولكن في تلك الفترة تبلورت الظروف السياسية تماما ، وظهرت زعامة المجالي في اللواء ، وكان لا بد من الاستمرار بالسياسة التي بدأت بها السلطة عام ١٨٩٢ م ، ولكن قبضة الدولة العثمانية أخذت تتراخى تدريجيا ، وظهر ولاة ليسوا من مستوى حسين باشا ورشيد باشا ، وكان لكل ذلك تأثيره الكبير على وضع مدينة الكرك .

أثر العوامل الادارية في نشوء الثورة :

يبدو أن الادارة مع مطلع القرن العشرين وبعد مد الخط الحديدي الحجازي قد استهانت بأوضاع المنطقة ، وان الهمة والحماس اللذين ظهرا منها في اواخر القرن الماضي أخذوا يختفيان تدريجيا ، ف وقعت حادثة صغيرة هي حادثة الشوبك عام ١٩٠٥ عكست سوء الادارة وضعف هيبة الدولة . وازداد تدهور هذه الهيبة بعد عزل السلطان عبد الحميد عام ١٩٠٩ م .

ولقد لاحظ الرحالة النمساوي « ألوا موزيل A. Musil » الذي زار معان في ١٠ تموز ١٩١٠ ، ان كل شيء في معان يوحي بقيام الثورة وانها واقعة لا محالة في معان أو بين الحويطات ، بعد ان أخبر أنهم توجهوا غربا يستعدون لثورة لان الحكومة قطعت مخصصاتهم المالية . ووصلت هذه الاخبار الى مسامع والي سورية ، واكتشف « موزيل » ان الوالي كان يتوقع الثورة ولكن في حوران وليس في معان أو بين بدو الحويطات . وتعد توقعات « موزيل » مبكرة جدا ، الا أن الادارة لم تنظر اليها بعين الاعتبار (٢٥) ، وظلت على لامبالاتها دون اتخاذ أية اجراءات وقائية . وأدى تلكؤ الادارة الى وقوع ما وقع .

وكانت الدولة العثمانية تدفع مبالغ من المال للبدو تسمى الصرة ، وبعد تأسيس متصرفية الكرك دفعتها للشيوخ في الكرك ، وبعد مد الخط الحديدي الحجازي والانتقال العثماني تلكات في دفعها وخفضت ما تدفعه للبدو من ٣٠٠٠٠٠ الى ٢٤٠٠٠٠ ، وفي السنة التالية الى ١٩٠٠٠ ليرة . ثم طلب الشيخ سليمان الجوخدار في ولاية سورية حذف المبلغ فحذف بعد أن وافق مجلس الادارة (٢٧) . ويبدو أن هذا السبب من أهم الاسباب التي أثارت البدو ضد وجود هذا الخط الذي كان سببا في حرمانهم من مورد مالي كانوا يتلقونه من الدولة مقابل حراسة طرق القوافل .

والواقع أن هذا السبب لم يكن السبب الوحيد للثورة ، لان الثورة قامت في الكرك التي عانى شيوخها من تخفيض مخصصاتهم أيضا ، ولكن هناك أسبابا أخرى تبدو أكثر أهمية ومنها : احصاء النفوس ، والتجنيد ، وجمع السلاح .

وتؤيد رواية والي سورية اسماعيل فاضل وجهة النظر هذه ، وهو يرى أن المرتبات كانت تدفع لبني صخر وان المهاجمين في محطة القطرانة ليسوا من بني صخر بل من المجالي وبني حميدة والسلايطة (٢٨) الذين لا تصرف لهم مرتبات . والواقع أن هذا غير صحيح لان بني صخر قاموا بهجوم على بعض المحطات في مرحلة لاحقة .

احصاء النفوس : وقعت أحداث حوران قبل أحداث الكرك بشهرين واستطاع سامي باشا الفاروقي اخماد الفتنة نهائيا ، وشجعه ذلك على فرض قانون التجنيد الاجباري في المنطقة وأن يجند كل من بلغ عشرين عاما ولذلك كان لا بد من احصاء النفوس .

وبسبب الانتصارات التي حققها في حوران فانه قام بهذا العمل الكبير دون التنسيق مع الاستانة ، واكتفى بالتنسيق مع المتصرف ، فأبرق له مستفسرا عن امكانية القيام بما يلي :

جمع السلاح من أهل الكرك ، تسجيل الاراضي والاملاك ، احصاء (تحرير) النفوس مع التجنيد .

وطبقا لرواية قائد الجندرمه (الدرك) فان المتصرف طاهر بك بادر بالاتصال مع الشيوخ والوجهاء في دار الحكومة . فطلب هؤلاء من المتصرف امهالهم اسبوعا بيد أن المتصرف طلب اجابة فورية وقال : « أجيئوني الآن » فخرج الشيوخ من مكتب المتصرف للتداول وانقسموا الى قسمين في رأيهم (٢٩) ، فقسم رفض التجنيد مثل الشيخ علي يونس من بني حميدة وقال « ما سمعتم ما جرى لاهل حوران وكيف نهبوا أموالهم ولم يقبلوا منهم بدلا من الخدمة العسكرية أما فيكم دم العرب والله أنا لا أقبل والذي يريد أن يأخذ مني شيئا فليلحقني ، وتركهم ومضى » (٣٠) .

قسم آخر هادن الحكومة لانها قوية ، ورأى انتظار ظروف سانحة لاستغلالها في الثورة أو الفتك برجال الحكومة (٣١) .

أسباب الثورة المباشرة :

جرى احصاء النفوس في الكرك قبل وقوع الثورة في معظم المناطق (٣٢) . وتعد طريقة احصاء النفوس احدى الاسباب التي أدت الى وقوع الثورة .

ذلك ان احصاء النفوس لم يكن في حد ذاته ليسبب الثورة لو تم بطريقة معقولة ولم تصاحبه اشاعات . ولكن المشكلة بدأت من طريقة الاحصاء . فقد تشكلت في الكرك سبع هيئات لاحصاء النفوس هي :

- الهيئة الخاصة بمنطقة المجالية والمسيحيين وفيها الشيخ قدر المجالي .
- الهيئة الخاصة ببني حميدة .
- الهيئة الخاصة بعشيرة السلايطة والكعابنة .

- الهيئة الخاصة بمنطقة الشراقا وفيها الشيخ حسين الطراونة .
- الهيئة الخاصة بمنطقة العراق .
- الهيئة الخاصة بمنطقة بني طريف .
- الهيئة الخاصة بمنطقة الكرك (٢٣) .

ويبدو أن طريقة هذه الهيئات في الاحصاء لم تكن موفقة ، فقد وقع صدام بين عشيرتي السلايطة فأرسلت قوة من الكرك بقيادة رشدي بك الى أم الرصاص شمالا حتى تبعث الهيبة في نفوس الناس هناك . ولكن شاكر بك أخطأ في ذلك ، اذ كان من المفروض أن ترسل قوة من السلط لا من الكرك لانها الاقرب لأم الرصاص ، ولان ارسال جزء من القوات شمالا سبب نقصا في قوات شاكر بك في الكرك نفسها وأساء الى توزيع القوة وأطمح الاهالي في سلطة الكرك . ويذكر كذلك أن عدم ذهاب (رفيفان المجالي) مع القوات لأم الرصاص أضعف هيبة هذه القوة (٢٤) .

وقعت أحداث أخرى أثناء احصاء النفوس ، ففي الهيئة الاولى مثلا تصادم الشيخ قدر المجالي مع الضابط المسؤول ، وكان الضابط لا يحترم الشيخ قدر أمام جماعته ، وعندما كان يدخل الشيخ قدر مع الضابط لاحد البيوت كانا يختلفان على العدد الصحيح فيقول الشيخ قدر « خمسة أشخاص » ولكن الضابط يشكك في الرقم ويقول « عشرة أشخاص » ، وكان تكذيب الضابط للشيخ يتم بحضور جماعة الشيخ قدر مما يزيد في وقع الالهانة (٢٥) . يضاف لما تقدم أن الشيخ قدر كان جريحا في كرامته لاستبعاده من مجلس الادارة وتعيين مصطفى الجعفري بدلا عنه (٢٦) .

ساهم ضعف هيبة الدولة في تزايد الاشاعات التي خلقت رأياً عاماً في الجزء الجنوبي من ولاية الكرك . معباً ضد السلطة وقد لاحظ ذلك الرحالة «موزيل» في معان وأوساط البدو . وهناك مؤشرات عامة في الرأي العام تعكس ضعف مبادرة السلطة ، فقد ترددت الاشاعات مثلاً أن الحكومة رفضت أن تأخذ (بدلا) من الدروز وأصرت على التجنيد الاجباري . وأخافت فكرة التجنيد الاجباري وعدم وجود بديل شيوخ الكرك كما حصل مع الشيخ علي يونس من بني حميدة الذي استشهد بما حصل في حوران في حوارته مع شيوخ الكرك عندما قابلهم المتصرف وسألهم عن رأيهم في التجنيد . في حين كان من المفروض أن تقوم السلطة بتعبئة الرأي العام ، مذكرة اياه بأن الخدمة العسكرية ، وكانت من قبل لا تطبق الا على ١٥ مليوناً فقط ، قد أصبحت عامة في البلاد (٢٧) .

وأسهم النزاع بين المسؤولين في تشجيع الاهالي على مناهضة السلطة (٢٨) ، من ذلك سوء التفاهم بين متصرف الكرك طاهر بك ووالي سورية اسماعيل فاضل ، الذي

وصلت أخباره الى أهالي الكرك ، فأطاح ذلك بما تبقى من هيبة الحكومة . كانت علاقات المتصرف مع الوالي قد وصلت حدا من التوتر جعل الوالي يكتب ضد المتصرف لنظارة الداخلية (٢٩) وتعود نقمة الوالي (٤٠) على متصرف الكرك لاتصال المتصرف بسامي باشا الفاروقي قائد الحملة الحورانية . فقد كان الوالي يعتقد أن متصرف الكرك تلقى أوامره في مسألة احصاء النفوس والخدمة العسكرية من سامي باشا . ويتهم الوالي المتصرف بأنه تبادل البرقيات ونسق مع سامي باشا في ثلاثة مواضيع : احصاء النفوس ، والتجنيد ، وجمع السلاح من أهالي الكرك .

وينفي متصرف الكرك هذه الاتهامات ، وانه تبادل البرقيات مع سامي باشا ، ويذكر أنه أبرق للوالي وان المواضيع التي تحدث فيها مع الوالي هي موافقة أهل الكرك على احصاء النفوس وليس جمع السلاح لان أهل الكرك يخشون من جيرانهم لو بقوا بدون سلاح . وفي هذه النقطة بالذات وافق سامي باشا على حماية المنطقة وتأمينها قبل جمع السلاح (٤١) .

٢ - عدم التنسيق بين المدنيين والعسكريين :

يلاحظ أن هناك صراعا على السلطة بين سامي باشا الفاروقي والوالي اسماعيل فاضل الذي كان يرغب بقيادة الحملة الحورانية وساءه أن وزارة الداخلية اختارت سامي باشا للحملة (٤٢) . وهذا يفسر عدم تعاون الوالي في أية اجراءات وقائية في الجزء الجنوبي في ولاية الكرك وأراد تحميل سامي باشا المسؤولية فيما حدث في حوران والكرك متهما اياه بعدم الكفاءة في اختيار مساعديه ومنهم المتصرف طاهر بك . والعسكريون مثل شاكر بك وقائد الدرك فؤاد بك (٤٣) .

ويعد الصراع بين سامي باشا واسماعيل فاضل مظهرا للصراع على السلطة في ولاية سورية بين المدنيين والعسكريين وان انتصارات سامي باشا لم ترض اسماعيل فاضل . ولم يكن هذا الصراع ، الصراع الوحيد بين المدنيين والعسكريين فهناك صراع آخر حدث في الكرك نفسها وتمثل في المواجهة بين شاكر بك والمتصرف طاهر بك ، اذ تلكا شاكر بك في تنفيذ أوامر المتصرف فوق وقع الهجوم .

وفي الوقت الذي حمل فيه الوالي المسؤولية للمتصرف في الكرك ولسامي باشا الفاروقي فان الوالي استبعد أن يكون لأهالي الكرك مسؤولية فيما حدث بل دافع عنهم (٤٤) . ان رأي الوالي لا يختلف عن رأي الوالي عثمان نوري الذي تم تكليفه بدراسة تأسيس متصرفية في الكرك ، فذكر في تقريره أن الناس يحترمون السلطان ولا توجد لديهم نية في مناهضة السلطة . وهذا ما يعزز الرأي أن السلطة كانت مسؤولة عما حدث

سواء في اجراءاتها الوقائية أو العلاجية . ويختلف رأي الوالي عن رأي المتصرف الذي وجه اللوم لرؤساء العشائر واتهمهم بالخبط والانانية(٤٥) .

ويلاحظ أن الاراء عند المسؤولين لم تتفق على تحديد الاسباب ففي حين يرى الوالي الاهالي فان المتصرف يتهمهم ، والواقع أن سوء الادارة وعدم المبادرة هو السبب . فبالاضافة للاسباب السابقة الذكر هناك ما يشير لسوء ادارة الوالي في ولاية سورية حيث عزل رئيس بلدية دمشق أربع مرات في فترة قصيرة نسبيا(٤٦) . وعلى مستوى المتصرف فانه لم يحسن التنسيق وهو في الموقع ، فلم ينسق مع رئيسه تنسيقا جيدا ولم ينسق مع شاكر بك أيضا وترك له اتخاذ القرار ، ولم ينسق مع شيوخ العشائر الذين كان لهم دور كبير في انتصارات سامي باشا الفاروقي في حوران(٤٧) .

اخطاء السلطة ومبادرة أهل الكرك :

ويمكن اجمال اخطاء الادارة في عدم التنسيق بين سامي باشا والوالي في دمشق ، مما أفقده دعم الادارة المدنية التي وقفت موقف المتفرج ، وتسرب أخبار الاتصالات بين المسؤولين الى أهالي الكرك ، الامر الذي ساعدهم على اتخاذ القرارات وشجعهم على العصيان بعد أن لمسوا الشرخ بين الوالي والمتصرف . فانقسام الادارة المدنية أضعف هيبة الدولة وأدى الى ضعف التنسيق بين الاطراف المتعددة ، وكذلك الانقسام بين الادارتين المدنية والعسكرية ، في حين كان الرأي العام عند الاهالي موحدا ضد السلطة .

ومن جملة اخطاء الادارة تسرع سامي باشا في اتخاذ قرار احصاء النفوس والتجنيد في الكرك ، دون تمهيد وتنسيق مع المدنيين ، ودون تأمين حماية الكرك قبل اثاره فكرة جمع السلاح من الكركية والبدو . وساعد قطع مخصصات شيوخ العشائر في تعبئة البدو ضد السلطة .

ولقد استفاد أهالي الكرك من اخطاء السلطة ، وكان أكثرهم نشاطا الشيخ قدر المجالي الذي قام بما لم تقم به السلطة فأرسل شقيقه مشافق المجالي وعبد القادر المجالي للتعبة في الطفيلة ووادي موسى ومضارب عشائر الحويطات وعشائر الكرك وغور الصافي والصخور والنعيمات والحمايدة وبني عطية ، وأشاع بينهم ما يخافون منه وهو التجنيد(٤٨) . وكان الشيخ قدر قد فقد امتيازات سابقة ، منها ١٠٠٠ قرش كان يتقاضاها شهريا(٤٩) ، ومنصبه في مجلس الادارة ، ومن هنا كان حماسه لخلق رأي عام مضاد للسلطة(٥٠) .

والواقع أن آل المجالي لم يفقدوا امتيازاتهم فتوفيق المجالي كان عضوا في مجلس المبعوثان ، وكان منهم أعضاء في المجلس البلدي . ويمكن القول ان الذي فقد امتيازاته

د. سعد أبو دية

الشيخ قدر . وما كان للمتصرف والوالي أن يفرطاً بزعامة مثل زعامة الشيخ قدر في تلك الظروف الحساسة والمرحلة الانتقالية . ولقد حمل والي سورية (المجالي) المسؤولية بشكل عام واتهمهم بكراهية السلطة ، ووسع الوالي دائرة اتهامه لتشمل بني حميدة والسليط (٥١) .

بداية الثورة :

مساء يوم الاحد ١٩١٠/١١/٢١ ش قامت مجموعة من شباب المزار بالهجوم على الضابط (اليوزباشي) الممتاز سعيد أفندي ومعه خمسة جنود من الالاي ٣٣ متوجهين للطفيلة ، وقتلوهم جميعاً واستولوا على سلاحهم (٥٢) . وبعد ذلك توجه محمد علي الطراونة وشخص آخر اسمه عياد الى قريتي العراق والخنزيرة ، فاستجابت العراق وقتل أهلها جميع من في المضافة ما عدا محي الدين أفندي وأمور الاحصاء (٥٣) . وفي العاشرة والنصف ليلاً توجه الشيخ حسين الطراونة ومعه المفتي صالح لابلاغ السلطات وتحذيرها ، وابلاغ المتصرف بما جرى . غير أن المتصرف لم يصدق . وفي هذه الاثناء وقعت تصرفات تعكس سوء التنسيق بين العسكريين والمدنيين وسوء التنسيق مع الناس وضعف المبادرة .

فقد استدعى المتصرف شاكر بك، فلم يحضر وأرسل بدلا عنه ضابطا آخر . وهذا يبين أن شاكر بك كان مطمئنا لعدم حصول مشكلة ، أو انه لا يريد الرد على المتصرف . فاستدعاه هذا ثانية مؤكدا حضوره ، فحضر ودار بين الاثنين حديث استغرق ساعة ونصف الساعة .

وخرج (اليوزباشي قائد الدرك) للاستطلاع والتأكد من وجود مهاجمين على الكرك ، فلم يجد شيئا ، وأرسله شاكر بك ثانية ليطوف حول البلدة فعاد دون أن يجد شيئا يدل على الهجوم . واستأنف المتصرف وشاكر بك الجدل ، وفي هذه الاثناء وقع الهجوم .

ويضع المتصرف اللوم على شاكر بك الذي ماطل حتى وقع الهجوم ، وبعد الهجوم أخطأ بأن أرسل جنودا لاحتضار الطعام من الخارج فقذفتهم المدفعية خطأ عند عودتهم (٥٤) .

الهجوم على مدينة الكرك :

في تمام الساعة ١٢ عربي (نحو السادسة) من صباح يوم الاثنين الموافق ١٩١٠/١٢/٥ غ / ١٣٢٦/١١/٢٢ ش / ٣ ذي الحجة ١٣٢٦ هـ وقع الهجوم المفاجيء

على مدينة الكرك . « وروى شاهد عيان أنه استيقظ صباحاً على أصوات صياح وصوت نغير حرب » (٥٥) .

استهدف الهجوم بيت المتصرف ، وأُتحتمت دار الحكومة وأُحرقت . وارتبكت الأجهزة الرسمية وكبار الموظفين ولولا تدخل مدفعية القلعة التي أعطت الفرصة لكبار الموظفين بالانتقال الى داخل القلعة ، لابيد أكثرهم (٥٦) .

واستهدف الهجوم المباني التالية (حسب التقرير الرسمي) :

- ١ - دار الحكومة .
- ٨ - مكتب البنات - مدرسة البنات .
- ٢ - دار البلدية .
- ٩ - الجامع الشريف .
- ٣ - ادارة حصر الدخان .
- ١٠ - كسر صندوق المالية وأخذ مافيه من نقود .
- ٤ - ادارة البرق .
- ٥ - المكتب الرشدي - مدرسة البنين .
- ٦ - تخريب دور المأمورين ونهبها .
- ٧ - تدمير المحلات والدكاكين .
- ٥٢٠٠٠ قرش قيمة اوراق مالية
- ٢٨٢٠٠٠ قرش
- ١١٠٠٠ قرش امانات .

حوصرت القلعة صباح الاثنين ١٢/٥/١٩١٠ غ حتى الاربعاء ١٤/١٢/١٩١٠ غ بمعنى أن الحصار استمر عشرة أيام . وكانت حصيلة الهجوم قتل أحد عشر دركياً ، وقتل اربعين موظفاً خارج الكرك .

الهجوم على مناطق اخرى :

صباح يوم الاثنين نفسه وقع هجوم مركز على دار الحكومة (مركز الناحية) في العراق . لاقى المهاجمون مقاومة وقتل منهم اثنا عشر شخصاً ، وبند ان نفذ سلاح المدافعين هوجموا وقتلوا .

وفي صباح يوم الاثنين نفسه حاصر بني حميدة والسلايطة القوة العثمانية التي استحكمت في خربة ام الرصاص حتى انتهت الثورة (٥٧) ولولا مساعدة تاجر نجدي (عبد الله العقيلي) لواجهت القوة مشاكل كبيرة .

لقد ادت المفاجأة دورها في محاصرة الجنود داخل قلعة الكرك، الى جانب أسباب أخرى ساعدت الثوار على التفوق منها : التحاق عدد من الدرك بالتأثرين وفتح باب دار الحكومة (٥٨) لهم ، وعدم وضع قوة على مدخل القسبة وبرج القطاونة حسب

د. سعد أبو دية
اقتراح حسين الطراونة ، مما أضعف الموقف الدفاعي ، والسبب تساهل شاكر بك
وتهاونه (٥٩) .

اشترك جميع أهالي الكرك في الهجوم ، ووقف المسيحيون على الحياد ثم رفعوا
الاعلام البيضاء مما جعل المهاجمين يسيئون فهمهم (٦٠) . أما قادة الهجوم فلم يدخلوا
الكرك ، فظل قدر المجالي واقفا على قمة الجبل المقابل للقلعة من الناحية الشرقية (٦١) .

الهجوم على القطرانة :

في يوم الاثنين الموافق ١٩١٠/١٢/٥ ع في الساعة الخامسة مساء
٢٢/١١/٢٢ ش ٣/ ذي الحجة / ١٣٢٨ هـ جاء عشرة فرسان ونزلوا في محطة
القطرانة وتجولوا فيها ثم دخلوا على الموظف (خالد الجركسي) وسألوه عن ابنة لهم
لجأت للمحطة ثم امتطوا خيولهم وذهبوا . ولم يكن قصدهم البحث عن الفتاة ، بل
التأكد من خلو المحطة من الجنود ، ولما تأكدوا من ذلك هاجمها ١٥ فارسا بالبنادق
والمسدسات وقتلوا مأمورها توفيق أفندي وآخرين ، في حين اختفى معظم الفنيين ،
مما أدى الى ارتباك الامور فيها (٦٢) .

وجاء أول اشارة عن أحداث الكرك من حيفا بهذه الصيغة : « أغار أمس مائة
 وخمسون فارسا بدويا على محطة القطرانة على الخط الحجازي فنهبوا وقتلوا المأمور
 وجرحوا البعض ولا يزالون يعترضون القطارات باطلاق الرصاص والمواصلات مقطوعة
 بين عمان ومعان » (٦٣) .

ولم يكن المهاجمون من البدو فقط ، بل شاركهم فيه أهالي الكرك كما يقول
التقرير .

وفي اليوم التالي امتد نطاق الثورة شمالا ووصل الى محطة ضبعة ، وورد في
برقية من قائممقامية السلط ما يلي :

« ان مقدارا كبيرا من العربان تجمعوا في المحطات الواقعة بين القطرانة وضبعة
 وخرّبوا الخط الحديدي وقطعوا الاسلاك البرقية وقتلوا مأمور محطة القطرانة وجرحوا
 أربعة من العملة (العمال) ، وأن عربان الطفيلة حاصروا صباح الاثنين مأموري الحكومة
 والجند » (٦٤) .

وأشارت قائممقامية السلط ان الحماية والسلاية قتلوا مأموري تحرير النفوس
 والعسكر الموجودين . وفيما بعد ترددت أنباء تفيد أن محطات عديدة هوجمت على
 طول ١١٠ كم في وقت حرج جدا كان الحجاج فيه على وشك العودة من الديار المقدسة،

ومنها المحطات التالية : القصر - ٢٣٤ كم ، اللبن - ٢٤٩ كم ، الجيزة - ٢٦٠ كم ، ضبعة - ٢٧٩ كم ، خان الزبيب - ٢٩٥ كم (كسرت الآلات بما فيها التلفراف والزجاج) ، سواقة - ٣٠٩ كم (هوجمت ثم احترقت) ، قطرانة - ٣٢٦ كم ، (هوجمت ثم احترقت وقتل مأمور المحطة) ، منزلة - ٣٤٨ كم ، فريفة - ٣٦٧ كم (قتل مأمور المحطة مخلص صبري) ، الحسا - ٣٧٨ كم (قتل ملاحظ خزان المياه وملاحظ تبديل الخطوط يحيى شيخو) ، جرف الدراويش ٣٩٧ كم ، عنزة - ٤٢٣ كم ، وادي جردون - ٤٤٠ كم .

ويلاحظ أن الخط الحديدي الحجازي استهدف من قبل المهاجمين في عمليات بعيدة عن أسباب الثورة المرتبطة بالتجنيد وتعداد النفوس وجمع السلاح ، ولم يكن الهدف قطع الامدادات ، فقد ترددت الانباء ان الهجوم استهدف المحطات في سبيل جمع غنائم كما حصل في القطرانة ، وحصل ما بين الكيلو ٢٣٤-٢٢٢ (القصر وعمان) ثم نهب القطار لان مرتبات ومخصصات الشيوخ لم تصلهم (١٦) .

الهجوم على الطفيلة :

انقسم الاهالي في الطفيلة ، فقسم أيد الكرك وقسم آخر دافع عن الجنود العثمانيين . وفي اليوم الثاني لنشوب الفتنة في الكرك هاجم مختار قرية صنفحة محمود بن موسى الشباطات دار الحكومة في صنفحة ، وقام آخرون من الحويطات وبعض أهالي الطفيلة بالهجوم في الطفيلة مثلا (جراد بن حرب ونهار العودات) .

وقف ذياب العوران من وجهاء الطفيلة موقفا مضادا ، وفي مذكرة المدعى العام لمحكمة الاستئناف لولاية سورية اتهم ٧٣ شخصا في الطفيلة غيابيا و ١٠٨ شخصا وجاها . وبرأ الديوان الخربي المتهمين (١٧) . وللشيء نفسه حصل في معان حيث انقسم أهل معان بين مؤيد ومعارض .

أما في شمال لواء الكرك فلم يشترك سوى الحمائدة والسلايطة في الثورة واستنكر شيوخ البلقاء والعدوان والعجارمة وابو الغنم والفايز وغيرهم هذه الحوادث التي فيها خروج على طاعة السلطان وابرقوا للسلطة بذلك (١٨) .

الهجوم المعاكس :

ارسلت الحكومة بعد يومين (١٩١٠/١٢/٧) قوة ضخمة من الدرك والفرسان والتقوا بأهل الكرك في معركة حامية ، وتمكنت القوة بقيادة (صلاح الدين) من فك الحصار عن القلعة يوم ١٩١٠/١٢/١٤ ، فهرب أهل الكرك شمالا وجنوبا وشرقا ، وبدأت السلطة في الاعتقالات ثم المحاكمات ومن أبرز محاكمات حوران محاكمة ثلاثة حكم عليهم بالاعدام وهم :

رئيس فرقة اللوانسي علي سليمان اللوانسي ، بتهمة قيادة الهجوم على المفرزة العسكرية والتسبب في مقتل ثمانية عسكريين وضابطين والاشتراك في حصار القلعة ومهاجمة الخط الحديدي والحجازي . ومختار المعاينة ساهر المعاينة ، واتهم بقيادة الجنود على القلعة . مختار الجعافرة درويش الجعافرة (٦٩) . ويلاحظ ان الثلاثة هم قادة في جماعاتهم فالاول هو رئيس فرقة اللوانسي من بني حميدة والثاني والثالث من المخاتير ، فالقيادات شعبية محلية .

خاتمة :

يلاحظ أن المنطقة شهدت تسارعا في الاحداث وان النصف الثاني من القرن التاسع عشر في المنطقة كان حاسما . ويلاحظ ان الادارة ابدت اهتماما مفاجئا بالمنطقة وان الجزء الجنوبي من ولاية سورية قد اخذ يحظى بالاهتمام المفاجيء من السلطان ولكن الادارة وقعت في عدة اخطاء ، منها :

١ - لم تفهم الادارة البيئة العملية في المنطقة ، ونعني بالبيئة العملية الرأي العام والتدخل الدولي في المنطقة . ويلاحظ أن الرأي العام كان معبأ ضد السلطة لعدة أسباب منها ما يتعلق بأمور شخصية مثل عدم تعيين الشيخ قدر المجالي في مجلس الادارة ، وقطع الرواتب عن الشيوخ ومنها ما يتعلق بأمور عامة تهم اللواء كله مثلاً احصاء النفوس والتجنيد ، ولقد خلط الزعماء الامور الشخصية بالامور العامة وأثروا على الرأي العام الذي توافرت لديه الاسباب للثورة . يضاف لما تقدم عدم معرفة السلطة بحقيقة قوة المنطقة ذات الخبرة في التحالفات ومضاعفة القوة بالتحالف حيث هاجم الكركيون والبدو وغيرهم جميع المحطات الواقعة في متناول يدهم مما يعكس ضعف هيبة السلطة لاسوأ حد .

٢ - لم تبادر الادارة باتخاذ الاحتياطات ، وقد علمت في وقت مبكر ان ثورة سوف تنشب في معان أو بين البدو ولم يعبأ والي بما أخبره به (موزيل) .

٣ - لم يكن التنسيق بين المسؤولين فعلا . (والي وسامي باشا الفاروقي والمتصرف) ووقع المتصرف ضحية للصراع بين العسكريين والمدنيين ودفع الجميع الثمن .

٤ - كانت خبرة أهالي الكرك أكثر من خبرة المسؤولين العثمانيين في انتهاز فرص المبادهة والتعبئة والتحالف .

وهناك ملاحظات عامة على الثورة ، فقد ركزت على أهداف محددة وهي مهاجمة القلعة والمدينة ومحطات القطار ولم تكن لها افكار وعقائد (ايدلوجية) محددة . حتى

هذا الهدف لم يتحقق اذ أن الدولة تمكنت من السيطرة على الموقف ولم تحقق الثورة هدفا أكثر من كسر هيبة السلطة .

أدت الاحداث اللاحقة الى تخفيف قبضة السلطة على المنطقة ، ثم بدأت الحرب العالمية الاولى ، ولم تظهر نتائج ثورة الكرك بشكل واضح على سياسة الحكومة .

الحواشي

البخيت (عمان - ١٩٨٨) ص ١٠٦ وما بعدها . سوف نشر لهذا المصدر بجوبسر . انظر طه علي الهباهية ، الشوبك في التاريخ والوجدان الشعبي (عمان : وزارة الثقافة ١٩٨٤ م) ص ٧٥ .

وقعت الحادثة عندما اراد الجنود الاتراك استخدام النساء في نقل المياه للقلعة فرفض الرجال ووقعت مصادمة ساعد فيها البدو أهل الشوبك .

انظر عن تأسيس المصرفية دراسة الاستاذ انجين اكرلي .

Engin Deniz akarli, « Establish ment of the Ma'an Karak Mutasarrifiyya 1892-1894 » in **Dirasat** Vol. XIII 1986 , No. 1, pp 28-29 .

انظر سالنامه ولاية سورية لسنة ١٣١٠ - ١٣١١ تعادل ١٨٩٣ م ص ٢٤٠ .

وسالنامه لسنة ١٣١١ - ١٣١٢ وتعادل ١٨٩٤ م ص ص ٢١٦ - ٢٢٢ . وانظر سالنامه ولاية سورية ١٣١٧ هـ - ١٣١٥ هـ . ومن حدود اللواء انظر Akarli, p. 41.

وهناك أسباب عديدة لجعل الكرك مركزا للواء بدلا من معان وبعضها تتعلق بالاستراتيجية والدفاع ويذكر القسوس ان الوساطات مع الباب العالي هي السبب انظر : Akarli, p. 41.

القسوس ، ص ٤٣ ، يروي ان المرحوم جرسوس في القدس قد تدخل في الاستانة من أجل تغيير ما حصل في اللواء وفعلا تحقق

(١) يرثي الشاعر محمود طه الضمور ، احد الذين اشتركوا في الثورة واعدسوا . والهيبة هي الثورة .

(٧) انظر : احمد جميل عبد العزيز الضمور، مخطوط عن عشيرة الضمور بالكرك (عمان ١٩٨٧) القاعة الهاشمية في مكتبة الجامعة الاردنية عمان مسلسل ٢٤٤٥٢٠ ص ص ٥-٦ . (٢) الكزاندر شوش، تحولات جذرية في فلسطين، دراسة حول التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ترجمة د. كامل العسلي، الجامعة الاردنية ، عمان ١٩٨٨ ، ص ص ٢٣٣ - ٢٣٤ ، ٢٧٦ .

(٣) محمد كرد علي ، « سكة الحجاز » مجلة المقتطف ، نوفمبر ١٩٠٤ ، ص ص ٩٧٠-٩٨٠ .

(٤) راجع منيب الماضي وسليمان موسى ، تاريخ الاردن في القرن العشرين ، ط ٢ ، (عمان : مكتبة المحتسب ١٩٨٨) ص ١٦ وانظر هزاع المجالي ، مذكراتي (بلا تاريخ ولا ناشر) ص ٤١ .

انظر: د. علي محافظة، تاريخ الاردن المعاصر، عهد الامارة ٢١-١٩٤٦ (عمان ، مركز الكتب الاردني ١٩٨٩ م) ص ٨ .

(٥) وعن ثورة الكرك راجع : عودة القسوس ، « مذكرات ١٨٧٧ - ١٩٤٣ وثورة الكرك » ، هذا المخطوط محفوظ في مركز الوثائق والمخطوطات / الجامعة الاردنية وسوف نشر لهذا المصدر بالقسوس .

(٦) بيتر جوبسر ، السياسة والتغير في الكرك الاردن ، دراسة لبلدة عربية صغيرة ومنطقتها، ترجمة دكتور خالد الكركي مراجعة د. عدنان

له ما اراد واصبحت الكرك مركزا للواء.
يحدد الدكتور يوسف دخول حسين باشا يوم
١٨٩٣/١١/٤ م ، وان دخوله لمدينة الكرك
لم يكن بطريقة عادية تقليدية اذ كان من
المتوقع ان يكون هناك مقاومة للسلطة فخيم
حسن باشا في الثنية قرب الكرك ثم دخلها
بلا مقاومة .

انظر : الدكتور يوسف سليم شويحات
العزيزات في مادبا ، بلا تاريخ ولا ناشر ،
سوف نشر لهذا المصدر بالعزيزات .
(١٠) شهد اللواء حروبا ومذابح وفتنا بين اهاليه
الذين كانوا بحاجة للسلطة وقد ذكر
شعراء بعض هذه المذابح مثلا هنا قصيدة
مطلعها :

سويننا لزوبر عديل

بين سقع والسدج

أي اننا قمنا بتعويض لما حصل في زوبر وهي
وقعة بين أهل الطفيلة والكركية . وسقع
والدرج اسماء مكانين . أما الشعراء الآخرين
فلقد خلدوا ذكر المذبحة التي تعرض لها
الكلالدة (من عشائر الطفيلة) على أيدي
عشائر أخرى من الطفيلة :

يا راكبا تسعين ملحمة تحني

ما نوقهن غير العبيد المشرات (١)

علمة العوران درهش لهن

وازيونهن راغي العلوم الرديات (٢)

دالكو لضيوفكو شر بني

يا ذابحين الضيف من عقب ما بات (٣)

تسعين جوز غراب لعبيد جن

يا كل لحم والريش لعبيد رايات (٤)

يا عبيد ذبح الطفل ما هو سنه

ياشين ما يجلي من القلب حشرات (٥)

اما لن سهل الله والليالي اقبلن

نكتال بصاع المجيدي بعركات (٦)

بضف أو سليمان لهن سرن

بايماننا مثل المحوص المدلات (٧)

١. ملحمة : ناقة ، تحني : تحن . العبيد :

- المشرات : العبيد المشتريين .
٢. غلمة العوران : شباب العوران والعوران
قبيلة في الطفيلة : درهش : استقبال .
أزيونهن : قائدهن ، راغي العلوم الرديات :
صاحب الاخبار السيئة .
٣. عقب مابات بعد ان نام وقضى ليلته .
لعبيد : عبيد العوران ، جن : جاءت .
٥. ياشين : يا سيء .
٦. نكتال : نستخدم المكيال .
٧. بصف : بمعنى ، سرت : خرجن في وقت
مبكر ، المحوص : الرماح . المدلات :
المتدلية .

القصيدة تشير للمذبحة الكلالدة بأيدي الجوابرة
بعد ان ناموا عندهم ليلة أو ليلتين . مقابلة
مع السيد شوكت الحسين في منزلة بعمان
يوم ١٨/٥/١٩٩٠ الساعة الثانية ظهرا وتؤكد
روايات السادة :

- عبد الكريم سالم الغبابشة

- سليمان عيشان المعايرة من اهالي الطفيلة

- ياسين سلامة الزغابية

ان هناك تحالفات مزقت المنطقة وانها كانت
تتسع وتوقع البعض ان تشمل قبائل سيناء
جنوبا والبلقا شمالا والشعلان غربا .

مقابلة مع السادة المذكورين اعلاه في مبنى
البلدية يوم ١/١١/١٩٨٩ ، الساعة ١١
صباحا . ويشير الكاتب سليمان القوابعة
لهذه الاحداث سليمان القوابعة . ويشير الكاتب
سليمان القوابعة لهذه الاحداث سليمان
القوابعة ، الطفيلة تاريخها وجغرافيتها ،
ج ٢ ، (الطفيلة ١٩٨٦) ص ١٠٢ .

(١١) انظر المقتبس عدد ٥٥٨ ١٩١٠/١٢/٢٧ ،

٥٥٣ ١٩١٠/١٢/٢١ القسوس ، ص ٥١ .

(١٢) سالنامه ولاية سورية ١٣١١ - ١٣١٢ ، صص

٢١٦-٢١٧ وسالنامه ولاية سورية ١٣١٦ ،

صص ٢٢٩-٢٣٦ .

(١٣) المقتبس ٥٥٨ تاريخ ١٩١٠/١٢/٢٧ غ .

(١٤) القسوس ، ص ٥١ ، يذكر عودة ان الكرك

قوات ابراهيم باشا الموجودة في الكرك حاول
الاساءة لسيدة من الكرك من جماعة الحجازيين
(عشيرة من عشائر الكرك المسيحية) ، فاشتكت
السيدة (صباحا) لاسماعيل المجالي الذي
اجتمع بجماعته وقرروا طرد القوات المصرية
من الكرك وهكذا حصل مما جعل ابراهيم
باشا يصب جام غضبه على الكرك ويحرقها .
انهم اسماعيل المجالي بالقيادة والتحريض
واعلم في سوق البتراء بالقدس . بعد
الحادث ظهر تحالف ضد الحويطات لان هناك
من يتهم الحويطات بالتعاون مع ابراهيم باشا
في موضوع القاء القبض على اسماعيل . بيد
ان عودة القسوس يتهم جماعات اخرى غير
الحويطات وهذا الاصب . على العموم بدأت
التحالفات تظهر . انظر صحيفة الكرمل عدد
١١٢٩ تاريخ ٨ اب ١٩٢٥م وعدد ١١٣١ تاريخ
١٥ اب ١٩٢٥م .

كانت القوات المصرية تسكر في دارين للضمور
والقسوس ولقد هاجم الكركيون هاتين الدارين
بعد استسلام القوات المصرية في القلعة فان
ضابطا اساء لبدوي اخذ طربوشه فهاجمته
الجموع ، وبعد هجوم ابراهيم باشا فان دليلا
كركيا يدعى جلحد الحباشنة ضلل القوات
المصرية وقادها الى منطقة منحدرات القنية
وبسبب المطر الشديد فان القوات المصرية
حوصرت في قعر الوادي وهوجمت من الكركية
مما اضطر ، ابراهيم باشا للتوقف عن
المطاردات فترك الكرك واحرقها واخذ معه عشائر
مسيحية فاسكنها منطقة بني نعيم في الخليل
وظلوا هناك حتى غادر ابراهيم باشا بلاد الشام .
ولقد تم اعدام الشيخ اسماعيل المجالي وصالح
عبد القادر المجالي في سوق البتراء في القدس .
من العشائر انظر تقرير القوة السيارة عام
١٩٢٢ في تحديد عشائر الشراقا والغرابا .
(القوة السيارة نواة الجيش العربي الاردني
اسسها الضابط البريطاني برنتون ثم تولاه
بيك) وقد وضعت تقريرا من العشائر في
الكرك يعتبر من ادق الدراسات الميدانية .
التقرير موجود في كتاب : خير الدين الزركلي ،

ابتليت يصادق باشا وكان يحب الرشوة وله
اهتمامات بكلابه فسمي ابو الكلاب وعندما فكر
الاهالي بالثورة عليه ارسلت الحكومة خسرو
باشا (قائد الاي الجندرية) فتراجع الاهالي
وتولى خسرو أعمال اللواء حتى جاء رشيد باشا .

(١٥) انظر المقتبس ٥٥٨ ١٢/٢٧/١٩١٠ ، ٥٥٣
١٢/٢١/١٩١٠ .

(١٦) انظر للباحث ، سعد ابو دية « نموذج في
دراسة تاريخ واصول العشائر الاردنية (معان)
في الوثائق العثمانية » ، مجلة دراسات تاريخية ،
جامعة دمشق ، العددان ٣٤/٣٣ ايلول -
كانون الاول ، ١٩٨٩ م . ص ٤٩-٧٤ .

(١٧) عشائر العمر من بني عقبة كانت لهم الزعامة
اولا قبل ان تأخذها منهم عشائر المجالي .

(١٨) القسوس ، ص ٢٦-٢٩ .

(١٩) اشار محمد السنوسي للتحالفات انظر :

محمد السنوسي ، الرحلة الحجازية ، تحقيق
الدكتور علي الشنوفي (تونس ، الشركة
التونسية للتوزيع ١٩٨١) ، ص ٢٤٨ -
٣٤٩ .

(٢٠) انقسمت الطفيلة في تحالفها مثلما انقسمت

معان حيث ان (الكلالدة) في الطفيلة كانوا
حلفاء لاهل الكرك والسبب يرجع لنزاع
الكلالدة مع الجوابرة في الطفيلة حيث دبرت
عشائر الجوابرة للكلالدة مذبة على طريقة
(محمد علي) باشا حاكم مصر مع المماليك
في القرن الماضي ولقد نفذوا هذه المذبة
وقتل كثيرون من وجوه الكلالدة . هاجم
الكركيون الطفيلة فانتصروا ثم هاجموا وادي
موسى ووقعت مباراة قتل فيها واحد من
العزازمة الفارس مصلح المجالي وتمت الهزيمة
بعد ذلك ويعتبر شوكت المحيسن (كاتب
وقاضي سابق) افضل من وثق لهذه المذبة
والمركتين اللتين حصلتا بين اهل الكرك
وحلفائهم من جهة وخصومهم في الجهة الاخرى
ويقول ان شاعرا وصف هذا التوازن في
المركتين بقصيدة منها : سويننا لزوبر . الخ
انظر هامش رقم (٨) .

(٢١) تفاصيل هذه القضية : ان جنديا مصرية

تم يوم ١٠ تشرين الثاني ١٣٢٦ في حين أن الثورة وقعت يوم ٢١/٢ منه . المقتبس ، ٧٨٤ ، ١٩١١/٩/١٨ .

وظهر أن أهالي الكرك تهافتوا على جمع النفوس . ولم تظهر مشكلة . انظر المقتبس ١٣/١١/١٩١٠ غ ، عدد ٥٢٣ ، ١١ ذو القعدة ١٣٢٨ هـ . وتم جمع الاسلحة أيضا ، انظر : المقتبس/عدد ٥٢٤ تاريخ ١٤/١١/١٩١٠ غ ، ١٢ ذو القعدة ١٣٢٨ هـ .

القوس ، مصدر سابق .
رواية المدعي العام في المقتبس/عدد ٧٨٢ تاريخ ١٦/٩/١٩١١ .

ويتهم والي سوريا امير اللواء شاكرك بك بسوء الادارة لانه ارسل للكرك اربعة طوابير واحد لمعان وبلوكين لمكان اخر واخذ يعاقر الخمرة في الكرك . رواية الوالي في المقتبس /عدد١/ كانون الثاني ١٩١١ .

المقتبس ، عدد ٥٨٩ تاريخ ١/شباط/١٩١١ غ . كان الوالي اسماعيل فاضل قد زار الكرك وطلب امادة انتخاب الاعضاء ما عدا الشيخ قدر مما أفضب الشيخ قدر .

انظر ، القسوس ، ص ص ٥٧-٥٨ .
الدليل ، عدد ٣٢٩ سنة ٧ تاريخ ٢٨/٣/١٩١٠ .

المقتبس ، عدد ٥٤٧ ، ١١/١٢/١٩١٠ .
المقتبس ، عدد ٥٧٠ ، ١٠/١/١٩١١ .

تصريح والي سورية السابق اسماعيل فاضل منشور في المقتبس عدد ٥٩٢/٥/شباط ١٩١١ غ ٢٣/كانون الثاني ١٣٢٦ ش ، ٥ صفر ١٣٢٩ هـ . المصدر نفسه .

المقتبس عدد ٥٦٤ ٣/١/١٩١١ .
المقتبس عدد ٥٨٩ ١/٢/١٩١١ .

المقتبس عدد ٥٨٩ ١/٢/١٩١١ وانظر المقتبس عدد ٥٦٤ ٣/١/١٩١١ .

المقتبس ، عدد ٥٨٩ ، ١/٢/١٩١١ .
يروى اسماعيل فاضل أن أهل الكرك تعاونوا مع السلطة في الاعمال التطوعية وبناء المدارس وهذا صحيح وقد حصل في الكرك والطفيلة .

عامان في عمان (القاهرة : ١٩٢٦) . ص ص ٨٤-١٠٨ .

وذكر القسوس عشائر الكرك أيضا ، انظر ص ٦ وانظر العزيرات وجوبس وكلهم تطرقوا للعشائر .

(٢٤) تحدث عن هجرة المجالي للكرك العزيرات وذكر أنهم جاؤوا عام ١٧٤٠م للكرك وأن جدهم جلال بن شديد في حين يذكر القسوس أن جدهم مجلي جاء من الخليل عام ١٦٤٠م وأن يوسف حفيد مجلي وقف مع الكركية عندما حصلت مجاعة فاستدان رز وقمح لأهل الكرك من القدس والخليل فأحبه الأهلون لهذا السبب ولأنه من نسل تميم الداري الصحابي المعروف ولدمائة أخلاقه انظر :
العزيرات ، ص ٣٤ .
القسوس ، ص ٦ .

(٢٥) تحرك «موزيل» من دمشق يوم ٢١/٥/١٩١٠ جهة معان بالقطار . كان الوالي اسماعيل فاضل نفسه يقوم بجولة في المنطقة وكان يرجع وقوع الثورة في حوران وأراد أن يقسم بالحملة بنفسه ولكن وزارة الداخلية رجحت كفة سامي باشا الفاروقي .

(٣٧) أثناء وجود « موزيل » في معان وقع حادث إطلاق النار عفوي من جندي فتوقع الجميع بمن فيهم « موزيل » أن الثورة اندلعت ، انظر :

(٣٨) A. Musil, The Northern Hejaz (New York, American Geographical Society 1926) pp. 238 - 239 .

(٢٧) المقتبس عدد ٥٩٢ ، ٥/شباط/١٩١١ غ .
(٢٨) المصدر نفسه .

(٢٩) المقتبس / ٥٨٩ ، ١/شباط ١٩١١م .
(٣٠) المصدر نفسه ، جرى احصاء النفوس قبل الثورة بعشرة ايام .

(٣١) المصدر نفسه .
(٣٢) رواية شكري أفندي مدعي الاستئناف في الكرك تؤيد هذا الشيء وأن حصر النفوس

كان المهاجمون يرددون يا سامي باشا لا نطيع
ولا نعد عيالتنا .

لعين مشخص والبنات ذبح العساكر كارونا .
وانظر القسوس ص ٦٧ .

المصدر نفسه .

المقتبس عدد ٥٤٦ ، ١٠/١٢/١٩١٠ م .

عدد ٤٨ ، ١٢/١٢/١٩١٠ م .

رسالة مكاتب المقتبس عدد ٥٤٤ ، ٧/١٢/١٩١٠ غ

٥/ ذي الحجة / ١٣٢٨ هـ ، ٢٤/١١/١٣٢٦ ش

المقتبس عدد ٥٤٥ ، ٨/١٢/١٩١٠ ، ٦/ ذي

الحجة / ١٣٢٨ هـ ، ٢٥/١١/١٣٢٦ ش .

المقتبس عدد ٥٤٩ ، ١٧/ كانون الاول ١٩١٠ غ

٤/ كانون الاول ١٣٢٦ ش .

المقتبس عدد ٥٥٣ ، ٢١/١٢/١٩١٠ غ .

المقتبس عدد ٥٤٧ ، ١١/١٢/١٩١٠ غ .

المقتبس ٧٨٢ تاريخ ١٦/٩/١٩١١ .

وبسبب هذا الموقف فان سامي باشا خلع على

الطفايلة كثيرا من الهدايا ومنحت الحكومة

العثمانية الشيخ ذياب العوران الوسام

العثماني من الدرجة الرابعة ، المقتبس ،

٥٥٣ ، ٢١/١٢/١٩١٠ .

المقتبس ٥٤٩ تاريخ ١٧/١٢/١٩١٠ غ ٤ كانون

كانون الاول ١٣٢٦ ش ومن المستنكرين

اسماء عائلات واشخاص : سلطان العلي ،

شيخ سالم ، شيخ برجس ، شيخ هايد ،

شيخ قهد ، شلاش ، هوازم ابو ستة ، ذياب

الفايز ، مزيد ، صايل الشهبان ، عبد المهدي ،

عقيل العقيل .

أوصى اللوانسي بما يلي عند اعدامه :

« أوصي لاهلي على حالهم وحلالهم . أنا

مو داري أوصي ، الامانة عند الله أوصيهم

ببعضهم وأودعهم بعض لبعض » .

وأوصى الجعافرة وقال :

« دمي في رقبة ظالميني ... لو الدولة تحقق »

اما ساهر المعاينة فقد أوصى بما يلي :

« أولادي وحريمي وبناتي ١٦ يخدمون السلطان »

انظر المقتبس ٦٩٢ تاريخ ١٩/مايس ١٣٢٧ م

١٠/ حزيران / ١٩١١ تمت اعتقالات اخرى

(٤٥) المقتبس ، عدد ٥٩٢ ، ٥/٢/١٩١١ .

(٤٦) المقتبس ، عدد ٥٨٩ ، ١/٢/١٩١١ .

(٤٧) المقتبس ، عدد ٥٩٠ ، ٢/٢/١٩١١ . كان

لاشتراك الشعلان من (الرولة) دورا هاما في

انتصارات سامي باشا حيث قطعوا الطريق

على الدروز من الناحية الجنوبية .

(٤٨) رواية المدعي العام . اخذ عبد القادر فرسين

من الجيش في الكرك متدوعا بان معان هوجمت

من الحويطات ولكن استغلها في التعبئة .

(٤٩) المصدر نفسه .

(٥٠) يذكر المدعي العام ان المجالي قاوموا الاصلاحات

الدستورية لانها تفقدهم امتيازاتهم والواقع

ان الامتيازات التي فقدها الشيخ قدر جعلته

يقاوم اجراءات السلطة بطريقة غير مباشرة .

(٥١) انظر رسالة والي سورية للمقتبس عدد ٥٤٩ ،

٣٠/١١/١٣٢٦ ش ، ١٧/١٢/١٩١٠ .

(٥٢) المقتبس عدد ٥٦٢ ، ١/١/١٩١١ .

(٥٣) استجار بسيدة في المنزل .

(٥٤) المقتبس ٥٧٠ ، ١٠/١/١٩١١ انظر رواية

المتصرف وانظر رواية القسوس نفسه في

القسوس ص ص ٦٤-٦٥ .

(٥٥) المقتبس ٥٦١ ، ٣١/١٢/١٩١٠ غ .

روى شاهد العيان انه استيقظ صباحا

وسمع اصوات نساء يصرخن «اذبحوا الكلاب»

فذهب للقلعة فوجد المتصرف والمفتي والقائد

والنائب . تم ارسال ثلاثة جنود من نابلس بعد

ان غيروا ملابسهم وذهبوا للقطرانة للابلغ

عما حصل .

(٥٦) المقتبس ٥٥٣ ، ٢١/كانون الاول ١٩١٠ غ .

المقتبس ٥٥٢ ، ٢٠/كانون الاول ١٩١٠ غ

تقرير وقع عليه المتصرف طاهر ، النائب

شكري ، المحاسب محي الدين ، مدير

التحريات خيرى ، المفتي صالح ، العضو

عودة القسوس .

(٥٧) القسوس ص ٦٤ .

(٥٨) المقتبس ٧٨٤ ، ١٨/٩/١٩١١ .

(٥٩) المقتبس ٥٧٠ ، ١٠/١/١٩١١ .

(٦٠) المقتبس ٥٥٣ ، ٢١/١٢/١٩١٠ .

٥٧٧ ت ١٩١١/١/١٨ ، ٥٨٠ ت ١٩١١/١/٢٢
٥٤٩ ت ١٩١٠/١٢/١٧ .
ولم يلق القبض على قدر المجالي الا في
١٩١١/١١/٦ .
المقتبس ٧٩٠ تاريخ ١٩١١/١١/٢٠ .
ولقد ارادت الحكومة بالقيام بأكثر من الاعداد
والانتقام واسترداد المنهوبات حيث فكرت
بفصل غور الصافي بالطفيلة ثم فصل هذا
اللواء .
انظر المقتبس ٧٣٤ ١٩١١/٧/٢٠ .

فاعتقل من المجالي . عبد القادر المجالي ،
ابراهيم خليل المجالي مع اشقائه واعتقل
شيوخ اخرين من المعاينة وغيرهم مثلا :
١ - يوسف المعاينة ٢ - داود المبيض
٣ - سالم الصرايرة ٤ - خلف رمضان
٥ - محمود طه الضمور ٦ - عبد القادر الجبور
٧ - زعل المعاينة ٨ - حامد الكفاوية
٩ - عارف افندي ١٠ - فارس ذنبيات
١١ - سليمان فايز منصور طريف ١٢ - عبد
الله وممدوح بن فارس وموسى بن صالح .
انظر المقتبس ٥٧٣ تاريخ ١٩١١/١/١٤

* * *

امارة حلب في عهد بني مرداس وعلاقاتها الخارجية

د. شوقي شعث

المديرية العامة للآثار والمتاحف

بعد موت سيف الدولة الحمداني أمير حلب اضطربت الاحوال السياسية في حلب وسورية الشمالية على وجه العموم نظرا لعدم تمكن أحد من خلفائه من حسم الامور لصالحه وبالتالي تأمين الاستقرار ، ويبدو أن ذلك عائد الى الصراع بين أمراء بني حمدان الذين جاؤوا بعده بسبب كثرة الطامعين منهم بالامارة ، وكثرة الطامعين بالبلاد من خارج الحدود ، وتأتي على رأس تلك القوى الطامعة القوى العظمى في ذلك العصر وهي : الخلافة الفاطمية بالقاهرة والخلافة العباسية ببغداد والامبراطورية البيزنطية في بيزنطة ناهيك عن أمراء العرب المحليين اهمهم أمراء بني مرداس الكلابيون (١) .

ونظرا لان السياسة الخارجية المرادسية خضعت لعوامل اقتصادية ومذهبية وسياسية ، فقد اختلفت طبيعة العلاقات بينها وبين القوى المتنافسة الرئيسية في المنطقة ، فبات من الضروري الوقوف على طبيعة تلك العلاقات التي تحكم في سياسة الامارة المرادسية الخارجية .

المرادسيون والفاطيون :

تعود علاقة الفاطميين بحلب الى عهد الدولة الحمدانية خاصة بعد موت سيف الدولة وبعد سقوطها (٢) ظلت الخلافة الفاطمية تتطلع الى السيطرة على حلب وشمال سورية لمواجهة الخلافة العباسية في بغداد ونفوذها في الشام والجزيرة ، وكذلك الامبراطورية البيزنطية التي ساعدت أمراء العرب على نبذ طاعتها أي طاعة الخلافة الفاطمية وتقسيم بلاد الشام بموجب حلف تم بينهم فكانت فلسطين لحسان بن المفرج بن دغفل بن الجراح أمير طي ، وكانت دمشق لسنان بن عليان أمير كلب ، وكانت حلب لصالح بن مرداس أمير كلاب ، اذ تمكن الاخير عام ٤١٤هـ / ١٠٢٣م من اخذ حلب من يد الفاطميين بعد حصار طويل لقلعتها (٣) وظل يحكمها دون منازع حتى عام ٤٢٠هـ / ١٠٢٩م ، وبالطبع لم ينظر الفاطميون بعين الرضا لحلف الأمراء العرب وذلك لانه قام على تقليص سلطتهم في بلاد الشام فباشروا من أجل عودتهم الى حلب وبلاد الشام ممارسة سياسة ذات اتجاهين : مهادنة البيزنطيين ، واصطناع آل رافع الكلبيين ، فقد قام الخليفة الظاهر بابرام صلح مع البيزنطيين في عهد قسطنطين الثامن كان من أهم بنوده أن يتوقف الفاطميون عن تهديد حلب لتستمر في دفع الجزية السنوية للبيزنطيين ، وفي مقابل ذلك تعهد هؤلاء بعدم تقديم المساعدة لحسان

الطائي بفلسطين ، وظل هذا الاتفاق صامدا حتى عام ٤٢٠هـ / ١٠٢٩م حين قام الخليفة الظاهر الذي عقد هذا الاتفاق مع البيزنطيين ، بعد وفاة قسطنطين الثامن ، بارسال جيش كبير تمكن من كسر جيوش تحالف الامراء العرب المار ذكره في موقعة الاقحوانة بالقرب من طبرية عام ٤٢٠هـ / ١٠٢٩م ، فقتل صالح وولده الاصغر وفر ولده نصر الى حلب ولجأ حسان الى الدولة البيزنطية (٤) .

على الرغم من انتصار الفاطميين في هذه الموقعة فانهم لم يتمكنوا من القضاء على المرداسيين أو أخذ حلب من يدهم ، وفي الوقت نفسه أثاروا حفيظة البيزنطيين لانهم نقضوا الاتفاقية التي كانت بينهم من جهة ، واقتربوا من منطقة نفوذهم وحدودهم الجنوبية من جهة اخرى ، اقتسم الحكم بحلب في هذه الفترة ابنا صالح بن مرواس وهما : شبل الدولة أبو كامل نصر وحكم المدينة ، ومقر الدولة ابو علوان ثمال وحكم في القلعة (٥) .

في هذه الفترة اشتد الضغط البيزنطي على الدولة المرداسية وقد أدى ذلك الى توقيع اتفاقية بين المرداسيين والبيزنطيين على قاعدة التبعية عام ٤٢٢هـ / ١٠٣١م على نحو ما سنرى عند الحديث على العلاقة المرداسية - البيزنطية . لم ترض بنود هذه الاتفاقية الدولة الفاطمية لاثارتها الفرصة للبيزنطيين بتدعيم سلطاتهم في شمال سورية ، وقد حاول الامير المرداسي شرح وجهة نظره للخليفة الفاطمي ، فارسل الى القاهرة رسولا من قبله هو شيخ الدولة ابي الحسن بن الايسر بعد أن حملته هدايا الى الخليفة الفاطمي ، مما غنمه المرداسيون من البيزنطيين ، شملت الثياب والحلي والاوراق وغيرها ، الا أن الخليفة أهمل الرسول فأقام هذا بالقاهرة ينتظر المقابلة مدة خمسة أعوام . ومات الخليفة ولم يستقبله . وتغيرت الاوضاع السياسية وأسفرت عن طرد المرداسيين المقيم البيزنطي بحلب عام ٤٢٦هـ / ١٠٣٥م . وعندما حاول دوقس انطاكية اعادة حلب الى التبعية تصدى له الامير نصر المرداسي وكسره وطارده وبذلك تحقق لامارة حلب الاستقلال التام (٦) .

لقيت عملية طرد المقيم البيزنطي من حلب هوى في نفس الفاطميين ، فقام الخليفة الفاطمي الجديد المستنصر (٧) باستقبال الرسول المنسي ، رسول نصر ، ابن الايسر بناء على تنسيب من وزيره الجرجرائي وخلع عليه وسير معه خلعا وتوقيعا للامير المرداسي ولقبه بخمسة ألقاب هي : مختص الامراء ، خاصة الامامة ، شمس الدولة ومجدها ، وذو العزيمتين اضافة الى لقب شبل الدولة ، كل ذلك رغبة في احتواء حلب وملء الفراغ الذي نشأ عن طرد البيزنطيين (٨) .

وبعد ثلاث سنوات من طرد البيزنطيين ومحاولة الفاطميين الحلول مكانهم ، اتفق الطرفان عام ٤٢٩هـ / ١٠٢٨م (٩) على عقد هدنة بينهما لم يتمسك البيزنطيون فيها

بالشرط الذي تمسكوا به في اتفاقية عام ٤١٨هـ/١٠٢٧م ، والذي كان ينص على أن لا يتعرض الفاطميون لحلب وبذلك تخلوا عن مطامعهم بحلب مما ترك الفرصة للفاطميين لاستعادة سيطرتهم على حلب ، ومن أجل ذلك قام نائب الفاطميين أنوشتكين الدزبري نائب الفاطميين ببلاد الشام بمكاتبة الامبراطور البيزنطي يستأذنه في حرب نصر المرداسي فأذن له (١٠) ، التقى الدزبري بنصر عند تل غربي بلدة السلمية ثم عند تل فاس غربي بلدة لطمين عام ٤٢٩هـ/١٠٣٨م حيث سقط نصر عن جواده وقتل ونقل الى حماء حيث دفن بجامعها الكبير الى أن نقله ابن عمه مقلد بن كامل الى قلعة حلب نحو عام ٤٤٠هـ/١٠٤٨م (١١) .

بعد موقعة تل فاس هذه ، عاد ثمال أخو نصر الى حلب وتجمع أهلها حوله للدفاع عن مدينتهم ضد جيش الدزبري وتقرب هو من أهلها فسدد الديون التي كان أخوه نصر قد استدانها ولاطف كبار تجارها الا أنه لم يأمن غدرهم فقرر مغادرة المدينة تاركا ابن عمه مقلد بن كامل على القلعة وخليفة بن جابر الكعسبي على المدينة (١٢) ، ولم يمض على حكمه بحلب سوى شهر واحد ، وتوجه الى الرحبة التي كان يتولاها من قبل أخيه نصر ، وبعد رحيله عن حلب تقدمت جيوش الدزبري الى حلب وتسلم حلب وقلعتها باتفاق الطرفين وبذلك عادت حلب للمرة الثانية الى تبعية نائب الفاطميين بالشام (١٣) .

استقر ثمال بالرحبة وأخذ يمهّد الطريق لاستعادة إمارته في حلب ، وقوى صلاته بالقبائل العربية في بلاد الشام والجزيرة عن طريق الزواج ، فتزوج علوية بنت وثاب النميري التي كانت زوجة لآخيه نصر والتي ورثت حكم الرافقة بجوار الرقة (هي الان ضمن الرقة) بعد وفاة أخيها واتبع ذلك بزواج آخر من أرملة شبيب بن وثاب ، وبذلك أصبحت الرحبة والرافقة والرقة في حكم ثمال (١٤) . لكن هذه التحركات لم تكن غائبة عن الدزبري فقاومها بأعمال شبيهة حيث تزوج بنت صاحب ميفارقين وديار بكر ، كما قام بشراء قلعة جعبر القريبة من الرقة وبذلك أصبح ثمال محصورا من الشمال الشرقي ومن الغرب (١٥) ، وفي محاولة لفك ذلك الحصار طلب عون الامبراطور البيزنطي الذي وعده بالمساعدة ، فقام هذا من أجل تخفيف الضغط على ثمال ، بمهاجمة اقامية وحماه مما أشغل الدزبري عن ثمال (١٦) .

ويظهر أن الدزبري قام بتلك الاعمال دون علم الخليفة الفاطمي مما أثار الشك في نفسه وخاف من ازدياد نفوذ الدزبري وتعاضم سلطانه ، سيما وأنه كان يتباطىء في تنفيذ أوامر الخلافة بمصر بل انه أحيانا كان لا ينفذها . وعندما تأكد للخلافة نية الدزبري عملت على التخلص منه (١٧) ، فكتب الخليفة لثمال توقيعا بحلب شرط أن يحمل ما بقلعتها من الاموال اليه (١٨) . ولم يطل أمر الدزبري ، فثار عليه جنود دمشق (١٩) ففر الى بعلبك ثم حماء وبعدها الى حلب الا ان القدر لم يمهله فتوفى فيها بالفالج عام ٤٣٣هـ/١٠٤٢م (٢٠) .

عاد شمال الى مقر إمارته بحلب في ظل التبعية الفاطمية بعد أن تسلمها من بنجوتكين (٢١) بموجب توقيع المستنصر له ، ولكنه بعد أن استقر في حلب ووطد الامن فيها لم يلتزم بارسال ما اشترطه الخليفة الفاطمي من ارسال جميع ما بقلعة حلب من الاموال الى مصر ، فقد قام باجتزاء مبلغ كبير من المال بحجة عمارة القلعة وتعويض ما هلك من الاسلحة وما نفذ من العدد . وعندما علم المستنصر بالامر تغير عليه (٢٢) ، ومع أن الوزير فخر الملك أبا منصور صدقه بن يوسف الفلاح (٢٣) حاول التقليل من أهمية الحدث واصلاح ذات البين بين أمير حلب المرداسي والخليفة الفاطمي الا أن شمال لم يوصل ما انقطع الا بعد عامين ، فعاد ذلك عصيانا من شمال يستوجب التأديب عليه من وجهة نظر المستنصر . ومن أجل ذلك سعى لقطع الطريق عليه اذا ما حاول الاستنجاد بالبيزنطيين ، فقام بتجديد الهدنة التي وقعها معهم وتبادل معهم الهدايا الثمينة وذلك عام ٤٣٩ هـ / ١٠٤٧ م (٢٤) . وفي السنة التالية صدرت أوامر الخليفة المستنصر الى نائبه بدمشق ناصر الدولة الحسن بن الحسين الحمداني بالسير الى حلب لحرب شمال ولكنه هزم وعاد الى دمشق بعد أن تخلى لشمال عن حماه وحمص وبذلك عادت حدود الامارة المرداسية الى سابق عهدها (٢٥) .

أثارت هزيمة ناصر الدولة الحمداني غضب المستنصر فعزله وولى مكانه بهاء الدولة طارق الصقلي (٢٦) ، وأنفذ أمير جيشه عدة الدولة أبو الفضل رفق الخادم عام ٤٤١ هـ / ١٠٤٩ م لقتال المرداسيين ، غير أن حظه لم يكن بأسعد من حظ ناصر الدولة ، فوقع في الاسر جريحا وحمل الى حلب وشهر به بأن أركب على بغل مكشوف الرأس ومعه عدد من كبار جنده فاختلف عقله ومات بالقلعة بعد ثلاثة أيام (٢٧) .

كان للهزائم التي أوقعها المرداسيون بجيوش الفاطميين اثر كبير في اعادة تنظيم الادارة المركزية الفاطمية بالقاهرة فقام الخليفة بالقبض على وزيره صفى الدين الجرجاني ونفيه الى صور ، وحمله مسؤولية تلك الهزائم لانه أشار عليه بارسال تلك الحملات العسكرية (٢٨) ، كما أفرج عن ناصر الدولة الحمداني والقى منصب الوزارة واستحدث منصب « الواسطة » (٢٩) ثم ما لبث أن عاد الى تسمية الوزارة عندما قلد قاضي القضاة أبا محمد الحسن اليازوري (نسبة الى بلدة يازور بفلسطين) وسماه سيد الوزراء (٣٠) .

وجد شمال في تغير الجهاز الإداري بالخلافة الفاطمية فرصته في اعادة ما أنقطع ، فطلب ود المستنصر لانه رأى ذلك أنفع له من استمرار العصيان ، بعد أن علم أن الفاطميين يعملون سرا لاسقاطه ، فأرسل رسولا هو شيخ الدولة علي بن أحمد الايسر بقسط من الاتاوة المفروضة عليه وبعض الهدايا والنفائس الجميلة ، وسير معه ولده « وثاب » وزوجته علوية رغبة في اثبات حسن النية فقبل المستنصر توبة شمال ووقع له بحلب وسائر أعمالها (٣١) .

بدأ منذ عام ٤٤٧هـ/١٠٥٥م موقف ثمال يتخرج بسبب ظهور قوة ثالثة ، هي القوة السلجوقية التي كانت تحكم الى جانب الخليفة العباسي ببغداد ، وكان عليه أن يتلمس طريقه بين هذه القوى المتشاحنة المتباينة في الملة والنحلة والمصالح ، وعندما قام البساسيري بثورته ضد الخليفة العباسي أمده بالمال وتنازل له عن الرحبة كل ذلك من أجل ارضاء الخلافة الفاطمية (٢٢) ، ولكنه كان في كل ذلك مترددا خائفا من الخديعة فوقع بذلك بين غضب الفاطميين ، بسبب ذلك التردد ، وبين التوسع السلجوقي غربا فزاد قلقه وبدأ يخاف على امارته وبالتالي على نفسه ، فكتب الى المستنصر كتابا في عام ٤٩٩هـ/١٠٥٧م ، بتشجيع من المؤيد هبة الله الشيرازي ، يظهر فيه رغبته « أن يتفيا ظلاله ويسكن الى جواره ويتنازل له عن حلب » (٢٣) . وسرعان ما لبى المستنصر طلب ثمال وأرسل ابن ملهم العقيلي الملقب بمكين الدولة نائبا عنه الى حلب فتسلمها من ثمال وعوضه عنها عكا وبيروت وجبله (٢٤) ، لكن ثمال لم يباشر حكمها بنفسه وانما أناب عنه غيره لانه أجبر على الإقامة بالقاهرة (٢٥) .

عادت أطماع المرداسيين من جديد لأخذ حلب ، شجعهم على ذلك فشل حركة البساسيري ، وعندما لم يتمكن عز الدولة محمود بن نصر من أخذ حلب عندما سار اليها (٢٦) ، أثار الاحداث ضد حاكمها ، فطلب ابن ملهم النجدة من القاهرة (٢٧) ، فأنجد بجيش على رأسه ناصر الدولة الحمداني ، الا أن عز الدولة محمود بن نصر تمكن عند تل السلطان (الفنيدق) من الحاق الهزيمة بناصر الدولة وابن ملهم ، ووقع ناصر الدولة بالاسر (٢٨) مما شجع أمراء العرب على الالتفاف حول عز الدولة وحاول ابن ملهم بذر الشقاق بين عز الدولة محمود وعمه عطية فسلم حلب لعطية ، الا أن محمودا جاء في نفس اليوم الذي تسلم عطية فيه المدينة ودخلها وذلك عام ٤٥٢هـ/١٠٦٠م (٢٩) . ويقول عبد المولى ، نقلا عن المؤرخ البريطاني جب ، ان ذلك العام كان الميلاد الحقيقي للدولة المرداسية (٤٠) .

آلمت هزيمة محمود بن نصر المرداسي لناصر الدولة المستنصر ولكنه لم يكن في وضع يمكنه من الرد السريع على تلك الهزيمة لاضطراب احوال مصر السياسية والاقتصادية وجاءت هذه الهزيمة لتزيد الامر تعقيدا ، وفي محاولة لتهدئة الامور وايجاد حلول لتلك الازمة ، ألقى القبض على وزيره اليازوري بتهمة اتصاله بالسلاجقة أعدائه (٤١) ، كما تمكن من اخماد ثورة الجند واسترضى الناس ، وبذلك هدأت الاحوال ، وبدأ يفكر بحل للعقدة المرداسية ، فدله تفكيره على ضيفه ثمال المقيم اقامة اجبارية بالقاهر . وثمان هذا هو عم محمود بن نصر أمير حلب الجديد ، الخارج على الدولة الفاطمية ، فقام باسترجاع الاقطاع الذي أقطعه اياه (٤٢) ، وقال له « هذه حلب وقد أخذها ابن أخيك فتمضي اليها وتستعيدها منه » ، وأمده بالسلاح والمال . فسار ثمال الى حلب وتجمع الناس حوله وهو في الطريق اليها ، واستنجد محمود بمنيع

ابن شبيب النميري الذي هب لنجدته بنفسه ، وحاول الاستنجاد بالروم البيزنطيين فلم ينجدوه ، وأخيرا تمكن ثمال من استرداد حلب بموجب صلح تم بينه وبين ابن أخيه محمود عام ٤٥٣هـ / ١٠٦١م كتابع للخلافة الفاطمية (٤٢) .

حافظ ثمال هذه المرة وهي المرة الثالثة التي يحكم فيها كزعيم للإمارة المرداسية والتي لم تمتد سوى سنة وتسعة أشهر على علاقة الود مع الفاطميين ، لأنهم هم الذين أعانوه على استرداد أمارته ، لكنه انشغل في حرب مع الروم البيزنطيين خاصة مع انطاكية (٤٤) وتبادل الغارات معهم ولم يمهله القدر فمرض ومات في الأيام الأولى من ذي القعدة عام ٤٥٤هـ / ١٠٦٢م ، ولما شعر بدنو أجله استدعى أخاه أبو ذؤابة عطية من الرحبة وعهد له بحكم حلب (٤٥) .

المرداسيون والسلاجقة العباسيون :

كانت إمارة عطية على حلب بداية حرب أهلية بين عطية هذا وبين ابن أخيه محمود بن نصر ، الذي كان يقول إن إمارة حلب له لأن ثمال شرط على نفسه أن يردها إليه بعد وفاته عندما تسلمها منه ، سيما وأنه ، أي محموداً ، استرد حلب بسيفه من الفاطميين (٤٦) . وبذلك انقسم البيت المرداسي قسم يشايح عطية والقسم الآخر يشايح ابن أخيه محمود ، وما يهمنا هنا هو المداخلات الخارجية في ذلك الخلاف العائلي . وعلى الرغم من أنه جرى اتفاق بين الطرفين عام ٤٥٥هـ / ١٠٦٣م (٤٧) إلا أن محمود لم يلتزم بذلك الاتفاق (٤٨) ، ومن أجل التخلص من منافسه قام عطية بالاستنجاد بالسلاجقة . ويبدو أن ذلك تم بمباركة بيزنطية (٤٩) . ولكن سرعان ما دارت الأحداث (٥٠) فانحازوا إلى محمود والتقوا بعطية الذي اضطر بعد معركة مرج دابق عام ٤٥٧هـ / ١٠٦٥م إلى تسليم حلب إلى ابن أخيه محمود على أن يحتفظ بحكم اعزاز ومدن الفرات ، وبهذا تم تقسيم الإمارة المرداسية ، الذي كان مقدمة لاضعافها ثم سقوطها (٥١) .

عندما أخذ نفوذ السلاجقة العباسيين بالتنامي في سورية الشمالية قابله ضعف وتراجع للنفوذ الفاطمي ، فقام محمود بن نصر بنقل الخطبة على منابر حلب إلى الخليفة العباسي والسلطان السلجوقي ألب أرسلان (٥٢) ، ويورد ابن الأثير أسباب ذلك التغيير بقوله وسبب ذلك أنه (أي محمود بن نصر) رأى أقبال دولة السلطان ألب أرسلان وقوتها وانتشار دعوتها فجمع أهل حلب وقال : « هذه دولة جديدة ومملكة شديدة ونحن تحت الخوف منهم وهم يستحلون دماءكم لأجل مذاهبكم والرأي أن نقيم الخطبة قبل أن يأت وقت لا ينفعنا فيه قول ولا بذل ، فأجاب المشايخ إلى ذلك ولبس المؤذنون السواد وخطبوا للقائم بأمر الله والسلطان » (٥٣) ، إلا أن السلطان السلجوقي ألب أرسلان لم يقبل بالخطبة على المنابر بحلب للخليفة العباسي وله واعتبر

ذلك بابا من أبواب الشكل أو الخداع ، وكان طلبه تقديم فروض الطاعة والولاء من الأمير المرداسي كغيره من أمراء العرب وتقديم ما فرضه عليه من الاموال ، كان محمود يخاف من واجهة الب أرسلان وقد فشلت جميع الوساطات والمفاوضات بين الطرفين (٥٤) . وعندما تقدم ألب أرسلان وفرض الحصار على مدينة حلب ومن ثم على قلعتها وجد محمود أن لا مفر من موادعة السلطان وملاقاته ليلا بصحبة والدته التي تمكنت من اقناع السلطان بالصفح عن محمود وتثبيتته في ملكه كتابع للخلافة العباسية ، وبالتالي للسلطان السلجوقي ، وذلك عام ٤٦٣ هـ / ١٠٧١ م ، ينفذ ما يطلب منه (٥٥) . وكان على رأس تلك الطلبات بالطبع محاربة الفاطميين أسياده بالامس والروم البيزنطيين حلفاء الامارة المرداسية وقت الشدة ، فقام بناء على طلب السلاجقة بغزو دمشق ومقاتلة القائد الفاطمي ابن منزو الكتامي في ٤٦٣ هـ / ١٠٧١ م (٥٦) ، كما قام بملاقاة البيزنطيين وعمه عطية اللاجئ عندهم وهزمهم (٥٧) ، وَاغار عام ٤٦٤ هـ / ١٠٧١ - ١٠٧٢ م على طرابلس الشام (٥٨) ، وهكذا كانت سياسة محمود في هذه الفترة تقوم على ارضاء سادته الجدد ، وبذلك السياسة يبدو انه حافظ على امارته من الانهيار ، ويعده بعض المؤرخين آخر أمراء بني مرداس الاقوياء الا أن الظروف قهرته (٥٩) .

توفي الأمير محمود بن نصر عام ٤٦٧ هـ / ١٠٧٥ ، بعد نحو أربعة أعوام من خضوعه للعباسيين والسلاجقة ، وتولى الامارة بعده ولده الأكبر أبو المظفر نصر الثاني الملقب بجلال الدولة ، وسار الأمير الجديد على سياسة والده بالولاء للسلاجقة ومحاربة الفاطميين والبيزنطيين ، الا أن « ملك شاه » السلطان السلجوقي الجديد لم يقنع بما قنع به سلفه ألب أرسلان ، فلم يكتف بالولاء ، وأخذ يعمل للقضاء على الاستقلال الشكلي للامارة المرداسية واحتواء حلب ، ويضيق الخناق عليها سيما وأن الأمير المرداسي الجديد لم يكن على قدر من المسؤولية والقوة فمال الى الانغماس في السكر والملذات فثار عليه الجند الاتراك ورموه بسهم قاتل وولوا أخاه أبا الفضائل سابق الملقب بعز الدولة مكانه (٦٠) .

اضطربت أحوال الامارة المرداسية في عهد سابق بسبب ازدياد نفوذ الغز النواكية . وعندما تدمر الكلابيون من ذلك لم يصغ اليهم سابق فانتفضوا عليه وكان على رأس المعارضين أخواه وثاب وشبيب وابن خاله مبارك ، وتمسك كل فريق برأيه فحدثت الحرب الاهلية (٦١) . وطمع السلاجقة في حلب مستغلين الظرف وحاصروها فخاف أهل حلب من الاتراك المرتزقة الذين كانوا في الجيوش السلجوقية واتفقوا قيما بينهم على تسليم حلب الى أمير الموصل العربي شرف الدولة مسلم العقيلي على الرغم من معارضته المرداسيين فجاء العقيلي وتسلم المدينة عام ٤٧٢ هـ / ١٠٧٩ - ١٠٨٠ م واسترضى سابقا باقطاعه الرحبة وأخويه قلعتي أعزاز والأتارب ثم تزوج بأختهم « منيعة » (٦٢) مخلصا بذلك حلب من شر الاتراك وقاطعا الطريق على

غيرهم من الطامعين ، ومحققا السياسة العباسية في بلاد الشام (٦٢) ، وبذلك انقرضت دولة بني مرداس في حلب وشمال الشام (٦٤) .

المرداسيون والبيزنطيون :

يميل نفر من المؤرخين الى الاعتقاد بأن الامارة المرداسية قامت في ظل الحماية البيزنطية بموجب اتفاق بين الطرفين يقوم المرداسيون بموجبه بدفع جعالة سنوية للبيزنطيين ، وثار خلاف بين الفاطميين والبيزنطيين حول هذه المسألة واتفق الطرفان في النهاية على ابرام صلح بين الخليفة الظاهر والامبراطور قسطنطين الثامن ينص على توقف الفاطميين عن تهديد حلب لتستمر في دفع ما ترتب عليها سنويا للبيزنطيين وفي مقابل ذلك يطلق البيزنطيون يد الفاطميين في جنوب بلاد الشام ولا يقدموا أي عون لحسان الطائي صاحب فلسطين (٦٥) . الا أن الفاطميين لم يتقيدوا بتلك الاتفاقية وقاموا بمهاجمة الحلف العربي الذي المحنا اليه فكانت معركة الاقحوانة على نحو ما أسلفنا . اثار هذا العمل بالطبع غضب البيزنطيين فقاموا بدفع ميخائيل سبونديل دوق انطاكية بالاغارة على حصن قيبار الواقع ضمن ممتلكات المرداسيين الا أن هؤلاء هزموه (٦٦) ، فرأى الامبراطور أرمانوس الثالث أن لا مفر من قيادة الجيش البيزنطي بنفسه لاعادة التوازن الذي جرى الاخلال به على اثر تقضيه من قبل الفاطميين . وجاءت الفرصة سانحة عند استنجد نصر المرداسي به ضد أخيه ثمال فسار على رأس جيش كبير جداً من الجند النظاميين والمرتزقة (٦٧) . ولما علم الاخوان المرداسيان بخبر هذه الحملة تناسيا خلافاتهما واستعدا لمواجهة الامبراطور البيزنطي على الرغم من اظهارهما ميلا للمسالمة ، فقام نصر بارسال سفارة الى أرمانوس على رأسها ابن عمه سيف الدولة مقلد بن كامل بن مرداس يعرض عليه التزام المرداسيين بشروط الهدنة المعقودة بين الطرفين ومعاودتهم للتبعية ، الا أن أرمانوس لم يعبأ بهذه السفارة وتجاوز الاعراف الدبلوماسية بأن أقدم على سجن السفير (٦٨) . تقدم الامبراطور البيزنطي من انطاكية الى حلب ونزل بجيشه عن تبل (ولعلها نبل) الى الشمال الغربي من حلب واخذ يرسل السرايا لاختبار قوة خصمه ، وكان من بين تلك السرايا سرية بقيادة ليو / خيرو - سفاكتيس Leo Chirophaktes الا أن الكلابيين كمنوا له وأوقعوا به وأسروه (٦٩) . وشجعت هذه الواقعة القبائل العربية على التدفق من كل حذب وصوب يطوفون المعسكر البيزنطي ويمنعون عنه المياه والمؤن فأسقط في يد الامبراطور واضطرب جيشه فقرر العودة الى انطاكية فطارده المرداسيون الكلابيون وأوقعوا به هزيمة منكرة يتحدث كثير من المؤرخين العرب والاجانب عنها (٧٠) ، ويذكر بعضهم أن الامبراطور هام على وجهه واستبدل بخفه الاحمر المعروف به خفاً أسود للتمويه على مطارديه . لكن بعض جنده تعرف عليه وحملوه قافلين به الى حدود بلادهم (٧١) . الا أنه لم يمض وقت حتى عادوا الى الضغط على حلب للثأر من موقعة

قبل عامي ٤٢١ و ٢٢ هـ / ١٠٣٠ و ١٠٣١ م وفي النهاية اضطر الامير المرادسي الى توقيع هدنة معهم على قاعدة التبعية عام ٤٢٢ هـ / ١٠٣١ م ، على ان يحمل نصر كل عام الى البيزنطيين خمسمائة ألف درهم على قسطين ، وان يطلق سراح أسيره القائد البيزنطي خيرو سفاكتيس ، ومقابل ذلك يطلق البيزنطيون مقلد بن كامل السفير السجين (٧٢) . ونلاحظ في هذه الفترة استمرار العلاقة الحميمة بين المرادسيين والبيزنطيين ، خاصة في عهد نصر ، حتى انه اشترك معهم في حملاتهم العسكرية ضد الفاطميين ، كما هدد بهم عام ٤٢٣ هـ / ١٠٣١ م عندما أراد النائب الفاطمي أنوثشكين الدزبري مهاجمة حلب (٧٣) .

بعد موت ارمانوس الامبراطور البيزنطي وتولي ميخائيل الرابع أصاب الامبراطورية بعض الضعف فوجد الامير المرادسي الفرصة للتخلص من التبعية البيزنطية فطرد نائبها عام ٤٢٦ هـ / ١٠٣٥ م (٧٤) ، ويبدو أن هذه الخطوة جاءت بتشجيع من الفاطميين وتدخل في آلية السياسة الخارجية المرادسية القائمة على صيانة كيان الامارة ، وبالطبع رحب الفاطميون بهذه الخطوة واستقبل الخليفة الفاطمي الجديد المستنصر رسول نصر ابن الايسر وخلع عليه وسير معه خلعا للامير المرادسي على نحو ما مر معنا عند الحديث عن العلاقات الفاطمية المرادسية (٧٥) .

في هدنة عام ٤٢٩ هـ / ١٠٣٨ م تخلى البيزنطيون عن حماية الامارة المرادسية وسمحوا للفاطميين بمحاربة المرادسيين مما مهد الطريق للاستيلاء على حلب واعادتها الى التبعية الفاطمية . ومع هذا لم يغيب البيزنطيون عن المسرح السياسي في سورية الشمالية واستمروا في مراقبة الوضع حتى لا يخل ميزان القوى السياسية في ذلك العصر ، كما أن المرادسيين أنفسهم حرصوا دائما على علاقة هادئة مع البيزنطيين لأن في ذلك ردعا للاطماع الفاطمية التي كانت تهددهم باستمرار ، حتى أننا نجد « ثمال » الامير المرادسي يحاول اتباع سياسة التوازن بين الفاطميين والبيزنطيين ففي الوقت الذي كان فيه يقبل الخلع والتشريف المرسل من الخليفة مع ابي الغنائم صالح بن علي ابي شيبة نجده يتبادل وفي نفس السنة الهدايا مع الامبراطورة البيزنطية تيودورا الثانية Theodora II ، كما نجد ، بعد موت ثمال ، وتولي اخيه ابو ذؤابة عطية ، وقوف البيزنطيين الى جانبه في حربة مع محمود بن نصر ، ابن أخيه ، وامداده بالخلع والدنانير « اكراما لاسد الدولة عطية لانه كان مهادنا لهم » ، كما سمحوا للنجدات السلجوقية أن تمر في أراضيهم ، وألجأوه الى ديارهم عندما فقد أملاكه فظل في بيزنطة حتى مات عام ٤٦٥ هـ / ١٠٧١ م (٧٦) . ويبدو أن موقعة مناظر كرد (١٠٧١ م) التي هزم فيها السلاجقة البيزنطيين فتحت أبواب آسيا الصغرى وبلاد الشام أمام تأسيس الامارات السلجوقية على حساب البلاد البيزنطية (٧٧) .

أضواء على سياسة المرداسيين الخارجية :

سبق أن المرداسيين لم تكن لهم سياسة خارجية دائمة ، فنجدهم تارة مع الفاطميين وتارة مع البيزنطيين وفقا لاطماعهم ، وقد يكون سبب ذلك ان دولتهم كانت قبلية عشائرية ، إضافة الى كونها دولة حدودية منطلقها ، كما يبدو ، انه لا وجود لعدو دائم ولا لصديق دائم ، وانما هناك مصلحة دائمة فهل هذا هو الذي حدا بهم الى التنقل من سيد الى حام ومن حام الى صديق وبالعكس . . . عموما ان هذه الدولة الصغيرة لم تملأ الفراغ السياسي والحضاري الذي تركته الدولة الحمدانية السابقة وجودا لها ، وهي كغيرها من دول القبائل التي ظهرت في القرنين الرابع والخامس الهجريين / العاشر والحادي عشر الميلاديين ، في العراق والشام وكانت اضعافا للخلافة العباسية ، حيث أصبح المرء يجد دولا صغيرة كثيرة في غرب اسيا ، وقد ادى هذا بالطبع مع غيره من الاسباب الى اثار طمع القوى الاجنبية كالروم البيزنطيين والافرنج الصليبيين ، وبالتالي الى تعرض البلاد العربية الاسلامية الى هجمة صليبية لم يستطع العالم العربي الاسلامي التخلص منها الا بعد قرنين من الزمان تقريبا .

ومن الحق ان يقال ان المرداسيين بذلوا جهدا كبيرا في سبيل الاحتفاظ بامارتهم حرة مستقلة ، الا أنهم اضطروا للانحياز الى البيزنطيين تارة أو الى الفاطميين تارة اخرى في سبيل بقاء الامارة ، ومع هذا فانهم عندما كانوا يجدون فرصة للتخلص من هؤلاء أو أولئك كانوا يهتبلونها ، وفي هذا البحث أمثلة كثيرة تدل على رغبة المرداسيين في الاستقلال التام بامارتهم وفي رأينا أنه لولا اتانية بعض الامراء المرداسيين وجشعهم الذي كان يؤدي الى انقسام الامارة أحيانا أو الى قيام الحرب بين امراء الاسرة ، كما كان يقود في أحيان كثيرة لان يستظهر الواحد منهم على الآخر بالروم البيزنطيين أو الفاطميين — لا ستمرت في العيش اطول من المدة القصيرة التي عاشتها (١٤٠-٧٢هـ) أي نحو ثماني وخمسين سنة .

لقد كان ضعف الامارة في أواخر أيامها والخلافات بين الاخوة سابق بن محمود آخر امراء بني مرداس في حلب وأخويه وثاب وشبيب سببا في جعل كثير من أمراء العرب ينفضون من حولها ويلتحقون بالسلاجقة الذين أخذوا يهددون الامارة المرداسية بالحقاقها بممتلكاتهم ، غير مكتفين بالتبعية كما المحنا سابقا ، وأطمعت شرف الدولة مسلم بن قريش ابن بدران العقيلي صاحب الموصل فسار اليها بعد أن تلقى طلبا من أهل حلب لنجدتها وحاصر القلعة واستولى عليها . وقد أحسن العقيلي للمرداسيين وأقطعهم الاقطاعات واقرن باختهم منيعة ، ثم أرسل الى ملكشاه سلطان السلاجقة والخليفة العباسي ليقراه على حلب مقابل مبلغ من المال يؤديه سنويا ،

وبهذا قضي على الامارة المرداسية التي شغلت السياسة الدولية في حلب وشمال الشام مدة تزيد على نصف قرن من الزمان .

وفي الختام يمكن القول انه على الرغم من الحروب المستمرة التي كانت تخلق الاضطراب في كثير من الاحوال الا أن حلب حافظت في ظل الدولة المرداسية على ازدهار اقتصادي كبير يؤيد ذلك مما سجله الرحالة الفارسي ناصر خسرو عندما زارها عام ٤٣٨هـ / ١٠٤٧م حيث ذكر أن تجارا كثيرين كانوا يأمنون المدينة من العراق ومصر وآسيا الصغرى وكان المرداسيون يفرضون مكوسا (٧٨) (ضرائب باهظة) في بعض الاحيان ، كما نجد الطبيب النصراني البغدادي ابن بطلان يتحدث في رسالة لأحد أصدقائه عن زيارته لحلب في عهد المرداسيين قائلا : « المدينة محاطة بسور مبني بالحجر الابيض ، فيه ستة أبواب وقد قامت قلعتها القديمة الى جانب السور وازدانت قمة الرابية بالعمائر الدينية وكانت بالمدينة عدد من الكنائس ومسجد جامع كما أن هناك مشفى ، وأهل المدينة يستقون من أحواض تجمع فيها مياه المطر ، وكان في بناء واحد من مباني السوق عشرون تاجرا من تجار الالبسة كانوا بعشرين سنة يجرون أعمالا تجارية تقدر بعشرين ألف دينار في اليوم الواحد » (٧٩) .

كما شهد هذا العصر تفتحا ذهنيا كبيرا على الرغم مما كان سائدا من فوضى سياسية وتشاؤم فكري أحيانا ، وقد انعكس ذلك جليا في شعر أبي العلاء المعري التتوخي الذي كان يمثل روح عصره في شعره وكانت له مكانة مرموقة في قومه ومجتمعه وهذا مادفعه الى الخروج في احدى المرات ليتوسط لدى صالح بن مرداس بشأن ستين من وجهاء بلده كان صالح قد اعتقلهم فنزل صالح على طلبه تكريما لذلك الشاعر الفيلسوف (٨٠) .

الهوامش

تحقيق الدكتور محمد حميد الله ، مجموعة ذخائر العرب (رقم ٢٧) ، نشر معهد المخطوطات العربية التابع لجامعة الدول العربية ١٣٧٨هـ / ١٩٥٩ بالتعاون مع دار المعارف بمصر .

منذ أن أخذ الفاطميون مصر عام ٣٥٨هـ / ٩٦٩م حرصوا على تأمين حدود مصر الشمالية الشرقية وقد تمكنوا من السيطرة على جنوب الشام عام ٣٥٩هـ / ٩٧٠م ، وظلوا يحاولون مد تلك السيطرة نحو الشمال ، وعلى الرغم من الهدنة التي عقدها مع البيزنطيين ، ومدتها

- (١) بنو مرداس عشيرة من عشائر كلاب بن ربيعة من بطون بني عامر بن صعصعة من عرب الشمال الحجازية ، والمرداش هو ادريس بن نصر بن حميد بن مدرك بن شداد ... ابن كلاب . ذكر هذا الدكتور محمد احمد عبد المولى في كتابه بنو مرداس الكلابيون في حلب وشمال الشام ط ١٩٨٥ ، ص ٢٨١ و٢٨٠ ، حاشية (رقم ٢) نقلا عن ابن خلكان في وفيات الاعيان وأبناء الزمان ، ج ١ تصحيح محمد بن عبد الرحمن العدوي القاهرة ١٢٧٥هـ ، البلاذري : انساب الاشراف ج ١
- (٢)

- الهجرة ط ٢ ، ١٩٥٩ القاهرة ، ص ٥٦ .
- ابن العديم ، ج ١ ، ص ٢٣٧ .
- ابن الاثير ج ٩ ص ٤٤٤ ، ابو الفداء م/ج ٢ ص ١٦٦ ، ابن تغري بردي ج ٤ ص ٢٥٣ - ٢٥٤ .
- تولى بعد موت والده الظاهر وكان عمره سبع سنين وحكم مصر منذ ٤٢٧هـ / ١٠٣٦ حتى ٤٨٧هـ / ١٠٩٥ م أي نحو ستين عاما وزر له الجرجرائي . انظر المقرئ في المخطط ج ٢ ص ١٩٦ - ١٧٠ ، ابن تغري بردي ج ٥ ص ١ .
- ابن العديم ، ج ١ ص ٢٤٨ .
- ابن القلانسي ص ٧٤٥ ابن الاثير ج ٩ ص ٤١٠ ، ابو الفداء م/ج ٢ ص ١٦٢ ، ابن العديم ج ١ ص ٢٥٠ وما بعدها .
- ابن العديم نفس المصدر ونفس الصفحة .
- ابن العديم ، ج ١ ص ٢٥٠ - ٢٥١ ، ابن الاثير ، ج ٩ ص ٢٣١ - ٤٦٠ . ابن القلانسي ، ص ٧٤ - ٧٥ . ابو الفداء ، م/ج ٢ ص ١٤٨ .
- ابن خلدون ، ج ٤ ، ص ٢٧٢ - ٢٧٣ .
- عبد المولى ، بنو مرداس ، ص ٩١ . ابن العديم ، ج ١ ص ٢٥٥ .
- ابن العديم ، ج ١ ص ٢٥٧ . ابو الفداء ، م ١ ج ٢ ص ١٤٨ ، ابن تغري بردي ، ج ٥ ص ٧٢ .
- سبطين الجوزي ج ١ ورقه ٣٥ - ٢٦ ، ابن العديم ج ١ ص ٢٥٩ .
- ابن العديم ج ١ ص ٢٥٩ .
- عبد المولى ، بنو مرداس ص ٦٤ .
- يلذكر ابن الاثير ج ٩ ص ٥٠٠ في حوادث عام ٤٣٣ / ١٠٤١ - ١٠٤٢ م « انه كان كبيرا على مخدمه بما يراه من تعظيم الملوك له وهيبة الروم منه » . ويلذكر ابن القلانسي (ص ٧٩) ان الدزبري ناسب حرب الشام من طيه وكتب كما تزوج من ابنة الامير حسام الدولة من كبار رجاله الاتراك . كما يذكر ابن العديم في كتابه الزيدة ج ١ ص ٢٥٩ ، ان الجرجرائي وزير المستنصر لما أنكر على الدزبري أفعاله قال له « قد خرف الوزير » وبسط لسانه
- سبع سنوات ، الا انهم ظلوا يتطلعون الى امتلاك حلب الى أن أصبحت ولاية فاطمية عام ٤٠٧هـ / ١٠١٧ م بعد طرد منصور بن لؤلؤ بسبب تواطؤ غلامه ابن نصر فتح المعروف بالقلسي ضده مع الفاطميين والكلبيين فولى الخليفة الحاكم بأمر الله أبا شجاع فاتك الارمني مملوك بنجوتكين ولقبه « أمير الامراء » عزيز الدولة وتاج الملة . انظر : (عبد المولى محمد أحمد (الدكتور) في كتابه : بنو مداس الكلبيين (٠٠) ، الاسكندرية ١٩٨٥ ص ١٥ - ٢٣ ، وكذلك ابن العديم زبدة الحلب في تاريخ حلب ، ج ١ ص ٢١٥ - ٢١٦ ، تحقيق سامي الدهان ، المعهد الفرنسي بدمشق ، ١٩٥١ - ١٩٥٤ .
- (٣) ابن الاثير : الكامل في التاريخ ج ٩ ص ٧٩ ، عبد المولى المصدر نفسه ص ٢٥ ، ويلذكر عبد المولى ان صالح بن مرداس أخذ حلب عام ٤١٥هـ / ١٠٢٤ م من نائب حلب الفاطمي سديد الدولة ابي الحارث ثعبان الكتامي ومن نائب قلعتها . وصوف الخادم ويبدو ان المجاعة التي حلت بمصر عام ٤١٤هـ / ١٠٢٣ - ١٠٢٤ هي التي منعت الفاطميين من الرد السريع على المرداسيين ، ويتحدث عن تلك المجاعة المقرئ في كتابة المواعظ والاعتبار يذكر المخطط والاثار ج ٢ (القاهرة ١٣٢٤هـ) ص ١٦٨ - ١٦٩ .
- (٤) ابن الاثير ج ٩ ص ٢٣١ (حوادث عام ٤٢٠) ، ابن العديم ج ١ ص ٢٣١ ، ابن تغري بردي ج ٤ ص ٢٥٢ - ٢٥٣ ، وفي ابن القلانسي ص ٧٣ يذكر أنه خلال المعركة لحق رجل من عرب فزاره اسمه طريف بن صالح المرداسي وضربه بالسيف على رأسه فوقع عن فرسه وقام رجل اخر بقتله وقطع رأسه ، وحمله الى رافع بن أبي الليل الذي جملة بدوره الى الدزبري نائب الفاطميين بالشام ويلذكر أيضا هذه الرواية ابن العديم ج ١ ص ٢١ الا ان روايته تضيف ان رافع هو الذي قطع رأس صالح المرداسي ، سرور محمد جمال الدين النفوذ الفاطمي في بلاد الشام في القرنين الرابع والخامس بعد

- فيه بالقبيح ومن الاعمال التي كُتِبَ فيها ولم
ينفذها أنه كُتِبَ بإبعاد كاتبه المعروف بأبي
سعد إلا أنه لم يفعل .
- (١٨) ابن العديم ج١ ص ٢٥٩ .
- (١٩) ابن الاثير ج١ ص ٢٣١ وص ٥٠١ ويعتقد أن
ذلك كان بتحريض من الخلافة الفاطمية .
- (٢٠) ابن الاثير ج١ ص ٢٣١ وص ٥٠١ ، ابن العديم
ج١ ص ٢٥٩ ، ابن خلدون ج٤ ص ٢٧٣ .
- (٢١) ابن العديم ، ج١ ، ص ٢٦٠ . لقد تولى
بنجوتكين هذا في حلب بعد وفاة الدزيري .
- (٢٢) ابن العديم ، ج١ ، ص ٢٦٣ .
- (٢٣) خلف فخر الملك ابن منصور صدقه بن يوسف
الفلاحسي ٤٣٦-٤٣٩ هـ / ١٠٤٥ - ١٠٤٧ م
أبا القاسم الجرجرائي ، انظر ابن الاثير ج١
ص ٥٥٢ في حوادث سنة ٤٤٠ هـ / ١٠٤٨ م .
- (٢٤) ابن الاثير ج١ ص ٥٤١ .
- (٢٥) عبد المولى ، بنو مرداس ، ص ٩٨ . حيث
يذكر أن سبب هزيمة ناصر الدولة هو هطول
الامطار الغزيرة على شكل سيل عارم أصاب
معسكره عند قرية صلدي الواقعة على نهر
قويق بأضرار جسيمة في المعدات والارواح
ويقال أن الماء بلغ ما يقارب قائمتين ارتفاعا ،
ولو لم يبادر ناصر الدولة وجنده بالرحيل لفرقوا .
- انظر ابن الاثير ج١ ص ٥٤٩ في حوادث عام
٤٤٠ هـ / ١٠٤٨ / ١٠٤٩ م .
- (٢٦) ابن العديم ج١ ص ٢٦٤ ، ابن القلانسي
ص ٨٣ ، و ٨٤ ، أمر المستنصر طارقا بالقبض
على ناصر الدولة الحمداني وبالفعل قض
عليه وسيره الى مصر انظر : عبد المولى
ص ١٩ ، وقد ظل الصقلي نحو عام في ولايته
تلك ٤٤٠-٤٤١ هـ / ١٠٤٨ - ١٠٤٩ م .
- (٢٧) يذكر ابن الاثير ج١ ص ٥٦٠ في حوادث
سنة ٤٤١ هـ / ١٠٤٩ - ١٠٥٠ أن ثمالا خاف
مسكر مصر الذي وصل الى حلب لكثرتهم
فانصرف عنها أي عن حلب فملكها المصريون ،
ويذكر المقريري في الخطط ، ج٢ ص ١٧٠ ،
أن حملة رفق كانت في سنة ٤٤٠ هـ / ١٠٤٨ م ،
- عبد المولى بنو مرداس ص ٩٩ .
- (٢٨) ابن ميسر ص ٦ ، المقريري الخطط ج ٢
ص ١٧٠ .
- (٢٩) كان أول من تولى منصب الواسطة هذه هو
أبو الفضل صاعد بن مسعود وحول هذه
الواسطة انظر كتاب الدكتور محمد حمدي
المناعي « الوزارة والوزراء في العصر الفاطمي »
دار المعارف القاهرة ١٩٧٠ ص ٢٥٦ - ٢٥٧ .
لقد دامت واسطة أبي الفضل صاعد اثنين
وثمانين يوما .
- (٣٠) ابن القلانسي ص ٨٤ ، ابن الاثير ج١ ص ٥٧٠
وحول وزارة اليازوري انظر : ابن منجب
ص ٤٠-٤٥ ، ابن ميسر - ٨٥ ، وعمر صالح
البرغوثي في كتابه « الوزير اليازوري » ،
دار الفكر العربي بالقاهرة بدون تاريخ .
- (٣١) الشيخ محمد (الدكتور) الامارات العربية
ص ١٦٣-١٦٤ ، ابن العديم ج١ ص ٢٦٦ -
٢٦٨ .
- (٣٢) ابن العديم ج١ ص ٢٧٠ ، الخطيب
البغدادي م٩ ص ٤٠٠ .
- (٣٣) سيرة المؤيد هبة الله ص (١٧١-١٧٣) .
وهبة الله الشيرازي الملقب بالمؤيد هو داعي
الدعاة الفاطمية بمصر فيما بعد .
- (٣٤) ابن العديم ج١ ص ٢٧٣ .
- (٣٥) الشيخ محمد (الدكتور) : الامارات العربية
ص ١٢٦ .
- (٣٦) ابن القلانسي ، ص ٩٠ ، ابن العديم ج١
ص ٢٧٦ ، وعن القاب محمود بن نصر انظر
ابن العديم ، ج١ ص ٢٩٧ حيث نجد أن
له لقبا هو رشيد الدولة ، كما أن ابن
تعري بردي ج٥ ص ٧٩ وص ١٠٠ يكتبه ابن
الروقلية مثل جده صالح بن مرداس .
- (٣٧) ابن الاثير ج١ ص ٢٣٢-٢٣٣ ، ابن العديم
ج١ ص ٢٧٦ - ٢٧٧ .
- (٣٨) عبد المولى ، بنو مرداس . ص ١١٨ والفنيدق
حسب ما يذكر ياقوت م١/ج٢ ص ٨٦٧ أنه
موضع يبعد بمقدار مرحلة عن حلب باتجاه
دمشق ، ويذكر ابن العديم ج٢ ص ١٩ أنه

فيها نحو ثماني عشرة سنة ونصف (الأولى شهرا واحدا والثانية ست عشرة سنة وثمانية أشهر والثالثة سنة واحدة وتسعة أشهر) راجع عبد المولى . ص ١٤٦ .

(٤٦) ابن العديم ج ١ ص ٢٩٣ .

(٤٧) المصدر نفسه ونفس الصفحة . كان الاتفاق يقضي بأن يأخذ محمود اقطاعا بخمسة وعشرين ألف دينار من جملة سمرين وبعض نواحي حلب .

(٤٨) في عام ١٠٦٤هـ / ١٠٦٤م قام محمود باغتصاب اقطاع ابن عمه ثابت بن ثمال وعاد يضاهق حلب .

(٤٩) استنجد بطائفة من مرتزقة السلاجقة على رأسها هارون بن خان عام ١٠٦٤هـ / ١٠٦٤م انظر ابن العديم ج ١ ص ٢٩٤ .

(٥٠) تذكر الروايات أن عطية عندما هزم ابن أخيه بمعونة المرتزقة قرر التخلص منهم فاغرى بهم أحداث حلب الذين بغتوهم ليلا وقتلوا منهم جماعة ونهبوا خيولهم وسلاحهم وما قدروا عليه من رحلهم ، عند ذلك انحاز من نجا منهم وعلى رأسهم ابن خان الى محمود انظر ابن العديم ج ١ ص ٢٩٥-٢٩٦ .

(٥١) عبد المولى . ص ١٤٨-١٤٩ ، ابن العديم ج ١ ص ٢٩٣ ، ابن الاثير ج ١ ص ٢٣٤ .

(٥٢) كانت الخطبة للخليفة العباسي القائم والسلطان ألب أرسلان على منابر حلب يوم الجمعة تاسع عشر من شوال سنة ٤٦٢هـ / ٣٠ تموز ١٠٧٠م بأمر من الأمير محمود بن نصر وقد لقي هذا ارتياحا لدى الخليفة حيث قام بإرسال الخلع مع نقيب النقباء الكامل ذي الشرفين أبي الفوارس طراد بن محمود العباسي وكانت الخلع عبارة عن جبة وعمامة وفرس بمركب ولواء انظر : عبد المولى ص ١٥٩ .

(٥٣) الكامل ج ١ ص ٦٣ ، ابن العديم ج ٢ ص ١٧ - ١٨ .

(٥٤) من تلك الوساطات وساطة نقيب النقباء الذي اشرنا اليه في الهامش رقم (٥٣) ولكنها لم تنجح ، راجع عبد المولى ، ص ١٧٦ .

سمي بتل السلطان لان السلطان السلجوقي ألب أرسلان أقام به .

(٣٩) ابن العديم ج ١ ص ٢٧٩ ، ابن الاثير ج ١ ص ٢٣٣ ، عبد المولى ص ١١٨ .

(٤٠) عبد المولى . ص ١١٩ .

(٤١) قبض المستنصر على اليازوري ، بتهمة اتصاله بطفرليك وحثه على غزو مصر ، ثم قتله ، انظر ابن الاثير ج ١ ص ٦٣٥ - ص ٦٣٦ .

(٤٢) كان مما قاله المستنصر لثمال حين استرجع

الاقطاع الذي أقطعه اياه « ان هذه الاماكن

أخذتها عوضا عن حلب ، وقد عادت الى ابن

أخيك ، فتمضي الى حلب فتستعيدها منه »

فقبل على مضمض وقام المستنصر بتجهيزه

بالمال والسلاح ولقبه بالقباب منها « الاجل

الاعز ، تاج الامراء ، عماد الملك ، سيف

الخلافة ، عضد الامامة ، بهاء الدولة العلوية

وزعيم جيوشها المستنصرية علم الدين ،

ذو الفخرين ومصطفى أمير المؤمنين » انظر :

ابن العديم ، ج ١ ص ٢٨١ ، ابن الاثير ج ١

ص ٢٢٣ ، عبد المولى ص ١٤٣ . ويضيف

ابن العديم أن ثمال قال للخليفة « ان نوابكم

فرطوا فأعينوني بمال » ابن العديم ج ١ ص

٢٧٤ .

(٤٣) ابن العديم ج ١ ص ٢٨١ وص ٢٨٦ ، ابن

خلدون ج ٤ ص ٢٧٤ .

يلذكر أن الصالح والوادعة استقرار بن ثمال

وابن أخيه محمود على أن يأخذ الأخير معيشة

بخمسين ألف دينار وثلاثين ألف مكوك غلة .

(٤٤) ابن الاثير ج ١ ص ٢٣٣ ، راجع عبد

المولى ، ص ١٤٥ .

(٤٥) ابن الاثير ج ١ ص ٢٣٣ ، ابن العديم ج ١

ص ٢٨٨ . يجعل سوبرنهايم موت ثمال

نهاية عام ٤٥٣هـ / ١٠٦١م بدلا من ٤٥٤هـ /

١٠٦٢م ويموت ثمال فقدت الاسرة المرداسية

أعظم امراء بني مرداس قاطبة بعد أن حكم

حلب ثلاث مرات ، بلغ مجموع سني حكمه

- (٥٥) عبد المولى ، المصدر نفسه ، ص ١٧٧ .
- (٥٦) عبد المولى ، المصدر نفسه ص ١٧٩ ، راجع ابن العديم ج ٢ ص ٢٣ .
- (٥٧) ابن القلانسي ص ١٠١-١٠٣ .
- (٥٨) ابن الاثير ج ٩ ص ٢٢٤ ، عبد المولى المصدر نفسه ص ١٨٠ .
- (٥٩) انظر
- (٦٠) ابن العديم ج ٢ ص ٤٩ و ٤٨ ، ابن الاثير ج ١ ص ٩١ ، ابن القلانسي ص ١٠٨ ابو الفداء م ١/ج ٢ ص ١٤٩ .
- (٦١) حدثت مواجهة بين الاخوة عند قنشرين فانتصر سابق لان الاتراك بزعامه احمد شاه وخليفة بن دملاج ساعدوه ، انظر ابن العديم ج ٢ ص ٥٤-٥٥ ، وعبد المولى ص ١٨٣-١٨٤ .
- (٦٢) ابن العديم ج ٢ ص ٦٨ - ص ٦٩ ، ابن الاثير ج ١ ص ١١٥ . هناك خلاف حول استلام العقيلي لحلب هل هو عام ٤٧٢هـ / ١٠٨٠ م أم ٤٧٣هـ / ١٠٨١ م .
- (٦٣) بعد استلام العقيلي لحلب أرسل الى السلطان ملكشاه يسأله أن يقره على نيابة حلب على أن يضمن له خراجها فأجابهُ السلطان الى ما طلب انظر : ابن الاثير ج ١ ص ١١٥ ، ابن خلدون ج ٤ ص ٢٧٥ ، وكذلك عبد المولى ص ١٨٦ .
- (٦٤) ابن العديم ج ٢ ص ٧٠ ، عبد المولى ص ١٨٩ ولكن الامور لم تستقر في حلب بسقوط الامارة المرداسية في السنوات التسع التالية ، حيث جرى الاقتتال بين شرف الدولة مسلم وسليمان بن قنلمش على حلب حيث قتل شرف الدولة في ذلك الاقتتال الا أن تش سرعان ما قتل سليمان وفي النهاية أخذ السلطان ملكشاه حلب وسلمها الى قسم الدولة آقسنقر الحاجب ٤٨٧ هـ / ١٠٩٤ م والد عماد الدين زنكي .
- (٦٥) الانطاكي ص ٢٧٠ - ص ٢٧١ ، المقرئزي : المخطط ج ٢ ، ص ١٦٩ ، ويقال ان هذه الاتفاقية جاءت بتوجيه الوزير الفاطمي نجيب الدولة ابي القاسم هلى بن احمد الجرجرائي (٤١٨-٤٣٦ هـ / ١٠٢٧-١٠٤٥ م) وينسب الجرجرائي الى جرجرايا وهي بلد من أعمال
- النهر وان الاسفل بين واسط وبغداد من الجانب الشرقي .
- (٦٦) انظر عبد المولى ص ٦٦ .
- (٦٧) ابن العديم ج ١ ص ٢٣٨-٢٣٩ ، وحول عدد الجيش الذي يورده ابن الاثير (ج ٩ ص ٤٠٤) وهو ٣٠٠ الف جندي فهو عدد لا يصدق ويميل الباز العريني في كتابة الدولة البيزنطية ص ٦٨١ بانه ثلاثين الف والامر نفسه فجدده عند محمد الشيخ في كتابه الامارات العربية ص ١٥ .
- (٦٨) ابن العديم ج ١ ص ٢٣٩ .
- (٦٩) ابن العديم ج ١ ص ٢٤١ .
- (٧٠) الانطاكي ص ٢٥٥-٢٥٦ ، ابن الاثير ج ١ ص ٤٠٥ ، ابن العديم ج ١ ص ٢٤١-٢٤٢ .
- (٧١) ابن الاثير ج ٩ ص ٤٠٥ ، عبد المولى ص ٦٨ .
- (٧٢) الانطاكي ص ٢٦٧-٢٦٨ ، عبد المولى ص ٧١ .
- (٧٣) ابن العديم ج ١ ص ٢٤٦ - ص ٢٤٧ ، الانطاكي ص ٢٦٠ .
- (٧٤) انظر : عبد المولى ص ٧٢ و ص ٧٣ .
- (٧٥) في هذه الفترة كانت السلطة بمصر في يد الوزير الجرجرائي لان الخليفة المستنصر كان عمره سبع سنوات فعمل هذا الوزير على التقرب من امر حلب المرادسي راجع : المقرئزي المخطط ج ٢ ص ١٩٦ - ١٧٠ ، ابن تغري بردي ج ٥ ص ١ .
- (٧٦) ابن القلانسي ، ص ١٠٦ ، ابن الاثير ج ١ ص ٢٣٤ ، ابن خلدون ج ٤ ص ٢٧٤ .
- (٧٧) موقعه منازكرد أو ملازكرد من المواقع الحاسمة في التاريخ وقد كانت كارثة على السروم البيزنطيين ، فابيد جيشهم واسرامبراطورهم . وقد ترتب عليها تأسيس كثير من الامارات السلجوقية على حساب البلاد البيزنطية .
- (٧٧) ابن الاثير ج ١٠ ص ٣٩ ، المكين بن العميد : تاريخ المسلمين ص ٢٨٠-٢٨٢ ، ابن خلدون العبر ج ٤ ص ٢٧٥ .
- (٧٨) ناصر خسرو : سفر نامه ، ترجمة يحيى الخشاب ، لجنة التأليف والترجمة ، القاهرة ١٩٤٥ .
- (٧٩) ياقوت : معجم البلدان ج ٢ ، ص ٣٠٦-٣٠٨ .
- (٨٠) حتى فيليب : تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين ، ترجمة الدكتور كمال اليازجي ، بيروت ١٩٥٩ ، ج ١ ، ص ٢١٤-٢١٥ .

الملاحق الثاني

الملاحق الثاني

ملاحقات	الوضع السياسي	سنة بدء الحكم	الاسم	اللقب	مسلسل
قيام الامارة	تحت حماية الروم	٤١٥ هـ / ١٠٢٥ م	صالح بن مرداس	أبو علي ابن	١
حكمه الاول	تحت حماية الروم	٤٢٠ هـ / ١٠٢٩ م	نصر الاول ابن صالح	أبو كامل	٢
	تحت حماية الروم	٤٢٩ هـ / ١٠٣٨ م	نحال بن صالح	أبو علوان	٣
	احتلال فاطمي	٤٢٩ هـ / ١٠٣٨ م	أبو شكين الذبيري	أبو منصور	٤
حكمه الثاني. تنازل عن حلب في سنة ٤٢٩ هـ (١٠٥٨ م) فاقطعه الخليفة الفاطمي المستنصر عكا وبيروت وجبيل (جبلة) .	تحت التبعية الفاطمية	٤٣٣ هـ / ١٠٤٢ م	نحال بن صالح	أبو علوان	٥
حكمه الاول	احتلال فاطمي	٤٤٩ هـ / ١٠٥٨ م	العسن بن علي بن دينار بن ملهم العقيلي	أبو علي	٦
حكمه الثالث. استرد ملكه بعد أن عزله المستنصر عن إقطاعه.	مستقل	٤٥٣ هـ / ١٠٦١ م	محمود بن نصر	أبو سلامة	٧
انقسمت الامارة في نهاية عهده الى قسمين حكم منهما عزاز واعمال اللواتي لم يقد ملكه فيما بقي سنتي ٤٦٠ هـ (١٠٦٨ م) و ٤٦٤ هـ (١٠٧٢ م) لحق بالروم ومات بالقسطنطينية في سنة ٤٦٥ هـ (١٠٧٣ م) .	مستقل	٤٥٤ هـ / ١٠٦٢ م	عطية بن صالح	أبو ذرابة	٨
حكمه الثاني في حلب واعمالها الجزئية فقط . وفي سنة ٤٦٣ هـ / ١٠٧١ م خضع للسلاجقة .	مستقل	٤٥٧ هـ / ١٠٦٥ م	محمود بن نصر	أبو سلامة	٩
	تحت التبعية السلجوقية	٤٦٧ هـ / ١٠٧٥ م	نصر (الثاني) بن محمود	أبو المظفر	١٠
الى سنة ٤٧٢ هـ (١٠٨٠ م)	تحت التبعية السلجوقية	٤٦٨ هـ / ١٠٧٦ م	سابق بن محمود	أبو الفضل	١١

(عن كتاب بنو مرداس الكلابيون للدكتور محمد أحمد عبد المولى)

إسبانيا وشمال افريقيا *

(من حل الخلافات دبلوماسية الى الإدارة الاستعمارية)

بقلم : فكتور مرا لس لزكانو

ترجمة : د. ميلود سفاري

معهد علم الاجتماع - جامعة قسنطينة - الجزائر

مرحلة حل الخلافات دبلوماسية (١٧٦٠ - ١٨٣٠) :

مرت العلاقات بين اسبانيا والايلات العثمانية ، طرابلس وتونس والجزائر وبينها وبين سلطنة المغرب ، بتغيرات هامة خلال القرن التاسع عشر . فبعد أن كانت هذه العلاقة ذات طبيعة عادية بين دول ذات سيادة عبر وساطة الباب العالي - بالنسبة للايلات التابعة للامبراطورية العثمانية - فانها تحولت الى ما يمكن وصفه بالعلاقة الاستعمارية ، أعنى أنها أصبحت تخضع لعلاقة عابرة يحكمها المزاج ، متجاهلة بذلك المصالح القائمة بين هذه الدول التي كانت على درجات متفاوتة في السيادة على ترابها وسكانها و ثرواتها واستقلالها في اتخاذ القرارات ، أكثر من خضوعها للقواعد التي تحكم العلاقات بين الدول في التمتع بالسيادة الكاملة وبالتالي التساوي في الحقوق والواجبات . فكيف جرى هذا التحول ؟ .

باختصار ، يلاحظ أن عددا من الوزراء والملوك الاسبان - فرديناند السادس Ferdinand VI وتشارلز الثالث Charles III قد حاولوا تمتين العلاقات التي تربط اسبانيا بالمغرب خاصة أثناء حكم محمد بن عبد الله (١٧٥٧ - ١٧٩٠) ، وكان الاهتمام الرئيسي للاتفاقيات والمعاهدات التي أمضاها ممثلو الدولتين - بعد اجراء كافة التعديلات الضرورية - على ثلاثة أنواع :

أ - إقرار حالة السلم بين الدولتين ، وحالة السلم هذه كثيرا ما تم خرقها منذ أن تولت الاسرة العلوية الحكم في المغرب في ١٦٢٠ .

دراسات تاريخية ، ٣٧ و ٣٨ ، ايلول - كانون الاول ١٩٩٠

✻ المجلة التاريخية المغربية ، العدد ٣١ - ٣٢ ، السنة العاشرة - كانون الثاني - ديسمبر ١٩٨٣
ص ٣٣١ - ٣٣٥ .

ب - تحسين التبادل التجاري للبضائع عبر البحر بين موانئ المملكتين طبقا لما تمثله الأسباب الجغرافية لتدعيم المصالح التجارية لكل أمة : طنجة ، تطوان - خلال معبر المضيق - مزغان (الجديدة) وموغلادور (الصويرة) في الجانب المغربي ، الى قادش ، الجزيرة ، مالاقا ، المرية ، في الجانب الاسباني .

ج - تحصين المراكز الاسبانية في سبتة ومليلة ، وهي المراكز المتبقية بعد انسحاب القوات الاسبانية من وهران سنة ١٧٩٢ والذي وضع نهاية للمصالح الاسبانية على خطوط بسواحل المغرب خلال مواجهتها الطويلة مع البحرية التركية في الفترة بين القرنين ١٦ و ١٧ (١) .

ويمكن القول بأن العلاقة بين بلاطي مدريد وفاس خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر كانت تحكمها قوانين دولية تخرق في الممارسة أحيانا . فالاتفاقيات والمعاهدات التي أبرمت بين المملكتين في ١٧٦٧/١١٨١ هـ ، و ١٧٨٠/١١٩٤ هـ ، و ١٧٨٥/١١٩٩ هـ ، ١٧٩٩/١٢١٣ هـ قد ضمنت في العشريات اللاحقة للنصف الثاني من القرن التاسع عشر علاقات طبيعية كذلك التي كانت سائدة بين الأمم آنذاك (٢) .

لقد حاولت إيلات طرابلس ، وتونس ، والجزائر ، والوزير الاسباني للدولة والشؤون الخارجية تطبيع العلاقات أثناء حكم تشارلز الثالث Charles III ولم تكن الطريقة التي تم بها تحقيق هذا الهدف نابعة من رغبة ملحة وانما أملت بها الضرورة ، وتمثلت في التوثيق الكلاسيكي للروابط الدبلوماسية بين اسبانية والامبراطورية العثمانية . ان المعاهدة التي أبرمت في ١٤ أيلول (سبتمبر) ١٧٨٢ بين مبعوثي مدريد واسطنبول قد حققت تحسنا في الروابط السياسية والتجارية والبحرية بين عدوتين تقليديتين في القرون الماضية هما اسبانيا وتركيا (٣) . ومن بين ما تضمنته هذه المعاهدة البند السابع عشر الذي ينص على : « أن الباب العالي يخبر الايلات العثمانية في شمال افريقيا ، الجزائر وتونس وطرابلس ، بمعاهدة السلام الجارية التي تم التوصل اليها بين بلاطي اسبانيا والباب العالي العثماني ، وبما أن الايلات المشار اليها لها هي الاخرى حق اقامة السلام ، فان عليها اقامة السلام مع القوة الاوربية المذكورة ، والباب العالي يبارك هذا السلام ولسوف يصادق عليه . وللبرهنة على هذه النية فانه يوصي الايلات الثلاث بترسية أواصر الصداقة والسلام مع اسبانيا عن طريق ثلاثة فرمانات امبراطورية ترسل الى الوزير الاسباني في حال طلبها من كل منهم (٤) .

والحقيقة أن معاهدة السلام قد تم توقيعها سنة ١٧٨٤ مع طرابلس وسنة ١٧٨٦ مع الجزائر وسنة ١٦٨١ مع تونس ، وبالتالي استطاعت الدبلوماسية الاسبانية أن

تحقق واحدا من الاهداف السياسية البارزة للبلاد على الصعيد الخارجي ، أي تنظيم العلاقات مع الجيران الجنوبيين للمملكة المنتشرين عبر المغرب ، وهي منطقة ربطت اسبانيا بعلاقات كانت من القوة بقدر ما كانت مليئة بأحداث ظلت تحل بالحرب حينما وبالمفاوضات الدبلوماسية أحيانا أخرى (٥) .

والواقع أنه بعد حل الخلافات التي ما فتئت تكدر صفو العلاقات العادية بين اسبانيا وأقاليم المغرب الاسلامي - خاصة سلامة الملاحة في مياه المتوسط الغربية وأمن الرعايا المغاربة والاسبان والسلك القنصلي المقيم على طرفي بحر AL- Boran * سؤال يبقى مطروحا : كيف حدث أن العلاقات التي سبق وصفها تحولت الى علاقة شبه استعمارية ؟ وأية قوة ان كانت هناك . . . ؟ قوة أدت الى احداث هذا التغير ؟ لنلق الآن نظرة على العالم المحيط باسبانيا وشمال افريقيا لنرى ما اذا كانت هناك قوى محيطة ، فقد تلقي الساحة المتوسطية بأكملها الضوء على المسألة .

من فض النزاعات دبلوماسية الى الادارة الاستعمارية (١٨٣٠ - ١٩٠٦) :

كان القرن التاسع عشر مرحلة للتوسع الخارجي لكثير من الدول الاوروبية بغض النظر عن الاسباب الكامنة وراء هذا التوسع * * وكنتيجة لهذا فقد حرصت القوتان على تقاسم بعض الاهداف الاستراتيجية خاصة في شمال افريقيا (٦) مما أدى الى وضع مجلسي وزراء البلدين على أهبة الحرب كما حدث في فاشودة مثلا ، سنة ١٨٩٨ . لقد كان حوض البحر الابيض المتوسط مبتغى لكل من بريطانيا وفرنسا كما أن التنافس لتحقيق سيطرة حاسمة على البحر القديم استمرت طيلة القرن التاسع عشر بالرغم من أن بريطانيا أخذت الصدارة فعلا في التجارة البحرية مباشرة بعد الحرب النابولونية ، ولم تتخل عنها الا بعد ١٩١٨ عندما أخفقت ألمانيا - مؤقتا - في أن تضع أسطولها على قدم المساواة مع الأسطول البريطاني (٧) .

ان مجرى المنافسات الدولية للحصول على التفوق في المياه المتوسطية من سنة ١٨٣٠ الى بداية القرن العشرين زاد من حدة جشع الاوروبيين وطمعهم في الساحل الافريقي وشواطئ بحر الظلمات (المحيط الاطلسي) وجاءت النتيجة النهائية لهذه المنافسة - على الاقل بين بريطانيا وفرنسا - في ربيع ١٩٠٤ عندما توصل كل من اللورد لانسداون Lansdowne إيرل كرومر ، القنصل العام بالقاهرة الى تحالف ودي

★ الطرف الاقصى من المتوسط .

★★ كانت بريطانيا وفرنسا على رأس القوى الاستعمارية مقارنة بعدد البلدان والشعوب التي كانت تحكم من لندن وباريس .

فكتور مزالس لزمانو

مع وزير الخارجية الفرنسي ثيوفيل ديلكاسية Théophile Delcassé والسفير بول كامبون Paul Gambon سفير الجمهورية في لندن .

وهكذا تم تدبير ما سمي بالاتفاق أو الوفاق الودي Intente Cardiale وقد جاءت السيطرة الانجلو - فرنسية على مصر والمغرب المتفق عليها سنة ١٩٠٤ لتختتم يومئذ الصراع الطويل على السيادة في شمال افريقيا . وأثناء ذلك أدت الضغوط الاستعمارية الأوروبية من جهة وزيادة ضعف سيطرة الامبراطورية العثمانية على ايلاتها البعيدة من جهة أخرى الى سقوط إيالتي الجزائر (١٨٣٠) وتونس (١٨٨١) اللتين أخضعتهما قوات الحملة الفرنسية ومكر الدبلوماسية الغالية (الفرنسية) . أما المنطقة الثالثة في المغرب الاسلامي التي سقطت في يد الأوروبيين (الاوصياء) فكانت الامبراطورية الشريفة - أي المغرب الأقصى ، وهي أرض أقيمت عليها الحماية الفرنسية الاسبانية في نهاية سنة ١٩١٢ .

أمم تتراجع في أوروبا وأخرى تزداد سيطرة ، كلها أساءت حكم المجتمعات الاسلامية التي كانت تحاول مواجهة حرب المجتمعات الأوروبية الغربية المصنعة (٨) فماذا عن اسبانيا كصلة وصل طبيعية بين أوروبا الغربية وشمال افريقيا ؟

ان العلاقات بين اسبانيا (وشمال افريقيا) - بلدان المغرب الاسلامي قد تطورت بشكل متناقص طيلة القرن التاسع عشر ، ولا ننسى أن بعض الوجوه القيادية السياسية والعسكرية من منتصف القرن ، كانت تود أن تكون اسبانيا قوة أوروبية من الدرجة الاولى متناسين أن الاحلام وافكار الاماني تؤدي الى الاخفاق عندما لا تملك الوسائل لتحقيق توقعاتها ، وذلك لأن تدخل اسبانيا في الشؤون الداخلية للمغرب أسفر عن تجربة مريرة .

من المؤكد أن المغرب كانت الهدف الرئيسي الاوحد المحبذ للسياسة الخارجية الاسبانية التي تنتهجها تجاه جيرانها الجنوبيين فيما وراء مضيق جبل طارق منذ سنة ١٨٦٠ . ان فكرة التدخل في الشؤون الداخلية للامبراطورية الشريفة التي تبنتها فئة قليلة من العسكريين والسياسيين (والافريقيين) . قد تفوقت على المشاعر والعواطف الرافضة لهذا التدخل التي سادت بقوة عند طائفة أخرى من السياسيين والمثقفين وجمهور المواطنين الاسبان . فلا بد إذن من القول بأن الاوساط الاسبانية المؤيدة لسياسة التدخل في الشؤون المغربية لم تكن أبدا متينة ايديولوجيا لذلك كان عليها أن تواجه المعارضة في البيانات المكتوبة وفي المظاهرات الشعبية على الاقل بعد سنة ١٩٠٩ . ولا يمكن نكران أن بعض القوى الداخلية من المجتمع الاسباني هي التي دفعت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بالبلاد الى شمال المغرب ، وقد أشرنا الى أن سياسة

اسبانيا تجاه المغرب قد أصبحت استعمارية بشكل واضح سواء من خلال ما كان يجري على شاطئ البحر المتوسط أو باندفاع القوى الوطنية المقتنعة بالبرنامج الذي طرحه Souedad de Africanistas y Colonistos - الذي تم انشاؤه في بداية الثمانينات من ١٨٨٠ - (٩) .

وقد طرحت المسألة منذ احتلال جيوش الجنرال اودنيل O' Donnell لتطوان في ربيع ١٨٦٠ كحملة تأديبية لاعادة الاعتبار لشرف الملك والبلاد وقد تضمن السؤال المطروح آنذاك : هل يجب على اسبانيا أن تأخذ دورا أكثر حيوية في المناقصة - الانجلو - فرنسية للسيادة على شمال افريقيا - أي المغرب - لتدافع عن وجهة نظر شبه الجزيرة ؟ أم أن عليها أن تحترم الوضع الراهن ، وتحافظ على أمن الدولة المجاورة ، بل وحتى اعلان نفسها المدافع الاوروبي عن هذا المبدأ ؟

لقد كانت القائمة بالاعمال ميري اي كولوم Merry y. Colom على اتصال دائم بوزيرها في مدريد منذ أن أخذ بزمام الامور بعد معركة تطوان ، وقد وضعت مرة حيثيات المسألة في الصيغة التالية : (يسير المغرب منذ ١٨٥٩ - ١٨٦٠ الى انهياره الذي هو حسب رأيي غير قابل للعلاج ، فالجهود الدبلوماسية بإمكانها أن تؤخر هذا التصدع شيئا ما لكن الداء ليس له دواء والحكومة الاسبانية التي توليه أهمية خاصة يتوجب عليها أن تتقدم خطوة خطوة في مسيرة الاحداث) (١٠) . إننا نجد هنا نداء ذكيا للاهتمام بالاوضاع الداخلية المتردية للسلطنة، وتذكيرا لحكومة شبه الجزيرة بالواجبات التي يفرضها الجوار والروابط التاريخية . واذا كان هذا المنحى في سياسة التدخل قد استمر ، علنا أو سرا ، الى نهاية القصة ، فان النظرة المتحفظة أي الراضية للتدخل قد وجدت لها مرتعا بين عدد من الاسبان ، بعضهم من أبرز الشخصيات في صنع الدولة الليبرالية مثل الزعيم المحافظ كانوفاس ديل كاستيلو Canovas del Castillo فبعد سنوات من مهمة ميري اي كولوم ، وجد كانوفاس أن عليه ان يدعم الاطروحة الراضية للتدخل أمام غرفة المندوبين في البرلمان الاسباني مصرحا بأن : (الحكومة تعتبر امبراطورية المغرب دولة ذات سيادة . . وهي لا تستطيع إذن أن ترفع راية تشتيت الوحدة الداخلية للمغرب المحمية في ذاتها علما بأنه في مقدورها أن تحدث في تلك الامبراطورية خلاا بواسطة التوسع الذي يمنحه لها حق الحماية والى حد الآن ليس في مقدورها أن تعلن لكل تابع للسلطنة بعض التذمر من ذلك الحكم ، وكذلك التوجه الى السلطات الاسبانية والمطالبة بانفصال مقاطعتها عن تاجنا هكذا بكل بساطة) (١١) .

على عكس النداء الاول نجد هنا تصريحا بالغ الوضوح لاطروحة الراضين للتدخل في الشؤون التشريعية .

منذ الاحتفال بمؤتمر مدريد سنة ١٨٨٠ لضبط حق الوصاية على الرعايا الشريفين من قبل السلطات القنصلية الاوروبية الى المصادقة على القرار النهائي لمؤتمر الجزائر سنة ١٩٠٦ المتعلق بتمويل المخزن وسبل المحافظة على النظام العام والامن الشخصي في الموانئ والمدن الرئيسية في المغرب فان التدخل الانجلو - فرنسي في شمال افريقيا عموما وفي شؤون السلطان المغربي عبد الحفيظ (١٩٠٨ - ١٩١٣) خاصة كان يتجه نحو فرض الحماية الفرنسية الاسبانية على المغرب .

وهكذا فان العنصر الاضعف من بين الدول الاستعمارية الاوروبية - وهي اسبانيا - قد حولت عن اقتناع وسبق اصرار نمط علاقتها مع جارتها الجنوبية ... التي كانت دولة كاملة السيادة اسميا .

وهكذا ايضا قدر على اسبانيا ان تصبح سيدا على شعب الريف ولو ان واقع الحال برهن على ان هذا السيد لم يكن على ذلك المستوى من اللين ، كما ان التلميذ (الشعب) كان أكثر تمردا مما كانت تفترضه وتتوقعه الاوساط الحكومية في شبه الجزيرة .

الهواشي

Instituto de estudios islamicos,
v. XX (1979 - 1980) p. 78 .
Historico National Relativa al.
Norte de. Africa. - Revista del.

الجزء الاكبر من مراسلات القنصلية الاسبان
في عموم شمال افريقيا موجود في :
« Seccion de Estado » Archivo
Historico National , Madrid .

اما عن هذه الفترة فيما قبل الاحتلال
هناك ٦٩ رزمة خاصة بالجزائر
(١٧٨٤ - ١٨٤٩) ١٨ رزمة خاصة بتونس
(١٧٨٠ - ١٨٤٠) ١٣ رزمة خاصة
بطنس (١٧٨٠ - ١٨٤٠) و ٨٠ رزمة
خاصة بالمغرب (١٧٧٠ - ١٨٤٠) .

انظر :
Leon. Tello - Indice Général de
La Seccion de Estado, Madrid.,
1973 .

(٤)

(١) انظر :

M - Laurido. Diaz - El - Sulta-
nato de. Sidi Muhommed. b.
Abdellah. Granada. 1970 .

ولنفس الكاتب :

Marruecos en la Sugunda mitad
del Siglo XVIII , Madrid. 1978.

(٢)

صورة شاملة من الموضوع في

Fe. Byandel. al - Mediteraneo
y el - Mundo mediterranees en
la época. de Felipe. II . Mexico.
V.II. pp. 278 - 79 -

El - Korro , and M. de epalza
Oran et l' Ouest Algérien au
XVIIIème Siècle , Alger 1978 .

(٣)

M. ARRIBAS PALAU « La
documentation del - Archivo

Morroco Correspondence ...
Archivo del. Ministerio de
Asuntos Exteriores.

Diario de Sesiones del Congreso
Legislatura. 1879 - 80 - pp.
1769 - 76 .

لهذه الفترة شبه الاستعمارية في العلاقة بين
اسبانيا وشمال افريقيا (١٨٤٠ - ١٩١٢)
هناك مئات الوثائق في

«Correspondencia Con Consulados.

١٢ رزمة خاصة بالجزائر ، ٥ خاصة بتونس
و ٢ خاصة بطرابلس و ١٧ خاصة بالمغرب و في
Seccion de Politica Exterior

(قسم السياسة الخارجية) ٩ رزم خاصة
بالجزائر ، ٣ خاصة بتونس وطرابلس و ١١
رزمة خاصة بالمغرب .

Archivo del Ministerio de Asu-
ntos Exteriores , Madrid.

M.J. Lozano and E. Romera ,
Gnia del Archivo del Ministerio
de Asuntes Exteriores, Madrid
1981 .

R. Robinson and. V. Gallagher
« Africa and the Victorians »
The Official Mind of imperlia-
lism London, 1981 .

P. Kennedy. The Rise of Anglo
German Antagonism - (1860 -
1914) - London 1980 - pp. 464
70 .

من أجل وجهة النظر المحلية ، انظر :

Abdellah Laroui , L' Histoire
de Maghreb.

Paris , 1970 - pp. 23 - 26 . and
271 . وما بعدها .

من أجل كافة القضايا المتعلقة بالموضوع انظر :

V. Morales Lezcano , el - Colo-
nialismo, Hispano - Francés en
Marruccos (1898 — 1927) .
Madrid . 1976 pp. 21 - 46 .

« Correspondencia del Encar-
gado de. Negocios de Espana
en Tanger » disp. No 61 (4 oct.
1864) bundle. No 1638 , in

*

*

*

قراءة في خمسة مجلدات عن ماري

COMPTES RENDUS

M. A. R. I. 1—5

الدكتور فيصل عبد الله
جامعة دمشق

ما تزال الدراسات التاريخية حول مدينة ماري ومحفوظاتها المسمارية تنهال علينا بلغات متعددة يصعب حصرها . ومن المعروف أن الآثاريين والمؤرخين الفرنسيين لهم الباع الاطول في هذه الدراسات بحكم اكتشافهم للمدينة منذ الثلاثينات واصدارهم ترجمات لمحفوظاتها في سلسلة قاربت الثلاثين جزءا تحمل اسم المحفوظات الملكية لماري (ARM) . زد على ذلك الدراسات المنشورة في دوريات عديدة في أنحاء العالم . اضافة الى سلسلة جديدة ، هي موضوع قراءتنا هذه ، تحمل اسم :

M.A.R.I. = MARI Annales de Recherches Interdisciplinaires

صدر من هذه السلسلة الجديدة حتى الآن خمسة مجلدات نعرض فيما يلي لأهم محتوياتها . وأهميتها لا تكمن في كونها تخبر عن ارثنا الكبير فحسب ، بل ان الدراسات المستنتجة من النصوص المسمارية تعكس لنا مجتمعا واحدا لم تنقطع صلاته منذ خمسة آلاف سنة على الاقل وهي تاريخ ظهور الكتابة المسمارية السحرية .

١ - دراسات المجلد الاول M.A.R.I. 1

وننقل للعربية العناوين مع أهم الافكار :

١ - جان مارجورون J. Margueron

((تقرير أولي عن حفائر موسم عام ١٩٧٩ في ماري)) ص ٩ - ٣٠

حيث تم اكتشاف جانب هام من الهندسة المعمارية تعود لبداية الالف الثاني ق.م ، ومجموعة من الرقم الفخارية المكتوبة بالمسمارية - الاكادية ذات اللهجة المارية الغربية (نسبة الى ماري) ، وهي تعكس تنظيمات المدينة في العصر الاموري في سورية وبلاد الرافدين عامة .

دراسات تاريخية ، ٣٧ و ٣٨ ، ايلول - كانون الاول ١٩٩٠ .

٢ - باراير . د . D. PARAYRE

((الرسوم الملونة المزاحة من مكانها في الصالة ١٠٦ من قصر ماري . نظرة جديدة))
ص ٣١ - ٧٨ .

تعد الدراسة بحد ذاتها جزءا من تاريخ الفن القديم في بلادنا ، أو تاريخ الرسم الملون على الجدران . وهذا الرسم ، الذي يزين جدران إحدى صالات قصر ماري ، يعد من أقدم الرسوم الفنية في العالم وهو مرسوم على طبقة من الجبس وتحتها طبقة من الطين . وقد نفذ الرسم بعد جفاف هاتين الطبقتين ، ويصور مشهدا دينيا يمثل الاله والملك بزي لا نجد فيه غرابة أمام أزيائنا التقليدية ، ورأس ثور ذي قرنين كبيرين ، إضافة الى الحاشية المرافقة .

٣ - جان ماري ديوران J. - M. DURAND

((سومريون ، أكاديون ، في بلاد أمورية . وثيقة قضائية واحدة من عصر ماري المبكر)) ص : ٧٩ - ٨٩ .

تظهر أسماء علم سومرية وأكادية في وقت كانت فيه ماري تحت سيطرة الاموريين وهذا ليس الا دلالة على الامتزاج والاختلاط بين مختلف فصائل سكان بلادنا القدماء ، تجمعهم لغة القريبى ، وعادات وحياة مشتركة .

يزودنا هذا النص بمعلومات عن كيفية البيع بحضور الشهود للتصديق ، وأخرى عن حياز المرأة ملكية خاصة ، منذ هذا الوقت المبكر أي نهاية الالف الثالث ان لم يكن قبل ذلك . (ن . نفسه ص ٨٣) .

ولديوران دراسة ثانية هي : ((قراءة ثانية للمجلد الثامن من محفوظات ماري الملكية , ARM VIII)) ص ٩١ - ١٣٥ ويقول فيها : انه استطاع خلال اقامته في حلب في ايلوم ١٩٧٩ أن يعمل في متحفها من أجل أن يعيد تصنيف ولصق هذه المجموعة من محفوظات ماري التي نشرت سابقا . وقد برهنت إعادة التصنيف هذه على مدى دقة النشر التي تم سابقا . وقد ذكر أن كثيرا من الدراسات حول هذه النصوص لم ترجع الى الاصل وانما اكتفت بما يسمى transcription أي كتابة الاكادية بأحرف لاتينية .

٤ - دومنيك شاربان D. CHARPIN

((معبد كاخات من خلال وثيقة غير منشورة من ماري)) ص ١٣٧ - ١٤٧ .

كانت مدينة كاخات تتبع مملكة شمسي ادد الآشورية ، ومن ثم زمري ليم في ماري . هذه الوثيقة هي وصف هندسي وبالمقاييس لمعبد المدينة .

٥ - موريس بيرو BIROT. M.

هذا العالم الجليل الذي أمضى حياته في دراسة نصوص ماري المسمارية ، ونشر بعض مجلداتها . ينشر لنا هنا بقية من نص سبق نشره في الصفحة ١٤٩-١٥٠ .

٦ - جاك م. ساسون SASSON J. M.

ودراسته بالانكليزية (علما بأن الدراسات السابقة جميعها بالفرنسية) وهي بعنوان « رؤية للقيامة في ماري » ص ١٥١ - ١٦٧ .

وهي دراسة للنص ARMX : g ، وهو واحد من الوثائق المسمارية التي كتبها كهان المعابد وكان أكبرهم على ما يبدو يحمل اسم / نبو / أي نبي وهذا النبو أو النبي ، هو الذي يرى ويكتب رؤياه للملوك أو للشخصيات . والنص هو رؤيا « النبو » التي نقلتها شبتو (بنت ملك حلب ياريم ليم وزوجة زمري ليم ملك ماري) الى زوجها الغائب في المعارك لكي تطمئنه أن الاله وملائكته مصممون على حماية مدينة ماري وان أحدا لا يستطيع المساس بها . تعكس هذه الرؤية التي يعود تاريخها لأكثر من أربعة آلاف سنة على الأقل ، جانبا من الفكر الديني الذي انتقل فيما بعد الى الأدبيات التوحيدية ، وهي حماية الاله للبشر ومدنهم ، ووعده بذلك وعدا أكيدا . فالوعد الالهي يحقق الطمأنينة في نفس البشر قديما ، وهو ليس الا محاولة لخلق توازن نفسي بين الانسان والصعوبات التي تواجهه وهو لا يعني - أي الوعد الالهي - حقا في التملك كما تدعي الصهيونية في فلسطين اليوم .

٧ - باير :

((من الفرات الاوسط الى لورستان : اختتام على شكل خواتم اعتبارا من نهاية الالف الثاني ق م)) ص ١٦٩ - ١٨٩ .

وهي دراسة قيمة لخواتم عديدة نقش عليها شارات أصحابها ، وهي تستعمل كأختام شخصية وكعادة معروفة حتى عند أسلافنا الاقرب .

٢ - دراسات المجلد الثاني

M. A. R. I. 2

١ - جان مارجورون :

((تقرير اولي عن حفائر موسم ١٩٨٠)) . ص ٩ - ٣٥ .

٢ - باير د :

((دراسة طبقات حفائر ماري)) . ص ٣٧ - ٦٠ .

٣ - دومنيك شاربان :

((اعادة قراءة المجلد الثامن من محفوظات ماري ARM VIII)) (تمة) .
ص ٦١ - ٧٤ .

٤ - شاربان وديوران :

((دراسة فيما يتعلق بـ محفوظات سومو يامان)) (وهو أحد شخصيات
المدينة) . ص ١١٧ - ١٢١ .

٥ - ديوران :

((اعادة قراءة المجلد الثامن من محفوظات ماري ، رقم ٢ : اشغال المعبدن في
ماري)) . ص ١٢٣ - ١٣٩ .

٦ - ديوران :

العنوان السابق رقم ١ : ((رسالة من موكانيشوم (موظف كبير في قصر ماري) ،
ثم رسالة من نومو شدا - نهراري)) . ص ١٤١ - ١٦٣ .

٧ - مارك لويسو : LEBEAU M :

((ماري عام ١٩٧٩ . تقرير أولي عن الفخار)) . ص ١٦٥ - ١٩٣ .

٨ - ماترن . ج . ب . MATERNE. J.-P. :

((سنة كاخات في السلم الزمني من حكم زمري لم)) . ص ١٩٥ - ١٩٩ .

٩ - بيك . م ، و ، ويجاند . ي . Pic.M. & Weygand. I. :

((قطعة طينية من ماري تمثل الالهة عشتار)) . ص ٢٠١ - ٢٠٩ .

هذا بالاضافة الى عدد من الدراسات المصغرة تتعلق بفهرسة محتويات قصر
ماري ، وأسماء القرابة وما الى ذلك . وعدد آخر من الملاحظات الصغيرة تتعلق بأعمال
البحث الجديد في محفوظات ماري .

٣ - دراسات المجلد الثالث

M. A. R. I. 3

١ - جان مارجورون :

((تقرير أعمال الحفائر في ماري لعام ١٩٨٢)) .

٢ - شاربان :

((كتابات من العصر الاشوري)) . ص ٤١ - ٨١ .

ولهذه النصوص ، التي تنشر لأول مرة ، أهمية خاصة بالفكر الديني القديم ، وتفيد من أجل الدراسات المقارنة التي تتعلق بالديانات في مجتمعنا القديم والحديث . ويلاحظ مترجم هذه النصوص استخدام الفعل الاكادي Krb Karabum ويقابله بالعربية / قرب / وهنا يعبر النص عن « التقرب » الى الاله . ويعكس نمط كتابته النص قرب هذه الفترة الاشورية من عصر يخدمون ليم / والد / زمري ليم . كما يعكس اسلوبها في التعبير عن نمط التفكير في العصر الاكادي السابق . وخاصة فيما يتعلق بلقب الملك .

٣ - شاربان .

((وثائق جديدة لمستودع الزيت في عصر اشور)) . ص ٨٣-١٢٦ .

ويتضمن عشرات النصوص التي تسجل توزيع الزيت الخاص بالبيوت المقدسة والالهة وأصحاب المقامات من الرجال في عصر آشور . ولهذه الدراسة أهمية خاصة في فهم مكانة الزيت واستخدامه في الطقوس الدينية الشرقية فيما بعد وحتى وقتنا الحاضر .

٤ - ديوران

((ثلاث دراسات عن ماري)) . ص ١٢٧-١٨٠ .

وتتعلق الاولى باعطاء الاسم للاطفال في قصر ماري . والملاحظ ان الطفل لا يعرف باسمه ، بل باسم امه حتى يكبر ويدب على قدميه ، وقد اظهرت هذه الملاحظة وثائق توزيع المؤن في قصر ماري . والثانية تتعلق بترسيم الطفل وهو طقس يبدو من خلال خلع ثياب جميلة عليه لأول مرة . ولا توجد للأسف معلومات اضافية عن هذا الطقس التكريسي الهام ، والذي لا بد أن يكون على صئة بعض طقوس التكريس الموجودة في مذهبنا اليوم .

والقسم الثالث من هذه الدراسة الهامة للاستاذ ديوران تتعلق بالاحتفالات في قصر ماري وخاصة في زمن يسمح ادد الذي كان منصرفا بكل وضوح لحياة الترف واللهو ، وهو ما تعكسه رسائل التنبيه المرسله اليه من أبيه شمش ادو .

تتضمن هذه الدراسة معلومات عن الحفلات الموسيقية التي تقام في القصر ، ومكان فرقة العزف ، ووجود مغنين ومغنيات الخ . ومعلومات عن حالة الطقس عندما يتخذ الناس مدخلا للحديث ، كما في بعض الرسائل بين زوجة ملك ماري وزوجها .

وتسجل لنا بعض النصوص سقوط حبات البرد الكبير في ماري منذ أربعة آلاف سنة، وهو ما يحدث في الجزيرة في الربيع . وهناك معلومات أخرى تفيد ان الاحوال الطبيعية لم يطرأ عليها تعديل كبير في المنطقة ، سوى استغلال الانسان للارض ، وتساؤل نسبة الغابة والمروج .

وفي مؤخرة هذه الدراسة مجموعة فقرات تتعلق بدراسة نصوص هامة حول الحياة الدينية في ماري ، في طليعتها الاستخارة والتأمل استشارة أو استيحاء من الله من أجل اتخاذ موقف في الازمات الصعبة وخاصة الحروب .

٥ - جان رويير كويسر Kupper J. R. :

((ملاحظات تتعلق بالتأريخ والترتيب الزمني من خلال وثائق المجلد ٢٢ من محفوظات ماري)) ص ١٨١-١٨٤ .

٦ - سيلفي لاكن باخر Sylvie Lackenbacher :

((وثيقة جديدة من اوجاريت (٢) - رسالة من ماري)) ص ١٨٥-١٨٩ .

تأتي أهمية هذه الدراسة، من أنها تضم نصا ينشر لأول مرة. وهو فريد من نوعه لانه الوثيقة الوحيدة التي تعود لنهاية القرن الثالث عشر ق.م (أي نهاية عصر ازدهار اوجاريت) ومع هذا فان هذه الرسالة - الوثيقة تحدثنا لأول مرة عن مكانة آلهة ماري في اوجاريت ، وهي مقدمة يتلوها حديث عن نقل احصنة ، أو خيول ، بين ماري واوجاريت . مما يؤسف له أن النص فقد كثيرا من أسطره نتيجة عوامل الزمن .

٧ - هنري ليمييه Henri Limet :

((وثائق تتعلق بالحديد في ماري)) ص ١٩١-١٩٦ .

وهي توضح بأن الحديد كان معروفا منذ وقت مبكر في ماري ، ولكنه كان قليل الاستعمال لانه ثمين جدا وأغلى من الفضة بثمانى مرات . ويستغرب الباحث رفض معظم المؤرخين قبول فكرة انتشار الحديد في سورية والرافدين قبل القرن الثاني عشر ق.م .

٨ - جان مارجورون :

((ضريح كبير في ماري)) ص ١٩٧-٢١٥ .

وتصف اكتشاف ضريح هام أثناء الحفر ومراحل الكشف عنه وصور كافية لاعطاء فكرة عن ضخامته .

٩ - مارك لوبو :

((الفخار في بعض أضرحة ماري)) . ص ٢١٧ - عن الفخار وأنواعه وتزييناته .

١٠ - بياتريس بير PÉatrice, Pierre :

((رسوم تزيينية في ماري والشرق الأدنى)) وتوضح الباحثة أهمية الرسم الجداري ودفته في تلك الفترة القديمة .

والدراسة مرفقة بما يلزم من الجداول والاحصاءات المقارنة بالإضافة الى الرسوم التي عثر عليها وهي غاية في الدقة وحسن التعبير . ووضعت الباحثة الى جانب هذه التزيينات القديمة سجادة حديثة لتظهر مدى التقارب في التزيين بين القديم والحديث أي استمرارية الفن وعدم انقطاعه على مر العصور .

ويضم هذا المجلد عددا من الدراسات الصغيرة وملاحظات هامة تعترض الباحثين في عملهم فيؤثرون نشرها بسرعة لتعم فائدتها ، ثم تنشر فيما بعد في دراسات موسعة ، وخاصة ما يتعلق بكتابات أو تزيين الاختام أو بعض طبعاتها ، وكسر النصوص الصغيرة . وفي البحث ملاحظات حول كلمات أكادية وردت في نصوص قيد الدراسة .

٤ - دراسات المجلد الرابع (١٩٨٥)
M. A. R. I. 4

لهذا المجلد أهمية خاصة ، لانه يضم مجموعة دراسات لأشهر المختصين بمخطوطات ماري ، نشرت بعد ندوة عقدت في ستراسبورغ ١٩٨٣ ، بمناسبة مرور خمسين سنة على اكتشاف المدينة وبدء التنقيبات فيها . ونشرت دراسات عام ١٩٨٥ ضمن السلسلة M.A.R.I ذاتها .

أما الدراسات فهي :

١ - المقدمة : ((ماذا حدث بعد خمسين سنة من التنقيب في ماري ؟)) :

ان حصيلة هذا العمل ذات شقين ، يتعلق الاول منهما بعلم الآثار ، أي التنقيب ونتائجه ، والثاني بالنصوص المكتشفة ونسخها من اللوح الفخارية وتصويرها ، ومن ثم قراءتها بحروف أبجدية حديثة (لاتينية) . وأخيرا ترجمتها الى لغة حية (وهي الفرنسية لان البعثة المكتشفة هي صاحبة هذا الحق) . وهذان هما الفرعان الرئيسيان من علم التاريخ القديم بصورة عامة ، وهما محور المقدمة التي كتب شقها الاول عالم الآثار والمدير الحالي لحفائر ماري جان مارجورون وكتب الثاني جان ماري ديوران ، وهو مترجم وقارئ نصوص ماري - في هذه الفترة طبعا - والاثنان يعرضا نتائج أعمال البحث خلال خمسين سنة والمشكلات الرئيسية التي حلت ، والاخرى التي ما زالت مستعصية على الحل .

٢ - بول سان لافيل **Paul Sanlaville** :

يبدأ المجلد بدراسة **الجغرافية ماري** (ص ١٥-٢٦) . وهذا أمر طبيعي لمثل هذا المجلد الذي يلخص تاريخ ماري عبر ألف سنة تبدأ منذ أواسط الألف الثالث ق.م وتنتهي قبيل منتصف الألف الثاني ق.م .

٣ - برنار جير **Geyer, B.** :

((**التشكلات والتوضعات الجغرافية في وادي الفرات ، في عصر ماري**)) . وهي دراسة عن التحولات الجغرافية في بعض مواقع ماري ، ومحاولة لفهم علاقة الانسان بالبيئة من حوله . (ص ٢٧ - ٣٩) .

٤ - أندريه فينيه **Finet, A.**

« ماري في وسطها الجغرافي » دراسة جغرافية تاريخية تكشف عما كان عليه الوضع الجغرافي من خلال الوثائق المكتوبة . وخاصة ما يتعلق بالنهر (الفرات) الذي كان يستخدم للملاحة بشكل مكثف .

يضم القسم الثاني من هذا المجلد الرابع الدراسات التخصصية ، مرتبة وفق قدم الموضوع في السلم الزمني . ولهذا فان القسم الاول يحمل عنوان ماري وإبلا وقد بتنا جميعا نعرف شيئا عن إبلا نظرا لما اكتسبته من شهرة ولأن اكتشافها حل كثيرا من المشاكل التاريخية المعلقة ، ولكنه أثار مشكلات أخرى بعضها علمي وآخر مفروض ومصطنع . وكلمة قصيرة في هذا المجال ، **ان الرأي العام المحلي والدولي يفتقر الى معلومات صحيحة وموثقة عن إبلا ، لأسباب عديدة ، في طليعتها عدم مشاركة باحثين عرب في أعمال التقيب وترجمة النصوص مباشرة . وثانيها عدم وجود سياسة اعلامية تثقيفية تاريخية .**

يضاف الى ذلك ظروف عمل الاختصاص من حيث كثرة النصوص وتنوعها ، من احصائية وادارية ، وهي مصدر معلومات هام للتاريخ وعلم الاجتماع في بلادنا . وتتطلب دراسة كل هذا الحجم وقتا طويلا وعددا كبيرا من الباحثين . تبدأ الدراسات عن ماري وإبلا بدراسة :

٥ - الفونسو اركي **Archi, A.** :

((**المعاصرة بين ملوك ماري وملوك إبلا Ebla في الألف الثالث ق.م**))
ص ٤٧ - ٥١ .

والحقيقة انه لا توجد وثائق أكيدة في محفوظات ماري أو في محفوظات إبلا عن

معاصرة بين ملكين من ملوك ماري أو إبلا ، كما قد يوحي عنوان الدراسة .
ويعلق الباحث بقوله : « انه من المستحيل تتبع الاحداث السياسية في ماري من خلال وثائق إبلا » ومعظم ما نشر حتى الآن يحتاج الى مزيد من الوثائق لتدعيمه وخاصة قراءة بعض الاسماء ، والكلمات ، ولذا فاننا نلاحظ استخدام التعابير الاحتمالية . مثل . . . ممكن ، ويظن ، ويعتقد وهكذا .

ويعقد الباحث كلامه قائلا : « في كل الاحوال ، لم تتشكل بعد معطيات نهائية من أجل التأريخ الزمني في الفترة المبكرة » . وكما نعلم فاننا حتى الان لا نستطيع الجزم في تدمير المدينة أو على الاقل انتهاء دورها الرئيسي وهل قام بهذا العمل ملوك سومريون أو أكاديون ومتى ؟ ومن ؟ . هنالك اشارات من كلا الطرفين السومري والاكادي على تعامله مع مدينة إبلا . . أو ادعائه الهيمنة عليها وعلى ماري . ولكن هذا يحتاج الى تأكيد وتأييد آخر . وخاصة أن محفوظات إبلا أو ماري لم تقدم مثل هذه القرائن حتى الان . وليس هذا لب المشكلة . اذ أن المصادر الانسانية في محفوظات إبلا وماري هو الالههم . ولذا فان الدراسات يجب أن تتركز على معطيات النصوص الاجتماعية واللغوية ، وان لا يسيل حبر كثير على حوار من أجل قراءة اشارة ، أكثر من اجراء مقارنة بين نمط الحياة الزراعية أو الاجتماعية وما نحن عليه اليوم .

٦ - الفونسو اركي (دراسة ثانية) :

((أسماء العلم في ماري وإبلا في الالف الثالث)) ص ٥٣ - ٥٨ .

دراسة مقارنة للاسماء المستعملة في المدينتين . وغياب بعضها في احدهما ، ومعانيها ، وبالتالي امكان تحديد لهجة خاصة لكل مدينة . وتضم الدراسة جدولا بمئات الاسماء .

٧ - ديتز أوتو ادزار Edzard , Dietz :

((ما يسمى (تاج - ج Tag. Ge) ومسائل أخرى)) ص ٥٩ - ٦٢ .
وهو محاولة للتعرف على اشارة مهشمة Ta + X حيث يقترح امكانيات أخرى لقراءة هذه الاشارة السومرية المفقودة (x) بعد أن قرأها ج. دوسان GE كما هو في العنوان .

٨ - الفونسو اركي (دراسة ثالثة) :

((الاتصالات السياسية والاقتصادية بين إبلا وماري)) ص ٦٣ - ٨٣ .

وكما يصرح الباحث بأنه لا توجد الا وثيقة واحدة في إبلا (ن ص ٦٣) التي تشهد

على أعمال سياسية أو عسكرية بين ماري وإبلا . ولهذا يجب الحذر من مقبة
تضخيم دور إبلا العسكري أو السياسي . أما من الناحية الاقتصادية والاجتماعية
فلا شك بأن الامر مختلف وتشكل النصوص في هذا المجال مصدرا من الطراز
الاول للتعرف على الواقع الاقتصادي والاجتماعي في سورية في ذلك الزمن ،
ولا يعني هذا وجود شواهد مباشرة على تبادل اقتصادي مع ماري اذ يعود
الباحث ليذكر بأنه لا يوجد الا نص واحد الذي يمكن اعتباره دليل اتصال
اقتصادي بين إبلا واحد ملوك ماري إبلول إيل Iblul II وهو عبارة عن سجل
دفع الضريبة لهذا الاخير ومقدارها (٧٣٣٥) كغ فضة و ١٠٠٩ كغ ذهب
وتغطي فترة أربعة أعوام ؟ (ن . ص ٦٥) .

٩ - فرانس بينوك Frances Pinnock

((التجارة في فترة إبلا - سورية - المبكرة)) . (بالانكليزية) ص ٨٥ - ٩٢ .
يرهن فيه الباحث على أهمية دور إبلا التجاري في شمال سورية والرافدين
خلال الربع الثالث من الالف الثالث ق.م . ونظرا لأهمية هذا الدور فان
الاكاديميين حاولوا كما جاء في كتاباتهم وضع نهاية لإبلا بالقوة (ن . ص ٩٢) .

١٠ - لوبو :

((تقرير أولي الفخار في احدى مواقع ماري في الالف الثالث ق.م)) .

١١ - جان أوت J. Oates :

((السلم الزمني في تل براك - في الالف الثالث ق.م)) ص ١٣٧ - ١٤٤ .
وتتحدث الدراسة عن نتائج تأريخية في الالف الثالث اثر حفائر في تل براك شمال
سورية ، وهو موقع أكادي يعود لعهد نارام سين . . الذي (يفترض) أنه قد
هاجم إبلا وأنهى دورها الاقتصادي في المنطقة . ويعتقد بأن تل براك يمثل
منطقة ومدينة لها نفس دور ماري (وسط حوض الفرات) وإبلا سورية
الشمالية الغربية .

١٢ - جان ماري ديوران :

يتناول القسم الثالث من المجلد الرابع هذا ، موضوعا دقيقا وغامضا الى حد ما
في تاريخ ماري ، من سقوط دولة أكاد الى ظهور سلالة يخدون ليم ، وتقدر بنحو
أربعة قرون من نهاية الالف الثالث ق.م . وتسمى فترة شككانكي Shakkankku
وهو اسم الحكام الذين يفترض أنهم حكموا ماري خلال هذه الفترة . وقد
تناول هذا الموضوع جان ماري ديوران بدراسة مطولة بعنوان : « الوضع التاريخي

لـ (شكانكو) . نظرة جديدة » . ص ١٤٧-١٧٢ . ويخلص الباحث الى نتيجة يعتقد فيها أن هذه الفترة المظلمة (من حيث توافر الوثائق) هي **المسؤولة عن العظمة التي وصلت اليها ماري ، وخاصة قصرها الكبير الذي حكم منه زمري ليم المشهور** . وانه وأجداده ومجموعة قبائل الحنانيين في شمال شرق الفرات قد عرفوا كيف يكونوا الورثة الحقيقيين لعصر شكانكو . ولم يعيش الاموريون لوحدهم في ماري ، بل هناك مجموعة قبائل أخرى عاشت في أطرافها تعادل بابل وآشور وتتكلم لهجة أكادية ليست بابلية ولا آشورية . . تظهر في بعض الوثائق المسماة شكانكو . ولا شك أن دراسة هذه الوثائق (المنشورة سابقا) ستعيد ترتيب كثير من معارفنا عن ماري ، كما يقول جان ماري ديوران .

١٣ - دومينيك بيجر : Beyer, D.

استكمالا لبحث جان ماري السابق المستند الى النصوص ، تستند دراسة بيجر هذه الى مجموعة من طبقات الاختام التي تشمل كتابة بعض الاسماء من هذا العصر **((وثائق جديدة مصورة Iconographie من عصر شكانكو في ماري** ص ١٧٣ - ١٨٩ .

١٤ - كلاس . ر . فنهوف : Veenhof, Klaas R.

((الاسماء والالقاب في العصر الآشوري المتأخر وماري)) ص ١٩١ . وهي دراسة للاسماء التي تنتهي بـ ليم ، Lim والتي تحفل بها نصوص ماري وكذلك الالقاب والوظائف الآشورية المتأخرة .

١٥ - موريس بيرو :

((حوليات آشورية في ماري)) . ص ٢١٩ - ٢٤٢ . وتعتبر هذه الحوليات من أقدم ما يتوافر عن بلاد الرافدين من معلومات عن حكامها وشخصياتها في هذه الفترة .

١٦ - دومنيك شاربان :

((محفوظات من عصر آشور في قصر ماري)) . ص ٢٤٣ - ٢٦٨ هي مجموعة. نصوص آشورية وجدت في أثناء الحفائر في قصر ماري ، اقتصادية وإدارية ، تتضمن أسماء سنوات عديدة صنفها الباحث وقدم عنها هذه الدراسة المطولة .

تل ليلان - شوبات انليل :

١٧ - هارفي فايس : Weiss, H.

من المعروف أن هذا المؤرخ والمنقب الأمريكي الاستاذ في جامعة /يل/ Yale وهو الذي يدير حفائر تل ليلان شمال سورية - قرب القامشلي ، قد تنبأ مع آخرين بأن هذا التل هو المدينة القديمة المسماة شوبات - انليل Shubat - Enlil وهي أقدم عاصمة آشورية ، أي عاصمة شمش أدد ، منذ نهاية القرن العشرين ق.م . وصدق تنبؤه من خلال اكتشاف نصوص مكتوبة ومزيد من الدلائل الاثرية . كل هذا يقدمه في دراسة مطولة بهذه المناسبة تحت عنوان :

« تل ليلان وشوبات انليل » ص ٢٦٩ - ٢٩٢ .

تجدر الإشارة هنا الى أنه لم يعثر على نص واضح يدل على اسم المدينة شوبات انليل ولكن يبدو (وليس أكيدا) أن للمدينة اسما آخر معروفا من خلال وثائق ماري هو أبوم ، كما ظهر ختم يحمل اسم خادم لشمش أدد اضافة الى اختام وآثار أبنية تدل على أن المكان قد استخدم في عصر شمش أدد تحت اسم شوبات انليل . وتبقى القضية مطروحة للنقاش حتى تتوافر أدلة أكثر دقة .

١٨ - ديوران وشاربان :

يقدم هذان الباحثان والاستاذان في جامعة باريس الاولى ، بحثا آخر في هذا المجلد بعنوان :

((استيلاء زمري ليم على السلطة)) ص ٢٩٣ - ٣٤٣ .

ولهذا الموضوع أهمية خاصة . فهناك مسألة عودة زمري ليم للسلطة وطرد الآشوريين من ماري حيث قتل ملكها السابق يخدون ليم ، والجهة التي ساعدت زمري ليم في هذه العودة ، وأين كان خلال فترة استيلاء الآشوريين على ماري ؟ يحاول كل من شاربان وديوران الاجابة على هذه المشكلات من خلال مراجعة نصوص قديمة سبق نشرها ، ومن خلال نصوص لم تنشر بعد .

استمرارية فن العمارة منذ خمسة آلاف سنة حتى اليوم :

١٩ - أوليقيه أورانش : Aurenche, O.

ويأتي القسم الرابع ليعالج موضوعات تتعلق بقصر ماري وعلاقته بالمدينة بالذات ويبدأ أورانش بدراسة تحت عنوان :

((الملاحظات البشرية (العرقية) واثرها في فهم الاوابد القديمة : قصر ماري ، وقصور الشرق الاوسط المعاصرة)) . (ص ٣٤٧ - ٣٧٤) .

انه لمن النادر أن نقرأ دراسات من هذا النوع ، أي مقارنة القديم القديم . .
بالحديث الذي نعيش فيه اليوم . هذه الدراسة الجريئة تقدم لنا محاولة جادة لقراءة
الفن المعماري القديم من خلال ملاحظات الباحث للفن المعماري الحديث . ويخلص
البحث الى النتائج التالية :

١ - ان نتائج الكشف الاول المقارن ، بين الفن المعماري القديم في ماري ، والهندسة
المعمارية القائمة ، ايجابية .

٢ - ان جميع الوظائف لقصر ماري قد وجدت متيلاتها في مجتمعات معمارية معاصرة .

٣ - ان نسبة الاختلاف بين وظيفة معمارية أو أخرى هي أقل من نسبة التقارب .

٤ - على الرغم من الاختلاف في تكوين الفراغ بين بناء وآخر ومنطقة وأخرى ، فإننا
نجد دائما عاملا يلبي حاجة تنظيم اجتماعي ذي أصول حضارية متشابهة ، مثل
فصل الجنسين ، رجالا ونساء ، وفصل الفراغ وفق الترتيب الاجتماعي : سيد
- عبد مع كل ما يتطلب ذلك من تكوين .

٥ - ان العوامل الاجتماعية التي أثرت على تكوين الفراغ والبناء في حضارات الرافدين
نجدها في الحضارة العربية الاسلامية التي تلتها في الوسط الجغرافي ذاته في
الشرق العربي .

٦ - ان ما تقدم من عوامل مقارنة قد توصل اليه جان مارجورن - مدير حفائر ماري
- في دراسة خاصة نقلها اليها أورانش ، بعد أن أضاف اليها ملاحظتين هامتين
وهي أن البناء التقليدي قديما وحديثا والمقصود بالتقليدي البناء الزراعي ،
الرافدي والاسلامي . يترك فراغين للحيوانات ، وآخر لوسائل النقل ، وثالثا
لممارسة أنشطة فصلية بين الشتاء والصيف . وهذه الملاحظات صحيحة وهي في
صلب تكوين البيت الزراعي . والبيوت العربية بصورة عامة .

تلك هي باختصار أهم العوامل والملاحظات التي توصل اليها أورانش وقبله
جان مارجورن فيما يتعلق بصلة الفن المعماري القديم بالحديث أو استمراريته في
الحاضر . لم يكتف الباحثان بمعلومات النصوص وهي الأساس في فهم وظائف الفراغ
في بناء لم يبق منه سوى ركام . . بل استندا على معلومات دقيقة مستمدة من مخططات
الابنية القديمة التي تم رسمها بدقة ، اثر عمليات التنقيب ، ونعلم أن قصر ماري الذي
يعتبر أكبر قصر قديم في العالم (أكثر من ٢٠٠ صالة ومكان) ما يزال يقدم المزيد من

المعلومات المعمارية القديمة . ولقد افاد الباحث من كل هذا وقدم مقارنة مع أبنية معاصرة نراها في معظم أرجاء الوطن العربي فأخذ أبنية من اليمن والمغرب ، وقارنها مع بقايا قصر ماري ، فأتت بنتائج ايجابية . وهذا طبيعي لأن الانسان لم ينقطع عن التواجد على هذه الارض منذ وصلتنا أقدم وثائقه المكتوبة . وهو الانسان الذي تجسده اليوم حضارة العرب ، بكل أبعادها وتعدد مذاهبها وأفكارها .

٢٠ - دومنيك بير :

وتأتي دراسته ، الى حد ما ، ضمن اطار فن البناء ونظمه ، وهي تتعلق بنظام اغلاق الابواب في قصر ماري الكبير ، من خلال النصوص او الاثار المتبقية التي تشهد على ذلك . والدراسة بعنوان :

« اغلاق - أقفال الابواب في قصر ماري » ٣٧٥ - ٣٨٤ .

٢١ - جان ماري ديوران :

يعود اليها ، ثانية وثالثة ، هذا الباحث الذي ينتج من الدراسات بغزارة ودقة تجعله في المرتبة الاولى بين الباحثين المعاصرين عن ماري ، بدراسة دقيقة ومفصلة بعنوان : « نساء قصر ماري في عهد الملكة القديمة في الرافدين - الاعلى » . ص ٣٨٥ - ٤٣٦ .

تعتمد الدراسة على المعلومات المستخلصة من سجلات توزيع المواد التموينية ، وخاصة الزيت . ونعلم من خلال ذلك أن ملك ماري يشمخ أدد قد استقر في قصرها عقب هزيمة يخذون ليم ومقتله مع زوجته وأولاده . ثم نعلم أنه تزوج من ابنة ملك قطنة (قرب حمص) نحصل على معلومات أخرى تتعلق بزيجات بين موظفين كبار ونساء من العائلة الملكية . ونعلم بوجود نساء يحملن أسماء أجنبية : مثل شيوارم . اتوك . مينا زي . الخ وهذا طبيعي لان شمال سورية كان وما يزال موضع التقاء واحتكاك بسكان الاناضول قديما وحديثا . ونعلم أن زمري ليم قد حافظ على نساء خصمه يشمخ أدد بعد طرده بالاضافة الى أخريات كن يعشن في كنفه في قسم الحريم من القصر الكبير .

٢٢ - ساسون ، جاك :

دراسة أخرى (بالانكليزية) لهذا الباحث والاستاذ في جامعة كارولينا . بعنوان : « سنة قام زمري ليم بتقديم عرش عظيم الى « الاله » شمش في (مدينة) مخنوم » . وهي اعادة نظر في تأريخ احدى سنوات ماري . وقسمها الاول بعنوان : حضور الملك : ونتعرف على نشاطات الملك خلال هذه السنة ، وتشمل مختلف جوانب الحياة في

د. فيصل عبد الله
القصر ، بالإضافة الى الغزوات والفتوح التي لم تكن لتهدأ في زمنه ، ولا في زمن من سبقه أو أتى بعده .

٢٣ - شاربان :

ويأتي هذا الباحث والعالم الشاب في مرتبة ديوران من حيث الانتاج والبحث والمشاركة في الحفائر وهو أستاذ مادة الدراسات المسمارية في السوربون ، ودراسته الجديدة بعنوان : « محفوظات أصقودوم Asqudum الورع في بناء المنطقة آ من ماري » ص ٤٥٣ - ٤٦٢ .

وجدت مجموعة من أكثر من مئة نص تتعلق بهذا الرجل المتدين . وقد درس شاربان هذه النصوص الجديدة من حيث زمنها ومضمونها ، ويتعلق بإدارة القصر وملكه ، وانتهى الى النتائج التالية : كان اصقودوم وعائلته وخدمه يعيشون في هذا المكان أو البناء في مدينة ماري في مطلع عهد زمري ليم ثم حل محلهم فيما بعد آخرون لا تتوافر معلومات عنهم . ساعد هذا الاكتشاف على فهم طبيعة حياة الاسرة في مجتمع ماري . وتساعدنا بعض النصوص التي تحمل أسماء دينية على عقد مقارنات مع أسماء الالهة في مدن أخرى .

٢٤ - كوبير ، جان روبير Kupper , J.R :

سبق ذكره ، وهو من المخضرمين في علم دراسات ماري وله باع طويل في دراسة حياة البدو في عصرها ، وكتاب شهير عن البدو الاموريين في عصر ماري . ويقدم لنا في دراسة جديدة هنا موضوعا بعنوان :

« المدينة والملكة في ماري - التنظيم المدني في عصر ماري » ص ٤٦٣-٤٦٦ .
يستعرض فيها النصوص الادارية المتعلقة بالقصر والمدينة والريف وقراه ، والمسؤوليات الملقاة على عاتق كل موظف وفق هذا التسلسل ، ويتابع هذا الوضع ، وفق معطيات النصوص ، منذ العصر الاشوري المبكر في ماري حتى زمري ليم .

* يأتي القسم الخامس من هذا المجلد الكبير ليضم الدراسات المتعلقة بالفن والعمارة ونشاط الفنانين .

٢٥ - ونيفرد أورتمان Orthmann, W. :

« الفن الاكادي في شمال سورية وماري » ص ٤٦٩ -
ونقطة الانطلاق من هذه الدراسة هي مجموعة قطع نحتية لتمثال وجد خلال حفائر حلاوة Halawa ١٩٨١ - ١٩٨٢ . ويمثل بقايا من ثلاثة مشاهد دينية احتفالية .

والمشهد الثالث الأكثر تهشيمًا ، يسمح برؤية قائد مركبة وظهر دابة الجر وهي (حمار) على الأغلب . وهذا المشهد معروف في العصر الأكادي . وتؤدي نتائج الفحص الدقيق للأشخاص وملابسهم وأدواتهم إلى أن المشهد خاص بشمال سورية نفسها ويمكن مقارنته بإنتاج سومري في العصر الحديث (السومري) أي نهاية الألف الثالث ق.م . ونرى وجوه الرجال المضخمة والمخيفة مماثلة لوجوه منحوتات في مناطق أخرى من سورية . مثل إبلا . من جهة أخرى فإن الفن السوري في العصر الأكادي أقل وفرة منه في عصور أخرى والسبب هو نقص الشواهد لا أكثر . لاننا نجد أن الفن ينهض في عصور لاحقة وخاصة إبلا وماري ، وتتوافر كثير من الشواهد عليه .

٢٦ - بيير أميه : ودراسته بعنوان :

((اختتام ماري - ملاحظات ونقد)) ص ٤٧٥ - ٤٨٥ .

تعتبر ماري أقدم موقع أعطى لسورية أكبر مجموعة من الاختتام وطبعاتها ، وكونت فكرة عن حضارة سورية المبكرة وأعطتها هوية ذات شخصية متميزة عن سومر وأكاد ونلاحظ ذلك في اكتشافات لاحقة ، في تل خويرا وإبلا . . مما أثبت أصالة الفن التصويري النحتي السوري القديم . وتعد هذه الدراسة تطويرا لهذه الفكرة من خلال العودة إلى منقوشات ومنحوتات ماري التي تعود للألف الثالث ق.م . ونجد فيها تقديمًا مصورًا لمعظم هذه الاختتام والنقوش .

٢٧ - مارجورون :

ودراسته بعنوان : « بعض الملاحظات على معابد ماري » ص ٤٨٧ - ٥٠٧ .

يخلص فيها الباحث للقول أن المشكلات التي يطرحها فن العمارة الديني ، أي فن بناء المعابد ، تتعلق بعدم وجود مثال كامل نستطيع فيه التمييز بين فن عمارة سوري وآخر رافدي ! ورغم هذا فإن معبدا من الطراز الذي وجد في ماري (معبد دجن ويعود للفترة ما قبل شروكين - صرجون) ، له ما يقابله بالشكل في سورية ، في رأس شمرا وفي آلاخ . ويتابع الباحث قوله : لا يمكن تحديد استقلالية تامة عن الرافدين في مجال البناء الديني في ماري . وإذا أردنا البحث في هذه الاستقلالية ، علينا العودة إلى معابد سورية الوسطى والغربية .

٢٨ - هنري ليميه Henri Limet :

((الحلي والمجوهرات في ماري))

ويبدو أن ماري كانت بارعة في هذا المجال فقد قدمت لنا النصوص ثبتا بالمواد

المستخدمة في صناعة المجوهرات والحلي ، وأسمائها ومناسبات اهدائها . وقدمت لنا الحفائر بعض أمثلة منها محفوظة في متاحفنا ومتاحف العالم . أما أهم المعادن والاحجار المستخدمة في التصنيع فهي الذهب والفضة والبرونز . واللازورد والعقيق . الخ .

✽ القسم السادس من هذا المجلد الرابع من M.A.R.I عنوانه : مشكلات دينية

٢٩ - ويلفرد جورج لامبرت Lambert , Wilfred. G.

دراسة بعنوان : « مجمع ماري الديني » . (بالانكليزية) . ص ٥٢٥ - ٥٣٩ .

من أولى الملاحظات التي يسجلها المرء في الحياة الدينية القديمة في ماري هو تقديم **الاضاحي من الخراف الذكور** . هذا التقليد ما يزال قائماً في حياتنا الدينية ولم يتغير « كعادة » مع تغير المعتقدات وتطورها . وتقدم لنا نصوص ماري أسماء أكثر من ٢٥ اسماً الهيا مقدساً ، أهمها شمش ، سين (القمر) أدد (الرعد والمطر) ، عشتار ، ايا ، نينخور ساجا . الخ ، وهناك عشرات الاسماء الدينية الاخرى التي تعكس بمعانيها اللغوية فكر الانسان ومخاوفه وتطلعاته وآماله .

وتبدأ هذه الدراسة بتقديم دقيق للالهة وأسمائها وأصولها . وهو ما يقودنا الى ملاحظة هامة مفادها أن الهة أية مدينة قد يعبد في مدينة أخرى بغض النظر عن الاختلاف والتناحر السياسي . **فجميع الالهة مقدسة . والجميع يقدمون لها الاضاحي والابتهالات .** ولم يبدأ تمييز الهة على بقية الالهة ، وبالتالي بروز مجموعة بشرية ومحاولة تفضيلها على أخرى الا في غضون اواخر الالف الثاني ق.م وهو الوقت الذي يفترض أن فيه ظهرت فكرة التوحيد عند الاسرائيليين القدماء .

والجدير بالملاحظة أن الاضاحي تؤكل بعد ذبحها في بلاد الرافدين لدى سومر وأكاد . في حين تحرق عند الكنعانيين (وفق المؤلف ن.ص ٥٢٨) وبهذا المعنى فإن تواصل العادات والتقاليد لما ينقطع في مجتمعنا خلال خمسة آلاف سنة ، وان **الاصالة الاجتماعية والثقافية المعاصرة تمتد الى تلك الحقبة البعيدة في الزمن** . وهو ما لم يدركه البحث المعاصر في الاصالة العربية - برأينا على الاقل - .

ان مجمع ماري الديني يضم أسماء آلهة من مختلف مناطق شمال سورية وهي بلا شك متأثرة بالثقافة السومرية بشكل واضح بفضل اختراع هؤلاء الكتابة . وقد كان مجمع المدن السورية الشمالية بشكل عام منظماً ومعروفاً في كل مدينة من المدن . اذ أن لكل منها الهة رئيسي والى جانبه مجمع . ويعكس لنا ترتيب هذه المجموعات الدينية وطوقسها **التواصل الثقافي والروحي بين سورية وسومر** في ذلك الوقت . نجد هذا في أسماء آلهة سومرية في معابد سورية والعكس صحيح أيضاً . ولهذا فان أي حديث عن مجمع ديني في سورية أو الرافدين لا يكتمل ما لم نتطرق الى الجانب الآخر .

ويرى الباحث أن للمعبد دور اقتصادي هام في حياة سومر . ولذا فقد حظي بتنظيم أدق وأشمل ، في حين قام الاكاديون بسحب هذا الامتياز من المعبد . ونقلوا الأنشطة الاقتصادية الى القصر لا بل ان صرجون - شاروكين أسس مدينة جديدة ليدبر منها امبراطوريته . وهكذا يرى المؤلف أن ناطقي الاكادية وفروعها قد أعطوا المعبد ومجماعته أهمية أقل من العهود السومرية السابقة .

ونلاحظ ظهور نصوص جديدة تحمل اسم اله اسمه اتور - مير Itur - Mer ويستخلص الباحث بعد نقاش طويل أن معناها هو بوابة - ماري . وانها اسم اله قديم يكتب هكذا Mer — Itur (d) وهو اصل اسم مدينة ماري . كما يظهر اسم نهر الخابور في نصوص قديمة بابلية ومارية هكذا hu — bu — (d) أي اله نهر الخابور .
٣٠ - أندريه فينيه :

((شمش اجي - كور : عين البلاد)) ص ٥٤١ - ٥٤٣ :

ربما كان عنوانا غريبا لهذه الدراسة وهي محاولة لغوية مقارنة بين السومرية والاكادية لمعرفة معنى المقطعين السومريين Igi - Kur اجي - كور . وفي النتيجة فان شمش اجي - كور هو اله و « عين البلاد » وهو ملك السماء والارض .

٣١ - بير بورد روي P. Bordreuil :

((اشتارت المارية وآلهة اوجايت)) :

وهنا يعبر الباحث عن مقدار انتشار عبادة آلهة ماري « اشتارت » التي وصلت الى اوجاريت على الساحل السوري . وتظهر في النصوص الى جانب ايل = اله ، وبعل Baal فهذه الالهة الرافدية أشتار Ashtar التي سميت أيضا فيما بعد إشتار Ishtar ، قد عرفت في ماري تحت اسم سومري MUS . ZA . ZA (d) وهي اشتار - عتارت Attart أو عتارت Ittart المؤنثة في مجمع اوجاريت الديني .

وهكذا نستطيع التأكيد ان الافكار والعبادات كانت تنتقل من الرافدين الى سورية وسواحلها ومنها كانت تنتقل الى عالم بحر ايجو منذ فجر حضارته المتأخر بالنسبة لسورية والرافدين .

٣٢ - أندريه لومير A. Lemair :

((ماري ، التوراة والعالم)) السامي « الشمالي الغربي » ص ٥٤٩ - ٥٥٨ .

والغاية هنا محاولة فهم التوراة على ضوء معطيات شواهد مستقلة من ماري .
ويبدأ الباحث بالملاحظات التالية :

د. فيصل عبد الله

- ١ - التوراة لم تذكر اسم ماري .
 - ٢ - نجد في نصوص ماري اسم مدينة تقع على نهر الاردن وهي حاصور Hasura
 - ٣ - اهتمام المتخصصين بالدراسات التوراتية . اقتصر فقط على دراسة مسائل النبوة والتنبؤ التي تطرقت اليها بعض نصوص ماري . وكذلك قصة الوعد ، ليظهروا أن الوعد ذو رمز الهي موجود في تراث حضارة المنطقة منذ أقدم العصور . والوعد الالهي لا يمكن أن يكون وثيقة تملك كما تدعي «الصهيونية» .
 - ٤ - تذكر نصوص ماري مدينة حران وناحور في أعلى الرافدين ، وهي مدن ذكرت في نصوص التوراة على أنها من أصول ابراهيم (عليه السلام) وعائلته . ولكن هذه المدن بالذات لم تقدم أي شاهد على ذلك .
 - ٥ - وجود تواصل لغوي وخاصة على مستوى الاسماء بين بعض أسماء التوراة ومثيلاتها في ماري . وهذا أمر طبيعي وموجود حتى في أسماء وقتنا الحاضر . وكذلك في كثير من الافعال والاسماء في العبرية كما هي الحال في العربية .
 - ٦ - نلمس على المستوى الاجتماعي وجود تقابل دائم بين بدو متنقلين وحضر مستقرين وهي ظاهرة موجودة في التوراة ونصوص ماري والقرآن الكريم (فيما بعد) .
 - ٧ - ظهور النبوة في وقت مبكر في ماري ، كما أن المعجزات لم تكن متوقفة على الكهنة والانبياء بل يمكن أن تحدث مع أناس عاديين كما في أمثلة من نصوص ماري .
- أما نقد طريقة التقرب من دراسات التوراة - ومعطيات النصوص القديمة كما ماري وغيرها فهي :**
- ١ - ان جميع المعطيات التي تدل على أحداث التوراة التقليدية تدل بشكل غير مباشر أن أقدمها ، لا يعود ، لابعد من الفترة الامورية (عصر ماري وما قبل) . وأنه ما من باحث يستطيع أن ينفي أو يؤكد بشكل قاطع صحة هذا الاستنتاج .
 - ٢ - لهذا السبب نجد أنه ، عقب كل اكتشاف هام لنصوص مسمارية وغيرها مثل أوجاريت ، وماري ، وإبلا ، نجد سعي التوراتيين الحثيث لايجاد معطيات توراتية ، لاسباب معروفة ، وهي اثبات قدم التراث التوراتي على غيره .
- ان مثل هذه المحاولات التي يمكن أن تسمى « مركزية الثقافة التوراتية » التي يفامر من خلالها بعض المختصين بخيالاتهم فقط تؤدي منهجية البحث العلمي ، وتؤدي الى نتائج مفلوطة .
- ٣ - الحذر والحذر التام هو ما يجب أن يلتزمه دارسو التوراة ومؤرخو النصوص

المسمارية . فكل منهم يعمل في عالم مختلف جغرافيا ومنهجيا ومجال المقارنة ضيق جدا .

٤ - من وجهة النظر هذه ، فان حران وناحور مذكورتان في النصوص المسمارية وموجودتان قبل تدوين التوراة بقرون طويلة كما أن ذكر حاصور في نصوص ماري ، لا يعطي أحداث التوراة تأريخا لها في عهد كتابة نصوص ماري . . . وهكذا . بل بالعكس ان غياب اسم ماري وحاصور من التوراة يدل على حداثة هذا الاخير وقدم ماري وحاصور .

٥ - ليس من الضروري أن كل المجتمعات التي تجمع بين البدو والحضر، يجب أن توضع في نفس الزمن . أي مجتمع التوراة القبلي - ومقابلته في ماري ؟ . وهكذا الحال بالنسبة لظاهرة النبوءة . فليست النبوءة وقفا على التوراة . بل نجد صوراً مشابهة في ماري وليس بالضرورة أن تكون الاولى أصل الثانية أو العكس . لنذكر محاولة لجعل زمري ليم نبيا معاصرا لعمون . (انظر ص ٥٥٥) .

٦ - ليست « العبرية » التوراتية هي الوحيدة والاقدم والمهيأة للدراسات المقارنة . فهناك الاوجاريتية والعربية ولهجات الجنوب التي أثبتت مكانتها في صدر العائلة اللغوية القديمة لبلاد الرافدين .

٧ - اذا كان لا بد من المقارنة مع لغة قريبة وقديمة في آن معا . فلا بد من العودة الى الارامية التي تغطي فترة الالف الاول ق.م . وتضم « لهجة التوراة » الى جانبها .

٨ - يجب مقارنة نصوص ماري مع نصوص اوجاريت التي تقع في فترة الالف الثاني وليس مع نصوص التوراة التي كتبت بعد منتصف الالف الاول ، ومع الارامية القديمة في الالف الاول ، اذ يجب أن تكون قريبة جدا من لهجة ماري ، لانها استخدمت في الالف الثاني في منطقة ماري .

وهكذا يجب أن لا تخضع الدراسات المقارنة بين النصوص القديمة والتوراة الى تضخيم يتعدى الحقيقة والواقع . وان الدراسات المقارنة بين ماري وغيرها تحتاج الى تحليل دقيق ويجب مقارنتها مع المحيط الاقرب ، مع اوجاريت مثلا ، وتل العمارنة ، وإبلا أولا .

القسم السابع والاخير هو بعنوان « ماري بين سورية والرافدين »

٣٣ - ستيفانيا مازوني : Stefania Mazzoni

ودراستها : « فخار الفرات الاعلى في فترة البرونز ٤ » . ص ٥٦١ - ٥٧٧ .

د. فيصل عبد الله
تظهر مدى التنوع في صناعة الفخار التي كانت منتشرة في سورية في النصف الثاني من الالف الثالث ق. م .

٣٤ - هيرمان جاش Gasche , H.

((تل الدير وأبو حبا)) Tell - ed - Der et Abu Habbah ص ٥٧٩ - ٥٨٣ .
دراسة حول حفائر جديدة قرب بغداد في حوض الفرات .

٣٥ - داود أوتر Oates , D.

((شريط من المدن في بلاد الرافدين)) ص ٥٨٥ - ٥٩٤ :

تتعلق الدراسة بمجموعة من التلال والمدن المنتشرة في أعلى الجزيرة والفرات من الناحية التاريخية والجغرافية والاثرية .

٣٦ - بارثل هرودا Berthel Hrouda

((حول مشكلة الحوريين)) ص ٥٩٥ - ٦١٣ ((بالالمانية)) .

تتعلق الدراسة بالعناصر الحورية ، ذات اللغة الهندو - أوروبية ، والتي تسربت الى حضارة الرافدين بدءا من القرن الخامس عشر ق. م ووجدت آثارها في آلالخ .
ومن ثم في الدولة الميتانية .

٣٧ - كريستين كسبنسكي وأوليقيه لوكونت Kepinski , C. : Lecomte, O.

((ماري وحردوم Haradum)) ص ٦١٥ - ٦٢١ .

وهو موقع أثري وسط حوض الفرات في العراق ، يقدم بعض المعلومات الاثرية عن فترة نهوض ماري .

المجلد الخامس - ١٩٨٥ -

يضم المجلد الخامس من هذه المجموعة دراسات تاريخية واثرية يبدوها جان مارجورون بدراسة حول حفائر ١٩٨٤ في ماري ص (٥) تليها البحوث :

١ - ألفونسو آركي : (لغوي بعثة تل مردوخ - إبلا الإيطالية حاليا) .

وعنوان الدراسة : ((اللقبان ان En ولوجال Lugal في إبلا وهديّة ملك كيش)) ص ٣٧ - ٥٢ .

ويوضح لنا اركسي أن لقب لوجال بالسومرية يقابله ملك بالإبلائية .
Nam - en = ma - li - gu - um/malikum

. أي ملك = لوجال . وملك الإبلائية هي ذاتها العربية)

يحلل لنا أركي أكثر من ثلاثين نصا تسجل مواد نسيجية ومعدنية ثمينة ؛ ذهب وفضة . مع ذكر آخر ملكين من ملوك ابلا وهما ابريوم Ibbi - Zikir وإبي - زكير Ibbi - Zikir أحد الارساليات موجهة الى « اموتي ملك أرواد » !
Amuti Lugal A- ra - a - du (ki)

وهناك عشرات الاسماء من المدن والملوك لا نعرف أين تقع مدنهم ! وبعضها معروف مثل حران . وكيش التي يرد ذكرها أكثر من ثمانين مرة .

٢ - ماري تيريز بارليت , M.T. Barriet

((على هامشي دراسة بعض طبقات الاختتام من قصر ماري)) ص ٥٣ - ٦٤ :

دراسة مقارنة لقراءة نص ختم يحمل عبارة إله الاموريين / حامل سلاح الحرب في يده / المخلص من الخطيئة .

٣ - شاربان :

((الواح - مسمارية - من ماري ، ما قبل شروكين - صرجون)) ص ٦٥ - ١٢٧

وهي أقدم نصوص يتم الكشف عنها من خلال حفائر ماري منذ ١٩٧٤ . وتتكون لغتها من لهجة مارية غربية مع السومرية التصويرية . وهي قريبة من كتابة ولهجة إبلا في الالف الثالث ق.م ولكنها لا توضح من خلال الاسماء الى أي عهد أو ادارة يمكن أن ترد وهي مجرد تسجيلات لمواد تموينية موزعة على أشخاص مجهولي الهوية .

٤ - شاربان :

دراسة أخرى بعنوان : ((شوبات - انليل وبلاد أبوم)) ص ١٢٩ - ١٤٠

Subat Enlil et Lepas d'Apum

وهي دراسة مقارنة هدفها الاستدلال على الاسم الحقيقي القديم لتل ليلان . ويخلص الباحث الى أن اسم تل ليلان هو على الاغلب شوبات انليل ولكن قبل وصوله الى هذه النتيجة سال كثير من الحبر .

ونظرا لأهمية هذه العاصمة « شوبات انليل » والتي عرفت بأنها تل ليلان (قرب القامشلي - قحطانية) ولأنها أول عاصمة لدولة آشورية بزعامة شمش - أدد (القرن التاسع عشر ق.م) فاننا نقدم هنا ملخصا وافيا لمراحل التعرف عليها كما وردت في دراسة شاربان الانفة الذكر .

١٩٣ - دراسات تاريخية - م ١٣

١ - عرفت شوبات انليل Shubat - Enlil من خلال نصوص ماري . وعدت من أهم عواصم الشرق القديم التي لا يعرف موقعها . وراح الباحثون يفترضون لها مكانا وفق معطيات النصوص ، فظهرت التخمينات التالية : ١ - اسم آخر لآشور . ٢ - في قلب تل شكر بزر (شمال سورية) ٣ - وأول من اقترح لها تل ليلان مكانا هو فالكنر . M. Falkner وهي الفرضية التي حازت أكثر الاصوات .

٢ - تل ليلان ، لا يمكن أن يكون شوبات انليل الا اذا كان شمشي أدد قد استقر فيها بعد أن كانت مسكونة قبله ، ولها الاسم ذاته أو اسم قديم آخر . أي ان شمشي أدد لم يؤسسها مجددا . لأن تل ليلان يحوي طبقات تعود للالف الثالث ق.م ويفترض أن الملك الاشوري قد استقر فيها في غضون أواخر القرن التاسع عشر أي بداية الالف الثانية ق.م .

٣ - الاسم الآخر ل شوبات انليل :

يظهر من خلال بعض النصوص اسم مدينة هامة تدور حولها خصومات وحروب اسمها شخنا Sehna (غير معروفة الموقع) ويقوم على رأسها رجل مسمى كونام Kunnam ، ويبدو تارة كزعيم لمدينة شخنا ومرة أخرى زعيما لمدينة شوبات انليل! وهذا ما يجعل شاربان يعتقد بأن شخنا وشوبات انليل اسمان لمدينة واحدة . زد على ذلك أن شخنا مذكورة في نصوص تعود للالف الثالث ق.م ! وهذا هو وضع تل ليلان في طبقاته القديمة .

٤ - اكتشف في تل ليلان عام ١٩٨٢ طبعة ختم تحمل اسم ايا - ابوم Haya - abum (خادم أدد) . وختم آخر باسم ابيل ايليشو بن ألي - بانيشو خادم توروم ناكتي ! ونعلم فيما بعد من نصوص ماري ان ايا أبوم هو ملك بلاد آبتوم (بشد الباء) . والسؤال هنا هل تل ليلان هي شوبات انليل أو أبوم ؟

٥ - عاصمة أبا أبوم (بدون شد الباء) :

وهو ملك بلاد أبوم (بشد الباء) ، ويضاف الى ذلك أنه ذكر في رسالة السى زمري ليم أن « أيا أبوم : سليم ، وكذلك حال المدينة شخنا ، وكذلك مدن بلاد أبوم ، وكذلك خدم سيدي ، كلهم بحالة جيدة » .

والنتيجة هي أن أيا أبوم يحكم بلاد أبوم من عاصمة اسمها شخنا . من جهة أخرى هناك نص يقول : « وصلني خبر من شوبات انليل ؛ لاوينا - أدو قد قتل أيا - أبوم ويانوخ سامار قد تم توقيفه » . وهنا نعلم أيضا أن مقتل أيا أبوم - وتوقيف الآخر قد تم في مدينة شوبات انليل ! ونعلم قبلا أن يانوخ سامار كان محاصرا في شخنا،

مما يقربنا قليلا من هوية المدينتين (شخنا وشوبات انليل) . ونعلم من نصوص ثانية أن شخصا اسمه شبرام Subram ، هو حاكم شوبات انليل ، ويتبع رجلا اسمه أتمروم ! ونعلم أن هذا الآخر قد قتل ملك أبوم وهو أيا أبوم وهكذا نرى أن شبرام حاكم مدينة شوبات انليل ، ويمكن أن تعرف بأنها عاصمة بلاد أبوم ، وهي بنفس الوقت شخنا ، بشكل غير مباشر ؟

٦ - توروم ناكتي Turumnakti

هناك معلومة من نص تقول : « هل استطيع قتل توروم ناكتي وأعيد بلاد أبوم الى جانب شوبات انليل » . ومعلومة أخرى تقول : « قرني - ليم » قد دفن توروم ناكتي في أبوم . وقد جمع الملوك ناحية شوبات انليل وجعلهم يندبونه أي يحزنون عليه . وبحضور قرني ليم فقد تم تنصيب ابن توروم كمالك على شوبات انليل » .

٧ - نهاية قصة شوبات انليل : بعد أن يهزم شمشي أدد وبنوه أمام تصاعد قوة زمري ليم وبابل ، تعود المدينة (شوبات انليل) الى بلاد أبوم كعاصمة لها تحت سلطة زمري ليم في ماري . بعد معارضة من قبل ساميا « خادم سمشي أدد » وملك أبوم . بعد موت توروم ناكتي يتم تنصيب ابنه ولكنه يهزم من قبل زمري ليم ويضع مكانه أيا أبوم ، الذي قتل فيما بعد .

بعد بضعة أشهر ، يصبح « كونام » سيد شوبات انليل ويعرف باسم سوكال عيلام . وترتهن بلاد أبوم بمملكة أتامروم ، نظرا لتحول شوبات انليل الى مركز ثانوي . ولم تقدم لنا نصوص ماري معلومات عن شوبات انليل / شخنا بعد غزوها من قبل حمورابي البابلي .

وينتهي شاربان الى القول بأن المسألة محصورة في طرفين :

١ - ليلان = شوبات انليل أو ليلان = أبوم وهذه لم يعد لها معنى لأن ليلان لا يمكن أن تكون الا شوبات انليل : « والعلم عند الله » ! لأن الخبر اليقين يبقى بانتظار نتائج حفائر تل-ليلان والحصول على مزيد من النصوص التي تؤيد هذه النتيجة كما حدث في ماري وأوجاريت وأخيرا إبلا . فكم من المعطيات قد تبدلت بعد اكتشافات أكثر وضوحا ودلالة .

٥ - دومنيك كولون Collon , D.

دراسة بعنوان : « إشار - ليم Isar - Lim »

ظهر هذا الاسم (إشار ليم) في محفوظات ماري كموظف كبير في عصر سومو يامان أحد قادة شمشي أدد ، وقائد فرقة بابلية في زمن زمري ليم . ويحاول كولون في هذه

د. فيصل عبد الله
الدراسة تتبع هذه الشخصية ، مفترضا أنها هي ذاتها في كل مرة ، واثبات ذلك من خلال المقارنة والاستنتاج . ويتوصل الباحث الى رسم شجرة النسب لهذا الرجل الهام ويجعله ملك / بلاد / خانا / !

٦ - ديوران :

ويعود الينا بدراسة مطولة بعنوان : «وثائق تخص تاريخ مملكة الرافدين العليا» ص ١٥٥ - ١٩٨ .

ينشر ديوران وثيقة هامة : تقول بأن شمشي ادد ملك آشور قام برحلة الى أجاد / أكاد Agadé ، وهي عاصمة شروكين - الاكادي ، ويقول فيها : « أعيش في أجاد » وهذا يعني أن للرحلة أهمية خاصة في نظر العاهل الاشوري . ويبدو أن ابنه يسمح أدد قد قام ، برحلة مماثلة . أضف الى ذلك مجموعة من المعلومات حول حروب الملك الاشوري في الشمال والشمال الشرقي .

ثلاث طرق من الفرات الى قطنة - قرب حمص - عبر البادية :

وقد عبر عن هذه الطرق كاتب النصوص في ماري - عصر يسمح أدد ، بأنها : الاول أو الاعلى - وهو الابعد عن ماري . والثاني الاوسط ، ثم الادنى الاقرب من ماري . والاول هو الذي يتبع حوض الفرات الاعلى . وهي الطرق التي استخدمها الرومان ثم العرب سواء في الذهاب الى الجزيرة العليا أو العودة منها ! ومن ثم تعبر البادية ، أما عن طريق تدمر - قطنة (حمص) أو الرصافة - السعن - السلمية - قطنة .

لقد تمكن ديوران من الكشف عن قطع من الرسائل واستطاع ترجمتها والحاقها بأصلها الذي نشر ناقصا من قبل . وهكذا ينشر رسالة تحت رقم (Arm V 7 + A. 1882) بعد أن اكتملت لتعطينا معلومات أوضح عن نهاية عهد شمشي أدد ، وخصومته مع سومو ايبوخ ملك حلب ، وحوار ابنه يسمح أدد مع حليفه ملك قطنة من أجل مواجهة خطر حلب .

٧ - ديوران ، ودراسة أخرى بعنوان :

((أشباح مدن في سورية وفي أمكنة أخرى)) . ص ١٩٩ - ٢٣٤ .

التمون بالملح في الالف الثاني ق.م ؟ يقدم لنا ديوران ترجمة ونقدا لبعض النصوص التي تذكر أسماء بعض المدن في شمال سورية وتذكر في الوقت نفسه نقل حمولات (على الحمير) لمادة الملح . من مدينة « قطارة » Qattara . والجدير بالذكر أنه ليس بإمكان أي كان أن يذهب الى الممالح ويأخذ ما يشاء بل كانت تخضع - الى حد ما - الى ادارة المدينة أو الملك .

وهناك نصوص أخرى تتعلق بابنين لشمش أدد قبيل وفاته . وأخرى بحصار ماري في عهد يشمخ ادو ، وكذلك حصار مدينة تدعى بكرام . بالإضافة الى نصوص تتعلق بأعمال وأحداث صغيرة ومتفرقة حيث ترد فيها أسماء مدن كثيرة معظمها مجهول الموقع حتى وقتنا الحاضر .

٨ - ماريّا إلز Ellis , Maria de Jong

((الإلهة كيتيتوم Kititum تتحدث الى الملك ابال بي إل)) IBALPIEL :

(معجزة الهية من موقع حفائر Ishchali قرب بغداد) ص ٢٣٥ - ٢٦٦ .

ورد في نصوص الرافدين والشرق بصورة عامة صور أدبية مختلفة لوسائط اتصال العبد بربه ، وهي الاحلام ، والرؤى ، ثم النبوءة . وقد وردت معجزة الالهة كيتيتوم ، التي تكلمت مع الملك ابال بي إل في مدينة اشنونا شرقا) وبذلك يتأكد انتشار هذه الظاهرة ؛ النبوءة والمعجزة في بلاد الرافدين وليس في ماري غربا وحسب .

ونظرا لما قد يثير هذا النص من اهتمام تقدم له ترجمة الى العربية :

- ١ - الى الملك ابال بي إل .
- ٢ - هكذا « تحدثت » الإلهة كيتيتوم .
- ٣ - أسرار الالهة .
- ٤ - قد سكنت بي .
- ٥ - فيما يتعلق بذكر .
- ٦ - اسمي بفمك .
- ٧ - فما كان . (أي لم يحدث من قبل) .
- ٧-٨ - أسرار الالهة . أفتحها لك .
- ٩-١٠ - وبرغبة الالهة وبأمره
- ١١ - الإله آنو ، فالبلاد
- ١٢-١٣ - ستعطى لك لتحكمها .
- ١٤-١٥ - وستجمع البلاد ، أعلاها وسفلاها .
- ١٦-١٧ - وتأخذ خيرات البلاد ، أعلاها وسفلاها .
- ١٨ - وثروتك لن تنتقص .
- ١٩-٢١ - وأينما وضعت يدك ، سيتم الخير والسلام .
- ٢٢-٢٤ - وأنا ، الإلهة كيتيتوم ، سأقوي عرشك
- ٢٤-٢٥ - لقد أسكنت فيك ملائكة الرحمة (لتحملك) .
- ٢٦ - واذناك . . لتسمعاني !

٩ - بيلو فرنزارولي P. Fronzaroli

((الضمائر في أبلال)) ص ٢٦٧ - ٢٧٤ .

وهي دراسة لنصوص جديدة يدرس الباحث الضمائر التي وردت فيها .
ضمير الرفع المفرد : هو (su ، شو) و Su - i - LUM (هو إليه)
وفق دراسات بعض الباحثين ولكن يعتبر الباحث هذا أنه اسم موصول « سو » كما
في المثال التالي : She/Shu / u - wa - i - de - an/al(6)-gal .
الشعر الذي وعدت ، جاهز .

وبنتيجة البحث نستطيع استخلاص الجدول التالي (ص ٢٧٣) :

المجرور/كسر	المفعول/فتح	الفاعل/ضم	
شي She شا تي Sha - ti	شا Sha	شو Shu	مفرد مذكر
	شا - دا [Sha - da]	شا - دو Sha - du	مفرد مؤنث
Sha - a		شا [Sha]	مثنى
Shu - ti		شو - دو [Shu-du]	جمع مذكر
Sha - ti		شا دو Sha - du	جمع مؤنث

١٠ - برنار جيير و جان - ي ، مونشامبير

Bernard Geyer ; J - Y . Menchambert

((قمة السوزا في حوض الفرات الاسفل - سورية)) ص ٢٧٥ - ٢٩١ .

ويتحدث الباحثان عن المصادفات التي اقتادتهم من ماري الى هذا الموقع قرب
البوكمال حيث كان أحد المهندسين قد كشف عن عدد من الجرار أثناء عمليات بناء
ومن ثم قاد الباحثين الاثريين الى المكان ، وتم الكشف عن مجموعة أخرى من الاواني
الفخارية وبقايا بناء تدل على قدم الموقع ، ومروره بعصور تبدأ من عصر البرونز
القديم .

١١ - جير ومونشامبير :

((تقرير عن عمليات كشف أثري وجغرافي في حوض الفرات - قرب ماري))
ص ٢٩٣ - ٣٤٤ .

وغاية البحث هي معرفة المحيط الجغرافي لماري ، والتلال الاثرية المحيطة بها التي
نقبت والتي ما تزال مطمورة . وتنظيم خرائط بمجاري المياه وقنواتها القديمة
والحديثة معا .

١٢ - فرانسيس يوحنا Joannés F.

((نسخ بالمسمارية للمجلد ٢٣ - ٢ من محفوظات ماري)) ص ٣٤٥ - ٣٧٩ .
وهو نشر حديث لنصوص هذا المجلد مع تصحيح لقراءة بعض الاشارات
والنصوص (من الرقم ٩١ - ٢٤٥) أي نحو ١٦٤ نصا ومضمونها اقتصادي
واداري بحث ، ولكنه يضم أسماء أشخاص ومدن كثيرة .

١٣ - برنار لافون Lafont , B.

((نسخ بالمسمارية للمجلد ٢٣ - ٣ من محفوظات ماري)) ص ٣٨١ - ٤٠٨ .
وهو ذات العمل السابق أي إعادة نسخ النصوص باليد وتقديم بعض التصحيحات
لقراءاتها السابقة والنصوص تبدأ من الرقم ٢٤٨ - ٤٢٧ .

١٤ - ي . ج . لامبرت :

((عبارات من لغة مجهولة)) ص ٤٠٩ - ٤١٤ .

تعددت اللغات واللهجات التي تحدث بها الناس في الشرق القديم ، وبخاصة
في بلاد الرافدين . مما اضطر الكتاب أو النساخ الى اقتناء قوائم بالكلمات الاجنبية
ومقابلها من الكلمات المناسبة بلغتهم الام . وهي ليست معجما بالمعنى الحديث ، وان
كانت هي اقدم المعاجم ، بعد قوائم بالكلمات التي يستخدمها النساخ الاكادي أو غيره .

وكان الحكام والملوك بحاجة الى مترجمين . وقد حفلت النصوص بأسماء بعضهم
وأقدمهم يعود للعصر الاكادي وهو : شو إيليشو Shu - i - li - shu مترجم ملوخوا
eme - bal me - luh - ha(ki) .

لا نعرف شيئا عن لغة ملوخوا (يظن أنها في وادي السند بالهند) ولا عن موقعها
حتى اليوم . ولم نعثر على أي قائمة لعبارات مقارنة مع السومرية أو الاكادية لهذه
اللغة .

د. فيصل عبد الله

ويقابل الكلمة السومرية « مترجم » eme - bal ، الكلمة الاكادية ترجمانو Turgumannu أي ترجمان التي انتقلت الى العربية وأخواتها ، ويعتقد الباحث ان الكلمة ليست من الجذر رجم Rgm الاكادي وانما هي من الكلمة الحثية تركميا Tarkummiya التي تعني : أعلن ، ترجم ..

أما المرات الذي ذكر فيها استخدام « مترجم » في النصوص الاكادية فهو يدلنا بالطبع على عدد اللغات التي كان يتحدث بها الناس آنذاك في منطقة الرافدين وما جاورها .

وقد ورد ذكر قرابة ثلاثة عشر مترجما لثلاث عشر لغة وهي :

1	Ahlamù	أرامي	8	Kimahi	كنعاني
2	Akkadù	أكادي - بابلي	9	Kutmuhi	؟
3	Amurru	أموري	10	Lullubù	؟
4	Elamtu	عيلامي	11	Marratum	فارسي ؟
5	Gutium	غوطي / جوتي	12	Meluhha	؟
6	Hatti	حثي ؟	13	Subartu	؟
7	Kassu	كاشي			

وهكذا نجد أن هناك لغات تحدث بها الناس قديما ولها مترجمون ، ولدينا منها بعض العبارات التي جاءت عن طريق القوائم التي استخدمها الكتاب ، ولكننا للأسف لا نملك نصوصا مباشرة تساعدنا على فهمها ولذلك ستبقى خافية علينا الى أن تحين الفرصة وتظهر من خلال التنقيب الاثري .

١٥ - لوبو :

((تقرير اولي عن الفخار في المستوى الاول من ماري (١٨٧٤ - القسم ب)) . ص ٤١٥ - ٤٦٢ .

وهو تقرير مطول ومصور عن أنواع كسر الفخار التي وجدت في هذه السوية .

١٦ - مارجورون :

((جديد ... حول باحة النخيل - قصر ماري)) ص ٤٦٣ - ٤٨٢ .

ويقدم فيه الباحث إعادة وصف لهذه الباحة الجميلة مع صورة حية ، وإعادة

ترميم تظهر فيه ملامح فن البناء الرافدي ، الذي يعد أصلا لفنون العمارة في الحضارة العربية والعالمية .

١٧ - مارجورون :

((البحث عن المدن والمباني حول ماري)) . ص ٤٨٣ - ٤٩٨ .

وهي دراسة جغرافية تاريخية جديدة لموقع ماري وللمواقع المحيطة بها . ويخلص الباحثة الى نتيجة مفادها أن ماري قد أسست كمدينة جديدة منذ عصر السلالات الباكر (بداية الالف الثالث ! في هذا الموقع . وانها عثرت وفق مخطط وتنظيم هادفين ، يشهد على ذلك قناتها وآثار جدار / سور يحيط بها ، وان منظر المدينة ((الحديثة)) في الالف الثالث كان يدل على تفكير منطقي متجانس . ويعتقد مارجورون استنادا الى ملاحظات ميدانية ، بوجود مدينة أخرى قريبة من ماري ، كانت تقوم بهذا الدور قبلها ، وان هذا الموقع ربما يكون تل الرمادي . والخلاصة الاخيرة أن تأسيس ماري يمثل قوة الحضارة وفتحتها التي ظهرت في الالف الرابع وتوجت في بداية الالف الثالث ببناء هذه المدينة .

١٨ - سيسيل ميشيل Michel, C.

((نسخ مسمارية للمجلد ٢٣ - ١ من محفوظات ماري)) .

وتبدأ هذه النصوص من رقم ١٠ - ٩٠ وهي تنسخ وتنشر بعد تصحيح ما وقع سهوا من قبل أوائل الناسخين عند اكتشاف ماري .

١٩ - لوسيو ميلانو L. Milano

وعنوان بحثه : ((مخصصات الطعام في إبلا)) :

(حسابات اولية لقوائم مخصصات الطعام في قصر إبلا

من خلال المحفوظات رقم L. 2712) ص ٥١٩ - ٥٥٠

ينشر ميلانو عشرات النصوص الابلائية مترجمة الى الانكليزية وهذه النصوص ليست الا « فواتير قطع » أو تسليم للمواد التموينية وخاصة الحبوب من مستودعات القصر الملكي الى أصحاب الاستحقاق .

ويرد في جميع النصوص العبارات ذاتها ، ولناخذ هذا النص مثالا :

٨٤٥ جوبار (وحدة كيل بحجم الجرة

1) 8 mi - at 45 She gū - bar

(أو التنكة) حبوب (أو شعير)

د. فيصل عبد الله

- 2) She-ba é en حصة قصر الملك
3) 1 mi-at 10 she bar ١١٠ جوبار حبوب :
4) she- ba dam-Kikken حصة زوجة الطحان (أو الطحانة) !
5) 50 she lar ٥٠ جوبار حبوب :
6) She-ba dam Bù-Zu-ga^k حصة « زوجة » أو « امرأة » من بوزوجا (مكان)
7) 20 1/2 She bar ٢٠.٥ جوبار حبوب ..

وهكذا اذا أردنا أن نجمل العبارات التي تأتي في معظم هذه النصوص فهي كالآتي :

بالسومرية	é en	١ - قصر الملك
بالسومرية	dam	٢ - امرأة . مؤنث
بالسومرية	ib - ib	٣ - موظف (مرتبة)
بالسومرية	a - am	٤ - موظف (مرتبة)
بالسومرية	ú - a	٥ - مورد - متعهد -

تأتي أهمية هذه النصوص من خلال دراستها بهدف التعرف على تنظيم الحياة في مجتمع ابلا ، ويأتي هذا النوع من المصادر في طبيعة الوثائق المباشرة التي يعتمد عليها مؤرخو التاريخ القديم .

فمن خلال هذه الدراسة نتعرف عن نظام توزيع المواد التموينية في القصر . وعلى أسماء الموظفين ومراتبهم ويأتي الملك بالمرتبة الاولى . ونتعرف على أسماء بعض المدن التي قد تكون موجودة أو معروفة على الاقل ونستطيع من خلال هذه الكلمات ايضا اجراء مقارنات لغوية مع أخوات إبلا من اللغات الاحدث . اذ نلاحظ ورود كلمة mi - at في أكثر من سطر وهي مائة بالعربية . وكذلك She ليست الا شعيراً وهكذا . . .

٢٠ - بياتريس بير Pierre, B. :

((رسوم تزيينية في ماري والشرق الأدنى)) ص ٥١ - ٥٧٦

يوجد على واجهة احدى باحات قصر ماري بقايا شريط تزييني مرسوم على

طبقة من الطين تغطي الجدار . ويريد الباحث هنا تحديد عمر زمني تقريبي لهذا الرسم ، وفحص نوعية الطين المستعمل في القصر u ، واجراء مقارنة مع رسومات جدارية من الالف الثاني في سورية وبلاد الرافدين وكذلك في بحر ايجه . والغاية من هذه المقارنة هي التعرف على رؤية الفنان القديم للفراغ ودور العناصر التزيينية في امالته وخطوطه العريضة التركيبية مع النظر بعين الاعتبار للفروق الزمنية .

ويخلص الباحث الى أنه ، لا توجد عناصر تصويرية تقليدية وتزيينية وهو ما يسميه الباحث iconographie وتقول بالعربية « إيقونه » أي صورة مقدسة أو « نصمة » وهي نادرة الاستعمال . كما أن ماري لم تكن منفردة بمثل هذا النوع في الشرق - وان كانت أقدم مثال على ذلك - بل أحد النماذج التزيينية التي يأتي بعدها تزيينات قصر آلالاخ . أما مقارنة هذه الرسوم مع رسوم من بحر ايجه (قصر كئوسوس) الذي يعود الى فترة أحدث (نهاية الالف الثاني) فالامر غير جدير بالمقارنة لانه مختلف كلياً . اذ ان الرسم في هذه الفترة أخذ شكلاً تصويرياً دقيقاً ومعبراً (لا نراه في فترة ماري المبكرة ، وسنراه في أعمال فنية أخرى ، في آشور وبابل ، في عصور لاحقة .

٢١ - جاك ساسون J. Sasson

((سنة تقديم زمري ليم صنما لمعبد أدد في حلب هي السنة الاولى من حكمه))
ص ٥٧٧ - ٥٨٩

من المعروف أن كتاب النصوص المسمارية ، كانوا يضعون تاريخ النص في نهايته ، والصيغة هي : سنة (ذهب الملك الى حرب عيلام مثلاً ، شهر كذا ، يوم كذا .) هذه هذه طريقة وضع التاريخ في ذلك الزمن ولذا فان علينا أن نجمع هذه السنوات من خلال النصوص التي تخص كل ملك وبالتالي اقامة سلم زمني يمكن ربطه مع التسلسل الزمني لما قبل الميلاد .

يحاول الباحث هنا وضع « سنة تقديم زمري ليم صنما لمعبد أدد في حلب » في سلم سنوات حكمه .

٢٢ - بيير فيلارد P. Villard :

((صراع بين السلطات حول مياه البليخ)) .

تروي احدى رسائل ماري قصة خلاف على مياه نهر البليخ منذ ما يقرب من أربعة آلاف سنة !! تقدم هنا بعض مقتطفات منها نظراً لطرافتها وجديتها في آن معا :
« الى مولاي ، قل هذا :

د. فيصل عبد الله

هكذا تحدث يسمح أدو ، خادمك .

فيما يتعلق بمدينة توتول ، فقد سبق أن :

لاؤم و ماشوم و ماشيا قد قابلوا مولاي ،

وقد أمرهم مولاي بما يلي :

اعطوا مياه البليخ كلها الى توتول ،

من أجل أن نحصد أرضا مفلوحة واسعة .»

● ولكن ما الذي حدث ؟ .. تتابع الرسالة في مكان آخر :

« ولكن » ايلي أوري « قد ذهب الى «زالباخ» وقام بسد مياه البليخ علينا »

... فكتبت له ، فكان جوابه كالآتي : هل تعتقد أنني أفعل هذا بدون مشورة

مسؤولي /رئيسي « اشكور لوتيل » ؟ انه هو الذي أمرني ، وأنا قمت بسد المياه ...»
ويتساءل كاتب الرسالة موجهها كلامه الى مولاه :

« هل يمكن أن تكون هنالك قناة / نهر ويشرف على ادارتها اثنان ؟ »

ويتابع قائلا :

« مولاي يجب أن تبعث بأوامرك الصارمة الى اشكور لوتيل حتى لا يحتج علينا،

ويعيد المياه الى توتول !! » .

من الواضح أن توزيع مياه البليخ يخضع لرقابة وإدارة صارمتين بإشراف الملك،

فلا يستطيع أحد التصرف بها الا بمعرفته ، وعندما يحدث خلاف ما كما هي الحال بين

المسؤولين ، فالمرجع هو أوامر الملك !!

● يضم المجلد الخامس الى جانب البحوث المطولة آنفة الذكر عددا من زوايا

البحوث ، التي تنشر أولا بأول لتعطي لمحة سريعة عما يعده الباحث من عمل . ويأتي

ضمن ذلك ترجمات لبعض سطور من النصوص . او الاختتام . وكلها هامة وجديرة

بالمعرفة لباحث التاريخ القديم .

تنفيذا لبرنامج التعاون بين جامعتي دمشق وشيكاغو ، أقمت في معهد الدراسات الشرقية في شيكاغو

حيث انجرت هذه الدراسة وغيرها . فشكرا للمسؤولين في الجامعتين .

د. فيصل عبد الله

دراسات تاريخية

مجلة علمية فصلية محكمة

تعنى بالدراسات حول تاريخ العرب

تصدرها لجنة كتابة تاريخ العرب بجامعة دمشق

رئيس التحرير : ناظم كلاس

المدير المسؤول : د. شاكِر الفحام

الندوة الثالثة للجنة كتابة تاريخ العرب بجامعة دمشق

مَلَكيَّةُ الأَرْضِ

وَأثرُها في التَّبدلاتِ الاجتماعيَّةِ والاقتصاديَّةِ

في الوطن العربي

دمشق ، مكتبة الاسد ٢٨-٣٠ تشرين الثاني ١٩٨٨

(تنشر البحوث على مسؤولية الباحثين)

عدد خاص

السنة الحادية عشرة ، المعدادان ٣٥ و ٣٦ ، اذار - حزيران ١٩٩٠

شروط النشر في المجلة

ان مجلة دراسات تاريخية هي جزء من مشروع كتابة تاريخ العرب ، وخطوة من خطوات تخدم كلها وبمجموعها الفرض الاساسي ، وهو كتابة تاريخ العرب من منطلق وحدوي ، وضمن منظوري الفهم الحضاري للتاريخ والتقييد بأسلوب البحث العلمي ، تحاول طرح الجديد في ميدان البحث في التاريخ العربي ، وتسليط الضوء على التيارات العامة التي حركت تاريخ الامة العربية واعطته خط مساره الخاص ، وايضاح ما لفته الفموض ، وتصحيح ما شوه وكشف الزيف ان وقع ، وكل ما يمكن ان يثير جدلا علميا واعيا ينتهي عند الحقيقة الموضوعية .

والمجلة ترحب بكل قلم يشارك في اغناء فكرتها وبكل مقترح ورأي يساعد في مسيرتها ، وتنشر البحوث والدراسات في تاريخ العرب وما يتصل به ، على أن يراعى فيها ما يلي :

- أ - أن تتوافر في البحث الجدة والاصالة والمنهج العلمي .
- ب - أن لا يكون البحث منشورا من قبل .
- ج - أن يكون مطبوعا على الآلة الكاتبة ، خاليا من الاخطاء الطباعية .
- د - تعرض البحوث ، في حال قبولها مبدئيا ، على محكمين متخصصين لبيان مدى صلاحيتها للنشر ، وفق المعايير المذكورة أعلاه ، والتعديلات اللازم ادخالها عليها عند الاقتضاء . وتبقى عملية التحكيم سرية .

وتحتفظ المجلة بحقها في الحذف أو الاختزال ، بما يتوافق مع أغراض الصياغة .

ولا تنشر المجلة قوائم المصادر والمراجع ، ولذلك يحسن أن يتقيد السادة الباحثون بشكليات التوثيق المتعارف عليها :

- آ - في ذكر المصادر والمراجع (للمرة الاولى) :

ذكر اسم المؤلف كاملا وتاريخ وفاته بين قوسين () ان كان متوفى ، اسم المصدر أو المرجع وتحتته خط ، عدد المجلدات أو الاجزاء ، اسم المحقق ان وجد ، الناشر ، المطبعة ورقم الطبعة ان وجدت ، مكان النشر وتاريخه ، الصفحة .

ب - في محاضر المؤتمرات :

ذكر اسم الباحث كاملا ، عنوان الدراسة كاملا بين قوسين مزدوجين « » ، عنوان الكتاب كاملا ، اسم المحرر أو المحررين ، الناشر ، المطبعة ورقم الطبعة ان وجدت ، مكان النشر وتاريخه ، الصفحة .

ج - في المجلات :

اسم الباحث كاملا ، عنوان البحث بين قوسين مزدوجين « » اسم المجلة كاملا وتحت خط ، رقم المجلد أو السنة ، رقم العدد وتاريخه ، الصفحة .

ثم ذكر الرمز الذي يشار به الى المجلة في المرات التالية :

د - في المخطوطات (للمرة الاولى) :

اسم المؤلف كاملا ، عنوان المخطوط كاملا ، الجهة التي تحتفظ به ، تاريخ النسخة وعدد أوراقها ، رقم الورقة مع الاشارة الى وجهها (آ) وظهرها (ب) . ثم ذكر ما يشار به الى المخطوط في المرات التالية .

وتكتب الاسماء الاجنبية بالعربية واللاتينية بين قوسين () ، ويشار الى الملاحظات الهامشية بنجمة * . وترقم الحواشي بأرقام تتسلسل من اول البحث الى آخره ، دون التوقف عند نهاية الصفحات .

يمنح الباحث عشرين مستلة من بحثه ونسخة من العدد الذي نشر فيه .

الاشتراك السنوي (لعام ١٩٩٠ والاعوام السابقة)

للافراد : (٥٠) ل.س ، للهؤوسسات (١٠٠) ل.س (تضاف اليها اجور البريد) .

للبلاد الاجنبية : (١٠) دولارات اميركية (بما فيها اجور البريد)

تسدد الاشتراكات لحساب جامعة دمشق رقم ٢٣/٣٣٢٣ في مصرف

سورية المركزي .

المراسلات : توجه الى رئيس التحرير ، جامعة دمشق ، مجلة دراسات تاريخية .

المكاتب : جامعة دمشق ، مبنى كلية طب الاسنان ، ط٣ ، هاتف ٢٢٢٤٦١ .

المشاركون في الندوة

(بحسب الترتيب الهجائي)

الاستاذ الدكتور الحبيب الجنحاني	استاذ في جامعة تونس الاولى
الاستاذة الدكتورة خيرية قاسمية	استاذة في جامعة دمشق
الاستاذ الدكتور عاصم الدسوقي	استاذ وعميد كلية الاداب في جامعة اسيوط - فرع سوهاج
الاستاذ الدكتور عادل زيتون	استاذ ووكيل كلية الاداب في جامعة دمشق
الاستاذ الدكتور عبد الكريم رافق	استاذ ورئيس قسم التاريخ في جامعة دمشق
عبد الله سعيد	باحث في الجامعة اللبنانية
الاستاذ الدكتور عبد العزيز عوض	استاذ في جامعة اليرموك (الاردن)
الدكتور علي ابو عساف	المدير العام للآثار والمتاحف في سورية
الدكتور عيد مرعي	مدرس في جامعة دمشق
فاطمة قشبي	باحثة في جامعة وهران (الجزائر)
الدكتور فيصل عبد الله	مدرس في جامعة دمشق
الدكتورة مارتا مندي	زميلة في معهد الآثار والانثروبولوجيا - جامعة اليرموك (الاردن)
الاستاذ الدكتور محمد عدنان البخيت	استاذ وفائب رئيس الجامعة الاردنية
الاستاذ الدكتور محمد حرب فرزات	استاذ في جامعة دمشق
محمد محفل	استاذ محاضر في جامعة دمشق
الاستاذ الدكتور مسعود ضاهر	استاذ في الجامعة اللبنانية
الدكتورة نجاح محمد	مدرسة في جامعة دمشق
الدكتور يوسف نعيمة	استاذ مساعد في جامعة دمشق

برقية المشاركين في أعمال الندوة الى الرفيق المناضل

حافظ الاسد

الامين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي

رئيس الجمهورية العربية السورية

سيادة الرئيس حافظ الاسد - رئيس الجمهورية العربية السورية :

من مكتبة الاسد ، وبمناسبة انعقاد الندوة الثالثة للجنة كتابة تاريخ العرب بجامعة دمشق في الفترة من ٢٨ الى ٣٠ تشرين الثاني ١٩٨٨ حول محور « ملكية الارض واثرها في التبدلات الاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي » يتشرف المشاركون في هذه الندوة ، من الاقطار العربية والقطر العربي السوري ، برفع اسمى آيات الاحترام والشكر لشخصكم الكريم لرعايتكم المستمرة للعلم والعلماء ، وللاهتمام الشخصي الذي تولونه لمشروع كتابة تاريخ الامة العربية التي تعزز بقيادتكم ، ويعاهدونكم على بذل اقصى الجهود لتنقية تاريخ هذه الامة مما لحق به وشابه من زيف ، وكتابته باقلام عربية الانتماء ، كتابة علمية منهجية ، وبمنظرة قومية حضارية شاملة تتيح لابناء هذا الجيل وعي حقيقة تاريخ امتهم وصفاء رؤيتهم لحاضرها ومستقبلها ، ولهم في تشجيع سيادتكم خير هاد ودليل .

وفقنا الله لخدمة هذا الوطن في ظل قيادتكم الرائدة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير من المؤرخين العرب

والي السيد وزير التعليم العالي الدكتور كمال شرف :

المشاركون في الندوة الثالثة للجنة كتابة تاريخ العرب بجامعة دمشق ، من المؤرخين والباحثين من الاقطار العربية والقطر العربي السوري ، يتقدمون اليكم بخالص الشكر والتقدير لرعايتكم الكريمة لهذه الندوة ، وتوفيركم كل الاسباب التي اتاحت لها النجاح في عملها . وفقكم الله في خدمة الوطن والامة في ظل القيادة التاريخية للرفيق المناضل الرئيس حافظ الاسد .

افتتحت الندوة في الساعة العاشرة من يوم الاثنين في ٢٨/١١/١٩٨٨ وتضمن حفل الافتتاح :

- كلمة الافتتاح .
- كلمة لجنة كتابة تاريخ العرب .
- كلمة راعي الندوة .



- ثم عقدت الجلسة الاجرائية ، وأقرت ورقة العمل ، وانتخبت :
- الاستاذ الدكتور محمد زياد الشويكي رئيس جامعة دمشق رئيسا للندوة .
 - الاستاذ الدكتور عبد الكريم رافق نائبا لرئيس الندوة .
 - الاستاذ الدكتور عاصم الدسوقي مقررا عاما للندوة .
 - الاستاذ ناظم كلاس ناطقا باسم الندوة .

كلمة السيد وزير التعليم العالي الدكتور كمال شرف

راعي الندوة

أيها السادة الاكارم :

يسرني أن أفتتح الندوة الثالثة التي تنظمها لجنة كتابة تاريخ العرب بجامعة دمشق . . وأن أرحب بالاساتذة المؤرخين من الاقطار العربية الشقيقة ، الذين لبوا دعوتنا مشكورين للمشاركة في هذه الندوة .

أيها السادة . . منذ أقدم العصور أولت الجماعات البشرية اهتماما كبيرا لحفظ أحداثها . . وتدوين ما تيسر لها تدوينه ، عندما توافرت لها امكانيات التدوين . . ونجد ذلك عند كل الامم دون استثناء ، وكأنها شعرت بالفطرة بحاجتها للمحافظة على تاريخها . . مدركة أن وجودها أو واقعها الراهن . . ليس أمرا عارضا ، إنما هو استمرار للماضي من جميع جوانبه الفكرية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وفي جميع ظروفه الطبيعية وعلاقاته مع الامم والجماعات الاخرى ، ولعلها أدركت أيضا أن المستقبل سيكون كذلك استمرارا للحاضر ونتيجة له . ولنا في محفوظات إبلا وماري وأوغاريت ، ومكتبة نينوى ، وفي اهتمام أجدادنا العرب بأنسابهم وتناقلهم لأخبار ماضيهم خير دليل .

وعندما بدأت النهضة العربية الحديثة في القرن التاسع عشر ، كانت العناية بالتاريخ من أهم العوامل التي مهدت لها وحركتها ، وأيقظت الشعور القومي ووضحت ملامح الشخصية العربية ، ومنه استمد الرواد القوة والثقة بالنفس .

ونحن اليوم ، في هذا القطر الصادق بقيادة الرئيس المناضل حافظ الأسد ، نتصدى لاعادة كتابة تاريخنا القومي ، المهمة التي نيط أمر الاعداد لها وتهيئة أسبابها بلجنة كتابة تاريخ العرب بجامعة دمشق ، إنما نعد الاساس المكين لنهضتنا القومية المعاصرة ، ونهيء جانبا من جوانب المنعة أمام التحديات الكبيرة التي تحيط بأمتنا ، والثقافية بخاصة ، من قوى لم تعرف البشرية مثيلا لها من قبل ، تحاول سلبنا هويتنا وتاريخنا وأرضنا ، بعد أن نهبت خيراتنا سنوات طوالا .

ان كتابة تاريخ امتنا العربية العريقة بشكل منهجي وعلمي . . هي من الواجبات القومية الملقاة على عاتقنا ، فالوصول الى الحقيقة خالصة منزهة عن الغرض والهوى هو ما نبتغيه . لأن الحقيقة تتكلم عن نفسها ، وترد الزيف الذي ألحق بتاريخنا عن قصد أو عن جهل .

فقبل سنوات قليلة شهدنا مثالا عن محاولة البعض تزيف التاريخ باستغلال مكتشفات إيلّا في تل مردوخ في قطرنا العربي السوري وتحميلها تفسيرات تاريخية مجافية للواقع وغير موضوعية هدفها اسقاط عدوان قائم في فلسطين على حقائق تاريخية في الماضي السحيق ، التي تنفي مزاعمه وتؤكد ارتباط تلك الحضارة بمحيطها وثقافتها . . التي تنامت في التاريخ القديم لوطننا العربي ، وقد انتصر للحقيقة نفر من كرام الباحثين الموضوعيين من أجنب وعرب ، وقالوا كلمتهم الموضوعية العلمية في هذا المجال ، وكان ذلك خير رد على المستغلين الذين يشوهون التاريخ .

لقد شهدت الكتابة التاريخية العربية منذ منتصف هذا القرن ، وبعد أن تخلصت الاقطار العربية من ربقة الاستعمار وزالت القيود التي حاولت تحجيم تاريخها العربي، شهدت تطورات نوعية هامة ، فأخذت تهتم بتاريخ الوطن العربي ومؤسساته السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وبمنجزاته الحضارية ذات المستوى العالمي ، وذلك من خلال دراسات معمقة تركز على دور الشعب العربي في صنع تاريخه ، وظهرت في هذه المجالات دراسات عربية متخصصة ألقت أضواء هامة على تركيب المجتمع العربي بهدف فهم التاريخ السياسي للامة بشكل أفضل ، وربطه بجذوره الشعبية ، وتبيان دور شعبنا الكبير على امتداد الوطن العربي وفي عمق تاريخه ، وما حققه من منجزات حضارية كانت لها اسهاماتها الهامة في الحضارة الانسانية بعامة ، وعبر العصور التاريخية المتعاقبة .

أيها السادة . .

ان موضوع ندوتكم هذه ، حول ملكية الارض واثرها في التبدلات الاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي عبر عصوره المختلفة وعلى امتداده الجغرافي يدخل ضمن هذا التوجه الجديد لدراسة تاريخ الامة العربية .

ان الارض موضوع هام في تاريخنا العربي فعلى أرض هذا الوطن تفاعلت الحضارات القديمة وتعاقبت ، وارتبطت ارتباطا وثيقا بحضارتنا العربية ، التي هي امتداد تاريخي لها وتتويج لأهم منجزاتها . ومن هنا شمول هذه الندوة مختلف الحقب، قديمها وحديثها ، في تاريخنا العربي الواحد وعلى امتداد الوطن العربي . وقد أثارت الارض وأنواع الملكية فيها ، وطرق التصرف بها ، والعلاقات الزراعية التي تنامت في

أرجائها عبر التاريخ ، ولا تزال ، الكثير من القضايا الجديرة بالدراسة لأنها في تفاعل مستمر يهدف الى جلاء العلاقة التاريخية بينها وبين الشعب الذي يعيش عليها ، بكونها ركيزة أساسية في تكامل الامتداد الجغرافي للوطن العربي وبالتالي امتداده القومي ، وبين المعتدين عليها الذين يريدون سلخ أجزاء منها عن محيطها وتمزيق انتمائها العضوي والتاريخي للوطن العربي الكبير . بهدف اقامة شتات من الناس الاغراب فيها ، وفدوا اليها بحماية الاستعمار وهم لا ينتمون اليها .

ان تاريخنا العربي عبر عصوره المختلفة ، تجسدت فيه الوحدة التي انتظمت مغربه ومشرقه ، وكانت خصوصياته مصدر اثراء لهذه الوحدة تصب في خانتها وتمنحها القدرة على التلاؤم مع الاوضاع المحيطة بها ، والتفاعل مع الحضارات العالمية .

وتتعرض أمتنا العربية حاليا ، من جملة ما تتعرض له من مؤامرات ، لهجمة شرسة تحاول تشويه تاريخنا بسلخ الحدث التاريخي من سياقه وتوظيفه في غير غايته الاصلية ، وتضخيم سلبياته والالاحاح على النزعات الشاذة فيه ، التي لا يخلو منها شعب من الشعوب ، واستخدام بعض رموزها للأساءة الى تطلعات شعبنا نحو الوحدة التي هي قدر هذه الامة ، ولا خيار فيها لأحد ، والتي انتظمت تاريخنا عبر العصور . وبدونها لا نستطيع مواجهة تحديات العصر . فها هي دول العالم تتجه نحو تشكيل وحدات اقليمية لتزيد من قدرتها على مواجهة الصعوبات التي تعترضها ولتعزيز نفوذها في العالم . وفي سبيل ذلك تعيد النظر في تاريخها لاستبعاد السلبيات التي فرقت بينها في الماضي . فحري بنا ان نقرأ تاريخنا قراءة علمية ، كما تفعلون في ندوتكم ، وأن نكتبه بأيدينا ، موضوعيا ومنهجيا ، فتأكد بذلك تلقائيا عناصر وحدته التي هي حقائق تاريخية ثابتة لا يمكن أن تنال منها محاولات التبديل والتشويه مهما حاول المفرضون .

أيها السادة . .

أتمنى لندوتكم النجاح . . وأتمنى لكم التوفيق فيما أنتم تنتدون من أجله .

والسلام عليكم

كلمة الافتتاح

د. محمد حرب فرزات

السيد الاستاذ محمد خليفة عضو القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي
رئيس مكتب الثقافة

السيد الدكتور كمال شرف وزير التعليم العالي - راعي الندوة

السادة الاساتذة والضيوف ..

السادة الزملاء ..

أيها السيدات والسادة ..

أحييكم أطيب تحية ونحن نلتقي في هذه الندوة العلمية التاريخية الثالثة التي تنظمها لجنة كتابة تاريخ العرب بجامعة دمشق ، في هذا الصرح الثقافي الشامخ الذي ينتشر اشعاعه عنوانا كبيرا من عناوين النهضة الحديثة في هذا القطر ، في مكتبة الأسد حيث يتلاقى الحاضر المعاصر والتراث التليد العابر ، ويتجدد هنا بتجدد الزمان تأريخ التاريخ الذي يشغلنا البحث فيه ، ونجتمع في هذا اليوم والايام التالية لتداول بعض شؤوننا ومراميها .

وفي مفتتح ندوتنا نتوجه بالتحية وبكل الاحترام الى السيد رئيس الجمهورية العربية السورية القائد العربي المناضل الرئيس حافظ الأسد الذي ينهض بأعباء دور تاريخي كبير في هذه المرحلة الدقيقة من النضال العربي الباسل في سبيل حرية الارض ووحدة الوطن والامة .

وأحيي باسم لجنة كتابة تاريخ العرب بجامعة دمشق السيد الاستاذ كمال شرف وزير التعليم العالي الذي شمل هذه الندوة برعايته وأحاطها بتأييده .

وأحيي كذلك الاستاذ الدكتور محمد زياد الشويكي رئيس جامعة دمشق رئيس لجنة كتابة تاريخ العرب الذي أسهم اسهاما مباشرا في الاعداد لهذه الندوة والاشراف على تنفيذها .

وأحيي بكل حرارة الاساتذة المؤرخين العرب والباحثين المرموقين الذين حضروا من جامعات عربية في المشرق العربي والمغرب العربي ، من تونس ومصر والاردن ولبنان والجزائر ليشاركونا في أعمال هذه الندوة وليتدارسوا معنا السبل المؤدية الى اعادة صياغة التاريخ العربي وكتابته ونشره راجيا لهم طيب الإقامة في بلدهم وعلى أرض وطنهم .

من هنا ، من منطلق البعث العربي المتجدد نجدد الدعوة التي حملتها جامعة دمشق منذ نشأتها وهي دعوة العروبة ، دعوة مضمونها الاصيل بعث الحضارة العربية وتجديد الثقافة العربية وأداتها الفذة ، اللغة العربية الخالدة . نجدد هذه الدعوة في ملتقانا هذا الى عمل علمي مشترك ينهض به مؤرخون من كل أرض العرب لكتابة تاريخ لكل العرب من منطلقات علمية موضوعية وقومية واعية لكي يكون هذا العمل المنشود تاريخا قوميا لا قطريا ، شاملا لا مرحليا ، وسجلا علميا للحضارة العربية بكل عمقها الزمني وامتدادها الجغرافي ، وبكل قيمها ومظاهرها وعلاقاتها الانسانية وتفاعلاتها المتبادلة العميقة . عندها يكون هذا التاريخ انجازا حقيقيا كالذي نطمح الى تحقيقه ، يحمل سمات العصر الذي نعيشه وينقل رؤية أجيال من أبنائه الى الماضي والحاضر والمستقبل ، من خلال البحث العميق في الاصول والجذور ، وبالتتبع الدقيق لفعل الانسان العربي وعمله المثمر في الارض ، في المكان مسرح التاريخ ، وعلى مدار الزمان عبر عصور التاريخ المتلاحقة المتعاقبة .

من هذه المنطلقات جاءت بحوث هذه الندوة لتدور حول محور الارض ، حول جوانب من أشكال علاقة الارض العربية بالانسان العربي عبر العصور من خلال دراسة موضوع ملكية الارض وأثرها في التبدلات الاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي ، بهذا التوجه يمكن أن يكون موضوع التاريخ قصة تحرك الانسان وفعالياته المادية والفكرية على الارض التي يعيش عليها منذ آلاف السنين . هكذا ، عندما يغدو المجتمع موضوع البحث يرتفع البحث التاريخي من مجرد السرد النظري والتصور الخيالي الى مستوى خطورة البحث التاريخي الحقيقي المدعم بالوثائق والبيانات الملموسة لرصد حركة التاريخ رسدا صحيحا في هذه المرحلة من تاريخ الوطن العربي .

ان علم التاريخ ، وان كان موضوعه الماضي الانساني ، فهو ليس علما محافظا بل علم متطور ومتجدد . وفي هذه المرحلة الحرجة من تاريخ الانسانية ، ونحن في منعطف الطريق بين أواخر القرن العشرين الذي شهد أعظم التغيرات وبين مطلع القرن الحادي والعشرين الذي يستعد العالم لاستقباله القريب ، يعيد العديد من الامم النظر في الماضي لتدبره ولاعادة صياغته بروءى جديدة ، في الصين والاتحاد السوفياتي ، وفي ألمانيا وفي فرنسا وغيرها .

وهنا في وطننا العربي تطرح المسألة التاريخية على صعيد البحث في عدد من أقطار

الوطن في السنين الاخيرة ، واتخذت من هذه المسألة مواقف محددة ، صيغت بصيغ مختلفة . وتشكل الجهود المبذولة في هذا الصدد في الجامعات ومراكز البحوث العربية تغييرا عميقا في العملية العلمية لكتابة التاريخ الا أننا ما زلنا نحتاج الى بذل جهود أكبر لصياغة القناعات المشتركة ولتنسيق آفاق الممارسة العملية لكتابة التاريخ وتحديد ضوابطها الفكرية والمنهجية للتوصل الى جني الثمار المنشودة المرجوة .

ان « مجلة دراسات تاريخية » التي تصدرها لجنة كتابة تاريخ العرب بجامعة دمشق هي منبر علمي لمشروع كتابة تاريخ العرب وعملت بكل ما تملك من امكانيات على دفع البحث التاريخي في الاتجاه الصحيح بطرح القضايا وعرضها ، وبطرق معالجتها ، لكي يمكن في خاتمة المطاف الانتقال من التاريخ الصغير الذي يتناول القضايا والموضوعات الجزئية والمحدودة الى التاريخ الكبير الشامل .

اننا ونحن نتحدث عن الماضي ومعانيه وعن مسؤولية المؤرخ العربي ورسالته لا يمكن أن ننسى الحاضر الدامي الذي تشتد فيه حدة الصراع على أرض فلسطين والجولان ولبنان ، ونحن نشهد منذ عقود من السنين نضالا لا هوادة فيه للحفاظ على الارض الموروثة ولتعميق جذور الرباط المقدس الذي يرقى الى فجر التاريخ ، بكل ذرة من تراب وبكل حبة رمل وبكل فلزة من صخور الجبال وحجارة السهول والهضاب والوهاد .

تحية اجلال وتمجيد نوجهها الى ارواح شهداء الانتفاضة العربية الفلسطينية من الرجال والنساء ومن الشباب والشابات ومن الفتيان والاطفال الذين ضحوا بالحياة طلبا للشهادة والخلود في سبيل الامة العربية وكرامتها . وتحية اجلال واكبار للصامدين المناضلين عند ثغور الجنوب اللبناني وعلى سفوح الجليل وحرمون وهضاب الجولان الذين يصدون بأجسامهم الطاهرة عدوان الفزاة العتاة من الصهيونيين الامبرياليين والمستعمرين .

ايها السادة الحضور . .

أرحب بكم مجددا وأشكر لكم باسم لجنة كتابة تاريخ العرب حضوركم الكريم ومشاركتكم لنا في مسعانا العلمي ، آملي أن يتكرر اللقاء بتضافر الجهود المخلصة العاملة في سبيل نهضة الامة العربية وحريتها ووحدتها وتقدمها .

والسلام عليكم

كلمة لجنة كتابة تاريخ العرب

ناظم كلاس

السيد وزير التعليم العالي راعي الندوة

الرفيق رئيس مكتب الثقافة

ضيوفنا الاعزاء ..

ايها السيدات والسادة ..

في اطار مشروع كتابة تاريخ العرب ، وفي ذكرى الحركة التصحيحية المجيدة التي قادها ورعاها الرئيس المناضل حافظ الأسد رئيس الجمهورية العربية السورية ، وفي وقت تستأثر فيه أرضنا الطيبة وكفاح أبنائها الابطال باهتمام العالم أجمع ، تأتي هذه الندوة ، تبحث في ملكية الارض وأثرها في التبدلات الاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي ، خطوة من خطوات تخدم كلها وبمجموعها مشروعا علميا وقوميا جليلا ، هو مشروع كتابة تاريخ العرب ، بأقلام عربية الانتماء رائدها الصدق والاخلاص وتوخي الحقيقة ، تنقّي هذا التاريخ مما شابته ولحق به من زيف على يد بعض من جانبهم الصواب أو جانبوه ، وتسلب الضوء على ما لم يحظ بعناية المؤرخين من قبل ، تكشف عن الوحدة العريقة للامة العربية وعن المؤثرات والتيارات العميقة التي حركت تاريخها وأعطته خط مساره الخاص ، وعن رسالتها الانسانية وعطائها الحضاري، تكون وسيلة في أيدي أبناء هذه الامة وأجيالها الطالعة لوعي تاريخ أمتهم على حقيقته ، وسلامة تصورهم لحاضرها وما يعاني ، ولدروب المستقبل الذي تصبو اليه .

لقد غدا واضحا أن ما خلفه لنا الاجداد من كتب التاريخ على تنوعها ، ومن كتب الادب على اختلافها ، بحاجة الى قراءة جديدة ، متبصرة متأنية ، مسلحة بمنهجية علمية نقدية ، وبكل ما وفره التقدم العلمي من علوم مساعدة ، مستعينة بكل ما ظهر من وثائق لم تكن معروفة ، وآثار لم تكن مكشوفة، تكشف عن حوافز الاحياء ودوافعهم بكل غناها وعمقها وتشابكها ، فتجלו الماضي حياة نابضة لا أحداثا جامدة . فقد راودتنا منذ سنوات الدراسة الاولى ، ونحن نتلمس تاريخ أمتنا ، خواطر لم تكن آنذاك واضحة، ولدت شعورا بعدم القدرة على فهم الاحداث التاريخية في تتبعها وترابطها ، على الرغم من الاسهاب البالغ في تفصيلاتها وذكر ظواهرها ، في صورة تختلط فيها الاسباب

بالنتائج ، ويتحول فيها ما هو هامشي الى أساسي ، في خضم من أخبار الامراء والسلاطين وحروبهم ومنافساتهم وأهوائهم ، وأخبار حياتهم الخاصة والعامة . أكوام من الاحداث والوقائع والاخبار تضيع فيها معالم التطور التاريخي وضوابطه حتى يبدو وكأنه قدر يحمل الحظوظ الحسنة حيناً ، والسيئة حيناً آخر . لقد أهمل مؤرخونا الأول ، وأخذ عنهم المتأخرون ، دور الشعوب وموقعها من الاحداث والتحويلات التاريخية الكبرى ، وركزوا على دور الملوك والسلاطين . ثم جاءت كتابات المستشرقين ونحن نقدر جهودهم ولا نتوقف عند دوافعهم المختلفة ، فانطلقت من معايير وقوالب غريبة عنا ، وجعلت من تاريخنا معرض احداث تتحكم فيها الاهواء والخصومات ، وأفرقت في التفصيل والتفسير والتحليل ، حتى بدا الحدث وكأنه بناء قائم في الهواء .

ان هذا لا يعني التقليل من قيمة مؤرخينا الاوائل الكبار ، ولا من أهمية ما دونوه . انه تراث ثمين ومنبع خصير لم يتجمع مثله لأمة من الأمم . ولكنه ابن عصره ، أو عصوره ، موسوم بطابعها ومنطقها ونزعاتها . كما انه لا يعني التقليل من دور القادة العظام في التاريخ ، فهذا تبسيط لا يقره أحد . فالتاريخ هو تاريخ الشعوب والحكام معاً ، وما الحاكم الكبير والامير الخطير ، أولاً وأخيراً ، الا من صنع شعبه . انما القصد أن يعيد المؤرخون والمفكرون قراءة ما كتب ، وفهمه في عصره ، وأن يعيدوا كتابته على ضوء علوم العصر وحاجاته . ولو توقفت النظرة الى الماضي عند كتابات القدماء لما وجد أصلاً ما يسمى بعلم التاريخ .

لقد وجدت محاولات جادة جديدة ، تفلتت من اسار المنهج القديم وأفضت الى جملة دراسات تستجيب لمتطلبات العصر ، بروايتها الشمولية ومنهجيتها ، ومصادرها . الا أنها بقيت محاولات متفرقة ، يقابلها أضعاف أضعافها من الدراسات التي اكتفت بالنقل والتجميع ، وانعكست في مختصرات نضعها بين أيدي الناشئة في المدارس . ولن أتطرق هنا الى تلك الفورة في كتابة التواريخ القطرية وكأنها عوالم قائمة بذاتها ، فهذا أمر معروف .

ان الموضوعية في التاريخ ، قديماً وحديثاً ، أمر ليس سهل المنال وهدف يصعب تحقيقه ، نظراً لطبيعة التاريخ التي لا يمكن فصلها عن الذات الانسانية بكل نزعاتها وعواطفها ورغباتها . لذلك رأينا أمم الغرب قد أعادت قراءة تاريخها وتعيدها ، وتعيد كتابته ، فحري بنا ، نحن العرب ، في هذه المرحلة الصعبة المعقدة من تاريخ أمتنا ، مرحلة تأكيد الشخصية العربية ، ونحن نعاني من رواسب عصور الجهل والفرقة ونتطلع الى ايجاد المعادل السياسي للذات القومية ، ونجابه غزوا ثقافياً وتحديات حضارية ومادية من قوى لا عهد للعالم بمثلها ، وفي قلب وطننا عدو شرس يحاول أن يسرق تاريخنا بعد أن سرق أرضنا وفرض علينا معركة البقاء ، حري بنا أن نولي ماضيها ما يستحق من اهتمام ، ونعيد قراءة تاريخنا ، الموغل في القدم ، الغني بالتجارب

والاشراق والتقدم لدرجة بوات هذه الامة مركز الريادة وموقع القيادة في مسيرة الحضارة الانسانية ، وأن نمعن النظر فيما انتابه من تكسات وتكبات أدت الى واقع التمزق والتخلف . حري بنا أن نعيد قراءة ماضينا وما فيه من عوامل الوحدة الكامنة في وجودنا القومي وأنظارنا تتركز على الحاضر والمستقبل ، عله ينير لنا السبيل ويساعد في مسيرتنا .

وفي هذا القطر ، لقيت فكرة كتابة التاريخ العربي استجابة وتشجيعا من القيادة السياسية ، ومن وزارة التعليم العالي ووزارة الثقافة وجامعة دمشق ، فتألفت لجنة تحضيرية وضعت أهداف المشروع ومبادئ العمل فيه ، ومراحل التاريخ العربي وحدوده الزمنية ، ثم عقدت في كانون الاول ١٩٧٧ ندوة عربية موسعة لدراسته ومناقشته انتهت الى بعض مقترحات وتوصيات ، ومنها انشاء مكتبة تجمع الوثائق والمصادر ، المطبوع منها والمخطوط ، وتزود بالوسائل المكتبية الحديثة ، واحداث أكاديمية أو جمعية تاريخية يكون البحث في تاريخ العرب مهمة دائمة لها ، واصدار مجلة باسم دراسات تاريخية تكون التوطئة والتمهيد للمشروع الام وميدانا لعرض الآراء الجديدة كيما يثبت الصحيح منها .

أما المكتبة فقد اوجدنا نواتها ونعمل على تنميتها باستمرار . وأما المجلة فقد صدر منها حتى الآن ثلاثون عددا ، وقدمت دراسات جادة سياسية واقتصادية واجتماعية ، فرسخت أقدامها وأخذت مكانها في صف الدوريات العلمية المتخصصة . ونحن نسعى لتطويرها لتمض قدما مسددة الخطا تواررها أقلام المؤرخين في كل مكان من الوطن العربي .

وفي تشرين الاول ١٩٨٥ عقدت اللجنة ندوتها الثانية لدراسة الخطوات العلمية والاطر العلمية والادارية اللازمة لها ، شارك فيها باحثون من سورية والاقطار العربية الشقيقة ، انتهت الى توصيات ، ومنها عقد ندوات علمية دورية تعرض فيها دراسات معمقة لظواهر اجتماعية واقتصادية في التاريخ العربي ، وتناقش من جميع جوانبها ، ومن حيث التزامها بمبادئ العمل وهي : المنطلق الوحدوي ، والفهم الحضاري للتاريخ ، والتقيد بأسلوب البحث العلمي .

لقد تصورنا ، وتصور غيرنا أيضا ، بعد أن تبنت الفكرة جهات أكاديمية ورسمية في أكثر من قطر عربي ، اننا لن نلبث أن نرى بين أيدينا موسوعة تاريخية عربية تلبي احتياجاتنا العلمية والقومية ، بحشد المؤرخين وتوزيع العمل ورصد المخصصات المالية . . وتكوين لجان قراءة ومراجعة وتحرير . . الخ ، الى آخر ما هنالك من اجراءات معروفة . ولو حدث ذلك لما أدى الى أكثر من كتاب ، أو مجموعة كتب ، تضاف الى الكتب الاخرى الموجودة وعلى شاكلتها .

ان هذا العمل هام وكبير جدا ، ولا بد من تضافر الجهود وحشد الطاقات رائدها الصدق والاخلاص والايمان النابع من ذاتها ، تصب في قنوات موحدة لتكوين مدرسة تاريخية عربية . ومهمة الهيئات التي تتبنى فكرة كتابة تاريخ العرب ، في رأينا ، تمهيد الدروب والمساعدة على تذليل الصعوبات وتجاوز العقبات لايجاد هذه المدرسة التاريخية العربية . لقد اخترنا الطريق الطويل ضمانا لسلامة العمل وتحقيق الاهداف، وتجنبنا الطريق القصير لما يحمل من المحاذير .

ان لجنة كتابة تاريخ العرب بجامعة دمشق ترحب بالترحيب الصادق بكل مقترح وراي يساعد في مسيرتها وانماء فكرتها ، أو يقوّم مرحلة من مراحل عملها ، وبكل قلم يرفد مجلتها بالدراسات الجادة التي تندرج في الاطار الذي رسمته لنفسها ، وتتمنى لكل جهة وهيئة تعمل على تحقيق غرضها النبيل كل نجاح وتوفيق ، مع استعدادها للتعاون معها الى أقصى حدود التعاون . فهدفنا واحد ، وتراثنا واحد ، وكفاحنا واحد في سبيل المستقبل الواعد .

أرحب بالاخوة العلماء الضيوف الذين تجشموا عناء السفر من الجزائر وتونس ومصر ولبنان والاردن للمشاركة في هذه الندوة ، وأشكر للسيد وزير التعليم العالي الدكتور كمال شرف تفضله برعايتها ، وأشكر لكم جميعا تفضلكم بمشاركتنا ندوتنا وتشجيعها . والسلام عليكم .



أضواء على
نشوء وتطور الملكية العقارية الزراعية الخاصة في لبنان
((دراسة في المنهج))

د. مسعود ضاهر
الجامعة اللبنانية

مدخل :

تحتل اشكالية الملكية العقارية ، بجوانبها المختلفة ، مسألة محورية في تطور المجتمعات عبر العصور . فهي تخترق النسيج الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي معا وترتبط وثيقا بالصراع على السلطة من خلال دور الدولة في السيطرة على الاراضي الزراعية وفرض الضرائب عليها أو تلزيم أبرزها من جهة ، ومحاولة القوى المنتجة ، خاصة الفلاحية منها ، التملص من أعباء الضرائب وما يتبعها من خوات ويلص وسخرة ومصادرات وعقاب جماعي وتهجير ونزوح من جهة أخرى . فتاريخ الملكية العقارية الزراعية في مجتمعات شكلت الارض القاعدة الأساسية للإنتاج فيها حتى أواسط القرن العشرين في الاقطار العربية هو التاريخ الأكثر التصاقا بحركة التطور الفعلي لهذه المجتمعات . لذلك ترتدي الندوات (١) المتعلقة بإحياء الارض ، والضرائب والتشكيلات الاجتماعية في الريف ، وتضخيم سكان المدن على حساب السكن الريفي وغيرها أهمية استثنائية في الدراسات التاريخية الاجتماعية حول الوطن العربي في تاريخه الحديث والمعاصر وذلك لأسباب عديدة نشر الى أبرزها دون تفصيل :

ان دراسة أشكال الملكية العقارية ، خاصة الزراعية منها ، هي المدخل العلمي الضروري لفهم التبدلات البنيوية التي عصفت بالاقطار العربية في سيرورتها المعقدة من مجتمعات ذات أنماط غير موحدة في الإنتاج قبل توحيدها في نمط الإنتاج الرأسمالي التبعي السائد اليوم في غالبية تلك الاقطار .

وأن فهم الطبيعة المعقدة لإحياء الاراضي يساهم في فهم التبدلات الاجتماعية التي رافقت حركة المجتمع العربي في تحوله من البداوة وهيمنة كبار الاقطاعيين وملكية التصرف والمشاع وأراضي الدولة الى مجتمع طبقي تسوده علاقات الملكية الخاصة الثابتة بموجب نصوص قانونية ضامنة لها .

((ملكية الارض وأثرها في التبدلات الاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي)) ، لجنة كتابة تاريخ العرب بجامعة دمشق ندوة ، ٢٨ - ٣٠ / ١١ / ١٩٨٨ .
دراسات تاريخية ، ٣٥ و ٣٦ اذار - حزيران ١٩٩٠ .

يضاف الى ذلك ان اشكالية الملكية العقارية هي جزء لا يتجزأ من اشكالية المجتمع والدولة في الوطن العربي . فالدولة ، بمفهومها العلمي الحديث ، هي الشكل الأكثر تعبيرا عن علاقات الانتاج والقوى المنتجة، ولها وظائف سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية وادارية وثقافية تخدم قوى طبقية معينة على حساب قوى أو طبقات أخرى في علاقة غير متوازنة بينهما ولصالح القوى المسيطرة حتى لو ادعت تلك الدولة وقوفها فوق الطبقات وعدم انحيازها الى أي منها . وقد دلت الأبحاث العلمية أن المجتمع العربي يندرج ، في جميع حقه التاريخية ، ضمن اشكالية الدولة كمالكة للأرض حيث للأفراد عليها حق التصرف أو حق الرقبة حتى بروز وتعزز نمط الانتاج الرأسمالي التبعية وتحويل الاراضي الى ملكيات خاصة ذات صفة السلعة التي تباع وتشترى وترهن وتورث .

اللافت للنظر ان اشكالية الملكية العقارية في الريف أو حيازة الأرض والتبدلات الاجتماعية التي رافقتها في تاريخنا الحديث والمعاصر لم تحظ بالاهتمام الكافي وأعرض عنها غالبية الباحثين العلميين ، داخل الجامعات العربية وخارجها على السواء . وما نشر من أبحاث علمية في هذا المجال لا يشكل ركيزة تمكن الباحث المدقق من إيجاد الوقائع الأساسية التي يفتش عنها ، ولا الاجوبة العلمية لكثير من الاسئلة التي تفرضها طبيعة الدراسة في هذا المجال خاصة تلك المرتبطة باشكالية الملكية والسلطة في الريف العربي .

ولا نعدو الحقيقة اذا قلنا ان المساهمات المتخصصة في هذا الحقل المعرفي المهم ، حقل حيازة الملكية الزراعية وتحويلها الى ملكية خاصة ، ليست كافية لامتلاك معرفة علمية دقيقة واستنتاجات موحدة ، تعد مدخلا نظريا وسلاحا علميا تفيد منه أجيال الباحثين العرب في جميع اقطارهم ، ولا بد من الاعتراف أن هذا الحقل المعرفي المهم ما زال بكرا في كثير من الجوانب التي تعنى بدراسة الريف العربي . ومن نافلة القول ان تحليل اشكالية الملكية العقارية الريفية يحتاج الى جهود اضافية من الباحثين العرب المتخصصين وذلك بهدف امتلاك منهجية موحدة ، ومصطلحات مقاربة ، ومفاهيم دقيقة ، واستنتاجات معمقة تعتبر جميعها مدخلا أساسيا للتاريخ الريفي العربي .

في ختام هذا المدخل نشير الى أن دراستنا المنهجية هذه تأتي مسبقة ببحث أكاديمي صادر عن منشورات الجامعة اللبنانية عام ١٩٨٣ سلطنا فيه الاضواء على المسألة الزراعية في لبنان في النصف الاول من القرن العشرين (٢) ويلاحظ أن الاهتمام بالتاريخ الريفي أخذ بالتزايد ، سواء في لبنان أو على امتداد الوطن العربي . كما ان بعض الباحثين العرب في الآونة الأخيرة ، أدركوا أهمية هذا الحقل المعرفي وانخرطوا في أبحاث علمية دقيقة ومتخصصة لتغطية النقص الهائل في الدراسات الميدانية حول

المسألة الزراعية(٢) . واستنادا الى أبرز الدراسات الميدانية في هذا المجال سلطنا أضواء منهجية حول نشأة وتطور الملكية العقارية الزراعية في لبنان . فاستعرضنا بشكل مكثف بروز هذه الملكية بترابطها على الساحة اللبنانية مع بروزها على الساحة العربية بشموليتها . واتضح لدينا ان هذا الجانب بحاجة ماسة الى دراسة مستفيضة لا يتسع المجال لها ضمن هذا البحث وسنقوم بها قريبا . كما استعرضنا بروز وتطور الملكية العقارية الزراعية الخاصة في لبنان كنموذج علمي تمكن الاستفادة منه لدراسة هذه المسألة في أقطار عربية أخرى لان سيرورة التاريخ الريفي العربي متقاربة لدرجة التطابق دون اغفال بعض الخصوصيات بين قطر عربي وآخر . أما الاستنتاجات التي توصلنا اليها فكانت من الغنى والتنوع والشمولية بحيث تمكن الاستفادة منها في صياغة منهجية علمية لدراسة المسألة الزراعية في الارياف العربية في مرحلة انتقالها من أنماط الانتاج السابقة على الرأسمالية الى نمط الانتاج التبعي السائد الان في غالبية تلك الارياف .

ملاحظات سريعة حول نشوء الملكية العقارية الزراعية في المشرق العربي :

تواجه الباحث في هذا الموضوع مشكلات متعددة ناتجة عن عدم تحديد المفاهيم العلمية الدقيقة في مجال التاريخ الريفي ، وبشكل أكثر تحديدا في مجال الملكية العقارية الزراعية ، ولا يتسع المجال لاعطاء صورة تفصيلية حول نشوء وتطور أنواع حيازة الاراضي في المشرق العربي منذ عصوره التاريخية الموزعة في القدم حتى تبلور الملكية الخاصة في القرنين التاسع عشر والعشرين ، لكن من الواجب التمييز بين ملكية حق التصرف أو التمتع والملكية الخاصة المطلقة . ومن المفيد ابراز كيف أن الملكية الخاصة كانت بحاجة دوما الى سلطة طبقية تحميها وتدافع عنها ، وان الدولة شكلت مرحلة متقدمة في هذا المجال على طريق استقرار المجتمع وتبلور الطبقات فيه بشكل نهائي ، ودخول العلاقة بين تلك الطبقات مرحلة الصراع السياسي والايدولوجي الذي لم يخل على الدوام من أشكال قمعية دموية لتثبيت الطبقات المسيطرة أحيانا ولقلبها أحيانا أخرى . يضاف الى ذلك أن الملكية الخاصة ، الزراعية منها والعقارية غير الزراعية ، كانت في صلب التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في مشرق العرب كما في مغربهم .

واذا كانت الدراسات العلمية تدرج الملكية الفردية الخاصة ضمن مجموعتين كبيرتين هما الملكية المنقولة والملكية غير المنقولة ، وتصنف الملكية العقارية في خانة الملكية غير المنقولة فان داخل هاتين المجموعتين تبرز أشكال عدة من الملكيات تصعب الاحاطة بها في هذا البحث(٤) . لذلك تناولت الدراسة فقط الملكية العقارية الخاصة في المشرق العربي ، وبصورة أكثر تحديدا الملكية الخاصة للاراضي وذلك ضمن سيرورة تحولها

من ملكيات عامة للدولة والجماعات الى ملكيات خاصة للأفراد أو المؤسسات .

تكاد تجمع غالبية الدراسات العلمية التي استندنا اليها في هذا المجال على استنتاج مثبت بالوقائع يؤكد أن الملكية العقارية الزراعية في المشرق العربي لم تكن الملكية الاكثر شيوعاً فيه حتى أواسط القرن التاسع عشر . كما أن الملكية الخاصة ، أي حيازة الاراضي حيازة مطلقة كانت دوما عرضة للنهب والاستغلال وكانت السيطرة للقوى الاجتماعية الاكثر نفوذا خاصة أعيان الريف ، وزعماء البدو وتجار المدن ، بالإضافة الى ممثلي السلطة المركزية وحكام الولايات . فالاراضي المملوكة ملكا خاصا ترتبط وثيقا بالمكانة الاجتماعية والنفوذ الشخصي للمالك الذي يقيم عليها وعلى العاملين فيها أشكالا عدة من علاقات الاستغلال والقهر الطبقي والسخرة وغيرها . لكن قوى الاستغلال في المناطق والتي تمارس أبشع الاساليب ضد الفلاحين والرعاة كانت بدورها عرضة للنهب من قبل قوى تسلطية أعلى منها رتبة وصولا الى السلطان الذي جسد السلطة المطلقة للدولة المركزية وله حق التملك المطلق ونزع ملكية من يشاء وساعة يشاء . وكانت الاسرة الاقطاعية لا الفرد الاقطاعي مصدر استقرار للسلطة الريفية ولضمان استمرارية الاعراف والتقاليد الاقطاعية المتوارثة عبر الاجيال (٥) .

لقد برزت عدة أنواع من الملكية العقارية بعضها الى جانب البعض الآخر في المشرق العربي ، أبرزها ملكية الدولة ، والملكية الوقفية ، والاراضي المشاع ، والاراضي البوار ، والاراضي المتروكة ، والاراضي المحمية ، والاراضي المرفقة بالإضافة الى الاراضي المملوكة ملكا خاصا . وكانت الملكيات الكبيرة جدا تتواجد الى جانب ملكيات متناهية في الصغر وتقوم بينهما ملكيات متوسطة وملكيات صغيرة . يضاف الى ذلك أن عائلات اقطاعية حافظت على حق تصرفها بأراض زراعية واسعة طيلة عدة قرون وبشكل مستقر ، في حين كانت الملكيات الصغيرة غير مستقرة على الاطلاق وعرضة لأنواع شتى من التسلط في ظل سيادة قانون عام مؤداه أن « من يملك لا يزرع ومن يزرع لا يملك » .

فدخل المشرق العربي ، ومنه لبنان الحالي ، القرن العشرين مزودا بارث ضخمة من الملكيات العقارية الزراعية الكبيرة وغير المجزأة تحميها أسر اقطاعية تتوارث سيطرتها منذ مئات السنين . ولم تبدأ الملكيات الكبيرة بالتفكك الا مع دخول أشكال متعددة من النمط الرأسمالي في الانتاج الى المشرق العربي ، وحافظت تلك الملكيات على تماسكها حتى صدور الاصلاحات الزراعية وقوانين التأمين في بعض أقطار المشرق العربي خاصة في سورية والعراق .

ان تكثيفا علميا شديدا لايجاز السيرورة التاريخية الطويلة والمعقدة منذ الفتوحات

الاسلامية الاولى حتى صدور قانون المجلة العثماني المتعلق بالملكيات العقارية الزراعية في السلطنة العثمانية وولاياتها العربية يمكن أن يقود الى الملاحظات العلمية التالية :

أولا - ان خصوصية فهم الملكية العقارية الزراعية في الوطن العربي تنبع من ربطها الدقيق بعلاقة الدولة بالمجتمع منذ دولة الخلفاء الراشدين حتى السلطنة العثمانية مروراً بالدول السلطانية خاصة المملوكية والبويهية والسلجوقية ودولة الادارسة وغيرها . ويلاحظ أن تطبيق قوانين الشريعة الاسلامية في مجال حيازة الاراضي لم يكن مستمداً على الدوام من الشرع الاسلامي وحده بل ارتبط أحياناً بالموروث السابق الذي كان سائداً في بعض المقاطعات قبل تحولها الى الاسلام .

ثانياً - استناداً الى الملاحظة السابقة يجب التأكيد على مركزية الدولة الاسلامية وموقعها المميز لحماية المجتمع من الغزو الخارجي ، والانتفاضات الداخلية ، والازمات الاقتصادية ، والابوة والجراد وغيرها . والتعبير الاقتصادي - الاجتماعي لمفهوم مركزية الدولة يعني ، في الواقع العملي ، سيطرة الدولة على المجتمع المدني سيطرة شبه مطلقة قادت الى سيطرتها على ملكية الاراضي أو حق رقبته .

ويلاحظ أن السيطرة على ملكية الاراضي اتخذت أشكالاً متنوعة لكنها متقاربة في المضمون اذ عملت لصالح كبار المتنفذين على حساب القوى المنتجة في الاراضي بالدرجة الاولى . وعلى حساب القوى المعارضة لمركزية الدولة أو المنتفضة ضدها أو الرافضة لتنفيذ قراراتها أو لتقديم الضرائب المتوجبة عليها للسلطة المركزية .

ثالثاً - منذ قرارات عمر بن الخطاب حول حيازة الاراضي كانت القوى الفاعلة في الدولة العربية الاسلامية وفي الدول الاسلامية السلطانية تتصارع ضمن اتجاهين كبيرين (٦) :

أ - اتجاه يصر على تحويل الملكية الخاصة الى ملكية فردية بالكامل وكان هذا الاتجاه ضعيفا في جميع المراحل التاريخية السابقة على نشوء نمط الانتاج الرأسمالي في الوطن العربي .

ب - اتجاه يعتبر الاراضي ، الزراعية وغير الزراعية ، ملكاً لعموم المسلمين أي ملكاً للامة . وقد اعتبر دعاة هذا الاتجاه أن الدولة العربية الاسلامية دولة شرعية تعود اليها وحدها ملكية الاراضي نيابة عن عموم المسلمين . ورغم أن هذا الاتجاه لم يبلغ الملكية الخاصة الفردية الا أنه لم يعتبرها حقاً كاملاً لا يمكن انتزاعه من أصحابه اذا أسأوا استخدامهم وبالتالي اذا عرضوا أمن الجماعة الاسلامية للخطر ، من أي نوع كان . لذلك اشترط الخلفاء المسلمون على القوى الراغبة بحيازة الاراضي أن يقوموا باحيائها بشكل دائم وأن يقدموا عنها الخراج أو الجزية . وتبعاً للصراع الدائر باستمرار ، ومنذ ذلك

الحين ، بين اتجاهي الملكية الخاصة ، والملكية العامة في مجال حيازة الاراضي فان تعدد اشكال الحيازة وأنواع الاراضي (الخاصة ، المحمية ، الموات ، البوار ، الصوافي أو التي جلا عنها مالكوها وغيرها) لم يكن يبدل جذريا في طبيعة علاقة الدولة بالمجتمع من حيث سيطرتها عليه وتحكمها بملكية الاراضي .

رابعا - لا يتسع المجال لابرار أنواع الاقطاع الذي ساد في الوطن العربي زمن دولة الخلافة العربية الاسلامية والدول السلطانية التي أعقبتها لكن من المفيد تعداد تلك الأنواع نظرا لارتباط ملكية الاراضي العقارية في سورية ولبنان ، وثيقا بتلك الأنواع تبعا للمراحل التاريخية المتعاقبة . ففي زمن الخلافة العربية الاسلامية برز اقطاع التملك أو اقطاع الرقبة ، في حين برز زمن البويهيين اقطاع الاستغلال ، وزمن المماليك اقطاع الوظيفة . ومن نافلة القول ان تلك الأنواع كانت شديدة التواصل فيما بينها نظرا لحرصها على التطابق مع قوانين الشريعة الاسلامية . لكن الممارسة العملية جعلت حيازة الاراضي للقوى التطبيقية ذات القدرة على حمايتها ، وهي القوى العسكرية ، وزعماء البدو ، وأعيان الريف ، وتجار المدن ، وذلك على حساب القوى الفلاحية المنتجة .

خامسا - استنادا الى الملاحظات السابقة يمكن التأكيد أن الملكية العقارية الزراعية في زمن الخلافة الاسلامية والدول السلطانية المتعاقبة حتى أواسط القرن التاسع عشر واطلاق قانون المجلة العثمانية عام ١٨٥٨ كانت تخضع للدولة المركزية بالدرجة الاولى وللقوى المتسلطة في الولايات العربية أبان ضعف السلطة المركزية وتفسخها . وفي ظل دول الاقطاع بأشكاله المختلفة (اقطاع التملك والاستغلال ، الاقطاع الاداري ، الاقطاع العسكري ، اقطاع الهبات والمنح لكبار القادة والموظفين ، الاقطاع الشخصي) (٧) كانت الملكية الفردية الخاصة غير المحمية هامشية جدا وتنحصر في الاراضي الزراعية داخل المدن والقرى وفي جوارها . وكانت السمات الغالبة لها أنها ملكية تصرف تخضع لعسف الدولة المركزية وتعديات حكامها وولايتها . وكانت المصادرة مألوفة وشائعة ولم تسلم منها حتى أراضي الاوقاف . واستمرت ظاهرة انتزاع الملكية بالقوة بعد تفسخ السلطة المركزية وانتقال مركز قرار المصادرة والتعديات الى الزعماء المحليين ، من عسكريين ومدنيين وزعماء طوائف وزعماء قبائل .

بعض خصوصيات الملكية العقارية الزراعية الخاصة في جبل لبنان حتى

الحرب العالمية الاولى :

رغم التشابه الكبير في السمات الاساسية لولادة وتطور الملكية العقارية الزراعية الخاصة في جبل لبنان مع غيره من مناطق المشرق العربي ، نرى فائدة في ابراز بعض

الخصوصيات التي تساعد على رسم صورة أفضل لتطور الملكية العقارية الزراعية في هذه المنطقة وموقع الملكية الخاصة فيها .

تجدر الإشارة في هذا المجال الى ان ملكية المناطق الجبلية عامة ، ومنها جبل لبنان ، تختلف عن الملكية الزراعية في السهول المجاورة ، اللبنانية والسورية على السواء . فالاراضي الجبلية الزراعية من صنع الانسان بالدرجة الاولى ، وتعرض فورا للانهييار اذا لم يستمر في العناية بها بسبب تراكم الثلوج سنويا وقابلية الارض هناك للتشقق والزحل . يضاف الى ذلك ان الدراسات العلمية التاريخية لم تؤكد ما اذا كانت مؤثرات الاقطاع في زمن الدولة الاسلامية الاولى قد طبقت في جبل لبنان نظرا لقلّة السكان فيه وكثافة المناطق الحرجية والوعرة المسالك في معظم أرجائه . ويرجح أن الصراع على حيازة الاراضي الزراعية آنذاك كان يدور على تملك السهول الساحلية وسهل البقاع أكثر مما كان يدور على الاراضي الزراعية في الجبل نفسه . وهذه المقولة تفسر ، الى حد بعيد ، اندفاع الامراء المعنيين والشهابيين نحو السهول الداخلية والساحلية واتخاذهم مقرا ساحليا لامارتهم وقلاعا داخلية لحماية نفوذهم وضمان جباية الضرائب الزراعية التي يدفع قسم يسيطر منها للسلطنة العثمانية ويذهب القسم الاكبر الى جيوب الزعماء المحليين من أبناء الاسر المقاطعية المسيطرة (٨) .

ونميل الى الاعتقاد أن المؤثرات المبكرة للحروب الصليبية فعلت فعلها في الاراضي اللبنانية والفلسطينية الحالية أكثر مما تركت من آثار في مناطق المشرق العربي الأخرى . ونتيجة لذلك تطعم اقطاع الاستغلال والتملك في هذه الاراضي ببعض سمات النظام الفيودالي الاوروبي خاصة لجهة تملك الابن البكر والحفاظ على الملكية العقارية غير مجزأة حتى لا يضعف نفوذ الاسرة المقاطعية كلها . وهذه الظاهرة تفسر الاسباب العميقة لثبات الاسر المقاطعية اللبنانية ، في غالب الاحيان ، على أرض أو مقاطعة واحدة تجبي ضرائبها وتتحكم بفلاحيتها . حتى ان بعض الاسر المقاطعية ما زالت في مناطق سيطرتها منذ أكثر من ألف عام (الاسرة الارسلانية في غرب بيروت) وهنالك أسر عديدة ما زالت متواجدة في بعض المناطق اللبنانية منذ عدة قرون ، وما زال نفوذ بعض أبنائها قائما على وراثة السلطة والتملك (٩) ، داخل جبل لبنان وخارجه . وغني عن التأكيد أن هذه الظاهرة الاجتماعية الهامة لا تجد تفسيرها الا بدراسة العلاقة الجدلية بين السلطتين الاقتصادية والسياسية . ففي ظل العهود المتعاقبة للاقطاع في المشرق العربي كانت الأرض أداة الانتاج الأساسية ، وبالتالي كانت السيطرة عليها ضرورة مطلقة لبناء السلطة السياسية (١٠) .

نشير كذلك الى الملكية العقارية الواسعة للاوقاف الدينية ، الاسلامية والمسيحية

في جبل لبنان والتي تراكمت حتى قاربت ربع مساحة الجبل في عهد المتصرفية . فاذا كان الوقف الاسلامي استمرارا طبيعيا لتقاليد الاقطاع الاسلامي فان الاوقاف المسيحية ، خاصة المارونية منها ، قد استفادت الى حد بعيد من قوانين الشرع الاسلامي ومن الارث الفيودالي الغربي زمن الحروب الصليبية في المشرق العربي . وبات واضحا تفسخ السلطة المركزية العثمانية وبداية تحلل قبضتها عن المشرق العربي في اواخر القرن الثامن عشر بحيث اضحت عرضة لحملات عسكرية جردتها أوروبا لاحتلال مصر في مطلع القرن التاسع عشر (حملة نابليون بونابرت وحملة فريتزر) . وتزامن تفسخ السلطة المركزية مع نشاط تبشيري واسع في جبل لبنان كان من نتائجه تنصير أمراء شهابيين في رأس الهرم السياسي المسيطر وفي مقدمتهم الامير يوسف الشهابي وأبناءؤه من بعده . وهذا يفسر كيف أن الامير يوسف وأبناءؤه أغدقوا على المؤسسات الوقفية المسيحية ، المارونية بالدرجة الاولى بمساحات شاسعة من الاراضي كهبات أو بأسعار بخسة . لكن الباحث المدقق يلاحظ كيف أن الكنيسة المارونية والرهبانيات المسيحية المحلية عرفت كيف تستقطب أعدادا كبيرة من اليد العاملة الشابة وتحول الاديرة الى مراكز انتاج أساسية في الجبل خاصة في مجال انتاج الحرير (١١) واستخدمت هذه القوى العاملة المنتجة في مشاريع عمرانية واسعة استطاعت بواسطتها توسيع ملكياتها العقارية ، الزراعية بالدرجة الاولى (١٢) .

واذا كان الانصاف العلمي يحتم علينا الاعتراف للمؤسسات الوقفية الدينية في جبل لبنان بالفضل في مجالي التعليم ونشر الحرف المهنية من جهة ، والعمل الزراعي المنتج من جهة أخرى وذلك عبر قوى رهبانية نشيطة ومتفانية في خدمتها ، فان الانصاف نفسه يدفعنا الى التأكيد أن ثمرات عمل تلك القوى النشيطة ذهبت ، في الغالب والاساسي منها ، الى خزائن الاديرة والكنائس وساهمت في ولادة مؤسسات وقفية قوية شكلت ، الى جانب المؤسسات الوقفية السنية في بيروت وطرابلس ، مراكز قوى اقتصادية وسياسية واجتماعية ما زال لبنان يعاني من نفوذها حتى الان . صحيح أن الملكيات الوقفية ، الكبيرة منها والصغيرة على السواء ، منتشرة في جميع أرجاء الوطن العربي وتقيم لها بعض الدول العربية وزارات باسم « وزارة الاوقاف » لكن خصوصية الملكيات الوقفية في جبل لبنان ثم في لبنان الكبير أنها تحكمت بالدولة نفسها . وكان لرجال الدين في لبنان ، مسيحيين ومسلمين ، نفوذ كبير على أبناء طوائفهم ما زال يتعاضم الى الان ويشكل تكاتفهم سدا منيعا في وجه قوى التغيير الجذري وبناء نظام سياسي في لبنان أكثر تطورا وقادرا على مجابهة تحديات العصر . لذلك لا يمكن فصل الملكية العقارية الزراعية الوقفية ، وغيرها من الملكيات العقارية الوقفية عن وظيفتها الاجتماعية ودورها الطبقي كضامن للنظام الطائفي - الطبقي المسيطر في لبنان .

تبقى ملاحظة هامة حول تفسخ النظام السياسي في جبل لبنان وانهيار الامارة فيه عام ١٨٤٢ وما أعقب ذلك الانهيار من صدمات دموية بين كتل كبيرة هي الطوائف من جهة ، وبين قوى طبقية داخل تلك الطوائف والتي تجسدت بالعاميات الفلاحية ضد النظام المقاطعي من جهة أخرى (١٢) ولا يتسع المجال لايجاز السمات الاساسية لهذه المرحلة يل نشير فقط الى اثر تلك الصدمات في تفسخ النظام المقاطعي وبداية مرحلة جديدة على أنقاضه تميزت بتحرير الفلاحين من القيود التي كانت تكبلهم والتي نص بروتوكول متصرفية جبل لبنان على ضرورة الفائها عام ١٨٦١ واعلان المساواة التامة بين اللبنانيين ، على اختلاف طوائفهم وفئاتهم الاجتماعية (١٤) . وتعتبر هذه السمات احدى أبرز خصوصيات التطور التاريخي الاجتماعي لجبل لبنان الذي كان سباقا الى اطلاق أول حركة فلاحية ناجحة في كسروان عام ١٨٥٨ والتي شكلت منعطفًا تاريخيًا هامًا في تطور لبنان . ولم تبق نتائجها محصورة في الجبل بل تعدته الى المناطق العربية المجاورة .

ورغم أن دراسات علمية كثيرة عملت على انصاف هذه الحركة الفلاحية (١٥) وتقييم دورها الايجابي وصولا الى المبالغة أحيانا في ايجابياته ، فان مجالات أساسية لم تعالج حتى الان خاصة أثر الانتفاضات الشعبية على تطور الملكيات العقارية الزراعية في جبل لبنان والمناطق المجاورة . وليست لدينا المعطيات الكافية لدراسة هذا الجانب واعطاء أحكام نهائية حوله لكن الوثائق والمصادر التي اطلعنا عليها في هذا المجال تثبت أن الملكيات العقارية الزراعية ، الصغيرة منها والمتوسطة بشكل خاص ، بدأت تتزايد بشكل واضح في جبل لبنان منذ النصف الثاني للقرن التاسع عشر . كما أن تلك الملكيات أصبحت سمة أساسية للمرحلة اللاحقة وذلك على حساب تفتيت الملكيات العقارية الكبيرة في جبل لبنان أولا ثم في باقي المناطق اللبنانية في القرن العشرين . ويلاحظ كذلك أن الانتفاضات الفلاحية لعبت الدور الاساسي في بروز فئات الفلاحين الميسورين لان التسلط المقاطعي السابق قد ضعف الى حد كبير في الجبل ، وان امكانية البلص ، وفرض الضرائب الاضافية ، والسخرة وغيرها لم تعد سائدة كما في المرحلة السابقة . ولعبت الهجرة ، وأموال الاغتراب ، وانتاج الحرير ، والتبغ ، ودخول الرساميل الاجنبية ، وتحديث بعض الحرف ، وتنشيط حركة التصدير واعادة التصدير ، والنهضة العمرانية والثقافية والتعليمية ، هذه العوامل وغيرها ساهمت في كسر علاقة التبعية التي كانت تربط الفلاح اللبناني بالزعيم المقاطعي (١٦) . ويمكن ملاحظة هذه الظاهرة في جبل لبنان منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، في حين بقيت مظاهر أساسية من تلك التبعية تربط الفلاح اللبناني بزعماء الريف القاطنين فيه حتى أواسط القرن العشرين . لذلك يمكن التأكيد أن حركة تحرر الفلاحين بدأت في جبل لبنان قبل غيره من المقاطعات اللبنانية وكانت لها آثار ايجابية كبيرة ساهمت في نشوء وتطور الملكية

د. مسعود ضاهر
العقارية الزراعية الخاصة في لبنان الصغير أو المتصرفية أولاً ثم في لبنان الكبير إبان حكم الانتداب الفرنسي .

أضواء على تطور الملكية الزراعية الخاصة في عهد الانتداب :

جاءت ولادة دولة لبنان الكبير في إطار مخطط استعماري عام لتفكيك السلطنة العثمانية واقتسام ولاياتها العربية على الدول الامبريالية ، خاصة بريطانيا وفرنسا . وقد اتخذنا ، منذ خمس عشرة سنة حتى الان ، موضوع تجزئة المشرق العربي وتطور دوله القطرية مجالا لتخصصنا العلمي وأصدرنا حوله عددا كبيرا من الدراسات والابحاث والمقالات العلمية . وتناولنا بالدراسة المتخصصة كذلك المسألة الزراعية في لبنان في النصف الاول من القرن العشرين (١٧) . لذلك لا نرى فائدة تذكر في استعادة أبرز الفرضيات والاستنتاجات التي حفلت بها دراساتنا السابقة بل نطلق منها لمعالجة مسألة تطور الملكية الزراعية الخاصة في لبنان في علاقتها بالسلطة السياسية التي تجسدت في النظام الطائفي - الطبقي اللبناني .

تجدر الإشارة الى أن ولادة الملكية العقارية الزراعية الخاصة ترقى الى مرحلة تاريخية أكثر قدما من القرن التاسع عشر لكن تبلورها قد تم في ذلك القرن مع تحول الملكية العقارية الخاصة الى ملكية قابلة للبيع والشراء والرهن والوراثة بموجب سندات رسمية عثمانية سميت سندات « الطابو » التي تثبت حدود الملكية ونوعها وكيفية التصرف بها وعلاقتها بالملكيات العقارية المجاورة كالري المشترك ، وحق الشفعة ، وحق المرور وغيرها .

وتعتبر القوانين العثمانية ، خاصة قانون المجلة لعام ١٨٥٨ ، ثم القوانين والمراسيم الفرنسية في عهد الانتداب الفرنسي (١٨) نقطة تحول كبرى في تاريخ تطور الملكيات العقارية الخاصة ، الزراعية منها والاملاك المبنية وغيرها . فحتى صدور تلك القوانين والمراسيم والقرارات كانت الهيمنة واضحة لاملاك الدولة بأشكالها المختلفة والاملاك العامة خاصة الوقفية منها . أما الملكيات العقارية التي صنفت في خانة الاملاك الخاصة أو الملك الخاص فبقيت ضعيفة للغاية ، كما ان سندات الطابو لم تكن كافية لضمان تلك الملكيات ذات الحدود المبهمة في معظم الاحيان . واستمرت أملاك الفلاحين وصغار المنتجين عرضة للنهب والتسلط والمصادرة وانتزاع حق الملكية بأساليب مختلفة من جانب القوى المتسلطة ، الدينية والمدنية والعسكرية والادارية على السواء .

ورغم استمرار تسلط القوى الطبقية الحاكمة في المدن والارياف اللبنانية إبان عهد الانتداب فان معركة السيطرة على أكبر نسبة من الاراضي الاميرية والسلطانية والموات والمتروكة والوقفية قد فتحت على مصراعيها بتشجيع مباشر من الدولة

الانتدابية نفسها . فلم تكتف القرارات والمراسيم الانتدابية بتثبيت النهب العقاري الذي تم باسم سندات الطابو في العهد العثماني ودون رسميا في سجلات المساحة في عهد الانتداب بل دعت صراحة الى شراء أراضي الدولة ومعظم الاراضي المسجلة باسم « النفع العام » وبهدف فرض ضرائب جديدة وجبايتها للخزينة من جهة ، وادخال سورية ولبنان في دائرة نمط الانتاج الرأسمالي التبعية والهامشي من جهة أخرى ،

يضاف الى ذلك أن تقارير الخبراء والمستشارين كانت توصي على الدوام بتعزيز الملكيات العقارية الزراعية الخاصة وتفتيت الملكيات العقارية الكبيرة ، وجعل الملكية الخاصة مصونة وفي حمي الدستور كما ورد في مادة صريحة من الدستور اللبناني لعام ١٩٢٦ والتي ما زال معمولا بها حتى الان (١٩) .

فالغاية الاساسية لسياسة الانتداب الفرنسي في سورية ولبنان في مجال الملكية العقارية تبلورت عبر نصوص وقرارات ومراسيم وقوانين كلها تدعو لجعل حق الملكية الخاصة حقا مقدسا ، ولا يجوز أن ينتزع من أي مواطن ملكيته الخاصة الا بموجب نص قانوني مبرر ومعلل . والملكية الخاصة المصونة في حمي القانون سمة اساسية من سمات نمط الانتاج الرأسمالي سواء كانت تلك الملكية كبيرة جدا أو متناهية في الصغر . لذلك لا بد من تعرية الجوهر الطبقي لهذه المقولة التي تضرع عكس ما تعلن . فمن حيث الظاهر يستطيع أي لبناني أن يمتلك مساحات شاسعة من الاراضي ويحولها الى ملك خاص بموجب سندات التمليك أو المساحة . وله الحق باستصلاحها ، وبيعها ، ورهنها والاستفادة من حق الشفعة للسيطرة على اراض مجاورة لها اذا عرضت للبيع ، وتوريثها لمن يشاء . وله الحق كذلك في الحصول على رخصة من الدولة لردم اراض على شواطئ البحر ، ومجاري الانهار ، والاستفادة من الاراضي المشاع والاحراش لقاء اذن من الدولة ورسوم تدفع لخزانتها . فقرارات الانتداب الفرنسي كانت تشجع فعلا على تحويل الملكيات العامة أو ذات النفع العام الى ملكيات خاصة « مصونة وفي حمي القانون » . وقدمت تسهيلات كبيرة في هذا المجال استفاد منها كبار الملاكين ، ورجال الادارة ، والعسكريون ، والتجار ، وبعض الفلاحين الميسورين .

دلالة ذلك أن نسبة الملكية العقارية الخاصة ، ومنها الاراضي الزراعية المملوكة ، شهدت تطورا عاصفا في عهد الانتداب واستمر على وثيرة متصاعدة في مرحلة الاستقلال السياسي للبنان منذ عام ١٩٤٣ . وكان واضحا ، في البداية ، ان الملكية العقارية الخاصة في جبل لبنان كانت أكثر استقرارا منها في باقي المقاطعات التي ضمت الى دولة لبنان الكبير عام ١٩٢٠ لان قوانين المساحة واجراءاتها ظهرت في الجبل منذ بداية عهد المتصرفية عام ١٨٦١ في حين تأخرت الى الثلاثينات من القرن العشرين في بعض المناطق اللبنانية القريبة من جبل لبنان والى مطالع النصف الثاني من هذا

القرن في المناطق البعيدة عنه. وفي ظل غياب المساحة وتحديد الاراضي كان من الطبيعي أن تستمر الاعراف ، والتقاليد ، وسندات الطابو ، وصكوك البيع غير المدونة ، وافادات المختارين وغيرها مرتكزا لحق مبهم في الملكية العقارية الخاصة ، لكنه حق غير محدد بدقة ليكون في حمي القانون . والتاريخ الاجتماعي البناني مليء بآلاف الدعاوى لاثبات حق الملكية الخاصة التي كانت عرضة للانتزاع من أصحابها الشرعيين الذين أمضوا في خدمتها عشرات السنين وتوارثوها أباً عن جد . وكثيرا ما أقيمت الدعاوى ضد المؤسسات الدينية نفسها التي تحولت الى قوة اقتصادية كبيرة جدا وذات ملكية عقارية وقفية بالغة الاتساع .

بعض الاستنتاجات :

تشكل الملكية العقارية الخاصة ، الزراعية والمبنية وغيرها من الملكيات الخاصة، منطلقا علميا لفهم البنية الاجتماعية لتاريخ المشرق العربي بجميع أقطاره . فالملكية العقارية ذات ارتباط وثيق بالتاريخ الريفي كما أنها لعبت الدور الاساسي في التمايز الطبقي داخل الارياف وساهمت في دفع أعداد كبيرة من الريفيين للنزوح الى المدن أو للهجرة منها الى الخارج .

ولعل أبرز الاستنتاجات المرتبطة بتطور الملكية العقارية الخاصة في الارياف ، والملكية الزراعية هي بمثابة العمود الفقري فيها ، يمكن ايجازها على الشكل التالي :

— الانتقال من الملكيات العامة أو ذات النفع العام الى الملكيات الخاصة الفردية وذات المنفعة الشخصية .

— الانتقال من المجتمعات الطبقيّة المرتكزة الى التضامن الجماعي القبلي والعائلي والحرفي الى المجتمعات الرأسمالية المرتكزة الى الطبقات الحديثة حيث العمل والانتاج والملكية والتوريث قواعد ثابتة للانقسام الاجتماعي وللتضامن الطبقي .

— الانتقال من أنماط الانتاج السابقة على الرأسمالية الى مجتمعات ذات نمط انتاج رأسمالي تبعي وغير قادر على الانفكاك من تبعيته للامبريالية في غالبية الاقطار العربية .

— قيام تجارب اشتراكية في أكثر من دولة عربية مشرقية كان لها الدور الاساسي في تحطيم العلاقات الاقطاعية القديمة والقيام باصلاحات زراعية كان من نتائجها مصادرة اراضي فئة كبار الملاكين وتوزيعها على صغار الفلاحين والتعاونيات الزراعية الريفية . لكن تلك الاصلاحات بقيت في حدود معينة لم تتجاوزها مما يهدد ببروز ملكيات عقارية كبيرة مجددا انما على أساس نمط الانتاج الرأسمالي وهيمنة الملكية الخاصة الفردية .

أما لبنان فلم يكن بعيدا عن تلك المؤثرات الجارية في محيطه العربي وتفاعل معها واستفاد منها بشكل واضح حتى اندلاع الحرب الأهلية فيه عام ١٩٧٥ . وكانت الأرياف اللبنانية تسير بخطوات مسرعة ، في جبل لبنان أولا منذ القرن التاسع عشر ثم في لبنان الكبير منذ عهد الانتداب الفرنسي ، لتفتت الملكيات العقارية الكبيرة في جميع مناطقها ولتجاوز الأنماط السابقة على الرأسمالية إلى نمط إنتاج رأسمالي مرتبط وثيقا بالأسواق العربية وبالسوق الرأسمالية العالمية . وقد دلت معظم الدراسات السوسولوجية الميدانية التي أجريت في لبنان (٢٠) قبل الحرب الأهلية أن المجتمع اللبناني تجاوز الانقسامات القبلية والعشائرية والمناطقية السابقة إلى مجتمع طبقي تلعب الطائفية فيه دور صمام الأمان لحماية النظام الطائفي - الطبقي المسيطر على مقاليد الحكم في لبنان إبان السيطرة الفرنسية وبعدها . فالطائفية السياسية قاعدة للدولة الطائفية التي هي الشكل الملائم للسيطرة الطبقية للبورجوازية اللبنانية التابعة للامبريالية (٢١) .

ولعل من أبرز خصوصيات المسألة الزراعية في لبنان ، والملكية العقارية الخاصة هي عمودها الفقري ، أن المؤسسات الدينية الوقفية ، الإسلامية والمسيحية ، تتشبث بملكياتها العقارية الضخمة وترفض التنازل أو بيع قسم منها (٢٢) . وهي تشكل ، موضوعيا ، عقبة كبرى أمام الإصلاح الزراعي في الأرياف اللبنانية من جهة ، وأمام الإصلاح السياسي والاقتصادي للنظام الطائفي - الطبقي المسيطر في لبنان . وذلك يفسر بوضوح الدور المتزايد لرجال الدين اللبنانيين في السياسة اللبنانية وحرصهم الدائم على عدم تغيير النظام السياسي اللبناني إلا في حدود معينة لا تطال البنية الأساسية للإنتاج ، وبشكل أكثر تحديدا البنية العقارية . ومن نافلة القول أن الإصلاح الجذري للمسألة العقارية في لبنان يتطلب موقفا شجاعا من الملكيات الوقفية الدينية والعمل على تحويلها إلى ملكيات خاصة فردية أو تعاويث عامة تعود ملكيتها إلى الأفراد العاملين عليها .

تجدر الإشارة إلى أن تفتت الملكيات العامة في السابق ، خاصة أراضي الدولة والمشاع والبوار والموات والمتروكة وغيرها قد تم بسرعة تحت ضغط العامل الخارجي الرأسمالي لتسريع قيام دولة رأسمالية هامشية ذات تبعية شبه مطلقة لمراكز الرأسمالية العالمية في لبنان . لكن كبار الملاكين ، والمؤسسات الدينية ، وتجار المدن ، والمرايين ، والمهاجرين ، وأعيان الريف كانوا المستفيدين شبه الوحيدين من ذلك التفتت وحولوا الملكيات الكبيرة القديمة إلى ملكيات كبيرة حديثة على النمط الرأسمالي وجعلوا الأرض سلعة تباع وتشترى وترهن وتورث .

وبقي الفلاحون محرومين من كل ملكية باستثناء شرائح قليلة امتلكت بعض

الأراضي واشترت بعضها بأسعار بخسة من كبار الملاكين القاطنين في المدن والمحتاجين دوماً إلى أموال نقدية .

ويلاحظ أن هذه الظاهرة قد انتشرت في جميع المناطق اللبنانية لأن سهولة امتلاك الأراضي القديمة من جانب الشرائع الاجتماعية التي سيطرت عليها جعلتهم يبيعونها بأسعار بخسة ، يتنازلون عن قسم منها بموجب قوانين المغارسة والمساواة والشراكة وغيرها (٢٢) .

هكذا لعبت الملكية العقارية الخاصة في الأرياف دوراً هاماً في تعزيز الانقسام الاجتماعي والفرز الحاد بين سكانها وإلى التفاوت الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بين الأرياف والمدن اللبنانية . وذلك يفسر كيف أن ظاهرة الاغتراب قد انتشرت في جميع الأرياف اللبنانية وبأعداد كبيرة جداً . ويلاحظ أن أموال الاغتراب لعبت دوراً هاماً في ارتفاع أسعار الأراضي الزراعية والممتلكات العقارية على أنواعها في الأرياف اللبنانية ، وأن سعر المتر المربع يختلف بين منطقة وأخرى ، لا بل بين قرية وأخرى تبعاً لوجود مغتربين أثرياء فيها يوظفون قسماً من ثرواتهم في مجال البناء أو المضاربات العقارية أو المشاريع الزراعية . ويتراوح فارق سعر المتر المربع أحياناً ليصل إلى مئة ضعف بين قرية وأخرى وبين منطقة وأخرى .

تبقى ملاحظة أساسية ذات صلة وثيقة بتطور الملكية العقارية الخاصة منذ عهد الانتداب أن هذا العهد قد انتهى بعد أن ترك تحالفاً طبقياً شكلت الزعامات الريفية فيه ، أي كبار الملاكين ، محور استقطاب بارز في السياسة اللبنانية . ويلاحظ أن التركيبة الاجتماعية للبرلمان اللبناني وللوزارات اللبنانية المتعاقبة حتى نهاية عهد الانتداب الفرنسي كانت تضم نسبة كبيرة من كبار الملاكين لدرجة تجيز القول أن الريف اللبناني حكم المدن وليس العكس (٢٤) . والدلالة الطبقية لهذه الظاهرة أن البورجوازية اللبنانية الناشطة خلال تلك المرحلة ارتضت بتبعيتها للرسميل الأجنبية في عهد الانتداب كما ارتضى ممثلوها بتبعيتهم لكبار الملاكين ، الدينيين والمدنيين ، من مطلع عهد الاستقلال وحتى الستينات من القرن العشرين ، وبالتحديد حتى المحاولة الشهابية لتحديث البنية الطبقية للتركيبة الاقتصادية - الاجتماعية - السياسية في لبنان بأفق رأسمالي تبني وتخفيف الاعتماد على كبار الملاكين . لكن المحاولة الشهابية لم تنجح بسبب الإرث الضخم المتراكم من المرحلة العثمانية الطويلة ومن عهد الانتداب ، وهو الإرث الذي هدد بانهيار الصيغة اللبنانية وميثاقها ونظامها الطائفي - الطبقي . وغني عن التأكيد أن الدولة اللبنانية اليوم تعيش مرحلة صعبة للغاية بعد أن أغلقت على نفسها كل نوافذ الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والإداري والعسكري وحافظت على كثير من موروثة العهد العثماني والفرنسي ، خاصة الطائفية السياسية ، والممتلكات الوقفية الكبيرة ، وتدخل رجال الدين في السياسة .

فدراسة الملكية العقارية الخاصة في علاقتها بالبنية السياسية اللبنانية تشكل المدخل العلمي الأكثر قدرة على فهم المسألة اللبنانية في جميع مراحلها ، المستقرة منها والمتفجرة والمدمرة على الاصح . ولعل المدخل الصحيح الى الحل الجذري يكمن في إعادة الاعتبار لشعار « الأرض لمن يعمل عليها » أو « من يملك يزرع ومن لا يزرع لا يملك » لان الشعب هو المالك الاعلى للأرض ، ومصالحته يجب أن توضع فوق كل مصلحة فردية ، كما أن حق الانتفاع بالأرض يجب أن يتلاءم مع حاجة المجتمع الموضوعية الى انتاجها وتطوير ذلك الانتاج تبعاً لمتطلبات التطور الاجتماعي .

في الختام ، نعيد التأكيد على ضرورة الانخراط الجدي في الدراسات التاريخية الريفية وتحليل النماذج المتوفرة وتقديم الوثائق الجديدة ونشرها والتعليق عليها . ولن يكون بمقدور المؤرخين والباحثين العرب التأسيس لمدرسة تاريخية عربية جديدة ما لم يولوا التاريخ الريفي ، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً ، الأهمية التي يستحق خاصة وأن مجتمعاتنا ما زالت مجتمعات ريفية بالدرجة الاولى وأن تضخم أعداد سكان المدن في السنوات الماضية كان ثمرة انتقال الريفيين الى المدن وضواحيها . وعندما يتبوأ التاريخ الريفي مكانته الطبيعية التي يستحق تبرز كم هي الحاجة ملحة لدراسة نشوء وتطور الملكية العقارية الخاصة في الأرياف والمدن معاً لانها المدخل العلمي لفهم التركيبة الاقتصادية - الاجتماعية ولبروز التيارات والاتجاهات والاحزاب السياسية في لبنان وغيره من الاقطار العربية .

الحواشي

- | | |
|--|--|
| <p>(١) الزراعة اللبنانية ١٩٠٠ - ١٩٥٠ .
منشورات الجامعة اللبنانية - قسم
الدراسات التاريخية رقم ٢٦ - بيروت
١٩٨٣ .</p> <p>نشير الى ابرز الدراسات العلمية الصادرة
حديثاً حول المسألة الزراعية في المشرق العربي
العربي ومصر والتي تسنى لنا الاطلاع عليها:</p> <p>- أحمد بعلبكي : « الزراعة اللبنانية واندخالات
الدولة في الأرياف ، من الاستقلال الى
الحرب الاهلية » . منشورات عويدات -
بيروت ١٩٨٥ .</p> <p>- عبد الله سعيد : « تطور الملكية العقارية في
جبل لبنان في عهد المنصرفة استناداً الى
وثائق أصلية » . دار المدى - بيروت ١٩٨٦ .</p> | <p>نشير هنا الى الندوة العلمية الهامة التي
عقدتها الجامعة الاميركية في بيروت ونشرتها
بعنوان « حياة الأرض والتحول الاجتماعي
في الشرق الاوسط » .</p> <p>(٢) Land و (editor) Tarif Khalidi
Tenure and Social Trans-
formation in the Middle East,
A.U.R., Beirut 1984, P. 531.</p> <p>تراجع دراستنا حول هذا الكتاب الوثائقي
الضخم المسألة الزراعية في الشرق الاوسط
في مجلة « المستقبل العربي » ، المجلد ٧٦
الصادر في حزيران ١٩٨٥ صفحات ١٦١ -
١٦٧ .</p> <p>(٣) مسعود ضاهر : « الجذور التاريخية للمسألة</p> |
|--|--|

- المجلد الاول - العدد الاول ، بيروت .
تموز - تشرين الاول ١٩٨٨ - صفحات ١١٥
١٩٢ ومرفقة بجداول قيمة .
- (٧) لمزيد من التفصيل حول أنواع الاقطاع يراجع:
- **آن لامبتون** : « نظرات في الاقطاع » . مقالة
مترجمة ومنشورة في كتاب « الاجتهاد » -
المرجع السابق - صفحات ٢٦٩ - ٢٩٢ .
- **عبد العزيز الدوري** : « نشأة الاقطاع في
المجتمعات الاسلامية » - المرجع السابق -
صفحات ٢٤٣ - ٢٦٧ .
- (٨) تناولنا هذا الموضوع في دراسة علمية مطولة:
- **مسعود ضاهر** : « بعض السمات الاساسية
لتطور النظام المقاطعي اللبناني » - مجلة
كلية الاداب والعلوم الانسانية ، العدد الاول
لعام ١٩٧٥ ، صفحات ٣٧ - ٧٤ .
- قدمنا نموذجا مدعما بوثائق أصلية غير منشورة
في دراسة علمية مطولة :
- **مسعود ضاهر** : « السلطة والتملك في جبل
لبنان أيام الحكم العثماني ، نموذج الامير
أمين أرسلان ١٨٤٥ - ١٨٥٨ من خلال وثائق
أصلية » - مقالة منشورة في « المجلة
التاريخية المغربية » ، تونس - العدد ٣٧-٣٨
- حزيران ١٩٨٥ صفحات ١٥٧ - ١٩٦ .
- (١٠) **مسعود يونس** : « الملكية والعلاقات العائلية
في جبل لبنان ابان حكم الامبراطورية
العثمانية » - بحث غير منشور - معهد
العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية -
بيروت ١٩٧٥ في ٦٩ صفحة .
- (١١) **الاب مارون كرم** : « قصة الملكية في الرهبانية
اللبنانية المارونية » - بيروت ١٩٧٢ .
- **الاب يوسف محفوظ** : « كيف اتصلت
الاملاك الى أديار الراهبات اللبنانيات
المارونيات - لمحة تاريخية » . محاضرة في ١٥
صفحة - بيروت ، ١٩٧٠ .
- (١٢) تناولنا هذا الجانب في فصل مطول من ثلاثة
أقسام في دراستنا :
- **دوبر كراسويل** : « القرابة والملكية العقارية
في الريف اللبناني » ترجمة منال أبي فاضل
- بيروت . المؤسسة الجامعية للدراسات
والنشر - ١٩٨٣ .
- **عاصم الدسوقي** : « كبار ملاك الاراضي
ودورهم في المجتمع المصري ١٩١٤ - ١٩٥٢ »
- دار الثقافة الجديدة . القاهرة ١٩٧٥ .
- **علي بركات** : « تطور الملكية الزراعية في مصر
وأثره على الحركة السياسية ١٨١٣-١٩١٤ »
- دار الثقافة الجديدة - القاهرة ١٩٧٧ .
- **عبد الله حنا** : « القضية الزراعية والحركات
الفلاحية في سوريا ولبنان ١٨٢٠ - ١٩٤٥ »
- جزءان - دار الفارابي - بيروت ١٩٧٥
و ١٩٧٨ .
- **موفق محادين** : « تطور علاقات الانتاج
والحركات الفلاحية في الريف الاردني » دار
الكاتب - بيروت ١٩٨١ .
- (٤) للاطلاع الوافي على أنواع الاراضي وأحكامها
في السلطنة العثمانية هناك مصادر كثيرة
نشير الى اثنين منها :
- **دعيبس المر** : « كتاب أحكام الاراضي المتبعة
في البلاد العربية المنفصلة عن السلطنة
العثمانية » مطبعة بيت المقدس - القدس
١٩٢٣ .
- **عثمان سلطان** : « شرح أحكام الاراضي
الاميرية ونظام الملكية العقارية والحقوق
العينية غير المنقولة » .
- (٥) **رودولفو ستافنهاغن** : « الطبقات الاجتماعية
في المجتمعات الزراعية » ترجمة ناجي أبو
خليل - دار الحقيقة - بيروت ١٩٧٢ - المقطع
الخاص بالملكية الخاصة للاراضي صفحات
٢٢٠ - ٢١٤ .
- (٦) **الفصل شلق** : « الخراج والاقطاع والدولة
- دراسة في الاقتصاد السياسي للدولة
الاسلامية » . مقالة هامة استفدنا منها في
هذا البحث ومنشورة في كتاب « الاجتهاد »

— مسعود ضاهر : « الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية ١٦٩٧ - ١٨٦١ » - الطبعة الثالثة - بيروت - معهد الانماء العربي ١٩٨٦ - الباب الاول - الفصل الثاني : المدلول الاجتماعي والسياسي لتنظيم الكنيسة المارونية وقواها الرهبانية المنتجة ، أضواء على تمرکز الملكيات الوقفية للرهبانيات المارونية في الامارة الشهابية ، دور المدبرين في ترقى الاسر المقاطعة المارونية ابان الحكم الشهابي .

(١٣) نشرنا مؤخرا دراسة مطولة لمعالجة هذا الموضوع :

— مسعود ضاهر : « الانتفاضات اللبنانية ضد النظام المقاطعي » بيروت - دار الفارابي ١٩٨٨ .

(١٤) نصت المادة السادسة من النظام الاساسي لجبل لبنان الصادر في ٩ حزيران ١٨٦١ على التالي : « الجميع متساوون أمام القانون وتلغى كل الامتيازات الاقطاعية ولا سيما امتيازات المقاطعية » . ثم تعدلت في النظام الاساسي المعدل والصادر في ٦ أيلول ١٨٦٤ لتصبح المادة الخامسة وهذا نصها : « الجميع متساوون أمام القانون . تلغى كل امتيازات الاميان لا سيما المقاطعية » .

يراجع النص الاصلي لعام ١٨٦١ والمعدل عام ١٨٦٤ في :

— أحمد طرين : « لبنان منذ عهد المتصرفية الى بداية الانتداب ١٨٦١ - ١٩٢٠ » معهد البحوث والدراسات العربية - القاهرة ١٩٦٨ .

(١٥) تشير أهم تلك الدراسات العلمية :

— انطون ضاهر العقيلي : « ثورة وفتنة . صفحة مجهولة من تاريخ الجبل من ١٨٤١ - ١٨٧٣ » . نشرها وشرحها وضبط حواشيها يوسف ابراهيم يزبك - هدية مجلة « الطبيعة » - بيروت ١٩٣٩ .

— ايرينا سميليانسكايا : « الحركات الفلاحية في لبنان في النصف الاول من القرن التاسع عشر » تعريب عدنان جاموس - بيروت ١٩٧٢ .

— دومنيك شفاليه : « الاسباب العميقة للاضطرابات الفلاحية في كسروان عام ١٨٥٨ » نقلها الى العربية اكرم الدافعي ونشرت في مجلة « الطريق » - بيروت - العدد التاسع - تشرين الاول ١٩٦٩ .

— فؤاد قازان : « ثورة الفلاحين بقيادة طانيوس شاهين » - مقالة منشورة في مجلة « الطريق » - بيروت . العدد الثالث لعام ١٩٧٠ .

Souad Abou el Rousse Slim ,
Le Métayage et l' Impôt au
Mont - Liban , XVIIIème et
XIXème siècles , Dar el
Machreq , Beyrout 1987 .

تناولنا هذا الموضوع في دراسة مفصلة :
— مسعود ضاهر : « مؤثرات الانتداب الفرنسي على المسألة الزراعية في سوريا ولبنان » في مجلة « الوحدة » الرباط - العدد ٢٥ - تشرين الاول ١٩٨٦ ، ص ٦٤ - ٧١ - العدد يحمل على الغلاف عنوان « المسألة الزراعية في الوطن العربي » .

في مقدمة دراسته « أحكام الاراضي الاميرية » أفرد عثمان سلطان عدة صفحات للاشارة الى أهم القوانين العقارية العثمانية وهي : قانون ١٢٧٤هـ المسمى « قانون الاراضي » ، وقانون « سندات الطابو » ، وقانون ١٢٨٤هـ المسمى « قانون انتقال الاراضي الاميرية » ، وقانون سنة ١٢٩١هـ المسمى « نظام سندات التمليك » ، وقوانين ١٣٢٧هـ و ١٣٢٨هـ و ١٣٢٩هـ حول التصرف بالاموال غير المنقولة ثم تناول أبرز القرارات والمراسيم الفرنسية التي صدرت في سوريا ولبنان ابان عهد الانتداب وحتى ١٩٣٥ . لكن دراستنا :

- (٢١) « الجدور التاريخية للمسألة الزراعية اللبنانية ١٩٠٠ - ١٩٥٠ » تضمنت ملحقاً تفصيلياً يحمل الرقم ٢ ويمتد من ١٩٢٠ - ١٩٤٢ عنوانه : « مجموعة قوانين ومراسيم وقرارات تتعلق بالمسألة الزراعية في لبنان ابان عهد الانتداب الفرنسي » صفحات ١٩٤ - ١٩٩ .
- (٢٢) خاضت الرهبانيات اللبنانية معركة عنيفة ضد تملك الاجانب في لبنان واعتبرت مشايخ النفط العرب في عداد أولئك الاجانب الذين هددوا الملكيات الوقفية بالتفسيخ . يراجع :
- الامانة العامة لمؤتمر رؤساء العاملين الدائم للرهبانيات اللبنانية : « على هامش قانون تملك الاجانب في لبنان وموقف الرهبان اللبنانيين منه » - بيروت ١٩٦٦ .
- (٢٣) مسعود ضاهر : « تاريخ لبنان الاجتماعي ١٩١٤ - ١٩٢٦ » - الطبعة الثانية - بيروت ١٩٨٤ .
- (٢٤) تراجع الدراسة العلمية الهامة حول هذا الموضوع والزودة بالارقام التفصيلية :
- سونيا الدبس : « التركيبة الاجتماعية للبرلمان اللبناني في عهد الانتداب ١٩٢٠ - ١٩٤٣ » - مقالة منشورة في مجلة « الفكر العربي » ، بيروت - معهد الانماء العربي - تشرين الثاني ١٩٨١ .
- (١٩) نصت المادة ١٥ من الدستور اللبناني لعام ١٩٢٦ وبقيت دون تعديل حتى اليوم على ما يلي : « الملكية في حى القانون . فلا يجوز أن ينزع عن أحد ملكه الا لاسباب المنفعة العامة وفي الاحوال المنصوص عليها في القانون وبعد تعويضه منه تعويضاً عادلاً » .
- (٢٠) تشير الى دراستين أساسيتين في هذا المجال :
- Mission Irfed , Besoins et Possibilites de Développement du Liban , Beyrouth 1960 - 1961 .
- Claude Dubar et Sélim Nasr , Les Classes Sociales au Liban, Paris 1976 .



الملكية الخاصة للأرض الزراعية في مصر

النشأة والتطور ١٨٣٧ - ١٨٩٩

(نظرة عامة)

د. عاصم الدسوقي

جامعة أسيوط

يُعرّف القانون الملكية بأنها حق المالك بالانتفاع بما يملكه والتصرف فيه بطريقة مطلقة ، وان عناصرها ثلاثة : حق الاستعمال ، وحق الاستغلال ، وحق التصرف . وحق الاستعمال هو الحق في استخدام الشيء المملوك في جميع وجوه الاستعمال الذي أعد لها والتي تتفق مع طبيعته كالزراعة بالنسبة للأرض، وحق الاستغلال هو الحصول على نتاج الشيء كالايجار في الزراعة نقداً أو عينا . وأما حق التصرف فيشمل جميع وجوه التصرف ، مادياً : بتغيير شكل الشيء المملوك أو استهلاكه أو اتلافه ، وقانوناً : بالتنازل عن الحقوق التي للمالك كبيع الشيء كله أو بعضه ، أو هبته ، أو تحميله حقوقاً عينية ، أو تقرير حق مالي للغير عليه كالرهن . وقد يجمع فرد واحد في يده عناصر الملكية الثلاثة المتقدمة ، ويقال في هذه الحالة ان لهذا الفرد حق الملكية التامة . وقد تكون لجملة أفراد ، ويقال في هذه الحالة ان الملكية تجزأت . وقد يتنازل المالك عن حق الاستعمال أو حق الاستغلال لغيره لمدة معينة ، وفي هذه الحال يطلق على من له هذا الحق « المنتفع بالشيء » . على أن أهم عناصر الملكية حقيقة هو حق التصرف لأنه يعطي الفرد المالك الشخصية الاعتبارية (١) .



كانت ملكية الأرض الزراعية في مصر قبل مطلع أربعينات القرن التاسع عشر ، وعلى طول تاريخها ملكية عامة للدولة ، وللحاكم عليها حقوق الملكية القانونية ، فله حق الاستعمال وحق الاستغلال وحق التصرف من الناحية الرسمية . ولعل اعتماد الزراعة في مصر على نهر النيل وطول الوادي الذي يشقه النهر ، كان السبب في ذلك الوضع . وفي هذا لاحظ رفاعة الطهطاوي « ان خصب مصر ويمنها متسبب عن النيل علي حين أن يمن غيرها الزراعي متسبب عن اختلاف الفصول والأمطار . وليس في ممالك الدنيا مملكة لصاحبها النفوذ الحقيقي على الزراعة والفلاحة الا صاحب مصر .

« ملكية الأرض وأثرها في التبدلات الاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي » ، لجنة كتابة تاريخ

العرب بجامعة دمشق ندوة ، ٢٨ - ٣٠ / ١١ / ١٩٨٨ .

دراسات تاريخية ، ٣٥ و ٣٦ اذار - حزيران ١٩٩٠ .

د. عاصم الدسوقي

وأما في غير مصر من البلاد التي ربحها بالمطر فليس للحكومة عليها ولا على قلوب أهلها كبير تسلط . « (٢) » .

ولما لم يكن ممكناً بطبيعة الحال أن تقوم الدولة ممثلة في الحاكم بممارسة حق الاستعمال بالنسبة للأرض الزراعية ، فقد تنازلت عنه للأفراد وكلفتهم بزراعة الأرض ، واحتفظت لنفسها بحق الاستغلال والتصرف . ولقد أطلق على الذين تمتعوا بحق الاستعمال نيابة عن الدولة اسم « المنتفعين » ، وعرفت الأرض التي يزرعونها « بالملكية الزراعية » وهو تعبير ما زال مستخدماً حتى الآن في سجلات الدولة الرسمية . ومن الملاحظ أن أولئك المنتفعين كانوا يمثلون شرائح اجتماعية مختلفة ، من الفلاحين بالمعنى الدارج إلى كبار رجال الدولة والقادة العسكريين ، إلى أفراد الأسرة الحاكمة . كما كانت مساحة الأرض المنتفع بها تختلف بين صغيرة ومتوسطة وكبيرة . وفي هذا قال يعقوب أرتين : « أما المنفعة فكانت الحكام يوجهونها لمدة سنة أو بضع سنين لمن يختارونه من القادرين على الزراعة » (٣) . وفيما بعد ، وبناء على الظروف الموضوعية التي مر بها المجتمع المصري اقتصادياً وسياسياً كما سوف نرى ، حصل المنتفعون على حق الملكية التامة للأرض بالمعنى القانوني للكلمة .

ونظراً لاقتراب مضمون « الانتفاع » من معنى « الحيازة » اصطلاحاً ، نعرض لمعنى الحيازة قانوناً ، إذ يختلط الأمر في بعض الأذهان بين الملكية والحيازة . تعرف الحيازة بأنها سلطة أو سيطرة فعلية على شيء من الأشياء (الأرض بالنسبة للزراعة) ، سواء أكانت هذه السلطة أو السيطرة تمتد إلى الشيء في كل منفعه ومظاهره ، أم كانت تقتصر على بعضها ، وذلك بنية مباشرة حق من حقوق الملكية عليه أو اكتسابه . والاصل في الحيازة أن تكون لصاحب الحق في الشيء ، فيكون صاحب السلطة الفعلية عليه ، الذي يملكه ملكية تامة . والحق أن اصطلاح حيازة الأرض اصطلاح واسع فهو قد يعني ملكية الأرض أو حق الانتفاع بها أو شيئاً بين الاثنين (٤) .

وبخلاصة القول هنا أن « الملكية » كمصطلح كانت في مصر للدولة ممثلة في الحاكم ، وأما مصطلح « الحيازة » فيعني الانتفاع بالأرض مهما كانت من حيث الحجم ، ومهما كان شأن صاحبها ، إلى أن يمارس عليها حقوق الملكية القانونية . وعلى هذا فإن كلمات : أرض الحيازة ، وأرض الفلاحة ، والأرض الخراجية ، وأرض الأثر (الأثرية) ، وأرض المساحة ، وأرض الانتفاع تشير كلها إلى معنى واحد ، وتعبّر عن ملكية ناقصة وغير تامة بالمعنى القانوني ، كما تشير إلى وضع الاستغلال الزراعي في مصر قبل استقرار حقوق الملكية التامة .

ونتعرض الآن للمراحل التي مرت بها ملكية الأرض الزراعية في مصر ، من ملكية عامة للدولة ممثلة في شخص الحاكم ، إلى الأفراد والشركات ، والتطورات التي لحقت

بحق الملكية التامة بعد استقراره ، من ضوابط وحدود ممارستها الدولة طبقا للظروف الموضوعية المتغيرة من فترة الى أخرى .

خلال حكم المماليك في مصر (١٢٥٠ - ١٥١٧) كانت الارض قانونا ملكا للدولة ممثلة في الحاكم كما كان الحال قبلهم . لكن كانت للسلطان المملوكي بعض التصرفات ازاء بعض الاراضي ، فنراه يمنح حق الاستعمال وحق الاستغلال لأمرأ المماليك فيما كان يعرف بالاقطاعات العسكرية، اذ كان لكل أمير اقطاع خاص، مقابل قيامه بواجباته العسكرية نحو الدولة . كما كان السلطان يمنح أمراء الجند ، معاشا لهم ، اراضي عرفت « بالرزق الجيشية » ، هذا فضلا عن قيام السلطان نفسه بوقف مساحات من الارض للصرف منها على أعمال البر ودور العبادة ، مما كان يعرف « بالرزق الاحباسية » . أما باقي الارض فكانت تعرف بالاراضي الخراجية ويقوم الفلاحون بزراعتها (بحق الانتفاع) وتقديم خراجها (انتاجها) لمسؤول من قبل الحاكم (الدولة) مقابل اجر . وكانت هذه الاراضي تخضع لتقسيم اداري عرف بالمقاطعات أو الامانات (فيما يشبه المديریات والمحافظات في التاريخ المعاصر حيث تخضع كل وحدة لمسؤول عن جمع الضرائب المقررة على الارض) (٥) .

وفي عام ١٥١٧ احتل العثمانيون مصر . . فماذا فعلوا بالارض ؟!

من الناحية القانونية ، حل السلطان العثماني محل السلطان المملوكي في ملكية جميع الاراضي . ولكن الذي حدث ، قيام النظام الجديد بضم اراضي الاقطاعات العسكرية المملوكية الى الدولة ، واستغلال ريعها في الانفاق على الجند وشؤون الحرب والادارة ، مع الابقاء على اراضي الرزق (الجيشية والاحباسية) ، كما استمر نظام الارض الخراجية (الفلاحة) كما كان عليه الحال . وكانت اراضي هذا النوع في الوجه البحري تعرف بأرض الاثر (الاثرية) ، وفي الوجه القبلي باسم « أرض المساحة » نظرا لأن عمليات مسح الاراضي هناك كانت تتم كل عام على أثر انحسار مياه الفيضان . وهذا يعني أن الارض الاثرية (الوجه البحري) كانت ثابتة المساحة ، على حين كانت أرض المساحة (الوجه القبلي) متغيرة تبعا لحجم الفيضان كل عام (٦) .

ولقد استمر العمل في مطلع الحكم العثماني للبلاد بنظام الامانات أو المقاطعات في تحصيل الاموال المقررة (الضرائب) على الارض الخراجية ، مع وضع ضوابط لاحكامه على عهد سليمان القانوني بمقتضى قانون نامه سليمان ١٥٢٦ ، وحتى لا يستغل موظفو الدولة الفلاحين من حيث تقدير الضرائب فوق المطلوب رسميا . وبناء على هذا القانون كان أهل كل ناحية يعرفون مقدما قيمة المضروب عليهم مثبتا بتذكرة موقع عليها من الحاكم والى البلاد . وقد أدى هذا القانون الى التخفيف من بعض المظالم التي كان

الفلاحون يشكون منها من جراء أسلوب جامعي الضرائب ، وهي مظالم أوردها أبو المحاسن بن تغري بردي في كتابه : النجوم الزاهرة (٧) .

وفي منتصف القرن السابع عشر ، وبعد مرور نحو قرن ونصف من الوجود العثماني في مصر ، اتضحت عيوب نظام الامانات أو المقاطعات وقصوره عن تأدية الغرض منه ، ولم تفلح ضوابط قانون ناميء سليمان في أن يتخلى الموظفون المسؤولون عن جمع الاموال من نزعاتهم الخاصة ومحاولات الكسب على حساب الفلاحين ، الامر الذي انتهى الى ترك الفلاحين للأرض وتدهور الزراعة ، وبالتالي انخفاض دخل الخزانة العامة . وفي محاولة للتغلب على هذه المصاعب ، قام مقصود باشا خلال عامي ١٦٤٢-١٦٤٣ بتنظيم المالية المصرية بكافة فروعها ، فأنشأ ديوان الروزنامة ، وجعل موظفي الامانات مسؤولين مسؤولية مباشرة أمام هذا الديوان . ورغم هذا فشلت محاولات الإصلاح أمام قدرة الموظفين على الالتفاف حول الضوابط بوسائل الخداع المختلفة . ومن هنا رأت الإدارة العثمانية تطبيق نظام آخر كانت قد وجدته في بعض البلاد التي خضعت للعثمانيين في كل من الاناضول والرومللي وشمال العراق ، ولم تنجم عنه مشكلات خاصة بالزراعة وجمع الاموال المقررة ، ألا وهو نظام « الالتزام » الذي بدأ تطبيقه في مصر عام ١٦٥٨ .

وهذا يعني أن العثمانيين لم يقدموا ابتكارا أو ابداعا اداريا في مصر أو في البلاد الاخرى التي حكموها ، بل تركوا الامور على ما هي عليه ، فهم قد تركوا نظام الامانات أو المقاطعات في مصر ، فلما تكتشفت عيوبه استبدلوه بنظام آخر كانوا قد وجدوه في بلاد أخرى عند الاستيلاء عليها وهو نظام الالتزام ، اذ كان كل ما يهمهم هو جمع الاموال بطريقة منتظمة ودون مشكلات للصرف منها على مشروعات التوسع والاستقرار .

وما يهمنا في النظام الجديد « الالتزام » بالنسبة للزراعة في مصر هو قيام الروزنامة بعرض التزام جمع الاموال المقررة على ناحية معينة أو مجموعة نواح في مزاد علني . ومن يرسو عليه المزااد يصبح ملتزما وممثلا للحكومة ، ويدخل في اتفاق مع الروزنامة بموجب سند رسمي يسمى « تقسيطا » . ولم يكن يسمح للملتزم بالعمل الا بعد دفع مبلغ من المال يعادل ضريبة سنة من الاموال المقررة على تلك الناحية (الحصة) يسمى « حلوانا » يدفع للروزنامة مقدما (٨) . ثم عليه أن يسدد الاموال المقررة على ثلاثة أقساط متساوية في مواعيد تحددها الروزنامة ، أو في نهاية العام ، أو بداية العام التالي حسب ظروفه ليضمن استمراره في الالتزام (٩) .

ولقد دخل مجال الالتزام من بداياته ، الامراء المماليك ورجال العسكر ومشايخ العرب والعلماء وأرباب السجاجيد والاشراف (١٦٦٠) ، وفيما بعد دخل التجار (١٧٢٨) ثم النساء (١٧٣٢) (١٠)

وكانت حصص الالتزام تمنح في البداية لمدة معينة : سنة أو عدة سنوات ينص عليها بالتقسيط (السند الرسمي) . ولكن في القرن الثامن عشر لم يعد الالتزام يعرض في المزاد العلني ، بل خضع للميراث بحيث لم تعد حصة الالتزام تخرج من حوزة الملتزم أو ورثته أو أرقائه أو أتباعه ، إلا في حالات انقراض ذريته أو أتباعه أو انحلال حصة الالتزام لعدم سداد ما عليها من أموال مقررة ، أو في حالة المصادرة التي كانت كثيرا ما تحدث بسبب الاضطرابات السياسية التي تنشأ بين الفرق المختلفة (١١) .

على كل حال . . لقد أدى تطبيق نظام الالتزام في مصر الى ظهور نوع آخر من ملكية الانتفاع (حق الاستعمال والاستغلال القانوني) ، عرف بأرض « الاوسية » . اذ خصصت الحكومة للملتزم جزءاً من أرض الناحية (حصة التزامه) ، معفى من الضرائب مقابل قيامه بتحصيل الاموال المقررة وصيانة المرافق القائمة بحصة الالتزام . وكان ذلك الجزء يمثل في الغالب عشر أرض الفلاحة ، أو الربع أو الثلث أو النصف في بعض الجهات . وكان على فلاحي الناحية القيام بزرع هذا الجزء سخرة للملتزم . وقد كشفت الوثائق أن بعض الملتزمين كانوا يقومون بتأجير هذا الجزء للفلاحين نظير مبلغ من المال ، وذلك في حالة عدم إقامة الملتزم بحصة التزامه (١٢) .

ومع أن أرض الاوسية هذه لم تكن ملكاً قانونياً للملتزم ، إلا أنه تمتع ببعض حقوق الملكية الخاصة عليها في نهاية القرن الثامن عشر ، حيث كان من الممكن وقفها (١٣) .

وأما حقوق الفلاح في أرض الفلاحة (الخراجية) سواء منها الاثرية (الوجه البحري) ، أو المساحة (الوجه القبلي) ، فتلخص في أن من حقه أن يشارك غيره في زراعة أرضه ، أو يؤجرها لغيره لمدة سنة أو أكثر ، مقابل معلوم نقدي أو عيني حسب الاتفاق . كذلك اكتسب الفلاح حق رهن أرض الاثر أو جزء منها ، لمدة معينة نظير مبلغ معين من المال ، ليستعين به فيما يبدو على زراعة بقية الأرض ، وهو ما كان يعرف « بالفاروقة » تسترجع عند سداد الرهن . ومن الملاحظ أن هذا النظام من الرهن لم يتبع في أرض المساحة (الوجه القبلي) ، نظراً لتغيرها بعد كل فيضان كما سبقت الإشارة . كما كان للفلاح حق الاستمرار في أرضه ، وليس من حق الملتزم أو أية جهة إدارية أخرى إبعاده عنها طالما يقوم بتسديد ما عليها من أموال وضرائب (١٤) .

والخلاصة . . أنه مع نهاية القرن الثامن عشر وقبل حملة نابليون على مصر في ١٧٩٨ ، كانت الأرض الزراعية ما تزال ملكية عامة في يد الدولة ممثلة في شخص الحاكم الذي أعطى حق الاستعمال (الانتفاع) للفلاحين فيما عرف بأرض الخراج (الفلاحة) ، وحق الاستغلال لأراضي الرزق والاوسية .



وعندما احتل الفرنسيون مصر في ١٧٩٨ ، اعتقد نابليون أن الملتزمين يعادلون أمراء الاقطاع في فرنسا الذي سقط حكمهم بقيام ثورة ١٧٨٩ ، ففكر في إعادة النظر في قوانين الملكية والمواريث والضرائب ، بما يسمح بتمليك الفلاحين ملكية قانونية . غير أن نابليون ما لبث أن ترك مصر مسرعا لمواجهة الامور المضطربة في فرنسا . ثم تجددت الفكرة مرة أخرى عندما تولى جاك مينو دفعة أمور الحملة في مصر ، فقام بتشكيل لجنة (٢ مارس ١٨٠١) لمسح الاراضي الزراعية من جديد مستهدفا إلغاء نظام الالتزام وتمليك أرض الاوسية للملتزم وأرض الفلاحة (الخراجية) للفلاحين المنتفعين بها ، وتوحيد الضريبة على الأرض . غير أن هذا المشروع تعطل أيضا ، اذ كان على الفرنسيين الدفاع عن وجودهم في مصر أمام القوات العثمانية الانكليزية المشتركة التي جاءت لاجراجهم من البلاد (١٥) .

وعندما استقرت أمور الحكم في مصر لمحمد علي باشا في ١٨٠٥ بعد فترة من الاضطرابات والفوضى السياسية أعقبت خروج الفرنسيين من مصر (١٨٠١-١٨٠٥) ، بدأ سياسته الزراعية من الواقع الذي انتهت اليه أحوال الزراعة قبل توليه الحكم . وخلال ستة أعوام (أغسطس ١٨٠٨ - ما يو ١٨١٤) قام بسلسلة من الاجراءات انتهت بتغيير أوضاع الملكية والحيازة في مصر ، حيث بدأ بمصادرة حقوق الالتزام على أرض الفلاحة من أغلب الملتزمين حين زاد حجم الابعاء المالية (أغسطس ١٨٠٨) على الملتزمين لمواجهة مشروعاته العسكرية بدرجة أعجزت الملتزم عن الوفاء بها في الوقت المحدد ، ثم حين قرر إلغاء نصف فائض الالتزام وربط المال على أرض الاوسية (يوليو ١٨٠٩) فقد الملتزمون نصف الفائض فضلا عن تحملهم ضريبة الاوسية ، ثم عندما فرض (مارس ١٨١٠) ضريبة استثنائية على القرى أدت الى تظلم الفلاحين ، فكانت النتيجة حرمان أغلب الملتزمين من حصصهم وتنازل البعض عنها للحكومة .

وعقب التخلص من المماليك بمذبحة القلعة في ١٨١١ ، ومطاردة البقية الباقية منهم في الصعيد ، صودرت التزاماتهم هناك دون تعويض . كما ضبطت أراضي الوقف (الرزق الاحباسية) ، مع التزام محمد علي بالمحافظة على حقوق المنتفعين من تلك الاوقاف أفرادا أو مؤسسات كالمساجد والاضرحة والكتاتيب . وأما أراضي الالتزام في الوجه البحري فقد سجلت باسم الدولة في فبراير ١٨١٤ ، ومنع الملتزمين من التصرف فيها ، مع تقرير تعويض لهم يعادل ما كان يحصلون عليه من فايز من عملية الالتزام ، ومنحهم أرض الاوسية طول حياتهم ، مع اعفائها من الضرائب وحقهم في هبتها وبيعها للحكومة متى شاؤوا (١٦) .

وفي ابريل - ما يو ١٨١٤ تم تسجيل (ضبط) كل أراضي الرزق الاحباسية في كل البلاد من جديد باسم أصحابها (واقفوها) فيما عدا تلك التي تم ضبطها في الصعيد

لصالح الدولة وكانت باسم الممالك ، أو الذين يزرعونها ، وذلك بعد أن أعيدت إلى مساحتها الأصلية . وأما المساحات التي عجز أصحابها عن تقديم الأدلة الكافية على حيازتها ، فقد صودرت لصالح الدولة . أما الذين أثبتوا حيازتهم لأراضي الرزق فقد فرضت عليها ضرائب الأرض الخراجية ، وخصص لأصحابها معاشا ، على أن تتولى الدولة الانفاق على المؤسسات الخيرية والدينية ، والمحافظة عليها ، مع ترك المباني والبساتين الموقوفة لأصحابها . وبذلك سيطر محمد علي على كل أراضي الرزق في مصر (١٧) .



ولقد ترتبت على مجموعة الاجراءات التي قام بها محمد علي خلال المدة من ١٨٠٨-١٨١٤ وجود ثلاثة أنواع من الحيازة هي : الأراضي الاثرية ، وأراضي الاوسية ، ثم أراضي المسموح .

أما أراضي الاثرية ، فهي أصلا أراضي حصص الالتزام التي كانت بالوجه البحري ، فلما أسقط محمد علي هذا الالتزام وسجله لحساب الدولة (فبراير ١٨١٤) ، أعاد توزيع مساحتها على فلاحي النواحي بحيث خص كل أسرة ما بين ٣-٥ أفدنة حسب قدرة كل منها ، وذلك للانتفاع بريعتها ودفع ما عليها من أموال . ولم يكن هذا النظام جديدا على الفلاح في شيء سوى استبدال سيد بآخر ، حيث تحولت تبعيته من الملتزم إلى الدولة مباشرة ، وقيام شيخ البلد مكان الملتزم في تقرير من يؤول إليه حق الانتفاع بأرض الفلاح المتوفى ، وإن كان العرف قد جرى على أن تكون الأولوية لابناء الفلاح من الذكور ، ثم ما كان من وضع هذه العلاقات والضوابط في لائحة عام ١٨٤٦ ، أول لائحة تصدر بشأن نظام الحيازة (١٨) . وقد أعطت هذه اللائحة لصاحب الاثر حق رهن الأرض أو التنازل عنها للغير في إطار الانتفاع بموجب حجة شرعية أو أمام شهود ، وعدم مشروعية انتزاعها إلا إذا كان غير قادر على زراعتها وأداء ما عليها من أموال (١٩) .

وأما أراضي الاوسية ، فهي أرض الملتزم الخاصة التي سبق تقريرها له في نظام الالتزام حيث تقرر أن يحتفظ بها طول حياته ، ومنحه حق هبتها وإيقافها وبيعها ولكن للحكومة فقط .

وأما أراضي المسموح ، فكانت نوعان : مسموح المشايخ ومسموح المصاطب . **والنوع الاول** عبارة عن أراض أعطاه محمد علي لمشايخ القرى معفاة من الضرائب ، مقابل الخدمات التي يقومون بها للحكومة والاعباء التي يتحملونها في استضافة موظفيها أثناء مرورهم بالقرى أو النزول بها في مأموريات رسمية . **وأما النوع الثاني ،** فقد خصص لبعض الاعيان للصرف منه على اطعام المسافرين والمترددین على القرى . وقد

حددت مساحة أطيان المسموح بنسبة ٥ ٪ تقريبا (٤-٥ أفدنة عن كل ١٠٥ أفدنة) من أطيان المعمور بالقرية . أما كبار المشايخ فقد خصص لهم المسموح بنسبة ١٠ ٪ تقريبا من أراضي القرية (١٠ أفدنة عن كل ١٠٠ فدان) (٢٠) .

وكان لأصحاب المسموح حق الانتفاع بها مدى حياتهم ، وتكون لأولادهم من بعدهم طالما يؤدون الواجبات أو تضاف الى زمام القرية اذا لم يكن لهم أولاد ، أو كانوا غير قادرين على القيام بالواجبات .

* * *

وبالإضافة الى أنواع الحيازة الثلاثة التي سبقت الإشارة اليها (الاثرية/الاوسية / المسموح) ، ظهر نوعان آخران من الارض ، كان وجودهما أول الطريق الى الملكية الخاصة بالمعنى القانوني وهما : الابعاديات والجفالك .

اما الابعاديات ، فهي اراض لم تكن قد أدرجت بسجلات المساحة عند مسح أراضي البلاد عام ١٨١٣ لأنها لم تكن مزروعة ، فتم تنزيلها من الزمام وسميت أباعد (ربما لأنها أبعدت من المساحة) . وقد أضيفت اليها المساحات التي لم يستطع واضعو اليد عليها تقديم ما يثبت حيازتهم لها عند اجراء المسح ، وكذلك الاطيان التي زادت عن زمام القرى نتيجة قياس الاراضي اثناء عملية المسح بالقصبة الجديدة التي استخدمها محمد علي والتي كانت تقل عن القصبة المعمول بها قبلا بمقدار الثلث أو الربع تقريبا .

وقد أنعم محمد علي بهذه المساحات على المقربين من رجاله وكبار الموظفين وبعض الاجانب وبعض قبائل البدو ، مع اعفائها من الاموال والضرائب ، حيث نص في الاوراق الرسمية بأنها « رزقة بلا مال » ، وكان يشترط عدم تأجيرها وأحيانا لا يشترط . على أن أول ابعادية منحها محمد علي كانت في عام ١٨٢٦ (٢١) .

وأما الجفالك (الشفالك) ، فهي مساحات واسعة من الاراضي الزراعية (المعمور) استولى عليها محمد علي لنفسه ولأفراد أسرته . وتكونت من الاراضي الاثرية بالقرى التي عجزت عن سداد ما عليها من أموال ، وبعض أطيان الاواسي المحولة (الشاغرة) نتيجة الغاء نظام الالتزام وعدم وجود ورثة من أي درجة للملتزم (٢٢) .

والحق ان كلا هذين النوعين من الارض الواسعة (الابعاديات والجفالك) والتي كانت رزقة بلا مال ، قد شكلا بداية الملكيات الخاصة في الارض الزراعية ، اذ حصل أصحابها المنعم بها عليهم في يناير ١٨٣٧ على حق توريثها لأولادهم وأحفادهم . وفي حالة انقراض نسلهم تورث لعتقائهم البيض وذريتهم . فاذا انقرض النسل جميعه ألحقت الارض بأوقاف الحرمين الشريفين . وكان هذا يعني بالنسبة لموضوعنا إيجاد

حقوق ثابتة على الارض لفئة خاصة من الناس ، ما لبثت أن تمتعت بحق الملكية التامة على ما بحوزتها من أراض في فبراير ١٨٤٢ . وانسحب هذا الحق على أصحاب الاواصي حيث أصبح لهم حق البيع والشراء والمنح والهبة (٢٣) .

وعندما فرض سعيد باشا في عام ١٨٥٧ الضرائب على أراضي المسموح (المشايخ والمصاطب) بأعلى فئة ضريبية في الناحية ، شكلت هذه الاراضي نواة الملكية الخاصة لشيوخ القرى وأعيانها من الملكية المتوسطة (٢٤) .

وفي أواخر عصر محمد علي ظهر نوع جديد من الحيازة عرف بأراضي **العهد** . وهي جزء من أراضي القرية (الناحية) كانت تمنح للمتعهد بتحصيل الضرائب الجارية والمتأخرة على القرية ، يعمل فيها فلاحو الناحية كعمال يومية نظير جزء من المحصول . وكان محمد علي قد توصل لهذا النظام في مارس ١٨٤٠ نتيجة عجز كثير من القرى عن تسديد الاموال المقررة في وقت كانت حاجته للمال شديدة ، وخاصة أثناء معاركه مع السلطان العثماني والدول الاوربية والتي عرضت نظامه في الاحتكار الى الحصار ، فنراه يلزم كبار موظفيه وضباطه بتحصيل الاموال المتأخرة على القرى وزراعة الاراضي التي يعجز الفلاحون عن زراعتها ، مقابل ذلك الجزء من الارض (أرض العهد) ، على أن تعاد الارض للفلاحين عند تحسن احوال الزراعة . وكان محمد علي قد بدأ هذا النظام بشكل جزئي في ١٨٣١ ، ١٨٣٣ ، ١٨٣٦ في قرى : مرصفه ، واطفيح ، والبراجيل على التوالي قبل أن يعممه في مارس ١٨٤٠ (٢٥) .



انتهى عصر محمد علي بانهيار نظام الاحتكار الذي فرضه بعد أن كسر بتسوية لندن عامي ١٨٤٠ / ١٨٤١ ، وبدأت رؤوس الاموال الاوربية في عهد خلفائه بدءا من سعيد باشا ، تنتقل بسهولة للاستثمار في مصر ، فأقامت البنوك والشركات وخاصة شركات الاراضي ، واستقر بعض الاجانب في المراكز والقرى للقيام بدور التمويل في اطار القروض والفوائد (التعامل الربوي) . ولقد فرضت هذه التطورات قوانين ولوائح للتعبير عن مجريات الامور وتقنينها ، حيث توجهت الاستثمارات نحو الارض الزراعية ، المصدر الرئيسي آنذاك للثروة الاقتصادية ، في كافة المعاملات المالية والمصرفية .

ففي بداية عهد سعيد باشا (١٨٥٤ - ١٨٦٣) ، صدرت لائحة أطيان في ١٨٥٤ ، أعطت حقوقا جديدة لحائزي الاراضي الخراجية في اطار حق الانتفاع ، وذلك باعطاء الذكور من أبناء المنتفع بالارض حق وراثه أبيهم دون الاناث الا اذا كانت الارض تمثل بالنسبة لهن مصدرا للرزق وبشرط اثبات قدرتهن على زراعتها والوفاء بالاموال المقررة عليها .

وفي العام التالي (١٨٥٥) حصل حائزو أرض الاوسية على حق توريثها ، على أن تؤول للدولة بعد انقراض ذرية أصحابها من الذكور والاناث معا .

وفي أغسطس ١٨٥٨ ادخل تعديل على لائحة ١٨٥٤ فأصبحت أرض الحيازة تورث لأبناء الفلاح المتوفى ذكورا واناثا طبقا للشريعة الاسلامية ، مع التأكيد على أن ملكية هذه الاراضي من حق الدولة ، وليس للفلاح عليها سوى حق الانتفاع (٢٦) . كما قدمت بعض الميزات للمنتفعين ، من ذلك أن كل من يؤدي ضريبة الارض بانتظام لمدة خمس سنوات ، يصبح له حق رهنها ضمانا لقرض ، أو استبدالها ونقل انتفاعها ، وهو ما عرف بالاسقاط . وأيضا اعطاء من يغرس أشجارا في الارض أو يقيم عليها ساقية أو ينشئ أبنية ، حق التصرف في تلك المنشآت بسائر التصرفات المشروعة من بيع وهبة وغيره . وفي ١٨٦٦ وفي عصر اسماعيل اكتسب أصحاب الارض الخراجية ميزة أخرى على طريق الملكية التامة ، عندما أصبح لهم حق الوصية بالارض لمن يشاءون ما دام الموصى له يستطيع أداء الضرائب المقررة (٢٧) .

وفي اطار التعديلات التي أدخلت على أسلوب الانتفاع بالارض الخراجية (الحيازة) وعلى النحو السابق ، أدخلت تعديلات على أراضى الإبعديات والجفالك (الرزقة بلا مال) والتي سبق أن استقرت ملكيتها التامة في ١٨٤٢ . ففي لائحة ١٨٥٤ التي أصدرها سعيد باشا ، فرضت على هذه الاراضي ضريبة العشر بعد أن كانت معفاة من الضرائب . ومنذ هذا التاريخ أصبحت تعرف بالاراضي العشورية . كما نصت لائحة ١٨٥٨ على تعويض أصحابها عما يؤخذ منها للمنفعة العامة (٢٨) .

والخلاصة . . انه حتى نهاية عهد سعيد باشا ، كان وضع الاراضي الزراعية في مصر من حيث حقوق الملكية ينقسم الى نوعين : الاراضي العشورية (ملكيات الإبعديات والجفالك) ، وهذه دخلت في اطار الملكية التامة ، والاراضي الخراجية التي ظلت ملكيتها بيد الدولة رغم توسيع حقوق الانتفاع بها . وما أن جاء عهد اسماعيل حتى حصل أصحاب الارض الخراجية على حقوق الملكية التامة أسوة بأصحاب الارض العشورية كما سوف نرى .



عندما تولى اسماعيل الحكم كانت الازمة المالية تخنق البلاد حيث عجزت الحكومة عن سداد القروض للبنوك الاوربية على نحو ما هو معروف . وتخلصا من هذا المأزق وتوصلا للحصول على دفعة من الاموال لتسديد القروض ، أصدر اسماعيل لائحة جديدة في ٣٠ أغسطس ١٨٧٠ وتعديلا لها في سبتمبر ١٨٧١ ، عرفت بلائحة المقابلة . وكانت تقضي بأن الذين يدفعون ستة أمثال الضريبة على أطيانهم مرة واحدة ، يعفون

من نصف الخراج المقرر (بالنسبة للأرض الخراجية) أو العشور (الابعاديات والجفالك) بصفة دائمة ولا تزداد الضرائب عليها مستقبلا .

وما يعنينا في هذا الخصوص بالنسبة لاستقرار حق الملكية على الارض الزراعية، أن اللائحة قررت أن يحصل حائزو الارض الخراجية الذين يدفعون المقابلة (ستة أمثال الضريبة) على حق الملكية التامة عليها أسوة بالاراضي العشورية ، مع تعويضهم في حالة نزع اية مساحات للمنفعة العامة ، كما أصبح من حقهم ايقافها على الأغراض الخيرية أو الاهلية ولكن بعد موافقة الخديوي .

ولقد كانت المقابلة في بادئ الامر اختيارا ثم أصبحت اجبارا في ما يو ١٨٧٤ وذلك لمواجهة القروض الدولية المتزايدة . وبهذا دخلت اراضي الانتفاع (الخراجية) تباعا الى حظيرة الملكية التامة بالمعنى القانوني ، واختفت معظم الفروق التي كانت بينها وبين الاراضي العشورية ، فيما عدا تعليق حق الاطيان الخراجية في أن تكون موقوفة على موافقة الخديوي (٢٩) .

وأخذت حقوق الملكية التامة تتأكد تباعا وتنص عليها قوانين الدولة . فعندما صدر القانون المدني الاهلي في ٢٨ اكتوبر ١٨٨٣ نص على أن « تسمى ملكا العقارات التي يكون للناس فيها حق الملك التام وتعتبر في حكم الملك الاطيان الخراجية التي دفعت عنها المقابلة » (مادة ٦) . ثم عدلت هذه المادة بأمر عال في ١٥ ابريل ١٨٩١ حيث انسحب حق الملكية التامة على بقية الاراضي التي لم تدفع عنها المقابلة (٣٠) . وعند ذلك لم يكن هناك معنى لتعليق حق وقف الاراضي الخراجية على موافقة الخديوي فأعلنت محكمة استئناف الاسكندرية المختلطة في ٢٦ ابريل ١٨٩٣ بطلان شرط موافقة الخديوي ما دامت تلك الاراضي قد أصبحت ملكية تامة (٣١) .

وفي ٢٧ مارس ١٨٩٤ صدر أمر عال بمنح حقوق الملكية التامة لعساكر الباشبوزق والعربان على الاطيان التي سبق منحها لهم كمعاش ولم يكن لهم حق التصرف فيها . وفي ٣ سبتمبر ١٨٩٦ صدر أمر عال جاء محصلة وتأكيذا لكل التشريعات التي سبق اصدارها بشأن حقوق الملكية ونصه : تسمى ملكا العقارات التي يكون للناس فيها حق الملك التام بما في ذلك الاطيان الخراجية (٣٢) .

وفي مايو ١٨٩٩ تلاشت آخر الفروق بين الاطيان العشورية والخراجية في اطار الملكية التامة من حيث تقرير الضرائب ، حيث قدرت على الجميع بواقع ٢٨ و ٦٤ ٪ من القيمة الايجارية للفدان (٣٣) .



واذا كانت الازمة المالية التي واجهت الادارة المصرية في عهد سعيد باشا والخديوي اسماعيل قد أدت الى استكمال حقوق الملكية الخاصة للأراضي العشورية والخراجية كما سبقت الإشارة ، فان هذه الازمة نفسها قد أدت الى أن تعرض الحكومة مزيدا من الأراضي للبيع كانت أراض متروكة خارجة عن حدود الزمام لسبب أو لآخر ، بل لقد اضطر الخديوي اسماعيل نفسه الى أن يطرح للبيع أراضي أسرته المعروفة بأراضي الدومين وأراضيه الخاصة المعروفة بالدائرة السنية ، مما نتج عنه توسيع قاعدة الملاك بمختلف أحجام الملكية .

ففي ١٢ يولييه ١٨٧٧ قام الخديوي اسماعيل برهن أراضي الخاصة (الدائرة السنية) والتي بلغت ٤٣٤٩٧٥ فدانا ، وغاء لقرض قدره ٨٨١٥٤٣٠ جنيها عقد بين عامي ١٨٦٥ - ١٨٦٧ ، ثم وضعت تحت ادارة خاصة وفقا لقانون التصفية الصادر في ١٨٨٠ ، وبدىء في طرحها للبيع في ١٨٩٨ للأفراد والشركات . وفي ٢٦ أكتوبر ١٨٧٨ تنازل الخديوي اسماعيل نيابة عن أسرته عن أراضي الدومين (٤٢٥٧٢٩ فدانا) لتديرها لجنة ثلاثية خاصة (مصرية - انجليزية - فرنسية) ، قامت برهنها ضمانا لقرض من بيت روتشيلد قدره ٨ مليون جنيه استرليني حصلت عليه الحكومة في أكتوبر ١٨٧٨ وبدىء في بيع أراضي الدومين هذه في مساحات بين ١٥ - ٢٠ فدانا أسهمت في نشأة الملكيات المتوسطة .

وبعد الانتهاء من سداد الديون وضم ما تبقى من أراضي الدومين الى أراضي الدولة الاخرى المعروفة بأطيان الميري الحر ، في ادارة واحدة تشرف على التصرف فيها باسم مصلحة الاملاك الاميرية التي أنشئت في ١٧ ابريل ١٩١٣ تابعة لوزارة المالية (٢٤) .



لم يكن ظهور الملكية الخاصة للأرض الزراعية في مصر وليد صراع بين الفلاحين المعدمين والدولة . فأولئك الفلاحون لم يرفعوا شكاياتهم الا لتخفيف الاعباء المفروضة عليهم من ضرائب وسخرة تطلعا الى معيشة أفضل . وحتى عندما كانت شكاواهم ترتد الى اسماعهم دون مجيب ، كانوا يتركون الأرض ويتسللون هاربين في جنح الليل لكي تتصرف الدولة في زراعتها بطريقتها . وجاء حق الملكية الخاصة بناء على ظروف خاصة بطبيعة الحكم والحاكم . فعندما منح محمد علي الأراضي الواسعة التي عرفت بالابعاديات والجفالك ، كان يهدف الى ارضاء أفراد أسرته ، وتقريب بعض كبار دولته وقادة جيشه ممن أبلوا بلاء حسنا في حروبه ، فأوجد بذلك عناصر اجتماعية مؤيدة له .

وعندما وسعت حقوق الانتفاع بأرض الحيازة في عهدي سعيد واسماعيل الى درجة أن تمتع أصحابها بالملكية الخاصة ، كان ذلك لمواجهة الديون التي وقع في شراكها

هذان الحاكمان ، ولم يكن ايمانا منهما بدور الملكية الخاصة في تنمية الاقتصاد ، بل ان الازمة دفعت اسماعيل الى رهن اراضيها الخاصة (الدائرة السنية) وأراضي أسرته (الدومين) ثم بيعها للأفراد والشركات وفاء للديون .

وعندما استقرت طبقة ملاك الاراضي الزراعية منذ أواخر القرن التاسع عشر بمختلف شرائح الملكية عبر رحلة طويلة من التشريعات والتقنيات ، تحول هؤلاء مع مرور الوقت والتطلع الى السيطرة وتركيز الملكية ، الى قوة معادية للفلاحين المعدمين من الاجراء وعمال الزراعة بل وصغار الملاك ، وتحالف أفرادها مع القصر الملكي أكبر مالك للأرض ، الامر الذي أدى الى كثير من انتفاضات أولئك الفلاحين منذ أربعينات القرن العشرين ، والى تقديم مشروعات للإصلاح الريفي دون جدوى (٢٥) .

ومن هنا فعندما قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، أقدم الضباط الاحرار على تحديد الملكية الزراعية ورفع المعاناة عن المستأجرين ، وتمليك المعدمين ، وذلك بضرب كبار الملاك باعتبارهم قوة معادية للإصلاح والتطور ، وبالتالي زيادة عدد المستفيدين من منجزات الثورة . ومن هنا كانت قوانين تحديد الملكية الزراعية المتلاحقة بدءا بالقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الذي حدد الملكية الزراعية بـ ٢٠٠ فدان فقط ، ثم القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ الذي حددها بـ ١٠٠ فدان فقط ، ثم القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ الذي حدد الملكية بـ ٥٠ فدانا فقط والتي أسهمت جميعها في تغيير وجه الحياة في القرية المصرية (٢٦) .

على أن قيام الإصلاح أو حل مشكلات الملكية الزراعية من السلطة العليا وتحديد العلاقات يأتي في صورة المنحة من الحاكم وليس استخلاصا بالقوة من خلال الصراع . وهذا يعني فيما يعني أن القوة المانحة تملك التراجع عما منحت أو تقييد ما منحت حسب الاحوال والظروف . ولعل هذا التشخيص يمثل علامة مميزة للتطور في مصر في اطار التحدي والاستجابة .

الحواشي

- (١) محمد كامل مرسي، الملكية والحقوق العينية. ص ١٧٦ ، ١٨٢ - ١٨٣ . القاهرة ١٩٣٣ .
- (٢) رفاعة الطهطاوي ، منهاج الباب . ص ١٥٤ - ١٥٧ .
- (٣) يعقوب أرتين ، الاحكام المرعية في شأن الاراضي المصرية . ص ٤٠ ، ٤٢ . القاهرة ١٨٨٩ .
- (٤) فوزي رضوان العربي ، نظام الحيازة في المجتمع البدوي . ص ٣٤ - ٤١ . الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الاسكندرية ١٩٨١ .
- (٥) راجع عبد الرحيم عبد الرحمن ، الريف المصري في القرن الثامن عشر . ص ٧١ . جامعة عين شمس ، القاهرة ١٩٧٤ . وأيضا الفصل الثاني من كتاب : ابراهيم علي طرخان ، النظم الاقطاعية في الشرق الاوسط في العصور الوسطى . القاهرة ١٩٦٨ .
- (٦) أحمد أحمد الحنة ، تاريخ الزراعة المصرية في عهد محمد علي الكبير . ص ٢٩ . القاهرة ١٩٥٠ .
- (٧) عبد الرحيم عبد الرحمن ، المرجع السابق . ص ٧١ - ٧٣ .
- (٨) حمد الحنة ، المرجع السابق . ص ٣٠ - ٣١ .
- (٩) عبد الرحيم عبد الرحمن ، المرجع السابق . ص ٧٨ .
- (١٠) انظر قثات المتزمين في المرجع السابق . ص ٨٧ - ٩٩ .
- (١١) نفس المرجع ، ص ٧٥ .
- (١٢) نفسه ، ص ٧٨ - ٨٢ . انظر أيضا : رؤوف عباس ، النظام الاجتماعي في مصر في ظل الملكيات الزراعية الكبيرة . ص ٨ - ٩ . دار الفكر الحديث للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٧٣ .
- (١٣) هيلين ريفلن ، الاقتصاد والادارة في مصر في مستهل القرن التاسع عشر . ص ٥٥ . ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٦٧ .
- (١٤) عبد الرحيم عبد الرحمن ، المرجع السابق . ص ٨٦ - ٨٧ .
- (١٥) راجع : رؤوف عباس ، المرجع السابق . ص ١١ .
- (١٦) علي بركات ، تطور الملكية الزراعية في مصر وأثره على تطور الحركة السياسية . ص ٢٣ دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ١٩٧٧ . انظر أيضا : رؤوف عباس ، المرجع السابق . ص ١٢ - ١٣ .
- (١٧) راجع المرجع السابق ، ص ٢٤ - ٢٥ .
- (١٨) يعقوب أرتين ، المرجع السابق . ص ٤٧ . انظر : جرجس حنين ، الضرائب والاطيان في القطر المصري . ص ١٩٦ . القاهرة ١٩٠٤ . وأيضا : هيلين ريفلن (ص ١٠٨) . وأيضا : علي بركات (ص ٣٠) .
- رؤوف عباس ، المرجع السابق . ص ١٤ .
- انظر أيضا : علي بركات ، المرجع السابق . ص ٥٥ .
- علي بركات ، المرجع السابق . ص ٣١ .
- انظر أيضا : رؤوف عباس ، المرجع السابق . ص ٤٥ .
- نفسه ، ص ٣٣ - ٣٦ . وأيضا : رؤوف عباس ، المرجع السابق . ص ١٥ ، ٢٨ ، ٣٤ . المصدر نفسه .
- رؤوف عباس ، المرجع السابق . ص ١٥ - ١٦ .
- انظر أيضا : علي بركات ، المرجع السابق . ص ٣٥ ، ٥٤ .
- راجع : رؤوف عباس ، المرجع السابق . ص ٤٥ .
- علي بركات ، المرجع السابق . ص ٣٧ - ٣٨ .
- المصدر نفسه ص ٥٦ - ٥٧ .
- رؤوف عباس ، المرجع السابق ص ١٦ ، ١٨ ، ١٩ .
- المصدر نفسه ، ص ١٨ .
- علي بركات ، المرجع السابق . ص ٦٢ .

الفصلان الثالث والخامس . دار الثقافة
الجديدة ، القاهرة ١٩٧٦ .

راجع بحثنا عن : (٣٦)

Land tenure policy in Egypt
1952 - 1969 and its effects on
the roformation of the peas -
antry. In « Land tenure and
social transformation in the
Near East, edited by Tarif Kha-
lidi , American University of
Beirut , 1984 » .

انظر أيضا : رؤوف عباس ، المرجع السابق .
ص ٢١ .

(٣٠) المصدر نفسه ، ص ٦٤ .

(٣١) رؤوف عباس ، المرجع السابق . ص ٣٢ .

(٣٢) علي بركات ، المرجع السابق . ص ٦٥ .

(٣٣) رؤوف عباس ، المرجع السابق . ص ٢٢ .

(٣٤) المصدر نفسه ، ص ٥٦-٦١ . انظر أيضا :

علي بركات ، المرجع السابق ، ص ١١٣ -
١١٥ .

(٣٥) انظر كتابنا عن : كبار ملاك الاراضي الزراعية
ودورهم في المجتمع المصري ١٩١٤-١٩٥٢

البنى الاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي

على مر العصور

ندوة علمية ، تشرين الاول / اكتوبر ١٩٩٠

((العلاقات الزراعية))

دعت لجنة كتابة تاريخ العرب لندوة علمية تعقد في تشرين الاول / اكتوبر ١٩٩٠ تتناول أعمالها جانباً مهماً من الجوانب الرئيسة في البنى الاجتماعية والاقتصادية ، هو « العلاقات الزراعية » ، فتتبع الانماط السائدة في هذه العلاقات في أرجاء الوطن العربي وبيان السمات المشتركة فيما بينها والمميزات المحلية ، كما تعنى ، في الوقت نفسه ، بتتبع هذه الظواهر عبر العصور وما طرأ عليها من تبدلات . وبينت اللجنة ، على سبيل المثال ، بعض موضوعات يمكن أن تندرج ضمن هذا الإطار :

- الانماط السائدة في العلاقات الزراعية في أرجاء الوطن العربي .
- دراسة أنماط العلاقات الزراعية في قطر ما وتطورها ، وما دخل عليها من تبدلات عبر العصور .
- قوى الانتاج في الريف ، وطرق التصرف بالارض وأساليب استغلالها (المزارعة ، الايجار ، الضمان ، الشراكة) من ملكية خاصة ، وملكبة الدولة ، والملكبة المشاعبة .
- المحاصيل الزراعية وما يرتبط بها — الضرائب الزراعية .
- الاوقاف بنوعها الخيري والاهلي (الذري) ، والمؤسسات التي قامت عليها .
- وسائل وطرق تبادل المنتجات الزراعية بين الريف والمدينة .
- موقع العلاقات الزراعية وأثرها في الانظمة السياسية — الاجتماعية السائدة (اقطاع ، بورجوازية ، رأسمالية) .

وحددت اللجنة نهاية شهر تموز / يوليو / القادم موعداً أخيراً لتسلم البحوث المرشحة للندوة .

نظام ملكية الارض في بلاد الشام

واثاره الاقتصادية والاجتماعية ١٨٣٩ - ١٩١٤

د. عبد العزيز عوض

جامعة اليرموك

شكل الفلاحون في الولايات العثمانية قاعدة النظام الزراعي . وعاش الفلاح في بلاد الشام حياة ضنك وكفاف ورضخ لعسف الاقطاعيين والملتزمين ، فقد حظر عليه أن يجار بالشكوى أو أن يغادر القرية التي يقيم فيها دون موافقة سيده الاقطاعي (١) وتصرف أصحاب الاقطاعيات والشيوخ أمراً ونهياً ، فصادروا معظم أموال الفلاحين وحاصلاتهم الزراعية ، وأعطى صاحب المقاطعة الاذن بالسجن والضرب ، بينما تمتع بدوره بحصانة ضد القتل والسجن والضرب ، وإذا غضبت الدولة عليه نفته وصادرت أمواله (٢) . وتمتع الاقطاعي - أيضاً - بحق استخدام قوة مسلحة كافية لجمع الضرائب وبنوع من الاستقلال في أراضيه وفلاحيه ، وغالباً ما استخدم هذه القوة في أمور لا تعود على الدولة بالنفع . فتارة يستخدمها في حل نزاع مع جيرانه الاقطاعيين إذا ما رغب في التوسع على حسابهم ، وطورا يستخدمها لنجدة رئيسه إذا ما وقع في مشكلة مشابهة (٣) .

واستغلت الدولة العثمانية أراضيتها قبل عصر التنظيمات (١٨٣٩ - ١٩١٤) وفق نظام التيمار والزعامت ، وبموجبه أعطت الدولة كبار موظفيها من العسكريين مساحات من الاراضي الاميرية لاستغلالها مقابل خدمات سابقة، أو التزامات في المستقبل، وطلبت منهم تقديم عدد من الخيالة يتناسب وإيراد اقطاع كل منهم بنسبة فارس واحد لكل خمسة آلاف أقة من ريع الاملاك في عهدتهم . على أن منح هذه الاقطاعات لحكام الولايات والالوية والعسكر لم يكن يعني تملك الارض لهم ، إنما تفويضهم حق جباية الاعشار وسائر الضرائب والرسوم المترتبة على الارض التي ستبقى تحت تصرف الفلاحين الذين يدفعون الضرائب السنوية (٤) والرسوم المختلفة الى صاحب الاقطاع أو وكيله .

وعندما شرعت الدولة العثمانية في تنظيم الجيش في عهد السلطان سليم الثالث (١٧٨٩ - ١٨٠٧) قررت الاستيلاء على الاقطاعات المنحلة التي يموت عنها أصحابها أو

« ملكية الارض واثرها في التبدلات الاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي » ، لجنة كتابة تاريخ العرب بجامعة دمشق ندوة ، ١٩٨٨/١١/٣٠ .
دراسات تاريخية ، ٣٥ و ٣٦ اذار - حزيران ١٩٩٠ .

تقدر الدولة عدم كفايتهم لادارتها ، وخصصت ريعها للانفاق على الجيش الجديد(٥) في عهد السلطان محمود الثاني (١٨٠٨ - ١٨٣٩) . ثم حدث تطور مهم في نظام الارض الزراعية في بلاد الشام في عهد الادارة المصرية (١٨٣١ - ١٨٤٠) اذ تمكن حاكم مصر محمد علي باشا من انهاء الاقطاع كنظام أرض عندما حل الجيوش الاقطاعية (١٨٣٣ - ١٨٣٥) بتجريد السكان من السلاح بالقوة ودون تمييز بين الطوائف ، وأدخل نظام التجنيد الاجباري ، ولم يكن هذا الاجراء سوى مقدمة لحل النظام الاقطاعي فيما يتعلق بالاراضي(٦) .

ومهما يكن من أمر فقد طرأ تحسن ملحوظ على حالة الفلاح في بلاد الشام في عهد الادارة المصرية ، لاقرار الامن وتوطيد النظام ، والغاء الاقطاع والالتزام ، واعلان المساواة ، فازدهرت زراعة القطن والتوت ، وان كانت الشدة في تحصيل الضرائب والتجنيد الاجباري والاحتكار قد أفقدت الزراعة العناصر الاساسية اللازمة لازدهارها(٧) .

وحرصت الدولة العثمانية بعد عودتها الى بلاد الشام في عام ١٨٤٠ على وراثة الحكم المصري القوي والفعال فيها ، بما في ذلك الاصلاحات الزراعية التي أدخلتها الادارة المصرية . فقد نص خط كلخانة ١٨٣٩ على الغاء أصول الالتزام باعتبارها « . . . من آلات الخراب ولم يجن منها ثمر نافع في وقت من الاوقات » ولكن الدولة عادت الى نظام الالتزام بعد الحد من أضراره ، لعدم وجود موظفين قادرين على تحصيل الايرادات بكفاءة وأمانة . وأشار خط كلخانة الى ما يحدثه أخذ العسكر من الاهالي دون نظام من أضرار بالزراعة ، فوعده باصلاح الخلل بأخذ نسبة معينة من أهالي كل بلد الى العسكرية ، فألقى الخط بذلك الاقطاع العسكري واختفت مساوئه كما بطلت عادة مصادرة الاموال(٨) .

ومن أجل النهوض بالزراعة في الولايات العثمانية أصدرت الدولة أنظمة وتعليمات استهدفت تنظيم الزراعة وتشجيعها مثل تعليمات تشجيع زراعة القطن(٩) ١٨٦١ ونظام اعفاء غراس الزيتون(١٠) ١٨٦٢ ، ونظام اعفاء غراس التوت(١١) ١٨٧٢ ، وانشاء المصرف الزراعي لتقديم القروض للفلاحين ١٨٨٧ . ولكن الاجراء الاهم كان اصدار قانون الاراضي العثماني(١٢) في عام ١٨٥٨ الذي استهدف وضع حد لفوضى الملكية التي سادت في العهد العثماني الاول (١٥١٦ - ١٨٣١) وكان محاولة جادة من الدولة لتنظيم أراضيتها والسيطرة عليها ووضع حد للمتلاعبين بها .

وبموجب هذا القانون ، الذي صيغ في ١٣٢ مادة وخاتمة ، قسمت الاراضي العثمانية الى خمسة أقسام هي :

أولا : - الاراضي المملوكة . وهي التي يتصرف فيها أصحابها كتصرفهم في المنقولات من بيع ورهن ووصية وتوريث . وتم تصنيفها على النحو التالي :

١ - ما خصص للسكن على أن لا تزيد مساحته عن (٥٠٠ م^٢) رغبة من الدولة في منع المتصرفين بالاراضي الاميرية من ضم أراض واسعة الى دورهم بقصد التخلص من دفع العشر أو الخراج عنها باعتبارها سكنا .

٢ - الاراضي التي كانت أميرية ثم أصبحت ملكا شخصا بالتملك الصحيح بعد افرازها من أراضي بيت المال . والسلطان هو السلطة الوحيدة التي تملك الاراضي الاميرية بعد دفع قيمتها .

٣ - الاراضي العشرية التي جرى توزيعها وتملكها عند الفتح الاسلامي لها .

٤ - أراضي الخراج وهي الاراضي التي تقرر ابقاؤها في يد أصحابها من غير المسلمين وهي اما مقاسمة بنسبة محصولات الارض من العشر وحتى النصف حسب قابلية الارض للزراعة واما خراج موظف وهو مبلغ معين حدد بشكل مقطوع .

ثانيا : - الاراضي الاميرية . وتعود رقبته لبيت المال وحق التصرف فيها للدولة ممثلة بالسلطان فتبيع منها ما تريد بموجب سند طابو وهي لا تنتقل بالوصية والارث ولا توقف حتى على المنافع العامة ، وقد استندت الدولة في وضع يدها على الاراضي الاميرية الى سبب أو أكثر مما يلي :

- احتفاظ الدولة بقسم من الاراضي حين الفتح دون توزيع .

- عدم ثبوت احالة الدولة بعض الاراضي لاحد من رعاياها .

- وفاة أصحاب الاراضي العشرية والخرجية دون وارث .

- عدم معرفة المتصرف بالاراضي منذ القديم .

ومن أهم شروط التصرف بالاراضي الاميرية الفلاحة المثمرة فاذا عطلت الارض ثلاث سنوات متوالية عادت للدولة وعندئذ لا يستطيع المتصرف بها استردادها الا بعد دفع بدل المثل ، واذا ما انتقلت الاراضي الاميرية من متصرف لآخر عرفت بالاراضي المحلولة .

وقد طبقت الدولة العثمانية أحكام نظام الاراضي المحلولة في بلاد الشام فكانت تعرضها على أصحاب حق التصرف بها ببديل المثل ، فاذا استنكفوا عنها طرحتها بالمزاد العلني وأحالتها على المزايد الاخير (١٣) . وفي بعض الحالات كانت الدولة تقدم تسهيلات للفلاحين فتعرض احالة الارض عليهم وتقسمها بينهم بعد تقدير ثمنها وتقسيطه على

عشر سنين تنتهي بسندات تمليك (١٤) . وقد استغل السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦ - ١٩٠٩) نظام الاراضي المحلولة فوضع يده في عام ١٨٨٦ على مساحات واسعة من الارض وألحقها بأملكه الخاصة في متصرفية القدس بعد دفع ثمن زهيد لخزينة الدولة بمعدل عشرة قروش للدونم الواحد (١٥) وعرفت الاراضي المحلولة التي وضع السلطان عبد الحميد يده عليها بالجفتلك ، وعندما استولى الاتحاديون على الحكم بعد ثورة ١٩٠٨ أعادوها - أي الجفتلك - لاراضي الدولة باعتبارها من أملاكها وعرفت عندئذ بالمدورة أو « المتنقلة » لأنها انتقلت من ملكية السلطان الى ملكية الدولة .

ثالثا : - الاراضي الموقوفة . وهي في الاصل أراضي مملوكة أو أميرية أوقف دخلها كالأعشار مثلا مع بقاء رقبته لمبيت المال ، وقسمت من حيث ادارتها الى أوقاف مضبوطة وملحقة ومستثناة . ولا يمكن بيع الاراضي الموقوفة ، وإنما يمكن تبديلها باذن خاص من شيخ الاسلام ويعرف ذلك بالاستبدال ، وقد اشتهرت مدن دمشق والخليل والقدس بكثرة أوقافها (١٦) . وفي أواخر القرن التاسع عشر حاولت الدولة تنظيم الأوقاف في بلاد الشام لمنع النهب والاختلاس غير أن مساجد البلاد ومدارسها لم تنل نصيبا من زيادة الإيرادات التي كان يذهب معظمها الى استانبول (١٧) .

وهكذا فإن الانظمة التي استهدفت اصلاح وتنظيم ادارة الاوقاف في النصف الثاني من القرن التاسع عشر لم تنجح في تحقيق أهدافها ، ويعود ذلك الى عدم كفاءة ونزاهة جهاز الاوقاف لتفشي الفساد فيه ، اذ اتبعت وسائل خفية لاختلاس أموال الاوقاف (١٨) فبينما كانت معظم المساجد والمدارس والزوايا والتكايا وغيرها من الاوقاف المقبوضة مهجورة ومغلقة ، كان ديوان الاوقاف يحسب عليها جميع ما تحتاج اليه من النفقات أضعافا ، كما لو كانت عامرة ، أضف الى ذلك التواطؤ بين موظفي دائرة الاوقاف ونظارها على تحويل الاوقاف الى أملاك خاصة ، فانقلبت بعض أوقاف بلاد الشام الى حوانيت ودور للسكن وسجلت في القيود الرسمية ملكا خاصا لنظار الاوقاف ثم انتقلت من بعدهم لورثتهم (١٩) .

رابعا : - الاراضي المتروكة . وقد عرف هذا النوع في بلاد الشام باسم المشاع وهو ملكية جماعية للارض ويبدو أن ضرورة الدفاع المشترك عن القبيلة أو أهل القرية كان من جملة الظروف التي أدت الى نشأة نظام المشاع .

وتقسم الارض المتروكة الى نوعين الاول : ما لا يجوز تملكه مثل الطريق العام ، والثاني : ما هو ملكية جماعية للارض مثل المراعي والاحراج .

خامسا : - الاراضي الموات . وهي الاراضي الخالية البعيدة عن العمران نحو
١٢ ميل والتي يتم احيائها باذن سلطاني وتعود رقبته للدولة وحق التصرف فيها لمن

أحيائها - بموجب سند - ودون أن يدفع رسماً . أما من أحياء أرضاً مواتاً دون موافقة السلطان فعليه دفع بدل المثل .

قانون تسجيل الأراضي العثماني :

اتصف الوضع العقاري في بلاد الشام بالفوضى حتى صدور قانون الأراضي العثماني ١٨٥٨ وقانون لتسجيل الأراضي في عام ١٨٦١ حيث لم يكن قبل ذلك اهتمام بتسجيل الأرض أو إعطاء صكوك رسمية بها لأن المهم آنذاك كان وضع اليد على الأرض واستغلالها ، فإذا حدث خلاف كان أهم دليل على الملكية الشهادات الشفوية لأهل القرية أو المزرعة مما أدى إلى حدوث منازعات حادة بين الأهالي بسبب الخلاف على حدود الأراضي (٢٠) .

ولذلك شرعت الدولة في سن القوانين اللازمة فبدأت بإصدار لائحة تعليمات سندات الطابو في عام ١٨٥٩ (٢١) وحرصت على تسجيل الأراضي في دائرة تسجيل الأراضي « الدفتر الخاقاني » . ولكن عند التنفيذ سجلت قسماً كبيراً من أراضي بلاد الشام باسم عدد من متنفذي المدن وشيوخ العشائر والقرى بدلاً من تسجيلها للمالكين الحقيقيين لها من الفلاحين باستثناء قسم ضئيل بسبب عدم رغبة الفلاحين خوفاً من الضرائب والتجنيد من ناحية وبسبب صفة وضع اليد التي سادت قبل صدور قانون تسجيل الأراضي في عام ١٨٦١ من ناحية أخرى . وعلى الرغم من أن خط كلخانة ١٨٣٩ قد نص على إلغاء نظام التيمار والزعامت غير أن الأنظمة العثمانية التي صدرت بعده لم تتعرض للأوضاع التي نشأت عن نظام التيمار والزعامت مثل صفة وضع اليد، مما أدى إلى تملك قلة من كبار الملاك في بلاد الشام لأراض واسعة وسيطرة الأغنياء وكبار المتنفذين على معظم الحاصلات الزراعية ، وهي المورد الاقتصادي الرئيس ، نتيجة تملكهم الأرض أو بسط حمايتهم على الفلاح الذي كان إما مزارعاً عندهم أو مديناً لهم وبالتالي رهن أشارتهم .

أما العائلات المتنفذة التي تملك بوسائل وأساليب ملتوية مساحات واسعة من الأراضي فقد تمكنت من القيام بدور رئيسي في الإدارة العثمانية ، وأما أصحاب المال والنفوذ وكبار موظفي الدولة ممن يحملون لقب أفندي فقد ابتاعوا قسماً من الأراضي الأميرية في بلاد الشام فحلوا بذلك مكان أرباب التيمار والزعامت فأصبح لقب أفندي في اصطلاح العامة مرادفاً لصاحب المقاطعة .

هذا وقد اتصفت العلاقة بين الفلاحين في الريف والأفندية في المدن بالسيطرة والاستغلال ، فقد عمل الفلاحون كأجراء في الأرض ، التي كانت في الأصل لهم وسلبت منهم بطرق شتى . وكانت عقود الإيجار تتم في مقابل جزء عيني من الحاصلات على

أساس المزارعة وفي هذه الحالة يقدم المالك الأرض وربما البذار ويقوم المستأجر بالعمل الزراعي ثم تقسم الحاصلات بين الطرفين حسب الاتفاق وفي بعض الحالات يتم الاتفاق على دفع أجر نقدي أو عيني محدد أو مقطوع ، وغالبا ما كان يرث الفلاحين أبناؤهم وأحفادهم في المزارعة .

ويمكن اجمال أشكال الاستثمار الزراعي في بلاد الشام في نوعين هما :

١ - الاستثمار المباشر ، حيث يقوم الملاك أنفسهم بالاعمال الزراعية وربما استعانوا بأجر لبعض العمال في مواسم الحرث والزرع والحصاد ، وقد ساد هذا النوع في الملكيات الصغيرة وكان أكثر فائدة وإنتاجا .

٢ - الاستثمار غير المباشر ، حيث يشترك الرأسمال العقاري مع العمل الزراعي ، وقد اتخذ هذا الاستثمار أشكالا مختلفة منها :

أ - المربعة : وينال المربع - الفلاح - ربع المحصول السنوي مقابل جهده اليدوي .

ب - الخامسة : وينال صاحب الأرض خمس المحصول السنوي مقابل أرضه .

ج - المناصفة : وفيها يقدم المالك الأرض والبذار ، والفلاح العمل الزراعي وأدواته ، وفي النهاية يتقاسمان المحصول مناصفة .

هـ - المفارسة : حيث يقوم الفلاح بغرس الأشجار المثمرة والعناية بها في أرض يملكها غيره وعندما تبدأ الأشجار بالاثمار يتقاسم الطرفان الأرض والأشجار مناصفة .

و - الإيجار : حيث يعتمد المالك إلى تأجير أرضه المروية - غالبا - لمدة معينة ويقوم المستأجر بدوره بتسليم الأرض للفلاحين ويوفر لهم الماء والبذار ويختلف نصيب الفلاح في مقابل جهده من منطقة لأخرى ويتراوح بين ٢٠٪ - ٣٠٪ من المحصول أو قيمته وفي بعض الأحيان يلجأ المستأجر إلى استغلال الأرض بطريقة المربعة أو الخامسة .

ومهما يكن من أمر فقد انحصر معظم الثروة الزراعية في أيدي عدد قليل من العائلات المتنفذة في بلاد الشام وانتشر الربا في أوساطها فكان على الفلاح المضطر لشراء بذار الأرض أو قوت عياله اللجوء إلى الأغنياء فيقرضونه إلى موسم الحصاد بفائدة تصل إلى ٤٠٪ فلا تمر على الفلاح أسابيع إلا ويضطر للاستدانة من جديد لتدبير أمور

معاشه ، وهكذا عانى الفلاح في بلاد الشام من عسف الملتزمين والمحصلين الذين أضافوا قسما من الضرائب المطلوبة من شيوخ القرى على الضرائب المطلوبة من فقراء الفلاحين ، وعانى أيضا من اعتداءات البدو الذين نهبوا الحاصلات الزراعية ، مما أدى الى اضعاف هممة ونشاط الفلاح وأرغمه على بيع أملاكه والنزوح عن أرضه (٢٢) . في وقت حرصت فيه الدولة على ربطه بها ومطالبته بالضرائب على الرغم من تركه لها (٢٣) . بعد أن عجز عن دفع بقايا الضرائب التي ظلت الدولة تطالبه بها على الرغم من تقادم العهد عليها (٢٤) .

وبصفة عامة كان الفقر سائدا بين الفلاحين في بلاد الشام لاسباب كثيرة منها قلة المياه وفقر التربة خصوصا في المناطق الجبلية بالإضافة الى عبء الضرائب والديون الباهظة الفائدة وسوء معاملة الموظفين والملتزمين والمحصلين والمتنفذين للفلاح الذي لم يأخذ بأساليب الزراعة الكثيفة والحديثة - آنذاك - وعدم اطمئنانه على ملكية أراضيه وعدم توافر الاسواق القريبة لتصريف فائض انتاجه ، ورداءة المواصلات مع الاسواق الكبيرة في المدن مما حال دون تصدير الحاصلات السريعة التلف - كالفواكه والخضار .

لذلك كله كان الفلاح في بلاد الشام بحاجة الى شركات زراعية تعاونية ومصارف عقارية تمده بالمال بفائدة معقولة بدلا من الفوائد الباهظة التي كان يدفعها للمرابين الذين يضطرونه في النهاية الى التخلي عن أراضيه ، وقد حالت الاسباب السابقة مجتمعة دون احتفاظ الفلاح بمستوى لائق من العيش ولم تترك له مجالا لاجراء أي تحسين في أرضه .

وتوقع الفلاحون من الدولة التي تأخذ ثلث محصولاتهم تقريبا أن تمد يد المساعدة اليهم فتصرف البذور لهم للزراعة لكنها لم تقدم لهم شيئا ويبدو أن الحكومة العثمانية كانت تفضل بيع الحبوب من مخازنها نقدا بدلا من تسليف المزارعين المحتاجين والمضطرين لاقتراض النقود من المرابين بفائدة تصل الى ٣٠٪ ولفترة قصيرة من أجل شراء البذور (٢٥) في الوقت الذي زادت فيه حاجة الدولة للمال فأخذت تشدد في تحصيل الضرائب والاعشار التي ازدادت مبالغها باضطراب لمواجهة النفقات المالية في العاصمة والولايات (٢٦) .

الحواشي

- (١) بولياك : الاقطاعية في مصر وسورية وفلسطين ولبنان . ترجمة عاطف كرم (بيروت ١٩٤٩) ص ٢١٦ .
- (٢) رسالة في بيان نظام لبنان الاقطاعي (مقال مؤلف مجهول منشور في مجلة الهلال ، السنة ١٣ ، تاريخ ١٠ يونيه ١٩٠٥) ج ٩ ص ٥١٣ - ٥٢٤ .
- (٣) بولياك : المرجع السابق ، ص ١٣٧-١٤٦ .
- (٤) دعبيس المر : كتاب أحكام الاراضي ، ص ١٢ - ١٣ .
- (٥) أسد رستم : الاصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا (منشورات الجامعة الامريكية في بيروت) مجلد ١ ص ٣٦-٣٧ .
- (٦) عبد العزيز عوض : الادارة العثمانية في ولاية سورية (دار المعارف بمصر ١٩٦٩) ص ٢٢٨ .
- (٧) نفس المصدر ، ص ٢٤٠ .
- (٨) الدستور ، (ترجمة نوفل أفندي نعمة الله نوفل ، بيروت ١٣٠١ هـ) مجلد ١ ص ٣ .
- (٩) الدستور ، مجلد ٢ ص ٣٨٤ (المرجع السابق) .
- (١٠) الدستور ، مجلد ٢ ص ٣٨٧ (المرجع السابق) .
- (١١) الدستور ، مجلد ٢ ، ص ٣٨٥ - ٣٨٦ (المرجع السابق) .
- (١٢) الدستور ، مجلد ١ ص ١٤ - ٤٣ (المرجع السابق) .
- (١٣) أرشيف استانبول : عينيات دفترية رقم ٩٠٥ في محرم ١٢٨٧ هـ .
- (١٤) أرشيف استانبول : عينيات دفترية رقم ٩٠٢ في ١٠ صفر ١٢٩٠ هـ .
- (١٥) أرشيف استانبول : داخلية ، وثيقة رقم ٧٩٤٣٦ في ٢٦ المحرم ١٣٠٤ هـ .
- (١٦) أرشيف استانبول : مجلس والا ، وثيقة رقم ١٦٥٨٨ في ٢٨ المحرم ١٢٧٤ هـ .
- (١٧) محمد كرد علي : خطط الشام (دمشق ، ١٩٢٥ - ١٩٢٨) ج ٥ ص ١٢٨ .
- (١٨) أرشيف استانبول ، مجلس والا ، وثيقة رقم ٢٣٦٩٩ ، رجب ١٢٨١ هـ ، وانظر خليل أفندي المرادي : سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر ، (القاهرة ، ١٩١٢) ج ١ ص ٤٢ .
- (١٩) محمد كرد علي : المرجع السابق ، ج ٥ ص ١٢٥ - ١٢٦ .
- (٢٠) أرشيف استانبول : داخلية ، وثيقة رقم ١٨٠٢١ في ١٨ ربيع الاول ١٢٧٠ هـ .
- (٢١) انظر لوائح وتعليمات الطابو في الدستور ، مجلد ١ ص ٥٧ - ٦٢ .
- (٢٢) حنا صلاح : فلسطين وتجديد حياتها (نيويورك ، ١٩١٩) ص ٤٨ .
- (٢٣) أرشيف استانبول : مجلس والا ، وثيقة رقم ٧٥٥٩ في ١٨ محرم ١٢٦٨ هـ .
- (٢٤) أرشيف استانبول : عينيات دفترية رقم ٩٠٢ في ١٩ ربيع الاخر ١٢٩٠ هـ .
- (٢٥)
- (٢٦)

F. O. 78/1537 . Jaffa , 17 th Jan. 1860 .

F.O. 195/2255 No 21. Jerusalem Ist July 1907 .

المواجهة الاقتصادية مع الصهيونية التمسك بملكية الارض (١٨٨٢ - ١٩٤٨)

د. خيرية قاسمية

جامعة دمشق

مقدمة :

فلسطين هي قسم من الشريط الزراعي السوري الضيق الممتد من غزة جنوباً حتى الاسكندرونه شمالاً ، يقع على حافة الصحراء العربية ويخضع لمناخ البحر المتوسط . كانت فلسطين تعد دوماً جزءاً من سوريا ، تلك المنطقة التي عرفتھا الجغرافية العربية باسم بلاد الشام ، مع ذلك فقد وجد مفهوم عربي جغرافي لمنطقة فلسطين تعود جذوره الى عوامل دينية مرتبطة بمعنى الاراضي المقدسة ، وعوامل تاريخية تتعلق بالتطور الاداري الذي شهدته المنطقة منذ تاريخ الفتح العربي الاسلامي . الا ان مفهوم فلسطين كان يزداد وضوحاً مع دخول عامل جديد للمنطقة في نهاية القرن التاسع عشر ، اُضيف الى العوامل الدينية التاريخية ، هو الاطماع الصهيونية على ارض فلسطين بحيث أصبح الاستيلاء على هذه الارض ، وبالتالي الوصول الى السلطة السياسية ، الهدف الذي يعمل له الصهيوونيون في أنحاء العالم . وهذا ما دفع مناطق فلسطين الادارية منذ بداية الزحف الصهيوني على الارض العربية الى اتخاذ موقف موحد من الاطماع الصهيونية . ومنذ ذلك الحين اختلف قدر فلسطين التاريخي عن بقية اجزاء المنطقة ، هذا على الرغم من ان قضية فلسطين شغلت منذ البداية اهتمام الامة العربية بسبب الطبيعة الخاصة للاستيطان الصهيوني الذي يهدف الى انتزاع الارض ومن ثم الانتزاع النهائي لاقليم هام له مكانته الخاصة في الوطن العربي .

لم تبدأ « حرب الارض » في فلسطين ، بعد ١٩٤٨ ، بل هي أساس الفكرة الصهيونية من أجل الاستيلاء على الارض منذ نهاية القرن الماضي ، ونمت في بطن مع تزايد الهجرة اليهودية الى فلسطين ، وكانت المستوطنات التي زرعها المهاجرون في بعض أنحاء فلسطين بمثابة « جزر صهيونية » ما لبثت أن تحولت الى كيان عنصري بالقوة عام ١٩٤٨ ووصفت سياسة « الزرع » هذه بسياسة « الضم الزاحف » للأراضي

« ملكية الارض واثرها في التبدلات الاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي » ، لجنة كتابة تاريخ

العرب بجامعة دمشق ندوة ، ١٩٨٨/١١/٣٠ .

دراسات تاريخية ، ٣٥ و ٣٦ اذار - حزيران ١٩٩٠ .

العربية ، وكان الاستيطان في النموذج الصهيوني هو المدخل للاستيلاء على الارض وافراغها من سكانها .

اتخذت ردود الفعل العربية في فلسطين ازاء الطبيعة الاستيطانية للصهيونية اشكالا كثيرة وتبنت مختلف الاساليب الكفاحية ، من الاحتجاج وكتابة المقالات والبرقيات والعرائض الى تأليف الجمعيات وعقد المؤتمرات وارسال الوفود . . . ، الى العمل المسلح . ومنذ البداية اختلف دعاة الخط السياسي ودعاة الكفاح المسلح ، على الرغم من التقائهما حول مدى الخطر والتخوف والقلق ، وربما اختلفوا في درجة تقديرهم للخطر الصهيوني . وكان كل فريق يرى أن أسلوبه هو الافضل لتحقيق النتائج المرجوة .

وينظر الصهيونيون : ان موقف عرب فلسطين من الصهيونية انما يختلف حسب الفئات الاجتماعية والمصالح المتعددة ، وان المعارضة انما يتولاها طبقة الملاكين و « الافندية » والمثقفين بحجة أن تقدم الصهيونية ضار بمصالح هذه الطبقات ويهدد مراكزها في القيادة ، كما أن ادخال أساليب التطور الحديثة يهدد امتيازاتها التي تعتمد على ابقاء الجماهير فقيرة . ومن هذه الزاوية يفسر الصهيونيون تنظيم المقاومة ضدهم ويرون أن تحسين الظروف المعيشية نتيجة للتطور اليهودي كفيلة بازالة المعارضة للصهيونية .

الواقع انه منذ بداية الغزوة الصهيونية ، خبر شعب فلسطين بجميع فئاته أن أي أرض تشرى أو تنقل ملكيتها أو تنتزع تتوقف آليا أن تصبح مكان اقامة أو عمل الفلاحين العرب عليها (وهم أكثرية سكان البلاد ونسبتهم بين ٧٠ - ٧٥ ٪) (١) ، مهما كانت قيمة التحسينات ومهما كان الثمن الذي دفع ، بل كان الخوف من هذه القوة المتقدمة ببطء ، التي تساندها قوة عالمية بأموالها وتجهيزاتها ، هو الذي دفع الشعب الى أن يواجه المستقبل بقلق خوفا من عجزه عن المحافظة على مركزه ، ووفقا لما أقر به ستورز Storrs ، أول حاكم عسكري بريطاني للقدس ١٩١٩ ، انه « . . . بغض النظر عن مدى فشل شعب فلسطين في عمله ، فحقهم في الارض واضح ، يكفي أنه قائم على مجرد سكنى مستمرة تمتد أكثر من ١٢٠٠ عام » (٢) .

وقد تأكد للرأي العام الفلسطيني بأن تحدي الصهيونية له أبعاد اقتصادية واجتماعية مثلما له بعد سياسي ، وان مقاومة الخطر الصهيوني لن تكون بمواجهة سياسية بحتة ، ذلك لان الهجرة اليهودية لها تأثيرها على بنية المجتمع العربي ، وتؤدي الى تهديد الفلاح بتجريده من أرضه واجلائه عنها ، وبانقطاع مورد عيشه ، كما تهدد حياة العمال والمثقفين والطبقة الوسطى الناشئة في المدن بسبب سيطرة اليهود على القطاعات التجارية والصناعية .

حول هذه الخطوط العامة يدور محور هذه الدراسة ، ويمكن أن نتلمس في سياقها معالم فترتين : تمتد الاولى من أواخر الحكم العثماني (١٨٨٢ - ١٩١٧) حين لم تكن المنطقة التي عرفت تاريخيا باسم فلسطين وحدة ادارية متميزة عن سورية (٢) ، والثانية هي فترة الاحتلال البريطاني (١٩١٧ - ١٩٤٨) منذ أن أصبحت فلسطين محور اهتمام بريطاني خاص خلال الحرب العالمية الاولى ، بلغ أوجه بالتقاء المصلحة البريطانية والصهيونية في تصريح بلفور ، وفي صياغة صك الانتداب الذي رسم لفلسطين حدودها الحالية بفعل عوامل دولية خارجة عن ارادة أبنائها .

أولا : الفترة العثمانية ١٨٨٢ - ١٩١٧

١ - التوزيع السكاني والتصنيف الاجتماعي قبل الغزو الصهيوني (٤) :

لم يختلف حظ فلسطين عن حظ غيرها من البلاد التي حكمتها الدولة العثمانية: فقد عاشت بلاد الشام قبل التنظيمات الجديدة (١٨٢٩ - ١٨٧٦) (٥) - مثل باقي أقطار السلطنة - في ما يشبه الحكم الذاتي ، بسبب ضعف السلطة المركزية وازدياد نفوذ الولاة والصراع الدائم بينهم . وبسبب انعدام المواصلات وجو الفوضى ، خصوصا في المناطق المتاخمة للبادية ، فانزلت التجمعات السكانية عن بعضها وحكمت نفسها ذاتيا . ولأن السهول الساحلية والداخلية كانت عرضة لهجمات العشائر البدوية ، لجأ الفلاحون الى الجبال حيث تتوفر الحماية الطبيعية والجماعية في ظل أمراء وشيوخ الاقطاع .

ويتأكد هذا الوضع من خريطة صندوق استكشاف فلسطين Palestine Exploration Fund التي وضعت ١٨٧٢ - ١٨٧٨ ، وتوحي بصورتين أساسيتين: **الاولى** : ان سهول فلسطين لا تحضن الا عددا قليلا من القرى ، في حين تنتشر معظم القرى الصغيرة والكبيرة على المرتفعات المشرفة على السهول أو على منحدراتها المحصنة جغرافيا (جبال الخليل ونابلس والجليل) ، وبسبب صعوبة الاتصال بين المناطق الجبلية فرضت العزلة على كثير من التجمعات القروية (٦) . والصورة **الثانية** هي تجمع الاماكن المأهولة حول مدن كبيرة نسبيا ، يتواجد القسم الجبلي منها ، مثل القدس ونابلس والخليل ، ضمن سهول داخلية أو على حافتها ، وتمثل قطبا للقرى المحيطة بها قادرة على توفير الحماية لها . ويربط هذه المدن وكذلك المدن الساحلية ، طرق بدائية . وكان تعداد سكان المدن الفلسطينية في أواسط القرن الماضي محدودا (في عام ١٨٥١ كان تعداد سكان القدس أكبر المدن الفلسطينية ٢٣٥٠٠ نسمة) (٧) .

ولم تخل سهول فلسطين الساحلية والداخلية من السكان، فآثر اخلاء الفلاحين لها استوطنها بعض العشائر البدوية (٨) واستغلتها كمراع مع توجه قليل منها شطر الزراعة

عندما أصبحت شبه حضرية . وبسطت هذه العشائر البدوية سلطتها على المنطقة وعانت قرى السهول من غزواتها واضطرت الى دفع الخوة حتى لا تعبت العشائر بالمزروعات (٩)، وتحول قسم من الفلاحين الى حياة شبه بدوية هربا من هجمات البدو، ولجأ كثير منهم الى الجبال حيث دائرة الزراعة محدودة . وداخل هذه الدائرة ، ورغم عدم توفر المياه في كل مكان ، استخدم الفلاح معطيات المناخ والتربة أحسن استخدام بخبرته وتراثه الفلاحي . وكانت البساتين المحيطة بالقدس ونابلس والخليل ويافا واللد والرملة وغزة وعكا مغناة للرحالة (١٠) . وأدرك الأوروبي بعد المراقبة ، انه رغم تمسك الفلاح بتقاليد انتاجية يرجع تاريخها الى العهود القديمة ، الا أن زراعته تطورت في كثير من الجوانب عن المستوى الزراعي الموجود في التوراة (١١) . ولم يكن باستطاعة الفلاح تحقيق الابعاء الزراعية فرديا بل تطلب ذلك جهدا جماعيا لسرعة انجازها ، أو انعكاسا لجماعية بعض أدوات الانتاج ، ولعبت اليد العاملة النسائية والاولاد دورا بينا في تحمل الابعاء التي لا تتطلب قوة بدنية (١٢) . وكانت القيم الفلاحية تعتمد على امتلاك الارض فالفلاح يحب أرضه ويرفض البقاء أجيرا مستغلا فيها ، وتكسب الملكية صاحبها وجاهة ، فقد كان هناك فارق اجتماعي بين فلاح مالك وآخر غير مالك .

ظلت عدة عوامل تلعب دورها في التأثير على حالة الفلاحين وافقار القرى ، في الحقبة التي سبقت عملية التحديث في الاراضي العثمانية :

أ - وطاة الاقطاع التقليدي القديم ، وطلب الفلاحين حماية الاقطاعيين أو شيوخ القبائل ، واعطائهم مقابل هذه الحماية مصالح في القرية . وكانت فلسطين ، مثل بقية الاجزاء العربية في الدولة العثمانية ، حتى العقد الرابع من القرن الماضي ، مقسمة الى مقاطعات لا يشرف الوالي عليها مباشرة ، تاركا الامر الى زعماء المجموعات المحلية من امراء وشيوخ مكافأة على خدماتهم ، أو لحماية مناطق معينة . وتتبع زعامتهم ، وكانت وراثية ، من ترؤسهم لأقوى العائلات في المنطقة (١٣) . وقد مارس هؤلاء الامراء والمشايخ حكما ذاتيا وقويت شوكتهم اذا كان الوالي ضعيفا ، وخصوصا في المناطق وعرة المسالك . وهكذا احتكر عدد من العائلات ملكية مساحات واسعة من الاراضي وامتد نفوذها (ومعظمها يقيم في المدن) الى المناطق الريفية حيث الغالبية الفلاحية (١٤) . وغالبا ما كان يعين فرد ، ومن ثم عائلة ، لتمثيل القرية لدى الاقطاعيين أو شيوخ القبائل . وهكذا نشأت الوجاهات الصغيرة في القرى .

ب - ارتفاع الابعاء الضريبية : كان النظام الضريبي قد استلزم ذلك التقسيم الاقطاعي ، اذ كان يطلب من المسؤول في المنطقة جمع المال من رعاياه (وهو امتياز يصبح ملكا للعائلة) . وكان النظام الضريبي العثماني قد اعتمد على دخل الاراضي في الدرجة الاولى كمصدر للواردات الحكومية ، ودخل الاملاك في الدرجة الثانية . فكان على

الفلاح دفع قسم من حجم الضريبة العام بدفعه العشر (وكان عينا يقطع من انتاجه) والويركو على الاملاك الزراعية ، وفوق ذلك عليه دفع ضريبة الاغنام . وقد حدد العشر رسميا بـ ١٢.٥ ٪ من الدخل العام ولكنه وصل في الواقع الى ٣٠ بل ٥٠ ٪ نسبة الى الدخل الصافي . ولما كان (الاقطاعي) يحصل على نسبة معينة من العشر سعى الى ضبط عملية التحصيل مستعينا بقوة عائلته وعلى شيخ القرية الذي اعتمد بدوره على (مجلس الاختيارية) ، وأحيانا التسلح بالقوة التامة لاستخلاص الجباية من السكان (١٥) .

وخلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبعد التنظيمات الجديدة في الدولة العثمانية سرت اجراءات الملكية (١٦) بتطورات كبيرة أدت الى تمرکز الملكيات بيد الطبقة الغنية . بدأ الاصلاح الاداري في الدولة العثمانية بعد خروج ابراهيم باشا من سورية بالغاء الاقطاع السياسي والمالي القديم (مع أن الالغاء الفعلي جاء في العقد الثامن من القرن الماضي) (١٧) . وبعد تحرير الارض من الاقطاع التقليدي ، ونتيجة لعجز الدولة المالي بعد حرب القرم ، جاءت التعديلات الضريبية التي اعتمدت ركائزها على الانماط الضريبية السابقة مع بعض التعديلات ، فعوضا عن جمع الضريبة ، خصوصا الاعشار ، عن طريق (الاقطاعي) ، أصبح يجمع عن طريق الملتزمين ، وهم غالبا من وجهاء الاقطاع التقليدي (الذين حافظوا على وجاهتهم رغم اضمحلال سلطة الاقطاع) (١٨) أو الاشراف (١٩) ، أو تجار المدن . وكانت الضريبة تعلن في المزاد العلني ومن يرسو المزاد عليه ، يدفع مسبقا قسما من الضريبة . وتحولت ضريبة العشر من اقتسام عيني للمحصول الى تقدير نقدي له . وكانت الضرائب شديدة الوطأة على الفلاح ، تصل الى ٥٠ ٪ من دخله ، واعتمد الملتزم في تحصيلها على قوة الجند (٢٠) ، وسعى بجميع الوسائل الى تحقيق الربح الوفير من خلال رفع قيمة التخمين وتحقيق هذا التخمين باكرا . ولقد أدت زيادة الضرائب وعجز الفلاحين عن تسديد الديون وفوائدها العالية الى وقوع كثير من الاراضي بيد المرابين والاغنياء ، أو الى استيلاء الدولة على اراضي الفلاحين (الذين تقاعسوا عن دفع الضريبة) وعرضها في المزايدات العلنية (٢١) . وليس من السهل على الفلاح بيع أرضه ، أساس مركزه الاجتماعي ومأمنه الاقتصادي ، لكن لم يكن أمامه خيار ، فلجأ الى العمل بالمشاركة على أن يتعهد المالك الجديد بدفع الضريبة . ولم ينجح شراء الاراضي الفلاح من تراكم الديون ، بل لازمته تلك الديون بسبب انخفاض حصته ، يضاف الى ذلك الضرائب غير الزراعية فلا يبقى له الا النزر اليسير (٢٢) .

وبين ١٨٥٨ - ١٨٦١ أصدرت الدولة قوانين اصلاح الاراضي (٢٣) التي نصت على استصدار سندات تملك الاراضي الزراعية (الطابو) ، وقد نص القانون على أن تكون عملية التسجيل فردية وأن يتم فرز الاراضي أولا ثم تسجيلها . وبدلا من أن تؤدي

أحكام هذه القوانين الى تملك الفلاحين أراضيهم قادت الى فقدانهم لها . فقد تصور الفلاحون أن السجلات الجديدة ليست أكثر من وسيلة لتشديد قبضة السلطة، أو انها وسيلة لمعرفة عدد أولادهم وسوق الذكور منهم للجندية ، لذلك قاموا بتسجيل الارض باسم شخص متوفى منذ زمن ، وأحياناً باسم شخص وهمي . وفي حالات أخرى سعى الفلاحون الى تشجيع الوجهاء وتجار المدن على حمل مستندات التملك بعد أن قاموا بعملية بيع صوري . ونظراً لأن عملية الفرز والتسجيل كانت تتطلب مبالغ فاقت امكانيات معظم الفلاحين كان تجار المدن والوجهاء يأتون لعرض استعدادهم لشراء الحيازة أو جزء منها والتعهد بدفع كافة الضرائب ، لكن هؤلاء عادوا فيما بعد فامتنعوا عن دفع أي ضرائب غير الزراعية فبيعت الاراضي بالمزاد العلني ، على الرغم من تمسك بعض الفلاحين بأراضيهم وسعيهم الى دفع الضريبة بجميع الوسائل (٢٤) . وقد نصت قوانين اصلاح الاراضي أيضاً على مصادرة الاراضي الميري (التي هي للدولة ولمالكها حق الاستثمار فقط) لو تركت ثلاث سنوات متعاقبة ، ففقد كثير من المزارعين أرضهم التي بيعت للحكومة وتقدم عدد من الاغنياء لشراء مساحات كبيرة بأسعار منخفضة . وهكذا فقد وجد آلاف الفلاحين في نهاية القرن محرومين من حيازاتهم أو واقعين تحت سيطرة الملاك الجدد الذين قاموا بأدوار ملاك الارض وملتزمي الضرائب والمرايين في وقت واحد .

وبوجه عام أفادت الطبقة الوحيية من الاصلاحات الادارية العثمانية لتبقي على نفوذها الفعلي وراثتها نتيجة حصولها على وظائف مهمة والاستفادة من فرص التعليم وعن طريق الالتزام الضريبي أو شراء الاراضي من الدولة أو تسجيل بعض الفلاحين أراضيهم باسمها (٢٥) . وقد حصل كثير من الاغنياء (وهم فئة لم تكن اقليمية ، فالمواني الرئيسية والمدن الكبرى الداخلية كانت مراكز لها) على أخصب الاراضي في فلسطين (أشهر العائلات كانت من بيروت مثل بسترس وسرسق وتويني (٢٦)) . وكان أبناء عائلة سرسق (الذين اشتهروا بحركتهم الاقتصادية وصفقاتهم) من ملتزمي الضرائب واستطاعوا شراء أراضي مرج ابن عامر المشهورة بخصبها ١٨٧٢ مقابل ١٨ ألف جنيه، لم يدخل خزينة الدولة العثمانية سوى ٦ آلاف جنيه بسبب الرشوة والسرقة (٢٧) . وقد أجبر أمير عشيرة بني حارث على رهن جزء من أرض العشيرة الى عائلة التيان (في يافا) بمبلغ خمسة آلاف ليرة ذهبية ، وهذه رهنته بدورها الى بنوك يهودية فرنسية (٢٨) . واستغل بعض الاغنياء علاقاتهم بالاتحاديين بعد عام ١٩٠٨ للحصول على امتياز أراضي الدولة ، كما حدث لسليم علي سلام ومختار بيهم للحصول على التزام تجفيف مستنقعات الحولة ومساحتها ٥٠ ألف دونم (٢٩) . وكان كثير من الملاكين (أو ما يسمى بالاقطاع الحديث) يقيمون في المدن في فلسطين أو خارجها وليس لهم اهتمام مباشر بأراضيهم أو علاقة مع الفلاحين الا علاقة الاستغلال ، فسهل عليهم

بالتالي التخلي عنها لمن يوفر الربح الكثير (٣٠) . ويلاحظ أن (الاقطاع الحديث) نما بشكل كبير في المناطق التي كانت مهددة مباشرة من قبل البدو أو يقطنها أشباه البدو مثل شرق الارض وحواران والجولان وسهول الجليل والسهل الساحلي الفلسطيني . وكان المالك أو الاقطاعي يترك في كثير من الاحيان الفلاحين يعملون في الارض حسب النظام القديم ويأخذ منهم فقط قسما من الارباح السنوية يراوح بين ٢٥-٥٠٪ ، وأما اذا كان هو نفسه الاقطاعي والمرابي في آن واحد فان هذا الربح يرتفع . ولم يهتم الاقلية من الملاكين في تحسين الزراعة بعد أن لمسوا ارتفاعا في أسعار المحاصيل (خاصة بعد توسع المدن وفتح باب التصدير منذ أواخر القرن الماضي) (٣١) إلا أن الاكثرية الساحقة من الاقطاعيين رفضت الاهتمام بالزراعة وتحسينها فبقيت علاقتها تجارية بحتة مع الفلاحين ، ولم يتوفر لهؤلاء الرأسمال الكافي لتحسين أدوات الانتاج ورفع الانتاجية (٣٢) .

بدأت الهجرة اليهودية الى فلسطين ، كما يقر كاتب يهودي (٣٣) ، في الوقت الذي كانت فيه أوضاع الملكية الزراعية في الدولة العثمانية بوجه عام تتردى الى وضع خطير ، أدى الى افقار الفلاح واغراقه بالديون ووضع تحت رحمة الملاك الكبار الذين يستغلونه مقابل أجر ثابت أو مشاركة بالمحصول . ولكن على الرغم من كل ظروف التخلف والاستغلال والاقطاع وضغط الدين وتأثير الحروب الاهلية كان نشاط الفلاح الفلسطيني وكفاءته وانتاجه موضع اعجاب الرحالة والباحثين الذين زاروا المنطقة في أواخر القرن التاسع عشر قبل قدوم الغزو الصهيوني . وكان الفلاحون قد بدأوا فعلا يتجهون شطر الساحل بعد تحقيق الهدوء والاستقرار ، كما بدأ انتهاء العزلة الجغرافية مع بناء شبكة المواصلات الحديثة . وأخذ التعامل بين القرى والمدن يزداد بعد ارتفاع الطلب على المنتجات الزراعية اثر نمو المدن ، وتضاعف الطلب في القرى على المنتجات المدنية والمستوردة . وأظهرت الدول الأوروبية اهتماما بالانتاج العربي الفلسطيني وخاصة بانتاج الحمضيات (وهي زراعة قديمة) ، وجلب الوضع الاقتصادي الجديد تحسنا في وضع الفلاحين المالكين والقاطنين في جوار المدن النامية (٣٤) . وعلى الرغم من أن الفائدة الكبرى جاءت لمصلحة الاقطاع الحديث الذي استغل الفلاح وزاد من ثرائه ، وشجعه نجاح تصدير بعض المنتجات الزراعية على ادخال الآلات الحديثة . إلا أن الفلاح لم يكن محافظا لدرجة انكاره ما تراه عيناه من فوائد الطرق الزراعية الحديثة ، ولكن افتقاره الى رأس المال وقف حجر عثرة أمام طموحه (٣٥) .

٢ - الزحف الصهيوني نحو الارض :

كان لفلسطين ، من بين سائر أجزاء الدولة العثمانية ، مكانة خاصة عند اليهود لما لها من ذكريات تاريخية دينية ، وكانت فكرة التطلع الى فلسطين جزءا من معتقداتهم

الدينية ، إلا أنها كانت ذات طبيعة غامضة واعتبرت نوعاً من المعجزات ترتبط بظهور السيد المسيح المنتظر (٢٦) . مع ذلك ظل جزءاً من التراث اليهودي التقليدي أن يتوجه الحجاج اليهود الى الاراضي المقدسة لقضاء أيامهم الأخيرة فيها ، يعيشون على نظام الصدقة (Haluka) أو المعونات المالية . ووجدت كذلك تنظيمات يهودية عالمية لعبت دورها بالاهتمام بأحوال اليهود بوجه عام ، وكانت تملك أجهزة نشطة عاملة في فلسطين (٢٧) . ومنذ القرن التاسع عشر لم تعد فلسطين مجرد فكرة مثالية وجزءاً من التراث الروحي بل أصبحت تشغل اهتماماً خاصاً بالنسبة لقضية الاستيطان اليهودي، ولم يكن ذلك بسبب أن المعاناة اليهودية كانت أشد من ذي قبل ، أو أن امكانية (العودة) الى فلسطين أصبحت أكبر مما سبق ، بل لأن توطين اليهود في فلسطين قد أصبح يلعب دوراً كبيراً في أمور السياسة الدولية العملية حتى قبل أن توجد الحركة الصهيونية السياسية (٢٨) . وجاء التطبيق العملي في حركة « أحباء صهيون » التي تكونت في روسية بهدف تجهيز الطلائع « الحالوتس » * وتوجيهها الى فلسطين من أجل الاستيطان ، وذلك بالعودة الى الارض والطبيعة واقامة حياة اقتصادية لها جذورها في التربة (٢٩) . ووصلت أول مجموعة الى فلسطين في ٥ آب ١٨٨٢ لتؤسس مستعمرة ريشون ليتسيون (الاول في صهيون) بين القدس ويافا . وبين ١٨٨٢ - ٨٤ أنشئت تسع مستوطنات وضعت أساس الاستيطان الحديث في فلسطين . إلا أن التجربة الاستيطانية الاولى فشلت ، فالى جانب معارضة السكان العرب والقيود التي وضعتها السلطات التركية ، لم يكن باستطاعة المستوطنين مواجهة شروط الحياة الداخلية وفكر كثير منهم بالعودة (٤٠) ، وفشلت محاولة تحويل اليهود في فلسطين الى مزارعين رغم العون الخارجي المادي من قبل البارون آدموند دي روتشلد Rotschild ومنظمة ايكا ICA (٤١) ، ورغم عمليات الشراء (٤٢) وتأسيس المستوطنات الجديدة .

عمل تيودور هرتزل (١٨٦٠ - ١٩٠٤) الصحفي النمساوي على خلق صهيونية جديدة في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر في غرب أوروبا كانت أكثر طموحاً من حركة أحباء صهيون . وفي مؤتمر بال الصهيوني آب ١٨٩٧ انتصر الرأي الذي يعتبر فلسطين أصلاً مكان لتجميع اليهود ولكن ليس عن طريق الاستيطان البطيء غير المضمون وذي الطابع الاحساني المحض والذي يجعل من فلسطين رمزاً لآمل بعيد ، بل بأساليب ذات هدف سياسي محدد للحصول - في المستقبل القريب - على فلسطين بشكل دولة يهودية ذات سيادة مستقلة (وهو ما اصطلح على تسميته بالوطن القومي) . وكان الاتفاق نهائياً على اختيار فلسطين لسببين : الاول انه سهل استقطاب الجماهير اليهودية حول فكرة بناء الوطن القومي في فلسطين بسبب اقترانها بالدين وبذكرات

* Halutz هو تعبير في التوراة يعني القوة المسلحة التي تذهب في طليعة الشعب لفلاحة الارض.

تاريخية ، والثاني ، وهو الالهم ، نشوء ظروف التقت فيها مصالح السياسة العالمية والصهيونية(٤٣) . وحسب برنامج بال كرّس هرتزل جهوده وجهود المنظمة الصهيونية والمؤسسات التابعة(٤٤) لها لتحقيق مقررات المؤتمرات الصهيونية بموارد عظيمة وعمل سريع . ولكن جهود هرتزل لضمان أساس شرعي للهجرة والاستيطان اليهوديين أثبتت فشلها رغم نشاطه الكبير وتنقله بين أوروبا وأميركا وآسيا وحثه اليهود الاغنياء على بذل المساعد المادية وتوسطه بين الدول للضغط على الدولة العثمانية(٤٥) . وتغير مركز الثقل في المنظمة الصهيونية بعد هرتزل من محاولة الحصول على ميثاق الى عملية تغفل في فلسطين . وقد رأت المدرسة العملية (ويمثلها وايزمن Weizmann) ان النشاط السياسي وحده ليس كافيا بل يجب أن يصاحبه الاحتلال الحقيقي للأرض (فلسطين) . وجاءت موجة جديدة من المهاجرين من أوروبا الشرقية (العالمية الثانية) من أجل اعداد فلسطين لاستيطان يهودي جماعي وذلك باستخدام (العمل اليهودي) في كل نواحي الاقتصاد وخاصة الزراعة وعبروا عن ذلك بشعار « قهر الارض » عن طريق العمل . ولصيانة العمل اليهودي بدأوا حملة لتنظيم الحركة الصهيونية المسلحة للمستعمرات اليهودية(٤٦) . وقامت عدة شخصيات صهيونية قبل ١٩٠٨ بزيارات استطلاعية الى فلسطين لدراسة امكانياتها ، كان منها وايزمان(٤٧) وآرثر روبن(٤٨) ، ورغم اعتراف الاخير أن الاستيطان اليهودي لم يحقق الهدف الا أنه أصرّ أن في فلسطين امكانيات كبيرة ويمكنها أن تستوعب أعدادا ضخمة رغم صغرها ، وأوصى بانشاء شركة استيطان تابعة للمنظمة الصهيونية مهمتها الحصول على أراض في المدينة والريف لتوزيعها وتخصيصها بالافراد . وكلف روبن من قبل اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية في ١٩٠٨ بتولي منصب ممثل المنظمة في فلسطين والاشراف على النشاط العملي فيها ، تساعده شركة تطوير أراض فلسطين . وهكذا ومع تغير نظام الحكم في الدولة العثمانية ١٩٠٨ وتولي جماعة تركيا الفتاة كانت الحركة الصهيونية قد بدأت ، دون أن تتخلى عن النشاط السياسي ، تهتم جديا بالعمل الاستيطاني في فلسطين ، وهو ما أسمته بالتغلغل السلمي .

وقد أبدى الحكم الجديد تساهلا مع الحركة الصهيونية بسبب حاجة الدولة للأموال اليهودية مما أدى الى تغير الموقف العثماني التقليدي من مسألة الهجرة والاستيطان اليهوديين . وكانت الشكوك العثمانية في الهجرة اليهودية قديمة وتحققت الحكومة من الخطر الناجم عن استيطان اليهود الاجانب بأعداد كبيرة منذ عام ١٨٨٧ فصدرت الاوامر الاولى بشأن تحديد الهجرة والاستيطان . وفي ١٨٩٦ ، وبعد أن اتخذت المسألة مظهرا سياسيا ، صدرت قوانين جديدة بهدف منع استيطان اليهود في فلسطين فسمح لكل يهودي أجنبي أن يزور فلسطين بالاقامة مدة ثلاثة شهور يسلم جواز سفره ويتسلم بدلا منه تذكرة حمراء . وأتبع الباب العالي هذا الاجراء بقانون

يمنع اليهود الاجانب من التملك (٤٩) . ورغم القوانين والاوامر ، التي ظلت تتكرر تقريبا حتى بعد ١٩٠٩ ، لم يكن للسلطات العثمانية منذ البداية سلطة طرد الرعايا اليهود الاجانب لتمتعهم بنظام الامتيازات ، يضاف الى ذلك أن اليهود المهاجرين أنفسهم سعوا لتأمين الدخول والبقاء عن طريق رشوة موظفي السلطات المحلية (٥٠) . ورغم التعقيدات التي واجهت المنظمة الصهيونية في صفقات الاراضي فقد وجد ممثلوها أساليب عدة للحصول على الاراضي وتسجيل ملكيتها باسم الرعايا العثمانيين ، ولانشاء المستوطنات ، كما بذلت جهود لتدريب اليهود على الاساليب الزراعية . وتعزو النشرة العربية Arab Bulletin في ١٩/١/١٩١٧ (٥١) ، هذا التقدم في انشاء المستوطنات ، بالاضافة للمساعدات الخارجية ، الى الامتياز الذي يتمتع به المستوطن اليهودي على الفلاح المواطن ، بكونه قادرا على مقاومة مطالب جامع الضرائب العثماني الباهظة . وحين نشبت الحرب العالمية الاولى كان هنا أكثر من أربعين مستوطنة زراعية تتوزع بين الجليل ومرج ابن عامر والسهل الساحلي ويبلغ عدد سكانها حوالي ١٢٠٠٠ (كان عدد اليهود الاجمالي حوالي ٨٥٠٠٠ من أصل حوالي ٦٠٠٠٠٠ عدد سكان فلسطيني (٥٢) . وازدادت المساحة التي امتلكها الصندوق القومي اليهودي عام ١٩١٤ عن ١٣٠٠٠٠ هكتار (الدونم ١/٤ هكتار) استوطن منها فعلا ٩٠٠٠٠ هكتار وهي تعد من أحسن الاراضي في فلسطين (٥٣) . ولم يتوقف النشاط الصهيوني لشراء الاراضي وانشاء المستوطنات خلال الحرب الاولى ، رغم هيمنة أحداثها على مسرح السياسة الداخلية في أجزاء المشرق العربي ، واستطاعت المنظمة الصهيونية الحصول على ٤٠٠٠٠ هكتار من أجود الاراضي لاستيطانها بعد الحرب (٥٤) .

٣ - المواجهة العربية لعملية غزو الارض الصهيوني :

لم تعر الزعامة الصهيونية ، وهي تسعى لتحقيق هدفها ، اهتماما خطيرا للمسألة العربية وكانت وجهة النظر الصهيونية العامة بالنسبة الى العرب ترى أن المنافع الاقتصادية وامكانيات التقدم الفني التي تحملها الهجرة كفيلة بعدم وضع العراقيين في طريقها . وهذا الرأي كان في جذور تفكير هرتزل حول الموضوع وظل سائدا لمدة طويلة . الا أن المهاجرين اليهود الى فلسطين كانت تنتظرهم ظاهرة هامة ، هي كونها آهلة بسكانها العرب ، بعضهم يسكن المدن ويبدعهم معظم أعمالها وغالبيتهم تنتشر في كل أنحاء البلاد يعملون بالزراعة ويبدعهم معظم الاراضي . وكان الاستيطان اليهودي الحديث قد حمل الى العرب المحليين نموذجا جديدا من اليهود ، اذ بدل الطائفة القديمة في فلسطين التي تسكن المدن وتعيش على الاحسان أو على بعض الحرف البسيطة ، بدأ في الظهور يهود خرقوا مناطق الاستيطان القديم والطريقة التقليدية في الحياة (٥٥) ، وحمل المهاجرون اليهود الجدد ظواهر جديدة ، كمحاولة استملاك الاراضي وتجريد الفلاح

العربي من أراضيه وإقامة المستوطنات بوحى من فكر الغزو الصهيوني ، مع كل مظاهر الحكم الذاتي (مدارس ومحاكم ولغة وطوابع ... الخ) . فكانت الصهيونية هي المسؤولة عن انهيار التقليد التاريخي في العلاقات العربية اليهودية ، بعد أن أخذت طبيعة الوجود اليهودي في فلسطين تتحول من الطابع الديني والمعيشة الى الطابع الاستيطاني الزراعي .

ورغم ضعف الوعي القومي والسياسي والثقافي في المشرق العربي ، بما فيه فلسطين ، فقد أثار التغلغل الصهيوني منذ بداياته الاولى مشاعر الخوف والحدرد من أن يحل القادمون الجدد محل أهل البلاد بعد أن يجردوهم من أملاكهم (٥٦) . ولم تكن ردود الفعل العربية وليدة الصدفة والارتجال كما صورتها الصهيونية ، بل نتيجة وعي تام للفكرة الصهيونية وأهدافها وخطرها المزدوج الذي يهدد معيشة الشعب ووجوده القومي . لقد أدرك عرب فلسطين خطورة الاجراءات الصهيونية واتخذوا اجراءات معاكسة لحماية أرضهم ولو بشكل متقطع وأفشلوا جميع المحاولات الرامية الى خداع الفلاحين والمزارعين واستمالة صغار الملاك وجعلهم يصدقون أنهم يبيع أراضيهم الى المستوطنين فانهم هم المستفيدون ماديا ، وبلغت الحركة المناهضة للنمو المتزايد للمستوطنات اليهودية وشراء الاراضي ذروتها خلال الاشهر التي سبقت الحرب العالمية الاولى (٥٧) . وقد شملت ردود الفعل العربية على محاولات الهجرة واستملاك الاراضي وإقامة المستوطنات قطاعات الشعب المختلفة من وجهاء وفلاحين بسطاء ، فالتناقضات الاجتماعية والاقتصادية داخل المجتمع الفلسطيني كانت ثانوية في حركة النضال لأن الغزو الصهيوني كان عدوا يهدد المجتمع يكامله اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا ، الامر الذي أدى الى مشاركة مختلف الفئات وبوسائل مختلفة الاندفاع والقوة بالتعبير في معارضتها للصهيونية (٥٨) ، الا أن ردود الفعل اتخذت أشكالا متفرقة تبعا للفئات الاجتماعية نتيجة لاختلافها في تقدير مدى الخطر . ورغم صعوبة رسم خطوط فاصلة واضحة بين قطاعات الشعب المختلفة ، ولا سيما أولئك الذين يمثلون الفئة العليا من ملاكين كبار ورجال سياسة ومثقفين ، ورغم ذلك يمكن رصد ردود فعل كل فئة على حدة وفقا لمواقفها المتميزة ازاء المشروع الصهيوني :

آ - الفلاحون :

وقد كان تأثير الفلاح الفلسطيني بالغزوة التي استهدفت الحصول على الاراضي كبيرا ، ومع أنه لم يصل الى درجة كافية من الوعي لادراك أبعاد الخطر الصهيوني الا أنه لمس بشكل محسوس المساوئ الاقتصادية التي رافقت عملية الاستيطان والتي أخذت تهدد معيشته : فعملية شراء المستوطنين للأراضي والتي تم معظمها بأساليب الخداع والرشوة كانت تعني حرمان الفلاح من العمل في الأرض ، اذ كان يصحب الشراء طرد

د. خيرية قاسمية

الفلاحين العاملين على تلك الاراضي ، وقد شاعت عمليات الطرد في المناطق الساحلية وفي مناطق الجليل حيث تتركز أهم المستوطنات اليهودية . وقد جرت أول عملية طرد بعد بيع اثنين من المراهبين في يافا أرضا أقيمت عليها مستوطنة بتاح بكفا (ملبس) في ثمانينات القرن الماضي (٥٩) . ويعدد مقال نشرته الاهرام في ١٢/٧/١٩٠٩ أمثلة كثيرة ارتكبتها الصهيونيون في قضائي صفد وطبريا حيث كانوا ينزعون ملكية الارض من أصحابها قسرا وعنوة ، وذلك برشوة الحكام الذين كانوا يزجون الفلاح بالسجن ليجبروه على ختم صك التخلي أو بواسطة اغراء الفلاح بالمال حتى يتخلص من الضرائب الباهظة .

وقد خلق الاستيطان اليهودي منذ بداياته فرصا واسعة للنزاع بين المستوطنين الجدد والفلاحين العرب ، ومن هنا كانت ردود فعل الفلاحين مبكرة وعنيفة رغم أنها لم تتخذ طابعا سياسيا . ومنذ نهايات القرن الماضي تكررت هجمات الفلاحين المسلحة على المستوطنات التي أقيمت وسط القرى العربية، ولا سيما في مناطق طبرية والجليل ويافا حيث كانت تتركز أكثر المستوطنات . وقد جرت أول الاصطدامات بين الفلاحين المطرودين والمستوطنين اليهود في الخضيرة وبتاح تكفا (ودفعت الاصطدامات الحكومية عام ١٨٨٧ الى فرض قيود جديدة على هجرة المستوطنين وتملكهم) ولما اشترت الجمعيات اليهودية مساحة من الارض قرب طبريا من عائلة سرسق هاجم الفلاحون الفنين الذين جاءوا لمسحها لمنع اتمام الصفقة (٦٠) . وزادت حدة الاشتباكات بعد أن تزايدت معارضة الفلاحين للتدفق المستمر لليهود الاجانب لانه يهدد حقوقهم الخاصة .

ونتيجة للهجمات والمنازعات المتكررة لجأ المستوطنون اليهود منذ البداية الى انشاء نظام للحراسة والدفاع الذاتي من أجل حماية المستوطنات من غضب الفلاحين . وأدرك مؤسسو هذا النظام كما يقول أحدهم (٦١) « أن طريقهم ليس مفروشا بالورود » ، وأكد آخر أن عليهم « أن يفعلوا كما فعل أسلافهم في أمريكا وأستراليا... انهم يريدون أن يعطوا جيرانهم العرب انطبعا في بلد قانونه السائد هو قانون الصحراء... » (٦٢) «... لكي يثبتوا ذاتهم ويرهبوا العرب ويكسبوا احترامهم وكي يزيحوا من نفوسهم أي فكرة عن امكانية طردهم من البلاد (٦٣) » . وأول مستوطنة مرت بتجربة قوة للدفاع كانت بتاح تكفا وكان على سائر المستوطنات الاولى التي تأسست وسط العزلة في قلب القرى العربية أن تمر بنفس التجربة . ومن هذه التجربة تطور نظام « الهاشومير » - الحراس اليهود - أو بدايات حركة الدفاع الذاتي اليهودي . وقد أوكل الى الهاشومير فيما بعد بناء مستعمرات زراعية على الحدود لتولي مهمة الدفاع ، والعمل في الوقت نفسه كطلائع للاستيطان . وكما يقول أحد مؤسسي هذا التنظيم « انهم منذ الايام الاولى قد شقوا طريق الصهيونية الصعب بيد على المحراث وأخرى على السيف (٦٤) » . ومحاولة انشاء نظام الهاشومير كانت دليلا على أن الحياة الريفية غير آمنة وعلى أن

المستوطنين كانوا يشعرون بالمصاعب التي تواجه عملية الاستيطان ، وتعددت شكاوى
الحاخام باشي لدى السلطات المحلية لحماية المستوطنات (مثال ذلك ما ذكرته جريدة
فلسطين في ١٣/٨/١٩١٣ بعد اشتباكات أهالي قرية زرنوقة ومستعمرة ديران
« رحوبوت ») .

ولم يكن في الامكان أن تخفف من مشاعر العداء وعود الصهيونيين بتحسين أوضاع
الفلاحين المادية وافادتهم من أصول الزراعة ، أو محاولة الصهيونيين التقليل من أهمية
المنازعات وعزوها الى أمر طبيعي يحدث في أي بلد يفد عليه مهاجرون جدد ، وانها تنشأ
طبيعيا عن المواجهة بين عالمين مختلفين وبسبب جهل اللغة وعادات وطبائع العرب (٦٥) ،
أو مزاعم الصهيونيين ان هذا العداء كان بتحريض بعض العرب المتعصبين أو الملاكين
الكبار ، وانه لولا ذلك لتقبل الفلاحون الوجود الصهيوني بسبب المنافع المادية التي
ادعى الصهيونيون انهم حملوها معهم (٦٦) (هذا مع ادراك الصهيونيين كفاءة الفلاح
العربي ومحاولتهم الاستعانة به لاعمار مستوطناتهم وتعليم المهاجر اليهودي العمل
الزراعي (٦٧)) . وكان يزيد حدة المشاعر المناوئة للصهيونية وصول الكتابات المعارضة
للصهيونية الى الريف واطلاع المثقفين هناك عليها . قد أقر المعتمد الرسمي للجمعية
الاستعمارية اليهودية Jewish Colonisation Association (ألبرت عينتابي)
انه منذ أن انتشرت في الريف نصوص خطابات روجي الخالدي وشكري العسلي في
(المبعوثان) عمت الفلاحين المشاعر المناوئة لليهود (٦٨) .

الملاكون الكبار :

رافق استياء الفلاحين من قدوم المستوطنين اليهود موجة من الغضب على الملاكين
الكبار أصحاب الاراضي الواسعة الذين تساهلوا في تمليك المستوطنين أراضيهم (٦٩) .
التطورات التي ذكرت سابقا حول اجراءات الملكية (٧٠) قد أدت الى احتكار عدد من
العائلات ملكية مساحات واسعة من الاراضي ، وكان أبناء هذه العائلات يسيطرون في
الغالب على المناصب الحكومية . وتعود أصول معظم هذه العائلات الى سكان المدن ،
بيد أن نفوذها امتد الى المناطق الريفية حيث الغالبية الفلاحية . ومنذ نهاية القرن
التاسع عشر عمل التزايد المتسارع في أسعار الاراضي وزيادة الطلب على الملكيات
الواسعة التي يطمع الصهيونيون بشرائها على دفع كبار الملاكين الى بيع الاراضي دون
مبالاة بضغط الرأي العام المعارض لهذا البيع ودون اهتمام بالاضرار التي تلحق
بمستأجري الارض من الفلاحين العرب . وبحسب المعلومات الواردة في مخطوطة
« المسألة الصهيونية » التي كتبها روجي الخالدي (نائب القدس) ١٩١١ (٧١) ، فان
الملاكين البائعين كانوا اما ملاكين غائبين ، وبعضهم من أسر لبنانية ، أو ملاكين فلسطينيين
من طبقة الافندية ، أو كان البائع الحكومة العثمانية التي كانت تبيع أراضي الفلاحين

د. خيرية قاسمية

العاجزين عن دفع الضرائب بطريق المزاد العلني . وبحسب المخطوطة لم تتجاوز الاراضي التي باعها أصحابها الفلاحون عن ثلاث قرى مجموع مساحتها أقل من ٧٪ من مساحة الاراضي المباعة (٧٢) ، وحتى عام ١٩١٤ لم تتجاوز النسبة المئوية للأرض التي باعها الفلاحون عن ٤٣٪ من مجموع الاراضي المباعة (٧٣) . ولكن من الخطأ الاعتقاد بأن الملاكين الكبار كانوا جميعاً راغبين في جني الارباح ببيع الاراضي للمهاجرين اليهود ، فقد كان كثير من هؤلاء الملاكين الكبار يدركون ما في هذه العملية من تهديد لمصالحهم المباشر ، وما تحمله من أخطار بعيدة تهدد وجودهم وترمي الى اقتلاعهم من الأرض . لذلك قاد كثير منهم حملة المعارضة لبيع الاراضي ، ولا سيما المثقفون الذين عملوا في ميدان السياسة . ومن هنا كان اتهام الصهيونيين طبقة الملاكين والاعيان بأنهم يشيرون أتباعهم حرصاً منهم على مراكزهم ومصالحهم (٧٤) .

أهل القلم :

هم سكان المدن من أبناء فلسطين والمشرق العربي عامة ، الذين عملوا في ميدان الكتابة (المؤلفات والصحافة) واطلعوا على الثقافة الغربية وتابعوا نمو الحركة الصهيونية ومؤتمراتها وأقوال زعمائها ، وعرفوا أهدافها البعيدة ومخططاتها ، الى جانب ما لمسوه من أعمالها مباشرة ، وأدركوا أن خطرها الحالي هو الحصول على أكبر مساحة ممكنة من الاراضي واستيطانها ، للوصول الى الغرض السياسي البعيد باقامة دولة يهودية على فلسطين ، وعبروا عن معارضتهم في كتابة المقالات ووضع المؤلفات كما أخذوا يبحثون عن سبل مواجهة الخطر . ونظراً للحظر المفروض قبل ١٩٠٨ على حرية الكتابة في الاجزاء العربية الآسيوية الواقعة تحت الحكم العثماني ، ونظراً للاقتناع الكامل بأن ما يصيب فلسطين يصيب العرب جميعاً ، ظهرت المقالات والمؤلفات التي تدل على اهتمام الرأي العام بالمسألة الصهيونية في القاهرة وباريس . فعلى صفحات المنار (نيسان ١٨٩٨) ، نبه الشيخ رشيد رضا أبناء بلاده الى الخطر الصهيوني الذي يعمل على استعمار بلادهم ، وأشارت المقتطف ١/٤/١٨٩٨ الى الغرض الصهيوني من استيطان فلسطين ، وفي عام ١٩٠٥ نبه عزوري في مقدمة كتابه «يقظة الامة العربية» (٧٥)، الى الخطر الصهيوني وتوقع صراعاً محتملاً بين يقظة الامة العربية والجهد الكامن لدى اليهود لاعادة بناء « مملكة اسرائيل » .

وبعد ظهور الصحافة في الاجزاء العربية من آسيا اثر تبدل النظام السياسي في الدولة العثمانية ١٩٠٨ عبرت صحف ولاية بيروت - القسم الجنوبي - ومتصرفية القدس (٧٦) عن تيار فلسطيني واضح تتجاوز حدود التقسيمات الادارية في تنبيه الرأي العام الى الخطر الصهيوني الذي يهدد حياة الفلاحين والوجود العربي ، وأخذت تلاحق انتقال الاراضي وتطالب بتشديد القيود على الهجرة والاستيطان وتنشر اخبار النشاطات

الصهيونية ، فكانت عاملا في اثارة وعي الشعب لمواجهة الخطر الصهيوني تبين طرق مكافحته . وقد حمل نجيب نصار صاحب « الكرمل » لواء المعارضة للصهيونية في فلسطين في الفترة التي سبقت الحرب دون توقف وقاد حملة توعية على صفحات جريدته ١٩١١ في مجموعة مقالات عن الحركة الصهيونية ، فذكر أنها تهدف الى التوصل الى « السيطرة على بلادنا ومصادر حياتنا » (٧٧) . ونشر مرارا البرقيات الموجهة من فلسطين الى الاستانة احتجاجا على شراء الاراضي ، وطالب باتخاذ اجراءات لمنع دخول المهاجرين ومنع بيع الاراضي . وردا على اعتزام الحكومة العثمانية بيع الاراضي الاميرية « المدورة » (٧٨) التابعة للدولة في منطقة غور بيسان وأريحا الى اليهود الاجانب ، وجهت الكرمل في ٧ تموز ١٩١٣ نداء الى العرب قالت فيه « هل تقبلون أن تصبحوا عبيدا للصهيونيين الذين جاءوا لطردكم من بلادكم مدعين أنها بلادهم؟ . . أيرضكم ذلك أيها المسلمون والسوريون والعرب . . . اننا نؤثر الموت على أن نسمح بأن يحدث ذلك . . » . وشددت جريدة فلسطين (التي كانت تصدر في يافا منذ ١٩١٢) في الاشهر السابقة للحرب حملتها في المقاومة محذرة من الخطر الذي يتهدد الوجود العربي في فلسطين ، وذكرت في ٢٢/١/١٩١٣ « . . انه ما دام الصهيونيون يستولون على البلد قرية قرية . . فغدا تباع القدس بأجمعها وفلسطين بكاملها ، فاذا لم نتدارك الامر كان حظ الدولة فيها حظا في طرابلس الغرب أو ربوع البلقان » .

ووجهت الصحيفتان (الكرمل وفلسطين) انتقادات عنيفة الى الزعماء والاعيان والاثرياء المتنفذين الذين تهاونوا في بيع الاراضي أو تواطؤوا مع السلطات المحلية لاتمام عمليات البيع (الكرمل ١٠/١٢/١٩١٢) حول بيع قرية كركور وبيدوس ، وجريدة فلسطين (٢٢/٢/١٩١٣) حول بيع طواحين نهر جريشة «العوجا» . وثابرت الصحافة دون كلل على التنديد بمواقف من تعميمهم مصالحهم الشخصية فلا يرون الخطر الصهيوني المحدق بهم ، ويؤثرون حاضرا ذهبيا على حساب مستقبل مظلم لابنائهم . وحملت الكرمل في ١/١/١٩١٣ على الزعماء الذين يتظاهرون بالسهر على المصالح الوطنية في الوقت الذي ينغمسون فيه بعمليات السمسرة على بيع الاراضي للصهيونيين . وخاطبت أبناء فلسطين في ٧/٧/١٩١٤ قائلة « ليس لكم أن تلوموا الصهيونيين بقدر ما ينبغي أن تلوموا زعماء بلدكم وموظفي حكومتكم الذين يبيعونهم الارض ويعملون كسماسرة لهم . أوقفوا هذه المبيعات توقفوا الحركة الصهيونية » . وسعت جريدة الكرمل الى دعوة الشبيبة المتعلمة لقيادة الرأي العام كي تحول دون انتقال الاراضي من أيدي الوطنيين وذلك بالتأثير الادبي على أصحاب هذه الاراضي فقالت في ٣١/٧/١٩١٤ « اذا لم تستطيعوا أن تمنعوا آباءكم عن بيع أوطانكم ، فلا أقل من أن تحتجوا عليهم وتبرؤوا من أعمالهم وتخرجوا من بيوتهم ، فخير لكم أن تكونوا فقراء شرفاء من أن تأكلوا خبز بيع الارض لذوي المطامع السياسية فيكم » . وقد

أدركت الصحافة أن الخطر لا يقتصر على الخطر الاقتصادي الناجم عن الاستيطان وبيع الاراضي بل يتعداه الى الخطر القومي ، عبر عن ذلك خليل السكاكيني في مقابلة مع صاحب جريدة الاقدام (وكانت تصدر في القاهرة) في أواخر آذار ١٩١٤ « . . ان الصهيونيين يريدون أن يمتلكوا فلسطين قلب الاقطار العربية، وهكذا يبدو أنهم يريدون كسر الحلقة وتقسيم الامة العربية الى جزأين للحيلولة دون توحيدها . فعلى الشعب أن يكون واعيا ، انه يمتلك أرضا ولسانا ، واذا شئت أن تقتل شعبا فاقطع لسانه واحتل أرضه ، وهذا بالضبط ما يعتزم الصهيونيون أن يفعلوه » .

وتولت الصحف البحث عن سبل مواجهة خطر الاستيطان ، وفي حملتها لتبين طرق المكافحة تتجلى ظاهرتان : **الاولى** الاعجاب الضمني بالتقدم والاساليب التنظيمية التي ينتهجها الصهيونيون ، **والثانية** ادراكها أن المعارضة لا يمكن أن تصبح فعالة الا من خلال اكتساب المعرفة والمهارة والتنظيم (٧٩) . فكتب محمد كرد علي في المقتبس ١٥/٣/١٩١٠ مشيرا الى أن مقاومة الخطر لا تكون بالاتكال على الحكومة أو قرارات مجلس النواب بل ، وكما دعا رشيد رضا عام ١٨٩٨ ، بنفض الكسل والعمل والاجتهاد والتعليم ، وأن يصبح الصهيونيون مثالا للاقتداء في تنظيم الزراعة وتأليف الشركات « . . فالارض لله . . يرثها عباده الصالحون ، أي الصالحون لعمارتها » . وكانت دعوة الكرمل ببناءة ، فلم تكتف بالوقوف ضد أطماع المستعمرين اليهود الاجانب ، بل كانت تشجع كل من يحيي الارض ويعمرها ، وثارَت يوم هاجمت بعض عشائر البدو من حوران قرية القدسية من أراضي بيسان التي اتخذها الياس سرسق مدرسة لزراعة القطن ، وحثت حكومة طبريا لتصون المشاريع الحيوية التي تتوقف عليها حياة البلاد (نقلت ذلك المقتبس ١٥/٣/١٩١٠) . وتولت الكرمل مع جريدة فلسطين حث المواطنين على ترقية أحوال البلاد الاقتصادية وتحسين أوضاع الاراضي ورفع سوية الفلاحين وانشاء الجمعيات واقتباس أساليب الصهيونية العلمية والتنظيمية، ففي نهاية حزيران ١٩١٣ كتبت فلسطين مقالا أكدت فيه أن الكلمات والالفاظ لا يمكن أن تقف في وجه التمويل والعلم والحماسة والتضامن الوطني وكلها متوفرة للصهيونيين . وقالت ان العمل وحده هو الذي يستطيع أن يقف في وجه العمل ، واقترحت تأسيس شركة وطنية فلسطينية للأراضي يمولها عدد من أثرياء فلسطين غايتها ابتياع الاراضي غير المزروعة والضغط على الحكومة لحظر بيع الاراضي الى المستوطنين اليهود .

وقد لاقت دعوة الصحف الى تنظيم العمل والجهود استجابة وبدأ تشكيل منظمات وجمعيات محلية لبحث الطرق الكفيلة بمقاومة الاخطار الصهيونية ولا سيما سبل مكافحة بيع الاراضي لليهود . وفي آب ١٩١٣ ظهرت جمعية مكافحة الصهيونية التي اتخذت من نابلس مقرها الرئيسي وأقامت فروعا في بعض المدن الفلسطينية ،

ودعت الى التظاهر ضد بيع الحكومة للأراضي في المزايدات العلنية ، كما أرسلت برقيات الاحتجاج ، واقترحت أن تحفظ حقوق الفلاحين في أراضيهم التي اغتصبتها الحكومة (الكرمل ١٩١٣/٨/٨) . وحذوت حذوها جمعيات مماثلة خارج فلسطين كان من جملة أهدافها في مقاومة الصهيونية توعية المزارعين والفلاحين بحيث يتمكنون من حماية أنفسهم من أخطار الصهيونية (الكرمل ١٩١٣/٢/٢٤) .

واذا كان الاطلاع على الصحف أمرا قاصرا على فئة المثفين فان ذلك لا ينفي وجود رأي عام واضح قوي بدليل أن قاعات المحاكم في حيفا ويافا التي كانت تشهد محاكمات صاحبي الكرمل وفلسطين (بسبب الشكاوى الصهيونية) كانت تفص بجمهور الحاضرين من أبناء الشعب على اختلاف مستوياتهم ، وكانت تعقب كل تبرئة شبه مظهرة وطنية (٨٠) . ولم تكن دعوات الصحف في منطقة فلسطين دعوات اقليمية ، فقد كان هناك ادراك واضح بأن تهديد الصهيونية لا يقتصر على منطقة فلسطين ، وتقول الكرمل في ١٩١٣/٢/١١ « . . . وهذه الاطماع لا تقتصر على انشاء دولة في فلسطين بل تمتد الى منطقة الشرق العربي اذا لم يتدارك الخطر » . وأثار الخطر الصهيوني المناقشات والجدل في صحف بيروت ودمشق (المفيد ، فتى العرب ، المقتبس) ، وكتابتها من اقطاب الحركة العربية ، وفي القاهرة فتحت جريدتا المقطم والاهرام ومجلتا المنار والهلال (وأصحابها من السوريين المقيمين في مصر) باب البحث في المسألة الصهيونية وموضوع الاستيطان اليهودي (٨١) .

رجال السياسة :

يمكن تتبع مواقف عدد من الذين انخرطوا في العمل السياسي من أصحاب المناصب الادارية أو أعضاء الاحزاب والجمعيات العربية أو المندوبين في (مجلس المبعوثان) (وينتمي غالبيتهم الى طبقة الوجهاء) ممن عبروا عن معارضتهم للصهيونية بوجه عام والانتقال الاراضي بوجه خاص ، في تسجيل الاحتجاجات وارسال البرقيات والوفود على مختلف المستويات منذ موجة الهجرة اليهودية الاولى . وحين شكلت لجنة قانونية من أفندية وشيوخ منطقة ملبس (بتاح تكفا) ١٨٧٨ لدراسة نزاع الاراضي عبر الممثلون العرب عن تخوفهم من أحلام العودة ، وكان هذا ، كما يقول أحد المؤرخين اليهود ، « يشجع العامة وبالتالي يؤدي الى زيادة الهجوم على المستوطنات (٨٢) » وأثارت موجات الهجرة المتدفقة ١٨٩١ تخوفا عاما نتيجة لكثرة عدد المهاجرين وازدياد عمليات شراء الاراضي مما دفع بعض وجهاء القدس الى رفع عريضة الى السلطات التركية وقعها ٥٠٠ من الاهالي تضمنت المطالبين الاساسيين للحركة الوطنية وهما **تحرير الهجرة ومنع استملاك الاراضي** من قبل اليهود ، وتذكر العريضة أن اليهود قد سلبوا الاراضي وبدأوا تدريجيا بالسيطرة على كل التجارة المحلية واحضار السلاح الى فلسطين (٨٣) .

والعريضة هي أول عمل عربي منظم ضد الهجرة والاستيطان اليهودي وأحد الأسباب التي شددت فيها الاستانة قيودها على الهجرة وتملك الأراضي . وفي عام ١٨٩٧ ترأس مفتي القدس هيئة محلية ذات صلاحيات للتدقيق في طلبات نقل الملكية في متصرفية القدس ، فحال دون حصول اليهود على أراض زراعية جديدة (٨٤) . وربما اقتضت معارضة هذه الفئة أحيانا على لعب دور الوساطة وعلى نقل وجهة النظر الشعبية ، إلا أن هذا كان يدل على قوة الرأي العام وضغطه مما لم يكن في مقدور أحد أن يتجاهله ، والدليل على ذلك الحملة الاحتجاجية الشعبية الواسعة عام ١٩٠٠ ضد شراء اليهود للأراضي والتي تمثلت في سيل العرائض الجماعية (٨٥) .

ومع عودة الحياة البرلمانية في ١٩٠٨ ، ونظرا لقرب المبعوثين العرب من السلطة المركزية وامكان تأثيرهم في القرارات ، تلقوا سيلا من الكتب والبرقيات تنبه الى الخطر الصهيوني ، وتوجه الدعوة للاستعانة بالحكومة اما بوسائل الضغط أو الاقناع لاصدار التشريعات التي تمنع المهاجرة وامتلاك الأراضي وتقييد الامتيازات الاجنبية . وفي ١٥/٣/١٩١٠ نشرت المقتبس كتابا مفتوحا الى المبعوثان وجهه عبد الله مخلص حول استعمار الصهيونيين « وانشاء القرى والساكن وهم يسمونها بالمستعمرات ، كأنهم استعمروا مجاهل افريقيا واكتشفوا قطبي أمريكا » . ورأ أن ينبه أعضاء المجلس « . ان البلاد الفلسطينية أصبحت على شفا جرف من الخطر ، وقد لا يمضي عليها عشرات السنين الا ويعمل بها ناموس تنازع البقاء عمله الطبيعي . . . وتصبح البلاد كليا للأجنبي . . » . كان ما يخشاه في المستقبل « . . أن ينبذ الدخيل الاصيل ونخرج من بلادنا أفواجا أفواجا ، زرافات ووحدانا ، ثم نميل بوجوهنا الى بقعتنا النظرة نبيكها ونرثيها ويصيبنا ما أصاب الاندلسيين في أواخر أيام ادبارهم » . ونشرت المقتبس في ١٩١١/١/٢ قصيدة بعنوان « الفلاح والدولة » ينبه فيها عبد القادر المبارك من دمشق النواب بأن يؤدبوا الامانة التي أعطاهم اياها ناخبهم ويشير خاصة الى مشروع الاصفر وخطره (٨٦) .

وخلال مناقشات مجلس المبعوثان (آذار ١٩١١ و أيار ١٩١١) شرح النواب العرب أبعاد المخطط الصهيوني والعمل على احباطه وحث الحكومة على اتخاذ اجراءاتها ضد الهجرة وبيع الأراضي وانتقدوا تهاون السلطات وطالبوا باعادة فاعلية القيود المفروضة على الهجرة وتملك الأراضي (٨٧) . وكان من بين النواب العرب شكري العسلي (من دمشق) وقد سبق له أن كان قائمقاما للناصرية خريف ١٩١٠ وحاول وقف اتمام عملية انتقال أراضي الفولة في سهل مرج ابن عامر الى الصهيونيين (٨٨) ، لذا عزم والي بيروت على عزله، وقبل أن يبلغ قرار العزل انتخب مبعوثا لدمشق في كانون ثاني ١٩١١ . وتذكر المقتبس ١٩١١/٣/٢ انه كان للموقف الذي تبناه في قائممقامية الناصرة أثر في

فوزه بأغلبية الاصوات . وقد أكد مراسل إحدى المجلات الانكليزية (٨٩) أن شعور المندوبين العرب الذين يعتبرون تدفق اليهود « كغزو الجراد » لا يمكن أن ينجم عن أي عداة عرقي أو ديني ، بل انه ناجم عن تخوف العرب من أن يقوم اليهود ببلعهم أولا ثم طردهم أخيرا . وقد نشط بعض المبعوثين العرب من أجل ايجاد حل نهائي لقضية « الاراضي المدورة » وخاصة بعد تردد اشاعات بيع أراضي الفور . واقترح مبعوث دمشق فارس الخوري (كما ذكرت الكرمل في ١٧/٧/١٩١٤) أن تعطى الاراضي المدورة في فلسطين الى ادارة الخط الحجازي وأشار على شيخ الاسلام باقتراحه إلا أن الاقتراح لم ينفذ .

وكانت المعاداة للصهيونية والعناية برفع المظالم التي يعانيها المزارع العربي ضمن البرامج الانتخابية للمرشحين العرب الى انتخابات المبعوثان ١٩١٢ و ١٩١٤ . ووجه أحد المواطنين في يافا على صفحات المقتبس ٣/٤/١٩١٢ انظار المرشحين الى التفاوت بين حالة المهاجر اليهودي والمزارع العربي حيث تتوفر للأول الظروف التي تمكنه على تذليل المصاعب التي تقف في طريق نجاحه ومنها المصارف والمدرسين والادارة الذاتية والاعفاء من الجندية في وقت لا تتوفر للمزارع العربي « حيث يسود الجهل وقلة الموارد مما يجبره على الرهن والوقوع تحت عبء الفوائد وسلطة الممولين ومظالم الاعشار » . ويستنتج الكاتب من هذا « أسباب تقدم المزارعين الاجانب وتأخر مزارعينا حتى اذا ضاق ذرعا باع أملاكه بأبخس الاثمان . . » . وكان من أول الاصلاحات التي وعد بها أحد المرشحين في متصرفية القدس في لائحته الانتخابية ١٩١٢ « . . هو افراز الاراضي المشاعة ، لانه بذلك يصعب استيلاء المستعمرين عليها . ويوضح المرشح مساويء نظام المشاع اذ « ثبت أن جميع الاراضي التي بيعت للمستعمرين لم يبيعها أصحابها الا من حاجة وباعوها بأرخص الاثمان ، ان الفلاح متى صار له قطعة معلومة لها قوانين نظامية يقوى الاعتماد على ماليته وثثق به البنوك الاجنبية وتسلفه بفائدة زهيدة » (٩٠) . وخلال الحملة الانتخابية في متصرفية القدس ١٩١٤ نشرت جريدة الاقدام احاديث مع المرشحين حول رأيهم في المسألة الصهيونية (٩١) ، ودعا راغب النشاشيبي الى وضع تشريع خاص يرمي الى منع الصهيونيين عن امتلاك الاراضي .

وقد أدرك رجال السياسة العرب خارج فلسطين الخطر الصهيوني من خلال اللقاءات القومية في الاحزاب والجمعيات والنداءات التي كان يوجهها أبناء فلسطين الى تلك الاحزاب والجمعيات ، وفي آذار ١٩١٤ ناشد عدد من وجهاء القدس ويافا وغزة أعضاء المنتدى الادبي في الآستانة (٩٢) بأنه اذا لم يخف المخلصون الى انقاذ فلسطين فان مصيرهم سيكون مماثلا لمصير الهنود الامريكيين . فالصهيونية التي تشكل دولة ضمن الدولة تهدد مصير العرب وصميم وجودهم في فلسطين . وأشارت الكرمل في ١٤/٧/١٩١٤

الى تكتون جمعية اسلامية في الآستانة برئاسة علي باشا نجل الامير عبد القادر الجزائري المشتري أراضي فلسطين لمنع سقوطها في أيدي الصهيونية ، وقد أوجدت الجمعية رأس مال لها قدره مليون ليرة . وتأمل الكرمل ، وهي تعلق على الخبر ، أن تشرع الجمعية لمشتري الاراضي التي قيل ان المفاوضة على بيعها أو رهنها جارية .

ولم يكن مثيرا للدهشة أن يكون العرب في فلسطين وخارجها قد بدأوا يفكرون باللجوء الى العنف (آخر الدواء) ضد الصهيونية في الوقت الذي كانوا يعملون فيه أيضا للانتقاض على الحكم العثماني عشية الحرب العالمية الاولى . وكتب محمد الحمصاني في مطلع آب ١٩١٤ في جريدة الاقدام « . . اننا لسنا ازاء حركة مباراة ومنافسة بل حركة دفاع عن حياة عامة توجب الاخذ بكل طرق المقاومة لا فرق بين انشاء الجمعيات والنقابات وبين تأليف العصابات المسلحة » . ولم يمنع نشوب الحرب العرب من التفكير في اتخاذ اجراء ما ضد الصهيونية (خاصة ان النشاط الصهيوني لشراء الاراضي وانشاء المستوطنات لم يتوقف خلال الحرب) . وقد كشفت أوراق وضع الاتراك أيديهم عليها عام ١٩١٥ النقاب عن وجود خطة أعدتها عرب فلسطين للتخلص من الصهيونيين عن طريق ايقاد النار في المستوطنات اليهودية وطردها سكانها منها (٩٢) .

ثانيا - فترة الحكم البريطاني ١٩١٧ - ١٩٤٧

١ - المخطط الصهيوني البريطاني لاكتساب مزيد من الارض :

بدأت السنوات الثلاثين من الحكم البريطاني في فلسطين ، بدعم بريطاني انشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين ، وخوّل الاحتلال بريطاني أن تفعل ما تشاء في بلد محتل . واكتشف أبناء فلسطين أن احتلالا قاسيا قد انتهى ليحل محله احتلال آخر . ربما كان أكثر انسانية في بادئ الامر ولكنه بالتأكيد احتلال غريب وأشد تهديما (٩٤) . وأعيد رسم الحدود السياسية بطريقة وجد عرب فلسطين أنفسهم كيانا منفصلا عن الكيانات المتعددة التي وضعت تحت ادارات أوروبية مختلفة (عرفت بنظام الانتداب) . ومنذ بداية الوجود البريطاني في فلسطين تبدى الهدف الحقيقي للصهيونيين بالاستئثار بالبلاد رغم ادعائهم بإمكانية العيش بسلام بين الشعب العربي ، وتذكر وثيقة بريطانية في ١٥/١٢/١٩١٧ (٩٥) : « ان ما يبحث عنه الصهيونيون هو سياسة الباب المفتوح والحصول على أكبر قدر ممكن من الاراضي واستيطانها ، ثم التقدم بعد ذلك بأساليبهم الزراعية المتطورة وسندهم المالي وشعورهم القومي وكرم الدولة الحامية نحو الوصول الى الهدف النهائي » . وقبل أن تنتهي الحرب قام وايزمان (وكان يرأس بعثة صهيونية قدمت فلسطين لضمان تنفيذ تصريح بلفور) في ٣٠/٥/١٩١٨ برفع رسالة الى بلفور تقدم فيها ، ضمن عدة قضايا أخرى (٩٦) ، بالخطوط العامة لمشروع صهيوني للأراضي أشار فيه الى أن فلسطين الجنوبية ، عدا بعض الاستثناءات ، أراضي غير

مأهولة عمليا ، ومع أنه يتوقع أن تقوم دعاوى كثيرة حول حقوق الملكية في هذه الاراضي التي يرى أن أكثرها له صفة وهمية ، إلا أنه يعد بأن يعرض على أصحاب الدعاوى الحقيقية ، وأن لا يطرد شخص من أرض مزروعة . ولكنه يرى أن المشروع لا يمكن أن ينفذ دون التخلي عن نظام الملكية والزراعة الحاليين نظرا لوجود مساحات كبيرة من الاراضي الخصبة بدون زراعة تنتج أقل من امكانياتها ، بينما يعاني العالم ، وفلسطين خاصة ، من نقص في المواد الغذائية . وأمر آخر أشار له وايزمن هو أن الفلاح يملك مساحة أرض تفوق قدرته على زراعتها بشكل مناسب أو على حد قوله « . . ان جائزة توضع للكسل وعدم الكفاءة » . وعرض وايزمان في مذكرة خاصة مشروعا زراعيا يتناول مساحة تقرب من ٢٥٠.٠٠٠ هكتار من أراضي الدولة والاراضي المهملة أو الاراضي المزروعة جزئيا من قبل أصحابها ، وذلك تحت اشراف وتوجيه عسكريين لزيادة انتاج المواد الغذائية خلال فترة الحرب وما بعدها . وبرأي وايزمان « . . لو سمح لنا القيام بهذا المشروع ، فنحن سنعرف ، وكذلك كل يهود العالم ، أن أساس الوطن القومي قد وضع حقيقة . . » . وفوائد المشروع كما تراها المذكرة الصهيونية هي **أولا** : تحسين الشروط الزراعية في البلد ، **ثانيا** : يقدم المشروع في نهاية تنفيذه دليلا واضحا على فوائد الاساليب العلمية الزراعية بحيث « ان السكان المحليين الذين سيكسبون منه كثيرا ، سيميلون الى الترحيب بالاستيطان اليهودي بشكل لا يمكن أن يتوقع منهم اليوم ، وستزول بذلك إحدى العوائق التي تقف في طريق شراء الاراضي من قبل المنظمات الصهيونية وتوسيع المساحات المستوطنة حاليا » ، وفائدة **ثالثة** هو أن تحول للمنظمات الصهيونية بعد انقضاء فترة المشروع ملكية الاراضي المهملة أو غير المأهولة والتي تقع ضمن حدود المشروع وتشكل بذلك نواة تطور زراعي أوسع في فلسطين .

ولم تكن السلطات البريطانية ، رغم ترحيبها بالمشروع ، في تلك المرحلة الدقيقة ترى من وجهة نظر سياسية البدء بمشروع الاراضي على هذا المقياس العريض ، إلا أنه وفقا لما ذكره كلايتون Clayton تعليقا على مشروع وايزمان (٩٧) « ان هذا المشروع يزيد في عدم الثقة والشك في أذهان السكان العرب الذين ينظرون اليه كخطوة أولية نحو تجريدهم من أراضيهم » . وكان كلايتون يرى أن العرب في الوقت الحاضر ينظرون الى كل حركة بشك بالغ . ومع أن هذا بنظره « ليس أمرا خطرا في الظروف العادية ، إلا أن الوضع العام يقتضي الاقلال الى أدنى حد ممكن من مجال الدعاية العدائية بين العرب ككل » . ويرجع كلايتون هذا العداء ، كما كانت تصوره الصهيونية ، الى أن طبقة الزعماء و « الافندية » الذين يريدون أن يضمّنوا لانفسهم الوظائف الحكومية يرون أن الادارة التي يسود فيها اليهودي الأكثر ثقافة وذكاء تقلل أمامهم الفرص للحصول على الوظيفة ، ولذلك هم لن يضيعوا جهدا لتحريض الفلاحين لاتخاذ موقف معاد لليهود وانه ليس من الصعب عليهم ، والكلام لكلايتون ، « أن يقنعوا السكان الجهلة

والسذج أن الصهيونية هي كلمة مرادفة لسرقتهم أراضيهم وحتى وسائل عيشهم « . لقد رأت السلطات البريطانية في ذلك الحين ، كما عبر عنها كلايتون ، أن تحدد المدى الذي يجب أن يصله تطوير السياسة الصهيونية خوفا من أن يشير أي تطور حقيقي للآراء التي تقع في جذور تصريح بلفور « قدرا من الاستياء والقلق لدى الفئات الأخرى ذات المصلحة تستفيد منه دعايات . . » . وجاء في رد بلفور إلى وايزمان ٢٦ تموز ١٩١٨ (٩٨) ، أنه مع تقديره للأسباب التي دفعت وايزمان إلى اقتراح مشروع كهذا قبل مؤتمر السلم ، لا يزال يرى أن البدء بمسألة معقدة ودقيقة كهذه في المرحلة الراهنة هو أمر سابق لأوانه .

وعلى أبواب مؤتمر السلم ظل وايزمان يطلب مزيدا من التنازلات من الحكومة البريطانية لتنفيذ السياسة التي انطوى عليها تصريح بلفور ، فتقدم بمقترحات محددة إلى وزارة الخارجية في ٩ ت ٢ ١٩١٨ (٩٩) جاء فيها تعيين لجنة أراضي يكون من أعضائها ممثلين عن البعثة الصهيونية لمعالجة كل المسائل المتعلقة بتملك الأراضي في فلسطين مباشر بعملية مسح أولي ثم عملية مسح نهائي للأراضي عندما تسمح الظروف ، وذلك بوضع الخرائط ثم فحص سجلات الأراضي التي لا تزال موجودة والتثبت من صحة حقوق الملكية ، وتصنيف كل أراضي الدولة ، والأراضي المهملّة وغير المزروعة أو المزروعة جزئيا ، وبحث قوانين الأراضي الحالية واعداد مقترحات لإجراء التعديلات الضرورية التي تلائم المتطلبات الحديثة . وجاء في المقترحات طلب إعطاء اذن وتفويض كاملين للبعثة الصهيونية بإرسال مجموعة خبراء لإجراء عملية تفصي شاملة للبلاد للتأكد من مواردها ووسائل تطويرها ، وأن تخول البعثة الصهيونية في الوقت الحاضر البدء بتنفيذ الأشغال الضرورية والعملية كتجفيف مناقع معينة ، وحفر الآبار وعمل طرققات وما شابه ذلك . وأن تخول البعثة كذلك بحث الامكانيات وتقديم المقترحات اللازمة لتوطين الجنود اليهود الذين شاركوا في حملة فلسطين إذا رغبوا بالبقاء ووجدوا صالحين لأغراض الاستيطان . واعترضت السلطات البريطانية العسكرية على طلب لجنة الأراضي والتسوية والمسح ، لأن هذا الأمر برأيها هو مهمة الحكومة المدنية أكثر منه مهمة الإدارة العسكرية المقيمة (بقانون وأعراف الحرب) . جاء ذلك في برقية كلايتون ١٩ ت ٢ ١٩١٩ (١٠٠) إلى وزارة الخارجية أوصى فيها بأن الوقت الحالي غير ملائم تماما لأي نشاط صهيوني خاص في فلسطين ويجب أن (يؤخر) حتى يحدد تماما وضع البلاد وشكل ادارتها نهائيا . وكانت جميع الوثائق البريطانية في تلك المرحلة تقر بحالة القلق في فلسطين وتشكل جمعيات اسلامية ومسيحية لحماية الارض (١٠١) .

وجاء وضع فلسطين رسميا تحت الانتداب البريطاني ١٩٢٠ كخطوة تالية للحكومة البريطانية ، بعد تصريح بلفور ، من أجل التمهيد لإرساء الوطن القومي

اليهودي ، وجعلت مواد صك الانتداب (١٠٢) للدولة المنتدبة السلطة التامة في التشريع والادارة واعتبرتها مسؤولة عن وضع فلسطين في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تضمن انشاء الوطن القومي اليهودي عليها . وينص الصك انه «على إدارة فلسطين مع ضمان عدم الحاق الضرر بحقوق ووضع جميع الفئات الأخرى ، أن تسهل هجرة اليهود إليها في أحوال ملائمة وأن تشجع بالتعاون مع الوكالة اليهودية حشد اليهود في الأراضي الأميرية والأراضي الموات غير المطلوبة للمقاصد العمومية » . وكان لا بد أولاً من إيجاد نسبة من السكان اليهود تكون كافية لتبرير فكرة الوطن القومي اليهودي ، وهكذا فتح الانتداب البريطاني أبواب فلسطين لهجرة اليهود الرسمية وغير الرسمية . لقد دخل الاحتلال البريطاني فلسطين وفيها ٥٦.٠٠٠ يهودي وغادرها بعد أن ترك بها حوالي ٧٠.٠ ألف أي أن عدد اليهود ارتفع بمقدار ١٢ ضعفاً (١٠٢) . هذا في الوقت الذي ظلت فيه الحكومة البريطانية تزعم أنها تتمسك بمبدأ قدرة البلاد الاقتصادية على استيعاب المهاجرين (١٠٤)

وكان لا بد بعد إيجاد المهاجرين اليهود ، من إيجاد الأرض لهم ، ولجأت حكومة الانتداب إلى سياسة معينة هدفت من ورائها سحب الأرض من أيدي العرب وتسهيل حصول الصهيونيين عليها . فقد مارست حكومة الانتداب سياسة إفقار العرب فأخذت تضيق الخناق على الفلاحين وأغلقت المصرف الزراعي العثماني (الذي يقدم القروض الزراعية) ولم تجر محاولة لإيجاد جهاز بديل وطالبت الفلاحين بتسديد القروض المستحقة عليهم وحجزت أراضي الفلاحين ومواشيهم للقروض وتشددت في جمع الضرائب المتراكمة بالرغم من أن دخول بريطانيا لفلسطين كان متوافقاً مع انتهاء الحرب التي أنهكت شعب فلسطين . وقد أبقت سلطات الانتداب على النظام الضريبي العثماني (الذي كان معتمداً على الضرائب المباشرة بالنسبة للفلاح خصوصاً ضريبة العشر وضريبة الأملاك (الويركو) وضريبة الأغنام (١٠٥) . ولكن تحصيل الضرائب أصبح أكثر فعالية وازدهاراً في الأسلوب وطريقة التخمين ، وقد أبدلت ملتزمي الضرائب بموظفين رسميين لتحصيلها ، وهكذا ظلت حالة الفلاح على ما هي عليه خلال الحكم العثماني ، يدفع الضرائب الباهظة بالنسبة لصافي دخله . ورغم التخفيضات المتلاحقة لمعدلات الضريبة أكدت جميع دراسات الخبراء العرب والإنكليز في منتصف الثلاثينات أن الفلاح يدفع وسطياً حوالي ٢٥-٥٠٪ من دخله الصافي لضرائب الحكومة (١٠٦) ، حتى لو كان يحصل على دخل أقل مما يحتاج لآعالتة . وأدى هذا الوضع إلى اضطراب معظم الفلاحين إلى الاقتراض من المرابين بفوائد عالية أجبرتهم إلى رهن الأرض وبالتالي فقدانها أو إلى بيعها أو تسجيلها باسم مالك كبير أو تاجر مدني ، بحيث صارت الأرض السلعة الوحيدة التي يمكن أن تحجزها المحاكم البريطانية في فلسطين . ثم إن حكومة الانتداب أغفلت نهائياً كل مسائل تطوير القرية الفلسطينية أو تحسين حالة الفلاح المادية خوفاً من أن يؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار الأراضي وفي ذلك إرهاب لحلفائهم الصهيونيين أو

تحرير الفلاح من ديونه فلا يتخلى عن أرضه . كما وضعت الحكومة ١٩٢٦ قانون « نزع الملكية » للأراضي والعقارات للاستيلاء على ما تريده من أرض فلسطين وتقديمه مجاناً أو بسعر رمزي للصهيونيين . وفي ١٩٢٨ أصدرت حكومة الانتداب قانون تسوية حقوق ملكية الأرض هدفه في الظاهر حل مشاكل ملكيات الأراضي ، إلا أن عمليات التسوية مهدت الطريق إلى تحقيق المطامع الصهيونية بمقياس واسع ، حيث كادت العمليات تنحصر في منطقة السهول الخصبة والأراضي المروية أو القابلة للري ، هدفها استخلاص أكبر مساحة ضمن هذه المنطقة من ملاكيها العرب بحجة أنها معطلة أو لا تدخل ضمن سندات (كواشين) الملاكين العرب ، وتسجيلها باسم أملاك الدولة ، ثم تسهيل انتقالها لليهود فيما بعد (١٠٧) وأجبرت الحكومة الفلاحين العرب الذين يعملون في الأرض التي بيعت للمنظمات اليهودية على الرحيل بالقوة التعسفية القانونية وبالقوة الفعلية (١٠٨) .

ولتنفيذ المخططات الصهيونية الرامية لغزو فلسطين ، تقدمت المؤسسات اليهودية التي تولت مسؤولية شراء الأراضي (١٠٩) (وأهمها الصندوق القومي اليهودي - كيرين كيميت Keren Kayemeth الذي أنشئ كمؤسسة انكليزية ١٩٠١ ، والصندوق التأسيسي «لأرض إسرائيل» (فلسطين) كيرين هايسود Keren Hayesod الذي أنشئ في لندن ١٩٢٦) ، بما توفر لديها من أموال ومستفيدة من سياسة الحكومة في إصدار التشريعات الخاصة والانظمة الضريبية ، تقدمت في تنفيذ مهمتها باستملاك الأراضي الملائمة للزراعة وتوطين المهاجرين اليهود عليها وتأجيرها للمزارعين اليهود بأجور زهيدة لمدة طويلة . ويذكر التقرير الاقتصادي المرفوع إلى هيئة مؤتمر بلودان أيلول ١٩٢٧ (١١٠) « لقد وضع اليهود في الأراضي التي استثمروها في فلسطين كل ما يستطيعون من مال وذكاء وحمية حتى أصبحت مزارعهم أشبه بحقول التجارب الفنية منها بمستثمرات زراعية ، وقد تقدمت الزراعة تقدماً ظاهراً من حيث وفرة المحصول وتعداد أنواعه وكثر استعمال الآلات الزراعية والأسمدة الكيماوية ... » ولكن هذا الازدهار الاقتصادي ، يضيف التقرير « ينطوي في حقيقته على أمور تجعله عرضة للهواء في كل لحظة فليس في وسع المستعمرات الصهيونية أن تقوم بنفسها أو تستطيع الاستثمار بدون مساعدة لأن أعمالها ليست مبنية على عوامل اقتصادية حرة بل عائشة على تسامح مؤسسة « رأس مال فلسطين التأسيسي » بعدم قبض ما أقرضته لها من الأموال وعلى تسامح مؤسسة « رأس المال القومي » بعدم استيفاء أجرة أراضيها ... أي تبرعات غير طبيعية بعوامل استثنائية مؤقتة ... » .

ورغم كل الاغراءات الصهيونية والتسهيلات البريطانية لم يتجاوز ما كان يملكه اليهود عام ١٩٤٥ وفق التقديرات الرسمية ، عن ٦٩٩ر٤٩١ دونم من أصل مساحة فلسطين (٢٣.٠ و ٢٦ر٣٢٣) دونم أي ٦٧.٥ ٪ ، أما مجموع ما كان يملكه اليهود من

أصل المساحة المزروعة فعلا في فلسطين ، (والتي كانت تقدر بـ ٩٢٥٣٨ ر٢) فلم يتجاوز ١٧٦٧٤٥ ر١٧٦٠٨ دونم أي ١٢٧٠٨٪ (١١١) ، ولكن هذه المساحة كانت كافية مبدئيا لإقامة المستوطنات الصهيونية واستيعاب المهاجرين اليهود ، وكانت أفضل الأراضي الصالحة للزراعة في السهول الغنية بينما ترك للعرب المناطق الجبلية الأقل خصبا ومياها والأكثر وعورة (١١٢) .

وكانت مسألة الأراضي الصالحة للزراعة مدار خلاف بين السلطات البريطانية والوكالة اليهودية نظرا لأنها تتعلق بمسألة السماح بادخال المهاجرين اليهود القادمين للاستيطان ، وفي مطلع الثلاثينات اختلفت تقديرات الأراضي الصالحة للزراعة بين ٦٥٤٤ ر٠٠٠ (وفق التقديرات البريطانية) و ٩١٩٧ ر٠٠٠ دونم وفق تقديرات الوكالة اليهودية (باستثناء منطقة بئر السبع الصحراوية والتي لم يكن قد تم مسحها بالكامل وتبلغ ١٢٥٧٧ ر٠٠٠ دونم أي ١٣٪ من مساحة فلسطين) . ووفق تقديرات ١٩٣٨ (مع منطقة بئر السبع) فان الأرض الصالحة للزراعة هي ٨٧٦٠ ر٠٠٠ دونم أي ٣٣٪ من مساحة فلسطين (١١٣) .

٢ - الموقف العربي من عملية انتقال الأرض الى الصهيونيين :

أ - مسؤولية انتقال الأراضي :

عرفت فلسطين نوعا من الاستقرار في النسب السكانية بين أهل المدن وأهل الريف، فكان السكان الريفيون في النصف الأول من هذا القرن يشكلون حوالي ثلثي السكان (وفق احصاء ١٩٣١ كانون الأول ٦٤٢٣٨٥ من أصل ٨٢١ ر٠٣٥) ، أي أن نسبة كبيرة من السكان كانت تعتمد في معيشتها على الزراعة ووفقا لتقديرات حول أوضاع الملكية الزراعية في العشرينات تبين أن هناك ١٤٤ ملاكا يملكون ٣٠٠ ر٠٣١٣ دونم وكان بعض هؤلاء الملاكين تفوق ملكيتهم ١٠٠ ر٠٠٠٠ دونم وأن ٢٥٠ عائلة تملك ما مجموعه ٣٠٠ ر٠١٤٣ أي ما يوازي مجموع ما يملكه سائر الفلاحين في فلسطين . وهناك عدد كبير من الفلاحين لا يملكون أية أراض تخصهم كما أن عددا آخر كانوا يملكون أراضي لا تكفيهم (١١٤) . وقد تم انتقال مساحات كبيرة من الأراضي على يد ملاكين كبار كانوا اما من أصحاب الاقطاعات الكبرى خارج فلسطين يملكون فيها الأراضي الواسعة والوديان الخصبة ، أو ملاكين كبار من سكان فلسطين أغراهم ارتفاع أسعار الأراضي في أوائل الانتداب لحماس الصهيوئيين في اقتناء الأرض ، والذي ازداد بعد ١٩٣٠ بشكل كبير بسبب زيادة نشاط الصندوق القومي وبدء هجرة اليهود الجماعية الى فلسطين خصوصا من ألمانيا واندفاع هؤلاء في شراء الأراضي واستثمار أموالهم في زراعة الحمضيات (١١٥) . (تظهر الاحصاءات الحكومية ارتفاع ثمن الأراضي المباعة الى اليهود :

ففي الفترة بين ١٩٢٠ - ١٩٢٥ بلغ متوسط سعر الدونم ٦٩٩ جنيه فلسطيني في حين بلغ في الفترة بين ١٩٣٠ - ١٩٣٧ ، ١٣٦٤ جنيه فلسطيني (١١٦) . وبما أن الساحل الفلسطيني يقدم الطبيعة الملائمة لزراعة الحمضيات أتجه شراء اليهود الى هذه المنطقة، وكانت أكثرية أراضيها في ايدي تجار المدن أو الطبقة الوجيهة أو قطاعات جديدة من البرجوازية استفادت من الفرص الاقتصادية الناجمة عن حتمية التطور التحديثي وتمكنت من شراء الاراضي والممتلكات واستصلاح الاراضي لزراعة منتجات ذات مردود مالي وخاصة الحمضيات ، وتوظيف الأموال (١١٧) .

وبين ١٩٢٢ و ١٩٢٥ انتقلت الى اليهود ملكية ٢٠.٠٠٠ دونم من الاراضي الخصبة في مرج ابن عامر تخص آل سرسق (تشمل ٢٢ قرية يقطنها ٨.٠٠٠ فلاح عربي) لقاء ٧٢٦.٠٠٠ جنيه فلسطيني (١١٨) . ووفقا لتقديرات خير الاراضي اليهودي آرثر روبين Ruppin فان تسعة أعشار الاراضي التي حصل عليها اليهود حتى ١٩٢٩ كانت من ملاكين غائبين (١١٩) . وتشير الارقام الى أن الاراضي التي باعها الملاكون الصغار أو الفلاحون صغيرة المساحة (١٢٠) ، واستخدمت الصهيونية أساليب مخادعة مع الفلاحين لدفعهم للتخلي عن أراضيهم وترك حقوقهم الزراعية (١٢١) وخاصة ان الصهيونيين كانوا يزاحمون العرب على خير الاراضي الزراعية ويحولون بينهم وبين التوسع في الزراعة ويفوقونهم انتاجا ، الى جانب ارتفاع تكاليف المعيشة وتراكم الديون وفوائدها . وقد أوضح مزارع في طولكرم في جريدة فلسطين ١٢٤/٨/١٩٣٠ العوامل المتشابكة التي أكرهت الفلاحين على التخلي عن أراضيهم « انني أبيع أراضي وممتلكاتي لأن الحكومة تكرهني على دفع الضرائب والاعشار في وقت لا أملك فيه الوسائل الضرورية لاعالة نفسي وأسرتي . وفي مثل هذه الظروف أكون مضطرا للجوء الى شخص غني يقدم لي قرضا أتعهد برده مقرونا بفائدة مالية ٥٠٪ بعد شهر أو اثنين » . وقد استفادت فئة المرابين كثيرا من بؤس الفلاح ، حيث كانت تقرض بربى فاحش ، واذا ما عجز الفلاح عن دفع دينه استولى المرابي على الارض ، وفي بعض الاحيان لم يكن أمام الفلاح، تحت ضغط المرابي ، الا بيع الارض عن طريق السمسرة الى الصهيونيين ، اما لعدم تقدم أحد لشرائها أو لأن هؤلاء مستعدون على دفع أضعاف ما يعرض غيرهم ، مع ذلك يؤكد الكتاب اليهود أن الفلاح لا يبيع أرضه (١٢٢) . وقد رد التقرير الاقتصادي المرفوع الى هيئة مؤتمر بلودان في أيلول ١٩٣٧ التهمة عن الفلاح الفلسطيني بتخليه عن أراضييه لليهود ، ودلل على ذلك بإحصاء لعام ١٩٣٠ يبين مساحات العقارات التي اشتراها اليهود بحسب المناطق :

دونم	
٣٠٤ر٠٠٠	في الجنوب في ضواحي يافا والرملة وغزة
٣٢٦ر٠٠٠	سهل الشارون (ضواحي نابلس وطولكرم وقلقيلية)
٣٠٠ر٠٠٠	مرج ابن عامر
١٧٢ر٠٠٠	الجليل الاسفل (في ضواحي طبريا)
٨٨ر٠٠٠	الجليل الاعلى في ضواحي صفد
١٢٠٠ر٠٠٠	المجموع

وقد ابتاعها اليهود من الملاكين ومن الفلاحين على النسبة التالية :

من الملاكين	من الفلاحين	
٢٧٢ر٠٠٠	٣٢ر٠٠٠	في الجنوب
٣٠٤ر٥٠٠	٣١ر٥٠٠	سهل الشارون
٣٠٠ر٠٠٠	٠٠٠٠	مرج ابن عامر
١٦٠ر٠٠٠	١٢ر٠٠٠	الجليل الاسفل
٨٨ر٠٠٠	٠٠٠٠٠	الجليل الاعلى
١٢٤ر٥٠٠	٧٥ر٥٠٠	

وفي عام ١٩٣٣ انتقل الى الصندوق القومي اليهودي اراض واسعة ٤٠٠٠ ر.د. دونم تؤلف قسما من الساحل الغربي في قضاء طولكرم تخص أصلا عرب الحوارث ولكنها رهنّت لدى عائلة التيان (اللبنانية الاصل وتقيم في يافا) ورهنّتها هذه بدورها الى بنوك يهودية (١٢٣) وبيعت هذه الاراضي الخصبة من قبل المالكين المسجلين الذين لا يعرفون عن أمرها شيئا . وفي عام ١٩٣٤ اشترت شركة تطوير اراضي فلسطين اليهودية امتياز الحولة (لا تقل مساحة الارض عن ٥٠ ألف دونم) مقابل ١٩٢ر٠٠٠ جنيه فلسطيني ، وكان يخص أصلا عائلة سلام من العهد العثماني (١٢٤) .

ب - خطر انتزاع الارض على المجتمع الريفي :

من أجل مواجهة محاولات فرض الصهيونية على عرب فلسطين وتهديدهم بوقوعهم عاجلا أو آجلا للحكم اليهودي ، ظل مطلباً وقف الهجرة اليهودية ووضع حد لانتقال الاراضي الى المستوطنين اليهود (وهما ركيزتا الوطن القومي) يسيران مع مطلب الحكومة الوطنية (القادرة على التحكم بمسألتي الهجرة وانتقال الاراضي) خلال مرحلة الوجود البريطاني (١٢٥) ، دون أن يبدي عرب فلسطين أي تنازل عن تلك المطالب

رغم تعدد الاتجاهات والتيارات وظهور بوادر التراجع أحيانا في قوة دفع الحركة الوطنية . ذلك ان الهجرة المكثفة وشراء الاراضي يؤدي الى تحويل العرب الى اقلية في وطنهم ويعرضهم للسيطرة السياسية والاقتصادية . وكانت الزعامة السياسية هي التي تتولى طرح شواغل ومخاوف الشعب الفلسطيني فيما يتعلق بدرء الخطر الصهيوني ووضع حد للهجرة وانتقال الاراضي . وخلال هذه المرحلة ، وكما كان الامر في الفترة العثمانية ، ظلت الفئة التي تنتمي الى الوجهاء والملاكين والتجار واقلية من الطبقة الوسطى هي التي تقود الحياة السياسية . وكأي مجتمع عربي معاصر ، حافظت هذه الفئة ، وخاصة أبناء العائلات الكبرى ذات النفوذ والوجاهة ، على مراكزها القيادية بحكم مواقعها العائلية والاقتصادية والدينية والعشائرية ، وكانت بحكم صلاتها تمتد الى أقصى المناطق الريفية قادرة على التأثير وعلى تعبئة الجماهير (١٢٦)

ووجه الى الزعامة السياسية في هذه المرحلة كثير من النقد فاتهمت بضيق الافق ومحدودية الطموح ، وانها رغم وجود دافع مشترك يدعوها الى التلاحم في وجه التحالف البريطاني الصهيوني ، شغلت عن الصراع الاساسي بقضايا هامشية ونزاعات داخلية وانها لم تصل الى حد الاقتراق والصدام مع سلطات الانتداب ، وهي السلطات التي كانت تطبق تصريح بلفور وتطرد الفلاحين ، وانها عجزت عن قيادة الشعب الذي كان أحيانا يتخطاها (١٢٧) . الا أن عدم قيام أية فئة أخرى خلال هذه المرحلة لتحدي زعامة هذه القيادة لا يفسر الا بسبب واحد هو طبيعة الظلم الصهيوني : فقد وحد الصراع مع الصهيونية بين مصلحة جميع طبقات الشعب العربي الفلسطيني نظرا للطابع الوطني القومي لهذا الصراع . وحرص الجميع على التمسك بهذا القدر المشترك من العداء العربي للوطن القومي اليهودي بحيث كان يصعب خرقه ، وفشلت كل الجهود للتوفيق مع الحركة الصهيونية وظل التعاون معها مرفوضا (١٢٨) .

وكانت الزعامة السياسية ، لكونها النخبة الأكثر ثقافة سياسيا ، هي التي تعرض مشاكل الريف أمام الجهات البريطانية المسؤولة بعد أن أصبح سوء حال الفلاحين أهم ما يواجهه القيادة السياسية (١٢٩) ، فقد مثل الفلاحون الفئة الأكثر تضررا بسبب الصيغة الاستيطانية الفريدة التي رافقت عملية الغزو الصهيوني والتي نجم عنها ثلاث ظواهر :

أولا - الضغط الذي ولدته الهجرة الصهيونية على المساحة المتوفرة من الارض مما أدى الى نقص متوسط ملكية الاسرة الفلاحية بحيث لم تعد تكفي لكي تدر عليهم دخلا يفي بالاحتياجات الاساسية للحياة . وفي حين كان لدى المستوطن اليهودي الارض الكافية والعون المالي من الخارج وما تمنحه الحكومة من امتيازات كان الفلاح العربي تعوزه المساحة اللازمة للعدد المتزايد من السكان ، والمال اللازم للعمل الزراعي ، كما

يخضع لتضييقات السلطة في الضرائب وتصدير المنتجات الزراعية ، ولم يكن قادرا بالتالي على خوض المنافسة (١٣٠) .

ثانيا - وهي الاشد خطرا ، الزيادة في عدد الفلاحين الذين لا يملكون أرضا وتعميق فقرهم بعد أن كانوا يعيشون على الأرض ويعملون فيها مع احتمال تعرضهم للتشرد كلما وضع اليهود أيديهم على مزيد من الأرض واحلال شعب غريب مكانهم حيث عاش أجدادهم . وقد أقرت لجنة شو ١٩٣٠ أن مخاوف العرب من أن تعني « سياسة الصهيونية بشأن الأرض تجريدهم من أراضيهم فقد أكدت مرارا وتكرارا » (١٣١) . وأشار التقرير الاقتصادي المرفوع الى هيئة مؤتمر بلودان ١٩٣٧ الى مصير الفلاحين الذين يسكنون على الأرض المبيعة التي يزرعونها بعد أن استثمرها أجدادهم ويكفي أن أقول أن مرج ابن عامر الذي باعته عائلة تسكن خارج فلسطين كان يحوي ٦٨٨ عائلة تتعاطى بزراعة الأرض ولم يبق منها الا ٣٦٩ وأصبح ٣٠٩ عائلة في عداد طبقة « من لا أرض لهم » وهكذا كان عيب كل الفلاحين الذين باعوا أراضيهم أو بيعت الأرض التي كانوا يستثمرونها .

ثالثا - حرمان العمال الزراعيين من فرص العمل : ذلك لأن ملكية الأرض التي اشترتها الهيئات الصهيونية كانت تنتقل الى هذه الهيئات بصورة نهائية ودائمة ولا تستخدم الا العمل اليهودي وتفرض على البائع العمل على طرد الفلاحين من الأرض (١٣٢) . كما أن السبب الرئيسي لانشاء الهستدروت هو المطالبة بمنع تشغيل العمال الزراعيين العرب (١٣٣) وأظهر الفلاحون العرب سكان الأراضي المبيعة الى الصهيونية مقاومة وأبدوا تصميمًا على عدم ترك الأرض حتى مقابل تعويضات ، ولم يكن ممكنا تنفيذ أوامر اخلاء الأرض المبيعة بدون استخدام قوات كبيرة من أفراد البوليس على الرغم من صدور تلك الاوامر عن المحاكم الرسمية ، وكانت غالبا ما تنتهي بمصادمات دموية : فقد رفض سكان مرج ابن عامر ١٩٢٥ ترك أراضيهم بعدما باعتها عائلة سرسقي الى الصندوق القومي اليهودي فاستعمل البوليس القوة ضدهم وأخرجوهم عنه (١٣٤) . وأعيد تمثيل نفس المأساة مع فلاحين آخرين في مناطق أخرى ، وكان طرد اليهود لعرب وادي الحوارث بمساعدة القوات الحكومية ، المحور الذي دارت حوله الحركة الوطنية ضد الهجرة اليهودية وسياسة الحكومة خلال صيف ١٩٣٣ (١٣٥) . ويروي أحمد الشقيري (وكان أحد المحامين الذين تطوعوا للدفاع عن حقوق الفلاحين المعدمين والمحكومين) خبر ذهابه مع عدد من المحامين للتحقق من الكارثة على الطبيعة وشاهدوا عملية الاجلاء بقوة البوليس ولم يملك المحامون ، يقول الشقيري ، الا « كلمات التعزية والمواساة بعد أن تمت المراحل القضائية في دور المحاكم » (١٣٦) .

ومع تدهور الاوضاع المعيشية في المناطق الريفية وبقاء الضريبة على حالها

والضيق المادي واللجوء الى المرابي للاستدانة واجلاء الفلاحين عن قراهم بعد حرمانهم من الارض ، كان البديل الوحيد امام العديد من الفلاحين هو ايجاد عمل في المدن العديدة المتناثرة على الساحل . ولم تكن اماكن هجرة الفلاحين في المدن أحسن حظا من مناطقهم الريفية فأقاموا في ضواحي من الاكواخ نشأت على اطراف المدن وعاشوا في ظروف سيئة وأوضاع تتناقض مع الاحياء الحديثة التي أقيمت للمهاجرين اليهود الجدد . ووجد هؤلاء العمال أنفسهم وهم يمنعون بالقوة من العمل في المشاريع التي تمنح الى شركات ومقاولين يهود حتى في المحيط العربي ، أو يخضعون لتهديدات ومضايقات الامر الذي كان يؤدي الى وقوع اصطدامات والى تفشي البطالة بينهم (١٢٧) .

ج - اسهام الفلاحين في الحركة النضالية :

كان تهديد الاستيطان اليهودي لمصالح الفلاحين والمخاوف التي سادت صفوفهم نتيجة الهجرة وانتقال الاراضي انعكاسا على اسهام الفلاحين في حركة النضال خلال الانتداب (هذا رغم ان النضال تجاوز الحواجز بين الطبقات) . وأقرت لجنة شو بدرجة الوعي السياسي التي يتمتع بها أبناء الريف فهم أشد وعيا سياسيا من شعوب أوروبا (١٢٨) ومنذ وقت مبكر اكتشف الفلاحون قدرتهم على المقاومة ضد الاحتلال والهجرة ، كتعبير عن مخاوفهم ، فكانت مشاركتهم في الهجومات على المستوطنات الشمالية ١٩١٩ - ١٩٢٠ ، وكان الفلاحون هم الذين تدفقوا على القدس حين تفجر العنف في نيسان ١٩٢٠ . وكان أهل القرى أكثر الناس تأثرا بالانهيار الاقتصادي وشراء الاراضي في أواخر العشرينات . وأثبتت التقارير البريطانية تشكيلهم المجموعات الثورية التي رافقت أحداث ١٩٢٩ (١٢٩) مثل مجموعة الكف الاخضر في شمال فلسطين ، وكانت نذيرا لمجموعات أخرى تعد الرد الطبيعي على سلب الفلاحين لقمة العيش والارض التي يقتاتون منها والضيق والبؤس اللذين يعانون منهما (١٤٠) . ومع أن عددا من العلماء ورجال الحركة الوطنية قد أيدوا الشيخ عز الدين القسام في مطلع الثلاثينات الا أن معظم أتباعه كانوا من المهاجرين القادمين من الريف المبعدين الى حيفا بعد عجزهم عن اعاشة أنفسهم في قراهم ، وعاشوا بدون حماية كعمال غير دائمين . وأسس الشيخ القسام فروعاً لتنظيمه في القرى المجاورة ، ولم يكن مصادفة أن تقوم انتفاضة القسام على أكتاف القرويين الذين تبعوه الى التلال المشرفة على حيفا .

وحمل الفلاحون العبء الأكبر من ثورة ١٩٣٦ - ١٩٣٩ وكان دورهم فيها حاسما بحيث يمكن أن تعد الثورة انتفاضة فلاحية (١٤١) ، هذا مع أن كثيرا من سكان المدن ساهموا في التنظيم والتعبئة والزعامة السياسية . وأقر المندوب السامي في تشرين اول ١٩٣٦ بصلابة القرويين لان مخاوفهم وبغضهم للصهيونية الحقيقية (١٤٢) . وكانت المراكز الرئيسية للثورة تلك المناطق الريفية القريبة من مناطق الاستيطان اليهودي .

وبرز نفوذ الفلاحين بوجه خاص في المرحلة الثانية للثورة منذ خريف ١٩٣٧ فكان منهم القيادات الثورية ، وعمل المثقفون مستشارين لدى تلك القيادات . كذلك كانوا هم مادة الثورة ونجحوا في السيطرة وحتى احتلال أجزاء كبيرة من المناطق الجبلية . وتناولت الاجراءات البريطانية التأديبية القرى لحملها على سحب المساعدة عن الثوار وقطع مصادر التموين والتزويد بالمعلومات (١٤٣) . وتركت تلك الاجراءات أثرها في التقريب بين القرويين والثوار وزيادة تلاحمهم . وأصدر قادة الثورة أوامرهم بوقف سداد الديون للملاكين والمرابين من أهل المدن ومنع الجباة وسماسة الأرض من دخول القرى ، وتعرض الآخرون الى عمليات عنف ومضايقة ، ووجه اللوم اليهم لمسؤوليتهم المباشرة في البيوع التي مارسوها أو سهلوا (١٤٤) لها . كما تشدد قادة الثورة في اجراءات بيع الاراضي ومن وجد متهما بذلك وبأعمال السمسرة تعرض للمحاكم (١٤٥) . وكان أحد مظاهر نفوذ الفلاحين وما اعتبر بداية تحول اجتماعي استبدال الكوفية بالطربوش في المدن التي سيطر عليها الثوار للحيلولة دون تمكن أفراد البوليس والجيش من تمييز الثوار في تسللهم للمدن (١٤٦) ، وبدأ نفوذ الزعماء التقليديين في التراجع الى حد ما مما حمل المندوب السامي الى اعتبار أن « شيئاً ما يشبه ثورة اجتماعية على مقياس واسع قد بدأ » (١٤٧) . ومع ذلك لا يمكن المبالغة بهذا التحول فلم يكن للثوار مطالب خاصة تتميز عن المطالب الوطنية الرئيسية ، ويمكن القول أن مشاكل الريف خلال الانتداب قد قربت بين الفلاحين والقيادة السياسية ، ولم تنجح المساعي التي بذلتها الصهيونية والسلطات البريطانية للعب دور الانقسام الاجتماعي الاقتصادي بين الفلاحين والزعماء السياسيين الذين يمثلون الى حد ما الطبقة المالكة للأرض (١٤٨) .

٣ - السلطات البريطانية والمسألة الفلاحية :

وفقا للتقارير البريطانية كان الفلاحون أشد استعدادا من سائر فئات المجتمع للثورة والتضحية بالنفس ، وقد أدركت لجنة شو ، التي عهد اليها بالتحقيق في هذه حوادث ١٩٢٩ ، أن السبب الحقيقي هو سخط العرب وخصوصا الفلاحين على بيع الاراضي وتشرد عشرات الآلاف منهم ، ولذا حذرت من الإبقاء على هذه السياسة وتشريد مزيد من الفلاحين (١٤٩) ، وربما كان ازدياد فقر الفلاحين وكثرة الشكاوي العربية هي التي دفعت الحكومة البريطانية في مطلع الثلاثينات الى إرسال لجان التحقيق المتعددة لدراسة أوضاع الفلاحين وخاصة الذين تباع أراضيهم ووضع الاقتراحات لتحسين أحوالهم ، إلا أن هذا الاهتمام كان نابعا من عامل رئيسي هو أن تحول دون استعداد الفلاحين وتجاوبهم مع التحريصات المناوئة للحكومة مما يهدد بنشوب اضطرابات سياسية يكون أخطاؤها مكلفا (١٥٠) .

وكان أول تلك اللجان لجنة جونسون كروسبي Johnson - Grosbie في نيسان

١٩٣٠ وضعت تقريراً عن حالة المزارعين في فلسطين أكدت فيه الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السيئة التي كان يعاني منها الفلاحون كارتفاع نسبة الفائدة وثقل الضرائب . ويتبين من تقديراتها أن ٦٥٦٪ من الفلاحين يملكون أرضاً ، و ٥٤٪ منهم لا تتجاوز ملكيته فداناً واحداً (٤ دونمات) و ٢٩٤٪ من الفلاحين لا يملكون شيئاً . واشتهر هذا الرقم إذ استخدمه العرب ليظهروا الوجه المأساوي لتصريح بلفور . وفي تموز ١٩٣٠ أوكل وزير المستعمرات الى ستركلاند Strickland البحث في أحوال الفلاحين واصدار توصياته بشأن ادخال نظام التعاون الزراعي في فلسطين . ووجد ستركلاند أن معدل فائدة الدين تتراوح بين ٣٠ و ٢٠٠٪ سنوياً واقترح منح قروض حكومية وانشاء جمعيات التسليف التعاوني (١٥١) . وفي آب ١٩٣٠ تقدم جون هوب سمبسون John Hope Simpson بتقريره « عن الهجرة ومشاريع الاسكان والاعمار » (١٥٢) بين فيه أن مساحة الاراضي القابلة للزراعة في فلسطين ٦٥٤٠٠٠٠ دونم وهي أقل بكثير من تقديرات الصهيونيين واستخلص من التقرير حقيقتين : الاولى : انه لو قسمت جميع الاراضي الصالحة للزراعة على القطاع الزراعي من السكان فلن تتوفر للأسرة الواحدة من الاراضي ما يكفيها لكي تعيش عيشة كريمة لائقة . الثانية : الى أن يقوم اليهود بمزيد من تطوير الاراضي واعمال الري وتبني أساليب أكثر تقدماً في الحراثة ليس هناك متسع لزيادة مستوطن اضافي واحد اذا أريد لمستوى حياة الفلاحين أن يبقى كما هو حالياً .

وقد نقل التقرير الاقتصادي المرفوع الى هيئة مؤتمر بلودان أيلول ١٩٢٧ بعض فقرات تقرير سمبسون التي تعبر عن الحد الذي بلغته بيوع الاراضي بحيث تؤثر على قوت العرب اليومي « . . ان المقدار من الارض الذي يكفي لاعالة الاسرة العربية لا يقل عن ٧٥ دونماً مملوكة أو ١٣٠ مستأجرة . . . وأن ٣٠٪ من أسر فلسطين تعيش ولا أرض لها » ويعلق التقرير بقوله « . . واذا دققنا في الاراضي الباقية للعرب اليوم وقد نقصت نصف مليون منذ عام ١٩٣٠ لوجدنا أن هناك ٦١٤٠٨ أسرة عربية تعيش بأقل من الحد الأدنى الذي يلزم للعائلة الواحدة من الاراضي » . وبناء على توصيات لجنة سمبسون عينت الحكومة البريطانية لويس فرنش L. French مديراً لدائرة تطوير الاراضي للبحث في أوضاع الفلاحين العرب وامكان تحسينها ، وقد قدم تقريرين في ١٩٣١/١٢/٢٣ و ١٩٣٢/٤/٢٠ عن « المشروع الانشائي للتحسين والعمران في فلسطين (١٥٣) » أشار فيهما الى أن عدد أسر الفلاحين المحرومين من الارض من جراء انتقالها الى اليهود يتراوح بين ١٠٠٠ و ٢٠٠٠ أسرة ، وأكد تقرير فرنش على قلة الاراضي في فلسطين . وقد اعترف الكتاب الابيض ١٩٣٩ (١٥٤) بالنتائج التي توصلت لها مختلف لجان الخبراء . وتناولت المقترحات المتعلقة بالاراضي (بالاضافة الى تحديد الهجرة) خطر بيع أراضي العرب في بعض المناطق وقيدت نطاق البيع في مناطق أخرى .

لم تنفذ الحكومة البريطانية أية توصية وردت في تقارير لجان التحقيق البريطانية، وكذلك لم تؤد سلسلة الاجراءات الحكومية التي أدخلت لحماية الفلاحين ومنع ازدياد اعداد الذين لا أرض لهم (قانون انتقال الاراضي ١٩٢١ ، قانون حماية المزارعين ١٩٢٩ وطلب موافقة المندوب السامي على انتقال الارض من العرب ، قانون ١٩٣١ باعطاء التعويض المالي للمزارعين ، قانون ١٩٣٣ بمنع طرد الفلاحين من الحد الأدنى من المساحة الكافية لاعالته) لم تؤد الى نتائج عملية كبيرة لانها لم تنفذ ولم تقدم دليلا ملموسا على انقاذ وضع الفلاح المتدهور وكانت تلاقي ردود فعل متحفظة من وزارة المستعمرات ومعارضة الوكالة اليهودية (١٥٥) . كما ان التوصيات التي تقدمت بها لجان التحقيق في أسباب العنف الفلاحي (Hay Craft و شو Shaw) لم يكن لها سوى القليل من الاثار الطويلة الاجل على سياسة الحكومة : فقد دعت الى فرض القيود على الهجرة وعلى شراء الاراضي ، ولكن مثل هذه القيود كانت تتناقض ومنطق التزام الحكومة البريطانية تجاه الصهيونية (١٥٦) . وكان تقييد انتقال الاراضي وفق الكتاب الابيض شكليا ، وألفت توصيات اللجنة الانكلو امريكية في نيسان ١٩٤٦ اجراءات تنظيم انتقال الاراضي (١٥٧) .

٤ - المبادرات العربية لحماية الارض والفلاح :

شغلت أوضاع الفلاحين السيئة جهود الحركة الوطنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية نظرا لان هذه الفئة هي المستهدفة أصلا في عملية الاستيطان وافقارها كان نتيجة طبيعية له . وبما أن سياسة الحكومة البريطانية هي التي هدفت سحب الارض من أيدي العرب وتسهيل حصول الصهيونيين عليها ، كان أهم مطالب الحركة الوطنية هو ممارسة ضغط على الحكومة لوضع تشريع يمنع انتقال الاراضي من العرب الى اليهود أو على الأقل وضع تشريع يحفظ للفلاح مساحة من الارض تكفي لاعالته . واستخدمت في ذلك حججا سياسية واقتصادية : أولها ان على الحكومة ان تضع هذا التشريع وفقا للمادة (٦) من صك الانتداب التي تنص على ضمان حقوق وموقع الطوائف الاخرى . وثانيها : انه لا توجد أرض كافية في فلسطين للعدد المتزايد من العرب وللمهاجرين اليهود . ومنذ شباط ١٩٢٣ كان المؤتمر الزراعي الاقتصادي العربي قد طالب الحكومة بسن قانون يحظر على الفلاح بيع أرضه اذا كانت مساحتها تقل عن ٢٠٠ دونم بغية تأمين أسباب الحياة له على غرار القانون المصري الذي يحدد المساحة المقابلة بخمسة فدانات (١٥٨) ، هذا رغم اقرار الحكومة الوطنية بعد ١٩٢٩ ان هذا القانون لا يكفي لحماية الفلاح لان هناك مجال مفتوح أمام الصهيونية للمراوغة عن طريق منح تعويضات مالية . وزاد تمسك الحركة الوطنية بالمطالبة بتشريع لحماية الفلاحين بعد أن أثبتت تقارير لجان التحقيق البريطانية بعد ١٩٣٠ عدم وجود أراضي أخرى متاحة

د. خريفة قاسمية

للاستيطان الزراعي ، واستخدم الزعماء السياسيون نتائج لجان التحقيق للتدليل على أن بيع الاراضي يؤدي الى طرد الفلاحين وخلق طبقة منهم بلا أرض (١٥٩) .

ولادراك الحركة الوطنية عن عجز سلطات الانتداب عن حماية الفلاح أو تحسين أوضاعه ، كان لا بد من الاعتماد على محاولات تطوير ذاتية تكفل حماية الفلاح واستصلاح الاراضي وانقاذها . وقد شكلت مسألة انقاذ الاراضي قضية أساسية أمام الحركة الوطنية لمواجهة الخطر الصهيوني والحيلولة دون تسرب الاراضي الى اليهود . وتجلى ذلك منذ أواخر الحرب العالمية الاولى حيث تشكل في القدس جمعية عربية لها برنامج يهدف الى مقاومة النفوذ اليهودي والحيلولة دون شراء الاراضي ، كما تألفت في ١٩١٩ جمعية اقتصادية عربية ودار البحث حول امكان تأسيس بنك وطني عربي (١٦٠) . وكانت جميع المؤتمرات الفلسطينية تطالب بوقف بيع الاراضي . وتلخصت قرارات المؤتمر الزراعي الاقتصادي في القدس ١٩٢٣ في الدفاع عن الارض ، ومحاولة تحسين الزراعة ، والتخفيف عن الفلاحين . وخرجت الزعامة السياسية بمشاريع لمزاومة الصهيونيين في شراء الاراضي ، وهكذا تفوت انتقالها اليهم ، وبدعوة من حزب الاستقلال (١٦١) بادرت اللجنة التنفيذية للمؤتمر الفلسطيني ١٩٣٢ الى انشاء « صندوق الامة » الذي تحول من جهاز مالي للجنة التنفيذية الى شركة عربية لاستصلاح وانقاذ الاراضي المعرضة للسقوط بأيدي المنظمات الصهيونية (١٦٢) . وتمكن الصندوق من منح قروض صغيرة لبعض المزارعين لتمكينهم من استغلال أراضيهم .

وفي ١٩٣٥ أنشئ البنك الزراعي العربي برأسمال ٢٠٠.٠٠٠ جنيه . ومركزه القدس ، وله فروع في طولكرم وغزة والرملة وطبرية وعكا وبيسان وغايته مؤازرة الفلاح العربي وتعويضه واعمار أراضيهم وتزويد انتاجها ليتسنى بذلك صيانة هذه الاراضي والاحتفاظ بها عربية (١٦٣) ، وكان أحد أهداف بنك الامة العربي (تأسس ١٩٣٧) تقديم القروض الى الزراعيين العرب (١٦٤) .

وقد برز دور الشباب المتعلم الواعي (وينتمي الى الجيل الثاني من الطبقة الوجيهة أو الى أبناء البرجوازية المتوسطة والصغيرة) في قيادة حملة التوعية حول الارض والاهتمام بمشكلة الفلاحين ، بعد أن أخذت فئة الشباب في توحيد مجهودها في جميع النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وبلورة قوة ضاغطة على الزعامة التقليدية من خلال عدة تنظيمات ومؤتمرات لتنظيم العمل (١٦٥) . وكان مؤتمر الشباب الذي عقد في يافا ١٩٣٢ قد اتخذ ميثاقا وطنيا خطيرا جعله ميثاقا عاما لشباب فلسطين جاء فيه : « أراضي فلسطين برمتها أراضي عربية مقدسة وكل من سعى أو سمح أو ساعد ببيع كل أو جزء من الاراضي يعد مقترفا خيانة عظمى » (١٦٦) . وورد في مقررات مؤتمر الشباب الفلسطيني الثاني ١٩٣٥ بندا خاصا ببيع الاراضي ينص على « أن يقوم

الشباب العربي بالطواف على المدن والقرى لتأسيس شركة لانقاذ الاراضي يبلغ أسهمها ٦٠ ألف جنيه ، تأليف مكاتب خاصة في المدن والقرى تكون واسطة بين الفلاحين والمشتريين ، مناصرة الوطنيين الذين ينقذون الاراضي» (١٦٧) .

وتطرق الشباب المتعلم الى موضوع العملاء والمرابين وارتفعت الاصوات مطالبة بوضع حد لنشاطهم المتزايد وانتقدت انتساب بعضهم للقيادة السياسية ، وتعرض القائمون على عملية البيوع والسمسرة الى نقد مرير ، واعتبر أحد الشباب ، وهو يدعو الاحزاب ١٩٣٤ الى ايقاف السماسرة ، ان كل واحد منهم « أضرّ علينا من الوطن القومي بأكمله ، وأضر علينا من المستعمرين بمجموعهم » (١٦٨) . ودعا الشباب الى استعمال العنف وتجميد نشاط تلك الفئة فأنشئت بعد ١٩٣٥ عصاية الكف الاسود لتوجد الخوف بينهم ، وأخذ قادة المناطق على عاتقهم خلال الثورة محاكمة آخرين واعدامهم (١٦٩) . وظهرت في الصحف ما بين ١٩٣٣ - ١٩٣٩ المقالات التي تبين السخط العربي على بيوع الاراضي والسخط على سماسرة الارض (١٧٠) وشنت حملة على بعض النفعيين الذين لا يبالون بمصير أبناء الشعب ، فكتب عزة دروزة في مجلة العرب ١٩٣٣/٦/٢١ « ان القضية الوطنية في الحقيقة قضية السواد الاعظم من الشعب لانه هو الذي تقع عليه أعباء وشرور الاستعمار والصهيونية في بلادنا في الدرجة الاولى . . . اذ الذي يستطيع ان يترك الدار تنمي من بناها هو الغني السري الذي يكون له من المال ما يساعده على الانتقال . . اما الذين لا يملكون ارضا وليسوا بأصحاب ثروة فهم الذين يقعون في الميدان وهم الذين يسقطون في المعركة ضحايا الظلم واللؤم » . ويتابع عزة دروزة في مجلة العرب ١٩٣٣/٦/٢٤ الدفاع عن السواد الاعظم من الشعب فيقول « . . ومن الطبيعي جدا ان يقود هؤلاء الحركة الوطنية ، لان غنمها غنمهم وعزمها عزمهم قبل كل شيء ، أما اذا قادها أولئك الذين يسمون اليوم باسمهم الاستعماري الجديد « أصحاب المصالح الحقيقية » فانهم لم يلبثوا ان يضيعوها في أحضان المستعمرين ويسلموها دون ما شرط ولا قيد الا بقاءهم ظاهرين في الارض تجبى اليهم الثمرات وتزرع عليهم الاسلاب » .

ومع ازدياد الضغط على الاراضي التي رافقت تزايد الهجرة عند منتصف الثلاثينات تداعى أعضاء من اللجنة التنفيذية وجمعيات الشباب المسلمين ومؤتمر الشباب والاستقلاليين الى العمل لوقف بيع الاراضي وذلك بمراقبة سجلات الاراضي وجمع المعلومات عن صفقات البيع المحتملة ومحاولة وقفها بالمناشدة وحملات التشهير وجمع البيانات والاتصالات الشخصية مع الفلاحين في القرى لاثبات الخطر الناجم عن البيوع وتحذير الناس من بيع أراضيهم لليهود (١٧١) . وقد طالب التقرير المرفوع الى هيئة مؤتمر بلودان ، أيلول ١٩٣٧ بمنع بيوع الاراضي ومواجهة المؤثرات المعنوية التي

يستعملها اليهود في سبيل انقاذ الاراضي ، ودحض التقرير الرأي القائل بأن منع البيع يعد تقييدا للحرية بقوله بأن « كل الدول المستقلة تضع في تشريعها أحكاما لتقييد ملك الاجانب باسم النظام العام ثم ان اليهود أنفسهم يقيدون ملكية أملاكهم وجميع صناديقهم تشتري على الشاري أن لا يبيعها ولا يؤجرها لغير يهودي وتجعل الاراضي كلها ملكا دائما للشعب اليهودي ويسترده واضع اليد ان أخل بالشرط » .

وكان للمجلس الاسلامي (١٧٢) (برئاسة المفتي الحاج أمين الحسيني) اسهامه في معركة انقاذ الاراضي والمشاركة في الجهود لحل مشكلات بيعها ، وكان المؤتمر الاسلامي العام الذي عقد في القدس ١٩٢١ (١٧٢) قد سعى لتجنيد القوى الاسلامية في هذا المجال، فكان من أهم قراراته تأسيس شركة اسلامية كبرى لانقاذ الاراضي في فلسطين من خطر انتقالها لليهود ويشارك فيها العالم الاسلامي كله ، ولاقى مشروع انشاء الشركة دعما معنويا بالغا . ورغم ان حملة التبرعات لم يكتب لها النجاح ، الا أن القرار بحشد ذاته كان دافعا لاستمرار المجلس الاسلامي الاعلى في القيام بحملة دعاية فعالة (كانت قد بدأت منذ ١٩٢٩) ضد بيع الاراضي لليهود مسرحها المساجد والصحف العربية ، وكان صفار الملاكين من أصحاب الاراضي يشجعون على تسجيل أراضيهم وقفاً على ورثتهم لاستنفاذها وللحيلولة دون بيعها في المستقبل الى اليهود (١٧٤) .

ومنذ تشرين الثاني ١٩٣٤ بدأ المفتي بزيارة المناطق المختلفة التي كان اليهود يحاولون شراء الاراضي فيها ويشرح مخاطر بيعها ، وبالإضافة كان يؤكد ان البيع فيه انتهاك للدين وخيانة عظيمة ، وهاجم السماسرة لانهم يغرون الفلاحين السذج ببيع الاراضي مقابل بضعة جنيهات من الذهب . واتبع خطباء الجوامع وشيوخ القرى المثال نفسه ، وأوصلوا هذه الرسالة الى أقصى المناطق الريفية ، مع التأكيد على الوازع الديني من أجل التمسك بالارض . وانضم الى هذه الحملة رجال السياسة والصحافة طافوا في القرى وأخذوا القسَم من أهلها بالامتناع عن بيع الاراضي (١٧٥) . وقد تعزز هذا الطابع الديني للحملة في اجتماع دعا له المفتي بوصفه رئيس المجلس الاسلامي الاعلى في القدس ١٩٣٥/١/٢٥ حضره عدد كبير من المفتين والقضاة والمدرسين والخطباء والائمة والعلماء ورجال الدين لبحث مشكلات بيع الاراضي وأعمال السمسرة والهجرة . واتخذ الحاضرون فتوى بفرض عقوبات دينية على بائع الارض لليهود والمتوسط في هذا البيع والمساعد له . كما تقرر تشكيل جمعية « الامر بالمعروف والنهي عن المنكر » مركزها القدس ورئيسها رئيس المؤتمر المفتي الاكبر ، وأما المفتون والقضاة فهم رؤساء الفروع . ومن أبرز واجباتها التشهير بأسماء السماسرة وتحذير الامة منهم . واتخذ المؤتمر قرارات عامة بمساعدة المشاريع الاقتصادية والوطنية وسن قانون لحماية صفار المزارعين ، وحض الاهلين على شراء المصنوعات الوطنية والمنتجات (١٧٦) .

وشارك العالم الاسلامي في قضية تحريم بيع الارض دينيا ، فنشرت في الصحف فتاوى لعدد من كبار رجال الدين من خارج فلسطين ١٩٣٥ بشأن تحريم بيع الاراضي لليهود (١٧٧) . وسعى المجلس الاسلامي الاعلى لتشجيع رجال الدين المسيحي للمشاركة في هذه الحملة الدينية ، وصدر تحذير عن رئيس مؤتمر الكهنة الارثوذكس العرب (الياس القنواطي) باعتبار كل من يعمل على البيع أو السمسرة خائنا للمسيحية ومعرضا لحرمان الكنيسة (١٧٨) . ونجحت الحملة الى حد ما في وضع حد لبيع الاراضي وفي اقناع الفلاحين لوقف اراضيهم وقفا ذريا على اهلها لحفظ اراضيها ، كما تألفت شركات محلية متعددة للمحافظة على الاراضي العربية . الا ان الضغط الصهيوني على الارض ظل مستمر الى حد يثير قلق القطاع السياسي في المجتمع الفلسطيني .

وخلال الحرب العالمية الثانية أعيد عمل « صندوق الامة » ١٩٤٣ وأصبح المؤسسة الوحيدة في البلاد (بعد تعطيل المجلس الاسلامي) القادرة على وقف بيع الاراضي للصهيونيين من خلال شراء الاراضي وتحويلها الى وقف ، وكسب « الصندوق » بذلك دعم الفلاحين والبورجوازية الناشئة ، وتدفقت التبرعات على الصندوق من كل أنحاء فلسطين ، كما أفتتح له مكاتب في المدن والقرى الكبيرة (١٧٩) . وبعد الحرب العالمية الثانية بدأت حملة جديدة لانقاذ الاراضي وتطويرها بجهد مشترك مع جامعة الدول العربية ، وكان مؤتمر الاسكندرية خلال مشاورات الوحدة في خريف ١٩٤٤ قد بحث فكرة انقاذ اراضي فلسطين عن طريق تشجيع الفلاح الفلسطيني ورفع مستواه وتحسين حال الاراضي (١٨٠) ، وتبلورت الافكار خلال اجتماعات اللجنة الاقتصادية لجامعة الدول العربية تموز ١٩٤٥ (١٨١) وتبنى مجلس الجامعة في تشرين ثاني ١٩٤٥ « جمعية المشروع الانشائي العربي » (١٨٢) اذ وافق على وضع خطة خمسية تتبرع الدول العربية بموجبها للمشروع بمليون جنيه فلسطيني سنويا ، الا ان العراق كان الدولة الوحيدة التي التزمت بالقرار وارتبطت الجمعية باسم مؤسسها موسى العلمي . الا أن المنافسة الواسعة بين المشروع الانشائي وصندوق الامة ، وما رافق ذلك من خلافات جانبية أدت الى شل حركة الصندوق والمشروع معا . وخلال مداولات مجلس جامعة الدول العربية في بلودان حزيران ١٩٤٦ تقرر انشاء لجنة خاصة لانقاذ اراضي فلسطين وتجمد القرار بسبب التطورات السياسية اللاحقة (١٨٣) .

لقد اعترضت محاولة تنمية القدرات الذاتية الاقتصادية ومشاريع انقاذ الاراضي ومنع تسربها للصهيونيين كثير من الصعاب ، منها فقدان المال وعدم الجدية في تحقيقها ، ادراكا مسبقا لمحدوديتها ، ولكن أهم تلك الصعاب هو السياسة البريطانية في المعاملة التمييزية بين المجتمعين العربي واليهودي : ففي حين التزمت بريطانيا بتسهيل ايجاد وطن قومي يهودي في فلسطين في مجال تسهيل نموه الاقتصادي ومدّه بأسباب الحياة ،

كان المجتمع العربي الفلسطيني ، غير قادر على الاستفادة من مبادرات السلطات الانتدابية للتطوير كما حدث في سائر الاجزاء التي وقعت تحت النفوذ الاوروبي وأصابها قدر من التمدين بحكم آلية الاستعمار الذي يفرض التحضير من أجل الاستغلال . وكان على العرب في فلسطين ، للصمود في وجه المجتمع اليهودي الاكثر تقدما ، الاعتماد على أنفسهم من أجل تطوير القدرات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع العربي الفلسطيني الذي كان يعاني كسائر المجتمعات العربية المعاصرة من مؤثرات عديدة حكمت عليه بالتخلف النسبي . كما كان الاقتصاد الاصلي يقدم عمليا الاعانات للاقتصاد الغازي بالاضافة الى تقديمه الاساس الضريبي اللازم لتمويل الاحتلال (١٨٤) .

الحواشي

ج - وأعداد مجلة صندوق استكشاف فلسطين :

The Palestine Exploration Fund Quarterly Statement

وقد تأسس صندوق استكشاف فلسطين عام ١٨٦٥ وبدأ يصدر دورية ١٨٧١ ، وانطلق الصندوق من فكرة دينية تهدف الى دراسة كل ما يتعلق بالارض المقدسة ، لكن ميادين نشاطه وما قام به من عمليات التنقيب والمسح ووضع الخرائط يعزى الى عوامل سياسية لا الى دوافع دينية اثرية.

د -

Sarah Graham Brown Pales - tinians and their Society, 1880-1945 , London, 1980 .

حول التنظيمات العثمانية يمكن الرجوع الى: عبد العزيز عوض ، الادارة العثمانية في ولاية سورية ١٨٦٤ - ١٩١٤ ، القاهرة ١٩٦٩ ، ص ١١ - ٦٠ .

بدران ، الريف الفلسطيني ... شؤون فلسطينية ، ص ١١٨ .

المصدر السابق ، ص ١١٩ ، قدر عدد سكان فلسطين ١٨٨٢ ب ٣٠٠٠٠٠ نسمة منهم حوالي ٣٥٠٠٠ يهودي . الا أن أول تقدير دقيق

(١) فسان العامري ، التطور الزراعي والصناعي الفلسطيني ١٩٠٠-١٩٧٠ « بحث احصائي » ، بيروت - ١٩٧٤ ، ص ٧٥ .

(٢) Ronald Storrs, Orientations , London, 1937, p. 414.

(٣) قسمت فلسطين أواخر العهد العثماني الى المناطق الادارية التالية : الشمال متصرفية عكا ، وتشمل اقضية حيفا والناصرية وطبرية وصفد ، ومتصرفية نابلس ، وتشمل قضائي جنين وطولكرم ، والمتصرفيتان تبعا لولاية بيروت . والى الجنوب من متصرفية القدس المستقلة ، وتشمل اقضية القدس ويافا وغزة والخليل وبئر السبع وتقع تحت الاشراف المباشر للحكومة المركزية في الاستانة . عمر صالح البرغوتي و خليل طوطح ، تاريخ فلسطين ، القدس ١٩٢٣ ، ص ٢٥٧ وما بعدها .

(٤) حول هذا الموضوع يمكن الرجوع الى :

٢ - نبيل بدران ، التعليم والتحديث في المجتمع العربي الفلسطيني ، بيروت ، ١٩٦٩ ، ص ١٧ - ٥٨ .

(٧) ب - نبيل بدران ، الريف الفلسطيني قبل الحرب العالمية الاولى ، شؤون فلسطينية ، عدد ٧ آذار ١٩٧٢ ، ص ١١٦-١٢٩ .

my Country (The story of Musa Alami) London, 1969 , pp. 7-9.

Pamela Ann Smith, Palestine and the Palestinians , 1876 - 1983, London, Sydney , 1984, pp. 10-11.

بدران ، التعليم والتحديث ص ٥٢ .

كانت درجات الملكية غير المنقولة في فلسطين كما في غيرها من الولايات العثمانية على النحو التالي : الى جانب الملكية الخاصة توجد اراضي (الميري) وهي ملك للدولة ولكن الاشخاص يتمتعون بحقوق الانتفاع والاشغال ولو لم يكن هناك وارث تعود لدولة ، ولا يمكن تحويل ملكية الميري الا بموافقة الدولة ، أي ان يكون الحاكم ممثلا الى جانب موظفي دائرة التسجيل . والميري يختلف عن الملكية الخاصة فيما يتعلق بالضرائب وحقوق مالك الارض المجاور . والجزء الاكبر من اراضي فلسطين كغيرها من العثمانية - هي اراضي ميري . وقسم من القرى تكون ملكية الميري مشتركا الا انها تسجل باسم عدد قليل من الاشخاص وعموما من الاعميان المحليين . ونظام المشاع هذا يتضمن اعادة توزيع الارض بين الملاك المشتركين حسب فترات تطول وتقصر . وهذا النظام ، الى جانب مساوئه ، كان سببا في المنازعات واهمال الاراضي . ثم اراضي الوقف وهي التي يخصصها مالك سابق لبعض الافراض الدينية أو الخيرية ، ويديرها مجلس تشريعي أعلى له السطه على كل المؤسسات الاسلامية والحاكم الشرعية . واخيرا الاراضي المتروكة والموات : الاولى هي اراضي مشاع تعطى الى سكان منطقة معينة ولا يمكن أن تباع أو تورث أو تستعمل لأي غرض أكثر من الذي حددت له ، بينما الثانية هي اراضي مهملة ليس لها شاغل ، ولا يمكن اشغالها دون اذن الحكومة . ويضاف

لعدد سكان فلسطين كان ١٨٩٥ هو ٥٧٥٩٢ نسمة منهم حوالي ٦٠٠٠٠٠ يهودي .

Esco Foundation for Palestine: A Study of Jewish Arab and British Politics , New Haven, Yale University Press, 1947 , vol. 1, p. 463 .

(٨) بدران ، الريف الفلسطيني ، شؤون

فلسطينية ، قطن عرب ابو كشك نهر العوجا ، واستولى عرب الحوارث وعرب النفيعات على المنطقة الممتدة بين القيصريّة ونهر الفالق في السهل الساحلي الفلسطيني ، واستوطنته عشائر أخرى في سهل مرج ابن عامر وسهول الجليل الأدنى .

(٩) المصدر السابق ، ص ١١٨ .

(١٠) مثال ذلك وصف تومسون لمنطقة اللد والرملة معجبا بتعدد أنواع الاشجار المثمرة وازدهار الارض (وكان تومسون قد زار فلسطين ١٨٣٥ و ١٨٥٩) .

W. M. Thomson. The Land and the Book, 2nd ed. London, 1911 p. 523 .

(١١) حول تقاليد الزراعة في فلسطين وحياة الفلاحين يمكن الرجوع الى :

Elihu Grant, The Peasantry of Palestine: the life, manner and customs of the village , New York, Boston, Chicago, 1907..

(١٢) حول المرأة الريفية يمكن الرجوع الى مقال : Philip J. Baldensperger, Woman in the East, Part II, chapter 1 The countrywoman.

في مجلة :

Palestine Exploration Fund Quarterly Statement , April 1906, pp. 171-172.

(١٣) Geoffrey Furlonge, Palestine is

a) Land of Gilead, London , 1884.

b) Haifa or life in Modern Palestine, 1887.

مآسي الفلاحين في العقد الثامن والتاسع من القرن التاسع عشر ، وشاهد بنفسه نفوذ الملتزمين ، واضطهادهم للفلاحين .

(٢١) بهذه الطريقة خسر عرب السواعيد أراضيهم قرب الحولة وأجبروا على الرحيل ، وقبل ذلك خسرت العشائر القاطنة في مرج ابن عامر أراضيها .

(٢٢) بدران ، الريف الفلسطيني .. شؤون فلسطينية ص ١٢٤ .

(٢٣) حول قوانين اصلاح الاراضي وأثرها على الفلاحين : عوض ، الادارة العثمانية في ولاية سورية .. ص ٢٣٣ - ٢٣٩ .

(٢٤) كان من هذه الوسائل قطع الاشجار وخصوصا شجر الزيتون وبيعه في المدن بعدما ارتفع الطلب عليه نتيجة الحركة العمرانية الكبيرة في المدن واستعماله في التذكارات الدينية ، وبذلك يكون الفلاح استهلك رأسماله للاحتفاظ بأرضه .

بدران ، الريف الفلسطيني ... شؤون فلسطينية ... ص ١٢٤ .

(٢٥) بدران ، التعليم والتحديث ... ص ٢٣ - ٢٨ .

(٢٦) عبد الوهاب الكيالي تاريخ فلسطين الحديث ، بيروت ١٩٧٠ ، ص ٤٤ - ٤٥ .

(٢٧) يقع سهل مرج ابن عامر بين جبال الجليل والسامرة (طوله من الشرق الى الغرب ٢٤ ميلا وعرضه من ميلين الى ١٢ ميلا) حيث تقع اخصب الاراضي الزراعية ، وكان اليهود يتطلعون اليه منذ زمن طويل (جرت محاولة لشراء اجزاء منه ١٩٠٧ حلا) جولة وايزمان الاستطلاعية .

وفي مجلة المقتبس المجلد ٦ (ج٢) ١٩١١ مقال « في أرض الجليل » ص ١١٩-١٢٠ ، يفصل كيفية انتقال هذه الاراضي الخصبة بقراها

الى ذلك أراضي تخص عائلة السلطان قبل

١٩٠٨ تدعى (جفتلك) .

Moses J. Doukhan, Land Tenure,

في كتاب :

Said Himadeh, Economic Organization of Palestine, Beirut, 1938. pp. 75-93.

(١٧) جاء ذلك حين جردت الدولة العثمانية قوة كبيرة وأخمدت الحرب الاهلية في فلسطين التي استمرت ١٨٥٠ - ١٨٧٤ في الانقسام القيسي واليمني ، البرغوثي ، طوطح . تاريخ فلسطين .. ص ٢٦٨ .

(١٨) أ - البرغوثي ، طوطح ، الاقطاع في فلسطين ، مجلة العرب ١١/٣/١٩٣٣ والمقال يعطي صورة عن وجهة بعض العائلات .

ب - بدران ، التعليم والتحديث .. ص ٢٩ - ٣١ قائمة تعطي صورة من العائلات والعشائر الاقطاعية ومناطق نفوذها ومراكز اقامتها .

(١٩) طبقة الاشراف تعود الى السلالة النبوية واحفاد قادة الجيش الاسلامي ، وكان لهذه الطبقة منزلة خاصة لدى المسلمين وخلال الحكم العثماني اعترف بتنظيمهم واعطيت لهم امتيازات خاصة وتكونت لهم نقابات خاصة ، سمي رئيسها النقيب . وظل تنظيمهم قائما حتى اوائل عهد الانتداب . وبما أن أكثر العائلات الشريفة سعت الى خدمة الدين والعلم عامة فقد استفادت من الاوقاف .

أ - بدران ، التعليم والتحديث ... ص ٢١ - ٢٢ .

ب -

Furlonge, Palestine is my country ... , p. 6.

(٢٠) رفيق التميمي ، محمد بهجت ، ولاية بيروت ، القسم الجنوبي ، بيروت ١٩١٦ ، ص ١٠٥ وتصور كتب الرحالة أوليفنت ،

L. Oliphant

ناصر ابتاع التيان الوادي سدادا لدينه وكان للتيان علاقات في فرنسا وكان عليه ديون ومن دائينه اسرة استرنجان الفرنسية . وعجز التيان بدوره عن الوفاء لاسترنجان فوهن وادي الحارث لاسترنجان ، وكان الوادي لا يزال مرتبها لفرنسي جن جاء الاحتلال البريطاني .

Montague Brown, Agriculture, في كتاب :
Himadeh, Economic Organization ... p. 116.

انظر الهامش (١٢٤) :

Smith, Palestine and the Palestinians ..., p. 32.

Alexander Scholch, The Economic development of Palestine, 1856 - 1882, Journal of Palestine Studies, vol. X, No. 3, Spring 1981, pp. 36-37.

بدران ، التعليم والتحديث .. ص ٥٤ .

Aharon Cohen, Israel and the Arad world, London, 1970.

يمكن الرجوع الى : ٢ - أعداد مجلة صندوق استكشاف فلسطين

Palestine Exploration Fund Quarterly Statement.

قبل ١٨٨٢ عن زيارات الرحالة الباحثين لمناطق فلسطين المتعددة .

ب - ومقال :

Scholch The economic development of Palestine ...

حول التطور الاقتصادي في فلسطين في الفترة بين ١٨٥٦ - ١٨٨٢ .

الثمانية عشرة الى بعض الاسر الغنية التي تقيم في المدن خارج فلسطين بالحيلة والرشوة من أيدي أصحابها الفلاحين . اذ كانت الحكومة العثمانية منذ ١٨٠٠ عاما قد أرادت أن تسجل قراهم لتتقاضى ضرائب منها وخافوا أن يسجلوا تلك القرى بأسمائهم تفاديا للظلم . وعندما عزم والي سوريا على بيع تلك القرى باعتبارها من الاراضي الاميرية المحلولة ، احتال أولئك الاغنياء لتباع كلها صفقة واحدة حتى لا يتيسر لاحد من الاهالي أن يشتريها فرشوا الوالي ب ٣٠٠٠ ليرة وابتاعوها بأقل من ١٥٠٠٠ ليرة وجلسوا يلعبون بالميسر مع الوالي في دارهم فخرج صفر اليدين وتشتت أصحاب هذه القرى وبعضهم استخدم أجراء في قرى الاغنياء .

(٢٨) تروي مجلة العرب في عددها ١٩٣٣/٦/١٧ قصة وادي الحوارث فتقول ان وادي الحوارث يؤلف قسما من الساحل الغربي في قضاء طولكرم مساحة لا تقل عن ٥٠٠٠٠ دونم . وعرب وادي الحوارث ، وقد سمي السهل باسمهم ، هم قبائل ينتمون بمعظمهم الى بني حارثة (فخذ من طي) ونزلوا هذا المكان منذ قرون ، بعد الحروب الصلاحية في عهد الظاهر بيبرس . وتقلبوا في الامارة والاقطاع عهدا مديدا . وكان احد أمرائهم المتأخرين وهو الامير ناصر كثير الانفاق فثقل عليه أن يدفع الى الحكومة العثمانية الضرائب والاموال الاميرية ، ومنذ نحو ١٥٠ أو ٦٠ سنة خلت استدان الامير ناصر من انطون التيان السوري الاصل المقيم في يافا مبلغا يقال انه خمسة آلاف من الذهب . وعجز الامير عن الوفاء فجعل رأس المال يتراكم على الفوائد وبعد أن أصبح الوادي مسجلا في دائرة الطابو باسم الامير وحده ، ظل العرب فيه يحرقون ويشتغلون اذ أن التسجيل وقتل باسم الامير لم يؤثر على مزارعهم وحققهم . ولما عجز الامير عن الوفاء رهن هذا الوادي للتيان ومن هنا نشأت المعضلة وتشعبت . وبعد مقتل الامير

«وادي يزريعيل» وجهة «الجيدرا» الواقعة بين عكا وحيفا وفي «الشدرة» على بعد ثمانى ساعات من يافا ومن جهة اللد والمخابرة على ابتياع أراضي واقعة في ضواحي غزة .

(٤٣) شرح زانغويل (الكاتب اليهودي البريطاني ذلك فيما بعد) بمضغ كلمات « ... الان ، وليس وقت آخر ، هو فرصة اسرائيل ... فهناك تغييرات كثيرة ... لن تنتظر لا اليهودي ولا فلسطين بعد أن حملت قناة السويس العالم الى أبواب فلسطين .. » .
Zangwill, *Return to Palestine*, p. 627 .

(٤٤) المؤسسات التابعة للمنظر الصهيونية والتي تعمل لتحقيق أهداف الصهيونية في الاستيطان :

٢ - The Jewish Colonial Trust
وهو الجهاز المالي للمنظمة الصهيونية وتأسس في ١٨٩٩ في لندن كشركة انكليزية برأسمال قدره مليون جنيه استرليني من أجل تطوير فلسطين والبلاد المجاورة صناعيا وتجاريا .

ب - وكان يعمل في فلسطين عن طريق :
Anglo Palestine Bank .

وهو شركة مسجلة في لندن برأسمال قدره ١٠٠.٠٠٠ جنيه متفرع عن الجهاز الاول لتمويل المستوطنين اليهود والمشاريع الصهيونية ومركزه في يافا ثم فتح فروعاً في مدن أخرى ...

The Jewish National Fund

ج - أو ما يطلق عليه بالعبرية :

Keren Kayemeth المسجل كشركة انكليزية

١٩٠٢ اكتتب بـ ٣٠٠.٠٠٠ جنيه استرليني وهدفه جمع الاموال للحصول على أرض في فلسطين للشعب اليهودي لا تنقل ملكيتها ، وإنما تؤجر لفترة لا تزيد على ٤٩ سنة بعقود ايجار يدفع المستوطن بموجبها ايجارا سنويا من ٢ - ٣٪ حسب قيمة الارض . ومسح

(٣٥) بدران ، الريف الفلسطيني ... شؤون فلسطينية ص ١٢ .

(٣٦) Israel Zangwill, *The Return to Palestine*, *The New Liberal Review*, December 1901, p. 616. .

(٣٧) من هذه الاجهزة الاليانس الفرنسي (Alliance Israélite Universelle) وتأسس عام ١٨٦٠ ، ومؤسسة مشابهة في انكلترا ، وفي ألمانيا (تأسست في مطلع سبعينات القرن الماضي) لنشر التعليم وتشجيع الحرف والتطوير الثقافي والاجتماعي لليهود .

(٣٨) Lusian wolf, *Notes of the Diplomatic History of the Jewish Question*, London, 1919, p. 101.

(٣٩) Cohen , *Israel and the Arab* Vorl, pp. 32-38.

(٤٠) F. O. 882 / 14 , Arab Bureau Papers, 5/2/1917.

(٤١) منظمة JCA وهي اختصار لـ Jewish Colonization Association

هي منظمة للاستيطان الزراعي أسسها البارون دي هيرش de Hirsch النمساوي الاصل عام ١٨٩٣ ولم يكن عملها مقتصر على فلسطين فكانت تساعد اليهود على الهجرة والاستيطان في اجزاء أخرى من العالم .

(٤٢) اشارات جريدة الحقيقة (الناطقة بلسان اليهود الاسكندرية) في ١٦/١٠/١٨٩١ الى عمليات الشراء التي تقوم بها الجمعية الاسرائيلية في يافا وابتياع جملة اطيان في نقط مختلفة من فلسطين وذلك لحساب الاسرائيليين من مهاجري روسيا من جهة

in relation to the Jews in Palestine, 1838 - 1914, London, 1939 and 1941, p. 571.

Weizmann, Trial and Error., p. 41 .

Arad Bulletin كانت النشرة العربية
Arad Bureau تصدر عن المكتب العربي
الذي أسس في القاهرة في شباط ١٩١٦
باشرف دائرة الاستخبارات العسكرية
البريطانية ، وغرض النشرة تغطية كل
الاخبار المتعلقة بالمنطقة العربية .

تختلف تقديرات مجموع السكان اليهود
بسبب عدم وجود احصاءات رسمية وحسب
تقدير آرثر روبن A. Ruppin في كتابه :
The Jews in the Modern
world., London, 1934, p. 374.

كان عدد اليهود عام ١٨٩٧ ٥٠.٠٠٠ في حين
بلغ عددهم عام ١٩١٤ بين ٨٥ - ٩٠ ألفا
من اصل ٦٠.٠٠٠ نسمة عدد سكان فلسطين .
جاء هذا في تقديرات النشرة العربية
Arad Bulletin بتاريخ ١٩١٧/١/١٩ في
مقال عن المستعمرات اليهودية في فلسطين .

Arad Bulletin, F.O. 882 / 14
Pa /17/2.

Porath, The Emergence of the
Palestinian Arad National
Novement, 1918 - 1929, vol. 1,
London, 1974, p. 25.

عبرت عن هذا التخوف اشارة مبكرة من
القدس ، فقد نشرت مجلة الجوائب ١٨٦٨
في عددها ٨/٣٥٦ رسالة من هناك تذكر قدوم
أحد أعضاء الجمعية الاسرائيلية في باريس
(اليانس) الى القدس لشراء حقول
ومزارع ، وبلغت الكاتب نظر الدولة العلية
« أن ننظر في أمرنا وتتدارك أحوالنا والا فان

أن اهتمامه كان موجهاً الى شراء الارض الا
انه شارك الى حد ما في عملية تحسين
الاراضي وتشجيرها .

(٥٠)

Palestine Land Development Co.

(٥١)

سجلت في انكلترا ، ١٩٠٩ برأسمال
١٧٥٠٠ استرليني وخطتها تركيز الحصول
على الاراضي لـ J. N. F. وشركات
الاستيطان الخاص والافراد .

(٥٢)

The « Erez Israel » Colonisa-
tion Association Cooperative
Settlement .

تأسست عام ١٩١٠ من أجل تشجيع ومساعدة
جمعيات زراعية تعاونية .

(٥٣)

(٤٥) عن لقاءات هرتزل بالسلطان عبد الحميد
يمكن الرجوع الى : مذكرات هرتزل الكاملة
مترجمة عن الالمانية :

The Complete Diaries of Theo-
dore Herzl, H. Zohn , New
York, 1960 .

(٥٤)

David Ben Gurion, Rebirth and
Destiny, London, 1956, pp. 9-19.

(٥٥)

Chaim Weizmann, Trial and
Error, London, 4 th ed., 1950,
pp. 159 - 169 .

(٥٦)

واوصى وايزمان بدعوة «دعاء طلائعية جديدة»
والتشديد على البرنامج العملي .

(٥٧)

Arthur Ruppin, The Agricul-
tural Colonization of the
Zionist Organization in
Palestine , London , 1926, pp.
1 - 6 .

(٥٨)

Albert Hyamson (ed.), The
British Consulate in Jerusalem

- (٦٨) الكيالي ، تاريخ فلسطين الحديث ... ص ٧ .
انظر ص ٢١-٢٢ من هذا البحث حول دور
النواب العرب في المبعوثان .
(٦٩) المصدر السابق ص ٥٧ .
(٧٠) انظر ص ٥-٧ من هذا البحث .
(٧١) يمكن الرجوع الى دراسة وليد الخالدي
«كتاب السيونزم أو المسألة الصهيونية لمحمد
روحي الخالدي المتوفي ١٩١٣» في كتاب
دراسات فلسطينية (مجموعة أبحاث وضعت
تكريما للدكتور قسطنطين زريق) بيروت ١٩٨٨
ص ٣٧ - ٨١ .
(٧٢) الكيالي ، تاريخ فلسطين الحديث .. ص
٥٧ - ٥٨ .

Smith, Palstine and the Pales-
tinians ., p. 37 .
Arab Bulletin النشرة العربية
في ١٩١٧/٩/٢٧ .

Nejib Azouri, Le Réveil de la
nation arabe, Paris, 1905.
(٧٦) من الصحف التي صدرت في فلسطين بعد
١٩٠٨ الاصمعي ١٩٠٨ لصاحبها حنا عبد الله
عيسى ، والكرمل ١٩٠٩ لصاحبها جيب
نصار ، النادي ١٩١٢ لصاحبها سعيد
جاراله ، وفلسطين ١٩١٢ لصاحبها عيسى
العيسى .
(٧٧) صدرت المقالات في كتاب عنوان « الصهيونية
تاريخها وغرضها ، أهميتها ، ملخصا عن
عن الاسيكلوبيديا اليهودية » عن مطبعة
الكرمل ١٩١١ .
(٧٨) الاراضي المهدورة هي الاملاك الاميرية الخاصة
بالسلطان عبد الحميد وتسمى أيضا (الجفالك
السلطانية وقد نقلت (دوآرت) ملكيتها بعد
خلعه الى الخزانة العامة وكان الفلاحون قد
تنازلوا عن ملكيتها ، فسجلت باسم السلطان
كي تعفى من الضرائب وتنال الحماية ، وتبلغ
- اليهود لا يلبثون أن يجلبونا من هذه الارض
كما أجلبناهم من جزيرة العرب » .
(٥٧) تؤكد ذلك مذكرة أمدها المكتب العربي :
Arab Bureau في ١٩١٧/٢/٥ .
F. O. 882/4 Pa/17/16.
(٥٨) الكيالي ، تاريخ فلسطين الحديث ... ص
١٢٣ - ١٢٤ .
(٥٩) Neville Mandel, The Arabs
and Zionism before World
War I, Berkeley, Los Angeles
and London, 1976, pp. 35-37.
(٦٠) الكيالي ، تاريخ فلسطين الحديث .. ص ٥٠ .
(٦١) Elyahu Colomb, The History
of the Jewish Self Defence in
Palestine, 1878-1921, Tel Aviv,
(No Date) p. 7.
(٦٢) M.Waters, Haganah, The Story
of the Jewish Self Defence in
Palestine, London, 1947, p.13.
(٦٣) Colomb, The History of the
Jewish Self Defence .., p. 15.
(٦٤) Waters, Haganah ... , p. 15.
(٦٥) Cohen, Israel and the Arab
World .., p. 41.
(٦٦) ورد ذلك في مقال لرئيس اللجنة التنفيذية
للمنظمة الصهيونية واربورغ Warburg
نشرته جريدة الجويش كرونكل
Jewish Chronicle في ١٩١١/١٠/١٨
وجريدة الاهرام ايضا في ١٩١١/٣/٨ .
(٦٧) بدران ، الريف الفلسطيني .. ص ١٢٧ .

فيا نائب الاوطان أدّ حقوقها
 لخمسين ألفا أرسلوا بك نائبا
 وعن أصفر المشروع لا تكّ ذاهلا
 وفكر عسى يقضي بأن لن يناسبها
 (٨٧) قاسمية ، النشاط الصهيوني ... ص ٨٩ - ١٠٣ .
 (٨٨) كانت آخر الصفقات التي نفذها الصهيونيون
 لشراء أراضي سهل مرج ابن عامر الخصبة
 تلك التي تمت بين الياس سرسق ووكيل عن
 الجمعية الصهيونية في تشرين أول ١٩١٠
 لبيع أراضي قرية الفولة التي تقع بالقرب
 من الخط الحجازي بين حيفا ودمشق وبها
 قلعة تاريخية من أيام فتوحات صلاح الدين
 وحاول شكري العسلي حث أعيان القضاء
 على ارسال برقيات الاحتجاج الى والي بيروت
 ليمتنع عن فراغ « قلعة الفولة » ، وأبرقوا
 كذلك الى الصدارة والداخلية ورئاسة
 مجلس النواب . وقدم العسلي حجته
 القانونية لحمل الوالي على رفض قبول فراغ
 الفولة ولكن تمسك الوالي بقراره دفع العسلي
 على عدم تنفيذ القرار فاتهمه الوالي بمخالفة
 الدستور وهتكه الحرية الشخصية . المقتبس
 ٧ و ١٩١١/١/٨ و ١٩١١/٣/٢ .
 (٨٩) The Near East 5/4/1912, p.817
 (٩٠) المقتبس ، ١٩١٢/٣/٢١ والمرشح هو سعيد
 أبو خضرة .
 (٩١) جريدة الاقدام ٢٢ و ٢٩ آذار - و ١٢ نيسان
 و ٣ ايار و ١٤ حزيران ١٩١٤ .
 (٩٢) نقلت ذلك الاهرام ١٧/٤/١٩١٤ .
 (٩٣) الكيالي ، تاريخ فلسطين الحديث ... ص ٨٠ .
 (٩٤) Smith , Palestine and Palesti-
 nians., p. 37.
 F. O. 882/26 Arab Bulletin
 F. O. 371/3795/125475/11053

مساحتها ٢٧ مليون كم ٢ وتتوغل في ولايات
 سورية والعراق والجزيرة ، وفي أواخر عام
 ١٩١٠ طلب نجيب ابراهيم الاصفر - أحد
 أعضاء مجلس ادارة مدينة بيروت سابقا -
 امتيازا من وزارة المالية لاستثمار الارض مدة
 ٩٩ عاما مقابل قرض يبلغ ١٠٠ مليون فرنك
 وأبدت صحف فلسطين وسورية قلقها من أن
 تكون الصهيونية وراء المشروع وخاصة تلك
 الاملاك الاميرية الواقعة في فلسطين (غور
 بيسان وأريحا) ومساحتها ٨٠٠ ألف دونم
 والتي كانت مطمحا صهيونيا .

خيرية قاسمية ، النشاط الصهيوني في الشرق
 العربي وصداه ١٩٠٨ - ١٩١٨ ، بيروت
 ١٩٧٣ ، ص ٨٠ - ٨١ ، ١٨٠ ، ١٨١ .

(٧٩) الكيالي ، تاريخ فلسطين الحديث ... ص ٦٨ .

(٨٠) من أمثلة ما أعطت محاكمة نجيب نصار في
 ايار ١٩١٠ ، ومحاكمة عيسى العسلي في ايار
 ١٩١٤ . قاسمية ، النشاط الصهيوني ...
 ص ٧٥ ، ٢١٨ .

(٨١) من أمثلة ذلك ما ورد في مجلة الهلال ، نيسان
 ١٩١٤ ص ٥١٥ - ٥٢٠ .

مقال لجرجي زيدان عن « فلسطين ، آثارها
 وتاريخها وأحوالها » ، وكذلك مقال ابراهيم
 سليم النجار بعنوان « الاسرائيليون في فلسطين »
 في الاهرام ٩ و ١٠ نيسان عام ١٩١٤ .

(٨٢)

Cohen , Israel and the Arab
 World. pp. 11 - 13 .

(٨٣)

Porath, The Emergence of the
 Palestinian., p. 26.

(٨٤) الكيالي ، تاريخ فلسطين الحديث ... ص ٤٩ .

(٨٥) المصدر السابق ، ص ٥٠ .

(٨٦) انظر الهامش رقم (٧٨) جاء في القصيدة
 ما يلي :

(٩٥) « بلاد فلسطين التي هي مطمح
 لارصاد قوم يرصدون الحوانيسا »

(١٠٣) وفقا للاحصاءات الرسمية للاعوام ١٩٢٢ و ١٩٣١ وتقديرات ١٩٣٦ قدر عدد سكان فلسطين حسب الطوائف :

٨٣٧٩٠	٧٥٢٠٤٨	١٩٢٢/١٠/٢٣
١٧٤٦١٠	١٠٣٥٨٢١	١٩٣١/١١/١٨
٣٧٠٤٨٢	١٣٣٦٥١٨	١٩٣٦/ ٦/٣٠

في كتاب :

Lister Hopkins, **Population, Himadeh , Economic Organization**, p. 16.

ووفقا لاحصاءات ١٩٤٦ قدر عدد اليهود بـ ٦٠٨٢٢٠ من أصل ١٩٧٢٥٦٠ مجموع عدد سكان فلسطين . والتقديرات الرسمية لعدد اليهود لا تحوي أعداد المهاجرين غير الشرعيين
Henry Cattan, **Palestine, The Arabs and Israel** , London. 1969, pp. 20-22.

ووفق التقديرات الحكومية في تموز ١٩٤٧ بلغ عدد اليهود ٦٢٦٠٠٠ في حين قدرت المصادر الاسرائيلية عدد اليهود في ١٤/٥/١٩٤٨ بـ ٦٤٩٨٠٠ . الا أنه من المؤكد أن عدد السكان اليهود شرعيين وغير شرعيين كانوا عشوية تقسيم فلسطين يقدرون بثلاث مجموع السكان البالغ ٢٠٣٠٨٠٠ .

Sami Hadawi, **Village Statistics 1945** (A classification of land and ownerchip in Palestine with explanatory notes, Beirut, 1970, pp. 17-18).

(١٠٤) ورد ذلك منذ البيان الرسمي عن السياسة البريطانية ١٩٢٢ (الكتاب الابيض) الذي أكد التزام الحكومة البريطانية بتصريح بلفور وتشجيع الهجرة على أن لا تتعارض مع الطاقة الاستيعابية الاقتصادية . وتكرر ذلك في الكتاب الابيض ١٩٣٠ و ١٩٣٩ .
Cattan, **Palestine** ., p. 21.

حول الاجراءات البريطانية لتسهيل حصول

كان من جملة القضايا التي عرضها وايزمان، انشاء الجامعة العبرية وملكية حائط المبكى .

(٩٧) من رسالته الى بلفور في ١٦ حزيران ١٩١٨
F. O. 371/3395/130342

وكان جلبرت كلايتون مدير المخابرات العسكرية في قيادة القوات البريطانية في مصر تحت امرة اللنبي Allenby ، وبعد احتلال القدس أواخر ١٩١٧ كلف بانشاء فرع للمكتب العربي في فلسطين .

(٩٨) F. O. 371/3395

(٩٩) F. O. 371/3795/182887/11053

(١٠٠) F.O. 371/3395/18287/11053.

(١٠١) من الوثائق البريطانية التي تصور حالة القلق في فلسطين :

رسائل هوفارت Hogarth (احد رجال المكتب العربي ومن علماء الآثار المستشرقين) الواردة في النشرة العربية Arab Bulletin وكذلك رسالة ستورز Storrs حاكم القدس العسكري في ٢٢/٤/١٩١٨ الى بلفور F.O. 371/3398 ويشير الاخير فيها الى حضوره حفلة في مدرسة للايتام في القدس ١١/٤/١٩١٨ حيث ناشد أحد الخطباء سامعيه بأن لا يبيعوا شبرا واحدا من الارض .

(١٠٢) صدر القرار الدولي بتولي بريطانيا الانتداب على فلسطين في مؤتمر سان ريمو ٢٥ نيسان ١٩٢٠ والتي أصبحت بموجبها بريطانيا مسؤولة عن تنفيذ تصريح بلفور في فلسطين .

وقد شار ممثلو المنظمة الصهيونية في وضع مسودة صك الانتداب وعرض صك الانتداب على مجلس عصبة الامم في ٦/١٢/١٩٢٠ وأقره المجلس في ٢٤/٧/١٩٢٢ .

كامل خلة ، فلسطين والانتداب البريطاني ١٩٢٢ - ١٩٢٣ ، بيروت ، ١٩٧٤ ص ٩٣ - ١٠٢ .

pp. 37, 79 .

Rosemary Sayigh, **Palestinians: from Peasants to Revolutionaries**, London, 1979, p. 26 .

Said Himadeh, **Natural Sources**.

في كتاب :

Himadeh, **Economic Organization**. pp. 43-45 .

خليل ابو رجيلي ، الزراعة العربية في فلسطين قبل قيام دولة اسرائيل ، شؤون فلسطينية ، عدد ١١ تموز ١٩٧٢ ، ص ١٣٧ .
تعتبر الحمضيات أحسن المنتجات الزراعية من حيث المردود المالي ، وفي ١٩٣٧ قدرت قيمة الصادرات من الحمضيات ٩٤٧٠٥٥٥٠٠ جنيه فلسطيني أي ٩٥٪ من مجمل الصادرات الزراعية وفي نفس العام قدر قيمة الانتاج الزراعي ٧٠٤٨٠٠٠٠ جنيه فلسطيني . أما انتاج اشجار الحمضيات ٢٠٩٦٤٠٠ ر٢٠ أي تمثل ٣٠٪ من قيمة الانتاج الزراعي .

Montague Brown, **Agriculture**.

في كتاب :

Himadeh, **Economic Organization**. p. 143.

بدران ، التعليم والتحديث . ص ٢٦٢ .

امثلة من غنى هذه الطبقة نتيجة التقدم الاقتصادي في :

Smith, **Palestine ..**, pp. 55-57 .

Nevill Barbour, **Nisi Dominus, A Survey of Palestine Controversy**, London, 1946 (reprinted 1969, Beirut), p. 117.

انظر الهامش رقم ٢٧ .

المصدر السابق ، ص ١١٨ .

خلال الفترة من ١٩٢٠ - ١٩٢٢ كان ٧٥٤ ر٪ من مجموع الاراضي التي اشتراها اليهود

(١١٢)

(١١٣)

(١١٤)

(١١٥)

(١١٦)

(١١٧)

(١١٨)

(١١٩)

(١٢٠)

الصهيونيين على الارض يمكن الرجوع الى خلة ، فلسطين والانتداب البريطاني ... ص ٤٨١ - ٤٩٨ .

(١٠٥) حول النظام الضريبي في فلسطين يمكن الرجوع الى :

M. E. Abcarius. **The Fiscal System**,

في كتاب

Himadeh, **Economic Organization** . pp. 516 - 538.

(١٠٦) خفضت الحكومة نسبة العشر الى ١٠٪ عام ١٩٢٥ وغيرت نمط احتساب العشر بحيث لا يخمن حجم الانتاج سعره سنويا بمعدل وسطي لاربع او لثلاث سنوات خلت ثم الفيت ضريبة الاعشار ١٩٣٥ وبدلت بضريبة الاملاك في القرى . حول النظام الضريبي والفلاح يمكن الرجوع الى المصدر السابق ، ص ٥١٦ - ٥٢٥ .

(١٠٧) قدرت املاك الدولة وفسق الاحصاءات الرسمية ١٩٤٣ ب ٥٤٢٦٨٠ ر١٠ دونم .
Hadawi, **Village Statistics**., pp. 29-33

وتدل الاحصاءات على المعاملة التمييزية التي يتمتع بها اليهود في مجال املاك الدولة (بلغت مساحة املاك الدولة المؤجرة الى اليهود لفترة طويلة ٧٥٢٧٣ دونم في حين لم تتجاوز ، هذا الرقم ٧٩٣ دونم بالنسبة للعرب) .

(١٠٨) انظر ص ٣٥ من هذا البحث .

(١٠٩) حول المؤسسات اليهودية المسؤولة عن عمليات شراء الاراضي يمكن الرجوع الى كتاب :
Kenneth Stein, **the Land Question in Palestine, 1917 - 1939**, North Carolina Press, 1984.

(١١٠) أوراق نبيه العظيم الخاصة (غير المنشورة بعد) .

(١١١) Hadawi, **Village Statistics**.,

الأرض .. أما عرب الحوارث ، فقد حاولوا بطرق شتى البقاء في الأرض او ناحية منها ، وقرعوا باب القضاء فلم يفلحوا . . ومما طالبوا به أن هناك قطعة تبلغ نحو ٦ الاف دونم لم تشملها حدود الأرض المسجلة باسم التيان قديما ، وقالوا أنهم عمروا هذه الأرض وكانت مواتا . . فلما يجابوا الى شيء مما طلبوه واخيرا انتهت الى تحديد الأرض بحدودها الحاضرة ، وادخل الستة الاف دونم المذكورة في الأرض التي اشتراها اليهود .

(١٢٤) انظر الهامش (٧) .

منذ أواخر العهد العثماني كان سليم علي سلام ومختارهم ورفاق لهم قد نالوا امتياز تجفيف مستنقعات الحولة واستغلال الأراضي المجففة مدة معينة وتوزيعها ببدل معقول على المزارعين . وقد وضعت في صيغة الامتياز شروط بتشكيل شركة لهذا الغرض يحمل اسهامها عثمانيون ولا تنتقل لغيرهم . ومع أنهم شكلوا الشركة الا أن مداهم الحرب العالمية الاولى حالت دون بذل الجهد المثمر في سبيل القيام بالامر . فلما وضعت الحرب أوزارها أخذ سليم علي سلام تفويضا من الشركاء وقام بمساع طويلة حتى تمكن من تثبيت حقوقه وحقوق شركائه في الامتياز ثم نشط في عمليات التجفيف والاستغلال غير أن اليهود الذين كانوا يقدرون قيمة الأرض أخذوا يسعون معه تارة لحمله على التنازل لهم عن الامتياز وتارة من الحكومة لحملها على الوقوف منه موقف المعرقل لنشاطه والمشجع على التنازل . واخيرا نجحوا فاتفق معه على التنازل عن الامتياز مقابل مبلغ جسيم متدرجا بكثرة النفقات التي يتطلبها المشروع وبقرب انتهاء مدة الامتياز . عزة دروزة ، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها ، ج ١ ، بيروت - صيدا ١٩٥٩ ، ص ٩٦-٩٥ .

أراضي ملاكين غائبين و ٢٠.٨٪ أراضي ملاكين متواجدين و ٣.٨٪ أراضي فلاحين صغار . وفي الفترة بين ١٩٣٣ - ١٩٣٦ كان ٦٢.٧٪ من الأراضي التي اشتراها اليهود من ملاكين متواجدين و ١٤.٩٪ من ملاكين غائبين و ٢٢.٥٪ من فلاحين صغار ، وازدياد النسبة الأخيرة تعود الى زيادة معاناة الفلاحين الصغار .

غسان كنفاني ، ثورة ١٩٣٦ - ١٩٣٩ في فلسطين ، خلفيات تفاصيل وتحليل ، شؤون فلسطينية ، عدد ٦ ، كانون ثاني ١٩٧٢ ، ص ٥٢ .

(١٢١)

Porath, The Palestinian Arab National Movement , from riots to rebellion, vol. II , London, 1977, p. 118.

(١٢٢) بدران ، التعليم والتحديث .. ص ٢٦٠ .
تقلا عن :

A. Bonn, Palastina Land und wirtschaft, Berlin, 1937, p.158.

(١٢٣) انظر الهامش رقم (٢٨) وتذكر مجلة العرب في عددها ١٩٣٣/٦/١٧ تطور قضية وادي الحوارث بعد أن انتهت الحرب وكان وادي الحوارث مرتبها لاسرة استرنجان الفرنسية ، وفي اول الحكم البريطاني تجددت المشكلة فحضر الى فلسطين ورثة استرنجان واقاموا الدعوى في محاكم فلسطين بما لهم من مال في ذمة التيان ، وبيدهم الرهن ، فحكمت لهم المحكمة بذلك وطرححت أرض وادي الحوارث للبيع في المزاد العلني وكان الدين يبلغ نحو ١٥ الف جنيه . . وكان الصهونيون وصناديق اموالهم مترعة بالمال ، متهيئين واقفين بالمرصاد ، فتقدموا واشتروا الوادي ، بالمزاد العلني ، بنحو ٤٢ الف جنيه والوادي يساوي أكثر من هذا المبلغ بكثير ، فأصبح اليهود يلحون باخراج العرب ، وتسلم

المزروعة وهي حوالي ٨ ملايين دونم كان عليها أن تعيل عددا من السكان العرب كان يقدر عام ١٩٣٥ بـ ٩٥٢٩٥٥ أي أن معدل ما يملكه اليهود هو ٢٨ دونم من الأراضي المزروعة في حين كان لكل عربي ٩٤ دونم .
Smith, op. Cit., p. 52.

(١٣١) الكيالي ، تاريخ فلسطين الحديث . ص ٢٥٤ ولجنة شو Shaw هي اللجنة البرلمانية التي أرسلتها الحكومة البريطانية للتحقيق في أحداث ١٩٢٩ (المعروفة بثورة البراق) وعرفت اللجنة باسم رئيسها القاضي والتر شو .

Sayigh, Palestine : from Peasants., p. 39.

(١٣٣) بدران ، التعليم والتحديث ص ٢١١ . والهستدروت هي نقابة العمال اليهودية العمومية أسست أواخر ١٩٢٠ .

(١٣٤) المصدر السابق ص ٢٢٠ .

(١٣٥) تصف مجلة العرب في عددها ١٨/٦/١٩٣٣ تطور قضية وادي الحوارث على يد السلطة البريطانية « فقد كانت هذه السلطة منذ أوصلت الابواب جميعها في وجه عرب وادي الحوارث ، تحاول اخراجهم من الارض واسكانهم في أماكن أخرى ليحل اليهود محلهم ، غير متفكرة في حل المشكلة من أقرب طرقها وهو ابقاء العرب في الارض في جهة ما ، وتقسيم الثمن عليهم الى مدد معلومة ، فان اليهود اذا أخذوا سبعة أثمان الارض وبقي العرب في جزء منها لا يزيد عن أن يكون الثمن الثامن ، فالغنيمة الكبرى تظل لليهود ، ولكن تجرد السلطة من صوت الضمير وأفضاءها عن حل العضلة حلا إنسانيا ، جعل اليهود يتشددون في طلب النزول في الارض ، وخاصة عندما رأوا هذه السلطة المدعنة لهم تستعمل القوة في اخراج العرب من الوادي ، وجل ما عرضته السلطة على العرب من حل ،

(١٢٥) عصام سخيبي ، فلسطين الدولة ، جذور المسألة في التاريخ الفلسطيني ، نيقوسيا ١٩٨٥ ، ص ١٧ .

(١٢٦) من الزعامة السياسية في فلسطين في هذه المرحلة يمكن الرجوع الى : Taysir Nashif, The bases of Arab and Jewish leadship during the Mandate Period , Journal of Palestine Studies , vol. VI, No. 4, Summer, 1977, pp. 114-115 ; Sayigh, Palestinians : form Peasants., pp. 47-51.

(١٢٧) من أمثلة الانتقادات الموجهة الى الزعامة السياسية يمكن مراجعة :

الكيالي ، تاريخ فلسطين الحديث . . ، ناجي علوش ، المقاومة العربية في فلسطين ١٩١٧ - ١٩١٨ ، بيروت ١٩٧٠ . ص ٣٥ ، ٦١ .

(١٢٨) من أمثلة ذلك محاولة الصهيونية رعاية ودعم حزب زراعي في ١٩٢٣ ، ويذكر دروزة في كتابه القضية الفلسطينية . . . ج ١ ص ٤٦ - ٤٧ :

« ان غرض الحزب بث التفرقة بين المدينة والقرية ، ويحمل في ظاهرة الرعاية في الدفاع عن حقوق الفلاح . ولعب في تشكيل الحزب موظفو الحكومة واليهود ولكن سرعان ما كشفت الافراض الحقيقية وراء ظهور الحزب واتهم القائمون عليه بالعمالة للصهيونية وبالخيانة . . . » .

(١٢٩) حول سوء حال الفلاحين يمكن الرجوع الى : عيسى السفري ، فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية ، يافا ١٩٣٧ . ص ١٥٤ ، ١٥٩ ، ١٦٤ - ١٦٦ .

(١٣٠) وفقا للاحصاءات الحكومية فان المساحة التي يملكها اليهود عام ١٩٣٥ قدرت بـ ٣١٧٠٠٠ دونم ومليون دونم من هذه المساحة أراضي مزروعة ، هذا في حين كان عدد اليهود في ذلك العام ٣٥٥١٥٧ ومعنى ذلك أن بقية الأراضي

- Barbour, **Nisi Dominus.**, pp. 133-134.
- بدوان ، التعليم والتحديث ، ص ٢١١ ، ٢٣٧ - ٢٣٩ .
- الكياي ، تاريخ فلسطين الحديث ص ٢٥٢ .
- Porath, **The Palestinian Arab National Movement.**, vol. II, p. 294.
- خليل البديري ، ستون عاما من الحركة الوطنية الفلسطينية وفيها ، القدس ١٩٨١ ص ٦٧ .
- Sayigh, **Palestinians : from Peasants.**, p. 43.
- الكياي ، تاريخ فلسطين الحديث ... ص ٣٢٥ - ٣٢٦ .
- Porath, **The Palestinian Arab National Movement.**, vol. II, P. 338 .
- George Antonius , **The Arab Awakening**, London, 1939 . (reprinted Beirut, 1969), pp, 406-407.
- بيان نويهض الحوت ، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين ١٩١٧ - ١٩٤٨ ، بيروت ١٩٨١ ، ص ٤٠١ .
- الكياي ، تاريخ فلسطين الحديث ص ٣٤٤ .
- Porath, **The Palestinian Arab National Movement .**, vol. II, p. 269.
- Ann Mosley Lesch, **The Palestine Arab Nationalist Movement under the Mandate**, في كتاب : William Quandt and others
- (١٣٧) ترحيلهم بقصصهم وقضيضهم الى (تل الشوك) قرب بيسان وهو مكان واقع في منطقة تختلف هواء واقليما وأرضا عن وادي الحوارث ، وليس من الوجهة الصحية مؤاتيا للاستيطان والسكن . ولم تزل هذه القضية تتمطى حتى أصبحت الشغل الشاغل للرأي العام في البلاد وكانت نارها تظهر وتخبر حتى عجزت السلطة أخيرا على اخراج عرب وادي الحوارث من موطنهم ومساكنهم بالقوة ، ونقلهم الى (تل الشوك) قرب بيسان ، وهم لا يقلون عن ألفي نفس ، وقد عينت السلطة صباح يوم الخميس ١٥ حزيران موعدا لتنفيذ مرادها بالقوة ، فأرسلت الى هناك قوة كامنة من البوليس واتخذت تدابير جمة (لتفتح) وادي الحوارث وتأخذ أهله من رجال ونساء وأطفال سبائا وأسارى الى تل الشوك » .
- (١٣٨) وفي عددها ١٩٣٣/٦/٢٤ تقدم مجلة العرب وصفا حيا لعملية اجلاء عرب وادي الحوارث « فقد ذهب قوة من الجند والضباط والجواسيس الظاهرين والاختفاء مع السلاح وآلات (الاحتلال) واحتلت الوادي يومي الاربعاء والخميس ، ومعها اليهود الذين كانوا على استعداد لعمال سكة الحرائة في الارض ، فخرج الرجال العرب وفرقوا في جهات مختلفة ، ثم باشرت السلطة هدم الخيام حتى أمت عليها كلها بين أهوال النساء وصراخ الاطفال واغماء الضعيفات ، ثم جعلت تنقل هذا المتاع (المتهدم) بمعول الانكليز في سياوات كبيرة الى خارج حدود الارض التي سلمت الى اليهود . وحرثوها وبادروا الى اقامة السياج حولها ، وأما مرمى العرب ، نساء وأولادا واطفالا وعجزا ، فكانوا في وادي القباني على بعد عدة كيلو مترات من الارض . وأصبح أهل وادي الحوارث اليوم عطشى ، جوعى ، فهم لا يرحلون الى (تل الشوك) ولا يحبون أن يموتوا خارج الوادي » .
- (١٣٩) أحمد الشقيري ، أربعون عاما في الحياة العربية والدولية ، بيروت ١٩٦٩ ، ص ١٣٢ .

المجاورة . وجاءت توصيات اللجنة أواخر نيسان ١٩٤٦ مخيبة للامال فقد أوصت بالسماح لمائة ألف مهاجر يهودي بدخول فلسطين ورفع قيود انتقال الاراضي واخراج فلسطين من نظام الانتداب الى نظام الوصاية الدولية .

(١٥٨) عوني عبد الهادي ، أوراق خاصة ، (اعداد خيرية قاسمية) بيروت ١٩٧٤ ص ١٣٩ .
السفري ، فلسطين العربية ... ص ٢٠٨ .

Porath, The Palestinian Arab National Movement ., Vol. II, p. 292.

(١٦٠) الكيالي ، تاريخ فلسطين الحديث ... ص ١٩٦
(١٦١) أعلن عن ظهور حزب الاستقلال رسميا في آب ١٩٣٢ ركز على المطالبة الاساسية في الوحدة والاستقلال وعمق خط المعاداة لبريطانيا والصهيونية معا .

دروزة ، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها ... ج ١ ص ١٠٣-١٠٩ .

(١٦٢) السفري ، فلسطين العربية ... ص ٢٠٥
(١٦٣) المصدر السابق ، ص ٢٠٣ .

(١٦٤) أسس بنك الامة العربي أحمد حلمي بعد استقالته من البنك العربي ، عزة دروزة ، مذكرات وتسجيلات ، ج ٢ ، دمشق ١٩٨٦ ص ١٢٠ .

(١٦٥) بدران ، التعليم والتحديث ... ص ٢٨٣ .
(١٦٦) السفري ، فلسطين العربية ... ص ١٩٥ .
(١٦٧) المصدر نفسه ، ص ١٩٧ - ٢٠٠ .

(١٦٨) بدران ، التعليم والتحديث ... ص ٣٢١ .
(١٦٩) المصدر نفسه ، ص ٢٢ .

(١٧٠) من امثلة الحملة على بيع الاراضي والشغل على سماسرة الارض يمكن الرجوع الى : عزة دروزة حول الحركة العربية ، ج ٣ ، صيدا بيروت ١٩٥١ ، ص ٨٦ .

(eds.), The Politics of Palestinian Nationalism , Berkeley , Los Angeles, London , 1973 . p. 18.

(١٤٩) الكيالي ، تاريخ فلسطين ... ص ١٤٣-١٤٤ .
(١٥٠)

Porath, The Palestinian Arab National Movement., Vol. II , pp. 92,100.

خلة ، فلسطين والانتداب البريطاني ... ص ٤٨٨ .

أخذت العينة من مجموع ١٠٤ قرى ، وإذا عمم ذلك على كل فلسطين يصبح عدد العائلات التي لا تملك أي قطعة أرض ٨٦ ألف قطعة .

(١٥١) المصدر السابق ص ٤٨٨ - ٤٨٩ .

(١٥٢) المصدر السابق ، ٢٠٥ - ٢٠٨ .

(١٥٣) المصدر السابق ، ٤٨٩ .

(١٥٤) دروزة ، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها ... جزء ١ ، ملحق ١٠ ، ص ٣٤٠ - ٣٤١ .

(١٥٥) في كتاب

Moses Donkhann, Land Tenure, Himadeh, Economic Organization. pp. 93 - 97.

وأيضا :

Porath, The Palestinian Arab National Movement., Vol. II, pp. 104, 166, 297.

(١٥٦) Sayigh, Palestinians : from Peacants., p. 43.

(١٥٧) اتفقت الحكومة البريطانية مع الحكومة الامريكية بعد الحرب الثانية على ارسال لجنة مشتركة للتحقيق في فلسطين في مطلع ١٩٤٦ وشمل نطاق تحقيقها الولايات المتحدة ولندن وأوروبا وفلسطين والاقطار العربية

(١٧٨) المصدر السابق ، وثيقة رقم ١٩ ، ص ٧٤٢ .

Smitli . OP. Cit , P. 80 .

Furlonge, Palestine is my country., pp. 135/136.

يروى العلمي في مذكراته المقترحات التي تقدم بها خلال مشاورات الجامعة العربية لتحسين اوضاع القرى وانقاذ الاراضي .

(١٨١) ويلذكر عوني عبد الهادي في « اوراق خاصة »

... ص ١٣٥ : « انه بمعرفة اللجنة الاقتصادية للجامعة العربية قدم خبيران مصريان تقريراً عن مشكلة الاراضي وكيف يمكن مواجهة تسربها الى اليهود وكذلك النهضة بأمور الفلاح وتنظيم الامور المالية ومساهمة الدول العربية في عملية الانقاذ . » وقد أشار عوني في رسالة بعث بها من القدس الى عزام باشا الامين العام للجامعة العربية في ٨/١١/١٩٤٥ الى المشروع الاقتصادي الذي اقترحه الجامعة . حول المشروع الانشائي وملابساته يمكن الرجوع الى مذكرات موسى العلمي ص ١٣٧ - ١٣٩ .

Furlonge , Palestine is my Country.

(١٨٢) حول مقررات مؤتمر بلودان ١٩٤٦ ، الحوت ٢ القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين وثيقة ٤٩ ، ص ٨١٨ .

Sayigh, Palestinians : from Peasants., p. 25.

Porath, The Palestinian Arab National Movement., Vol. II , p. 93.

(١٧١) صدر قرار اثناء المجلس الاسلامي في آذار ١٩٢١ وفي انتخابات رئاسة المجلس الاعلى في كانون ثاني ١٩٢٢ فاز الحاج امين الحسيني (المفتي) ومع انه لم يكن بيد المجلس السلطة الاشراف على الشؤون الاسلامية وادارتها من محاكم شرعية وأوقاف ، كان سببا للتنافس بين العائلات الوجيه للسيطرة عليه ومن خلال المجلس حافظ المفتي على الزعامة الوطنية وحول المجلس الى قوة سياسية .

(١٧٣) انبثقت فكرة المؤتمر الاسلامي من قضية البراق ، وكان هدف المؤتمر استنفار العالم الاسلامي والعربي لنصرة عرب فلسطين في مناهضتهم للصهيونية وللسياسة البريطانية . وحضرت المؤتمر وفود عربية واسلامية واتخذ عددا من القرارات لانقاذ فلسطين .

Stuart Erskine, Palestine of the Arabs, Lonbon, 1935, p. 141.

(١٧٤) الحوت ، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين ، ص ٢٩٤ .

(١٧٦) المصدر السابق ، ص ٢٩٤ - ٢٩٦ ، والوثيق (١٨) ص ٧٣٩ - ٧٤٠ بعنوان « الفتوى بشأن بيع الاراضي والسمرة صادرة عن المؤتمر الاول لعلماء الدين بفلسطين » ٢٥ كانون الثاني ١٩٣٥ .

(١٧٧) المصدر السابق ، الوثيقة (١٩) ، ص ٧٤٠ ٧٤٢ بعنوان : « الفتاوى الدينية بشأن تحريم الارض لليهود صادرة عن رجال الدين » ١٩٣٥ .



((الفئات الاجتماعية وملكية الارض في بلاد الشام))
(في الربع الاخير من القرن السادس عشر)

د. عبد الكريم رافق

جامعة دمشق

١ - مقدمة :

حددت فترة البحث في الربع الاخير من القرن السادس عشر لسببين : أولهما توافر سجلات شرعية من محاكم دمشق وحلب وحماة في آن واحد ، وثانيهما ، حدوث متغيرات خاصة بهذه الفترة . وتعد وثائق المحاكم الشرعية من المصادر الاساسية التي تعنى بالبنى الاقتصادية والاجتماعية المحلية ، والتي على ضوءها يمكن تفسير التاريخ السياسي بشكل معمق وعقلاني . ويرجع أقدم هذه الوثائق في حماة الى ٩٤٢هـ / ١٥٣٥ - ١٥٣٦ م ، وفي حلب الى ٩٤٣ / ١٥٣٦ - ١٥٣٧ ، أما وثائق دمشق فلا تتوافر حتى ٩٩١ - ١٥٨٣ / ٩٩٣ - ١٥٨٥ ، ثم تعود لتقطع حتى الثلاثينات من القرن التالي بسبب الضياع أو التلف . وتوافر الوثائق من المدن الثلاث في وقت واحد يضيف على هذه الفترة أهمية وثائقية خاصة تجعل البحث أكثر شمولاً لمناطق بلاد الشام وأقرب الى الدراسة المقارنة سواء بالنسبة للمؤسسات أم لعلاقة الفئات الاجتماعية بملكية الارض وطرق التصرف بها .

ويتميز الربع الاخير من القرن السادس عشر بظهور عدد من المتغيرات الهامة في بلاد الشام ، وفي غيرها من الاقطار العربية ، وحتى غير العربية ، التي كانت خاضعة للحكم العثماني ، وذلك بفعل عوامل دولية وعثمانية ومحلية . وطبيعي أنه تبقى لكل منطقة خصوصيتها .

فعلى النطاق الدولي أدى تدفق الفضة آنذاك من العالم الجديد - أمريكا - عبر اسبانيا الى اضطراب النقد في الدول الاوربية ، ووصل تأثير ذلك الى الدولة العثمانية فارتبك نقدها ، وانهارت قيمة وحدته الاساسية من الفضة وتسمى أقجة أو أسبر (١) . وقد واجهت الدولة ذلك بتخفيض قيمة الاقجة في عام ١٥٨٤ من خمس درهم الى ثمن درهم ، مما رفع سعر الذهب وزاد في الازمة المالية ، اذ تهافت التجار الاوربيون على شراء المواد الخام من الدولة العثمانية بأسعار متدنية . وجرى تخفيض للعملة في السنة ذاتها في بلاد الشام ومصر ومن قبلهما في اليمن (٢) .

« ملكية الارض واثرها في التبدلات الاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي » ، لجنة كتابة تاريخ العرب بجامعة دمشق ندوة ، ٢٨ ٣٠ / ١١ / ١٩٨٨ .
دراسات تاريخية ، ٣٥ و ٣٦ اذار - حزيران ١٩٩٠ .

وكانت الدولة العثمانية آنذاك، بصيد وفاة أشهر سلاطينها سليمان القانوني (١٥٢٠-١٥٦٦) ، تعاني من ضائقة اقتصادية مردها ضياع كثير من مواردها الاقتصادية على أيدي أصحاب الاقطاعات العسكرية الذين قامت الدولة بالتوسع بواسطتهم في مرا حها الاولى . ولكن أهميتهم العسكرية تضاءلت بعد ذلك بسبب تعلقهم باقطاعاتهم ، ودفعهم مال البدل عوضا عن الخدمة العسكرية ، واستيلائهم بالتالي على موارد اقطاعاتهم دون تقديم عمل مقابل . ولم يكن الجيش الانكشاري الذي اعتمدته الدولة في أوائل القرن الخامس عشر ، ودفعت له المرتبات بدل الاقطاعات ، بأحسن حالا آنذاك فساء ولم يعد مقتصرا ، كما في أيامه الخوالي ، على المجندين من البلقان ، الذين قاموا بدور هام في الفتوحات العثمانية ، فدخلته عناصر من المسلمين الاحرار ، الذين كان هدفهم الحفاظ على مصالحهم من خلاله واستخدامه للوصول الى السلطة . لذا غدا هذا الجيش ، في غياب الانتصارات الكبرى ، عنصر اضطراب ، فتدخل في السياسة ، وأرهب السلاطين العثمانيين بعد أن كان يرهب أوروبا ، وتبددت الاموال التي أنفقت عليه دون مقابل يذكر .

وعم السوء أيضا ملتزمي الضرائب فاحتكروا الالتزام المحدد بسنة واغتصبوا كثيرا من الاموال لانفسهم . ولهذه الاسباب مجتمعة ضاع جزء كبير من موارد الدولة مما زاد في اضطراب الوضع الاقتصادي فيها ، وبخاصة بعد توقف الفتوحات وتقلص الحدود ، مما حال دون حصول الدولة على مناجم معدنية اضافية تدعم بها نقدها . وعبثا حاولت في عشرينات القرن السابع عشر أن تستبدل بالاقجة وحدة نقد فضية جديدة هي البارة ، ثم القرش أواخر القرن لأن عوامل الضعف كانت مستشرية في الدولة (٣) .

انعكست التطورات السابقة على أوضاع الدولة العثمانية ككل فشهدت اليمن ثورات العساكر فيها بسبب تدني القيمة الشرائية لمرتباتهم ، واستغل الائمة الزيديون فيها هذا الوضع فثاروا على الدولة ، وقضى على ثورتهم سنان باشا ، والي مصر ، بين عامي ١٥٦٩ و ١٥٧١ . ولكنهم عادوا الى الثورة ، ونجحوا في اخراج العثمانيين من اليمن عام ١٦٣٥ . وكان اليمن بذلك أول ولاية عربية تتخلص من الحكم العثماني . ولم يعد العثمانيون الى اليمن من جديد حتى عام ١٨٧٠ بعد فتح قناة السويس . وفي مصر قامت ثورات عسكرية كبرى بين عامي ١٥٨٩ و ١٦٠٩ بسبب فرض العساكر ذوي الرواتب المتدنية ضرائب اضافية لهم ومحاولة الدولة قمعهم . واستغل الثورات المماليك الناقمون على العثمانيين فزادوا في تأجيجها . وفي العراق استغل الصفويون ثورات العساكر بزعامة يكر الصوباشي فاحتلوا بغداد في عام ١٦٢٣ ، وأخرجهم العثمانيون منها في عام ١٦٣٩ . وفي الاناضول ظهر عدد من الزعماء الثائرين ، في العقد

الآخر من القرن السادس عشر والعقد الأول من القرن السابع عشر ، عرفوا بالتركية باسم الجلالية ، وجمعوا من حولهم قوات مرتزقة من الفلاحين الفقراء الذين تضرروا من القحط والانهيار الاقتصادي . وكان أحد هؤلاء الجلالية علي باشا جانبلاط الذي استولي على حلب لعدة سنوات في العقد الأول من القرن السابع عشر . وتمثل جميع هذه الثورات ردود فعل الولايات على السلطة المركزية وعلى الضائقة الاقتصادية في آن (٤) .

ولم تكن بلاد الشام بمنأى عن هذه الثورات ، ذات الأسباب الاقتصادية ، ولكنها لم تكن فيها بمثل العنف الذي كانت عليه في اليمن ومصر وبغداد بسبب عدم وجود قوى فيها أو حولها توازي الزيدية في اليمن والمماليك في مصر والصفويين المهددين للعراق . كما أنها كانت بمتناول القوات العثمانية القريبة منها . ومع ذلك شهد العقد الأخير من القرن السادس عشر ظهور أعنى الثائرين فيها وهو فخر الدين المعني الثاني أمير الشوف وجبل لبنان (١٥٩٠ - ١٦٣٥) .

وكانت الأوضاع الاقتصادية مضطربة في بلاد الشام بسبب الازمة النقدية ، وكذلك العوامل الطبيعية كالقحط والطاعون . ونتج عن ذلك غلاء الحبوب وارتفاع أسعار الخبز بشهادة الاخباري الدمشقي المعاصر شرف الدين موسى الانصاري (٥) . واستغل الجنود الانكشارية في الشام هذه الضائقة ففرضوا الضرائب الإضافية على الاهلين ، وسيطروا على عدد من قرى حلب وابتزوا الاموال من فلاحيهها . ويصف المحبي ذلك بقوله : « وكان بعض كبار الجند قد تقووا في حلب وقتلوا وجاروا خصوصا طواغيتهم خداوردي وكنعان الكبير وحمزة الكردي وأمثالهم .. واستولوا على أكثر قراها فلما رأى نصوح ياشا (والي حلب) ما فعلوه وما استولوا عليه منها ومن قراها بحيث قلت أموال السلطنة وصارت أهالي القرى كالارقاء لهم رفع أيديهم عن قراها وجلاهم عن تلك البلاد ووقع بينه وبينهم وقعة » (٦) .

وأتاح مقتل زعماء الانكشارية الاغراب هؤلاء ، خداوردي وكنعان الكبير وحمزة الكردي ، وآخرين مثل آق يناق وقره يناق وحسن التركماني وعلي بن الارناؤوط ، المجال للسكان العرب في بلاد الشام للتسرب الى قيادات الجند الانكشاريين والسيطرة على هذا الجيش بالتدريج . ولا أدل على ذلك من الفرمان الذي وجهه السلطان العثماني ، في جمادى الأولى ٩٨٥ / (تموز ١٥٧٧) ، الى والي دمشق يأمره فيه أن تملأ الشواغر في الجيش الانكشاري بالاروام (الاتراك) وليس بالسكان المحليين yerli ولا الاغراب tat (٧) . واستمر السكان العرب في دمشق بخاصة ، وعلى رأسهم تجار الحبوب الاثرياء في الميدان ، بالتسرب الى الجيش الانكشاري حتى سيطروا عليه من الداخل فأصبح أفرادهم دمشقيين يملأون عن مصالحهم مما اضطر

السلطان الى ارسال جيش جديد موال له في عام ١٦٥٩ عرف أفراده بالقابي قول (عبيد السلطان) . ومنذئذ أصبح في دمشق طائفتان عسكريتان : الانكشارية المحلية التي عرفت باليرلية ، والانكشارية القابي قول . وبذلك تمكن السكان العرب من اختراق المؤسسة العسكرية في دمشق ، وتلتها مؤسسات أخرى . وشهدت الفترات التالية اشتداد الصراع بين الطائفتين الى أن ألغيت الانكشارية في الدولة عام ١٨٢٦ . وفي حلب حيث لم يتمكن سكانها من السيطرة على الجيش الانكشاري فيها بسبب قرب حلب من مركز السلطنة ، فانهم وجدوا منفذا لهم في طائفة الاشراف التي انتسبوا اليها وقاتلوا من خلالها الجيش الانكشاري ، لتعارض مصالح الطرفين (٨) .

وهكذا يتبين لنا أن الازمة الاقتصادية والسياسية في الدولة العثمانية ، في الربع الاخير من القرن السادس عشر ، قد تركت آثارها في بلاد الشام وأفرزت فئات اجتماعية متنفذة ذات صفة عسكرية ، اقطاعية وانكشارية ، سيطرت على موارد البلاد بتصرفها بالارض عن طريق الاقطاع أو الالتزام ، وشاركت بالتالي في السوق العقارية بنسبة فاقت نسبة الفئات الاجتماعية الاخرى الاقل نفوذا .

٢ - الملكية والاقطاع والعلاقات الزراعية :

شغلت أراضي الدولة الحيز الاكبر من اهتمام الادارة العثمانية وبشكل فاق قضايا الملكية الخاصة والوقف . وكانت الملكية الخاصة مصانة الجانب تطبق فيها قواعد الشريعة الاسلامية . وتمركزت يغالبيتها في مناطق التجمعات السكانية ، في المدن والقرى أو بجوارها ، وقل وجودها في المناطق البعيدة لتعذر حمايتها واستغلالها ، وبخاصة في أوقات اضطراب الامن . وتألفت الملكية الخاصة بمعظمها من عقارات سكنية كالدور والبيوت والاحواش ومقاسمها ، وتجارية مثل الدكاكين والخانات والقيساريات والطواحين والبوائك ، وزراعية مثل البساتين والكروم . وتضخمت الملكية الخاصة في القرن التاسع عشر ، بعد صدور قانون الاراضي العثماني لعام ١٨٥٨ الذي أباح حق الملكية للمتصرفين بأراضي الدولة وما تلا ذلك من بيعهم لها ، فظهرت عندئذ الملكيات الكبيرة المنتشرة في مختلف المناطق . وكانت بمعظمها ملكيات غائبة ، أي أن أصحابها يسكنون مراكز المدن ولا يعملون مباشرة بالزراعة ، وإنما تعاملوا مع الارض كسلعة تباع وتشترى ، بهدف الربح ، وذلك خلافا لما كان عليه الامر في الملكيات التي كانت مصدر عيش لأصحابها الذين يعملون فيها ، وبالتالي يضمنون بيعها . ويدخل في اطار الملاكين الكبار ، بعد قانون ١٨٥٨ ، رؤساء العشائر الذين سجلوا الاراضي التي كانت مشاعا للقبيلة بأسمائهم .

ولم تحدث تطورات تستدعي الاهتمام بالملكية الخاصة في الربع الاخير من القرن

السادس عشر سوى ما سنتطرق اليه فيما بعد من شراء أصحاب الاقطاعات والمترمين من الاغراب ، من وفر مواردهم ، عقارات سكنية وتجارية في مراكز المدن ، مما حولهم الى ملاكين مستقرين فيها . وزاد ذلك من التنوع السكاني في هذه المدن . ويمكن تتبع الاماكن التي سكنوها ، أو تملكوا العقارات فيها ، وكذلك الاعمال التي مارسوها ، والفعاليات التي وظفوا أموالهم فيها ، وامتزاجهم مع السكان في بحوث خاصة بذلك .

أما الوقف ، بنوعيه الخيري والاهلي (الذري) ، فقد شغل اهتمام المحاكم الشرعية باستثماره ، وتعيين المتولين والنظار عليه ، ورصد موارده لاصلاح العقارات التي يتألف منها ، وانفاق ما فضل على الموقوف عليه ، سواء كان ذلك أماكن دينية أو خيرية ذات نفع عام ، أم ذرية الواقف . وقد اختلفت نسبة الوقف الخيري الى الاهلي من فترة الى أخرى ، وذلك لاسباب سياسية واقتصادية واجتماعية . ففي الربع الاخير من القرن السادس عشر ، مثلاً ، كانت نسبة الوقف الخيري هي الغالبة بسبب بناء الولاة العثمانيين العديد من الجوامع مثل جوامع لالا باشا والمرادية والدرويشية والسنانية بدمشق ، وجامع بهرام باشا في حلب . وكان ذلك استمراراً لتقاليد سابقة بنيت فيها التكايا والجوامع ، وكذلك المدارس والسبل والخانات . وينطبق هذا الامر على الولايات العربية ، وغير العربية ، الخاضعة للحكم العثماني (٩) . وضمت الاوقاف التي رصدت لهذه المباني قرى بكاملها فضلاً عن أوقاف أخرى في مراكز المدن (١٠) .

ويفسر هذا الاتجاه في بناء التكايا والجوامع والمدارس والسبل ورصد الاوقاف عليها في القرن السادس عشر ، وتضاؤل ذلك في القرن التالي ، ثم انعدامه تقريباً في القرون اللاحقة ، بأوضاع الدولة وحكامها . فالدولة في عهد السلطانين سليم الاول (١٥١٢ - ١٥٢٠) وسليمان القانوني (١٥٢٠ - ١٥٦٦) كانت في أوج قوتها العسكرية والسياسية والاقتصادية ، وقد شارك في صنع هذا المجد ، في ساحات المعارك المظفرة ، قادة وولاة أكفاء : مثل سنان باشا ودرويش باشا وسواهما ، فلا عجب أن خلد هؤلاء أمجادهم حيث حلوا ، وبخاصة في مراكز الخلافة السابقة - وهم الاغراب عن تلك المناطق - بتلك الاعمال الخيرية . أما بناء الخانات ، ومعظمها في حلب ، فيفسر بنمو النشاط الاقتصادي في بلاد الشام ، سواء على صعيد الصناعات المحلية ، أم في مجال الخدمات والتجارة الدولية . وقد فتحت أمام صناعات حلب وتجارتها الناشطة أسواق الامبراطورية العثمانية والاسواق الدولية (١١) .

و حين تدنت نوعية القادة والولاة ، بضعف الدولة ثم انحطاطها ، وأخذوا يشترون مناصبهم ، كما حدث في القرن الثامن عشر ، انصب اهتمامهم على الاثراء ، وانصرفوا عن بناء الجوامع والابنية ذات النفع العام ، كما في مثال والي دمشق أسعد باشا العظم

(١٧٤٣ - ١٧٥٧) ، الذي أثرى وبنى قصرا وخانا ، ولكنه لم يبنِ جامعا . وعندما أخذت الدولة بمصادرة أموال الولاة الاثرياء بعد عزلهم ، احتاط هؤلاء من ذوي الاصول المحلية فعمدوا الى تحويل ممتلكاتهم الى أوقاف أهلية لتحاشي مصادرة الدولة لها . وهكذا ازدادت نسبة الاوقاف الاهلية وأحجامها في ذلك القرن بالمقارنة مع الاوقاف الخيرية ، في حين كان الامر خلاف ذلك في القرن السادس عشر ، وعلى وجه الخصوص في الربع الاخير منه .

وقد شكلت أراضي الدولة ، المعروفة أيضا بالاراضي السلطانية أو الاميرية (نسبة الى الامير ومنها اشتقت كلمة ميرية ومال الميري أي الضرائب) القسم الاكبر من الاراضي الزراعية خارج المدن ، وشاعت فيها زراعة الحبوب ، ومن هنا كثرة الموارد التي أتت بها الدولة حين أحسنت استثمارها وجباية ضرائبها . ولا أدل على ذلك من الفوائد الاقتصادية والمالية الكبيرة التي جنتها الدولة العثمانية من الاقطار العربية التي حكمتها ، والتي استخدمتها ، باعتراف الباحثين الاتراك المحدثين ، في تمويل فتوحاتها في أوروبا ، مما مكن السلطان سليمان القانوني من تحويل الامبراطورية العثمانية الى امبراطورية عالمية (١٢) ، وذلك قبل أن تضعف الدولة ويستولي المتصرفون بالارض على جزء كبير من وارداتها .

تألفت أراضي الدولة العثمانية بمعظمها من قسمين رئيسيين : قسم جببت موارده عن طريق الالتزام ، وقسم أعطي كقطاع . فالقسم الاول عهد به الى الملتزمين لقاء مبلغ معين من المال ، وكثيرا ما تم ذلك بواسطة مناقصة وعهد به لمن يدفع الاكثر . وكان الملتزم يعين عادة لسنة واحدة للحيلولة دون يقائه فترة أطول ، وتمكينه بالتالي من الاثراء . وقد وجد محصل في كل ولاية يقوم بجمع المال من الملتزمين ويسلمه للدفتردار (أمين الخزينة) في مركز الولاية . وقد يكون المحصل هو الوالي نفسه أو شخصا آخر . ففي ولاية حلب ، مثلا ، كان المحصل غير الوالي بسبب سعة أراضي الولاية وغناها مما اقتضى موظفا متفرغا ، وأيضا للحيلولة دون جمع الوالي الاموال الطائلة واغرائها له بالعصيان . أما في ولاية الشام (دمشق) فكان الوالي هو المحصل . ويبدو أن جمع الوظيفتين سببه وجود أمراء محليين أقوياء في هذه الولاية ، عينتهم الدولة كملتزمين على مناطقهم لكسبهم الى جانبها . وكانت قوتهم تقوم على أسس قبلية أو طائفية ، واشتهروا بخاصة في ألوية فلسطين وجبل لبنان حيث التنوع الجغرافي والبشري ، وذلك قبل انسلاخ جبل لبنان عن ولاية الشام وتشكيله مع ألوية صيدا وبيروت وصفد ولاية صيدا عام ١٦٦٠ . وثمة سبب آخر استلزم أن يكون والي الشام هو المحصل وهو تعيينه بانتظام بدءا من عام ١٧٠٨ أميرا لقافلة الحج الشامي ، بالإضافة الى كونه واليا ، مما اقتضى مسؤوليته المباشرة لجمع مال الميري

من زعماء ولايته . وهذا ما يفسر كثرة الحملات التي شنّها والى الشام - المحصل ضد الملتزمين من هؤلاء الزعماء عند امتناعهم عن دفع مال الميري .

تألّفت أراضي الاقطاع من ثلاثة أنواع : الخاص ، والزعامة ، والتمار . واختلف كل نوع عن الآخر بحسب وارده السنوي . فالقطاع الخاص تجاوز دخله المائة ألف أقة ، والزعامة راوحت بين عشرين ألفا ومائة ألف ، والتمار أقل من ذلك . والحق الاقطاع الخاص أكثر ما يكون بالسلطان ، وأقل من ذلك بكبار الموظفين أو الولاة ، في حين أعطيت الزعامة الى قادة الجيش ، والتمار الى الجنود الذين عرفوا بالتماريين ، وأحيانا شملت هذه التسمية الزعماء أيضا ، وكان هؤلاء في الغالب من الفرسان (السباهية) . وكان الزعيم والتماري يأتي كل منهما بعدد من الجنود يتناسب ودخل اقطاعه . فبالنسبة للزعيم كان يجند فارسا بكامل سلاحه لكل خمسة آلاف أقة من مورد زعامته ، في حين يأتي التماري بفارس لكل ثلاثة آلاف أقة من دخله ، وذلك قبل أن تتضاءل أهمية هذا الجيش الذي أخذ أفراده يتمسكون بالارض أكثر من تمسكهم بالقتال . وبالرغم من أن الاقطاع العسكري هذا كان يمنح لصاحبه لقاء خدمته العسكرية ما دام يقوم بواجبه ، ويسترجع منه حين يعجز عن ذلك ، إلا أن هذا النظام أصابه الخل ، وامتنع أصحاب الاقطاع عن اعادته الى الدولة ، وأورثه بعضهم الى أبنائهم .

وشغلت قضايا الاقطاع بأنواعه الثلاثة حيزا كبيرا في سجلات المحاكم الشرعية في بلاد الشام في فترة دراستنا مما يدل على الأهمية الاقتصادية للاقطاع من ناحية ، وعلى اساءة استعماله وخرق شروطه مما استدعى اللجوء الى القضاء ، من ناحية أخرى . وفوق هذا وذاك فإن اللجوء الى المحكمة الشرعية يدل على علو شأن القضاء آنذاك والتزام المتقاضين بحكم الشريعة . وأهمية السجلات الشرعية في هذا المجال أنها تظهر الجانب التطبيقي للاقطاع الذي لا بد أن يختلف عن الجانب النظري له .

وترد في سجلات المحاكم الشرعية في بلاد الشام ، في فترة البحث ، قضايا كثيرة تتعلق بالقطاع الخاص ، وعلى وجه الخصوص في ولاية حلب وفي لواء حماة ، الذي كان يتبع ولاية طرابلس ، مما يدل على أن الأراضي الخصبة الزراعية في هذه المناطق كان يذهب دخلها الى السلطان العثماني ، وبالتالي الدولة ، والى كبار الموظفين . وتشير السجلات الى الاقطاع الخاص بصفة الجمع (خواص) مما يدل على كثرته ، كما أنها تنسب معظمه الى السلطان كما في العبارة التالية : الخواص السلطانية أو الخواص الشريفة . وبالرغم من وجود الخواص في مناطق حوران والبقاع التي كانت تتبع ولاية الشام ، فإن معظم أراضي الفوطة كانت وقفا على جوامع دمشق وأبنيتها الدينية الأخرى ، وأقل من ذلك ملكا للساكنين فيها وللسكان دمشق . وتضاءلت فيها الاقطاعات بسبب طبيعة زراعتها التي اشتملت على البساتين والكروم .

وقد أوردت وثائق حماة معلومات هامة عن امتداد الخواص السلطانية وحجمها، وذكرت مثلاً، أن قرى كازو وأرجزي والظاهرية ومعر تقب والدحاجية وكفر بهم وأفيون، وهي من أكبر وأغنى قرى لواء حماة، كانت من الخواص الشريفة. وجاء في هذه الوثائق أن للخواص الشريفة في حماة موظف عرف باسم « أمين »، ويحمل لقب « جلبي » (يوازي أفندي) وكلا اللقبين غير عربي أطلقا على أهل القلم)، كان مسؤولاً أمام دفتر دار طرابلس عن جمع وارد الخواص المعروف بمال الميري. ويعين الأمين في لواء حماة، مثلاً، من قبل السلطان، بموجب تذكرة، أي شهادة أو توصية للتعين، صادرة من قبل والي طرابلس (١٣). ويساعد الأمين في جمع مال الميري من القرى المتضمنة في الخواص الشريفة موظف يدعى الصوباشي، وهو في الأساس مسؤول عن الأمن (١٤). وفي الخواص الملحقه بمنصبي والي طرابلس أو أمير لواء حماة، مثلاً، كثيراً ما حدث خلاف بين والي أو الأمير المعزول من ناحية، وخلفه من ناحية أخرى، إذا ما تم هذا التبديل وقت الحصاد، حول من منهما هو المؤهل لاستلام وارد الخواص (١٥).

واعتماد القرويون الذين سكنوا وعملوا في أراضي الخواص، بموجب حق التصرف، أن يقترضوا المال من الأمين المسؤول عن الخواص لزراعة الأرض، واعتبروا مسؤولين جماعياً أمامه عن أداء الدين، وبلغت أحياناً قيمة الدين ما يساوي وارد الأرض والضرائب المترتبة عليها (١٦). وعهد أحياناً بالتزام ضرائب قرية الخاص إلى شخص في القرية ذاتها بقطع النظر عن مذهبه، مثال ذلك أن قرية أفيون التابعة لحماة، أعطي التزامها على شكل مقاطعة (١٧)، إلى مسيحي من القرية ذاتها، وذلك لمدة سنة، لقاء مبلغ محدد (١٨). والتزم أحياناً جميع أهل القرية الخاص المتصرفين بأراضيها (حق الرقبة يعود للدولة) بتقديم مبلغ معين يساوي محصول القرية والضرائب المترتبة عليها لصاحب الاقطاع الخاص. مثال ذلك أن عدداً من أهالي قرية أبي قبيس في قضاء شيزر تعهدوا في محكمة حماة الشرعية، أصالة عن أنفسهم ووكالة عن باقي سكان قريتهم، الجارية يومئذ في خواص برويز بك أمير لواء حماة، أنهم يقبلون في عهدهم غلال قريتهم، من شتوي وصيفي، والرسوم الواقعة في سنة تاريخه (١٥٨٥/٩٩٣) بمبلغ مائة وسبعين سلطانياً (١٩) يطريق القرض الشرعي على حكم الحلول الشرعي، وهم متضامنون ومتكافلون في ذلك (٢٠)، أي أن أهالي القرية جعلوا هذا المبلغ بدمتهم بمثابة قرض يلتزمون بدفعه حين حلوله، ولم تحدد القضية زمن الحلول.

وكان الهدف من اقطاع الزعامة والتمار أن يكون واردهما بمثابة مرتب لأصحابهما من السباهية. واختلفت طريقة تعيين الزعيم والتماري، فالزعيم يعين بأمر سلطاني على الزعامة التي قد تضم أكثر من قرية ومزرعة ملحقة بها. ويعمم والي الولاية التي تتبعها الزعامة أمر تعيين الزعيم على رؤساء القرية والفلاحين فيها. حدث ذلك حين عين

السلطان في عام ١٥٨٥ شخصا يدعى اسكندر بك ، وهو من طائفة الجاويشية الملحقمة بخدمة السرايا في استانبول ، زعيما على قرية نقير الجلة ومزرعتها المسماة قيادة ، وعلى مزرعتي العروس والدرهمية التابعتين لقرية كيسون . وقد عمم والي طرابلس أمر السلطان وأعلم رؤساء وفلاحى هذه المناطق بذلك ، وأوكل الى صوباشي القرية أمر الزعامة الى حين وصول اسكندر بك (٢١) . وبالنسبة للتيمار فقد أمكن للوالي أن يسمي صاحبه اذا لم يتجاوز دخله حدا معيناً أو يوصي به الى استانبول ، بموجب تذكرة اذا كان محصوله يزيد عن ذلك . وحين يشغر التيمار بوفاة صاحبه تسترجعه الدولة ، ولكن سوء الاستعمال كان مستشرياً ، ففي احدى القضايا التي عرضت على القاضي الشرعي في حماة ادعى جمعة صوباشي ابن محمد الحلبي التيماري على شقيقين بأن مورثهما قد اقترض منه ثلاثين سلطانيا لقاء فراغه له بحسن اختياره عن تيماره المقطع له ، وتوعدا أن يتوجها معا الى والي طرابلس للحصول على براءة جديدة منه بمنحه التيمار بعد فراغه له عنه . ومات المورث والمبلغ باق بذمته ، والمدعي يطالبهما به لكونهما وضعا يدهما على متروكات مورثهما . فأنكرا ما ادعاه ، ولكن المدعي أحضر شهوداً وأثبت ذلك (٢٢) .

ويلاحظ أن معظم أصحاب الزعامة والتيمار ، في فترة البحث ، كانوا من الاغراب بدليل أسمائهم ، خرم وغضنفر وجاويش ، ونسبتهم الى عبد الله ، وهو تعبير استخدم بشكل كبير في العهد المملوكي لمن لا يعرف أصله . وبذلك يكون النظام الاقطاعي العثماني قد أسهم في ادخال عناصر غريبة الى بلاد الشام بعضها اندمج مع سكانها وتملك فيها ، والبعض الآخر غادرها بانحلال اقطاعه . ولم تقتصر الزعامة أو التيمار على أراض في منطقة واحدة أو حتى في لواء واحد ، فهناك أمثلة عن تشكل الزعامة الواحدة من أراض تقع في عدة ألوية . ولم يكن من الضروري أن يقيم الزعيم في زعامته اذ يلاحظ أن معظم الزعماء في لواء حماة ، مثلاً ، أقاموا في هذه المدينة ، وحين يغيب الزعيم عن زعامته يوكل أمرها الى شخص لقب بالاستاذ . وقد أطلق هذا اللقب في الاصل ، ابان السلطنة المملوكية ، على السلطان أو الامير الذي يشتري الممالك ويديرهم ثم يعتقهم ، فيصبح أستاذهم وهم عتقاؤه . واستمر هذا اللقب في الاستعمال . في العهد العثماني ، للدلالة على ضابط عسكري ، أو أمير لواء ، أسس أحد البيوتات العسكرية (٢٣) . ومن دراسة عدة قضايا في فترة دراستنا ، يبدو الاستاذ في بعضها صاحب الزعامة أو التيمار ، بينما يبدو في غيرها أنه شخص آخر . وفي الحالين كانت مسؤوليته مالية بالدرجة الاولى اذ قام بجمع أموال الميري . وعرف الاستاذ باسم القرية التي أنيطت ماليته به كأن يقال عثمان آغا أستاذ قرية حران العواميد . وكلف أيضاً باعادة الفلاحين الهاربين الى قراهم لاستئناف العمل والمشاركة في دفع الضرائب الجماعية . وكان يتمتع بعائدات ضريبة خاصة عرفت بمال الاستاذية فرضت على القرية المرتبطة به . ووجد

د. عبد الكريم رافق د. عبد الكريم رافق

أحيانا أكثر من أستاذ واحد في القرية ، مما يدل على كبر حجمها والأراضي الملحقة بها . واستمر وجود الأستاذ في القرى حتى وقت متأخر من الحكم العثماني ، وذكر نشاطه في ريف بلاد الشام في نحو منتصف القرن التاسع عشر (٢٤) . وربما ترافق وجوده مع وجود الاقطاع العسكري وانتهى بانتهائه .

ووجد موظف آخر في القرى هو الصوباشي الذي كان مسؤولا في الأساس عن الأمن ، ثم نيّطت به مسؤوليات مالية اذ استخدم صلاحياته العسكرية للاسراع في جمع الضرائب . ووجد أكثر من صوباشي في بعض القرى ، وأشارت اليهم المصادر بالشوابصة . وخصص للصوباشي ريع ضريبة خاصة به عرفت بمال الصوباشية أو عوايد الصوباشية ، وقد جبيت وقت الغلال . وقام الصوباشي ، مثله مثل الأستاذ والزعيم ، بتقديم الديون الى الفلاحين (٢٥) .

ومقابل هؤلاء المتسلطين قام الفلاحون ، ممثلين باختياراتهم ومتكلمينهم ، بانتخاب شيخ أو أكثر للقرية الواحدة ، للتوسط بينهم ، وبين السلطة ولتمثيلهم في استقبال الموظفين والقوات العسكرية العثمانية واستضافة الغرباء في مضافة القرية ، ويمنح الشيخ مرتبا سنويا من أهل القرية لقاء أعماله ، ويمكن عزله بمبادرتهم اذا تعسف في استخدام صلاحياته ، وبخاصة فيما يتعلق بالضرائب التي كانت تفرض جماعيا على القرية ويقوم الشيخ بتوزيعها على الفلاحين كل حسب وارداته (٢٦) .

ونظرا لانتشار المشاع في الملكية ، على اختلاف أنواعها ، واختلاط أراضي المشاع مع أراضي الاقطاع ، فان صاحب اقطاع الزعامة ، مثلا ، التي تألفت من أجزاء متفرقة من الأراضي ، مقدرة بالفدان ومنتشرة في عدة قرى ومزارع ، ومتداخلة بالتالي مع أراضي الملك والوقف والالتزام ، كان يعتمد الى فلاحه واستثمار الأراضي المتداخلة جميعها ، ثم يقوم بدفع حصص المستحقين من أصحاب الملك والمتصرفين بالاقواف والالتزام ، من الوارد العام لهذه الأراضي (٢٧) .

وقد وضعت قيود قاسية على الفلاحين العاملين في أراضي الاقطاع ، سواء منها الخاص أم الزعامة والتمار ، فلم يسمح لهم ، مثلا بترك قراهم والسكن في غيرها أو في المدن . وكان صاحب الاقطاع يعود بهم بالقوة ، في غالب الاحيان ، الى قراهم (٢٨) . وتشكى الطرفان الى محكمة حماة الشرعية حول ذلك ، واختلف حكم القاضي باختلاف القضايا ، مع مراعاة القوانين العثمانية النازمة لامور الزعامة والتمار التي كان يلتزم بها . ففي احدي القضايا تقدم صاحب زعامة يدعى خرم بك بن عبد الله الزعيم بدعوى الى المحكمة طالبا إعادة الفلاح منصور بن جبران من قرية كفر الدوس ، التابعة لحماة ، الى هذه القرية بعد أن تغيب عنها مدة ثلاث سنوات . وذكر في دعواه ان هذا الفلاح

« كان عنده ثلاث فدان عمالات ورحل من القرية المذكورة وترك أرضه بورا وهو يطالب بحاصل الثلاث سنوات بموجب القانون المنيف لكونه ترك الأرض بورا » . فأمر القاضي الفلاح بأن يدفع للزعيم حاصل الثلاث فدان خلال الثلاث سنوات « بموجب القانون المنيف » بسبب هربه من القرية . وشرح الفلاح أسباب هربه في المحكمة فجاء فيها : « وما كان سبب رحيله وخروجه من القرية إلا الحاج علي بن محمد الخباز أخذ له ثلاث روس أبقار من أصل الثلاث فدان وثمان مكاك حنطة وأربع مكاك شعير وأربع شنابل حمص وعدس وقنطار جوز قطن وثلاث قبارصة بغير حق » . فذكر القاضي ان له الحق بالدعوى على الحاج علي (٢٩) . وفي قضية أخرى تقدم صاحب زعامة بدعوى ضد فلاح هجر قريته الى حماة مدة سبعة عشر عاما مارس فيها مهنته ودفع الضرائب المترتبة عليه فيها . وقد عارض القاضي طلب الزعيم اعادة الفلاح الى قريته الاصلية لانه لا يملك فيها بيتا أو عملا (٣٠) . وفي مثال آخر ادعى غضنفر بك بن عبد الله من زعماء حماة على سليمان ومحمد ولدي جمعة القاطنين يومئذ في قرية الرقيطا من قضاء حماة وقال انهما من جملة أهالي قرية دير قومية (درقومية) ، الجارية في زعامته وطالبهما بالعودة اليها فأجابا أنهما رضا بالرجوع باختيارهما الى قريتهما والسكن بها لكون أن أباهما وجدتهما منها (٣١) .

سبب تحريكه وموجب سطره هو انه لم يزل في قوة المظهره ويحفل بالبقية المحرره له
انما السوي يومئذ كما دام ناليد وعلاه اذ هي قدوة الزعماء والاكابر غصنفه بن عبد
ان بها حارة ثم بد محله على سليمان ومحمد ولديهم جميعه الناطقين يومئذ بقية الرقصة من قصاصه
والتي تقريه انها من جمل العالمين في ديروميه الجارية في شرعائه وانها نجا من دونه
في الرجوع الى الميراثه وانهم يطلب عودها الي من له ديروميه الميراثه وانها نجا
منها نجا بانها نجا بالرجوع بها ختبارها الي من يشاء السليبي بالكون ان انما
فيها منها ما هو الواقع وسط المحرر من خسرانها الحمدا رسي بن عبد بن المعين في هذا الخصوص
في جانب قدوة الامم الكرام حركه من لواحه راسه علاه ما ركبته الا

[illegible]

مسجل حماة رقم ٢٤ ، ص ١٩٤

وبالرغم من المرونة التي أبدتها القاضى في تفسير الشريعة والالتزام بالقانون العثماني ، فان ربط الفلاح بالارض ، ومنعه من السكن في مكان آخر يشبه نظام القنائة الاوربي الذي أخضع الفلاح للارض وباعه معها ، كما أنه يخالف الشريعة الاسلامية لان القاعدة العامة فيها انه لو رحل الفلاح من قريته لا يجبر على العودة اليها

باستثناء حالات معينة . وقد نقل أمين الفتوى بدمشق محمد أمين بن عابدين (١٠٩٨ - ١٢٥٢هـ / ١٧٨٣ - ١٨٣٦م) في حاشيته (٢٢) عن مفتي الرملة خير الدين الرملي (٩٩٣ - ١٠٨١هـ / ١٥٨٥ - ١٦٧٠م) قوله «قال الخير الرملي في حاشية البحر أقول رأيت بعض أهل العلم أفتى بأنه إذا رحل الفلاح من قريته ولزم خراب القرية برحيله أنه يجبر على العودة وربما اغتر به بعض الجهلة وهو محمول على ما إذا رحل لا عن ظلم وجور ولا عن ضرورة بل تعنتا وأمر السلطان باعادته للمصلحة وهي صيانة القرية عن الخراب ولا ضرر عليه من العود وأما ما يفعله الظلمة الآن من الإلزام بالرد الى القرية مع التكاليف الشاقة والجور المفرط فلا يقول به مسلم » .

وكان لفلاح القرية من جهتهم ، مصلحة في الحيلولة دون مغادرة أحدهم للقرية لان ذلك يعني ان قسما من أرض القرية سيبقى بدون زراعة ، وعلى الباقين أن يدفعوا كامل الضرائب المفروضة عليهم جماعيا . مثال ذلك ان عددا من أهالي قرية البرجية التابعة لقضاء سلمية والجارية في تيمار سيدي أحمد بن المرحوم الحاج محمد بن شيخ الاكراد التيماري أقروا أن له عليهم وعلى آخرين مبلغ ٦٥ سلطانيا بطريق القرض الحسن ، وهم متضامنون في ذلك ، فضلا عما له بدمتهم من حنطة البذار ومن الدين ، « وأشهدوا عليهم المقرين المزبورين بأنهم يزرعوا أرض قريتهم المزبورة بالتمام والكمال ويفلحوها ولم يبقوا بها خط بور ولم يخرجوا الى المزارع الخارجة عن القرية المزبورة ويزرعوا بها حتى يتمموا أرض قريتهم من الصيفي والشتوي على العادة القديمة وان تركوا بأرض قريتهم خط واحد بور بلا زراعة وبلا فلاحه يكونوا قايمين بحاصله وتضامنوا . . . بأن اذا رحل أحد منهم من القرية المزبورة يرجعه الآخر الى قريته وتصادقوا على ذلك » (٢٣) .

وتطرح القضية الاخيرة ، وكثير غيرها من القضايا الواردة في سجلات المحاكم الشرعية ، علاقة التبعية الزراعية بين الفلاحين وأصحاب الزعامة والتيمار . فقد أغرق هؤلاء الفلاحين بالديون والقروض ، النقدية منها والعينية ، كأن تكون قيمة بذار أو موادا غذائية لا غنى للفلاحين عنها لاستغلال الأرض ولطعامهم . ففي إحدى القضايا أقر عدد من أهالي قرية كفر طون ، التابعة لحماة ، أصالة عن أنفسهم ووكالة عن باقي أهالي القرية الجارية في زعامة مصطفى بك بن محمود بك ان بدمتهم وذمة أهالي القرية ٦٣٧ سلطانيا عدديا وعشر قطع (٢٤) عن ثمن حنطة وشعير وأبقار مختلفة الالوان والاسنان ابتاعوا ذلك وتسلموه من الحاج سفر بن أحمد الوكيل عن المقر له ، وهم متضامنون في المبلغ المؤجل عليهم الى مضي ستة أشهر من تاريخه (٢٥) .

وتنوعت العلاقات الزراعية بين الفلاحين وأصحاب الاقطاعات والملاكين ، وذكرت في فترة دراستنا ، عمليات المزارعة والمباذرة والمشاركهم بينهم . مثال ذلك ادعاء أحد المتنفذين (خواجه فتحي بك اغاجان العجمي) في محكمة حلب على علي بن عبد الله

بأنه أعطاه مكوكين من الحنطة وعشرة دنائير ليزرع الحنطة وينفق الدنانير على الحصاد « يطريق الشركة على وجه المزارعة » . وقد أقر علي بذلك وقال انه زرع الحنطة وأعطى خواجه فتحي بك ستة مكاييك ، وأقر هذا بذلك ولكنه كان يرغب بكمية أكبر ، فحلف علي على أن المكوكين المذكورين ما خرجت أكثر من ذلك ، وأنه قد خرج المال المذكور على الحصاد تماما وما زاد ولا شيء (٣٦) .

وذكرت عملية مبادرة بين فلاحين وتيماري . فقد أقر في محكمة حماة كل من علي ابن قاموع ويوسف بن سلمان وأبو بكر خطاب من أهالي قرية دير قومية أنهم أخذوا من فخر الزعماء غنضفر بك بن عبد الله « شمل اقطاعه عدة قرى » الجارية في تيماره القرية المذكورة مكوكا وثلاثة عشر شنبلا من الحنطة ومكوكين شعير على سبيل المبادرة على ما يفصل فيه فالذي تسلمه علي بن قاموع لنفسه بمفرده من ذلك مكوك وشنبل حنطة ومكوك شعير والذي تسلمه يوسف بن سليمان وأبو بكر بن خطاب المذكورين اثني عشر شنبلا من الحنطة ومكوكا من الشعير وهما متضامنان ومتكافلان في ذلك مالا وذمة بحيث أن يكون الحاصل المتعلق بغنضفر بك المشار اليه من الاصل والبذار يخرج كذلك من الاصل ومهما فضل بعد الحاصل والبذار الذي فتح الله يكن بينهم انصافا وتبقى الغلال أيضا بينهم انصافا وخارج الحصاد على غنضفر بك النصف وعليهم النصف . . . حسبما تصادقوا واتفقوا على ذلك (٣٧) .

وهناك أيضا عملية المفالحة أو مشد المسكة ، وتعني فلاحا الارض وشد الفدان فيها . فقد ذكر أن وكيل برويز بك بن عبد الله من أعيان الزعماء بدمشق والمتولي على أوقاف العمارة السللمية بصالحية دمشق سلم عددا من الاشخاص من أهالي قرية حرسنا الزيتون جميع مشد مسكة الفلاحا الكائنة بأراضي القرية والمحددة مساحتها بالافدنة ، وفق حصص لكل منهم ، وهم تسلموا ذلك « على سبيل المفالحة المعتادة » (٣٨) . ولم تذكر شروط المفالحة هذه ، ولكن المعروف أن الشدادة في الشام ، فيما بعد ، أي الذين يشدون مسكة الفدان ويزرعون الاراضي السلطانية والوقفية ، كان يمولهم أحد المرابعين للقيام بالزراعة مقابل حصوله على ربع المحصول (٣٩) .

وقد وظف أصحاب الزعامة والتيمار الثروة التي جمعوها من محاصيل اقطاعاتهم في شراء العقارات السكنية والتجارية ، من دور ودكاكين وخانات وبوايك ، في مراكز المدن : وكذلك الاراضي الزراعية أو غراسها خارجها . ويوضح المثال التالي تنوع مشتريات أحد كبار الزعماء ، ومجموع أثمانها ، ومصدر المال ، وبطريقة الدفع . فقد اشترى فخر الزعماء مصطفى آغا ابن عبد الله من أعيان الزعماء بحماة بماله لنفسه من أفراد أسرة جلعود بحماة فباعوه جميع الفراس المختلف الاجناس من مثمر وغير مثمر القائم أصوله بالبستان ظاهر حماة بزور الخمسة ويعرف ببستان الغراف وشربه من

ماء نواير الزور . . . وجميع غراس البستان بزور الوقف . . . وجميع الدكان ظاهر حماة بسوق البرادعية بالنصف الغربي وتعرف بالقهوة . . . وجميع الدكان بالسوق المزبور بالنصف الغربي المعدة للقصابة . . . وقطعتي أرض ظاهر حماة . . . وجميع الحقلين ظاهر حماة بسعر خمسمائة سلطاني ، ثم قاصص البائعين بما في ذمتهم للمشتري ينظر الثمن والقرض الحسن الذي اقترضوه منه قبل تاريخه (٤٠) . وتدل هذه القضية كيف أن أسرة حموية مالكة لعقارات متنوعة اضطرت لبيعها للوفاء بدين وقرض كان بذمتها لفخر الزعماء هذا الذي اشترى منها المبيع وقاصصها بثمنه . وهكذا انقلب هذا الاقطاعي الغريب الى ملاك كبير في حماة على حساب أسرة حموية مستخدما عائدات زعامته لذلك . ولتكوين فكرة عن ضخامة مبلغ الخمسمائة سلطاني نذكر أن أحد الزعماء في لواء حماة المدعو خرم بك بن عبد الله اشترى دارا في حماة بمحلة باب المغار بثلاثين سلطانيا (٤١) ، وان سعر مكوك الحنطة بالدين لستة أشهر كما أعطاه أحد الزعماء للفلاحين ، كان بعشرة سلطانيات ومكوك الشعير بستة سلطانيات (٤٢) . وفي قضية أخرى كان سعر مكوك الشعير بالدين لمدة سنة ثمانية سلطانيات (٤٣) . ويتضح من هذا أن سعر مكوك الشعير بالدين ارتفع من ستة سلطانيات لمدة ستة أشهر الى ثمانية سلطانيات لمدة سنة ، أي ان الفائدة لستة أشهر بلغت ٣٣٪ . وفي حالة أخرى أقر اخوان مسيحيان من قرية البيئة التابعة لحماة ، أن بذمتهم لمصطفى آغا بن عبد الله من أعيان الزعماء بحماة مبلغ ١٤٢ سلطانيا عن ثمن سبع مكايك من الحنطة (٤٤) ، أي أن سعر المكوك يعادل أكثر من عشرين سلطانيا ، مما يجعل الفائدة مرتفعة جدا بالمقارنة مع المثال السابق حيث سعر مكوك الحنطة بالدين لستة أشهر كان عشر سلطانيات .

يتبين مما سبق أن عمليات البيع بالدين ، التي كانت شائعة في مجتمع بلاد الشام وفي اقتصادها ، أتت لأصحابها بأرباح كبيرة . وكانت الفائدة على الديون مرتفعة مما زاد في ثراء أصحاب الاقطاعات وغيرهم الذين قدموا الديون وأثقلوا على الفلاحين الذين اضطروا كثير منهم الى هجرة قراهم للتخلص من الضرائب أو بيع أراضيهم للوفاء بالديون والقروض . وقد شاع القرض في العلاقات المالية بين السكان ، وعرف أحيانا أنه قرض حسن ، أي عمل خير ، أو قرض شرعي ، وفي الحالين لا يحمل القرض نظريا أية فائدة . ويرد القرض في الغالب ، الى جانب أثمان الحبوب التي بذمة المستقرضين من الفلاحين .

وهناك إشارة غير واضحة تماما الى الفائدة (الفايده في الوثيقة) في قضية شراكة بين المعلم علي بن الحاج محمد ، وهو محتسب سابق في حماة ، والحاج خليفة بن الحاج محمد من محلة المحالبة بحماة . وقد ادعى الاول في المحكمة أن لوالده بذمة الثاني مبلغا قدره مائة سلطاني بطريق الشركة وجعل له فائدتها (فايدتها) في كل سنة ثلاثين سلطانيا وان والده توفي وانتقل المبلغ اليه ، وأنه يطالبه بمائة وستين سلطانيا عن سنتين

مضتا من تاريخه . وقد أقر المدعى عليه بالمبلغ ولكنه ذكر أنه دفع « الفائدة » لوأله في حال حياته ، وأنه دفع المائة سلطاني الباقية وزيادة منه ستة وثلاثين سلطانيا عن ذمة والده لسلطان الكردي جلاب الغنم (٤٥) . ويبدو أن « الفائدة » هنا ليست الفائدة بمعنى الربا تماما لأنها المبلغ الذي تدره الشركة في السنة . ولكن الغريب في هذه الشركة أن مقدار الربح « الفائدة » ان صبح الامر محدد سلفا في حين أن العادة اقتسام الأرباح بعد الحصول عليها ، في نهاية مدة محددة ، وبالمقدار الذي تأتي به دون تحديد ، ولذلك يرجح أنها بمثابة الربا .

وقد وردت قضايا أخرى تنص على الفائدة صراحة بموجب القانون العثماني . ومن ذلك قضية عرضت في إحدى محاكم حلب أقر فيها جمعة بن محمد الشهير بابن باشي ، من قرية بالا التابعة لجبل سمعان ، أن بذمته أصالة عن نفسه ووكالة عن ذمة ابن خاله محمد بن شعيب من القرية المذكورة لسيد عمر بن يحيى بن العوفي ، وهو مراب محترف من حلب مبلغا قدره مائة وستة وعشرين دينارا ثمن حنطة وشعير ودين شرعي « فالدين الذي من ذلك هو على حكم العشرة بأحد عشر ونصف بموجب الأمر الشريف السلطاني وهذا المبلغ مؤجل الى ثمانية أشهر من يوم تاريخه وأنه رهن عنده بمقابلة ذلك جميع حصته وقدرها نصف فدان فلاحية متفرقة بأراض القرية المذكورة » (٤٦) . وتقدر الفائدة ، أو المراجعة ، في هذه الحالة بـ ١٥ ٪ ، وتتراوح في قضايا مماثلة أخرى بين ١٢ ٪ و ٢٠ ٪ . والملاحظ أن القاضي حمل صراحة مسؤولية هذه الفائدة للامر الشريف السلطاني ، وفي هذا من المعاني الشيء الكثير ، فالذي استحدث هذه الصيغة واستصدر بها أمرا سلطانيا هو شيخ الاسلام في استانبول كما اعترف بذلك المفتي أبو السعود (٩٥٢-٩٨٢هـ/١٥٤٥-١٥٧٤) ، والذي حاول بفتاواه أن يوفق بين متطلبات الدولة التي تحكمها القوانين الوضعية ومبادئ الشريعة الإسلامية التي تلزم بها أيضا . ونجد بالمقابل أن المحاكم الشرعية في بلاد الشام تمسكت بنصوص الشريعة الإسلامية ولم تفر الفائدة ، بمعنى الربا ، إطلاقا . ولكنها سمحت بالمراجعة (أي توظيف المال لغرض الربح) بالنسبة للقاصرين من الإيتام والاستغلال أموال الوقف ، وذلك بقصد نبيل ووفق القواعد الشرعية . وقد لجأ بعض المراءين الى الحيل لتمرير الفائدة تحت اسم سلعة ما كالصايون ، ولكن المحاكم الشرعية لم تعترف صراحة بذلك . وكان الشائع بين الناس القرض الحسن الذي ذهب بعض المفتين لتفضيله على الزكاة . ويشير أقدم سجل شرعي من حماة يعود الى عام ٩٤٢/١٥٣٥ - ١٥٣٦ الى تفوق أعداد القرض الحسن أو الشرعي على الدين الشرعي بنسبة الضعف تقريبا مما يدل على الالتزام بمبادئ أخلاقية متميزة بين السكان وعلى عدم ذكر أية فائدة ، واعتبار الدين شرعيا كالقرض (٤٧) . وأكدت فتاوى المفتين المتأخرين في بلاد الشام الالتزام بقواعد الشريعة في قضايا الديون وشجبتها ضمنا لاية أوامر صادرة عن استانبول بإباحة الفائدة (٤٨) .

وقد استغل أصحاب الاقطاعات ، ومعظمهم في فترة دراستنا من أصول تركية وغير عربية، ثروات بلاد الشام وجهد أبنائها من الفلاحين وغيرهم لشراء العقارات وبالتالي تعميق جذورهم محليا . وقام بعضهم بتحويل بعض ثروته الى وقف أهلي ربما خوفا من مصادرة الدولة لهذه الثروة ، وكذلك لتوطيد نفوذ أسرته وذريته في بلاد الشام، كما فعل ، مثلا ، فخر الزعماء الامير خرم بن عبد الله الزعيم يومئذ بلواء حماة ، حين أوقف مجموعة من ممتلكاته في محكمة حماة بتاريخ أواخر جمادى الثانية ٩٩٣ / (أواخر حزيران ١٥٨٥) ضمت جميع الدار باطن حماة بمحلة المغارة المنتقلة اليه بالشراء من ورثة المرحوم ، يحيى شاه ، ويحدها من الشرق كنيس لليهود ، وجميع الاسطبل البراني وحوشه ويحده قبلة القرن الذي بيد الواقف ومن الشمال دار المرحوم درزي التيماري ، وهي الان بيد الواقف ، ثم دارا أخرى ودكاكين في المحلة ذاتها ، واشترط كتاب الوقف أن يكون الوقف على الواقف ، خرم بن عبد الله ، مدة حياته لا يشاركه فيه مشارك ، ثم من بعده على أولاده وأعقابهم ما عاشوا ، فاذا ما انقرضوا بأجمعهم وخلت الارض منهم عاد ذلك وقفا على عتقاء الواقف وزوجته قمر بنت عبد الله وبناتها من زوجها المذكور ، ومن بعدهم على ذريتهم . ثم أوقف الزعيم خرم بن عبد الله جميع القرن المعد للخبز وجميع الدكان الملاصقة له المعدة للسمانة على نفسه ، ثم من بعده على الخطيب والامام بجامع الاعلى بحماة على أن يقرأ في كل ليلة بعد صلاة العصر ما تيسر من القرآن ويهدي ذلك للنبي ثم الى الواقف وأمواته وأموات المسلمين ، فاذا تعذر هذا عاد ذلك وقفا شرعيا على مصالح الحرمين الشريفين (٤٩) . ويلاحظ في هذا الوقف حجم ممتلكات الزعيم خرم بن عبد الله في احدى المحلات باطن حماة بمحلة المغارة ، ووجود ملك لتيماري بالجوار ، ولا شك أن هذه جزء من ممتلكاته في هذه المحلة فقط.

ومما يدل أيضا على النفوذ المالي والاجتماعي الذي حازه أصحاب الاقطاعات هؤلاء استخدامهم العبيد - المماليك بدلالة اعتاقهم نهم بكثرة في محكمة حماة الشرعية . مثال ذلك اعتاق محمد بك بن عبد الله ، أحد الزعماء يومئذ بلواء حماة ، أربعة مماليك، في يوم واحد ، هو ١٤ صفر ٩٩١ / (٩ آذار ١٥٨٣) ، كانوا ملك يمينه ، كما يذكر سجل المحكمة ، فأصبحوا أحرارا ، أولهم مبارك بن عبد الله الزنجي النوبي الاصل النائب العذار المقلوع نابيه وفيه أثر جراحة ، والثاني الغلام الامرء المدعو رضوان بن عبد الله الارمني الاصل الاوسطى القامة الاشلهي العينين المائل بياض لونه الى الحمرة وفوق صدغه وحاجبه اليسار خمس شامات سود صفار ، والثالث الغلام الامرء حسن بن عبد الله الروسي الاصل الاشقري اللون الازرقى العين الاوسطى القامة الذي تحت مؤخر عينه اليسرى أثر رسم النار وأمام وتد أذنه اليمنى شامة صغيرة . . . والرابع بروانة بن عبد الله الارمني الاصل المائل الى السمرة المقرون الحاجبين الربع القامة ، وتحت شفته السفلى أثر جراحة (٥٠) .

وكرت شكاوى الفلاحين الى قضاة الشرع ضد الظلم الذي مارسه الزعماء وأصحاب التيمار عليهم ، وبلغ الامر بهؤلاء أن ضربوا الفلاحين وسجنوهم في سجون خاصة بهم . مثال ذلك ما جاء في احدى القضايا في المحكمة الشرعية في حماة من أنه حضر اليها حيدر بن الامير قاسم بن بهاء الدين الوكيل عن أخيه المدعو أحمد وأنهى الى الحاكم أن فخر الزعماء حسين الشهير ببالي بك بن قدوة الامراء نعمة الله بك قبض على أخيه أحمد المذكور ، بغير معرفة الشرع ، بخصوص غلال قرية معر شحور « وحبسه ووضع في رقبته الجنزير وكتفه وضربه على رجليه وعلى رأسه وجميع أعضائه وبات عنده ليلة في الحبس وصار في يديه ورم بسبب ضربه وتعذيبه وأنه الان صاير مريض صاحب فراش وهو نايم في بيته وطلب تسطير ذلك » (٥٢) . ونستنتج من هذه القضية ، وكثير غيرها ، أن المحكمة الشرعية كانت تتمتع باحترام المتقاضين ، كما أن صاحب الظلامة لم يكن ليستك على ظلامته بل دافع عن حقه في المحكمة .

وقد عبر القرويون عن هذا الظلم بالاحتجاج بطريقتهم الخاصة ، وذلك بقطع الطرق وسلب المسافرين ، ومن ذلك ما حدث في أوائل عام ١٩٩٢ / أوائل عام ١٥٨٥ ، في منطقة حماة ، حين اجتمع خمسة أفراد من قرية تل بزام وآخر من قرية المعان ، التابعتين لحماة ، وثلاثة من قرية العريض التابعة لشيزر ، بالاشتراك مع خمسة عشر رجلا من بدو أبي ريشة ، واثنى عشر رجلا من البعلبكيين من جماعة أحمد الاقرع الذين وصفوا أنهم « من جملة رفاق طراباي العاصي المشهور » (ولا تعلم هوية طراباي هذا ولا صلته بالامير طراباي في منطقة جنين بفلسطين آنذاك) ، وقاموا بقطع الطريق الرئيسي (السلطاني) بين مزرعة البصيلة وقرية لطمين ، واعتراض القافلة المتوجهة الى مدينة دمشق . وقد استولوا منها على ٤٣ جملا و ٤٣ بغلا بأمتعتها وسلبوا نقود بعض المسافرين وأمتعتهم الشخصية ، وقتلوا بعضهم وجرحوا آخرين . وكان من المتضررين أناس من حلب وقرى جبل سمعان ، وقد تقدموا بشكوى لدى القاضي الشرعي في حماة . وتم بالفعل اعتقال عدد من القرويين المشاركين في الحادثة ، ومثلوا أمام القاضي ، بحضور جركس حسين بن عبد الله صوباشي شيزر . ووصفتهم المحكمة أنهم وبطانتهم من الحرامية وقطاع الطريق وأنه يجب ازالته (٥٣) . ومما يعطي لهذا الحادث أهميته وبعده السياسي واهتمام السلطات العثمانية به أن حسين بك أمير لواء حماة حضر جلسة المحكمة التي أقر فيها قطاع الطريق بعملهم ، وأنه تم اعتقال بعضهم واستعيدت بعض المسلوبات منهم .

سبب كبره وسوء بخته بوانه يحسن ذوقه الاطرا الكرام غدا الكبر الثمام ودار القدر
والاصحاب حنين بك برلوا فناء دام بحد وعلا استروا عريف الذيل المدعو سليمان زنا صر
الفلاح من الالي قريه يرس تابعه قضا حاء الساكن بوسيد نمر بالركبات غرتو مع قصا سلب بالطوع مع
والرضي بانه هو فاضل تصور وحمد بن ذياب وعيسى بن علوان وثابت بن عمر القوي المدعون الحاضر
في المجلس الاقرار وحمد بن الخطيب وحمد بن شتر واحمد حسن وحمد بن ابراهيم وجميع من مقاب من قريه
بيل شام واولاد بريك الدلاء من قريه العريف تابع قضا شتر وحمد بن رطل بن عرب الى ريشه وايضا شتر
من البعلبك من جماعه اهل ارفع من جماعه رفاق مرابا الى العامي المشهور بالحق سيبه وقطع الطريق بسف
وما المسلمين وذهب اسبابهم قهرا وجبرا وانهم قهرا ربح حرا على القافل المتوجهين الى مدينة الشاربي
من رعيه البصلية وقريه الجسر وقطعوا عليهم الطريق واحرقوا لهم ثلاثه واربعين رجلا باحاطه وازدادت
وما كان معهم من الدراهم والاسباب وازدادوا الضالين واربعين رجلا باحاطه بالمال فان
وقتلوا من القافل بعض الناس وحرصوا على وانه بعد توهم كان هو واخاه تصور وحمد بن شتاب
المرور ببلد الشومر عرفت طريقا الى غدا فخرج الى بلد بعلبك وقصوا عليهم واثر بهم ولا
ابني معوم مع زقاقه الرابع واي اربعه وثلاثين ارب ولفن نحاس وسباطين مفضي
وشا رازرق الحار حرم بوف من عمل اسباب القافل التي وقطعوا عليهم الطريق بالمكافه المذكور
وذهب ما معهم قهرا مما هو ارفع من رعيه سطر بعلبك انه يلزم انهم بدراهم اعلم

بحال اهل من على
محمد بن محمد بن علي
والا واربعة
محمد بن علي
محمد بن علي
محمد بن علي

سجل حماة رقم ٢٤ ، ص ٤٧١

وعبر عامة الناس عن قهرهم بأن أيد كثير منهم في دمشق، مثلاً، من وصف بالملحد
الزندقي يحيى بن عيسى الكركي، نسبة الى كرك انشوبك التي كانت تابعة للبلقاء،
ويقول المجبي، صاحب خلاصة الاثر، ان يحيى هذا سافر من الكرك اولا الى مصر في
طلب العلم وكأنه عاشر بها بعض الملاحدة، فغلبت عليه اعتقادات فاسدة، وفشل في بث

معتقداته في عجلون فجاء دمشق في أواخر عام ١٠١٨/أوائل ١٦١٠ وسكن بمحلة القبيبات جنوبي الميدان « واجتمع بعوام هوام لا يفرقون بين الصحيح والمعتل ولا يميزون بين المنتظم والمعتل » ، على حد تعبير المحبي ومعاصريه من المترجمين الدمشقيين . وذكر الغزي ، صاحب لطف السمر أن الناس تسامعوا به فقصدوه حتى بعض من يدعي العلم اشتبه عليهم أمره . وحين ازداد شأنه وأدرك كبار العلماء خطره أجريت له محاكمة أدين فيها وقتل في (٨ ذي القعدة ١٠١٨ / ٢ شباط ١٦١٠) (٥٤) .

٣ - الفئات الاجتماعية والسوق العقارية :

انعكست المتغيرات التي طرأت على الوضع الاقتصادي في بلاد الشام ، في الربع الأخير من القرن السادس عشر ، على أوضاع فئات المجتمع فمنها من برز واستغل الأوضاع السائدة للأثراء ، ومنها من افتقر ، ومنها أيضا من استطاع أن يحافظ على وضعه التقليدي دون أن تلحق به تبدلات كبيرة . والميدان الرئيسي الذي تبدى فيه الأنشطة الاقتصادية لمختلف فئات المجتمع ، في غياب توظيف الأموال في الاقتصاد الوطني ، هو السوق العقارية . ويمكن دراستها بشكل احصائي بالاعتماد على وثائق المحاكم الشرعية التي سجلت عقود البيع والشراء ، وكذلك عقود الاستئجار . وقد اخترنا عينة معبرة وشاملة عن نشاط السوق العقارية من السجل الأول لمحاكم دمشق الشرعية واستعرضنا فيها خلال سنة واحدة ، تمتد بين ٣ رمضان ٩٩١ و ٣ رمضان ٩٩٢ / ٢٠ أيلول ١٥٨٣ و ٨ أيلول ١٥٨٤ ، جميع عقود بيع العقارات وشرائها ، على أنواعها ، وكذلك عقود تأجيرها واستئجارها . وقسمنا العقارات الى ثلاثة أنواع سكنية وتجارية وزراعية . ومن شأن هذا أن يبين لنا أية فئة اجتماعية ساهمت بأكثر أو بأقل من غيرها في كل نوع من هذه العقارات . ويتوفر لدينا خلال تلك السنة خمسة وعشرون عقدا من شراء العقارات مقابل ستة وعشرين من عقود الإيجار . واعتمدنا قيمة العقارات بالقطعة الفضية التي يعادل السلطاني الذهب منها ثماني وأربعين قطعة . ويعادل السلطاني الذهب الشائع في مناطق الشام وحماة الدينار الذهبي المستخدم في استانبول وحلب . وقد حولنا جميع العملات الى القطعة الفضية نظرا لكثرة تداولها ، ولتسهيل العملية الحسابية ، ومقارنة نوع وحجم العقارات التي تداولتها كل فئة بالنسبة للآخرى . ويدل الجدولان التاليان على هوية مبتاعي وبائعي العقارات ، ونوع هذه العقارات ، وذلك في دمشق وضواحيها وفي المناطق القريبة منها والتابعة لها قضائيا .

يضم العسكريون ، في الجدولين التاليين ، الانكشارية ، أصحاب المرتبات ، والسباهية ، أصحاب الاقطاع من زعامة وتيمار . وتذكر الوثائق الشرعية رتبهم العسكرية بجانب أسمائهم . أما الاعيان فهم أولئك الذين يحملون في الوثائق ألقاب فخر الاماثل ، أو فخر الاماثل والاقران ، أو مفخر الاكابر والاعيان أو قدوة الاماثل ، دون أن تقترن هذه الألقاب بلقب عسكري، أو بلقب شيخ أو سيد (للاشراف) لان العسكريين والشيوخ والاشراف لقبوا أحيانا ، في الوثائق ، بهذه الألقاب . أما لقب المعلم فيبدو أنه يدل على معلم الحرفة ، وقد حمل هذا اللقب عدد من القرويين ، وربما كانوا معلمين في حرفهم في القرى . وجاء في قاموس الصناعات الشامية أن الدكاك الذي يصنع الدك، وهو الحائط المبني من التراب ، والفاصل بين البساتين ، يلقب بالمعلم اذا تميز عن الصانع في عمله ، وان المعلمين « رابحون جدا نظرا لكثرة بساتين بلدة دمشق التي جدرانها من الدكوك » لكثرة انهدامها بفعل عوامل الطبيعة ثم إعادة بنائها (هه) . وجاء في الوثائق ذكر المعلم ديب بن ابراهيم شيخ طائفة البساتنة . وذكر الى جانبه عدد من المعلمين ، ويبدو انهم كانوا من البساتنة المجيدين لعملهم .

يلاحظ في جدول المشترين أن أعلى نسبة في الشراء بينهم تعود لفئة المعلمين (٣٦،٨٪) ، يليهم الاعيان (١٧،٨٪) . وتبلغ نسبة الشيوخ ثاني أقل نسبة بعد المسيحيين مما يدل على عدم توافر السيولة المالية لديهم . وتزيد مشاركة الاشراف على الشيوخ بأكثر من الضعف ، وعلى الحجاج بأكثر من ثلاثة أضعاف ونصف . ولم يكن الاشراف في دمشق ومنطقتها ، في تلك الفترة أو في الفترات اللاحقة من التاريخ العثماني ، يتمتعون بالقوة التي تمتع بها الاشراف في حلب ، وعلى وجه الخصوص في القرن الثامن عشر ، عندما انتسب اليهم الحلبيون بكثرة ليدافعوا من خلالها عن مصالحهم الاقتصادية ونفوذهم السياسي في وجه الانكشارية الذين مثلوا النفوذ العثماني المتسلط . لذا فاق دور الاشراف في السوق العقارية في حلب ، في تلك الفترة دورهم في هذه السوق في دمشق . ويلاحظ كذلك أن الاناس العاديين ، من غير ذوي الألقاب ، لم تزد مساهمتهم في السوق العقارية عن ٢٧،٧٪ بالرغم من كونهم يمثلون النسبة الأكبر بين السكان ، مما يدل على ضيق ذات يدهم .

وثمة ملاحظة هامة في جدول المشترين وهي ان أقل نسبة شراء في العقارات السكنية تعود الى العساكر مما يدل على كونهم أغرابا ، وعلى ضعف جذورهم المحلية ، وعلى سكن معظمهم في اقطاعاتهم ، وكذلك على عدم أهمية اقطاعات الزعامة والتيمار في منطقة دمشق بالمقارنة مع أهميتها في ريف حماة وحلب الأكثر غنى في الاراضي الزراعية، وبالتالي الأكثر مردودا للمتعاملين بها . وقد مكن ذلك أصحاب الاقطاعات فيها من شراء العقارات السكنية بأكثر مما فعل أمثالهم في منطقة دمشق .

عقود البيع
(٢٥ عقدا)
المشترون

الفئة الاجتماعية ونوع وسعر العقارات (بالقطعة الفضية) وعدد العقود

الفئات الاجتماعية		العقارات السكنية		العقارات التجارية		العقارات الزراعية		المجموع العام	
النسبة	العدد	القيمة	النسبة	العدد	القيمة	النسبة	العدد	القيمة	النسبة
العسكريون	١	٣٦٠٠	٩٣٧٥	١	٥٦٤٠	١٠٠٧	٣	٩٧٦٠	١٣٥٢
الاعيان	٢	٣٠٠٠	٢٤٤٣	٠	٩٣٢٠	١٦٦٤	٣	١٢٣٢٠	١٧٠٨
الشيوخ	٠	٠	٠	٠	١٦٠٠	٢٥٨٦	١	١٦٠٠	٢٢٢
الاشراف	١	١٩٢٠	١٥٦٤	٠	١٣٦٠	٢٤٤٣	١	٣٢٨٠	٤٥٥
الحجاج	١	١٢٠٠	٩٧٧	٦٢٥	٣٨٠٠	٦٧٩	٢	٥٢٤٠	٧٢٧
العلمون	١	١٠٠٠	٨١٤	٠	٣٣٨٨٠	٦٠٥٥	٢	٣٤٥٨٠	٤٨٣٦
بلا لقب (عاديون)	١	١٦٠٠	١٣٠٣	٠	٤٠٠	٠٧١	١	٢٠٠٠	٢٧٧
النساء	٢	٢٢٤٠	١٨٢٤	٠	٠	٠	٠	٢٢٤٠	٣١١
المسيحيون	١	٨٠٠	٦٥٢	٠	٠	٠	٠	٨٠٠	١١١
المجموع	١٠	١٢٢٨٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	٥٦٠٠٠	١٠٠٠٠	١٣	٧٢١٢٠	١٠٠٠٠
النسبة	(٤٠ ٪)	٥٣٢ ٪	(٤٠ ٪)	(٨ ٪)	٧٧٦٥ ٪	(٥٣ ٪)			

البائعون

المجموع العام		العقارات الزراعية		العقارات التجارية		العقارات السكنية		العقارات الاجتماعية	
النسبة	التمن	العدد	النسبة	التمن	العدد	النسبة	العدد	التمن	النسبة
٤٤٣٧	٣٢٠٠٠	١	٥٧١٤ %	٣٢٠٠٠	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
١٣٩	١٠٠٠	-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
١١٠٤	٧٩٦٠	٢	١٤٢١	٧٩٦٠	-	-	-	-	-
١٣٦٤	٩٨٤٠	٣	١٤٠٠	٧٨٤٠	-	-	-	-	-
٨٣٧	٦٠٤٠	٥	٦٧٩	٣٨٠٠	-	-	-	-	-
٢١١٩	١٥٢٨٠	٢	٧٨٦	٤٤٠٠	٢	١٠٠٠٠	٦	٥٧٣٣	٧٠٤٠
(٢٧٧)	(٢٠٠٠)	-	-	-	-	-	(٢)	(١٦٢٩)	(٢٠٠٠)
١٠٠٠٠	٧٢١٢٠	١٣	١٠٠٠٠	٥٦٠٠٠	٢	١٠٠٠٠	١٠	١٠٠٠٠	١٢٢٨٠

١
١٤
١٤
١

(بينهن مسيحتان)

(مسيحتان)

ويتبين من الجدول كذلك أن الأراضي الزراعية فاقت بأعداد عقودها المتداولة وأثمانها عقود شراء العقارات السكنية والتجارية مجتمعة . وتدل النسبة العالية من شراء الأراضي الزراعية (٧٧ر٦٥ ٪) ، بالمقارنة مع العقارات الأخرى ، على كثرة الطلب عليها من العناصر القادرة على استثمارها في زمن خففت فيه قيمة العملة وارتفعت الأسعار ، وفي طليعتها أسعار المنتجات الزراعية ، مما در الربح الوفير على المستغلين في الريف .

ويلاحظ أيضا أنه بالرغم من ضآلة المبالغ الموظفة في القطاع السكني (١٧ر٠٣ ٪) فإن نسبة عدد العقود المتداولة في هذا القطاع بلغت ٤٠ ٪ من مجموع عدد العقود . وبلغ المعدل الوسطي لثمن العقد السكني ٢٢٨ر١ قطعة فضية في حين أن وسطي ثمن العقد الزراعي بلغ ٣٠٧ر٤ قطعة ، والعقد التجاري ٩٢٠ر١ قطعة ، وبذلك تفوق أهمية الأرض الزراعية ما عداها ، لذا وظفت الأموال فيها بنسبة فاقت بأكثر من أربع مرات ونصف ما وظف في العقارات السكنية .

وتختلف النسب بين الفئات الاجتماعية في جدول بائعي العقارات فيبرز العساكر بأعلى نسبة (٥٧ر١٤ ٪) من التعامل بالأراضي الزراعية . وتمثل هذه النسبة المرتفعة ما بيع من قبل أحدهم في عقد واحد وصفقة واحدة مما يدل على كبر حجم الملكيات الزراعية من ناحية ، وعلى سيطرة العساكر في سوق العقارات الزراعية ، من ناحية أخرى ، لا سيما وأن نسبة تعاملهم في السوق العقارية بعامة كانت الأولوية فيها للأراضي الزراعية التي بلغت نحو ٩٠ ٪ من نسبة تعاملهم بمجموعها ، ونحو ٣٤ ٪ من مجموع تعامل مختلف الفئات بالعقارات الزراعية شراء وبيعا .

وتبرز النساء كبائعات بنسبة أكبر (٢١ر١٩ ٪) من نسبتهم كمشتريات (٣ر١١ ٪) ويتعاملن على الأكثر بالعقارات السكنية ، وأقل من ذلك بالتجارية ثم الزراعية لعدم قدرتهن على استثمار الأراضي الزراعية فبعن منها ولم يشترين إطلاقا . ويفسر بيع النساء للعقارات بأنواعها ، وتأتي الأراضي الزراعية في ثاني أعلى نسبة منها ، بما يرثنه من حصص فيها فيعمدن إلى بيعها إذا لم يكن بإمكانهن استثمارها . وتأتي النساء في ثاني نسبة (١٨ر٢٤ ٪) بين الفئات الاجتماعية ، كمشتريات للعقارات السكنية ، وأول نسبة في بيعها (٥٧ر٣٣ ٪) . وكانت هذه العقارات المتمركزة في المدن المجال الأسهل والأكثر ضمانا للنساء لتوظيف أموالهن فيه إلى جانب اقتناء الحلي والعملات الذهبية .

وتتقارب ما باعته فئتا الشيوخ والحجاج معا (٩ر٥٩ ٪) مع ما اشترتاه (٩ر٤٩ ٪) ، ولكنهما ، مع ذلك ، تبقيان في المراتب الدنيا في الحاليين . ومما يلفت النظر أنه بالرغم من ضآلة تعامل الناس العاديين من غير ذوي الألقاب في السوق العقارية بعامة فإن

ما باعوه يمثل نسبة أكبر (٨٣٧٪) مما اشتروه (٢٧٧٪) . وتؤكد النسبة المتدنية في الحالتين فقر هذه الفئة وعدم توافر المال لديها لتوظيفه في السوق العقارية .

وباستعراض عقود المستأجرين والمؤجرين تبرز مؤشرات أخرى تلقي الضوء على نشاط مختلف الفئات الاجتماعية في هذا المجال وتوظيفها المال فيه ، كما يبين الجدولان التاليان :

يلاحظ أولا انه بالرغم من تقارب عقود البيع (٢٥ عقدا) وعقود الايجار (٢٦) فان المبالغ الموظفة في كل منها تختلف اختلافا كبيرا ، اذ بلغت في الاولى ٧٢١٢٠ قطعة وفي الثانية ٢٥٩٣٨٠ قطعة ، أي بنسبة ٢٧٨٠٪ للاولى الى الثانية ، مما يدل على رواج عمليات الايجار ، وبالتالي على توظيف المال في هذا المجال .

وتتفوق فئة العسكريين بين المستأجرين على ما عداها من الفئات ، اذ بلغت نسبة الاموال التي وظفتها في الاستئجار ٦١٪ من المجموع العام . كما أن نشاطها في هذا الميدان اقتصر على استثمار الاراضي الزراعية بنسبة بلغت ٦٤٪ من مجموع الاموال الموظفة في استئجار هذا النوع من العقارات . وبلغ مجموع عقود استئجارها للاراضي الزراعية سبعة عقود أي بنسبة ٣٥٪ من مجموع عقود الاستئجار الزراعية . ومما يلفت النظر في جدول المؤجرين أن لا نشاط للعسكريين فيه ، ويفسر ذلك بأن أعمالهم الاساسية هي في الريف ، وبالتالي استعدادهم لاستغلال الاراضي بأنفسهم دون حاجة لتأجيرها .

ويتدنى ترتيب الاعيان من المرتبة الثانية كمشتريين الى المرتبة الرابعة كمستأجرين والمرتبة الثالثة كمؤجرين . وربما يفسر ذلك كون الاعيان بمعظمهم من سكان المدينة مما يحول بينهم وبين استئجار الاراضي بنسبة أعلى لان ذلك يقتضي أيضا فرض نفوذهم في الريف ومزاحمة الفئات العسكرية المسيطرة في هذا الميدان .

ويحتل الشيوخ المرتبة الثانية كمستأجرين (١٧٩٨٪) ولكنهم يتفوقون كثيرا كمؤجرين (٧٨٥٥٪) . وقد استأجروا الاراضي الزراعية فقط ، كما أجروا ٧٨٪ من مجموع هذه الاراضي . ويفسر تأجير الشيوخ الاراضي الزراعية بهذه النسبة العالية ، وكذلك تأجيرهم العقارات السكنية والتجارية بنسب أعلى (٨٥٧٨٪ و ١٠٠٠٪ على التوالي) بكونهم متولين ونظارا على الاوقاف الخيرية وما يقتضيه ذلك من تأجير أراضى الوقف أو استئجار العقارات من مال الوقف لفائدته .

ويلاحظ بخصوص اسهام المعلمين في عمليات الاستئجار والتأجير بنسب وسطية ، ومشاركتهم في عقود شراء العقارات وبيعها بنسب أعلى ، انهم ينوعون توظيف أموالهم في مختلف العقارات بنسب معتدلة تتناسب ، كما يبدو ، وامكاناتهم وقوتهم . ويغيب

عقود الإيجار

(٢٦ عقدا)

المستأجرون

الفئات الاجتماعية ونوع واجرة العقارات (بالقطعة) وعدد العقود

الفئات الاجتماعية		العقارات السكنية		العقارات التجارية		العقارات الزراعية		المجموع العام	
النسبة	الاجرة	النسبة	العدد	النسبة	الاجرة	النسبة	العدد	الاجرة	النسبة
العسكريون	-	-	-	-	١٥٨٠٢٤٠	٧٦٤٠٧٦ %	٧	١٥٨٠١٤٠	٦١٠٠٠
الاعيان	١٢٠٠	٩٠٠٨	٢	-	٨٠٨٠٠	٣٦٠	٣	١٠٠٠٠٠	٣٠٨٦
الشيوخ	-	-	-	-	٤٦٠٤٨٠	١٩٠٠٩	٤	٤٦٠٦٤٠	١٧٠٩٨
الانصراف	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الحجاج	-	-	-	-	٨٠٠	٠٣٣	١	٨٠٠	٠٣١
المعلمون	-	-	-	١٠٠٠٠٠	٢٤٠٤٨٠	١٠٠٠٢	٢	٢٦٠٢٨٠	١٠٠١٤
بلا لقب (عاديون)	١١٣٤٠	٨٥٧٨	١	-	٥٤٠٠	٢٢٠	٣	١٦٠٧٤٠	٦٠٤٥
النساء	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المسيحيون	٦٨٠	٥١٤	٢	-	-	-	-	٦٨٠	٠٣٦
المجموع	١٣٢٢٠	١٠٠٠٠٠	٥	١٠٠٠٠٠	٢٤٤٠٣٦٠	١٠٠٠٠٠	٢٠	٢٥٩٠٣٨٠	١٠٠٠٠٠
النسبة	% ٥١٠	(% ١٩٠٢٣)	% ٠٦٩	(% ٣٨٥)	% ٩٤٠٢١	(% ٧٦٠٩٢)			

المؤجرون

المجموع العام		المقارنات الزراعية		المقارنات التجارية		المقارنات السكنية		الفئات الاجتماعية	
النسبة	الاجرة	العدد	النسبة	الاجرة	العدد	النسبة	الاجرة	الاجرة	النسبة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	المسكرون
٦٤٢	١٦٦٤٠	٦	٦٦٦	١٦٦٨٠	-	٢٧٢	٣٦٠	٣٦٠	الاعيان
٧٨٥٥	٢٠٣٧٤٠	٨	-	١٩٠٦٠٠	١٨٠٠	٨٥٧٨	١١٣٤٠	١١٣٤٠	الشيوخ
١١٦	٣٠٠٠٠	١	١٢٣	٣٠٠٠٠	-	-	-	-	الاشراف
١٣٤	٣٠٤٨٠	٢	١٢٣	٣٠٠٠٠	-	٦٦٣	٤٨٠	٤٨٠	الحجاج
٤٦٣	١٢٠٠٠	١	٤٩١	١٢٠٠٠٠	-	-	-	-	العامون
٠٤٨	١٢٤٠	١	٥١	١٢٤٠	-	-	-	-	بلا لقب (عاديون)
٠٣٢	٨٤٠	-	-	-	١	٦٣٦	٨٤٠	٨٤٠	النساء
٠٠٧	٢٠٠	-	-	-	١	١٥١	٢٠٠	٢٠٠	المسيحيون
٧٠٣	١٨٢٤٠	١	٧٤٦	١٨٢٤٠	-	-	-	-	اليهود
١٠٠٠٠	٣٥٩٣٨٠	٢٠	١٠٠٠٠	٢٤٤٣٦٠	١	١٠٠٠٠٠	١٣٨٠٠	١٣٨٠٠	المجموع

د. عبد الكريم رافق

الإشراف كمؤجرين ويمثلون نسبة متدنية كمستأجرين ، وذلك أشبه بوضعهم في مجال شراء العقارات وبيعها ، مما يؤكد ضالة نفوذهم المالي والسياسي في دمشق .

ويبرز السكان العاديون في مجال استئجار العقارات السكنية ، وبنسبة أقل في العقارات الزراعية . وتنخفض نسبتهم إلى الحدود الدنيا (٨٪) كمؤجرين . وبمقارنة هذا مع النسب المتدنية أيضا لنشاطهم في سوق شراء وبيع العقارات تتبين لنا ضالة امكاناتهم المالية وهم الذين يمثلون القاعدة العريضة من الشعب .

وتغيب النساء كمستأجرات ويمارسن بعض النشاط كمؤجرات للعقارات السكنية ، ويستوي معهم المسيحيون في هذه المجالات . أما بروز اليهود لأول مرة وفي عقد واحد فقط كمؤجرين للأراضي الزراعية ٦٤٪ فيفسر ذلك بأن المعلم سليمان بن عبد العزيز بن عبد الغفار اليهودي القراء المؤجر في هذا العقد كان ناظرا على وقف صعاليك (فقراء) اليهود ، وكان يؤجر أرض الوقف الزراعية لصالح الوقف .

ويلفت الانتباه في جدول استئجار العقارات ، كما في بيعها ، ان العسكريين لعبوا دورا هاما في هذين المجالين مما يؤيد المرويات التاريخية عن تعاظم دور العسكر في تلك الفترة ، والذي بلغ حد التسلط ثم الثورة في بلاد الشام وفي غيرها من الاقطار العربية .

ومما يجدر ذكره بالنسبة لعقود الايجار زيادة قيمة الايجار في عام ١٥٨٤/٩٩٢ ، حتى بالنسبة للعقود القائمة ، وذلك للتعويض عن تخفيض قيمة العملة في تلك السنة ، وراوحت الزيادة في الأراضي الزراعية بين ثلاثة وثمانية بالمائة حسب نوعية الأرض ، وطبيعة الحاصلات ، وطول مدة عقد الايجار ، وهوية المتعاقدين (٥٦) . وكمثال على ذلك استئجار عشرة أفدنة من أصل اثني عشر فداناً وهو مجموع أراضي قرية بيت سسوا التابعة لناحية المرج الشمالي ، لمدة ثلاث سنوات بدءاً من عام ١٥٨٣/٩٩١ بمبلغ أربعمئة سلطاني عن كل سنة بزيادة خمسة وعشرين سلطانيا في السنة عن الاجرة السابقة . والحال من اجرة السنة الاولى مائة وخمسون سلطانيا ، وبقيتها تدفع في غرة شعبان ٩٩٢ ، واجرة كل سنة تالية في قسطين ، في محرم وشعبان (٥٧) . وفي مثال آخر ، من الفترة نفسها ، كانت الزيادة ثلاثين سلطانيا على الاجرة السنوية البالغة أربعمئة وعشرة سلطانيات (٥٨) .

وفي عقود الايجار ، كما في عقود البيع ، بالنسبة للأراضي الزراعية تم التمييز بين الغراس والأرض ، وأمكن استئجار أو بيع الغراس بدون الأرض وبالعكس . وأشار إلى الغراس بأنه جديد أو قديم . ويمكن أن يقوم الاثنان معا في بستان واحد (٥٩) . وأشار عادة في العقد إلى نوع الغراس وثمره بالتفصيل واستخدمت عبارة « وغيره » في حال عدم النص على كل نوع . وذكر أيضا مصدر مياه الري ومدة استخدامها سواء في الأرض

المبيعة أو المؤجرة . وكان الاتجاه الغالب أن يدفع ثمن العقار المبيع يكامله عند التسليم . أما في عقود الإيجار فيدفع قسم من الأجرة مقدما ، وتقسط أجرة كل سنة على قسطين وهو الغالب ، أو على ثلاثة في النادر . ويبدو أنه بسبب تقلبات أسعار النقد لم تتجاوز مدة أي عقد من عقود الإيجار أربع سنوات ، وأقل مدة كانت لسنة . واختلف الأمر في القرون التالية إذ طالت مدة إيجار الأراضي الوقفية بخاصة وكان ذلك وسيلة للاستيلاء عليها .

وفي الحالة التي استؤجر فيها بياض الأرض للزراعة الشتوية والصيفية تضمن العقد نصا خاصا بالأشجار القائمة (المشار إليها بالقرار) على تلك الأرض عرف بالمساقاة . وتعني المساقاة خدمة الشجر ، بما في ذلك سقيه وتقليمه . وتشير بعض الوثائق ، في فترة دراستنا ، إلى أن المستأجر يلتزم مقابل مساقاة الشجر القائم على الأرض أن يقدم إلى المؤجر سهما من ألف سهم من محصول الشجر . وكانت النسبة ، في إحدى وثائق حماة ، عشر العشر ، أي واحد بالمائة من المحصول (١٠) . وفي بعض الأحيان شملت المساقاة نصف شجر البستان ، واستثنى أحيانا من المساقاة عدد معين من الشجر أو نوع معين من الشجر المثمر . وفي عقد استئجار بتاريخ ١٩ ذي القعدة ٩٩١ / (٤ كانون الأول ١٥٨٣) لبساتين وأراضي في قرية المليحة الجارية في وقف الجامع الأموي جاء فيه «وساقا المؤجر المشار إليه المستأجرون المشار إليهم على الحصة وقدرها النصف من كامل الغراس القائمة أصوله بأرض البستان . . مدة عقد التواجر . . . على أن يعملوا على ذلك حق العمل بأجراهم أو بمن يقوم مقامهم في ذلك ومهما فتح الله تعالى ورزق في المدة من ثمرة وفايدة يكن للجهة المؤجر عليها سهم واحد من ألف سهم والباقي للمستأجرين . . نظير عملهم ومساقاتهم على ذلك مساقاة شرعية» (٦١) وأمكن للمستأجر أن يزرع الشجر في الأرض التي استأجرها شريطة الحصول على الموافقة المسبقة بذلك من المؤجر . وبعد انتهاء عقد الإيجار يصبح هذا الشجر ملكا للمستأجر ولصاحب الأرض معا وفق نسب يتم الاتفاق عليها في عقد الإيجار (٦٢) .

ونصت بعض عقود الإيجار على أن يدفع المستأجر العشر والخراج والضرائب الأخرى المشار إليها بالمغارم والكلف ضمن مدة العقد ، في حين تدفع له الجهة المؤجرة النفقات الضرورية لصيانة العقار كتعزيل مجرى الماء (٦٣) . وفي مثال آخر سمح متولي جامع التبريزي بدمشق لمستأجري أراضي وقف هذا الجامع أن يصرفوا مبلغ خمسين سلطانيا من أجرة كل سنة ، البالغة أربعمائة وعشرة سلطانيات «برسم العشر والخراج وقوة الفلاحين وكلفة عن ذمم إلى القرى أذنا شرعيا وما زاد على ذلك من قوة وغيرها فهو على الموكل والقابل المذكورين ، وهما المستأجران (٦٤) . ويبدو أن هذا كان تدبيرا خاصا على حساب مال الوقف .

وبهذا نكون قد استعرضنا نماذج من ملكية الارض وطرق التصرف بها ، وكيفية استغلالها ، والعلاقات الزراعية القائمة بين مستغلي الارض والفلاحين ، واطلعنا كذلك على نماذج من دور الفئات الاجتماعية الفاعلة في السوق العقارية ، سواء في عمليات البيع والشراء ، أم الاستئجار والتأجير ، وذلك ضمن اطار زمني محدد ، هو الربع الاخير من القرن السادس عشر . واتضح لنا بذلك خصوصيات هذه الفترة التي تأثرت بالتطورات التي طرأت على الدولة العثمانية ككل من النواحي السياسية والعسكرية والاقتصادية .

وتتضح أبعاد مثل هذه الدراسات حين القيام بعدد منها ، ضمن فترات زمنية محددة ، بهدف رصد المتغيرات التي طرأت على ملكية الارض والتصرف بها وأساليب الانتاج فيها ، وارتباط ذلك بالقوى الاجتماعية المستفيدة منها . ويتيح لنا ذلك التعرف على الاسس الاقتصادية لهذه القوى المسيطرة في فترة أو أخرى ، وبالتالي تفسير سلوكها السياسي المرتبط أساسا بمصالحها . وعلى ضوء ذلك يمكن تفسير الاتجاهات الثقافية ، التقليدية منها والمتطورة ، التي تتبناها فئة اجتماعية أو أخرى ، في فترة زمنية محددة .

الحواشي

- (١) تشتق كلمة « أقجة » من آق « التركية وتعني أبيض » ، ومن « جه » الفارسية وتعني صغير ، وبذلك يصبح معناها (القطعة) البيضاء الصغيرة . واستخدم الاوربيون لهذه العملة اسم « اسبر » وهو يعني باليونانية الابيض . وبدأ استخدام اسم أقجة منذ عهد السلاجقة . وقد أشير الى الأقجة بأنها « أقجة عثماني » ، ومن هنا استخدام كلمة « عثماني » أحيانا كبديل لها .
- H. A. R. Gibb and H. Bowen, **Islamic Society and the West**, 2 parts, London, OUP, 19٥٥, 19٥7, see part 1 , p. 49 n.2.
- (٢) انظر بحثنا : ثورات العساكر في القاهرة في الربع الاخير من القرن السادس عشر والعقد الاول من القرن السابع عشر ومغزاها ، منشور في كتابنا : بحوث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لبلاد الشام في العصر الحديث ، دمشق ١٩٨٥ ، ص ٩٧ - ١٢٩ .
- (٣) انظر حول هذه العوامل كتابنا : العرب والعثمانيون ١٥١٦ - ١٩١٦ ، دمشق ١٩٧٤ ، ص ١٢٠ - ١٢٤ .
- (٤) انظر تفاصيل اضافية عن هذه الثورات في « العرب والعثمانيون » ، ص ١٢٤ - ١٦٢ .
- (٥) انظر مخطوط : نزهة الخاطر وبهجة الناظر ، المكتبة الظاهرية بدمشق ، رقم ٧٨١٤ ، الاوراق ٣٣٥ أ - ٣٤٢ ب ، ٣٨٨ ب .
- (٦) محمد الامين المحبي ، خلاصة الاثر في اعيان القرن الحادي عشر ، ٤ اجزاء ، القاهرة ١٢٨٤هـ ١٨٦٩م (أعيد تصويره عدة مرات) ، ج ٤ ، ص ٤٤٩ ، وانظر أيضا ، ج ٢ ، ص ٨٥ ، ١٢٩ ، وانظر أيضا : العرب والعثمانيون ، ص ١٤٢ - ١٤٣ والمصادر المذكورة فيه .

- (٧) العرب والعثمانيون ، ص ١٤١ - ١٤٢ .
- (٨) انظر مناقشتنا لذلك في : العرب والعثمانيون ، ص ١٤٥ - ١٤٨ ، ٣١٨ - ٣٢٠ ، وانظر كتابنا بالانكليزية :
The Province of Damascus, 1723 - 1783, Beirut , Khayats, 2 nd ed. paperback , 1970 , pp. 30 - 36 .
- (٩) انظر حول انتشار ذلك في الولايات العربية والاسباب الداعية له : العرب والعثمانيون ، ص ١٠٧ - ١٠٩ .
- (١٠) نشرت تفاصيل الاوقاف لعدد من الابنية ذات النفع العام ، كما تمت بعض الدراسات العلمية حولها ، انظر الدراسة الهامة التالية حول أوقاف سنان باشا ومراد باشا في منطقة دمشق :
Jean-Paul Pascual, Damas à la fin du XVI^e siècle d' après trois actes de waqf ottomans, tome 1 , Damas, Institut Français de Damas, 1983.
- (١١) انظر حول نشاط حلب الاقتصادي وغيرها من المدن العربية في القرن السادس عشر :
André Raymond, «The Ottoman conquest and the development of the great Arab towns » , International Journal of Turkish Studies , vol. 1, no. 1 (1980) , pp. 94-95 .
- (١٢) انظر مثلا :
Halil Inalcik, « Arab-Turkish relations in historical perspective » (1260 - 1914) , Studies on Turkish - Arab Relations , Annual , I, Istanbul, pp. 148 - 157 .
- (١٣) انظر : سجل محكمة حماة الشرعية (باختصار سجل حماة) ، رقم ٢٥ ، ص ٥٦٤ - ٥٦٥ ، قضية بتاريخ ١٢ ذي القعدة ١١٩٣ / (٥ تشرين الثاني ١٥٨٥) .
- (١٤) سجل حماة ، رقم ٢٥ ، ص ٣٧٩ ، ٢١ ذي الحجة ١١٩٢ / (٢٤ كانون الاول ١٥٨٤) .
- (١٥) سجل حماة ، رقم ٢٥ ، ص ٤٥٠ ، اواسط ذي القعدة ١١٩٣ / (اوائل تشرين الثاني ١٥٨٥) .
- (١٦) سجل حماة ، رقم ٢٥ ، ص ٣٠٠ ، اواسط جمادى الثانية ١١٩٣ / (اواسط حزيران ١٥٨٥) .
 انظر أيضا : سجل حماة ، رقم ٢٤ ، ص ٦١٣ ، اواسط ربيع الثاني ١١٩٢ / (اوائل ايار ١٥٨٤) .
- (١٧) جاء في قانون نامة آل عثمان أن الامين الذي اوكلت اليه الخواص السلطانية وجمع مال الميري منها كان مخولا اما ان يتقاضى مرتبا لقاء عمله فيها أو أن يلتزم مال الميري مسبقا وفق مبلغ معين ، ويدعى هذا عندئذ بالالتزام . أما الحالة الاولى التي يجمع فيها الواردات لحساب الخزينة السلطانية فتدعى مقاطعة . انظر حول هذا :
Gibb and Bowen , part 2, p. 2 1 n. 1 .
- ويبدو أن المقاطعة أصبحت مرادفة للالتزام فيما بعد ، انظر :
Bernard Lewis , «Ottoman land tenure and taxation in Syria», Studia Islamica , 50 (1979) , 109-124 , see p. 123 .
- (١٨) سجل حماة ، رقم ٢٥ ، ص ٦١٩ ، أواخر شعبان ١١٩٣ / (اوائل ايلول ١٥٨٥) .

(١٩) السلطاني نقد ذهبي استخدم آنذاك في دمشق وحماة ، وكان يعادل الدينار الذهبي المستخدم في حلب . ويعادل السلطاني ثمانى شاهيات من الفضة . انظر حول هذا بحثنا الذي القيناه باللغة الانكليزية في الندوة الدولية للتاريخ ما قبل العثماني والعثماني المنعقدة في كيمبردج في صيف ١٩٨٤ بعنوان :

« Aspects of land tenure in Syria in the early 1580s » . **Les Provinces arabes à l' époque ottomane**, Actes du VI^e Congrès du CIEPO tenu à Cambridge , Centre d' Etudes et Recherches Ottomanes et Morisco - Andalouses , Zaghuan (Tunisie) 1987 , pp. 135-136, see p. 159 n. 27,

(٢٠) سجل حماة ، رقم ٢٤ ، ص ٢٤٥ ، ١٩ صفر ٩٩١ / (١٤ آذار ١٥٨٣) .

(٢١) سجل حماة ، رقم ٢٥ ، ص ٥٦١ ، أواخر ذي الحجة ٩٩٣ / (حوالي ٢٢ كانون الاول ١٥٨٥) .

(٢٢) سجل حماة ، رقم ٢٤ ، ص ٢٤٥ ، ١٩ صفر ٩٩١ / (١٤ آذار ١٥٨٣) .

(٢٣) انظر حول هذه المعاني :

Encyclopaedia of Islam, 2 nd edition , Mamluks , by P. M. Holt .

(٢٤) انظر حول منصب الاستاذ ، في بلاد الشام ، في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، الباحثين التاليين لنا بالانكليزية :

« Economic relations between Damascus and the dependent countryside, 1743-71 » , **The Islamic Middle East, 700 - 1900**, ed. A. L. Udovitch, Princeton, Darwin Press, 1981, pp. 653-683, see p. 663; « Land tenure problems and their social impact in Syria around the middle of the nineteenth century», **Land Tenure and Social Transformation in the Middle East**, ed. Tarif khalidi , Beirut, American University of Beirut, 1984, pp. 371-396, see p.373.

(٢٥) سجل حماة ، رقم ٢٤ ، ص ٤٦٤ ، ١٢ صفر ٩٩٢ / (٢٤ شباط ١٥٨٤) ، ص ٤٦٥ ، أواسط صفر ٩٩٢ / (أواخر شباط ١٥٨٤) ، رقم ٢٥ ، ص ٦ ، ٢٩ جمادى الثانية ٩٩٣ / (٢٨ حزيران ١٥٨٥) ، ص ٥٥٤ ، آخر محرم ٩٩٤ / (٢١ كانون الثاني ١٥٨٥) .

(٢٦) قارن مع بحثينا :

«Economic relations», pp. 662-663; «Land tenure problems», p. 373.

(٢٧) انظر مثلا : سجل حماة ، رقم ٢٥ ، ص ٣٢٨ ، ٥ شوال ٩٩٣ / (٣ أيلول ١٥٨٥) .

(٢٨) سجل حماة ، رقم ٢٢ ، ص ١٩٤ ، ١٢ محرم ٩٩١ / (٥ شباط ١٥٨٣) ، ص ٥١٢ ، ٢٦ صفر ٩٩٢ / (٩ آذار ١٥٨٤) .

(٢٩) سجل حماة ، رقم ٢٤ ، ص ٥٠٥ ، ٢٣ صفر ٩٩٢ / (٦ آذار ١٥٨٤) . المكاك جمع عامي (الصحيح مكاكيك) لكوك وهو وحدة كيل قدر في حماة آنذاك بـ ١٦ شنبلا تساوي ٣٧٤ كغ . وعلى هذا فالشنبل يساوي ١٦/١ من الكوك ، أي ٣٣٨ كغ . أما القنطار فيعادل مائة رطل ، والحموي منه وزن ٢٣٤ كغ .

- والقبرصي نقد ذهبي يعادل السلطاني من حيث قيمته ، ويساوي ثمانين درهما عثمانيا . انظر حول هذه المعادلات في حماة آنذاك رسالة الماجستير التي تقدم بها عبد الودود محمد يوسف برغوث الى جامعة عين شمس بعنوان : لواء حماة في القرن السادس عشر ، نظام الحكم وبنية المجتمع (من سجلات المحكمة الشرعية بحماة) ، طبعت على الالة الكاتبة ، دمشق ١٩٧٠ . انظر ص ٣٠٤ ، ٣٠٦ ، ٣٠٨ .
- (٣٠) سجل حماة ، رقم ٢٢٥ ص ٣٥١ ، ١ شعبان ١٩٩٤ / (١٨ تموز ١٥٨٦) .
- (٣١) سجل حماة ، رقم ٢٤ ، ص ٥١٢ ، ٢٦ صفر ١٩٩٢ / (٩ آذار ١٥٨٤) .
- (٣٢) المسماة : رد المحتار على الدر المختار (المعروفة اختصارا بحاشية ابن عابدين) ، خمسة أجزاء ، القاهرة ، بولاق ١٢٧٢ هـ (طبعة مصورة عنها اصدار دار احياء التراث العربي ، بيروت ١٤٠٧ / ١٩٨٧) ، انظر ج ٣ ، ص ٢٦٤ .
- (٣٣) سجل حماة ، رقم ٢٤ ، ص ١٩٩ ، ٢٠ محرم ١٩٩١ / (١٣ شباط ١٥٨٣) .
- (٣٤) القطعة نقد فضي يعادل درهمن عثمانيين . ويساوي الدينار أو السلطاني الذهب ٤٨ قطعة أو ٤ قطعة شاهية ، انظر بحثنا : «Aspects of land tenure», p. 159n. 27.
- (٣٥) سجل حماة ، رقم ٢٥ ، ص ٥٣٥ ، أوائل صفر ١٩٩٤ / (أواخر كانون الثاني ١٥٨٦) .
- (٣٦) سجل حلب ، رقم ٦ ، ص ٧٤ ، ٣ ذي الحجة ١٩٩٧ / (٤ تشرين الثاني ١٥٨٧) ، وانظر أيضا بحثنا : «Aspects of land tenure», pp. 160-162.
- (٣٧) سجل حماة ، رقم ٢٤ ، ص ٥٠٤ ، ٢٢ صفر ١٩٩٢ / (٥ آذار ١٥٨٤) .
- (٣٨) سجل دمشق ، رقم ١ ، ص ٦٤ ، ٦٥ ، ٢ ذي القعدة ١٩٩١ / (١٧ كانون الاول ١٥٨٣) ، (ثلاث قضايا متتالية في التاريخ نفسه) .
- (٣٩) انظر بحثنا : «Land tenure problems», pp. 381-383.
- (٤٠) سجل حماة ، رقم ٢٤ ، ص ٢٩٣ - ٢٩٤ ، أواسط ربيع الاول ١٩٩١ / (أوائل نيسان ١٥٨٣) .
- (٤١) سجل حماة ، رقم ٢٤ ، ص ٢٣٣ ، ١٣ صفر ١٩٩١ / (٦ آذار ١٥٣٦) .
- (٤٢) سجل حماة رقم ٢٥ ، ص ٤٠١ ، ١٦ محرم ١٩٩٣ / (١٨ كانون الثاني ١٥٨٥) .
- (٤٣) سجل حماة ، رقم ٢٥ ، ص ٤٧١ ، أواسط ذي الحجة ١٩٩٣ / (أوائل كانون الاول ١٥٨٥) .
- (٤٤) سجل حماة ، رقم ٢٤ ، ص ٤٦٥ ، وأواسط صفر ١٩٩٢ / (أواخر شباط ١٥٨٤) .
- (٤٥) سجل حماة ، رقم ٢٥ ، ص ٤٣٨ ، ٣ ذي القعدة ١٩٩٣ / (٢٧ تشرين الاول ١٥٨٥) .
- (٤٦) سجل حلب ، رقم ٦ ، ص ١٠٧ ، ٢ محرم ١٩٩٤ / (٢٤ كانون الاول ١٥٨٥) .
- (٤٧) انظر بحثنا : « مظاهر اقتصادية من لواء حماة » ، ٩٤٢ - ٩٤٣ (١٥٣٥ - ١٥٣٦) ، نشر الكتاب التكريمي لاساتذنا الدكتور عبد الكريم غرايبة ، ١٩٨٩ .
- (٤٧) انظر بحثنا : «مظاهر اقتصادية من لواء حماة » ، ٩٤٢ - ٩٤٣ (١٥٣٥ - ١٥٣٦) ، نشر في الكتاب التكريمي لاساتذنا الدكتور عبد الكريم غرايبة ، ١٩٨٩ واعيد نشره مع اضافة مظاهر اجتماعية في مجلة دراسات تاريخية ، ١ - ٢ / ١٩٨٩ ، ص ١٧ - ٦٦ .

د. عبد الكريم رافق د. عبد الكريم رافق

(٤٨) انظر بحثنا بالانكليزية الذي ألقيناه في الندوة الدولية حول مصادر التاريخ العثماني وكتاباته المنعقدة في صوفيا ، بين ٢٦ أيلول و ٦ تشرين الاول ١٩٨٨ ، بعنوان :

«Ottoman Law and Shari' a in the court-records and the Fatawa books in Syria : some case studies » .

- (٤٩) سجل حماة ، رقم ٢٥ ، ص ٥-٤ ، أواخر جمادى الثانية ٩٩٣ / (أواخر حزيران ١٥٨٥) .
- (٥٠) سجل حماة ، رقم ٢٤ ، ص ٢٣٤ - ٢٣٥ ، ١ صفر ٩٩١ / (٩ آذار ١٥٨٣) .
- (٥١) سجل حلب ، رقم ٥ ، ص ٢٩٨ ، ٥ جمادى الثانية ٩٩٠ / (٢٧ حزيران ١٥٨٢) .
- (٥٢) سجل حماة ، رقم ٢٥٠ ، ص ٥٥٤ ، أواخر المحرم ٩٩٤ / (أواسط كانون الثاني ١٥٨٦) .
- (٥٣) سجل حماة ، رقم ٢٤ ، ص ٤٧١ ، أوائل عام ٩٩٢ / (أوائل عام ١٥٨٥) .
- (٥٤) المحبي ، خلاصة الاثر ، ج ٤ ص ٤٧٨/٤٨٠ ، الغزي ، لطف السمر ، ج ٢ ، ص ٦٩٨-٧٠٦ ، البوريني ، تراجم الاعيان ، مخطوط فيينا ، الاوراق ١٥٤ ب - ١٥٥ أ .
- (٥٥) قاموس الصناعات الشامية ، ج ١ ، تأليف محمد سعيد القاسمي ، ج ٢ ، تأليف جمال الدين القاسمي و خليل العظم ، تحقيق ظافر القاسمي ، باريس - لاهاي ، ١٩٦٠ ، انظر ، ص ١٤٤-١٤٥ .
- (٥٦) انظر كأمثلة : سجل دمشق ، رقم ١ ، ص ٧٩-٨٨-٩١-٩٣ .
- (٥٧) سجل دمشق ، رقم ١ ، ص ٧٩ ، ١٨ ذي القعدة ٩٩١ / (٣ كانون الاول ١٥٨٣) .
- (٥٨) سجل دمشق ، رقم ١ ، ص ٩٣ ، ٨ محرم ٩٩٣ / (١٠ كانون الثاني ١٥٨٥) .
- (٥٩) سجل دمشق ، رقم ١ ، ص ٤٤ ، ١٦ شوال ٩٩١ / (٢ تشرين الثاني ١٥٨٣) .
- (٦٠) سجل حماة ، رقم ٢٤ ، ص ٢١٢ ، ٢٨ محرم ٩٩١ / (٢١ شباط ١٥٨٣) ، رقم ٢٥ ص ٤٢٧ ، ٢٠ شوال ٩٩٣ / (١٥ تشرين الاول ١٥٨٥) .
- (٦١) سجل دمشق ، رقم ١ ، ص ٨٢-٨٠ ، ١٩ ذي القعدة ٩٩١ / (٤ كانون الاول ١٥٨٣) .
- (٦٢) سجل دمشق ، رقم ١ ، ص ٨٦-٨٥ ، ١٥ ذي الحجة ٩٩١ / (١٥ كانون الاول ١٥٨٣) .
- (٦٣) سجل دمشق ، رقم ١ ، ص ٧٩ ، ١٨ ذي القعدة ، ٩٩١ / (٣ كانون الاول ١٥٨٣) .
- (٦٤) سجل دمشق ، رقم ١ ، ص ٩٣ ، ٨ محرم ٩٩٢ / (٢٩ كانون الثاني ١٥٨٤) .

الملكية الزراعية في جبل لبنان ابان حكم القائمقاميتين

١٨٤٥ - ١٨٥٨

(استنادا الى وثائق أصلية)

عبد الله سعيد

لم يعرف المشرق العربي الملكية الخاصة ، بمفهومها الحاضر ، الا بعد صدور قانون الاراضي العثماني عام ١٨٥٨ . فحتى ذلك التاريخ كان شكل الملكية السائد هو ملكية التدرف ، أو ما يعرف بملكية وضع اليد . وبعد صدور هذا القانون ظلت الاراضي « تعتبر ملكا للسلطان ، والافراد ليسوا الا مفوضين من قبله لاستعمالها واستغلالها مقابل عوض يؤدونه » (١) .

كان المجتمع الشرقي يعتمد على انتاج الارض كأساس اقتصادي وحين « قامت الفتوحات وتوطدت لم تصبح الاراضي في البلدان المفتوحة ملكا للفاتحين بل نزعت منها على الغالب ملكية الاقطاعيين السابقين وأبقيت الارض - ما عدا استثناءات - للعاملين عليها (الفلاحين) وفرضت على الارض ضريبة الخراج وعلى الفلاحين الجزية (في حال عدم اعتناقهم الاسلام) (٢) .

ولم تغير السلطنة العثمانية جذريا تلك القوانين والاعراف التي كانت متبعة في بلاد الشام اثناء الحكم المملوكي ، الذي اعتمد بدوره على الشريعة الاسلامية وفقا لنصوص الكتب الفقهية .

وبناء على الانظمة العثمانية العائدة بخطوطها الرئيسية الى التقليد العباسي ، تضمن النظام المقاطعجي توظيفا قائما على ضريبة سنوية يدفعها كل مرؤوس صاحب أرض لرئيسه بدل ضمانه الارض أو التزامه ضرائبها (٣) .

فالمقاطعجي الكبير كان يلتزم جباية الضرائب من السلطنة العثمانية ، وبدوره - يجبر - فلاحي القرى والمزارع على تأمين هذا الالتزام ومصارفاته - فيفرض على كل منهم حصة مناسبة لانتاجه الزراعي ولتنوع الاراضي الواضع يده عليها والمتصرف بها ، فضريبة الاراضي المروية والاشجار المثمرة تفوق ضريبة الاراضي البعلية والسليخ . وهذا النظام اوجد مقاطعجين صغارا ينعمون بحق الاشراف ووضع اليد على اخصب الاراضي الزراعية ، أو السيطرة على قرى بكاملها .

« ملكية الارض وأثرها في التبدلات الاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي » ، لجنة كتابة تاريخ

العرب بجامعة دمشق ندوة ، ٢٨ ٢٠/١١/١٩٨٨ .

دراسات تاريخية ، ٣٥ و ٣٦ اذار - حزيران ١٩٩٠ .

وجاء قانون الاراضي العثماني ليشرّع الحقوق المكتسبة للمقاطعيين وكيار واضعي اليد على أخصب الاراضي ، فسجل المتنفذون وكبار موظفي الدولة الاراضي بأسمائهم وأسماء سلالاتهم (٤) ، وحرّموا الفلاحين ، أو سمحوا لهم بتملك قطع صغيرة محكومة بالضياّع لارتفاع ضرائبها الزراعية وكثرة الديون التي كان يرزح تحت وطأتها الفلاح المشرقي .

والواقع أن السلطنة العثمانية لم تتدخل في الشؤون الداخلية لمناطق نفوذ المقاطعيين بل اكتفت بانتظار وصول الضرائب المتوجبة عليهم في موعدها . وكانت الدولة تثير الخلافات بين المقاطعيين لتأمين زيادة ضرائبها . ولهذه الاسباب عزل الامير بشير الشهابي الثاني بايعاز من الجزائر أكثر من خمس مرات وتسلم الامارة الى من يتعهد بجباية أكثر منه . ففي بداية عهد الجزائر كانت الضريبة على المقاطعة الشهابية تقدر بمئتي كيس (الكيس ٥٠٠ قرش) ، ثم ارتفعت الى ٨٠٠ كيس في آخر عهده ، وسترفع مع خليفته عبد الله باشا من ٢٢٠٠ كيس الى ٦٥٠٠ كيس في آخر عهده ، وقد احتفظ الامير بشير الشهابي الثاني بمبلغ مماثل (٥) .

وكان ارتفاع الضرائب حافزا لحياء أراض زراعية جديدة تقوم بتأمين المبالغ الاضافية للالتزام ومصارفاته .

لذلك عرف النظام المقاطعي تهافتا على الارض وعلى ملكية حق التصرف بها ، فتحولت الاراضي الى سلخ تباع وتشري ، وللحصول على أكبر مساحة ممكنة من الاراضي اشتد الصراع بين المقاطعيين والمتنفذين ، مستغلين التشريعات العثمانية التي كانت تعتبر الارض ملكا للسلطان وما على واضع اليد عليها الا دفع بدل التصرف بها . وأتاحت هذه التشريعات للملتزمين من أمراء ومشايخ حق استغلال مناطق التزامهم بحرية تامة شرط أن يؤدوا الضرائب في موعدها . لذلك كلما كانت رقعة الارض الزراعية كبيرة وخصبة يعمل فيها عدد كبير من الشركاء والمربعين ، كلما كانت حصتهم من الربح أكبر واستطاعوا الاحتفاظ بقسم منه لمصارفاتهم الخاصة . فكان يحق للملتزم اقتطاع بارتين من كل قرش أو ٥٪ لسد نفقات الجباية والمصارفات (٦) . وكان الفلاح وحده يتحمل كل نفقات هذا الالتزام باعتبار الارض وسيلة رئيسية للانتاج في ذلك الحين .

ولزيادة أرباحهم وترسيخ نفوذهم السياسي في مناطق التزامهم ، عمد المقاطعيون والمتنفذون الى زيادة استثماراتهم الزراعية ، فتطلعوا الى أراض المنحدرات والسهول يضعون اليد عليها ، ويستغلون الفلاحين لاستصلاحها وغرسها بأنواع مختلفة من الاشجار المثمرة كالزيتون والكرمة والتين والليمون والخروب واللوز، اضافة الى التوت شجرة الحرير .

ومن خلال الاطلاع على وثائق القائمقام الدرزي الامير امين ارسلان تبين لنا أن الامير المذكور حاول جمع أكبر ملكية زراعية وعقارية أثناء توليه السلطة (١٨٤٥ - ١٨٥٨) « مما ميزه عن اخوته وأنسبائه حتى اضطر بعضهم ومن أقرب أقربائه الى بيع ممتلكاتهم اليه . كذلك باعه بعض المقاطعجيين من أبناء العائلات العريقة في سيطرتها على جبل لبنان أملاكاً واسعة في مناطق لم يكن فيها تملك سابق لأبناء الاسرة الارسلانية » (٧) . فقد اشترى القائمقام املاك الامراء الارسلانيين والشهابيين في الشويفات ، من أبنية ومزروعات وسليخ وخرب وغيرها (٨) ، كما اشترى في اقليم التفاح أملاك أولاد الشيخ بشير جنبلاط ، سعيد ونعمان . وعمد الامير امين الى شراء حق التصرف بأكثر من ٢٧٠ عقارا مشجرة زيتونا وكرمة وتينا وتوتا وليمونا ، اضافة الى الابنية القديمة والخرب وأراضي السليخ التي لم تتعد ١٢ عقارا فقط (٩) ، توزعت على النحو الاتي :

١ - في منطقة الشويفات ودير قوبل وعين عنوب ٨١ عقارا شراء بقيمة ١٥٨٧.٤ قروش و ٢٤ بارة ، و ٦٠ عقارا من تركة أبيه الامير عباس قسمة بينه وبين أخويه الاميرين حيدر وأحمد بقيمة حصة كل منهم ١٥٥٦٤ قرشا و ٢٠ بارة . هذا بالاضافة الى ثلث المغالق من مطاحن ومعاصر ودكاكين في بشامون ونهر الغدير والمصطبة بطينا (مار الياس بطينا حاليا شارع في بيروت) .

٢ - في قرية زغدرايا من اقليم التفاح بالقرب من صيدا كامل أراضي الشركاء ٦٣ عقارا بقيمة ١٩٦٨٢ قرشا و ٤٣ عقارا حصته في شراكة المساقاة بقيمة ٤٧٩٩ قرشا و ٢٠ بارة .

٣ - في منطقة عريض ناصر وكرخا التحتا وعبرا أيضا من اقليم التفاح اشترى الامير ٣١ عقارا بقيمة ٨٦٧٢٧ قرشا .

فيكون مجموع ما امتلكه الامير امين ارسلان بين سنتي ١٢٣٨ - ١٢٧٤ هـ / ١٨٢٢ - ١٨٥٨ م أكثر من ٢٧٨ عقارا بقيمة ٢٨٥٤٧٧ قرشا و ٢٤ بارة .

وخلال تجميع هذه الملكية الكبيرة ، لم ينس الامير امين استرداد أملاكه وأملاك أقاربه الذين كانوا قد باعوها الى الفلاحين أو بعض الممولين . ولم تلحظ عملية الاسترداد أي ارتفاع بقيمة العقار وتحسينه من قبل الفلاحين . فقد استرد الامير امين عام ١٢٧٤ هـ / ١٨٥٧م عقارا يشتمل على بناء مسقوف بالجسور والاشخاب وعلى معصرة زيت وأشجار توت ، بمبلغ ٦٠٠٠ قرش وهو المبلغ نفسه الذي دفعه السيدان عمر وعبد الله بيهم عام ١٢٥٨ هـ / ١٨٤٢ م . مما يؤكد أن الارض لم تتغير قيمتها رغم زيادة انتاجها . ويمكن أن يكون الامير قد أجبر المالكين على بيع الاراضي بنفس المبلغ المدفوع ، وهناك أكثر من عشر صكوك تشير الى ذلك .

لم نستطع تحديد مساحة عقارات الامير أمين من خلال الوثائق التي نحتفظ بصور عنها ، لغياب عملية المساحة الفعلية التي تقدر الاراضي بالدرهم والقيراط على أساس الانتاج وليس على أساس المقياس . فكان الدرهم يساوي ٢٤٠٠ قرش ويقسم الدرهم الى ٢٤ قيراطا والقيراط الى ٢٤ حبة (١٠) .

ومن المعروف أن الدولة العثمانية كانت تلجأ الى تقدير انتاج الاراضي ، أي مساحتها ، كلما رغبت بزيادة الضرائب ، لذلك عارض المقاطعيون آنذاك المساحة وألبوا الفلاحين ضدها (١١) ، مما جعل الفلاحين لا يصرحون عن ملكيات تصرفهم حتى لا يدفعوا بدل تطويبها ويتحملوا ضريبتها السنوية ، مما حدا بالمتنفذين ورؤساء الاديرة الى رشوة أعضاء لجنة المساحة لتتقيص قيمة أراضيهم وتسجيل الاراضي غير المصرح عنها من قبل الفلاحين بأسمائهم (١٢) .

ومما يثبت عدم خضوع ملكية الامير أمين للمساحة خلو الصكوك (التي حصلنا على صور عنها) من أية اشارة تدل على نتائج المساحة كرقم العقار وتقدير المساحة بالحبة والقيراط والدرهم ، وعدم تسجيل الصك في سجل خاص . يدل على ذلك غياب الرقم المتسلسل في أعلى الصك . لذلك ظلت عملية تبادل البيع والشراة والمقايضة عملية بسيطة تتم بحجج تحفظ عند الامير أو عند بعض المتنفذين ممن يعرفون القراءة والكتابة في القرية . ومن الملاحظ أن هذه الحجج لم تسجل في الدوائر الرسمية كما اتفق عليه بين عام ١٨٤٢ وعام ١٨٥٤م أثناء اجراء المساحة الاولى بعد مطالبة سكان الجبل بتخفيف الضرائب عنهم اثر خروج المصريين من بلادهم (١٣) .

تحليل بعض صكوك الشراء :

كانت الصكوك حججا بسيطة تكتب على أوراق عادية دون أرقام تدل على جديتها ، في ظل غياب المحاكم العقارية الخاصة والتسجيلات الرسمية لدى شيخ القرية ومختارها أو لدى الدوائر المالية . وكان الصك يحرر بقلم من يعرف القراءة والكتابة ويوثق في القرية والجوار . ولم يكن الامير أمين أو أحد أفراد الاسرة الارسلانية أو الشهابية يحرر الصك بيده الا اذا كانت عملية البيع أو الشراء تتم داخل الاسرة أو بين العائلات العريقة ، فعندها يحرر البائع الصك بنفسه ويقر اقرارا صحيحا بذلك (١٤) .

وفي كثير من الاحيان كان يتم الشراء بحضور الامير نفسه مما يعطي الشرعية للبيع ، ويساهم بفرض السعر الذي يناسبه . وهذا يدل على عملية اجبار الفلاحين على البيع اما اكراها أو خوفا أو حياء واحتراما لحضوره . فمن أصل ٨١ عملية شراء لصالح الامير أمين أرسلان في الشويفات وجوارها هناك خمس عمليات فقط تمت من

قبل الوكيلين عبد الله الجريديني وحناء البواري ، أما العقارات الأخرى فقد تم شراؤها في مجلس حضره الأمير .

ومما يؤكد إرهاب الأمير للمرايعين والمالكين ، وإجبارهم على البيع بالسعر الذي يراه مناسبا ، شراؤه العقار الواحد على دفعات وبصك واحد وفي مجلس واحد . وكان يطلق على هذه العملية اسم الصفقة وأحيانا تصل الى أربع صفقات ولعقارات مختلفة في ذات الصك . وعلى سبيل المثال اشترى الأمير أمين من منصور الجردى منزلا في الشويفات مسقوفا بالآخشاب والجسور بقيمة ٨٠٠ قرش وذلك بصفقتين .

الصفقة الأولى قيراطان شائعان من أصل كامل العقار (٢٤ قيراطا) بثمن قدره - ١٠٠٠ قرش ، ومن ثم اشترى الـ ٢٢ قيراطا الأخرى الباقية بثمن ٢٠٠٠ قرش . فأى عدل بشراء قيراطين بقيمة ١٠٠٠ قرش ، وشراء ٢٢ قيراطا (أي أكثر بـ ١١ مرة) بقيمة ٢٠٠٠ قرش (١٥) .

وللتمييز بين حضور الأمير وغيابه ، كان يحتوي الصك في حال حضوره العبارات التالية « في مجلس عقد ، لحافظ هذا الصك الأمير أمين وقبض البائع المبلغ من يد الأمير » . أما في غياب الأمير فيكتب في الصك « باع الى حافظ هذا الصك الشرعي سعادة الأمير أمين أرسلان وقبل الشراء لسعادته الوكيل وقد قبض البائع المذكور الثمن المحرر من خزانة سعادته » .

وكان الصك يبدأ بعبارة « سبب تحريره أو الداعي لتحريره هو أنه بتاريخه بعنا باع » وينتهي : « تحريرا في اليوم والشهر الهجري والسنة رقما وكتابة » (١٦) .

ويتضمن الصك عدة قضايا مهمة :

أولا : اسم البائع وقريته وحضوره الشخصي ، وصحة بدنه وعقله ، وحقه في التصرف بالأرض أو العقار المقرر بيعه : « ما هو لنا وجار في ملكنا ويجوز لنا بيعه وتحت مطلق تصرفنا وحيازتنا الشرعية الى حين صدوره » أو : « وهو بصحة من عقله وبدنه وجواز الأمر الشرعي بطواعية ورضى واختيار دون إكراه ولا إجبار ما هو له ويبيده وجار في ملكه ويجوز بيع وتحت مطلق تصرفه وحيازته الشرعية الى حين صدوره » (١٧) .

ويتم ذكر كل هذه التعابير تبريرا للبيع وحتى لا يعترض أحد عليه ، ولحفظ حق الشاري من كل المطالبات في المستقبل ان وجدت .

ثانيا : اسم الشاري وصفاته وقريته (وأحيانا طائفته) .

ثالثا : نوع العقار ، عمارا كان أو قطعة أرض سليخ أو مشجرة ، ونوعية الاشجار ، توتا ، أو زيتونا ، تينا ، ليمونا ، كرمة ، وغيرها ، أو أرضا معطلة .

رابعا : موقع العقار وحدوده بالنسبة للعقارات المجاورة .

خامسا : يشار الى استقلالية العقار بالقول « وحدوده تغني عن التعريف » ، أو « قيراط شائع من أصل ٢٤ قيراطا » ، أو شراكة المشتري أو أي شخص آخر .

سادسا : اذا كان العقار قطعة واحدة أو مجموعة قطع متفرقة ، أو اذا تمت عملية بيعها بصفقة واحدة أو عدة صفقات .

سابعا : ويتم تحديد الثمن المقبوض والمدفوع ، وقدره ، ونوع عملته (دراجة ، أسدية ، فضة ، (القرش = ٤٠ بارة مصرية) . وعلى الشاري أن يقر بقبض المبلغ كاملا ، وما بقي له بذمة الشاري . « ألف غرش مقبوضة حالا من يد سعادة أفندم المشتري المومي اليه الامير أمين بيدنا قبضا صحيحا شرعيا كافيا وافيا نافيا لانواع الجهالة والغبن والفرر والحيف والزيف والضرر بعد سبق الخبرة والنظرة . . . » (١٨) .

وتأكيدا لصحة البيع وشرعية الصك ، واطاراً من البائع بقبول البيع وضمانه من كل جوانبه ، ميرة (ضريبة زراعية) وشفعة ، وان الاموال التي قبضها صحيحة غير مزيفة ، عليه أن يوقع الصك أمام شهود لا يقل عددهم عن الاثنين : « . . . وهو بيعا واشترا (شراء) صحيحين شرعيين ماضيين باتين بايجاب وقبول صريحين وتسلم وتسليم شرعيين من الجانبين وما كان في هذا المبيع الشرعي من درك أو تبعة (شفعة) فالعايد والضمان لازم ذمة البائع حيث يجب شرعا . . . » (١٩) .

وتدل الصكوك صراحة على أن الامير أمين اشترى عقارات كثيرة بحكم شركته بملكية هذه الاراضي ، فمن أصل ٨١ عملية بيع في الشويقات ، هناك عشرة صكوك تشير الى الشراكة مع الشاري ، و ١٥ سندا تم الشراء فيها على أساس القيراط الشائع ، أو على أساس عدد أصول الزيتون المشتراة في الصك من كامل قطعة الارض المباعة . وعندما جرت قسمة تركة الامير عباس أرسلان والد الامير أمين كانت حصة الأخير ٢٦ عقارا من مجموع حصة الستين عقارا شراكة مع مرابعين عند والده . كما أن الامير أمين اشترى املاك شركائه الـ ٤٣ في قرية زغداريا من اقليم التفاح ، وهي قرية زراعية صغيرة كانت ملكا للامير .

عقود المفارسة والمساواة :

كان الامير أمين يشتري أرض الفلاح أو المالك الصغير المفتتة والمنتشرة في صحراء الشويقات وقرية زغداريا وأماكن أخرى ، ليعود ويسلمها الى الفلاح البائع نفسه

لاستغلالها على أساس شراكة المساواة . كما حصل في قرية زغدرايا عندما اشترى الأمير جميع أملاك الفلاحين في هذه القرية وأعاد تسليمها اليهم كشراكة مساواة .

وبالاستناد الى صور المستندات الاصلية (الحجج) يتبين لنا أن الاراضي الزراعية المباعة كانت مشتركة بين أهالي قرية زغدرايا والأمير الذي يملك القرية بكاملها وهم يملكون قطعا صغيرة . وأشارت هذه الصكوك الى ذلك بالعبارات التالية :

أولا : في عقد البيع « . . . هو اشترى بماله لنفسه (أي الأمير) جميع أملاك البائع المذكور الكائنة في أراضي زغدرايا المحررة التي هي ملك المشتري المشار اليه » .

ثانيا : في عقد المساواة « . . . قد تسلمنا من سعادة أفندم سلطانم الأمير أمين أرسلان القيمقام على الدروز الافخم الاماكن . . . دوار البستان وتينات رأس البستان وجل المرج ونصف جل المرج . . . ونصف البيدر . . . وثلاث جل العريض . . . وتينة المحفرة وزيتونة البورة . . . تسليما على سبيل الشركة المساواة » (٢٠) .





لم تقع على سندات تشير الى كيفية اكتساب الفلاحين لهذه الملكيات المتناهية بالصغر في حجمها ، فهي تينة وزيتونة واحدة ، أو نصف دوار وجل . ولكن من المؤكد أن الفلاحين اكتسبوا هذه الاراضي عن طريق شراكة المغارسة التي كان عقدها شفويا . واذا عدنا الى التسلسل التاريخي لتطور استغلال المربعين والفلاحين نستنتج أن المقاطعين والمتنفذين كانوا يلتزمون أراضي المقاطعات البور والسليخ ليستغلوا القوى الفلاحية المنتجة في أحيائها .

ان أراضي زغدرايا كانت ملكا للأمير أمين أرسلان بكاملها ، فاستغل الفلاحين بأحيائها وزراعتها تينا وزيتونا وكرمة ، وهذا ما يعرف بالمغارسة التي كانت تقوم على أن يقدم المالك واضح اليد أرضا بورا أو سليخا الى شريكه المربع ، وهذا بدوره يفرسها أشجارا مثمرة ويطعم البري منها ، وبعد اثمار الاشجار يتم اقتسام الارض مع الشريك مرابعة أو مثالثة أو مناصفة حسب نوع الاتفاق (٢١) .

وكانت عقود المغارسة طويلة الامد وتختلف مدتها باختلاف نوعية المزروعات . فهي من ٣ سنوات الى ٥ سنوات لعقد مغارسة التوت ، وللكرمة ما بين ٤ الى ٦ سنوات وللتين من ٧ الى ٨ سنوات ، في حين يتطلب عقد الزيتون مدة أطول تتراوح بين ١٠ و ١٢ سنة (٢٢) .

وفي طبيعة الحال كان عقد المغارسة الشفهي مجحفا بحق الفلاح رغم السماح له بتملك قطعة أرض بعد انتهاء مدة الاتفاق . وهذا العقد يقوم على تسليم الفلاح المربع قطعة أرض سليخا أو بورا شرط نقبها ونكشها وتسميدها وتعمير جدران جلولها لمنع

المعلم احمد بن محمد
محمد بن محمد بن محمد
مولى احمد بن محمد
احمد بن محمد بن محمد
محمد بن محمد بن محمد
محمد بن محمد بن محمد



انجراف تربتها ، ورعاية أشجارها ، وانتظار غلتها مدة لا تقل عن خمس سنوات .
وخلال هذه المدة يعتمد الفلاح الى الاستدانة من مالك الارض ، أو من شخص آخر ، وما
أن تنتهي مدة العقد ، حتى يضطر الى بيع حصته للشريك المالك بالسعر الذي يفرضه
هذا الاخير استيفاء لدينه ، أو بحكم حقه في الشفعة .

- 105 -

اليهم على سبيل شراكة المساقاة . وتقتطع العبارات التالية من سنيين مختلفي المضمون سند بيع ، وآخر مساقاة للدلالة على أن قطع الاراضي هي نفسها في العقدين ، وهي الاماكن التالية : دوار البستان وتينات راس البستان وجل المرج ونصف جل المرج وجلالي العين ونصف بيدر الظهر وثلث جل العريض ونصف تينات الخربة وجل المقلع وتينة المحفرة وزيتونة البور . وفي عقد البيع اشارة صريحة الى أن قسمة عقد المفارسة ، كانت مناصفة بدليل تضمين الصك العبارة التالية : « ... جميعهم في اراضي القرية المذكورة (زغدرايا) . . مما يغني عن التحديد بثمن قدره ألف ومائة قرش نصفها حفظا للاصل خمسمائة وخمسون قرش قبضت جميعها ليد البائع ... » و (الاصل) هنا دلالة على صاحب الارض الاصلي الامير أمين أرسلان (انظر الوثيقة) .

كانت شراكة المساقاة تقوم على استغلال الاشجار واقتسام الغلة بين الشريكين ، فهي لا تجري على اراضي السليخ او البور التي كان يطبق عليها عقد المزارعة ، وجاء تعريفها في المادة (١٤٤٤) من قانون المجلة العثماني الصادر عام ١٨٥٨ بما يلي : « المساقاة نوع شركة على أن يكون أشجار من طرف ، وتربية من طرف آخر ، ويقسم ما يحصل من الثمر بينهما » (٢٣) .

وفي عقد المساقاة على المربع أن يقر بأنه قد تسلم الاراضي الزراعية للعمل فيها على سبيل شراكة المساقاة ، وعليه أن يتعهد السهر على الاشجار والاعتناء بها حتى لا تيبس فيجدد اليابس منها ، ويتناول نصف الغلة سنويا . كما عليه أن يدفع لصاحب الارض قيمة الغلة سلفا بعد تخمين الانتاج من قبل خبراء محليين . وفي الصك نص صريح بذلك « ... تسليما على سبيل الشركة المساقاة بموجب حجج بيدنا من سعاداته معلنة بذلك ودفعنا لسعاداته ثمن ربع الاماكن المرقومة ما يتين وخمسة وسبعون قرشا ... بمسطرة الملك العادل حسب عوايد الشركة المساقين وقد تعهدنا على أنفسنا بأن نعمل حق عمل ونتناول نصف الغلة ولسعاداته النصف الثاني ... » (٢٤) .

ان عقود المساقاة تتضمن خطأ في التعبير عندما تشير الى أن الفلاح دفع للشريك المالك ثمن ربع الاماكن ، والمقصود بها هنا ثمن ربع الغلة المتوقع انتاجها من هذه الاماكن لذلك يجري تخمين الانتاج أو الغلة المتوقعة قبل عقد المساقاة ، وبعد فسخه . فيحق للامير فسخ العقد في أي وقت يناسبه ، أو اذا شك باخلاص شريكه ، في حين يحظر على المربع فسخ العقد أثناء سريانه .

ويعمل المربع بمعاونة جميع أفراد أسرته في أرض شريكه حتى لا يقل انتاجها ، بل يعمل على زيادة الغلة المقدرة لانه في بعض الاحيان يقع غبن في التخمين . وفي الصك بند جزائي للحفاظ على الغلة « ... وأي وقت شاء سعاداته أن يرفع يدنا من هذه

الشركة عن الاماكن المحررة فيثمن لنا بمسطرة الملك العادل وناخذ ثمن الربع واذا خاس، ندفع ربع الخيس واذا زاد فناخذ ربع الزود . . . » (٢٥) .

ورغم عمل المربع وجهده في رعاية أشجار المالك الشريك فهو لا يحصل على الربح اذا زادت الغلة ، لان الامير أو المتنفذ هو من يتولى بيع المحصول وتقديره بما يناسبه ، فأقصى ما يحصل عليه المربع هو تأمين مصاريف عيشه مع أسرته لبقائه حيا ينتج الخيرات المادية واليد العاملة المربعة الجديدة .

استنتاج :

لعبت الارض الزراعية دورا رئيسيا في تغذية موارد خزينة السلطنة العثمانية والولاة المحليين . ويعد الصراع للاستثمار بها والاستيلاء على ريعها ميزة أساسية للعهد المقاطعجي في جبل لبنان . وفي كل مرة اشتد فيها الصراع لينتقل الى صراع مسلح ، كانت الارض وانتاجها العدو الرئيسي للمنتصرين فيصيبها الخراب وتحرق المزروعات وتتلف . حتى غدت الدعوة الى خراب المنازل وقطع الارزاق من العادات السائدة للتشفي بقولهم : « الله يخرب بيتك ويقطع رزقك » . وفي مواجهة هذه الدعوة طالب العامة بتحجيد الارض وأشجارها عن الصراع الدائر بقولهم : « قطع الارزاق من قطع الاعناق » .

ويدل هذان القولان على أن أهمية الارض الزراعية وانتاجها واعتبارها مصدر رزق لعائلات واسعة في النظام المقاطعجي ، وللاكثرية الساحقة من أفرادها .

ونظرا لأهمية الارض لكونها مصدر رزق وغنى للمالكين ، عمد المتنفذون والافنياء الى شراء الاراضي بصكوك قانونية حقوقية ولو كانت بسيطة بتعبير الفلاحين . فهذه السندات ساهمت في تطوير الاراضي لحاملها بعد صدور قانون الاراضي العثماني عام ١٨٥٨ . ومنعت اعادتها الى أصحابها الحقيقيين الفلاحين الذين رعوها وحولوها الى بساتين منتجة ذات قيمة . فلقد نصت الصكوك صراحة على ضمان حق الشراء وعدم جواز الشفعة ومطالبة الورثة بحقهم في استرجاع الارض ، فالبيع والشرع كانا باتين نافذين تامين بصورة صحيحة شرعية دون غبن أو اكراه أو اجبار ، وبتنازل طوعي من البائع .

ان القوانين العثمانية كانت تلزم الفلاح وصاحب التصرف بالارض دفع ضريبة سنوية مرتفعة في أكثر الاحيان، والقيام بالواجبات المقاطعجية من تقديم الهدايا والمعاعدة والطحن في مطحنة المقاطعجي أو ذبح المواشي في ملحمته ، الى جانب السخرة . ان هذه القوانين أوقعت المربعين تحت وطأة الدين ، مما دفع بهم الى التخلي عن حق تصرفهم

بالارض للامراء والمتنفذين مقابل العمل فيها كشركاء أو أجراء أو الهجرة الى المدينة . وهذا ما حصل لقسم من أصحاب اراضي الشويقات الذين باعوا ممتلكاتهم وانتقلوا الى بيروت للعمل في التجارة والحرف .

وساهمت تجارة الحرير وانتعاشها في عهد القائممقاميتين باستصلاح اراض جديدة وزراعتها توتيا وتسليمها للفلاحين على أساس شراكة مساقاة وتربية دود القز . وكان هؤلاء الفلاحون ينتقلون للعمل في مصانع الحرير لتأمين مداخيل اضافية لهم أو لايفاء دين سيدهم ، وهكذا تحول المربعون من قوى منتجة فلاحية الى قوى منتجة عمالية . ان قوانين المزارعة والمغارسة والمساقاة خير دليل على هذا التحول . ففي المزارعة التي تجري على الارض السليخ يتسلم المربع الاجير أرضا من المالك ليقدم هو عمله وعمل ثوريه ونصف البذار ويتم قسمة الغلة مناصفة أو مرابعة أو مخامسة حسب الاتفاق وشروطه . فالمربع هنا محروم من الملكية .

وفي عقد المغارسة الذي يسمح للمربع بامتلاك جزء من الارض مقابل العمل فيها، نراه يخسر هذا الجزء عند انتهاء مدة العقد بحكم الاستدانة في فترة انتظار الانتاج ، أو خلال فصول الشتاء المتكررة ، في غياب مشاريع حرفية أو صناعية تذكر ، اذ كانت الارض اداة الانتاج الرئيسية . وبعد هذا العقد ، يتحول الفلاح الى اجير يعمل على أرض سيده بشراكة المساقاة التي هي أقرب الى العمل المأجور منها الى العمل الفلاحي الصرف . فالمربع يحصل على حصة من الانتاج التي يقوم بتصرفها المالك أو من ينوب عنه ، بينما لا يحصل الفلاح الا على الثمن النقدي . ومن هنا بدأت تسيطر العلاقات النقدية الرأسمالية على العلاقات الاجتماعية السائدة ، وتحولت الارض الى سلعة تباع وتشترى ويحدد ثمنها نقدا وعدا .

وبفعل عقود المغارسة والمساقاة استولى المقاطعجي (الامير أو الشيخ أو المقدم) وأعوانه ، على اخصب الاراضي الزراعية ممعين في استغلال الفلاحين لاجبارهم على تنفيذ هذه العقود .

ان تملك الفلاح لقطعة أرض صغيرة كان يضع بفعل الضائقة المادية والضرائب المرتفعة التي كانت تفرضها الدولة العثمانية ، من ميري أرزاق وأعناق وعشر ، ومال المهمولات واحتكار الملح والتبغ ، أو بفعل عامل الوراثة . ففلاح عهد الالتزام المقاطعجي كان وحده يدفع الضرائب في حين يتهرب المتنفدون من دفعها . وفي عقود الشراكة المختلفة يتعهد المالك بدفع الميري مناصفة مع الشريك المربع ، وعند قسمة الغلة يحسمها المالك من حصة الفلاح .

وشهد نظام استثمار الارض في عهد القائممقاميتين عملية مزدوجة من الاستغلال ،

فكان الأمير أمين الحاكم ، أو أي مقاطعجي آخر ، يسلم الفلاحين أرضا بورا على سبيل شراكة المغارسة ، وبعد انتهاء مدة العقد يشتري حصة الشريك المغارس ليجبره على العمل في ذات الأرض كاملة كشريك مساقاة . فهذه العملية من الاستغلال المزدوج أجبرت الفلاحين على ترك الأرياف الى العمل المأجور في المدينة أو الهجرة خارج البلاد .

الى جانب عمليات البلص الطبقي التي مورست ضد الفلاحين وأكراهتهم على التخلي عن أراضيهم للمتنفذين ، غابت عمليات المساحة الدقيقة بالامتار ليحل مكانها التقدير بالدرهم والقيراط على أساس الغلة التي كانت تقدر مزاجيا في بعض الأحيان ، وترتفع في الأراضي المروية عنها في البعلية . وغياب المساحة حرم الفلاحين من بعض ملكياتهم لتسجل باسم من يصرح عن ملكيتها ويدفع ضرائبها بعد أن تركها الفلاحون وهاجروا .

لذا كانت الشكل الاساسي للملكية الزراعية في عهد القائمقاميتين الملكية الكبيرة ، وملكية الاوقاف الواسعة ، الى جانب ملكيات فلاحية صغيرة مفتتة .

الملحق (١) ★

سبب تحريره

هو انه بتاريخه بعنا ما هو لنا وجار في ملكنا ويجوز لنا بيعه وتحت مطلق تصرفنا وحيازتنا الشرعية الى حين صدوره لحافظ هذا الصك الشرعي سعادة اخينا الامير أمين رسلان المحرم (المحترم) وسعاداته قبل لنفسه الشراء بما له لنفسه دون غيره وهو من ذلك المبيع قيراطين شايعين من أصل أربعة وعشرين قيراطا في كامل الدوارة المشتملة على أغراس زيتون الكاينة في صحراء الشويقات مكانها المرج شركتنا بالباقي تنمة سهامها يحدها قبلة ملك علي زيتون وشرقا ملك نزهة بنت صالح عبد الخالق وشمالا ملك أولاد جبور طراد وغربا ملك جناب الامير خليل رسلان ويتبع هذا المبيع أيضا بعقده وصفقته قيراطين شايعين من الاصل المرقوم في كامل القطعة الأرض الكاينة في المحل المرقوم تشتمل على خمس أصول زيتون شركتنا بالباقي تنمة سهامها يحدها قبلة الدوارة المحررة أعلاه وشرقا وشمالا وغربا ملك أولاد جبور طراد بحقوق هذا المبيع كله واستحقاقه وطرقه وطريقه وتوابعه ولواحقه ومضافاته ومشمولاته وبكل حق هو له وما يعرف به وينسب اليه بالعلم الشرعي شهرة ووصفا وعينا وحدودا من جميع الجوانب والجهات كما ذكر بيعا وشراء صحيحين ثابتين لازمين باتين مرعيين

★ من أوراق الأمير أمين رسلان المحفوظة في مكتبة العائلة في قرية عين عنوب (جبل لبنان) .

نافذين مشتملين على الايجاب والقبول من الطرفين والتسليم والتسليم من الجانبين بعد سبق النظر والخبرة وغب المعاقدة الشرعية والتخلية بثمن قدره وبيانه عن هذا المبيع المحرر ألف غرش وخمسمائة غرش مقبوضة حاله (حالا) منمال (من مال) سعادة المشار اليه ليدنا قبضة واحدة وصار القيراطين في المكاين المرقومين ملكا لسعادته يتصرف بهما كيفما شاء وأراد ثم بعد لزوم هذا البيع وتمام عقده وإبرامه قد بعنا لسعادة أخينا المومى اليه الاثنين وعشرين قيراطا الباقية لنا في الدوارة المحررة وفي قطعة الارض المرقومة بما اشتملت عليه من الغراس كما ذكر بحدودها المحررة شركة سعادته بالقيراطين تنتمه سهامها بحقوق ذلك كله واستحقاقاته وطرقه وطرايقه وتوابعه ولواحقه ومنافعه ومرافقه ومضافاته ومشتملاته وبكل حق هو له وما يعرف به وينسب اليه بالعلم الشرعي شهرة ووصفا وعينا وحدودا من جميع الجوانب والجهات كما ذكر بيعا وشراء صحيحين شرعيين ثابتين لازمين باتين مرعيين نافذين مشتملين على ايجاب وقبول صرحين من الطرفين وتسليم وتسليم شرعيين من الجانبين بعد سبق النظر والخبرة وغب المعاقدة الشرعية والتخلية بثمن قدره وبيانه عن هذا المبيع الثاني ألفين غرش قد قبضنا الثمن المرقوم منمال (من مال) سعادة المشار اليه تماما وكمالا قبضا صحيحا شرعيا كافيا وافيا نافيا لانواع الجهالة والغبن والضرر والحيث والزيغ والضرر وقد صار جميع الدوارة والقطعة الارض المذكورتين بما اشتملتا عليه من الغراس ملكا لسعادة المومى اليه يتصرف بذلك جميعه تصرف الملاك في أملاكه وذوي الحقوق في حقوقها من دون معارض ولا منازع وما كان في هذين البيعين المرقومين من عهدة أو درك فالعايد والضمان غلينا حيث يجب ذلك شرعا والمرتب على المبيع المحرر من الميري فهو لازم ذمة سعادته تحريرا في ٢٣ ثلاثة وعشرون يوم خلة من شهر ربيع آخر سنة ١٢٦٩ التسعة والستين ومايتين وألف صح صح صح .

المقر بما فيه وقابله

عباس كنج

(الختم) شهاب

شهود الحال

جرجس وهبي	حنا مرعي	قاسم المدني	جرجس لحدود	الفقير اليه تعالى
	الجريديني	الختم	الفقالي	بشارة
				الخوري

الملحق (٢) ★

دوارة البستان تينات راس البستان جل المرج نصف جل المرج
جلالي العين نصف بيدر الظهر ثلث جل العريض نصف تينات الخبرة
جل المقلع تينة المحفرة زيتونة البورة
فقط أحد عشر مكانا لا غير هـ

سبب تحريره

هو انه بتاريخه أدناه قد تسلمنا من سعادة أفندم سلطانم الامير أمين رسلان القيمقام (القائمقام) على الدروز الافخم الاماكن المرقومة أعلاه وهن دوارة البستان وتينات راس البستان وجل المرج ونصف جل المرج وجلالي العين ونصف بيدر الظهر وثلث جل العريض ونصف تينات الخبرة وجل المقلع وتينة المحفرة وزيتونة البورة جملة أحد عشر مكانا الذين هم ملك سعادته الكاينين في قرية زغدرايه تسليما على سبيل الشركة المساواة بموجب حجة بيدنا من سعادته معلنة بذلك ودفعنا لسعادته ثمن ربع الاماكن المرقومة مايتين وخمسة وسبعون قرشا نصفها سبعة وثلاثون قرش ونصف بمسطرة الملك العادلة حسب عوايد الشركة المساقين وقد تعهدنا على أنفسنا بأن نعمل حق عمل ونتناول نصف الغلة ولسعادته النصف الثاني وأي وقت شاء سعادته أن يرفع يدنا من هذه الشركة عن الاماكن المحرر فيثمن لنا بمسطرة الملك العادلة وتأخذ ثمن الربع واذا خاس ندفع ربع الخيس واذا زاد فنأخذ ربع الزود وقد حررنا على أنفسنا هذا السند طوعا بالرضا والاختيار وأدنا على أنفسنا بالاشهاد تحريرا في الحادي والعشرين يوما خلت من شهر ربيع الاول الأنور سنة خمسة وستين وما يتين وألف ١٢٦٥ ص ص

شهود الحال

المقر بما فيه	الفقر اليه سبحانه	حرره
صحيح	محمد محي الدين البكري	وشهد
حسن	الختم	الختم الفقير
علي		احمد
		الخطيب

★ من أوراق الامير أمين أرسلان المحفوظة في مكتبة العائلة في قرية عين عنوب (جبل لبنان).

الحواشي

العدد ٣٧ - ٣٨ ، جوان (حزيران) ١٩٨٥
تونس ، ص ١٦٩ .
ملحق رقم ١ .

في حوزتنا أكثر من ٢٠٠ صورة لصكوك أصلية
تعود الى ملكية الامير أرسلان .

الجمهورية اللبنانية ، قصر العدل في بيروت ،
حكم صادر عن المحكمة الاستثنائية لقرى برج
البراجنة ، الشياح ، تحويطة الغدير ،
عمروسية الشويفات تاريخ ١٧ ايلول ١٩٥٥
رقم ٥ ص ١٧ .

Adel Ismail : « Documents
diplomatiques et consulaires à
l'histoire du Liban et des pays
du Proche-Orient du XVIIe S. à
nos jours » tome 9. Annexe à la
dépêche No. 36 bis du 16 mai
1847 , Beyrouth 1977 P. 78 .

Adel Ismail : « Documents .. »
T. 13 , Annexe a la dépêche
No. 60 P. 200 du 20 décembre
1869 .

فيليب وفريد الخازن ، مجموعة المحررات
السياسية والمفاوضات الدولية عن سوريا
ولبنان من سنة ١٨٤٠ - ١٩١٠ ، ثلاثة أجزاء
مطبعة الصبر ، جونية ١٩١٠ ، الجزء الاول ،
وثيقة رقم ٣٤٣ ، ص ٤٠٠ - ٢٠٤ .

ملحق رقم ١ .

الملحق السابق .

الملحق السابق .

الملحق السابق .

(١) اميل تيام : « القانون المدني اللبناني
(النظام العقاري في لبنان) » محاضرات ،
معهد الدراسات العربية العالمية ، مطبعة
نهضة مصر ١٩٥٤ ، ص ٢٠ .

(٢) نايف بلوز ، « بعض الملامح الحضارية
للاقطاعية في ظل الخلافة الاسلامية » مجلة
دراسات عربية ، السنة التاسعة ، العدد ١ ،
تشرين الثاني نوفمبر ١٩٧٢ ، ص ١٤ .

(٣) ن بولياك : « الاقطاعية في مصر وفلسطين
ولبنان » ، ترجمة عاطف كرم ، الطبعة الاولى
دار المكشوف ، بيروت ١٩٤٨ ، ص ١٣٤ -
١٣٥ .

(٤) لوتسكي : « تاريخ الاقطار العربية الحديث »
ترجمة عفيفة البستاني ، مراجعة يوري
روشين ، دار التقدم ، موسكو ١٩٧١ ، دار
الفارابي ، بيروت - دار النهضة بغداد ،
ص ١٦٠ .

(٥) Dominique Chevallier : « La
Société du Mont Liban a L'épo-
que de la révolution industrielle
en Europe » Librairie Orientalis-
te , F. ul Geuthner, Paris 1971
P. 122 .

(٦) هنري غيز : بيروت ولبنان منذ قرن وربع
القرن ، تعريب مارون عبود الجزء الثاني ،
الطبعة الثانية ، بيروت ١٩٥٠ ، ص ١٠٥ .

(٧) مسعود ضاهر : « السلطة والتملك في جبل
لبنان أيام الحكم العثماني - نموذج الامير
أمين أرسلان ١٨٥٤ - ١٨٥٨ من خلال وثائق
أصلية » ، المجلة التاريخية المغربية (للعهد
الحديث والمعاصر) السنة الثانية عشر ،

de Syrie et du Proche-Orient
Huitième edition . Gallimard ,
Paris 1946 , P. 130 .

(٢٣) سليم بن رستم باز : كتاب شرح المجلة ،
المجلد الثاني ، المطبعة الادبية بيروت ١٨٨٩
ص ١٦٤ .

(٢٤) ملحق رقم ٢ .

(٢٥) الملحق السابق .

(١٨) الملحق السابق .

(١٩) الملحق السابق .

(٢٠) ملحق رقم ٢ .

(٢١) عبد الله سعيد : « تطور الملكية العقارية في
جبل لبنان في عهد المتصرفية (استنادا الى
وثائق أصلية) » دار المدى ، بيروت ١٩٨٦
ص ١٣٤ .

(٢٢)

Jacques Weulersse : Paysans

مداخلة

ملكية الارض والعلاقات الزراعية في بلاد الشام في النصف الاول من القرن التاسع عشر

د. يوسف نعيسة

جامعة دمشق

شاهد النصف الاول من القرن التاسع عشر أحداثا هامة في الامبراطورية العثمانية ومنها بلاد الشام . فكانت الحملة الفرنسية على مصر وبلاد الشام (١٧٩٨ - ١٨٠١) وما نتج عنها من اشعار العثمانيين بالنقص تجاه أوربة . وبحاجتها للإصلاح بشكل عام اذا أرادت أن تبقى، وتوقفت الفتوحات والقرصنة وغنائمهما وتوقفت قافلة الحج ما بين ١٨٠٧ - ١٨١١م وقامت ثورة اليونان مطالبة بالاستقلال ، وزحف الجيش المصري على بلاد الشام والاناضول ، وجاء الفريون الى دمشق ليربطوا الاقتصاد الشامي بعجلة الاقتصاد الاوربي ، وازداد الضغط على النقد العثماني بمؤثرات داخلية وخارجية (الكشوفات الجغرافية والثورة الصناعية) .

وتردد صدى أزمة حادة في كافة ميادين الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية العثمانية وانتشر العجز في السلطة المركزية ودب العناد في آلية الدولة العثمانية ، وخرجت أقاليم عدة من يدها . وفقد الجيش العثماني قدرته على القتال وأصبح عبئا على الدولة واقتصادها وأمنها ، وازداد استقلال الحكام الاقطاعيين وأدى ذلك الى العسف في العلاقات الزراعية ، وتحطيم قوى الانتاج الموجودة وعلى رأسها (الفلاحون) الذين يمثلون غالبية السكان . واستنفد النهب الاقطاعي الاقتصاد الفلاحي فخلت القرى من سكانها وأهملت الاراضي المزروعة . وأصبحت أرضا مواتا مليئة بالاشواك والاوغال ، وصارت المجاعة ظاهرة تتكرر ، وطبق العثمانيون مبدأ التكافل الجماعي في القرى فان هلكت أسرة فلاحية أو نزحت ، وقع عبء الضرائب على عاتق الاسر المتبقية، وان انقرضت قرية تحول عبء الضريبة الى القرى المجاورة ، فأنهك الفلاحين وزاد في خراب القرى والزراعة معا ، وازدادت حدة الصراع بين الاقطاعيين على استغلال الفلاحين . وجاء التجار من أنحاء المعمورة بمواد الرفاه للاقطاعيين فدفعوا أثمانها مما أنتجه الفلاحون .

(« ملكية الارض وأثرها في التبدلات الاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي » ، لجنة كتابة تاريخ العرب بجامعة دمشق ندوة ، ٢٨ - ٣٠ / ١١ / ١٩٨٨ ،
دراسات تاريخية ، ٣٥ و ٣٦ اذار - حزيران ١٩٩٠ .

فانعكس كل ذلك على الاوضاع الاجتماعية بشكل عام وعلى الفلاحين بشكل خاص . ورغم أن الفلاحين كانوا القاعدة الاوسع في المجتمع وأداة الانتاج التحتية في ذلك المجتمع الزراعي . الا أن أوضاعهم لم تلق من الباحثين العرب الاهتمام الكافي ، الا في فترة متأخرة .

يلاحظ أن العام في كل مقاطعات بلاد الشام بالنسبة للعلاقات الزراعية بين الفلاحين ومن يملكون الارض ، أو حق الرقبة عليها ، هي علاقة مستغل ومستغل ، وتشتد هذه العلاقة عسفا أو تضعف ، على ضوء أوضاع كل مقاطعة والتركة التاريخية على أرضها ، ويلاحظ أيضا ندرة ما بيد الفلاحين من ملكية خاصة (١)، وصغر مساحتها وقلة انتاجها إذا ما قيست بالملكيات الاقطاعية الواسعة ، وسهولة انتزاع هذه الملكية من أصحابها . وعجز السلطة العثمانية المركزية عن انصاف الفلاحين وحمايتهم . ولذلك نرى أن من كان يعمل في الارض وينتج منها لا يملكها ، ومن كان يملكها لا يعمل فيها ، يحتجن معظم انتاجها لنفسه دون الفلاحين . وهي العلاقة الظالمة .

أما مالكو الارض الاقطاعيون فهم شيوخ القرى وشيوخ البدو ، ووجهاء المدن وكبار رجال الدين (المفتون والقضاة وتقباء الاشراف والمدرسون) وزعماء السباهية في الاصل وأغوات الانكشارية أيضا ، والتجار وغيرهم من رجال السلطة ، وكان هؤلاء من أصول عرقية مختلفة ، تربطهم بالفلاحين روابط قبلية أو عشائرية ، أو لا تربطهم بهم أية رابطة سوى رابطة الاستغلال . اذا جازت تسميتها برابطة !!

أما ملكيات الارض فكانت أنواعا . منها ما هو بيد الدولة وهي الاكثر شيوعا والايوسع مساحة . ثم تليها ملكيات الاوقاف الخيرية أو الذرية (الاهلية) لدى المسلمين وأهل الذمة . وملكية الدولة كانت تابعة للسلطة المركزية في استانبول ، وتسيطر عليها قوى متسلطة في مقاطعات بلاد الشام . وكان منها :

اقطاع التملك ، واقطاع الاستغلال ، والاقطاع الاداري ، والهبات والمنح لكبار القادة والموظفين ، والاقطاع الشخصي . ومع ذلك نلاحظ وضعاً خاصاً في هذا المجال لكل مقاطعة من مقاطعات بلاد الشام ، نتيجة للتركة التاريخية وللظروف الجغرافية . ففي مقاطعات غرب بلاد الشام (اللاذقية ولبنان وفلسطين) يظهر تأثير تركة عهد ما قبل الاسلام ، ثم تركة الفرنجة الصليبيين الذين استقروا في تلك المناطق لفترة طويلة من الزمن وطبقوا نظام الاقطاع الذي كان سائدا في أوربة العصور الوسطى (٢)، اضافة للتأثير الاسلامي في مراحله المختلفة .

— تنظيم الفلاحين الحرفي :

شكل الفلاحون طائفة حرفية شأن الطوائف الاخرى . فكان لكل قرية شيخها .

وكان لعدة قرى أو للمقاطعة شيخ مشايخها . الا أن الرابطة الحرفية لم تكن واضحة وقوية شأن الحرف الاخرى . فقد كانت الرابطة الاقوى التي تشد الفلاحين اليها ، هي رابطة الدم أو الرابطة المذهبية أو العرقية . فشد الفلاحين انتمائهم للأسرة الواسعة أو العشيرة أو القبيلة . . ، وكان استقرار الفلاحين في القرية أو الرض أو المقاطعة ، منذ البداية ، على هذا الاساس . وحتى في القرى المختلفة استقرت الاسرة الواحدة في احدى حارات القرية دون غيرها من الاسر . وسميت تلك الحارة غالبا باسمها ، وكان لذلك الاستقرار فوائده ، فتشارك أفرادها في اقتسام الضغوط التي كانت توجه اليها من خارجها . الا أنها من جهة أخرى ، جرت الفلاحين الى مواقف تتعارض مع مصالحهم ، فاستخدم الحكام الفرقة العائلية العشائرية ، لاثارة الخلافات فيما بينهم لابتزازهم ، وكان الفلاحون يقادون الى القتال فيما بينهم دون أن يكون ذلك لمصلحتهم كما حصل لفلاحين غوطة دمشق في ١٨٣١م حين انتصر أهل الحقل لأهل العمارة في صراع الاخيرين مع أهل الميدان (٢) .

وفي مقاطعات اللاذقية الجبلية ، جر الاقطاعيون (زعماء العشائر) فلاحهم للصدام مع فلاحي المقاطعات المجاورة لآتفه الاسباب أو للخلافات التي كانت تنشب بين هؤلاء الاقطاعيين . ففي منتصف القرن التاسع عشر هاجم فلاحو مقاطعة الكلبية (القرداحة) مقاطعة بني علي (عين الشقاق) (٤) . كما هاجم فلاحو الكلبية فلاحي المهالبة والمعاصرة (الى الشرق من الكلبية في أعالي جبال اللاذقية) . فأزهقت الارواح وقطعت الاشجار ، وحرقت الغلال على البيادر وفي الحقول . وردمت الآبار ونهبت البيوت وذيبحت المواشي أو نهبت ، فخلت قرى عديدة من سكانها بعد أن أصابها الخراب والدمار . ومع ذلك لم يقو الفلاحون على الانسلاخ عند العشيرة « لان الشاة التي تترك القطيع تلتهمها الذئاب » في وقت ضعفت فيه السلطة المركزية في استانبول ، وعجزت عن توفير الامن والاستقرار ، مما انعكس سلبا على فلاحي تلك المقاطعات (٥) .

وكان ديدن الحكام العثمانيين « القاء البغض وعدم الوفاق والمحبة بين الاقطاعيين (لاضعافهم جميعا) . . . ولولا وجود البغض بينهم لما كان أحد قدر شرب ماء من عندهم » .

أما وضع فلاحي المقاطعات الساحلية وخاصة القرى المجاورة للاذقية فكان أسوأ من اخوانهم فلاحي المقاطعات الجبلية ، لوجودهم بالقرب من المدينة مقر الاقطاعيين والحكام المتنفذين . « فكانوا كالعبيد مشتراة الدراهم » (٦) .

وفي جنوب بلاد الشام وخاصة في حوران كان تنظيم الفلاحين على أساس عشائري أيضا ، ولم يبرز تأثير التنظيم الحرفي في الحفاظ على حقوقهم ، بل جرهم التعصب

العشائري للصدام مع فلاحين آخرين ، اضافة الى تعرضهم لهجمات البدو ، اذا ما تخلفوا عن دفع الخوات لهم ، خاصة في السنين العجاف . وتراوحت المبالغ التي دفعتها قرى حوران المجاورة للبادية في ١٨١٢م ما بين ١٥٠ - ٥٠٠ قرش . وكانت قرية عمارة مثلا تدفع ١٥٠ قرشا ، وقرية ازرع ١٨٠ قرشا ، وقرى أخرى تدفع ١٢٠ قرشا وهكذا . ويذكر الرحالة بوركهارت الذي زار حوران في هذه الفترة أنه (قليلا ما نرى فلاحين ولدوا في قرية ما من حوران يموتون في مسقط رأسهم لكثرة ترحالهم هربا من ظلم الحكام والبدو « فلم يزرعوا الارض من أجل الغرباء » (٧) .

ولم يكن وضع الفلاحين في فلسطين بأفضل من اخوانهم في المقاطعات الاخرى ، فتعرضوا في عهد الجزار لبطشه وأعمال السخرة . فهجر عدد كبير منهم قراهم (٨) وفي ولاية حلب كان البلاء أعم وأشمل . وهجر الفلاحون قراهم الى المدن وأماكن أخرى . رغم البرود الذي ساد علاقاتهم مع أبناء المدن فخلت قرى كثيرة من سكانها وأصبحت خرابا ، ولم يبق من ٣٢٠٠ قرية مسجلة في سجلات الضرائب سوى ٤٠٠ (٩) .

١- الضرائب المفروضة على الفلاحين وآثارها السيئة عليهم وعلى الانتاج الزراعي:

يلاحظ في هذه الفترة زيادة الضرائب على الفلاحين ، وعدم مراعاة النسب القانونية بحسب الشرع . سواء الضرائب العشرية على الاراضي الاميرية أو ضريبة الخراج أو الجزية (على أهل الذمة) . فقد زادت تلك الضرائب وتنوعت المظالم والاتاوات . وأسهم كل المتنفذين في ذلك . كالولاة والدفترادارين والمتسلمين والمقاطعية (المقدمون) وشيوخ القرى والزعماء والاساتذة والصوباشيين ورجال المقاطعية والضمانين والحوالية (جمع حوالي) والجند على اختلاف اصنافهم وأوجاقاتهم . واختلفت نسب الضرائب من مقاطعة الى أخرى بحسب جودة الارض ونوع سقايتها (بعلية أم مروية) ، وبحسب ظروف كل مقاطعة . ولهذا كان لكل مقاطعة خصوصيتها .

ففي غوطة دمشق ذات الاراضي المروية ، كانت ضريبة الميري تقدر ب ١٢٥٪ . في حين كانت الضريبة في أراضي حوران تقدر بحسب الفدان . والافدنة أنواع من حيث مساحة كل منها . فهناك الفدان الخطاط . والفدان الاسلامي . والفدان الروماني النخ ، وتبعاً لعدد الافدنة حددت الضريبة ، فاذا كانت مساحة الارض الزراعية تعادل ٣٠ زوجاً من الثيران كان على القرية أن تدفع جزءاً من ثلاثين جزءاً من انتاج هذه الارض . وكانت كل قرية مسعرة بالنسبة لضريبة الميري في سجل ضريبة الارض لدى الباشا . وكانت الارض تقاس بين الفينة والاخرى بحبال طويلة (كل ثاني أو ثالث ربيع) ، وتحدد بحجارة كبيرة ، لتحديد ريعها . وكان على كل قرية أن تدفع الضريبة المقررة عليها ولو هجرها بعض أبنائها ، لتوزيعها على من تبقى من الفلاحين في تلك القرية . ويقوم بذلك شيخ القرية .

ولم تبق نسبة الضريبة ثابتة ، بل زادت عما كانت عليه في الفترات السابقة ، ففي ١٨١٢م وصل ريع الفدان الواحد في حوران الى ٥٠٠ قرش (١٠) . يضاف الى ذلك ما ابتزّه المكلفون بجباية الضرائب ، والجنود المرافقون لهم . وأسهم الجند بدورهم في ابتزاز الفلاحين والسطو على ممتلكاتهم المنقولة والاعتداء عليهم . ففي ١٨١٢م تعرض فلاحو دمشق لأذية الجند « فهاجم السكبان والدالاتية قرى المزة والمعضمية والجديدة وعرطوز ونهبوا من الفلاحين حميرهم وخيولهم وأثاث بيوتهم » (١١) ولم يكتف أولئك بالنهب والسطو ، بل قاموا بقتل الفلاحين الذين قاوموهم ، فاضطر الفلاحون القريبون من مدينة دمشق للجوء الى أسوارها فرارا بمالهم وأرواحهم كما حصل في ١٨١١م (١٢) .

ورغم بلوغ ضريبة الميري في الفترة نفسها في مقاطعات اللاذقية الساحلية نحو ٨٠٠ كيس « والتي كانت تجمع على دفعتين : الاولى على حساب الموسم الشتوي والثانية على حساب الموسم الصيفي » (١٣) . الا أن ما دفعه فلاحو تلك المقاطعات كان أضعافا مضاعفة ناهيك عن استضافة الفلاحين لرجال المقدمين وحواليه ضمان ضريبة الميري ، الذين كانوا « يقيمون في بيت الفلاح مثل بيوتهم أو أحسن . . . فيأكلون أطيب وأفضل ما لدى الفلاح . . . فيذبحون الخواريق والدجاج عنوة ، دون أن يتجرأ على الاحتجاج أو ابداء الامتناع ، ويبقى هؤلاء في بيته حتى حلول الدفعة الثانية ، فيأخذون الدراهم السي المقدم (الاقطاعي) . فيعطيه من المبلغ المجبي البخاشيش ، ويأخذ الاقطاعي ما يريد من هذا المبلغ . . . فمن المعلوم تنقص الدراهم ، فيرجع يرسل حواليه على الفلاحين مرة أخرى ليجمعوا الكسور والنقص . . . النتيجة يبقى كل السنة الحوالية عند الفلاحين » (١٤) فيعرقون اللحم عن العظم ، الامر الذي دفع بالفلاحين للتظاهر بالفقر كي يبعدوا عن أنفسهم ان أمكن جشع هؤلاء .

وفي جبل لبنان ، كان الريع الاقطاعي طبقا لأشكال ملكية الارض فيه ، ولهذا اتصف نظام الضرائب بصفات خاصة ميزته عن نظام الضرائب الذي كان مطبقا في بقية مقاطعات بلاد الشام . ولم يمس نظام الضرائب ، الذي طبقته الدولة العثمانية في فترة التنظيمات ، الواقع الضرائبي في لبنان ، بل بقي على حاله السابق ، ولم تحدد الحكومة فيه سوى المقدار العام للجزية المجبية من أهل الذمة ، ويرجع أن مقادير الضرائب التقليدية في لبنان قد ثبتت على حالها حتى عام ١٨٦١م .

وفرضت الضرائب الاساسية في لبنان على الاشجار المثمرة ، والارض المزروعة « دعيت بالاموال الميرية أو الميري » وأحيانا « المال » ونادرا ما دعيت بالخراج ، وكانت الاموال الميرية تحدد بأشكال مختلفة . ويذكر الرحالة الفرنسي فولني أن ضريبة الميري كانت تجبى عن البساتين والكروم حسب عدد الاشجار ، بينما كانت تجبى من الاراضي المزروعة حسب مساحة الحقل . . ويذكر أيضا أن ضريبة كل شجرة تعرف في لبنان

كانت تعادل ثلاث مجيديات . بينما كانت ضريبة المئة دالية قرشا واحدا . ولاحظ بوركهارت ، الذي جاء بلاد الشام في أوائل القرن التاسع عشر ، وجود أسلوب مشابه في تقدير الضريبة المفروضة على أشجار التوت ، وكان يطلق عليها اسم « البذرية » . وكانت تتناسب مع كمية ما يحصل عليه من خامات الحرير وأوراق التوت ، وكانت الأوراق تقدر بالاحمال ، وفي هذه الفترة كانت ضريبة الميري تجبى من أصحاب مزارع التوت التي يتراوح مدخلها من عشرة أحمال الى أربعين حملا أي بزيادة مرات عدة عما هو متعارف عليه قبل هذه الفترة . فقد فرض على زحلة دفع مثلي ما كان عليها من الضريبة ، وعلى بعلبك ثلاثة أمثال ذلك (١٥) .

وعلى الرغم من التغييرات العديدة التي أجرتها الدولة في مجال استثمار الأراضي (١٦) ، فإن تلك الاجراءات لم تسع لازاحة الاعباء عن كاهل الفلاحين . وازداد الاقطاعيون جشعا وسعوا لجعل الاقطاعات العسكرية السابقة ممتلكات خاصة وراثية . وأدى ذلك العسف الى خراب الاقتصاد الفلاحي ، وطرحت الدولة المالكات في المزاد العلني . فرسى مزادها على كبار التجار والمرايين ورجال الدين ، وأصبحت أراضي تلك المالكات في الغوطة وحوران . والبقاع والمرج والقلمون وغيرها ، بيدهم (١٧) . فأثقلوا على الفلاحين بالضرائب ، وزادوا في ارهاقهم بالأتاوات التي فرضوها عليهم ، لاستعادة الاموال التي دفعوها للدولة مقابل حصولهم على تلك المالكات . وكذلك باستثمارهم لها عن طريق تضمينها سنويا . لأناس أكثر جشعا من أصحاب هذه المالكات . ولتأمين المزيد من الرفاه على حساب الفلاحين . فمثلا : كان لأحمد بيك حافظ باشا مالكانات كفر بطنة وحرزمة في غوطة دمشق الشرقية ، فقام بتلزييمها لحافظ عثمان آغا ب ٦٥٠٠ قرش ، بموجب شرطنامة مؤرخة في ١٢٥١هـ / ١٨٣٦م . ثم لزمته بعد وفاة الملتزم (الضمان) الى حسن آغا كمخلي الشهر بالبلطجي (١٨) .

ودفع فلاحو دمشق ضرائب أخرى اضافة للضرائب الميرية عن أراض لا عشرية ولا خراجية ، أو ما كانت تسمى « بأرض الحوز » ، وهي ما مات أربابها عنها بلا وارث وآلت الى بيت المال ، وكانت تدفع للزراع باحدى طريقتين : اما باقامتهم مقام الملاك في الزراعة ، وفي هذه الحالة يدفع الفلاحون الخراج عنها ، وأما باجازتها يقدر الخراج ، واذا اخذ الخراج مالا ، سمي « خراجا موظفا » واذا أخذ ثمرا فهو « خراج مقاسمة » (١٩) . ثم دفعوا ضريبة « مشد السكة » وفرضت على الأرض التي تبقى بيد المزارعين مدى الحياة وتسجل في سجلات محاكم دمشق الشرعية ، على أن تترك تلك الأرض أو الفراغ عنها للغير بيد الفلاح ، مقابل أن يدفع مبلغا معلوما من المال . ويورث ذلك الحق لابنائه من بعده (٢٠) .

وتعرض فلاحو مقاطعات ساحل اللاذقية أيضا لاستغلال فظيع ، خاصة القرى

القريبة من مدينة اللاذقية لوقوعها في متناول الاقطاعيين الذين كانوا يقيمون في المدينة فكان ضمان ضرائب الميري يرسو على وجهاء اللاذقية المسلمين سنويا في المزاد ، وهؤلاء يقومون بدورهم بتلزييم جبايتها لأناس آخرين . وكان على الفلاحين أن يدفعوا لكل طامع مبالغ كبيرة من المال اضافة الى الهدايا المتعددة والمتنوعة في المناسبات المختلفة ، اضافة لما يترتب عليهم من الضرائب للدولة ، فكانوا لذلك « كالفروطة (أي الفواكه) بعد الاكل للحكام والاعيان » (٢١) .

وفي جبل لبنان كان المقاطعية يجبون الضرائب من الفلاحين للامير ، الذي كان يمثل السلطات العثمانية . وكانت تلك الضرائب تبلغ ٨٪ من الانتاج ، ولكن المقاطعية لم يجبوا تلك النسبة فحسب ، بل أكثر منها بكثير ، ووضعوا الفائض في جيوبهم ، رغم ان نسبة ضريبة الميري في جبال لبنان كانت في الاصل ، أقل مما هي عليه في سهول سورية الداخلية . ووصل ما جمعه المقاطعية من الفلاحين اللبنانيين ٢٥٪ من المحصول ، وأحيانا وصلت النسبة الى ٥٠٪ ، اضافة الى تسخير الفلاحين أعمالهم الخاصة . ودفع الفلاحون الضرائب للمحاكم وما فرضه الاساقفة على الفلاحين بدورهم (٢٢) .

ونتساءل هل استكان الفلاحون لتلك المظالم (وما دور تنظيماتهم الحرفية في دفعها ؟ ان الفلاحين لم يكونوا قد وصلوا الى درجة من الوعي الطبقي القادر على جمعهم في كتلة واحدة مترابطة على أساس حربي بحث يقودهم لدفع حيف ومظالم الاقطاعيين والمبتزين . وكان توضعهم السكني متباعدة في القرى المنشورة هنا وهناك . وكانت الرابطة الاقوى التي تشدهم هي رابطة مبنية على أساس عشائري او عائلي . ورئيس العشيرة في نفس الوقت هو « الاقطاعي » وهو قائدهم اذا لزم الامر في أية عملية تمرد أو صدام .

ومع ذلك لم تخل بلاد الشام من بعض الثورات الفلاحية ضد الاقطاعيين في هذه الفترة ، خاصة اذا كانت الرابطة العشائرية غير موجودة بينهم وبين الاقطاعي . ففي عام ١٨٢٠م ثار الفلاحون على الامير بشير الشهابي عندما رفع نسبة الضرائب بأمر من والي صيدا . ورأوا في ذلك عودة الى عهد احمد باشا الجزار الجائر . فاجتمعوا في قرية انطلياس الواقعة شمال لبنان ، وكان عددهم ستة آلاف شخص ، وقرروا عدم دفع الضرائب ، فاضطر الامير بشير للفرار ، وخلفه في منصبه أميران شهابيان لم يتمكنوا بدورهما من فرض تلك الضرائب على الفلاحين . وأمام هذا الخطر الذي هدد سلطة الاقطاعيين ، قام الامير بشير الشهابي بالتحالف مع الشيخ بشير جنبلاط ، فأغرقا الارض بدماء الفلاحين الثائرين .

وعندما جاء المصريون الى بلاد الشام ، حاولوا تحويلها الى مستودع للدولة التي أراد محمد علي باشا انشاءها ، فأخذوا اجراءات عدة ، ولايقاف التدهور الزراعي ، حددوا الضرائب التي تجبى من الفلاحين ، وحاربوا الابتزازات الاقطاعية المختلفة ، في محاولة منهم لمنعها في نهاية المطاف ، فأعفوا الاراضي البكر والمحروثة حديثا من دفع أي نوع من أنواع الضرائب لمدة طويلة ، وخاض ابراهيم باشا المصري من أجل ذلك نضالا عنيفا ضد الاقطاعيين ، ولكنه لم يستطع القضاء على علاقات الانتاج الزراعي السيئة التي كانت مبنية على استغلال الفلاحين .

ولأهمية دراسة تلك العلاقات ، لما لها من تأثير على الاوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في بلاد الشام ، آثرنا القاء الضوء على بعض هذه العلاقات ورصد بعض المتغيرات التي طرأت عليها .

فالعلاقات الزراعية لم تكن واحدة في مقاطعات بلاد الشام آنئذ ، بل كان لكل مقاطعة تقريبا خصوصيتها ، وتحكمت بها عوامل عدة لا مجال لذكرها هنا . الا أن هذه العلاقات في مجملها كانت مبنية على أساس استغلال الفلاحين بشكل بشع . فالذين يعملون في الارض لا يملكون منها ومن انتاجها الا القليل ، في حين من يتحكمون بها كانوا يأخذون معظم انتاجها . ويمكن عرض نماذج مختلفة في بعض مقاطعات بلاد الشام . كفوطة دمشق . ومقاطعات اللاذقية (الجبلية والساحلية) وجبل لبنان وغيرها .

ففي غوطة دمشق حصل الفلاحون على نسب مختلفة من المحصول الزراعي بحسب طبيعة العلاقة الزراعية القائمة بين الفلاحين والاقطاعيين . فعندما كان الفلاحون يقومون بخدمة الاراضي وحرثها وزرعها . وجني محاصيلها ، كانوا يأخذون مقابل ذلك ثلث المحاصيل . أما اذا قدم الاقطاعي البقر للحراثة والبذار ، ودفع ضريبة الميري للدولة وتكفل بجميع المصروفات . كان الفلاحون يأخذون ربع المحصول . وكانت هذه العلاقة هي الشائعة في الغوطة .

وهناك الشراكة الحموية : وفيها يقدم الاقطاعي السكن للفلاحين ، والفلاحون العمل ، أما البذار والنفقات الاخرى فكانت مثالية ، ثم تؤخذ الضرائب المترتبة على الارض للدولة ، وبعد ذلك يقسم المحصول مناصفة بين الاقطاعي والفلاحين (٢٣) .

أما في مقاطعات اللاذقية فكان الامر يختلف بعض الشيء عن غوطة دمشق ، كما اختلف الامر بين مقاطعات اللاذقية الجبلية والساحلية ، ويعود الاختلاف الى كون اقطاعي الجبال « المتقدمين » هم زعماء العشائر التي ينتمي اليها الفلاحون ، سواء بالنسبة لعشائر جبال اللاذقية العربية أم الكردية أم لعشائر مقاطعات البوجاق والباير التركمانية . فالرابطة بين الاقطاعي والفلاح كانت رابطة مزدوجة : رابطة الدم من

جهة ، ورابطة (اقطاعي وفلاح) من جهة ثانية . في حين لم تكن الرابطة العشائرية موجودة في مقاطعات الساحل غالبا ، وكان هؤلاء الاقطاعيون يقيمون في احدى المدن الساحلية كاللاذقية أو جبلة أو بانياس الخ . . ولهذا اتصفت العلاقة بينهما بالاستغلال البشع . وحتى الرابطة بين الفلاحين في هذه المقاطعات كانت أسرية « الاسرة الواسعة » ولا يوجد تركيز عشائري صرف كما في المقاطعات الجبلية آنفة الذكر .

وعلى ضوء ذلك حددت التقاليد والعادات الموروثة ، طبيعة العلاقات الزراعية في مقاطعات الجبال أكثر من مقاطعات الساحل ، ويورد لنا صاحب المقترّب حالات مختلفة من العلاقات الزراعية في مقاطعات الساحل ، بين ضمانى ضرائب الميري أو الاقطاعيين من جهة وبين الفلاحين من جهة أخرى .

فالحالة الاولى : « يحط المعلم (أي الضمان أو الاقطاعي) ، البقر والبذارات والميري والمصاريف ، والفلاح يحط تعبهُ ويأخذ ربع الرزق من جميع الاشياء من حبوب وتوتون (تبغ) وحرير ودرة وسمسم وغيرهم » (٢٤) وأطلق على هذه العلاقة الزراعية اسم « المربعة » .

الحالة الثانية : « المعلم يحط النصف والفلاح النصف من جميع الامور من الميري لحد أقل مصروف ويقسمون الرزق (المحصول) مناصفة . وبعد القسمة يأخذ الفلاح الربع من حصة شريكه نظير أتعابه عليها » .

والحالة الثالثة : « المعلم يحط كل شيء من كيسه من غير ميري الى شيخ الضيعة . . . ويؤخذ الحاصل قبل قسم الرزق (المحصول) . ويكون من الستة واحد وفي حالات من الخمسة واحد . وهذا يتبع الاراضي الجيدات والخسعات » . في حين نرى اضافة الى هذه الحالات ، حالة رابعة في مقاطعات الجبال ، وهذه .

الحالة الرابعة : اذا ضمن أحد ضيعة ما من المقدم أو الآغا في مقاطعات الجبال « فلا يتكلف الى شيء كليا ولا يحط الفلاح شيء كليا . فقط عليه دفع مال الميري المترتب على الضيعة الى المقدم عن الفلاحين ويأخذ من الحنطة والشعير وكامل الحبوب الربع ومن الحرير التوتون (التبغ) النصف ، ومن الزيتون ، وأربع مرات بالسنة ، ذخاير معلومة كبار من فحم وحطب وخواريف وجاج وبيض ولبن وغيرها من الذخاير والخدمات متصلة الى بيت الضامن » (٢٥) .

وفي لبنان كانت العلاقات الزراعية معقدة وتختلف أحيانا من مقاطعة الى أخرى . وأشهر تلك العلاقات علاقة المشاركة ، وهي بدورها متنوعة وعلى درجة كبيرة من التعقيد ، ومنها أن يقدم الاقطاعي الارض للفلاح ليفرسها بالاشجار حتى تثمر ، فيتم

آنئذ تقسيم الارض بينهما وذلك حسب الاتفاق ، كأن يعطي الفلاح نصف أو ثلث أو ربع الارض ، وكان هذا النوع منتشرا في أراضي الامراء الشهابيين .

وهناك المشاركة بالزراعة الفصلية ، وتتعلق بنوعية الارض والمشروعات بتوفير البذار وأدوات العمل والحيوانات المتوفرة لدى الفلاحين التي ستستخدم في حرث الارض ثم بتوفير البيوت لسكن الفلاحين . وكانت حصة الفلاحين من المحصول ، تتراوح ما بين الثلث والنصف (٢٦) .

٢ - تناقص الملكيات الفلاحية الخاصة وتزايد الملكيات الإقطاعية الواسعة :

كانت معظم أراضي بلاد الشام مملوكة الرقبة للسلطان أو الافراد أو لجهة وقفية ، أو مشاعية ، وفي القليل النادر كان الفلاحين يملكون ملكية خاصة ، وكانت صغيرة المساحة لا تقوى في أحسن الظروف على سد حاجاتهم . كما كانت عرضة لسيطرة الاقوياء والمتنفذين بطرق مختلفة . وكانت حيازة تلك الاراضي تجري بطرق عديدة منها :

١ - شراؤها من الفلاحين الذين حل بهم الخراب ، فأثروا بيعها أو التنازل عنها للاقطاعيين . وتحولوا الى إجراء عندهم .

٢ - احياء الارض الموات ، واستعمال حق الاشتراء بالملكية .

٣ - استصلاح أراضي الاحراج في جبال اللاذقية ولبنان وفلسطين واستملاكها .

٤ - الاستيلاء بالقوة على أراضي الفلاحين من قبل الاقطاعيين ، أو بطرق ملتوية من قبل المرابين أو بعض التجار والصيارفة وغيرهم .

فاستغل هؤلاء حاجة الفلاحين للمال فأقرضوهم الاموال بالفائدة الكبيرة ونصبوا شراكمهم المختلفة لايقاع الفلاحين بهم ، وانتزعوا ما ييدهم من الارض بأبخس الاثمان فتحول الفلاحون الى إجراء ، أو تركوا الارض وهاجروا الى المدن أو خارج بلاد الشام بحثا عن الرزق . ونسوق مثالا على ذلك ما ذكره الصايغ عن المرابين والفلاحين في اللاذقية والطرق الملتوية التي اتبعها التجار في استغلال حاجة الفلاح لدفع ما عليه من أموال الميري وغيرها من الاتاوات « فيلزم يروح يتدين مصريات بالفائدة . . . فيرد التاجر على الفلاح : هذا ما بيصير عندنا في ديننا محرم جدا اكل الربا ، يعني الفائدة ، ولكن عندي رز أبيعك مقدار عازتك وأنت صرفه وخذ حقه ، اقضي حاجتك به ، وحرر لي سند شرعي في قيمة الرز ، أذكر التمسك ، بستانك أم أرضك رهن تحت المبلغ وفي حلول الوعدة ، ان ما دفعت لي الدراهم يكون البستان في بيعتي وملكي وحقه واصلك

بالتمام والكمال ، ويشهد شاهدان على ذلك ، فيضطر الفلاح لحمل الرز والتجوال به في الاسواق لبيعه بثمان بخس ، أو يرسل الفلاح الى عميل التاجر (لشرائه لحسابه دون أن يعلم الفلاح بعلاقة التاجر والعميل) ويكون حاصل الفائدة حوالي ٣٠٪ من أصل المبلغ ، ولا يستطيع الفلاح في الوقت المحدد ايفاء ديونه فيصبح البستان أو الأرض ملكا للتاجر بهذه الطريقة « (٢٧) » .

وفي لبنان برزت فئة من المرابين الذين أثروا على حساب الفلاحين ، فأقرضوهم الاموال بفوائد عالية بلغت في بعض الاحيان ٤٠٪ (٢٨) ، وكانت النتيجة عجز الفلاحون عن تسديد الديون ، فتنازلوا عن أراضيهم وبأبخس الاثمان لدائنيهم . . .

وفي دمشق لم يكن وضع الفلاحين بأفضل من اخوتهم في لبنان واللاذقية ، واستخدم المرابون أساليب مشابهة لما سبق مع الفلاحين . فاستغلوا حاجة الفلاح للمال ، فأقرضوه أموالا بالفائدة ، وسجلوا ذلك في سجلات محاكم دمشق الشرعية على أنهم أقرضوهم سلعا « مثل الصابون - والبن - والقمح - الشعير والآلجة » وحددوا ثمنها أكثر بكثير من ثمنها الفعلي ويكون الفارق بينهما « السعر الحقيقي والسعر المسجل » هو كمية الفائدة التي يريدون أخذها من الفلاح . احتيالا على الشريعة . فيضطر الفلاح للقبول أمام ضغط الحاجة .

وكان من أبرز التجار المرابين الذين سلكوا هذا الاسلوب ، خليل آغا ابن عبد الرزاق المسودن . ففي سنة ١٢٠٣ هـ . استدان منه أهل قرية سكا من غوطة دمشق الشرقية « ٩٦٩٦ قرشا فضة صحيحة معاملة شامية على حكم التفصيل الآتي ذكره : ٨٣٣٠ قرشا من جهة دين شرعي » (وهو المبلغ الفعلي الذي قبضه الفلاحون منه) ، ثم ١٦٦٦ قرشا ثمن بن حجازي (وهذا البن لم يستلمه الفلاحون وانما كان بمثابة فائدة أخذها التاجر على المبلغ المذكور أعلاه) (٢٩) . ويمكن رصد مثل هذه الديون بكثرة في صفحات سجلات محاكم بلاد الشام في هذه الفترة .

أما صيارفة اليهود في دمشق . فقد أدلوا بدلوهم في ابتزاز الفلاحين الشاميين وافقارهم . وجنوا من خلال ذلك مبالغ كبيرة ، واستغلوا وجودهم في قمة الادارة المالية لولاية دمشق لتحقيق ذلك . فكانوا يخفضون سعر النقد قبل خروج قافلة الحج . ثم يقوم أبناء جلدتهم المرابون بتسليف جنود حراسة قافلة الحج الاموال على حساب المستندات التي بأيدي الجنود لاستردادها من حساب الضرائب الميرية ، التي ستجمع من الفلاحين عند نضج المحاصيل الزراعية (٣٠) . ثم يتربصون بالجنود على أبواب سرايا الوالي في دمشق لشراء تلك السندات الموجودة في أيديهم ويحتفظون بها الى حين جمع أموال الميري من الفلاحين . ثم يرفع الصيارفة أسعار النقد . وعلى

ضوء ذلك يقوم السماسرة بقبض قيمة السندات . فجنوا بهذه الطريقة مباح كبيرة من الفلاحين . « حتى أصبح يهود دمشق أغنى سكانها » (٣١) .

واستطاع المايون والتجار والاقطاعيون والمتنفذون، السيطرة على أراض واسعة من الاراضي الاميرية والوقفية بالرشوة والمال . ففي اللاذقية : كان للعلويين أوقاف خيرية ، اصطفاهم رجال الدين منهم . وسجلوها في دوائر الطابو لأنفسهم بعد صدور قانون المجلة العثماني سنة ١٨٠٩ م ، رغم أنهم قبل ذلك كانوا يأكلون ريعها . ويستغلون جهد الفلاحين الذين يعملون عليها . ويعتبر ذلك من أسباب بروز بعضهم كاقطاعيين كبار في الفترات اللاحقة .

وفي دمشق استخدم المتنفذون طرقا مختلفة للسيطرة على أراضي الاوقاف ، فاحتجوها لأنفسهم ، وأضروا بالجهات التي حسبت من أجلها . ومن هذه الطرق :

١ - شد السكة أو مشد السكة - ويعني ذلك استحقاقا لحرث الاراضي التي ليست مملوكة الرقبة للحرث .

٢ - أداء مرتب الوقف اذا كانت الارض موقوفة الرقبة بعد أداء حق حرثها .

٣ - الاستبدال : كأن يتواطأ هؤلاء مع القضاة والحكام ونظار الاوقاف لاستبدال أراضيهم السيئة بأراضي الاوقاف الجيدة والتي تفوق الاولى مساحة في بعض الاحيان .

٤ - دفع بدل القيمة للسيطرة على البساتين وما تشتمل عليه من جذور الفضة ومعاجن المشمش (في أراضي الغوطة وغيرها) .

٥ - البناء على أملاك الاوقاف « ما يسمى حكرا » على أن يعطى المتولي على الاوقاف مبلغ من المال ويسمى خدمة » .

وكان هؤلاء المحتالون المتنفذون ، يدفعون مبلغا من المال مسانهة للمتولين على أملاك الاوقاف . ويسمى ذلك « دينا مؤجلا » ، أما الذين قاموا بغرس الاشجار على أرض الاوقاف فيدفعون مقابل استثمار تلك الاشجار مبلغا من المال يسمى (احتراماً) . ويمكن رصد العديد من هذه الحالات في سجلات محاكم دمشق المختلفة .

ونورد أحد الامثلة على ذلك ما حصل في سنة ١٢١٦ هـ من استبدال أرض سيئة بأرض جيدة تعود لأوقاف المرحول جمال الدين الخضيري ، وكان ناظرا على أوقافه ، قاسم آغا بن محمد آغا الدمشقي وابن عمه اسماعيل آغا . وذلك بالدرهم والدنانير ، ورغم أن تلك العملية كانت احتيالا لحيازة أرض من أوقاف المذكور ، فان القاضي قد وافق على ذلك في ١٣ شعبان ١٢٢٦ هـ . متذرعاً بحجج واهية » (٣٢) .

ولم تتعرض أراضي أوقاف المسلمين لمثل هذه الحيل فحسب بل شارك في ذلك

بعض أهل الذمة للسيطرة على أراضي أوقافهم المختلفة . وهكذا « سيطر أهل السوء على أملاك الأوقاف واحتكروها وورثوها لابنائهم وأحفادهم » (٢٣) .

وأصبح المحتالون والمرابون والمتنفذون يملكون مساحات شاسعة من أراضي الغوطة وحوران والبقاع والمرج والقلمون وغيرها . وأصبح الفلاحون أكثر بؤسا . وتوسم الفلاحون الخير في قدوم المصريين الى بلاد الشام . وعلى الرغم من خوض إبراهيم باشا المصري نضالا عنيفا ضد الاقطاعيين في بلاد الشام ، الا أنه لم يستطع القضاء على أسلوب الانتاج الاقطاعي ، أو يبدل من طبيعة العلاقات الزراعية التي بنيت على استغلال الفلاحين .

وعندما استعاد العثمانيون بلاد الشام من المصريين في سنة ١٨٤٠ م . لم يسعوا لصالح الفلاحين ، بل أعادوا الاقطاعات التي نزعوا من الاقطاعيين في العهد المصري . ولما كان مهمهم التسريع في عملية الاصلاح احتاجوا للمال ، وكان على الفلاحين أن يدفعوا فحجر الفلاحون أراضيهم وشكلوا عبئا على سكان المدن . فأصدر العثمانيون أوامرههم الى ولايتهم « بمنع الفلاحين من التسكع في شوارع المدن والعودة الى أراضيهم » (٢٤) ولكن الولاة لم يقدرُوا على ذلك .

وعرضت الاراضي الزراعية للبيع وبأبخس الاثمان ، وزادت ديون الفلاحين الذين بقوا في أراضيهم ، وعجزوا عن دفع الضرائب . فاضطروا لتقديم « عرضحال » في بعض الاحيان الى السلطات العثمانية المحلية يطلبون فيها اعفاءهم من الضرائب أو تخفيفها أو تقسيطها . وقامت الدولة بطرح المالكات بالمزاد العلني . فاستغل المرابون والتجار والمتنفذون تلك الحالة . وحازوا على المالكات . فتناقص عدد مالكي الارض وزادت مساحات الارض التي تملكها القلة وبرزت الملكيات الواسعة . وكان ذلك مقدمة لاستملاكها نهائيا من قبل هذه الفئة في الفترة اللاحقة (النصف الثاني من القرن التاسع عشر) بفعل ما صدر من تنظيمات وقوانين من الدولة العثمانية كخط شريف سنة ١٨٥٦ م ، وقانون المجلة العثماني في ١٨٦٩ واكتماله في سنة ١٨٧٦ م .

الحواشي

- (١) كانت الملكيات الخاصة حول القرى والمدن ،
ففي جبال لبنان كانت أراضيها عبارة عن
مدرجات بفعل الطبيعة الجبلية وكان من
تلك الأراضي (الجلول جمع جل) وهي أرض
مطوقة بسور من الحجارة تزرع بأشجار
التوت والتبغ ومنها أرض (الكروم) ، وأرض
سليخ ، وأرض قلع ، وهي ملك للقرية
وأرض المشاع ، بها غابات ومراعي للقرية ،
وأرض بمثابة بيدل للقرية - وفي ريف
اللاذقية كنت ترى أراض مسورة بحجارة أو
بالعوسج أو بالدیس، صغيرة المساحة تزرع
بالخضار والأشجار المثمرة ، أو تكون
تحت ينابيع مياه القرية ان وجدت ، إضافة
الى البيدر الذي يستخدم من قبل أبناء
القرية .
- (٢) انظر : لاميتون ، آن ، نظرات - الاقطاع
(ترجم الى العربية ونشر في كتاب الاجتهاد)
ص ٢٦٩ - ٢٩٧ .
- (٣) انظر : مجهول ، مذكرات تاريخية ، ص ٣٥
نعيسة ، يوسف ، مجتمع مدينة دمشق ،
ج ١ ص ٣٠٨ ، دمشق ١٩٨٦ م .
- (٤) كانت لكل مقاطعة في اللاذقية شيخها أو
(المقدم) وهو زعيم العشيرة التي تستقر في
المقاطعة . ويرتبط الفلاحون به بالرابطة
العشائرية ، ويفصل كل عشيرة عن الاخرى
في الجبال وادي أو مرتفع أو نهر . وفيها
حاضرة كبيرة يستقر فيها المقدم . وكانت
متسلمية اللاذقية مشكلة من ١٤ مقاطعة هي
«القدموس ، بني علي ، المهالبة ، القرداحة ،
الجهنية ، دريوس البهلولية ، المرقب ،
الخوابي ، زميرين ، صهيون ، جبل الكراد ،
الباير ، البوجاق » . انظر : الصايغ -
فتح الله بن انطون . المقترَّب في حوادث
الحضر والعرب . مخطوط . ص ٥٨ -
ص ٥٨ ب .
- (٥) الصايغ ، المصدر السابق ص ٦١ ب و ص
٦١ آ .
- (٦) الصايغ ، المصدر السابق - ص ٥٨ آ .
- (٨) انظر : رافق عبد الكريم ، بلاد الشام
ومصر ، ص ٣٨١ .
- (٩) انظر : انيس ، محمد ، الدولة العثمانية
والشرق العربي ١٥١٤ - ١٩١٤ م ص ١٥٢ ،
القاهرة سنة ١٩٧٧ م
- (١٠) استقر سكان سهل حوران في عدد من القرى
كانت كل واحدة منها محاطة بأراض يعاد
توزيعها سنويا . وفي كل قرية كان في مركز
القيادة اسرة أو اثنتان تبعاً لعدد أفراد الاسرة
أو تضامنها وسبب قدرتها الانتاجية والثروة
الناجمة عن ذلك . وكان من تلك الاسر
(المقداد والحريري في بصرى - والشريدة في
الكورة في عجلون - والمجالي في الكرك) . وكانت
ابرز القبائل التي نزلت في حوران (ولد
علي والرولة) .
- (١١) انظر : العبد ، حسن آغا . قطعة من تاريخ
حسن آغا العبد ص ١١٢ ، دراسة وتحقيق
يوسف نعيسة . دمشق ١٩٧٩ م .
- (١٢) العبد ، المصدر السابق ص ١٢٠ .
- (١٣) الصايغ ، المقترَّب ص ٦٦ آ ص ٦٦ ب .
- (١٤) الصايغ ، المصدر السابق ص ٦٦ ب . أما
الحوالية فهم الجباة الذين يرسلهم الضمانون
أو الاقطاعيون لجباية الضرائب من الفلاحين
ولهم على ذلك مبلغ معلوم من المال .
- (١٥) انظر : نسكايا ، آسيميليا . المرجع السابق
ص ٤٩ - ٥٠ . علماً بأن الدرهم كان يساوي
قطعة من الارض تتسع لبدر (مد) من القمح
يعادل وزنه الان ٩ كغ .
- (١٦) ألغت الدولة العثمانية نظام التيمار ونظام
السباهية وكذلك أوجاق الانكشارية فيما
بين ١٨٢٦ - ١٨٣١ م .

- (١٨) انظر سجل القسم العسكرية بدمشق رقم ١٢٥٠/٣٤٠ - ١٢٥١هـ / ص ٥٣ - القضية مرخة في ٢١ صفر سنة ١٢٥٢هـ .
- (١٩) انظر : ابن عابدين . محمد أمين - رد المحتار على الدر المختار ج ٣ ص ٣٥٣ .
- (٢٠) انظر : السجل رقم ٢٣٦ من مجموعة سجلات محاكم دمشق الشرعية لعام ١٢٥٠ - ١٢٥١ ص ١٤٠ - مديرية الوثائق التاريخية بدمشق . للمتحف الوطني فيها .
- (٢١) الصايغ : فتح الله بن انطون - المقرب في حوادث الحضرة والعرب ص ٦٦ أ و ص ٦٦ ب .
- (٢٢) انظر : نسكايا . آ. . سيميليا - الحركات الفلاحية في لبنان ص ٥١ و ص ٥٢ و ص ٥٣ .
- (٢٣) انظر : حنا عبد الله . القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سورية ولبنان - القسم الاول ص ١٢٠ . ثم القاسمي - محمد سعيد ، قاموس الصناعات الثمانية . ج ١ ، ص ١٥٦ ص ١٦٣ - ١٦٨ .
- (٢٤) الصايغ - المصدر السابق . ص ٧١ ب .
- (٢٥) الصايغ ، المصدر السابق ص ٧١ ب و ص ٧٢ أ .
- (٢٦) نسكايا . آ . سيميليا - المرجع السابق ص ٤٤ - ٤٥ .
- (٢٧) انظر : الصايغ ، المقرب في حوادث الخضر والعرب ص ٦٩ أ و ص ٦٩ ب .
- (٢٨) انظر : نسكايا . آ. . سيميليا ، المرجع السابق ص ٢٥ .
- (٢٩) انظر : سجل المحكمة الكبرى بدمشق رقم ٢٢١/ص ٣٨٨ .
- (٣٠) تخرج قافلة الحج على حساب الاشهر القمرية وغالبا ما يكون ذلك مخالفا للاشهر الميلادية .
- (٣١) انظر : تفعيل ذلك في مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق . العدد ٩ ص ٦٤٥-٦٤٦ سنة ١٩٢٩م .
- (٣٢) انظر تفاصيل ذلك في سجل المحكمة الكبرى بدمشق رقم ٢٥٠/ص ٨٣ - كما ورد ذكر حوادث مماثلة لاستبدال املاك الاوقاف بملكيات أخرى . في سجلات المحكمة الكبرى بدمشق رقم ٢٢١/١٢٠١ - ١٢٠٢هـ ص ١٧٨ و ص ٢٢٨ و ص ٢٣٠ . ثم سجلها رقم ٢٤٥/١٢١١ - ١٢١٦هـ ص ٣٤٤ .
- (٣٣) انظر : كتابنا مجتمع مدينة دمشق ، ج ١ ، ص ٤٥٩ .
- (٣٤) انظر : الوثائق التاريخية بدمشق - المجلد الثاني ص ٣٦ و ص ٣٧ الوثيقة رقم ٣٠ المتحف الوطني بدمشق - دار الوثائق التاريخية .

الفيل المبارك

نظام الري والتنظيم الاجتماعي في وادي شهر باليمن

((خلال القرون الثلاثة الماضية))

د. مارثا مندي
معهد الآثار والانثروبولوجيا
جامعة اليرموك

مقدمة (١) :

تعد هذه الورقة محاولة للبحث في البناء والتغير الاجتماعيين في منطقة محددة من الوطن العربي تتميز تاريخيا بنظم سياسية متذبذبة بين المركزية واللامركزية ، وهي تركز على تاريخ نظام الري في جدول دائم الجريان يطلق عليه في الوثائق القديمة « الفيل المبارك » وعلى ملكية ما هو أثنى من الأرض في بيئة شبه جافة ألا وهو الماء . تبدأ الورقة بتحليل البنية الزراعية وطبيعة توزيع حقوق الري كما لحظتها في فترة بداية السبعينات من هذا القرن ، ومن ثم تحاول إعادة بناء الصورة لمراحل تغير أنظمة حقوق الري من خلال سلسلة من الوثائق المكتوبة في القرون الثلاثة الماضية . وبذلك فنحن نحاول المزاوجة بين الانثروبولوجيا والتاريخ .

تمثل هذه الورقة في الواقع نوعا من ردة الفعل ضد بعض أنماط التحليل الانثروبولوجي التي تم احيائها في الدراسات الخاصة بالمجتمع اليمني والمجتمعات العربية بشكل عام . تتميز الابحاث الانثروبولوجية الحديثة حول اليمن الشمالي بوجود سلسلة ممتازة من الدراسات حول « مفهوم القبلية » (٢) تتفق جميعا على السمة السياسية للتنظيم الاجتماعي الريفي اليمني الشمالي ، وعلى أن تضامن المجتمعات الريفية ليس منظما فعلا من حيث النسب (٣) . وجميعها توثق اللغة التي يتم بها بناء التضامن ، ولكنها تقدم اشارات قليلة - وهو أمر مستغرب - لعناصر التاريخ الاجتماعي المطلوبة في جزء من العالم أقل عراقة - أي البيئة ، الاقتصاد ، السكان ، والتقنية (٤) .

« ملكية الأرض وأثرها في التبدلات الاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي » ، لجنة كتابة تاريخ العرب بجامعة دمشق ندوة ، ٢٨ - ٣٠ / ١١ / ١٩٨٨ .
دراسات تاريخية ، ٣٥ و ٣٦ ، حزيران ١٩٩٠ .

كيف نفسر حالة الدراسات الانسانية الراهنة عن اليمن ؟ انها ناجمة ، من ناحية عن مناهج البحث . ففي مجتمع معقد ، لا توفر فيه السلطة المركزية سوى القليل من التوثيق ، يصعب علينا تكوين فكرة عامة عن التركيب الاجتماعي . فالباحث الاجتماعي في الميدان ، لوحده ، يتعلم أولا التعبير المحلي ومن ثم يتعلم شيئا عن الجغرافيا والتاريخ . ان احياء القبيلة كمفهوم اساسي في التحليل الاجتماعي نابع كذلك عن الظروف السياسية والاقتصادية الراهنة ، فعلى صعيد الجزيرة العربية يضفي اقتران النفط وعلم الاجتماع الخلدوني على المفهوم صبغة محترمة (٥) . أما على صعيد الغرب ففي عالم موحد اقتصاديا بشكل كبير ، ثمة تشجيع لدراسات انسانية تركز على استمرارية فوارق ثقافية متجسدة في التركيب اللغوي وبعيدة عن الاقتصاد (٦) .

تهدف هذه الدراسة الى العودة للعناصر الاساسية للتاريخ الاجتماعي ، منطلقا من الممارسة لا من القول ، أي من المظاهر المادية للتفكير (٧) . انها ممارسة عملية الري التي تعتمد عليها حياة مجتمع صغير ، والتي تقع في نقطة تقاطع الجغرافيا والتاريخ . ان التحليل بالضرورة محدد ، والهدف يتمثل في أن يعاد لدراسة المجتمع الريفي اليمني اطارها التاريخي والجغرافي الذي تفتقر اليه التحليلات البنيوية والخطابية (٨) . ان لا مركزية النظام القديم تعني أن المجتمعات الريفية لم تكن جميعها بصورة واحدة ، لم تكن مجرد عدد من خلايا « دور كهيم » الشريطية . لقد وجد المجتمع الوطني عند نقاط التقاطع والالتقاء للأنظمة المحلية ، مترابطة بلفة سياسية مشتركة ومن خلال نسيج خاص من خيوط الانتماء السياسي .

وقد يتبادر الى ذهن المؤرخ بأن المنهج المتبع في هذه الدراسة ، أي التركيز على منطقة محددة جدا لا تتجاوز مسار الجدول وهي حوالي عشرة كيلومترات منهج عقيم لكون الشريحة الاجتماعية محدودة لدرجة أنها قد لا تمثل شيئا عاما بالنسبة للمجتمع اليمني ككل ، أو انها لا تمثل سوى نفسها . ولكن اذا توخينا فهم التاريخ الاجتماعي اليمني الحديث فلا بد لنا من أن نتجاوز نمطين من التحليل : أولهما أنثروبولوجي وهو مجرد سرد للوقائع والاحداث السياسية كما تدون في مؤلفات رجال السياسة على مر العصور (٩) ولهذا فانه في مجتمع لا مركزي السلطة علينا أن نعتمد دراسات لأنظمة جزئية في مناطق محدودة ، وعندما يتحقق ذلك ستنهأ لدينا امكانية التحليل الكلي من خلال نسيج من الأنظمة المحلية المتشابكة . ذلك انه لا تتوفر الوثائق الكافية لتكوين صورة عامة عن المجتمع من اللحظة الاولى ، ولذلك لا بد من بناء لبنة بعد أخرى لتكوينها . ولكن المصادر لكتابة التاريخ الاجتماعي لمنطقة ذات حكم لا مركزي في الوطن العربي تظل محدودة لدرجة أنه لا مناص من اللجوء لملء الفراغات بين الوثائق النادرة عن طريق التاريخ الشفهي المعتمد على الذكريات . وهذا ما تحاول هذه الورقة .

الموقع :

في القرن العاشر الميلادي كتب الهمداني :

ومن مآثر اليمن شهر وهو موضع فيه واد وقلعة مصنعة منسوب كل ذلك الى شهر بن سعد وهو على ساعتين من صنعاء أو أقل وفي هذا الوادي نهر عظيم يسقي جنتي الوادي ، وهما ألوان من الاعناب وغراسه من البياض والسواد والاحمر الملاحى والاطراف والنواصي والزيايدي والفارسي والجرسى والعيون والضروع والقوارير والسيستان والرومي والنشاني والدوالي والامعر والدريج والرازقي وغير ذلك . وبه أصناف العضاة وبه من أصناف الخوخ الحميري والفارسي والخلاسي وبه التين والبلس والكمثري الذي ليس في أرض مثله . يقول ذلك من يفد الى صنعاء من الغرباء . والاجاص والبرقوق والتفاح الحلو والتفاح الحامض واللوز والجوز والسفرجل والدارياح والرمان والورد والشقائق والرثم .

وفي تساقى مائه أن يشرب الاول فالاول ولا يؤثر فيه سلطان على يتيم ولا ذمي . وان كان لا شيء فيها ، وكان صاحبها ببلد الروم أو غيره سقيت له اذا حل أوانها ويكون توالي الشرب من أسفل الى أعلى وكان بعض خدم السلطان جر الفيل الى عنب السلطان بغير علم الدائل فهدم غروسه كلها ولم تغيره غائلة السلطان . وان كان لا يسلمن في صنعه صلب .

وكان هذا الفيل في الجاهلية على ضعف ما هو عليه اليوم حتى وقعت في اليمن زلازل قطعت بعض مآاته بقول أهله واجتلابه من جبل حضور ومخرجه في أسفل ريعان أو أعلى شهر (١٠)

وحتى بداية السبعينات من هذا القرن بقي ارتباط الماضي بالحاضر متجسدا ، صحيح انه تغير الكثير : فقبل ربع قرن شهدت البيوت الثلاثة الواقعة في الوادي والحي الصغير في القرية رحيل أصحابها اليهود ؛ كما أن أنواعا من الكرمة أقل زرعت ؛ ومساحات من الارض أوسع خصصت للقات ؛ وظهرت مضخات تعمل بالمحرك ؛ وبفضل استخدام المركبات صارت المنطقة الى بعد ربع ساعة فقط عن صنعاء . ولكن وبعد مرور نحو ألف سنة على الهمداني ، ظلت زراعة الفواكه سائدة في المنطقة ؛ (١١) وحقوق ملكية الارض ، ومعها المياه ، بقيت فردية الى حد كبير ؛ واستمر التوتر القائم بين السلطة السياسية واستقلالية الاشراف على الري طابعا للنظام . وكما يوضح لنا الهمداني فان ادارة الري تقع عند نقطة تقاطع العناصر التالية : أنماط الانتاج ، بنى الملكية ، والتنظيم السياسي . يمكن أن نبدأ بالممارسات الملموسة وقصة تغيرها ، وهذا

د. مارثا مندي
من شأنه أن يتيح لنا امكانية استكشاف العلاقات المجردة التي تعتبر تجسيدا ماديا لها (١٢) .

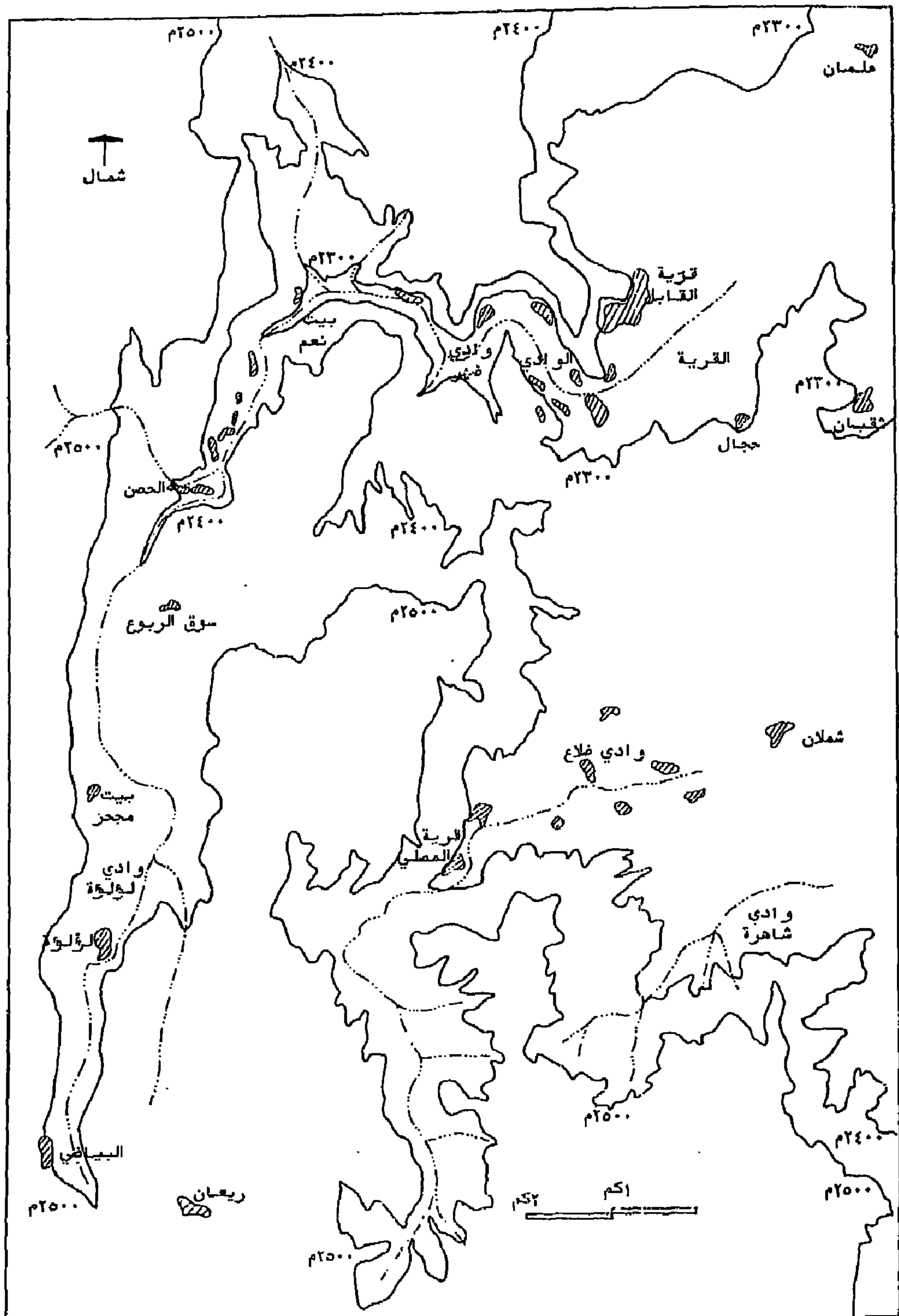
الاطار الجغرافي :

تبين الخرائط المرفقة شيئا من جغرافية الوادي : انه واد معمق يتسع عند سهل فيضي صغير ، وهو عبارة عن مجرى متعرج طوله حوالي عشرة كيلومترات . وكان للوادي عدة مصادر : جدول دائم الجريان ينبع من عشرة ينابيع في محل بيت نعم ؛ صرف سطحي من أمطار ربيعية وصيفية تتقارب وتلتقي كسيول محلية خمسة ؛ وفيضانات السيول (سيل النقييل الاسود) القادمة من مرتفعات جبل حضور على طول ريعان وعبر وادي لؤلؤة . ففي عام ١٩٧٥ اندفعت فيضانات السيول من جبل حضور في الوادي على نحو لم يسبق له مثيل خلال مائة عام مدمرة في طريقها الناس والبيوت والكروم في كافة أرجاء بيت نعم والوادي . ووصلت مياهها الى قرية علما في سهل صنعاء .

قاع الوادي مقسم الى قطع أرض صغيرة مسورة ومروية . وفوق الوادي تقع حقول أوسع مسواة بعناية حيث تزرع فيها الذرة البيضاء والشعير والقطاني كمحاصيل بعلية ربيعية أو صيفية . وتصل أراضي الزراعة البعلية الى المناطق العليا باتجاه مناطق زراعة الحبوب في جبل حضور حيث معدلات هطول الامطار أعلى . ويتبع الاستيطان في المنطقة خط مجرى الجدول المعمق . عند منبعه ، وعلى حصن طبيعي ، يقع تجمع البيوت الوحيد في الجزء العلوي (بيت نعم) . وتشرف المستوطنات (الحصن وبلد بيت نعم) ، ليس على المنطقة المروية الضيقة الواقعة في الناحية السفلي فحسب ، وانما كذلك على أراضي الحبوب الاوسع الواقعة خلفها ، حيث يقام السوق المحلي الضخم كل يوم اربعاء ويدعى سوق الربوع . في هذا السوق تباع منتجات الاراضي المروية الى منتجي الحبوب ، ويمارس الجزارون من سكان الوادي الذين يحضرون الى سوق الروضة في بني الحارث أيام الاحد ، والى سوق الثلوث في بني الحشيش أيام الثلاثاء ، يمارسون حرفتهم ويشتررون المواشي . وبين الفينة والاخرى ، عندما يقتضي الامر ، يحضر شيخ همدان الذي اتخذ من وادي ضلاع المجاور مقرا له منذ قرابة قرن ، لتسوية النزاعات . ويأخذ الاستيطان باستثناء التجمع في أعلى بيت نعم شكلا مميزا : مجموعات من بيتين أو ثلاثة بيوت ، معروفة بأسماء العائلات ، منتصبة على

الخريطة (١) : مجاري السيول في أودية ضر و ضلاع ولؤلؤة (النقاط المظلمة هي أماكن سكنية) .
وقبل استخدام المضخات الآلية كان الري في وادي ضر و وادي لؤلؤة يتم بواسطة الاستغلال المباشر لمياه الينابيع . وأما في وادي ضلاع فكان الري يتم بواسطة قنوات محفورة تحت سطح الأرض .

←



د. مارثا مندي

المرتفعات مثل قلاع صغيرة ، في منتصف انحدار الوادي تبرز آثار حصن منيف ، والى أسفل الحصن في الوادي تقع تدرجات صخرية قديمة لتخفيف قوة السيل تدعى « المرد » ، وتشكل الحدود الفاصلة بين مجتمع بيت نعم ومجتمع الوادي . ابتداء من ذلك المكان بنيت المنازل على حواف الوادي ثم ، تدريجيا ومع اتساع الوادي ، امتدت الى قاع الاراضي المروية . وعلى نقاط معينة على طول مرتفعات الوادي تقوم أبراج مستديرة . وتحتوي المستوطنة الوحيدة في الوادي الواقعة على تلك المرتفعات ، وهي طيبة (دورم القديمة) ، على آثار حصون أكثر أهمية (١٢) . وتتألف طيبة اليوم من بعض المنازل البعثرة ، ولكن مسجدا كبيرا وأحواضا كبرى محفورة في الصخر تدل على أن القرية كانت يوما ما مركزا محليا مهما . وعبر الوادي المقابل لحصن منيف ، ثمة مرتقى سهل يصل الى ما وراء طيبة التي تقع في مكان مطل على طريق صنعاء (باب الدربة) وعلى الطريق المؤدي الى سوق الربوع ولؤلؤة . كما أن الطبقة الصخرية البركانية السوداء التي تطل على الطريق القادمة من صنعاء ، تخفي بقايا حصن قديم . ان الاستيطان أكثر كثافة في أسفل الوادي ، ويتعلق عدد قليل من الدكاكين حول شجرة (طالوكة) القديمة العظيمة حيث يعمل الجزارون والباعة المتجولون المحليون بتجارتهم أيام الجمعة ، احياء لذكرى ما يقال انه كان ، قديما ، سوق الوادي (١٤) . عند الزاوية السفلى للجدول ، وعلى وجه الطبقة الصخرية تقوم دار الحجر ، القصر الصيقي للأئمة السابقين (١٥) . في عام ١٧٥ كشفت الفيضانات بقايا تدرجات صخرية قديمة في الوادي أسفل القصر وبقرب الخط الفاصل الحالي بين مجتمع الوادي ومجتمع القرية . وثمة مستوطنة أكثر مدنية ، فيها مسجد كبير ودكاكين دائمة « وسوق للنساء » صغير في الشوارع الخلفية وهي قرية القابل ، ويزيد عدد سكانها على سكان كل احياء الوادي وهي متوجة بآثار حصن صغير اسمه « ساود » ، وشكلها دائري وتحيط بها البساتين الخضراء .

وباستثناء بعض أيام الربيع أو الصيف ، عندما تندفع فيضانات السيول من المرتفعات المجاورة للوادي ، فان الزراعة المكثفة المروية تعتمد على المياه المستمدة من الجدول . ويتبع الاستيطان والري خط مسار الجدول مشيرا التوتر بين القاطنين في أعلى الوادي والقاطنين في أسفله . وقد توصلوا مع الزمن ، الى ايجاد طرق من شأنها احتواء ذلك التوتر . وهكذا ، قسمت حقوق المياه الى نصفين بالضبط حسب نظام تقاسم الوقت القائم على مبدأ الثلاثين يوما ، اذ يذهب النصف الاول الى الاراضي العليا في الوادي ويذهب الثاني الى الاراضي السفلى المفتوحة تحت دار الحجر حيث يتسع الوادي عند سهل صنعاء . وعلى المستوى السياسي يواكب هذا التقسيم التحالفات السياسية الريفية الكبرى في شمال اليمن ، وهي حاشد وبكيل . خمسة عشر يوما من الري للقسم العلوي ، أي الوادي وبيت نعم التابعة لهمدان وحاشد ،

ونفس المدة للقسم السفلي أي قرية القابل التابعة لبني الحارث وبكيل . ويشمل القسم العلوي فرعين هما : بيت نعم ، وله أربعة أيام ونصف من السقاية ، والوادي وله عشرة أيام ونصف ، (أو خمسة وعشرة أيام) إذا ما أخذ بعين الاعتبار تحويل الماء الى قناة صغيرة من ماء الشرب (تدعى « الشفرة ») وتستخدم للري أسفل دار الحجر في أراضي الروض التي تملكها الدولة (١٦) . ولكن بالتدقيق عن قرب يلاحظ ان هذه الاقسام الثانوية تتوافق مع الجغرافيا : ففي بيت نعم يجري الجدول في مجراه الطبيعي ، أما في الوادي فيرتفع الى أعلى ويجري في قناة ؛ في بيت نعم تنتصب البيوت على المرتفعات كالحصون ، بينما تقوم في الوادي على الحواف في البداية ومن ثم ، تدريجيا ، تحتل القاع الاكثر اتساعا . ان التدرجات الصخرية القديمة ، القرية من الحدود الحديثة بين المجتمعات الثلاثة ، تعطي بعض المصادقية للقصص التي يرويها الهمداني والسكان المحليون من أن الجدول في العصور القديمة ، كان يشكل جزءا من نظام ري ينتفع من مياه الفيضان القادمة من جبل حضور (١٧) . هنا الجغرافيا والتاريخ يتقاطعان : فقسم كبير من منطقة مجمع الامطار المشتركة هذه مرتبط ، بشكل ما وحتى الان ، بفرع من همدان يدعى « الربع » (١٨) .

في القسم الاوسط من نظام الجدول ، وهو « الوادي » ، يأخذ الاستيطان والري ، وحتى السياسة ، شكلا خطيا . فثمة ثمانية أحياء في الوادي ، سبعة منها تقع على طول الجدول وواحد فقط ، وهو طيبة ، يقع على المرتفعات المطلة عليه (١٩) . ويشرف على الري مشرفان (دائليان) مسؤولان عن ضبط الدور يختاران من قبل قادة الاحياء العلوية والسفلية . وعلى الرغم من أن الحكومة المركزية قد اعترفت رسميا بشيخ واحد للمنطقة ، إلا أنه في الستينات والسبعينات كان ثمة شيخان في الواقع ، أحدهما من القسم العلوي للوادي والآخر من السفلي (٢٠) . ومن هنا تبدو الجغرافيا وكأنها مترجمة مباشرة الى ممارسة اجتماعية بطريقة الاندماج البطيء في التقاليد . لكن ، دعونا نلقي نظرة فاحصة على تفاصيل عملية الري في الوادي .

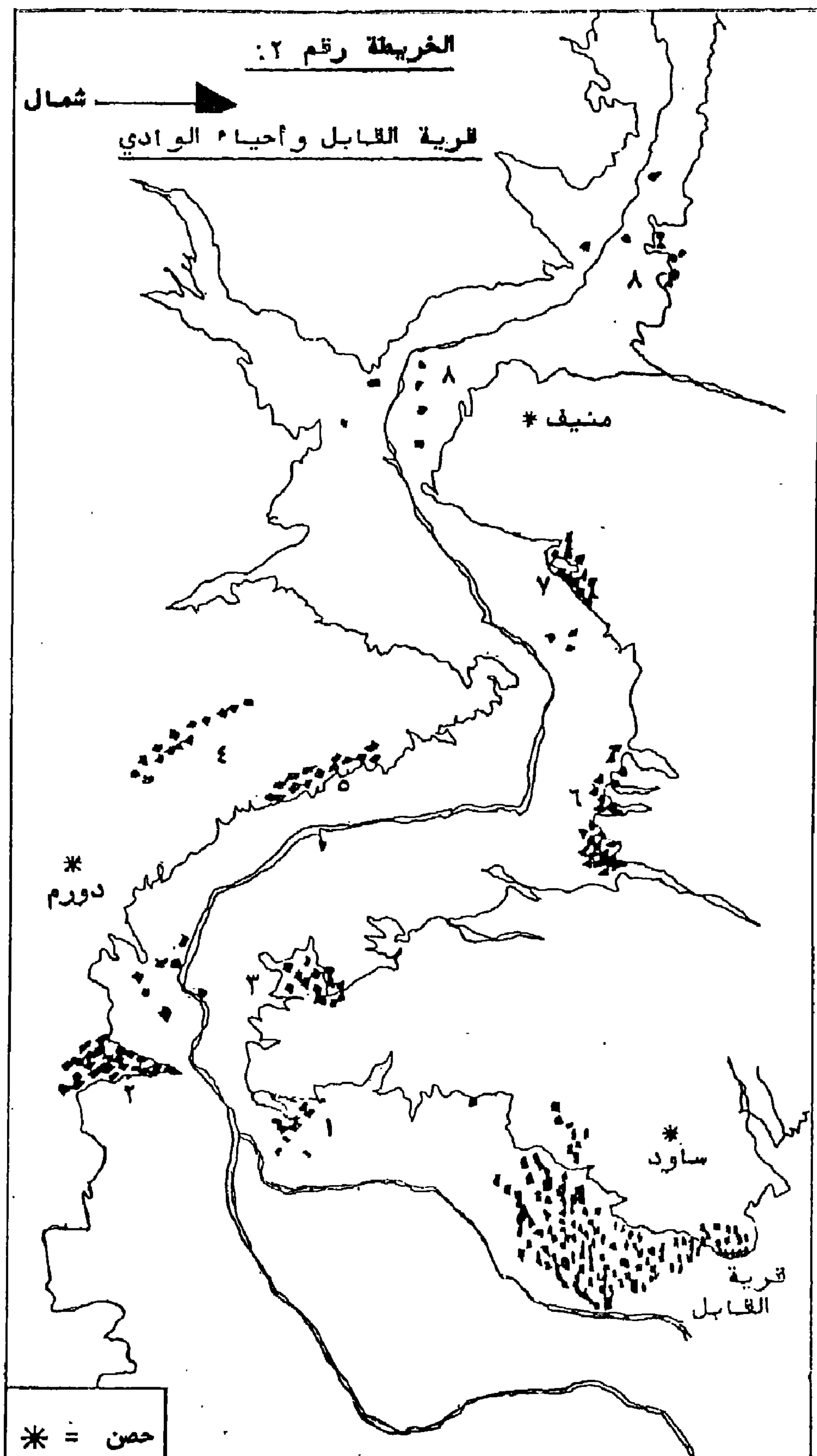
الري في بداية السبعينات :

على الرغم من أن المبادئ الاساسية التي تحكم توزيع المياه في المجتمعات الثلاثة ، بيت نعم ، الوادي ، والقرية ، متشابهة ، إلا أنه لا يوجد تنسيق كامل للري على مستوى نظام الجدول ككل . إذ أن كل مجتمع من المجتمعات المذكورة يقوم بتنظيم توزيع المياه داخل أراضيه الخاصة ويعين مشرفه الخاص على الري ، وهي وظيفة مختلفة عن وظيفة القيادة السياسية للشيخ ؛ كما تختلف تفاصيل إدارة عملية الري في المجتمعات الثلاثة ؛ وسوف يركز التحليل اللاحق على تفاصيل الري في المجتمع الاوسط (الوادي) . وينسق المشرفون على الري في المجتمعات الثلاثة فيما بينهم في

الخريطة رقم ٢:

شمال

قرية القابل وأحياء الوادي



الامور التي تمس أكثر من مجتمع واحد : على سبيل المثال ، حول تقييم سرقة الماء في مجتمع في أعلى الجدول في وقت يكون فيه حق الري لمجتمع في أسفل الجدول ؛ الاتفاق على استئناف برنامج الري المعتاد بعد ابتلاع فيضانات السيل للجدول ؛ أو كما حصل عام ١٩٧٥ وهو أمر استثنائي ، حول تنسيق العمل لاعادة بناء قناة الري الرئيسية ككل .

هناك طريقتان متعارف عليهما لبحث موضوع الماء وقياسه في الوادي والمجتمعين الآخرين . فعلى صعيد المجتمع ، تقاس حصة الوقت (الدول) بالايام (فرد ، فرود) ، والفرد الكبير يساوي ٢٤ ساعة ، والفرد الصغير يساوي يوما أو ليلة . وداخل المجتمع ، وعلى صعيد الحقول ، يقاس الماء بواسطة أداة توقيت ماء بسيطة (الطاسة) حلت محلها الساعات هذه الايام . فلكل ساعة عشر طيسان (٢١) . ويربط المبدأ الاساسي لتوزيع المياه حقوق المياه بمساحة الارض التي يملكها الشخص ، فحسب مساحة الارض التي يملكها الشخص تحدد حصته من وقت الري من الغيل . ويبدو أن مقياس الارض محلي هو الآخر كمقياس الماء (٢٢) . « فاللبنة الضهرية » مقياس صغير للاراضي المروية يقال انه مستخدم فقط في ضهر ، ضلاع ولؤلؤة . ان الاراضي المشمولة بالري معروفة وتم تسجيلها منذ زمن . وثمة أراض غير مشمولة بالري من الغيل ، وتسمى عقر ، وليست أراض غيل .

في بداية السبعينات سار توزيع مياه الغيل في الوادي على مبدأ ان لكل ثلاثمائة لبنة طاسة ماء واحدة في كل دور ، أي كل ثلاثين يوما . وهو ما يعادل ست دقائق ري لكل ٣٠٠ لبنة . وحاصل مجموع كمية المياه المخصصة للشخص في كافة أراضيه تشكل مقياسه (مكيل) . فقد يوزعها بالطريقة التي يراها مناسبة بين أراضيه ، أو قد يبيع قسما منها لآخرين . بل ان هنالك نظاما اقراضيا يكون بوسع الشخص - بموجبه - أن يستهلك كامل حصته من الماء أو أكثر أو أقل منها . فمثلا نجد في أحد الادوار المدونة في السجل في تشرين الاول ١٩٧٢ أن قسما من حصة ربيع المالكين اما منقول من الدور السابق أي لم يستهلكه أصحابه ، أو مقتطع منهم مقابل الزيادة في استخدامهم في الدور السابق . وثمة حالات قليلة ، استهلك فيها المزارع ، في دور واحد ، ما كان مخصصا له من المياه في الادوار الثلاثة السابقة (٢٣) .

يحتفظ الدائلي بسجل مدون فيه اجمالي حصة الشخص من الماء في الدور بجانب الكمية المستهلكة منها . وتشمل الحصة الاجمالية حصة الشخص ، « مكيله » ، زائدا كمية المياه المباعة أو المدورة ، وتحت هذا البند - في السجل - يدون حساب المياه المستهلكة (مع الكمية وأسماء القطع المروية) بالاضافة الى حساب المياه المباعة وما تخصم منها « سلفة » من الدور السابق أو غرامات مستحقة (عادة بسبب خسارة

د. مارثا مندي
ناجمة من اهمال القناة) . وعليه فان السجل معقد والنظام ككل يفترض معرفة المزارعين بالقراءة والكتابة ما دام اشعار بيع المياه يجب أن يقدم خطيا للدائي .

ثمة دائليان في الوادي ، أحدهما يتولى المسؤولية في النهار ، والآخر في الليل ، ولكل منهما مساعد لمتابعة الغيل باستمرار . وتجمع رسوم بسيطة للمساعدين حسب مساحة المنطقة المروية . وكما أشرنا ، يتم ، من حيث المبدأ ، اختيار الدائليين من قبل جزأي الوادي العلوي والسفلي ، وأقواهما هو الذي يختاره القاطنون في أسفل الجدول . وهو مبدأ يعكس الرغبة الاجتماعية في معادلة الموقع المهيمن والثروة الأكبر للعديد من العائلات القاطنة في أعلى الوادي . وكذلك تفيد عمليات الري من أسفل الجدول الى أعلاه في ضبط السرقة في المناطق العليا . صحيح أن لوظيفة الدائي جانب من الوجاهة والمكافأة ، ولكنها تنطوي أيضا على بعض التوتر ما دام عليه أن يجبر الناس على قبول التوزيع وأن يجابه محاولات ذوي النفوذ المحليين الحصول على أكثر من حصتهم المقررة من الماء . اننا بالقاء نظرة سريعة على نماذج ادارة المياه وحيازتها ، نستطيع أن نفهم لماذا ينطوي النظام على امكانية توزيع عادل ، ولماذا تتعرض هذه العدالة باستمرار للتهديد .

وباستثناء أوقات الاصلاحات الرئيسية ، لم يتطلب الحصول على مياه الغيل سوى أدوات بسيطة وقوة عمل صغيرة . فالجدول يجري في مجراه الطبيعي عبر بيت نعم ، ومباشرة قبل المنطقة التي يدخل فيها أرض الوادي يجري في قناة مقامة على أحد جانبي المجرى القضي الجاف . وأما صيانة القناة الرئيسية فمسؤولية مشتركة لجميع المزارعين الذين تقع حقوقهم بمحاذاتها ، ولكنها في الحقيقة لا تتطلب اصلاحا جذريا ما لم يدمرها سيل فيضي عنيف . فعندما دمرتها فيضانات عام ١٩٧٥ مثلا تعاون رجال قرية القابل مع رجال الوادي على اصلاحها ، وأنجزوا العملية في غضون اسبوع . أما أعمال الري اليومية فلا تحتاج الى حشد مجموعات كبيرة من الرجال بصورة مستمرة « لفتح » الماء وصيانة القنوات ، اذ بوسع رجلين فقط توجيه المياه ، ويقوم المزارعون بصيانة القنوات التي تمر عبر أراضيهم . ان تدفق الماء الخفيف نسبيا ومتطلبات العمل القليلة للقيام بأعمال الصيانة الروتينية تعتبر أساسية بالنسبة لدرجة الاستقلالية عن القادة السياسيين المحليين التي يتمتع بها مشرفو الري الذين لا يلجأون عموما ، الى السلطات المحلية الا في حالات السرقة المتكررة وما ينشأ عنها من مشكلات، فيطلب المشرف من الشيخ أن يرسل حارسا (عسكري) لتنفيذ حكمه ، اذا كان الحكم بالفراصة أو بالحبس الوقائي . وبهذا المعنى يبقى مشرفو الري عمليا تابعين الى القادة السياسيين (الشيوخ) .

ان التوزيع العادل موجود على مستويين واضحين اولهما التوزيع النظري المجرد لحقوق المياه ، وهو مرآة لتوزيع حيازة الارض ، وثانيهما التوزيع الفعلي المادي للمياه . والاول يحدد الثاني . ففي سجل الري لعام ١٩٧٢ توجد ١٧٦ حيازة ماء ، جميعها تقريبا مملوكة لمواطنين محليين ، أما نسبة الاراضي التي تملكها عائلات من خارج الوادي فأقل من ٥ ٪ (٢٤) . كما توجد عدة حيازات مشتركة ، معظمها بين الاخوة المتزوجين ، وبعضها بين الارامل وأطفالهن الصغار ، وفي حالات نادرة يتم ضم قيدين منفصلين ، واحد لحيازة الزوج والاخر لحيازة الزوجة (والاخر يكون غالبا باسم والد الزوجة المتوفى) . واذا استثنينا نحو عشرين حيازة صغيرة في الوادي تملكها عائلات من خارج الوادي وأشخاص محليون لكنهم غير مختصين بالزراعة (مثل الجزائريين) ، فان الحيازات المتبقية تعود لمئتين وست وأربعين أسرة مزارعين تضم ما مجموعه ٣٣٦ رجلا متزوجا (٢٥) .

وتشكل الاسر (Households) الوحدات الأساسية في الزراعة المختلطة في نظام حيث الحقوق الفردية في الارض توازنها منافع مجموعة عمل أكبر (٢٦) . ان عبء العمل الذي تحمله الاسرة الزراعية على عاتقها يتضمن عددا كبيرا من المهمات : الري وصيانة القنوات ، زراعة البساتين المروية والاراضي التي تعتمد على مياه الامطار (الاولى بالمعزقة والثانية بالمحراث) ورش القات والعنب بالتراب الناعم وتجديد العرايش ، والحصاد وتسويق الفواكه والعنب والقات ، ورعاية ماشية الاسرة ، وصنع واعداد الطعام . بهذه التنوع المذهل للانتاج المختلط ، تستطيع الاسرة الكبيرة القيام بجميع المهمات . أما الاسر الاصغر فقد تحتاج في بعض الاوقات الى تبادل العمل مع أسر أخرى أو الاعتماد على العمل المأجور .

لم يكن هذا نظاما تلعب فيه مجموعات الانحدار الممتدة دورا ملموسا في الانتاج . فمع ان من بين مجموعات النسب الثماني والسبعين المالكة للارض ، احدى عشرة مجموعة منها ضمت أكثر من خمس أسر (Households) ، فقد كان المجتمع السياسي المحلي للمزارعين ، بالفعل - كما يقول المصطلح اليمني - مكونا من البيوت وليس من جماعات النسب (العشائر) . وهكذا كان متوسط حجم مجموعة النسب المالكة للارض أكثر بقليل من ثلاث أسر كما لم تكن مجموعة النسب الكبيرة مبررا للبروز السياسي . فقد كان كل من الشيخين ، الناطقين بلسان الحكم الذاتي المحلي ، زعيما لاسرة كبيرة وثرية ولكنهما كليهما لا ينتميان لمجموعة نسب كبيرة (٢٧) .

لقد وزعت أراضي الغيل توزيعا غير متكافئ ، غير ان قراءتنا للتوزيع تعتمد على الوحدة القياسية التي نختار . فاذا نظرنا فقط الى الاسر المنخرطة بشكل أساسي في الزراعة ، والتي تشكل ما يزيد على ثلاثة ارباع أسر المجتمع الثلاثمائة وأربع وعشرين

(٣٢٤) ، فاننا نجد أن مدى حيازة الارض حسب مقياس (طاسة / بالشهر) يمتد من صفر الى تسعين طاسة . واذا قسمناها الى ارباع ، نجد الربع الاول للاسر الزراعية لا يملك أرضا من أراضي الفيل ، والربع الثاني يملك ٨٪ ، والثالث ٢٤٪ والرابع يملك ٦٨٪ منها . وباختصار ، فإن النصف الاول للاسر لا يملك الا مساحة ضئيلة من الارض المروية ، وأن القسم الاعظم من حيازة الاراضي مملوك للربع الرابع من الاسر . غير أن قراءتنا هذه تفعل الارتباط المتبادل القوي بين حجم الاسرة وحيازة الارض . وهكذا ، اذا اعتبرنا التوزيع على أساس الرجل المتزوج ، وليس على أساس الاسرة فاننا سنجد توزيعا أقل انحرافا ، توزيعا يظهر التقسيمات التالية : الثلث السفلي من الرجال المتزوجين وحيازتهم للارض معدومة أو غير كافية ؛ والنصف الاوسط منهم ، ويملك مساحات صغيرة الى كبيرة نسبيا من الارض ، ويشكل العمود الفقري للمجتمع المحلي ؛ والخمس الاعلى منهم يملك حيازات كبيرة جدا (٢٨) .

ماذا يترتب على هذا التوزيع بالنسبة للري ؟ معظم المزارعين يملكون قطعة ارض وحصة في المياه ، ومع ذلك فإن هذا التوزيع مهدد دائما ، بخطر الاغنياء أصحاب الملكيات الاستثنائية . كما تتركز العائلات الكبيرة في الاحياء العليا ، مما يزيد من صعوبة عمل المشرف ، تحديدا في المناطق التي تكون فيها سرقة الماء أكثر اغراء (٢٩) . الا أن أصحاب الحيازات الكبرى لا يشكلون كتلة واحدة متحدة إذ أن لهم مصلحة التقيد بالنظام نابعة من كونهم عرضة للاساءة من قبل منافسيهم وشركائهم في الزواج .

وأخيرا ، ان مجرد تعقيد نظام التسليم والمحاسبة يفرض قيودا على الاساءة . مثلا في تشرين الاول عام ١٩٧٢ باع ثلاثة أخماس مالكي الحيازات أو اشتروا أو تاجروا بالماء مع مزارعين آخرين ، وحوالي خمسهم أكملوا اثنتين أو أكثر من هذه المبادلات وأكثر من ذلك ، لم تكن حيازات الارض للمالكين الكبار في تجمع نووي . بل ان من بين المئة وخمسين مالكا ممن استملكوا بعض حصتهم من المياه أو كلها ، قام ٤٠٪ منهم بري قطعة واحدة ، و ٤٥٪ قطعتين - الى خمس قطع ، ١٥٪ رويوا ست قطع أو أكثر (٣٠) . وهكذا تم القيام بأربعمئة وستين (٦٠) توزيعا للمياه في أيام الري العشر . ويبين السجل سببا آخر للقيام بالتوجيه عن كثب . ففي تشرين الاول عام ١٩٧٢ خصمت كمية ماء من تسع مالكين (٦٪ من مجموع المالكين) بسبب اهدار الماء الناجم عن اهمال القنوات المارة بأراضيهم عندما كان الجدول في الوادي ، ومن سبعة مالكين (٥٪) بسبب اهدار الماء عندما كان الجدول يروي المناطق السفلى في القرية . ففي نظام يتحمل فيه عشر المالكين في شهر واحد مسؤولية اهدار الماء ، لا بد أن يعتري ادارة الري بعض التوتر .

تاريخ نظام الري :

من النظرة الاولى ، يلاحظ ، أن نظام الري مرن ومعقد ولكنه قديم - انه حضور للماضي يحس به أهل المنطقة بقوة . وبحلول عام (١٩٧٠) بدأ دخول المضخات الالية (ذات المحرك) بتهديد النظام التقليدي لتوزيع المياه . لقد مثلت المضخات ، على حد قول الناطق بلسان القرية في المحكمة عام ١٩٧٠ (بدعة) مزعجة في التقاليد الموروثة (قاعدة عن سلف) . ففي تلك القضية أكدت القرية بطريقة مثيرة التشبث باستمرارية النظام التقليدي في المنطقة :

... سلفنا وسلفهم ... وضعوا القوانين والنظم التاريخية التي لا زلنا مقتدين بها و متمشين بهديها الطالب والمطلوب منذ آلاف السنين حتى اليوم واستمرت عادة تاريخية لا تنكر وقاعدة مطردة لا تجهل وعليها سلكوا راضين وفي مئات الاجيال قانعين وأمة بعد أمة وأجيال بعد أجيال والعاقبة للمتقين (٢١) .

وهنا قدم الناطق بلسان القرية رؤيته للنظام التقليدي كقاعدة ذهبية ومعيار ثابت . ولكن القضية نفسها تظهر في المحكمة أن النزاع على تقسيم مياه الغيل قد سبق ادخال المضخات الالية بعدة سنوات . اذ كتب فقيه في وثيقة تعود الى ١٩١٠ :

كثر التردد والشجار والضرار والتقابل بين أهل بيت نعم ووادي ضهر وقرية القابل في شأن ما يستجدون فيه في تدويل الغيل المعروف بغيل الوادي وكثرت الرقومات منذ أعوام بل منذ اعصار وكلما قطعت المادة بينهم فتح لها أبواب الثروة وطالبوها بابا لاستجلاب النفع الضار وادامة التلصص لما أمكن واثارة أحقاد كامنة بين الاشرار (٢٢) .

كيف نوفق ، اذاً ، بين رؤية القرية للتقاليد كقاعدة ذهبية لا تتغير وبين وصف الفقيه لما حدث عبر العصور من مقاضاة ودعاوي ومشكلات ؟ هل يتم ذلك من خلال أفضل نظريات التجزؤ الموازن (Segmentary Opposition) حيث لا حاجة لاحداث تغيير فعلي بناء على صراع صغير دائم ؟ لا ليس بالضرورة ، ففي نفس القضية المرفوعة للمحكمة طرح الفريق المضاد ، وكذلك القضاة ، رؤية أخرى للتقاليد ، لا كقاعدة ذهبية صالحة لكل زمان ، وانما كمجموعة حية من الممارسات والقرارات تشكل مرجعا لكل مساهمة ناجحة . وقد سأل قادة الوادي وبيت نعم القضاة :

نناشد الله السادة الاعضاء في اللجنة في تدقيق ما ذكرنا في اجابتنا ونصوصها وأدلتها وأحكامها والعمل بشهادة منابع الغيل ومجراه وتقرير اللازم .

د. مارثا مندي

ان التاريخية ليست مصادفة ، وانما تعتمد على أساسين : على الحيف - فقد شعر قادة الوادي وبيت نعم انهم خسروا في الجولة الاخيرة من النزاع القضائي - وعلى وجود وثائق مكتوبة - على « المرقومات الكثيرة » للعلماء حفظتها العائلات وكأنها اراث قيم .

سوف نعود الى قضية المحكمة لعام ١٩٧٠ ولكن دعونا أولا نلقي نظرة أدق على تاريخ ممارسة الري . وفي هذا سوف نبدا - كما فعل الطرفان المعنيان في نزاع عام ١٩٧٠ - من الوقت الحاضر الى الوراء ، وعلى ضوء الحاضر قد ندرك الخطوط العريضة للماضي . ان توزيع مياه الري يحدث على مستويين مترابطين : بين حقول كل مجتمع على حدة ، وبين المجتمعات الثلاثة التي تتمتع بحقوق في مياه الجدول .

المياه للحقول :

ان نظام توزيع المياه المشار اليه آنفا ينبع ، في جوانب هامة منه ، من التغيرات التي ادخلت عام ١٩٦٢ ، فقبل مهاجمة الضباط لقصر الامام في صنعاء سنة واحدة ، اقترح الرجلان اللذان كان عليهما قيادة المجتمع للعشرين سنة القادمة ، اقترحا بعض الاصلاحات على نظام توزيع المياه . وقد تم قبول النظام ، الذي قدم في البداية على اساس تجريبي ، بعد اختبار فاعليته . قبل ذلك الوقت كان الشخص يتلقى ما يسمى اليوم « مقياسه الكامل من الماء » (وهو عبارة عن طاسة واحدة من الماء لكل مائة لبنة من اراضي الفيل) ، وفي تلك الايام كانت تستغرق عملية ري كافة اراضي الوادي ثلاثة ادوال ، أي تسعين يوما . كان باستطاعة المرء أن يستغل حصته من الماء كما يريد وحسبما يراه مناسباً ضمن حدود اراضيه باستثناء البيع ، ولم تكن المياه تعطى مقدما (سلفا) ، أو تنقل من شهر الى آخر . وفي هذا النظام ، كان حفظ السجلات أمرا سهلا ، فكل من لا يحضر لاستخدام حصته من الماء يفقدها . كانت الحقول تروى ، الواحد بعد الآخر مع مجرى الجدول وعبر فروع (معشار وجمعها معاشير) الوادي . وظل يعمل في القرية نظام مشابه له بموجبه يتم الري قطعة قطعة في دورة مدتها ثلاثة شهور .

لقد سمحت اصلاحات عام ١٩٦٢ - أي « منذ الثورة » - كما يؤرخ المزارعون للاحداث - باضفاء طابع فردي أكبر على استعمال المياه من خلال نقلها بين اراضي المزارع المختلفة وبيعها للمزارعين الآخرين . وقد يسأل المرء ، لماذا بدىء بتقييم فاعلية المرونة الفردية لاستعمال الماء في أوائل الستينات ؟ ويبدو أن الجواب على هذا السؤال يكمن في التوسع التدريجي في زراعة القات بغرض البيع في سوق صنعاء . وعلى الرغم من ان التمدين السريع منذ بداية السبعينات جعل التطور السابق محدودا نسبيا فان مدينة صنعاء وسوقها قد شهد نموا هادئا ابان حكم الامام يحيى والامام أحمد . ووفقا

لاقوال المزارعين ، ازدادت رقعة الارض المزروعة بالقات تدريجيا ابان حكم الامام يحيى تبعثها فترة توقف عام ١٩٤٨ ، ثم بدأت بالنمو مرة أخرى في عهد الامام أحمد (٢٣) . ان مرونة الري تعتبر ذات قيمة كبيرة ، خصوصا فيما يتعلق بمحصول دائم الخضرة مثل القات ، ما دام ينمو ويبرعم في أي وقت عدا الشهرين الاشد برودة في السنة ويسمح التحكم بتوقيت الري للمزارعين بانماء أوراق القات في فترات متعاقبة وفي الفصول التي لا يكون فيها محصول القات من مناطق أخرى أو الفواكه من الوادي قد أنزل الى السوق . ان زيادة الانتاج للسوق يبدو كخلفية للتحرير المفاجيء لسوق الماء المحلي .

وحتى قبل عام ١٩٦٢ لم تبد طرق توزيع المياه في الحقول ثابتة ، وقد تكون القاعدة العامة ، حيث يكون لكل مائة لبنة من الارض الحق في طاسة واحدة من الماء ، قديمة جدا . ومع ذلك ، فان مدى تطبيقها ازداد على ما يبدو ، عبر السنوات الطويلة لادارة آل حميد الدين بعد تنفيذ قرار جديد لتقسيم المياه بين المجتمعات الثلاثة والغاء التمييز الهام بين الاراضي التي تروى من « الدول » وتلك التي تروى من « الفرود » (الدول عبارة عن ماء مملوك للمجتمعات المحلية الثلاثة ، وأما الفرود الماء المملوك لخزينة الدولة) . أما كيف تمت بالضبط ترجمة هذا التمييز بين فرعي الاراضي المروية المذكورة آنفا الى توزيع عملي للمياه داخل المجتمع ، فليس واضحا تماما : ففي وثيقة عام (١٩١٠) يظهر أن بعض المناطق ، تمتعت بالري من (الدول والفرود) كليهما في حين رويت مناطق أخرى من الفرود فقط . ويبدو أن من نتائج ذلك وجود حقوق ري متفاوتة لمناطق مختلفة من الوادي ، وحصول بعض قطع الاراضي على عدد من مرات ري أكثر من غيرها . لقد حدثت الا مساواة في توزيع المياه من خلال حيازة الارض في مناطق تتمتع بحقوق ري متفاوتة .

ان عملية « نمذجة » المبدأ (١ الى ١٠٠) تبدو متصلة اتصالا لا ينقسم بالسجل الجديد للاراضي المخولة للري في ظل حكم آل حميد الدين (٢٤) . ويأخذ السجل شكل قائمة بأسماء الحقوق فيذكر المنطقة ومالك الحقل تحت اسم المعشار (مجموعة تقسيم فرعي للري) ، ثم يخلص الى ذكر الملكية الفردية للارض (٢٥) . ويزعم أن السجلات السابقة لعهد بيت حميد الدين قد ارتدت شكلا مختلفا : وضع قائمة بكمية المياه الاجمالية المخصصة للمعاشير ، تليها أسماء القطع والحصص التي يتعين سقايتها في كل معشار . غير أن لا وجود اليوم لمثل هذه السجلات في الوادي . ولذلك من المستحيل التحقق من هذا الوصف ، الا أنه يتضح من مراجعة وثيقتين أنه وجدت فيما مضى طرق لبحث مسألة الري انطلقت ، لا من الحقول الفردية ، وانما من وحدة أكبر مروية من قناة جانبية . على سبيل المثال ، في الوثيقة (ز) قيل أنه كان لقطاع معين من الارض (الارض المعروفة بالسبب) عدد معين من الطيسان كدور لها وأن عدد الدول قد تم

د. مارتيا مندي

تحديده (أربعة دول في السنة) . وقيل ، بعد ذلك ، ان طول الدورة لبعض القطاعات يبلغ ثمانية أشهر لا سنة : وهذا يعني أنها تروى عدد مرات أكثر - كل شهرين لا كل ثلاثة - وإذا ترجمت الى مقاييس الطاسة فإنها تعادل (واحد ونصف) طاسة لكل ١٠٠ لبنة ، ولكن نقطة الخلاف ليست المقدار الكلي فحسب ، وانما دورية الري . كما أن بعض الاراضي ، لكونها بساتين يخصص لها (الدول) مضاعفا ، أي تروى ثماني مرات في السنة . ويبدو أن طريقة الحديث هذه تعكس حلولا أكثر اجتماعية لتحقيق المرونة الضرورية في عملية ري أنواع مختلفة من المحاصيل . ويظهر الاسلوب المعتمد على القاعدة العامة (١ - الى ١٠٠) كأسلوب قياس تحدد كمية الماء الضرورية لمساحة ١٠٠ لبنة ، ولكن ليس كوصف للطريقة التفصيلية لتوزيع الماء على الحقول . اذاً لقد تمتعت بعض المناطق بحقوق متفاوتة في مياه الري .

ثمة اتفاقية تعود الى القرن الثامن عشر (الوثيقة د) خاصة ببيت نعم قائمة على مثل هذه المبادئ . وفيها تقسم كافة أراضي الفيل في بيت نعم الى قسم سفلي وآخر علوي . وتخصص هذه الوثيقة لكل من القسمين على التوالي (٣ و ٤) فرود صغيرة . ثم يقسم كل منها ، مرة أخرى ، الى قسمين (القسم السفلي الى (٢ و ١) والعلوي الى (٢ و ٢) وتعرف هذه الاقسام الفرعية بأسماء وحدات الارض المكونة لها (معاشير) . وفي أراضي كلا القسمين ، أعلى الجدول وأسفله ، تطبق القاعدة الاساسية نفسها على زراعة الحبوب . فيزرع جانب واحد فقط من الوادي في السنة (في الربيع والصيف أي دول بكار وصراب) ، ومع تعاقب السنين ، يزرع جانبا الوادي بالتناوب . وبالمقابل الان العلف الاخضر (قصب) يحتاج الى ري في كل دور ، فقد حددت مساحة المنطقة التي يمكن زراعتها به (لا تزيد عن ربع مساحة الارض التي يملكها الشخص والحد الاعلى (٥٠٠) لبنة لكل مالك حيازة) . وهكذا تتم حماية الكرمة ، وذلك بالتأكد من عدم ري العلف في الفصل الحار لئلا تتأثر الكرمة بذلك . وهكذا فان الوثيقة تصنف الاراضي الى ثلاثة أنواع أساسية: أراضي الحبوب ، الكرمة ، والعلف . كما تذكر فيها زراعة الاشجار (الفراس) ، ولكنها لا تبدو ذات أهمية في بيت نعم .

لا يتذكر رجال الوادي أنهم سمعوا بأن أجدادهم اتبعوا مثل نظام الزراعة السنوي المعتمد في بيت نعم . ويؤكدون - وربما كان ذلك صحيحا - أن الاشجار في الوادي ولفترة طويلة ، كانت أكثر أهمية منها في بيت نعم ، تماما مثلما اشتهرت القرية بكرومها . ولكن ، في الحقيقة ، لانواع المحاصيل المختلفة متطلبات ري مختلفة - ويتفق الجميع على أن مناطق زراعة الحبوب في الوادي كانت غير قليلة . ولم يكن تزويدها بالمياه في الماضي يتم بالشراء الفردي كما اليوم ، وانما بالتوزيع المتفاوت للحصص على وحدات الاراض . أما في الوادي ، بخلاف بيت نعم ، يبدو أن بنية توزيع الحصص

تطورت تدريجيا متخذة شكل الاسبقية التاريخية لمناطق معينة . فالاراضي المزروعة بالبساتين والكروم نالت حقوقا في المياه أكثر من غيرها ، وفي أراض أخرى كان من الممكن زراعة محصول الحبوب سنويا فقط .

المياه للمجتمعات :

تبين قرارات الري الخاصة ببيت نعم في القرن الثامن عشر وتلك الخاصة بالوادي في القرن العشرين أن المجتمعات المحلية امتلكت آليات الحكم الذاتي واستطاعت اتخاذ القرارات الملزمة فيما يخص ادارة شؤونها الخاصة . وقد استمدت شرعية تلك القرارات من موافقة أرباب الاسر من دافعي الضرائب في ذلك المجتمع ؛ وفي هذه التركيبة ، ضمن شيوخ المجتمع أعضاء مجتمعاتهم ومثلوهم ولكنهم لم يحكموهم (٢٦) . كانت الحكومة المحلية الشرعية تلك التي يمثل الرجال فيها أنفسهم وأسرهم . وبالمقابل ، لم تكن الحكومات المخيمة على المجتمعات قائمة - ولا حتى نظريا - على التمثيل المباشر (٢٧) ، ف لعبت دور الوسيط لمصالح أولئك الذين لا يجتمعون ، وأخذت شكل المجتمعية المفتربة شكل رجل الدين الغريب عن الجماعة المحلية (٢٨) . هذه هي الخطوط العريضة للحديث عن الشرعية ، ولكن على الصعيد العملي قام نظام الحكم في اليمن ، كما في أي مكان آخر بالتوفيق بين الفئات الاجتماعية المختلفة والمصالح الاقتصادية المختلفة للمجتمع . وهكذا ، فإن النزاع بين المجتمعات المحلية على مياه الري - ذلك المصدر النادر للغاية - يحدث بالارتباط بالمصالح وليس في فراغ من السياسة الحقيقية حسب نماذج التجزؤ الموازن (Segmentary Opposition) حيث تكون شخصية الوسيط بين القبائل « المتمتعة بالاستقلال الاقتصادي والحكم الذاتي » هامشية بالنسبة لبنية المجتمع الريفي (٢٩) . لكن ، في الحقيقة ، لقد كان للحكام ايديولوجيا وشخصية اقتصادية وحكموا من خلال التصرف داخل المجتمعات الريفية . هذا - على الأقل - ما تؤكد النزاعات المحلية على الماء (٤٠) .

ان التقسيم الحالي للماء بين المجتمعات مستمد من قرار اتخذ في بدايات هذا القرن . وفيما يلي وصف للاصلاح في وثيقة (ز) :

وآخر الرقومات ما حرره الاخ العلامة صفي الاسلام أحمد بن قاسم حميد الدين حفظه الله بينهم مستندا الى تراضيهم ورقومات سابقة ومعرفة منه واختبار . وقد جعل قسمة الغيل هذا من ثلاثين يوما بعد ان كانت من ثمانية وعشرين يوما وجعل الدول من واحد وعشرين يوما بعد ان كان من ثمانية عشر يوما الا ثلث يوم .

تذكر الاسس التي استند اليها أحمد بن قاسم في قراره ، المصادر التالية للشرعية : التحكيم النزيه بين المجتمعات المحلية (الاتفاق المتبادل) ، التقاليد الحقوقية (وثائق سابقة) ، والشهرة المحلية (الخبرة المباشرة) . ولكن خلفية القرار أكثر تعقيدا واشكالية . لقد خدم أحمد بن قاسم كقائد عسكري بارز لابن عمه يحيى حميد الدين ، الذي قاد الحركة الزيدية ضد العثمانيين منذ وفاة والده المنصور عام ١٩٠٤ . وكان لأحمد هذا الذي يصفه رجال الوادي بأنه « امام آخر » ، بيت في القرية (٤١) . وقد مرت السنوات قاسية ، ففي عام ١٩٠٥ ومع اشتداد حصار صنعاء (٤٢) حصدت المجاعة ارواحا عديدة في القرية ، وفي النهاية ارسلت الحامية العثمانية في صنعاء وفدا للاستسلام الى أحمد بن قاسم في بلدة كوكبان (٤٣) . ثم استعاد العثمانيون سيطرتهم على صنعاء في غضون أشهر . وفي عام ١٩٠٦ نشب صراع بين همدان وبنسي الحارث (٤٤) . وطبيعة ذلك الصراع غير معروفة ، ولكنها قد تكون مرتبطة بالهجوم الذي شنه آل حميد الدين في السنة التالية على قلعة المكارمة في طيبة ، والذي أسفر عن تدمير جميع بيوت الاسماعيليين ، باستثناء بيت عائلة واحدة قيل انها توصلت الى اتفاق مع الامام ، حجز الاراضي الشاسعة للطائفة (٤٥) .

لقد ساهمت عملية سحق المكارمة كقوة سياسية ، في وادي زهر أولا ، ثم في حراز ونجران فيما بعد ، في تصليب حكم بيت حميد الدين محليا وعلى الصعيد الوطني (٤٦) . ومن خلال سيطرتهم على الارض في الوادي وبيت نعم وضلاع ، أقام المكارمة « دولة - بتعبير السكان المحليين - وهي ولاية محلية تسيطر على منطقة صغيرة . وعلى النقيض من ذلك ، قامت سيطرة آل حميد الدين على قوة المصالح المرتبطة بسهل صنعاء وبالسطة المدنية وتحالفات السادة المتمركزة محليا في القرية » (٤٧) . وقد أثبتت الدولة التي بناها الامام يحيى ، اعتمادا على هذه الاسس عداءها للدويلات الريفية المستقلة و « الخارجة » على الدين ، أي الهراطقة ، سواء بالمفهوم القبلي أم الاسلامي .

وقد اتخذ أحمد بن قاسم في السنة التالية قرارا بتقسيم الغيل الى قسمين متساويين ، خمسة عشر يوما لكل منهما . ولم يتم التقسيم الجديد على أنقاض سلطة المكرمي المحلية فحسب ، وإنما تخلص أيضا من الامتياز الموروث لسلالة أئمة كوكبان المتوكلين والذي كان يمنحهم أربعة أيام ونصف بلياليها من الري ، والتي كان من حق المجتمعات الثلاثة شراء ثلاثة ونصف منها من بيت المال في أيام ما قبل حكم بيت حميد الدين . وقد محيت ، آثار النظام السياسي السابق ، وحجزت الملكية العائلية للقوة الامامية السابقة . وهكذا وضعت نهاية للارتباط الطويل بين زهر وسادة كوكبان . وتشير عملية اقامة المؤسسات التي حققها بيت حميد الدين الى أن الامام يحيى لم يتم

ببساطة بتجديد هذا الشكل الشخصي من الوقف العائلي ، وإنما أصدر قرارات لصالح مجموعة من مؤيديه ، من مزارعي القرية ومن عائلات السادة والقضاة المهيمنة التي تمتلك أو جاءت لتملك أراضي في القرية . وهكذا - أيضا - شكلت أراضي المكارمة المحجوزة جزءا من الوقف لدعم المدرسة العنمية في صنعاء .

ان عملية تبلور نظام جديد - حيث تحول قرار أحمد بن قاسم المثير للنزاع الى تقليد راسخ - امتدت عبر سنوات عدة ، عندما طور نظام الحكم ، أشكالا مؤسسية (٤٨) . والى جانب إعادة ترتيب حقوق المياه بين المجتمعات ، أمر أحمد بن قاسم بنقل مسؤولية ري مناطق حدودية معينة واقعة بين القرية والوادي ، وبناء عليه فان المنطقة التي تنتمي الى القرية والتي كانت تروى تقليديا من دول الوادي (تصل الى ٣٣ ألف لبة) التي كانت تروى من حصة القرية ، صار يتعين ان تروى من حصة الوادي . وتبين وثيقة (ز) أن الوادي اعترض بشدة على شروط التبادل واستأنف القرار ، كما انضمت بيت نعم الى اعتراض يتعلق بنقصان حصتها الاجمالية من المياه ، مما استلزم اصدار قرار لتهدئة سكان الوادي وذلك باعادة مسؤولية ري عدد قليل من قطع الاراضي في الوادي الى القرية .

في عام ١٩١٤ كتب شيخ الاسلام القاضي علي بن علي اليماني حول المعارضة المتجددة من قبل بيت نعم والوادي على التقسيم . وقد قام بمسح مصادر الغيل ومجراه ، ودرس عددا كبيرا من الوثائق السابقة ، وحكم بأن مياه الغيل كانت خاضعة للحق وليس للملك (٤٩) . ويضيف اليماني :

وبهذا حكمت وبناء على ذلك فمع ثبوت الاستحقاق لأموال قرية القابل كاستحقاق أموال الوادي وبيت نعم يلزم مسح جميع الارض المستحقة للسقي في القرية والوادي وبيت نعم ويقسط الماء على قدر المساحة وأن يحصل افادة من المساحة فيها وتعتمد . الى أن يحصل تراضي بين أهل الثلاثة محلات على ما تراضوا به لدى سيف الاسلام حفظهم الله فلا بأس به .

صادق الامام يحيى على الحكم ، وفي بداية السنة التالية صاغ القاضي يحيى عبد الله العلفي (٥٠) ، حاكم همدان ، وثيقة أخرى صادق عليها الامام كذلك ، ولكن بكلمات تعبر عن الظروف الفامضة التي تم بها اتخاذ قرار أحمد بن قاسم الاصلي .

يعتمد ما حرر من التراضي على ابقاء التدويل في شهر خمسة عشر يوما للوادي وبيت نعم وخمسة عشر للقرية وبالوعد الى عود سيف الاسلام حفظهم الله ثم ما تراضوا به من ابقاء التدويل كما هو عليه الان أو بما كان قبل حكم الطرابلسي (٥١) أو بما حكم به شيخ الاسلام من المساحة وقد أقر أهل الوادي

د. مارثا مندي

وبيت نعم للقرية بما شملته مسودة السحولي وما كان خارجا عنها فالمرجع فيه الى شرع الله في صحته وبطلانه ، وبعد ذلك من زاد عنده شيء الآخر سلمه ماء مفرقا في كل دول .

ويؤكد رجال الوادي - كما هو مقترح بالفعل في الوثيقة - بأن القرار قبل فقط كاجراء مؤقت ، ريثما يعود أحمد بن قاسم من حملاته ضد معارضيهِ حول رداع (٥٢) . بيد أن أحمد بن قاسم لم يعد قط والقرار لم يعد النظر فيه أحد .

وقد ساعد على تنفيذ القرار أمران : وضع سجل جديد للأراضي المستحقة للري ، وتعيين موظف حكومي لإدارة شؤون الري في المنطقة . أما متى أصبح هذا التعزيز الإداري ساري المفعول ، فأمر غير واضح . ومع أنه يعتقد أن أحمد بن القاسم قد أنجز عملية تسجيل الأراضي المروية في القرية بحلول عام ١٩١٠ ، فإن تسجيل أراضي بيت نعم والوادي لم يتم الا في وقت لاحق . إذ أن سجل الأراضي المملوكة لسكان الوادي مؤرخ في عام ١٩٢٧ . ويزعم أهل الوادي أنه في الأيام التي وضع فيها السجل الجديد ، سلمت الوثائق القديمة الى السلطات ولم يرها أحد بعد ذلك الوقت . وهذا أمر غير مستبعد ، ذلك لان الوثائق الواردة في الدعاوى القضائية تحتوي على سلسلة من قرارات القرنين السابع عشر والثامن عشر من أئمة المتوكلين ، ومن ثم قرارات آل حميد الدين في القرن العشرين ، الا أن سجل السحولي في أوائل القرن التاسع عشر وحكم الطرابلسي الذي يعود الى أواخر نفس القرن غير موجودين . أما المركز الذي استحدث فهو حاكم القرية الذي كان يشرف على أراضي الدولة ويحكم في النزاعات التي تنشب في القرية والقرى التي حولها (حجال ، ثقبان ، ذهبان ، علمان ، ... الخ) ويعالج كافة النزاعات الناشئة حول الري من الجدول (٥٢) . وكانت سيطرته على المنطقة ملموسة . وتحت امرته عدد من الجنود اتخذوا من دار الحجر مقرا لهم ، وله نفوذ في الشؤون المحلية مثل اختيار الدائلي . ولم يبلغ هذا المنصب الا مع نهاية الامامة . وفي عهد الامام أحمد (١٩٤٨ - ١٩٦٢ م) تحسنت علاقات همدان مع الامامة تحسنا كبيرا ، واستقرت كوكبة من القيادات السياسية في الوادي وأقامت تحالفات ثابتة محيطة بأصحاب المراكز الثلاثة ، الشيخ ، الدائلي والأمين ، الذين جاءوا جميعا في عهد الامام أحمد من الاحياء السفلى التي يمتلك فيها عدد من العائلات البارزة بيوتا صيفية .

لقد عالجتنا بشيء من التفاصيل ، ظروف النزاعات المحيطة بقرار تقسيم الحقوق في الجدول الذي وضع في القرن العشرين . ونجد ان القرار المذكور آنفا كان مرتبطا بتعزيز حكم السلالة داخليا ، أي بين الشخصيتين ، الامام يحيى وأحمد بن قاسم ، وخارجيا ، حيث سحقت المصالح الاقتصادية المدنية المركزية بقايا دويلة ريفية اقليمية

قائمة على السيطرة المباشرة على انتاج الحبوب . لقد أسست المركزية التي حققتها السلالة عن طريق دعم قوى المجتمع الريفي الاوثق ارتباطا بالمركز (القرية) أولا ، ومن ثم بربط مصالح القادة في كافة المجتمعات باقتصاد السوق المركزي . وهنا تصرف السلطة الامامية من داخل المجتمعات الريفية ، كما تغير طابع المركز والمحيط تدريجيا مع التطور الهادىء للسوق المركزي مع الزمن . ومن الناحية الحقوقية ، ظهر توتر واضح بين قرار احمد بن قاسم وحقوق المياه المستمدة سابقا من مسح للاراضي المشمولة بالري الى حد أنه بغية اضعاف صبغة الشرعية على تقسيم آل حميد الدين ، كان لا بد من وضع سجل جديد واتلاف السجل القديم . وقد استكمل القرار القطيعة مع النظام القديم حيث كان للخزينة المركزية حقوق في المياه بشكل مستقل عن حيازة الارض . وقد انتهجت القرارات منحى توحيد المقاييس بربط الماء بالارض والاشراف الى التوزيع الفعلي لحصص المياه .

دعونا نلقي نظرة على بنية الحقوق قبل حكم آل حميد الدين كي نتمكن من وضع قرار احمد بن قاسم في نصابه الصحيح . في ضوء الوثائق السابقة ، لا يبدو قرار احمد بن قاسم مفاجأة مذهلة تمزق هدوء النظام التقليدي الثابت ولا اعادة تأكيد على النظام التقليدي اللا متغير . ويبدو أن الحقوق قد تطورت عبر الفترة الموثقة لدينا . وقد عكست المبادئ التي تحكم عملية توزيع المياه توترا بين حقوق دولة الامامة وحقوق المجتمعات المحلية ، جرى التعبير عنه ضمن التقاليد الحقوقية التي قبلت المصادر التالية كمصادر قانونية : الاعراف التي خلفتها المجتمعات الريفية سواء داخلها أم بالاتفاق المتبادل بين أكثر من مجتمع محلي ، القرارات التي اتخذها الوجهاء المتنفذون الذين شمل نفوذهم المركز والمجتمع المحلي ، ومبادئ الشريعة الاسلامية . وهكذا تظهر وثائق القرون الثلاثة الاخيرة تطورين اثنين : تمديد لفترة التدويل وتنظيم الاسس التي بنيت عليها الحقوق في المياه وتوحيدها .

في وثائق تعود للقرن السابع عشر نجد أن عناصر حقوق الامامة مثبتة بشكل واضح : ان للمجتمعات الحق في شراء (ثلاثة أيام ونصف) من الخزينة ، فرد صغير واحد لبيت نعم ، وثلاثة فرود صغيرة لكل من الوادي والقرية على التوالي . أما الليلة المخصصة لبيت نعم كتعويض عن قناة مياه الشرب الصغيرة (الشفرة) فهي مأخوذة من حصة الوادي . ان التقسيم الدقيق للجدول بين المجتمعات ليس موضحا ، ولكن يبدو أن فترة الدورة أقصر بعدة أيام من الدورة المكونة من (٢٨) يوما التي كانت مقررة في القرن الثامن عشر . ووفقا لاقوال قادة الوادي فان التوتر الناشئ بين حق السلطة الامامية وحقوق المجتمعات المحلية هو الذي يقف وراء التمهيد التدريجي لفترة الدورة (التدويل) . انهم يضعون المجتمعات المحلية كصاحبة قرار مفسرين حصص الائمة كهبات من المجتمعات المتنافسة التماسا للحظوة لدى الامامة ، ولإطالة فترة

د. مارثا مندي

الدورة ضمن الاستراتيجية اللاحقة للمجتمعات والهادفة الى تقليص الحصة الفعلية المتنامية للسلطة المركزية ، ومع أن اخراج هذه الرواية يبقى مشكوكا فيه (٥٤) ، فإن الخطوط العريضة لهذا التفسير تبقى جديرة بالاهتمام : لقد أحدث التوتر بين الحكم الذاتي المحلي وبين حالة المد والجزر للسلطة المركزية تغييرا في التقاليد الحقوقية المحلية .

ويبدو أن التقاليد الحقوقية تشيد - ببطء - بناء أكثر منهجية لحقوق الري . فالوثائق الاولى في القرن السابع عشر لا تربط ، بوضوح ، حقوق المياه بالارض . انها تعتمد على العرف والقرارات الامامية ، ولكنها لا تناقش من منطلق نواميس الطبيعة أو مبادئ الشريعة الاسلامية . من هنا فانها تنظر الى غيل وادي زهر باعتباره مشابها للفيول الاخرى حول صنعاء حيث يتم حفظ الماء والتعامل معه بمعزل عن الارض ولكن هذه الفيول عبارة عن أنظمة قنوات ، حيث أقيمت حجرات تحت الارض لفتح وتوجيه الماء ، بينما جدول وادي زهر من صنع الله لا من صنع الانسان . وهكذا فإن الشروط الشرعية للملكية الكاملة للماء غائبة في وادي زهر ، وان الاساس الشرعي للملكية الامامة للماء كان لفترة طويلة مشرا للاشكالات . وفي قرار يعود تاريخه للقرن الثامن عشر ، كان حق الخزينة محفوظا ولكن بتفسيره على أنه « اذن بالفلة » أي حقوق في الربيع وليس في الماء نفسه (٥٥) . ولا نجد ، الا في القرن التاسع عشر فقط وفي وثيقة واحدة ، أنه بسبب غياب المنشآت المادية ، يجب أن تتبع حقوق الماء في زهر ، كما في السيل ، موقع الارض ، مع اعطاء الاولوية للمجتمعات في أعلى الجدول (٥٦) . هذا الحكم في الوقت الذي يتمتع فيه بمنهجية عالية شرعا ، يبدو منافيا لسياق التقاليد الحقوقية ككل التي انطلقت ، دائما ، من العرف السائد . لكن الاكثر أهمية من الحكم العام كان وضع سجل معاصر ومركزي للاراضي المروية للمجتمعات الثلاثة (المعروف بسجل السحولي) لان الحكم العام لم يغير التوزيع القائم للماء بين المجتمعات (٥٧) . وقد قدم السجل الوسيلة الادارية لربط حقوق المياه بالارض على نحو ثابت . وأصبحت حقوق المياه غير المرتبطة بالارض أكثر اشكالية ، وكان عليها أن تنأى بنفسها في قرارات القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين . وهكذا فإن البيع المستقل عن الارض لثلث ليلة من الري الذي كان يعتبر « وقفا » ويباع للمزارعين وفقا لذلك ، قد ألغي في بدايات القرن التاسع عشر وأعيد لورثة الشخص الذي منح الوقف (٥٨) . كما ألغيت حقوق الائمة المتوكلين في أربعة أيام ونصف بقرار من أحمد بن قاسم ، ثم رسميا بحكم شيخ الاسلام اليماني الذي قضى ببطلان (تملك) الماء (٥٩) . وهنا اعتمد اليماني على أحكام القضاة الكبار في أواخر القرن الثامن عشر وبدايات التاسع عشر التي تربط المياه بالارض (٦٠) . ومع ارساء شروط معادلة الارض والماء ، صار لا بد من ترجمة قرار أحمد بن قاسم ، انسجاما مع حكم اليماني ، الى شكل سجل للارض . وفي الختام

قد نسال عما اذا كان لتطور المعادلة بين الماء والارض أساس في تطورات خارجية بالنسبة للتقاليد الحقوقية كالنمو السكاني أو تكثيف الزراعة في المنطقة أم لا . ولكن على هذا السؤال ، لا نملك جوابا .

بعد الثورة : التقنية ، التنظيم المكاني ، والمجتمع المحلي

في عام ١٩٦٦م ، بعد مرور أربع سنوات على الاطاحة بالامامة ، رفع أهالي بيت نعم والوادي قضية توزيع الحقوق في مياه الغيل الى وزارة العدل في الجمهورية العربية اليمنية . وقد مثل سكان الوادي شيخا الحيين السفلي والعلوي . وأعطى الوزير مهلة ثلاثة أشهر للفريقين لتجميع الوثائق القديمة ووضعها أمام اللجنة المعنية عند انعقادها . تظهر من تركيبة اللجنة طبيعة حكومة السلال : اثنان من العسكريين واثنان من الشيوخ ، ولم يكن في قوامها سادة وعلماء (٦١) . ولكن اللجنة لم تتوصل الى قرار ، وتوفي رئيسها النقيب صالح بن ناجي رويشان قبل اصدار الحكم . ويزعم أهل الوادي أن شيخا من بكيل في اللجنة منع اصدار القرار ، ولكننا نشك في أن تكون الحكومة في عام ١٩٦٦م قادرة على فرض قرار ، ففي السنة التالية ، كان المؤيدون الريفيون للقادة الملكيين يحاصرون صنعاء .

ولكن في خضم الحرب الاهلية ، كانت صنعاء وسوقها ينموان بسرعة ، وكانت التقنية تدخل القرى . وبدأ مالكو الارض في بيت نعم يحفرون الآبار ويصلونها بمضخات آلية (ذات محرك) ، لمواجهة شح الامطار في أواخر الستينات . وفي السنوات الثلاث التالية للعام ١٩٦٦ تم تركيب ست عشرة مضخة في بيت نعم وخمس مضخات في الحي العلوي من الوادي . وفي حزيران عام ١٩٧٠م رفعت القرية ضد بيت نعم والوادي شكوى الى المحكمة تتهمها فيها بأن المضخات تسببت في احداث انخفاض في منسوب الجدول . في تلك القضية ، كان الوادي ممثلا بشيخ الحي العلوي الذي يمتلك مضخة ، وبقائد الحي الخامس الذي كانت تربطه علاقات نسب بشيخي الحيين السفلي والعلوي .

في عام ١٩٧٠م تألفت اللجنة التي تحكم في القضية من الشيوخ الريفيين والعلماء (٦٢) ، كما طلب من أحد المهندسين الاجانب العاملين بوزارة الاشغال العامة ، تقديم مشورة فنية تقنية . ومع أن الدعوى كانت متعلقة بالمضخات ، فإن أهل الوادي وبيت نعم أثاروا المسألة القديمة ، مسألة تقسيم الحقوق في الجدول التي سعوا لاعادة فتحها في الدعوى المقدمة قبل أربع سنوات . وقد تمت مراجعة كافة الوثائق المقدمة لجلسات لجنة رويشان ، ودافع كل من الطرفين بقوة عن وجهة نظره : فالمجتمعات الهمدانية تدافع عن الاسبقية الطبيعية لمجتمعات أعلى الجدول (قرار السحولي) ،

د. مارثا مندي

والقرية تدافع عن الاولوية التاريخية للاستيطان والممارسة التقليدية لحقوق خمسة آلاف مواطن . وقد استعمل الناطق بلسان الهمدانيين مصطلحا تقليديا يستشهد بخلق الله وبالشريعة والشريعة ، في حين استشهد ممثلو القرية ليس بالشريعة والعرف والطبيعة فحسب وانما بالقانون والنظام والدستور الجمهوري أيضا .

لقد اكدت اللجنة في حكمها على الوضع القائم بطريقة متوازنة جدا . وهل كان بالامكان الحكم بغير ذلك ؟ لقد اصبح الطرف الذي كان مدعيا طوال القرن ، فجأة ، المدعى عليه ، واصدار الحكم ضد المضخات سوف يكون طعنة في الظهر لمصالح التجار ومفهوم التقدم الذي قامت عليه الجمهورية . وفي الحقيقة اعتبرت الادلة الوثائقية والتقنية غير كافية لاعادة النظر في تقسيم الغيل . وفي غياب حكم الطرابلسي وسجل السحولي ، كان من المستحيل نقض الحقوق القائمة . وأعطى خبر المياه حكمه بأن الجفاف والمضخات كليهما اثرا على منسوب الجدول، ولكنه احتاج الى مقاييس ميدانية مفصلة قبل أن يتمكن من تحديد المضخات التي كانت تسحب من مياه الجدول ومقدار الكمية المسحوبة . فالخبراء تطلبوا مزيدا من الخبراء ، ولم يقل أحد لا للتقنية .

كانت القضية مكلفة جدا بالنسبة لسكان الوادي . فالرجال الذين لم يكن لديهم مضخات ، ومع ذلك دفعوا للدفاع عن مصالح أصحاب المضخات ، غضبوا عندما انتهت القضية ، فقد وجدوا أنفسهم في نفس وضع رجال القرية ، ولكنهم بخلافهم ، وبخلاف أصحاب المضخات من أعضاء مجتمعهم ، خسروا مرتين ، مرة أمام آل حميد الدين والآن أمام الجمهورية . لقد شعروا بأنهم خدعوا من قبل شيخ الاحياء العليا ، الذي أنفق أموالا على قضية أصحاب المضخات . وقد نمت حركة جديدة بمعزل عن الشيوخ ، ففي عام ١٩٧٣م أطلق « الشباب » النار على بيت شيخ المناطق العليا وألزموه بيته . كانت تلك أيام انفعالات ، فقد حكمت المنطقة فجأة مبادئ التمثيل المباشر (٦٣) ، ولكن بعد مرور فترة من الزمن على تلك الحركة غير المنظمة ، قام شيخ المناطق السفلى ، الذي لم يلعب دورا في الدعوى القضائية لعام ١٩٧٠م ولم يعارض الشباب ، بقيادة الرجال بأساليب السياسة التقليدية . وقد قرر سكان النصف السفلي من الوادي (أي من الحي رقم (٥) وما دون) الانضمام الى القرية .

لم يكن انضمام هؤلاء مسألة تستطيع القرية وحدها ان تقررهما . ان حركة تبدو بسيطة ومباشرة شملت بسرعة قادة لهم وزنهم على الصعيد القومي ولهم حساباتهم الخاصة . فحاول شيخ همدان ثنيهم عن عزمهم . أما الشيخ البارز أحمد المطري أحد شيوخ بكيل ، فقد تردد في قبول الانضمام . وأما عبد الله الأحمر ، شيخ مشايخ حاشد ، والرجل ذو السلطة المميزة في الايام الاولى للجمهورية ، فقد ذهب الى الوادي ، وبحركة مهيبة خلع غطاء رأسه ملزما بذلك - بطريقة رمزية - الرجال

المنشقين عن المجموعة برفع الغطاء واسترداد شرفه . وهذا ما فعلوه ، فانضموا الى مجموعة حاشد القريبة من مدينة خمز . وكان شيخ تلك المجموعة «عاملا» (أي حاكما) لمنطقة رداع . لقد فهم الانضمام - مهما كانت التفاصيل - على أنه وضع ذلك القسم في حماية عبد الله الاحمر (١٤) . غير أن الاخير لم يتخذ موقفا ضد أصحاب المضخات ؛ وفي حقيقة الامر فقد كان أحد أعضاء اللجنة التي رفضت اتخاذ موقف ضد أصحاب المضخات عام ١٩٧٠ م .

لقد تفسر مضمون الولاء السياسي بسرعة ، فقد كانت النتيجة الحقيقية للانضمام ان أصبح رجال المنطقة السفلى من الوادي ينتمون الى مجموعة تبعد عنهم عشرات الكيلومترات ، ولم يتغير شيء في منطقتهم . ولكن كل شيء كان يتغير تدريجيا : ففي السنوات الاربع التي اعقبت عام ١٩٧٠م اشترى المزارعون الاغنياء في المناطق السفلى مضخات . وبدأ انتشار التقنية يجعل من الحركات السياسية الهادفة الى ايقاف ادخال المضخات ، أمرا غير معقول . في عام ١٩٧٤م اقنع شيخ همدان القسم المنشق بالعودة الى الحظيرة . وقد عادوا بعد قضاء أقل من سنة جزءا من حاشد . في ذلك الوقت أصبحت المضخات تزود المجتمع بكمية من المياه اكبر مما كانت عليه من قبل . وفي تلك الفترة أيضا بدأت اسعار النفط بالارتفاع ، وغادر العمال اليمنيون بلادهم الى السعودية باعداد كبيرة ، وارتفعت مداخيل القات ذي النوعية الاستثنائية المزروعة في ظهر وضلاع . وحتى فقراء المجتمع استطاعوا دفع أثمان المياه لأصحاب المضخات مضيفين الى دخلهم من الزراعة الدخل المتأتي من الاتجار بالقات .

في اب ١٩٧٥ اجتاح الوادي فيضان سيلي مقتلعا الاشجار والبيوت والمضخات وقنوات الري . واسفر عن وفاة أربعة عشر شخصا ، ونجا رجل كان قد انقذ امرأة من الموت بقضاء ليلة كاملة بين اغصان شجرة اجاص ضخمة بينما كان الفيضان يمر من تحته . وفي اجتماع لوزراء الخارجية العرب ، ناشدت الحكومة اليمنية المجتمعين تقديم المساعدة لتلك المنطقة ، وقدمت المعونات عبر المشايخ ، وسرعان ما انتشرت الشائعات حول الاختلاس . مرت عدة اسابيع ولم يحدث شيء بخصوص اصلاح القناة الرئيسية ، فقد كانت الارض تبتلع الجدول الصغير غير بعيد عن منزل شيخ الاحياء العليا . وقيل ان الشيوخ اقترحوا استقدام مساعدة تقنية صينية لاعادة بناء القناة .

في النهاية شعر صغار المالكين في الوادي والقرية بنقص مياه الجدول . وعبرت نساء الوادي المعتمدات منذ امد بعيد على الجدول كمصدر لمياه الشرب والغسيل ، عن شعورهن بالعار من عدم قيام الرجال باصلاح القناة . فانضم رجال القرية الى رجال الوادي وأصلحوها خلال اسبوع . ولكن الثغرة لم يعد بناؤها . وأصبح الناس يحضرون مياه الشرب من المضخات .

بيد ان مياه الجدول استمرت بالتناقص . وبحلول عام ١٩٨٠ تقصت الى احد انها نادرا ما كانت تصل الى الوادي ، لقد أصبحت زهر تعتمد بالكامل على المضخات لري اراضيها . ومع تلاشي الجدول بدأ منسوب المياه الجوفية بالتناقص المشؤوم . وانتقلت القيادة الى شيخ الحي (٥) ، الذي بدأ ببناء بيت جميل في صنعاء بعد فيضانات سنة ١٩٧٥ بشهور فقط . ومنذ منتصف السبعينات لم تعد للسياسة المحلية نفس الاهمية ، وامتدت مدينة صنعاء حتى منتصف الطريق الى زهر ، واصبح الشباب يتطلعون الى العاصمة من أجل العمل .

خاتمة :

ويمكن وراء سرد هذه الحوادث مغزيان اثنان ، هما : السمة التاريخية للتقاليد المحلية والسياسي المادي للشكل السياسي الريفي . أن تقاليد الري المتواصلة والمتغيرة تنتمي الى الجغرافيا والتاريخ . فقد حدثت عملية الخلق التدريجي لتقاليد الري في التقاء المجتمع المحلي والقيادة الوطنية في نظم سياسية متذبذبة بين المركزية واللامركزية . بالنسبة للماضي لدينا فقط وثائق قليلة العدد وبالضرورة ايدولوجية وعلى الرغم من ذلك فانه بإمكاننا ان ندرك كيف تعكس او تخلق هذه الوثائق الممارسة المتغيرة للري .

يتم توزيع مياه الجدول على مستويين : أولهما بين الوحدات الاجتماعية الاعلى ، أي بين المجتمعات المحلية والسلطة المركزية ، وثانيهما بين المزارعين داخل المجتمع المحلي . ونلاحظ تطورا في بنية الحقوق على كلا المستويين عبر القرون الثلاثة الماضية . تبدأ بينة حقوق الري الحديثة على المستوى الاول مع وثيقة تحدد تقسيم نسب الماء بين المجتمعات المحلية والدولة المتمثلة بأئمة كوكبان المتوكلين (٦٥) والوثيقة هذه عبارة عن أمر من الامام المتوكل المؤيد بالله المنتصر على العثمانيين في القرن السابع عشر الميلادي . وفي هذا النظام كانت المجتمعات المحلية تشتري القسط الاكبر من حصة الامام في مياه الجدول . ونتيجة لذلك ، وجد نظام ذو نمطين من الري : نمط الري الخاص بالمجتمعات ونمط المياه المشتراة من بيت المال . ووفقا لهذا التنظيم وضعت الحقوق كحوص في المياه مستقلة عن الارض أي كعلاقات وليس كمادة على حد تعبير الحمودي (٦٦) . وهذا لا يعني ان حقوق المياه لم تكن مرتبطة بالارض ولكن حسب الوثائق الموجودة ، بقيت طريقة اقتران الماء بالارض مسألة داخلية تنظمها المجتمعات المحلية .

أما على المستوى الثاني فان أول وثيقة تنص على ذلك تعود الى القرن الثامن عشر الميلادي ، وهي خاصة بالمجتمع العلوي في زهر وهو مجتمع بيت نعم ، وتأخذ

شكل اتفاق بين رئيس جماعة المكارمة الاسماعيليين وقادة بيت نعم وتنص على نظام الدورة الزراعية ، وتتضمن الوثيقة تحديدا اجتماعيا للمساحات التي يمكن للمزارع ان يزرعها بمحاصيل تتطلب كمية أكبر من المياه ، وبذلك تعكس تنظيما اجتماعيا محليا لبرمجة الري بشكل يتناسب مع متطلبات المحاصيل المختلفة من جهة ، وتحديد اجتماعيا لتراكم حقوق مياه غير متكافئة من جهة اخرى . وليس لدينا وثائق ، تنتمي لنفس الفترة ، تعطينا دليلا على كيفية توزيع المياه بين المزارعين في المجتمعين الآخرين الوادي وقرية القابل - وعلى الرغم من ذلك فان الوثيقة السابقة يمكن أن تشير الى أن الزراعة في القرن الثامن عشر في المجتمعات الثلاثة كانت منظمة اجتماعيا أكثر مما أصبحت في بداية هذا القرن . أما بالنسبة للمحاصيل فكان التركيز على الاكتفاء الذاتي المنزلي أكثر منه على انتاج محاصيل للبيع في السوق .

ونجد في أواخر القرن التاسع عشر تعبيرا ، أو تصورا جديدا لقضية الحقوق في المياه ، وهذا التصور ينطلق من مبدأ التفسير الشرعي الذي ينص على أنه : بما ان الفيل من صنع الله وليس من صنع الانسان فان حقوق المياه يجب ان تتبع في زهر كما في السيل موقع الارض مع اعطاء الاولوية للاراضي في اعلى الجدول أي « الاعلى فالاعلى » ، وتم تنفيذ هذا الرأي الفقهي من خلال القيام بتسجيل الاراضي المستحقة للري . فالسجل هو الذي يوفر الوسيلة التعبيرية لربط المياه بالاراضي على مستوى المجتمعات ككل . اذ أن العلاقة بين المجتمعات يجب أن تسوى من خلال المادة القابلة للقياس والتحديد ، أي الارض .

ومع بداية القرن العشرين شهد النظام السياسي الامامي تطورا جديدا على يد بيت حميد الدين . وحدث بناء ذلك النظام السياسي من خلال حشد طاقات القوى الريفية ضد الاحتلال العثماني ، واكتساب اليمنيين للتكنولوجيا العسكرية الحديثة التي دخلت مع المحتل ، ويمكن مقارنة ذلك بما حصل في القرن السابع عشر عند قيام دولة المتوكلين بقيادة القاسم والمؤيد بالله . وعلى ذلك فان النظام الامامي الجديد بزعامة آل حميد الدين قام بتنفيذ تقسيم جديد لمياه غيل وادي زهر بين المجتمعات الثلاثة على غرار حكم المؤيد في القرن السابع عشر . يظهر ان قرار احمد بن قاسم كان مجرد حركة تكتيكية لسياسة بيت حميد الدين . فاذا كان الطرابلسي والعثمانيون قد أيدوا همدان ، فقد دعم بيت حميد الدين بني الحارث . ولكن ، عند التطبيق ، كان لقرارات آل حميد الدين أثر في بلورة مفهوم التسجيل الحكومي للملكية المادة (الارض) . وقد استكمل القرار القطيعة مع النظام القديم حيث كان للخزينة المركزية حقوق في المياه بشكل مستقل عن حيازة الارض ، وسويت المشكلات على الحدود بين المجتمعات ، ووضعت سجلات الاراضي المستحقة للري وفقا للتقسيم

الشامل للمياه ، وعين مسؤول حكومي للإشراف على نظام الري كانت مهمته وضع أسس العدالة وحماية حقوق الضعفاء فيما يخص حصصهم من الماء حسب السجل .

وعلى مستوى المزارعين فان توحيد المقاييس بربط الماء بالارض على مبدأ طاسة ماء لكل مائة لبنة من الارض هو الذي ساعد في تغيير ادارة برمجة الري ، من تنظيم اجتماعي الى نظام أكثر فردية يقرر من خلاله الشخص كيفية توزيع كمية المياه الخاصة به على المحاصيل الزراعية المختلفة . وقد ظهر تطور آخر في فردية ادارة الري قبيل ثورة ١٩٦٢م من خلال الاصلاحات التي أدخلها المجتمع الاوسط المسمى بمجتمع الوادي حيث يبيع حقوق المياه وتبادلها بين المزارعين ، وأصبح من الضروري اتباع نظام تسجيلي معقد لتغطية حالات عديدة لتبادل الحقوق المائية بين المزارعين . وتبين اعادة التنظيم لممارسة الري في الوادي عشية الثورة أن التغيرات العميقة قد عملت على جعل الماء وليس الارض فحسب ، مادة منفصلة عن العلاقات الاجتماعية وصالحة للشراء والمبادلة . ومن هذا المنطلق فاننا نفهم الاقبال على المضخات بعد مرور يضع سنوات كونها توفر وسيلة تقنية للتعامل مع الماء كبضاعة .

وعلى مستوى المجتمعات ففي نهاية الامامة نشب نزاع على الماء من جديد، ومرة أخرى تم تحدي بنية الحقوق بين المجتمعات ككل . ولكن محاولة مجتمعي همدان رفع دعوى ضد عملية تقسيم الماء التي نفذها آل حميد الدين سرعان ما واجهتها عملية دخول المضخات وانتشارها : أولا في الجزء العلوي من الجدول حيث المياه الجوفية قريبة من السطح ومن ثمة في بقية أنحاء الوادي . وأدى زوال أهمية الجدول كرابطة اجتماعية وحلول التقنية الفردية التي مصدرها السوق الى «تهميش» أهمية الادارة أو السياسة المحلية .

ان التوثيق الحكومي لحقوق الملكية ، والتوسع في الانتاج للسوق ، والتكنولوجيا المستوردة ، قد أدت الى الانفتاح المحلي ، وقد جعلت من الفرد وليس المجتمع كنموذج لصاحب الحق في التصرف بالارض والماء . ولكن ماذا كانت طبيعة ذلك الانغلاق والتضامن ؟ وما هي أشكالها في الحياة اليومية ؟ .

تحلل مجموعة من الدراسات الحديثة التنظيم السياسي الريفي اليمني على أنه تركيب لغوي (discourse) مترابط أو على أنه بنية مجردة كتسلسل هرمي لبنته الاساسية اتحاد محلي لبيوت تحكم نفسها بنفسها (٦٧) . وعلى الرغم من أن مثل هذه التحليلات تتمتع بشيء من الجمالية الا أنها يمكن أن تحقق نوعا من التجريد المبالغ فيه اذا لم ترتبط بالممارسة الحية ومورفولوجية مجتمعات معينة . كان التعبير القبلي ، بطبيعته ، يناشد الناس المحليين القيام بعمل مشترك أكثر منه وصفا لاتحاد

قسري (١٨) . وما كان في الممارسة اجباريا يمكن استنتاجه فقط في ضوء ظروف محلية معينة . لقد وجد التعبير القبلي لا بصورة مستقلة ، وانما جنبا الى جنب مع مصطلح السلطة المركزية (الدينية) . تفعل التعبيرات المحلية عن القبلية علاقيتين مركبتين للمجتمع المحلي : بالموقع الجغرافي وبأشكال التنظيم الاجتماعي (الدين والدولة) المصنفة محليا باعتبارها « خارج » التعبير القبلي . ولكن ذلك الاغفال يشير الى علاقات مهمة . في نظام سياسي لا مركزي تكون فيه أنماط التضامن الفعلية الممارسة ، وامكانية التراكم او الانفلاق الاقتصادي ، واتحاد الوحدات المحلية في كوكبة اقليمية اوسع ، كل ذلك يكون مشروطا بالعوامل الجغرافية ، اي بطبيعة الاراضي المتنوعة التي يعيش فيها الناس ويعملون .

ان التركيب الاقليمي في الحالة التي تم تحليلها في هذا المقال ذو أهمية كبرى ، فقد كان قبل ثورة المواصلات الالية والاسلحة بعيدة المدى وسوق الحبوب العالمي ، يقوم على ثلاثة محاور . في المركز تقع مجموعة من ثلاثة أودية للزراعة المروية هي زهر ، ضلاع ولؤلؤة/ريعان وتشكل قاعدة اقتصادية لسلطة سياسية اقليمية . هذا المركز الصغير يقع بدوره ، بين قطبين يتمتعان بأهمية على صعيد وطني : الاول كوكبان ، عاصمة الدولة التي حلت محل العثمانيين في القرن السابع عشر وموطن « السادة » المرتبطين بعلائق وثيقة مع همدان ، والثاني سهل صنعاء عاصمة بيت حميد الدين وموطن السادة المرتبطين ارتباطا قويا ببني الحارث . ان لعبة النفوذ التاريخية البطيئة بين هذين القطبين هي التي رسمت الحدود بين مجتمعي زهر (١٩) .

وداخل المجتمعات المحلية يمكن فهم القيادة ليس من حيث علاقات النسب أو التركيب البنيوي - فرع واحد معناه شيخ واحد ، كما كان الامر في نظر الحكومة المركزية ابان الفترة منذ ١٩٦٢ - وانما أيضا من حيث علاقة السكان بالبيئة والمحلي بالمركزي . فعلى الصعيد الجغرافي تركز التركيب الخطي مع دخول تكنولوجيا الري في الاحياء العليا للوادي ثم أزيلت في النهاية التقسيمات بتعميم تقنية المضخات . فعبر سنوات التوتر ، وعندما كانت المضخات قيد التركيب كانت القيادة الثنائية هي القاعدة وبلغت ذروتها في انفصال الاجزاء السفلي من الوادي عن الاجزاء العليا . ولم تنته الازدواجية الا عندما خف التوتر نتيجة لانتشار التقنية الجديدة وحل محلها نوع من المركزية وفي نفس الوقت ، تهميش للسلطة المحلية .

في هذه المقالة تم التركيز على حالات التضامن الفعلي وروابط السياسة الريفية لم نعبر عنها من خلال علاقات النسب والانحدار بل من خلال علاقات الارتباط بالارض ، ان الوحدة السياسية الاولى المكونة من مجموعة بيوت تحكم نفسها بنفسها (وحدات قائمة على انسجام الحقوق الفردية والعمل) تدير مصادر مشتركة وتحمل

مسؤوليات مشتركة . مثل هذه المجتمعية اعتمدت ، يشكل عام ، على الممارسة المتفق عليها ضمناً : استمرارية العضوية (٧٠) ، التوزيع الواسع للملكية الارض بين أسر المزارعين ، المسؤولية المشتركة تجاه الدية ، والادارة الاجتماعية للري . لقد بنيت القيادة المحلية على مثل هذه الاسس للتضامن المحلي . ثم ارتقت بها عن طريق ربط المحلي بشبكات أوسع من الحكم والسيطرة . وهذا لا يعني أن صفة التماسك والانقسام الظاهرة في مجتمع الزراعة المروية هذا ، يجب أن تمثل نموذجاً لكافة المناطق القبلية في اليمن الشمالي . إذ لم تكن المناطق قط موحدة كما لم تكن أشكال القيادة واحدة في كل مكان ، مثل العديد من خلايا « دوركهيم » الشريطية . ومع ذلك إذا لم يكن الوصف الوارد هنا نموذجاً لكافة أنحاء اليمن الشمالي فربما يقترح اجراء تحليل « للنظام القبلي » لا كشيء مجرد بدون زمن وانما كمجموعة من أنظمة الفرعية الملموسة المميزة للارض والسكان .

كلمة شكر

أتقدم بوافر الشكر الى المؤسسات التي قدمت الدعم المادي لاجراء البحث الميداني : جمعية الابحاث الاجتماعية ومقرها نيويورك في عامي ١٩٧٣ - ١٩٧٤ م ، المعهد الوطني الامريكي للصحة العقلية بواسطة د. جون كنيدي من جامعة لوس أنجلوس في كاليفورنيا في عامي ١٩٧٥ - ١٩٧٦ م ، ومركز الدراسات اليمنية في صنعاء ومؤسسة فورد في عمان بواسطة المرحوم البروفسور محمود الغول في ١٩٧٦ م . كما أشكر الجهات اليمنية التالية لمساهمتها المعنوية ومساعدتها : مصلحة الآثار والمكتبات العامة ممثلة بمديرها القاضي اسماعيل الاكوع ، مركز الدراسات اليمنية ممثلة بمديرها السيد أحمد المروني : الشيخ محمد الفشمي شيخ همدان . على الرغم من فضل كل هؤلاء الاشخاص علي الا أنني أتحمل مسؤولية كل ما ورد في هذا البحث من معلومات وتحليلات . شكري أيضاً الى كافة أهالي المنطقة الذين قضيت بينهم ثلاث سنوات وغمروني بكرمهم ومساعداتهم .

وأخيراً لا بد لي من تقديم الشكر للأشخاص الذين قدموا بعض الملاحظات حول البحث وهم : جنيفاف بدوشا ، أشرف غني ، نيكولاس هوبكنز ، مايكل هاولي ، وستنامي شامي . كما أشكر كل من أحمد جرادات وعادل الزعبي على مساعدتهما في ترجمة هذه الورقة ومراجعتها وتنقيحها ، وعلي عقلة على مساعدته في رسم الخرائط .

الحواشي

وليس كدراسة لليمن الشمالي - و
Dresch 1981 1982 1984a 1984b
1986 and 1987 والفصل الثالث من
Stevenson 1985 . هذا ولم أتمكن
من الاطلاع على أبو غانم ١٩٨٥ و
Meissner 1986 .

انظر : Bedoucha 1987

و Swagman 1988 علما بأن الثاني لم
يعمل الى نفس الدرجة من الوضوح في
عباراته حول علاقة النظام القبلي مع جماعات
النسب .

يستثنى دراسة فايسكو حول المجتمع
والتبوء : انظر

. Varisco 1982 and 1983

ولكن معالجته لمسألة « القبيلة » (tribe)
ظلت مستقلة الى حد كبير عن علاقتها مع
البيئة .

انظر شرارة ١٩٨١ .

إذا تعاملنا مع التنظيم القبلي كمفاهيم مجردة
تفتقر الى الديالكتيك فأننا نحيل العلاقات
الاجتماعية الريفية الى حالة التجرد البعيدة
من التاريخ . فعلى سبيل المثال فان
Dresch 1981 : 46 يصف عوامل
التجزؤ والسيطرة الظاهرة في مجتمعات
« التنظيم القبلي » وكأنها مفاهيم فرعية
تؤلف ، بصورة تكميلية ، لا متناقضة ،
المفهوم الاعلى للقبيلة .

لدراسة في الانثروبولوجيا التاريخية فركز
على الممارسة ، انظر Behar 1986
Bourdieu 1983 وانظر

(١) تمثل هذه الورقة محاولة لتحليل نماذج الري
بشيء من التفصيل . ومع أن هناك ثغرات
معينة في المعلومات ، الا أنني أهدمها لأهمية
موضوع البحث . وأود أن أبين هنا أنني قد
ترددت سابقا في نشر هذه المعلومات لسنوات
عدة وذلك لسببين : أولهما ، صعوبة التأكد
أو الجزم بصحة المعلومات نتيجة للحدود
التي يفرضها المجتمع وكنت أشعر بأنها
مفروضة علي . وعلى الرغم من معرفتي
بجوانب عديدة في مجتمع النساء الا أنني لم
أكن أستطيع أن أخوض مجتمع الرجال الذي
يسيطر على السياسة المائية والري . فطوال
الفترة التي مكثت فيها في ذلك المجتمع ، كنت
أشعر بعدم الارتياح وأنا أقحم نفسي في الأماكن
العامة للرجال . وهكذا فان نوعية ملاحظاتي
للري لا تعادل تلك المتعلقة بالمجالات البيئية .
وثانيهما ، والذي يمكن أن يكون أكثر أهمية
هو أن حقوق المياه بقيت مسألة حساسة
ومثيرة للنزاع حتى أواخر السبعينات ،
وانطلاقا من معرفتي بالتوتر الذي يحيط
بتفسير الماضي ، لم أجد من الصواب إثارة
هذا الموضوع عن طريق النشر في ذلك الوقت .
أما وقد مرت سنوات ، ولم يعد موضوع
النزاع قائما بسبب جفاف النيل ، وحتى
إذا وجد هناك صراع فأنني أتوقع أنه سوف
يأخذ شكلا مختلفا - بين احتياجات صنعاء
كمدينة والمجتمعات الزراعية - وقد أصبح
بإمكاني تقديم هذه المحاولة لتحليل تاريخ
نظام الري .

انظر Adra 1982 and 1985 (٢)

و Adra and Varisco 1984

- كتحيل عام لمجتمعات

Caton 1984

و التجزؤ الموازن
(segmentary societies)

وبعض القرى الأخرى . والأقسام الأخرى لمنطقة همدان هي : « وادعة » ، جشام (وجشام) والجنب الأعلى بني مكرم . هذه الأقسام ليست ذات هوية واضحة ، إن القرى والمجتمعات الأصغر هي التي لها قيادة قوية وهوية محددة . انظر أيضا Lambardi 1947 : 146

(١٩) ثمانية أحياء حسب الإحصاء الوطني لعام ١٩٧٤ ، ولكن في هذا الإحصاء ، يبدو أنه جمع الحيين العلويين في واحد .
(٢٠) الحي ٨ والحي ٢ على الخريطة ٢ .

(٢١) انظر Rossi 1953 : 354 حيث يصف الطاسة كما وجدت في الثلاثينات من هذا القرن حيث تختلف طاسة وادي زهر عن غيرها من الطاسات في المناطق الأخرى .
(٢٢) « اللبنة » المحلية ، المسماة « اللبنة الشهرية » مقياس ٧٥ ر « ذراع حديدي » مربع ، أي ما يقارب ١٣٥ متر مربع . وتقاس الأرض بحبل طوله ١٠٠ « ذراع الوادي » .

حول أنظمة الغيول في ضلاع والتي هي عبارة عن قنوات انظر Betzler 1987 : 95-102

(٢٣) للحصول على خلفية لذلك ، انظر القسم التالي .

(٢٤) انظر Mundy 1982 : 28 . الخمسة بالمئة هي تتركز في الأحياء السفلى حيث تملك بيوت العلماء البارزة منازل صيفية . وأتوقع أن تكون نسبة الأرض المملوكة لأناس من الخارج في بيت نعم متدنية جدا كذلك . بينما كانت النسبة أعلى بكثير في القرية حيث تتركز بيوت السادة والقضاة ولفترة طويلة .

(٢٥) انظر Mundy 1982 : 75-79 . تجدر الإشارة أن عددا قليلا من أسر « المزينة أو بني الخمس » تملك مساحات صغيرة من الأرض في المنطقة : انظر التعميم عند Betzler 1987 : 175 لحقيقة أن

(٨) هذا الموضوع أثاره ، منذ فترة بعيدة ، Abdallah Hammoudi 1974

وللتحقق من هذا المنهاج راجع التوفيق ١٩٨٣ .

(٩) انظر وصف Serjeant 1983 : 77

للتاريخ اليميني المستمد من سرد الأحداث والذي هو عبارة عن : « معارك وغزوات مستمرة مبهمة الأسباب في أماكن مجهولة تقطنها قبائل متنوعة تحمل أسماء غير مألوفة ذات انتماءات غير معروفة » . (ترجمتنا)

(١٠) الهمداني ١٩٣١ : ٧٤-٧٦ .

(١١) تقديري أن نسب الأرض المروية من الوادي والمزروعة بالمحاصيل المختلفة في أوائل السبعينيات على النحو الآتي : ١٠٪ أشجار فواكه ، ٢٥٪ قات ، ٤٠٪ فواكه وقات ، ١١٪ كرم ، ١٤٪ حبوب وخضروات . باختصار ، فإن نحو ثلاثة أرباع الأرض احتوت على نوع من الفواكه ، مع أن الفواكه بشكل عام تكون مع القات .

(١٢) انظر : Hammoudi 1985 : 28-29

(١٣) انظر الحي رقم ٤ على الخريطة رقم ٢

(١٤) انظر الحي رقم ٣ على الخريطة رقم ٢ .

(١٥) انظر الحي رقم ١ على الخريطة رقم ٢ .

(١٦) انظر : Rossi 1953 : 354

(١٧) الهمداني ١٩٦٨ : ١٠٦ و ١٩٣١ : ٧٧ .

(٢٤) هناك روايات محلية تدور بين الأهالي حول المنطقة ما قبل الإسلام ، ولا أعرف إن كانت تلك الروايات مأثورة عن الهمداني ، أم أنها استمروا لنفس التقاليد الروائية التي استمد منها الهمداني أخباره .

في أيام الهمداني شكلت زهر وضلاع وريعان « مخلافا » دعي « مخلاف ماذن وحملان » . انظر الهمداني (١٩٦٨ : ١١١) . انظر الخريطة رقم ١ .

(١٨) « الربع » يضم : الوادي ، بيت نعم ، ضلاع ، قرية المصلي ، عصر ، عرضة ، بيت محجز ، لؤلؤة ، البياض ، الكراتل ، بريش

الحي ٧ - ١٣ طاسة ، الحي ٨ - ١٢ ط .
 يبلغ الحد الاعلى لقطع الاراضي المروية لاحد
 المالكين في المناطق المذكورة المختلفة (١٣) قطعة .
 وفي الحقيقة ، قد يكون عدد مرات توزيع
 المياه أعلى مما ذكر . ويضم السجل البنود
 التالية : أولا : اسم القطعة وكمية الماء الذي
 يرونها ، ثم بند آخر - أحيانا - يتضمن
 كمية الماء وبدلا من اسم القطعة «لحق فيه» .
 وهذا قد يشير الى قطعة ثانية في المنطقة
 المذكورة تم سقيها . ولكن في المجموع المذكور
 أعلاه ، يعتبر القيدان بمثابة قيد واحد
 ما دامت قيود القطعات ذات الاسماء المختلفة
 هي التي تعتمد .
 عبارة واردة في الوثيقة (ي) . لمعرفة الوثائق
 التي رجعنا اليها ، انظر المصادر في نهاية
 الورقة .
 المصدر : وثيقة (ز) .
 يذكر الناس ان سنة ١٩٤٨ كانت شديدة
 البرودة جدا حيث «ضربت» أشجار القات .
 ولكن اذا أعدنا للذاكرة الاضطرابات السياسية
 لعام ١٩٤٨ ، عندما نهبت صنعاء ، فان
 ذكرياتهم هذه عن تقهقر السوق قد تعكس ،
 وبنفس القدر ، الفتور السياسي .
 ومن وجهة نظر المزارع ، فان القات نبتة
 ممتازة . فهي تعطي غلالا غير متدلب بعكس
 غيرها من محاصيل الفواكه ، وقادرة على
 تحمل الجفاف . كما ان متطلبات العمل فيها
 أدنى بكثير من تلك التي تتطلبها الكرمة (اذ
 انها أعلى قليلا من تلك التي تتطلبها محاصيل
 أشجار أخرى) . ومع أن هذا المحصول ليس
 حديثا ، فان المزارعين يقولون بأن زراعته
 التجارية على نطاق واسع تعود الى عهد
 الإمام يحيى .
 انظر Kennedy 1987 : 133-170
 عن زراعة القات .
 انظر أدناه عن توقيت الاجراءات التي اتخذت
 في أوائل القرن العشرين .
 أقيت ، مرة ، نظرة سريعة على هذه الوثيقة

(٣٠)

(٣١)

(٣٢)

(٣٣)

(٣٤)

(٣٥)

هذه الفئة هي دائما بلا أرض . للاطلاع على
 مناقشة الوضع الاجتماعي وملكية الأرض ،
 انظر Mnudy 1982 : 46-48 .

(٣٦) الأرض ، كلها أما « ملك » أو « وقف » أو
 « أملاك الدولة » ، المسماة الصوافي . ولم
 ينجح العثمانيون في فرض شكل « الميري »
 لحيازة الأرض على اليمن . انظر
 Serjeant 1983 : 95 .

(٣٧) لا ينطبق تعميم Betzler 1987 : 60
 القائل بأن الشيوخ يأتون من مجموعة النسب
 الأقوى ، على هذه الحالة على الأقل .
 انظر : Stevenson 1985 : 66-80

كمثال لتحليل البنية الاجتماعية اليمنية من
 خلال مبدأ الانحدار . ويحس المرء بأن علماء
 الانثروبولوجيا يشعرون بأن عليهم - ربما
 بسبب مهنتهم أكثر مما هو بسبب معيائهم -
 أن يربطوا القبائل اليمنية بنماذج العشيرة
 المبنية على مبدأ الانحدار . انظر
 Dresch 1986 و Caton 1987 .
 عكس ذلك انظر Bedoucha 1987
 و Weir 1986 و Swagman 1988 .

(٣٨) يقول Betzler 1987 : 61 - 175 - 178

ان توزيع ملكية الأرض كانت تقليديا ،
 بالتساوي في المناطق القبلية حول صنعاء ،
 وان انعدام المساواة في الملكية ظهرت فقط في
 السنوات العشرين الأخيرة . وتأتي هذه
 العبارة الشاملة من الخلط بين ايدولوجية
 القبيلة والواقع المعقد للعلاقات الاقتصادية
 والانتاجية ، وكذلك من الضبابية التي
 فرضتها رؤية اليمن كبلد « تقليدي » حتى
 عام ١٩٦٢ « أو ربما الاصح عام ١٩٦٧ ، أي
 قبل عشرين سنة) ، ومن ثم أصبح مفتوحا
 للتغير فجأة بعد ذلك التاريخ .

(٣٩) متوسط الحيازة للأسر المالكة للأرض حسب
 الاحياء كما يلي : الحي ١ - ١٠ طاسة ،
 الحي ٢ - ٨ ط ، الحي ٣ - ٧ ط ، الحي ٤
 - ٢ ط ، الحي ٥ - ١٢ ط ، الحي ٦ - ١٥ ط

المشكلات الناتجة عن التعامل مع القبيلة
كفاعل انظر الوصف الموجز في
Varisco 1983 : 378 - 79

وايضا Swagman 1988 : 259 .
وليزيد من المناقشة انظر Asad 1986 .

(٤١) يظهر احمد بن قاسم في وصف الزبارة
للسنوات ما بين ١٨٩١ - ١٩٠١ حيث انه
يحض القبائل على الجهاد ، وشن الحملات
على العثمانيين وقام بالتفاوض المباشر مع
الوالي العثماني . انظر : الزبارة ١٩٥٦ :
١٦٥ و ٢٥٧ .

(٤٢) انظر الواسي ١٩٢٧ : ٢٠٠ .

(٤٣) انظر الواسي ١٩٢٧ : ١٩٨ .

(٤٤) الواسي ١٩٢٧ : ٢٤٥ . يورد الواسي
الحادثة وليس السبب . ان ذكر مثل هذا
الصراع في تاريخ مكتوب يعني أن للحادثة
مضاعفات أكثر .

(٤٥) معظم الاراضي تقع في وادي ضلاع ، وتصل
حسب المعلومات التي زودتنا بها الاوقاف ،
الى ١٥٠٠١٢ « لبة عشاري » في ضلاع ،
٧٢٦٢٠ في بيت نعم ، ٤٩٨٨٧ في الوادي .
والحيازات في ضلاع على غيلين : الصبارة
والمسبة . ومعظم الاراضي في الوادي وفي
بيت نعم تعتمد على مياه الامطار ، وقد
قدو أحد شيوخ الوادي حيازات الوقف في
اراضي الغيل بحوالي ٧٠٠٠ لبة ضهرية في
الوادي ، و ٤٠٠٠ في بيت نعم .

(٤٦) كان للامامة الزيدية والدعوة الطيبية
الفاطمية تاريخ طويل من الصراع الايديولوجي
حول صراعهما في وادي ضهر في القرن الرابع
عشر ، انظر Smith 1983 : 66

وحول صراعهما في القرن السابع عشر ،
انظر Serjeant 1983 : 74 . في عام

١٨٤٠ قتل الامام الناصر في الوادي ، ويحمل
الواسي (١٩٢٧ : ٨٩) الباطنية وهمدان

مسؤولية ذلك . وحسب
Serjeant 1983 : 95-96

فان المكارمة ساندوا انصار العثمانيين وهم

بيد أن الشخص الذي كانت بحوزته لم يتح
لي ، للاسف ، دراستها بتمعن .

(٣٦) انظر Dresch 1984 عن المشكلات التي
كان يواجهها الشيوخ في مناطق الاستيطان
المتناثرة في ادارة الرجال وقيادتهم .

(٣٧) في الانظمة المعاصرة تستطيع الحكومة أن
تستمد شرعيتها من التمثيل : ثمة وسائل ،
كما في صندوق الاقتراع الذي يدار بصورة
بيروقراطية ، لتصوير اختيار لم يشهد مباشرة
ولجعل المجتمع المتخيل ، الذي ينتمي له
المواطن ، مجتمعا حقيقيا ، ومع ذلك

لا يواجهه حقيقة . هذه الوسائل - الكتاب
المنشور ، الجريدة ، التلفزيون - حيث
دخلت اليمن بصورة مؤثرة فقط في هذا
القرن . انظر Anderson 1983 .

(٣٨) ثمة أساسان محتملان فقط للحكم الشرعي
في السياسة القومية الحديثة : التمثيل
المباشر (الحكم للشعب) والدين (دين الله) .
والتوتر الديالكتيكي بين هذين المبدئين في
السياسة الحديثة لا يأتي - كما يقول البعض
- من استيراد المصطلح الاول من الخارج .
ولكن الحقيقة هي أن أساليب الحكم والاتصال
والاتصال المستوردة تغير سياق السياسة
كما تغير المعنى الفعلي للمصطلحات .

ان بنية الحكم الشرعي تختلف عن بنية
السياسة العشائرية لشمال الجزيرة العربية ،
مثل العربية السعودية أو الاردن ، حيث
تستمد شرعية الحكومة من العلاقات
المتشابكة لسلاسل النسب التي تصل الى
جماعة النسب في قمة الحكم . وبالإسلوب
الخلدوني ، فان سلسلة النسب شبكية
ليست مرتبطة بمناطق توجد أساسا من خلال
ارتباطها بالسلطة .

(٣٩) المصطلحات هي تلك التي يصف بها
Betzler 1987 : 51 القبائل حول
صنعاء .

(٤٠) عندما تعامل « القبيلة » كفاعل مركزي في
مشرح التاريخ فانها تجعل الهويات غير
القبيلة كعوامل مساعدة . وكمثال على

مجموعة مناهضة للامامة في صنعاء في أوائل هذا القرن . وقد تبع الهجوم على طيبة تحركات عسكرية ضد الدعوة في حراز ١٩١٨م وأخيرا في نجران عام ١٩٣٣م . انظر Serjeant 1983 : 99-100 .

(٤٧) لا يذكر أن للمكارمة دورا خاصا في الري كما كان للائمة . ولكنهم كانوا ، على أية حال ، قوة محلية كما يتضح من وثائق القرن الثامن عشر المتعلقة بتقسيم الري في بيت نعم (الوثائق د ، ج) . وقد بقي تاريخ العلاقات الوثيقة بين همدان والمارمة ، مسألة حساسة للغاية بعد نصف قرن من حكم بيت حميد الدين القوي ، تلاه حكم دولة تحظر طموحاتها الاعتراف بالهرطقة الفكرية .

(٤٨) يزعم رجال الوادي ان القرار فرض بالقوة ، وهو رغم تنكره « المقرية » بشدة . أما التوقيت الدقيق للحبس المزعوم لشيوخ المجتمعين الهمدانيين وانزال الجنود في بيوت المواطنين في المنطقة ، فهو غير واضح حيث يزعم سكان الوادي أن هذه الاجراءات قد اتعدت عندما استعاد الامام يحيى القرار وأكدته (١٩١٤ - ١٩١٥) وليس أيام الهجوم على المكارمة .

(٤٩) وثيقة (ه) .

(٥٠) مؤرخة في ١١ ربيع الثاني ١٣٣٣ للهجرة ، الموافق ٩ آذار ١٩١٥م . وثيقة (ي) .

(٥١) في الوثيقة (ز) ادعى أهل بيت نعم :

انه كان لهم من الدول والمبيع خمسة أيام الا ثلث في تدويل ثمانية وعشرين يوما وصار لهم الان في مراقيم الاخ صفي الاسلام أربعة أيام ونصف يوم من تدويل ثلاثين يوما وهذه الخمس الا ثلث المدعى بها كانت بعد اخذ ما أخذ الطرابلسي ومعيض من دول القرية .

ويفترض أن الطرابلسي هو «عبد الله الصباغ الطرابلسي» ، نائب العثمانيين في المحكمة الشرعية في صنعاء في أواخر السبعينات من

القرن التاسع عشر ، والذي روى عنه الواسعي (١٩٢٧: ١١٥-١١٧) انه هاجم المذهب الزيدي وسجن عددا من العلماء البازيين بمن فيهم والد الامام يحيى قبل أن يصبح اماما . ومسألة أن الطرابلسي ساند الطرف الهمداني تبدو منجمة مع سياسته المناهضة للسلادة . انظر Serjeant 1983 : 98 .

والزيارة (١٩٥٦ : ١٦) يتحدث عن «الحاكم» عبد الله الطرابلسي في صنعاء في ١٨٨٠ - ١٨٨١م . ومعيض هو ، بلا ريب ، الشيخ محسن معيض الشهير الذي قاد الحكم الذاتي لمدينة صنعاء ، والذي كان له علاقات وثيقة مع الطرابلسي . انظر السياني ١٩٧٨ .

(٥٢) يقول رجال الوادي ان أحمد بن قاسم كان قد رفض قيادة حملات حول رداع حتى وافق الامام يحيى على التقسيم الجديد لمياه الغيل أعبر عن امتناني للسيد عبد الملك المرووني ، الذي تولى هذا المنصب عام ١٩٥٠-١٩٥٤م على مقابلي الكريمة .

(٥٤) من المعقول ان حصة الخزينة التي اشترتها المجتمعات اندمجت تدريجيا في دول المجتمعات وان الاطالة ، لذلك ، تعكس تأكيداً على حق الدولة في فترة تجديد سلطة مركزية أكثر مما تعكس انتقاصا منه .

(٥٥) وثيقة مؤرخة في ١٧٢١ - ١٧٢٢م وردت في وثيقة (ه) .

(٥٦) رود الحكم في وثيقة (ي) منسوبا الى القاضي محمد بن يحيى السحولي ومؤرخ في ربيع الاول ١٢١٥ للهجرة ، الموافق تموز - آب ١٨٠٠م ، ويقول بأن حقوق المياه يجب ان تتبع مبدأ « الاعلى فالاعلى » . وتشكك القرية في صحة وجود محمد بن يحيى السحولي . بيد أن وجود هذا الشخص ليست مسألة اشكالية . ويصفه العمري (١٩٨٤ : ١٦٣ ، ١٧٢ ، ٢١٨) كقاضٍ مميز في عصره وابن قاضي القضاة قبل الشوكاني انظر ايضا al - 'Amri 1985 : 68 .

- (٥٧) ان الاكثر أهمية ، كما يفترض ، هو عدم وجود التصديق الامامي على الوثيقة ، وحتى لو كانت الوثيقة أصلية ، فانها تظل كراي فقهي بدون التصديق الامامي ، مجرد فتوى .
- (٥٨) في غياب سجل السجولي ، من المستحيل اثبات أن السجل كان معاصرا ، ولكن من الصعب تصور انه كان من الممكن وضعه قبل القرن التاسع عشر بكثير .
- (٥٩) قرار مؤرخ في عام ١٢٣٤ للهجرة ، الموافق ١٨١٨ - ١٨١٩ ميلادي ، وأورد في الوثيقة (د) . الثلث يبدو مرتبطا بالثلث المقتطع من الدول لثمانية وعشرين يوما . انظر الاقتباس في الوثيقة (هـ) المذكورة أعلاه .
- (٦٠) انظر وثيقة (هـ) سنة ١٩١٤ ميلادي .
- (٦١) والغريب اننا نلاحظ في فترة أواخر القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر تطورا في بلورة الفكر الفقهي بشكل عام مثلا في مؤلفات الشوكاني الفقهية وشخصيته ، وفي حالة وادي زهر نجد تطبيقا عمليا لفكر منهجي مبني فعلا على مبادئ الشريعة . بينما من الناحية السياسية فان السجلات التاريخية تؤكد على أن السلطة الامامية كانت مشتتة ومنفلتة ، فكيف للباحث أن يوفق بين هاتين الحالتين - تنظيم في الفكر وانفلات وضعف في الحكم الامامي ؟ وكيف ستكون الاسس الاقتصادية لبلورة تنظيم الفكر الفقهي ؟ فالنصف الثاني من القرن التاسع عشر كان فترة مشهودة في تاريخ صنعاء حيث قامت بحكم نفسها بنفسها تحت ادارة شيخ التجار واستبعاد السلطة الامامية ، وحتى بعد هذه الفترة نجد من يؤيد حكم العثمانيين بين عناصر معينة في صنعاء . نحن لا نملك الاجابة الشافية على قضية التطور الاقتصادي ، ولكن قد نتساءل فيما اذا كان ضعف السلطة السياسية الامامية مرتبطا الى حد ما بنمو القوة الاقتصادية المدنية أم لا .
- (٦٢) النقيب صالح بن ناجي الرويشان ، النقيب عبد الوهاب سنان ، الشيخ عبد الله الحبري ، والشيخ محمد بن ناجي القوسي .
- (٦٣) ذكر أحد رجال الوادي الاسماء التالية كأعضاء في اللجنة : الشيخ عبد الله الاحمر ، القوسي ، المطري ، والفدر ، والعلماء عبد القادر ، عبد الله الحجري ، والسلمان . غير أنني لم أتمكن ، للأسف من التحقق من هذه القائمة من مصادر أخرى .
- (٦٤) قادة الحركة كانوا من الشباب من أسر المزارعين ، وكان بينهم الرجل الوحيد من المنطقة الذي كان يعمل في وحدة المظليين في الجيش . وقد تلقوا دعما في المركز من ضابط جمهوري كبير في الوادي ، وهو رجل من اصول اجتماعية متواضعة . وقد سعت الحركة الى تطوير أشكال أخرى العمل السياسي من تلك التي يهتم عليها الشيوخ ولكنها نشأت من نزاع محلي . انظر Stevenson 1985 : 83-85 عن حركة الشباب في عمران في نهاية الستينات .
- (٦٥) تشكل قبيلة حاشد التي انضموا اليها جزء من قبائل حاشد .
- (٦٦) الوثيقتان (أ و ب) .
- (٦٧) انظر Hammoudi 1983
- (٦٨) انظر المراجع المذكورة في الهامش (٢) .
- (٦٩) انظر Dresch 1984 1986 1987
- (٧٠) ثمة آليتان لحركة الحدود ذكرتا في هذه المقالة : أولاها ، نقل حقوق الارض والماء في زمن أحمد بن قاسم (الوثيقة ز) ، وثانيهما انفصال جزء عن مجتمع والتحاقه بآخر . وفي ضلاع المجاورة ، وجدت آلية ثالثة : في عام ١٩٧٧م قام أحمد الفشمي ، فيما بعد أصبح رئيس الجمهورية العربية اليمنية ، وشقيق لشيخ همدان ، قام بشراء اراض شاسعة من سكان ريعان مقابل مائة الف ريال . وكانت تلك الاراضي في الاصل ، لسكان ضلاع ، وقد تم التخلي عنها لسكان ريعان كدية .
- (٧١) وهكذا فان ٩٨٪ من المزارعين المالكين للارض (N=281) و ٧٩٪ من النساء التي تزوجت الى بيوتهم (N=343) ولدوا في مجتمع الوادي .

الوثائق

وثيقة (أ) صورة أمر مؤرخ في ربيع الاول ١٠٨٣ للهجرة الموافق حزيران - تموز ١٦٧٢م وصورة حكم بخط القاضي محمد بن ابراهيم مؤرخ في جمادى الاول ١٠٨٧ للهجرة الموافق تموز - آب ١٦٧٦ م ، مصدق من الامام محمد بن اسماعيل المتوكل على الله .

وثيقة (ب) حكم من ديوان الامام بخط القاضي أحمد بن محمد قاطن مؤرخ في شوال ١١٧٩ للهجرة الموافق آذار - نيسان ١٧٦٦م مع اعتماد امامي .

وثيقة (ج) صورة مرقوم شرعي من قضاة الديوان : القاضي أحمد محمد قاطن ، القاضي اسماعيل يحيى الصديق ، والقاضي حسن محمد بعلامة الديوان مؤرخ في محرم ١١٧٨ للهجرة الموافق تموز ١٧٦٤ م .

وثيقة (د) صورة لمراقب قديمة حول غيل وادي ضهر مؤرخة في ١٠٥٢ للهجرة الموافق ١٦٤٣م ، ١١٤٥ للهجرة الموافق ١٧٣٢م ، ١١٥٢ للهجرة الموافق ١٧٣٩م ، ١٣٤ للهجرة الموافق ١٨١٨ - ١٨١٩ م . ونقلت في ١٣٢٢ للهجرة الموافق ١٩٠٤ م .

وثيقة (ز) حول ري المناطق الحدودية بين قرية القابل ووادي ضهر معتمدة بالخاتم الامامي ومؤرخة في ربيع الثاني ١٢٢٨ للهجرة الموافق نيسان ١٩١٠ م .

وثيقة (هـ) صورة لمرقوم محرر من طرف شيخ الاسلام القاضي علي بن عاي اليماني وفي أعلاه الاعتماد الامامي مؤرخ في محرم ١٢٣٣ للهجرة الموافق أيلول ١٩١٤ م .

وثيقة (و) مراسلة من وزارة العدل الى وزارة الداخلية ، بخصوص نزاع اهالي وادي ضهر وبيت نعم من جهة وقرية القابل من جهة أخرى مؤرخة في جمادى الاولى ١٢٨٦ للهجرة الموافق آب - أيلول ١٩٦٦ م .

وثيقة (ي) مجمل ما دار في قضية ١٣٩٠ للهجرة من نزاع ومقاضاة وقرارات تتعلق بشكوى قرية القابل على وادي ضهر وبيت نعم بخصوص الري .

اضافة الى ما تقدم من وثائق حول الموضوع فقد اطلعت على عدد آخر من السجلات الشهرية الخاصة بالدائلي تعود الى اواخر الستينات واول السبعينات من هذا القرن وكان ذلك خلال مدة اقامتي في المنطقة.

المراجع العربية

- أبو غانم ، فضل علي ، البنية القبلية في اليمن ، دمشق ، ١٩٨٥ .
- التوفيق ، أحمد ، المجمع المغربي في القرن التاسع عشر ، رباط ، ١٩٨٣ .
- الزبارة ، محمد محمد ، أئمة اليمن في القرن الرابع عشر للهجرة ، القاهرة : ١٩٥٦ .
- السيافي ، حسين ، صفحات مجهولة من تاريخ اليمن الحديث ، دمشق ١٩٨٤ .
- شرارة ، وضاح ، الامل والغنية ، بيروت ، ١٩٨١ .
- العمري ، حسين ، مائة عام من تاريخ اليمن الحديث ، دمشق ، ١٩٨٤ .
- الهمداني ، ابن الحائك ، الاكليل الثامن ، بغداد ، ١٩٣١ .
- صفة جزيرة العرب ، لندن ، ١٩٦٨ .
- الواسعي ، عبد الواسع يحيى ، تاريخ اليمن ، القاهرة ، ١٩٢٧ .

المراجع الأجنبية

Adra, Najwa « The Tribal Concept in the Central Highlands of the Yemen Arab Republic, » unpulished PhD Thesis, Temple University, 1982

« The concept of tribe in rural Yemen, » in N. Hopkins and S. Ibrahim (eds.), **Arad Society: Social Science Perspectives**, Cairo, 1985, 275 - 285.
Adra, Najwa and Daniel Varisco, « Affluense and the concept of the tribe in the central highlands of the Yemen Arab Republic, » in R. Salisbury and E. Tooker (eds), **Affluence and Cultural Survival**, Washington D.C., 1984 134 - 149 .

al -' Amri, Husain, **The Yemen in the 18th & 19th Centuries: a political and intellectual history**, London, 1985 .

Anderson, Benedict, **Imagined Communities: Reflections in the origin and spread of nationalism**, London, 1983.

Asad, Talal, **The Idea of an Anthropology of Islam (Occasional Papers Series, Center for Contemporary Arab Studies, Georgetown University)** . Washington D.C., 1986.

Bedoucha, Geneviève, « Une tribu sédentaire : la tribu des hauts plateaux yéménites, » **l'Homme**, 27, 1987, 139 - 149.

Behar, Ruth, Santa Maria del Monte : **The Presence of the Past in a Spanish Village**, Princeton, 1986.

Bettler, Emil, **Sozialer Umbruch und Kulturlandschaftswandel in Süd-arabien**, Wiesbaden, 1987.

Bourdieu, Pierre, **Eskuisse d'une théorie de la pratique precede de trois études d'ethnologie Kabyle**, Geneva, 1972.

Caton, Steven, « Tribal Poetry as Political Rhetoric, » unpublished PhD, University of Chicago, 1984.

« Power, Persuasion and language: a critique of the segmentary model in the Middel East, » **International Journal of Middle Eastern Studies**, 19, 1987, 77-102.

Dresch, Paul, « The several peaces of Yemeni tribes, » **Journal of the Anthropological Society of Oxford**, 12, 1981, 73-86.

« The Northern Tribes of Yemen: their organisation and their place in the Yemen Arab Republic,» unpublised DPhil, University of Oxford, 1982.

«The position of shaykhs among the northern tribes of the Yemen,» *Man*, NS 19, 1984, 31-49.

« Tribal relations and political history in upper Yemen,» in B. Pridham (ed), **Contemporary Yemen: Politics and Historical Background**, London, 1984, 154-174 .

« The significance of the course events take in segmentary systems,» *American Ethnologist*, 13, 1986 309-324.

« Placing the blame: a means of endorcing obligations in Upper Yemen,» *Anthropos*, 82, 1987, 427-443.

Hammoudi, Abdellah, « Segmentarité, stratification sociale , pouvoir Politique et saintété: réflexions sur les thèses de Gellner , » *Hespéris — Tamuda*, 15, 1974, 147-179.

« Substance and relation: water rights and water distribution in the Dra' Valley,» in A.E. Mayer (ed.), **Property, Social Structure and Law in the Modern Middle East**, Albany, 1985, 27-57 .

Kennedy, John, **The Flower of Paradise : The institutionalized use of the drug qat in North Yemen**, Dortrecht, 1987.

Lambardi, Nello, « Divisione amministrativi del Yemen , » *Oriente Moderno*, 27, 1947, 142-163 .

Meissner , Jefffrey, « Tribes at the Core: Legitimacy, Structure and Power in Zaydi Yemen, » unpublished PhD, Columbia University, 1986.

Mundy, Martha, « Land and Family in a Yemeni Community, » unpublished PhD, University of Cambridge, 1982.

Rossi, Ettore, « Note sull'irrigazione, l'agricoltura e le stagioni nel Yemen, » *Oriente Moderno*, 33, 1953, 351-361 .

Serjeant, Robert, « Post medieval and modern history » in R.B. Serjeant and R. Lewcock (eds.), **San'a': An Arabian Islamic City** , London , 1983, 49-67 .

Stevenson, Thomes, **Social Change in a Yemeni Highlands Town**, Salt Lake City, 1985 .

Swagman, Charles , « Tribe and politics: an example from Highland Yemen, » **Journal of Anthropological Research**, 44, 1988, 251-261.

Varisco, Daniel, « The Adaptive Dynamics of water Allocation in al-Ahjur, Yemen Arab Republic., » unpublished PhD dissertation, University of Pennsylvania, 1982.

« Sayl and ghail: the ecology of water allocation in Yemen,» **Human Ecology**, 11, 1983, 365-383 .

Weir, Shelagh, « Tribe, hijrah and madinah in North - west Yemen, » in K. Brown, M. Jolè, P. Sluglett, S. Zubaida (eds.) , **The Middle Eastern City in Comparative Perspective**, London, 1986, 225-239.

* * *

اشكالية ملكية الأرض وأثرها في التحول الاقتصادي والاجتماعي في مجتمع صدر الاسلام

الحبيب الجناحي
جامعة تونس الاولى

ملخص البحث

ليس هدفي في هذه الورقة تقديم دراسة بالمعنى الكلاسيكي عن موضوع التحول الاقتصادي الاجتماعي ، ومدى تأثير ملكية الأرض في هذا التحول (١) ، وإنما سأكتفي بتقديم وجهة نظري للنقاش حول اشكالية ملكية الأرض ، ومدى تأثيرها فيما عرّفه المجتمع الاسلامي في مرحلة صدر الاسلام من تحول جذري ، ممهدا لذلك بالملاحظات الاساسية التالية :

أولا : انني أؤمن عميق الايمان بأنه لا يمكن فهم القضايا السياسية الكبرى التي عاشها مجتمع صدر الاسلام دون التعرف الى التطور الذي عرفته الحياة الاقتصادية، وما رافق هذا التطور من تحول عمراني ، وسكاني ، واجتماعي ، كان له اثر بيّن في تاريخ المجتمع العربي الاسلامي .

ثانيا : ان التحول الكبير الذي عرفه مجتمع صدر الاسلام بدأ مع الفتوحات الكبرى ، أي بعد أن خضعت مناطق زراعية خصبة في العراق ، والشام ومصر ، للدولة العربية الاسلامية الناشئة ، وأدى ذلك الى بروز اشكالية ملكية الأرض ، وما أفرزته من نتائج ذات أثر بعيد في حياة المجتمع العربي الاسلامي في مرحلة صدر الاسلام ، وفي المراحل التالية .

ثالثا : ليس من المبالغة في شيء اذا أكدت هنا أن التجربة التاريخية للمجتمع العربي الاسلامي قد برهنت على أن اشكالية ملكية الأرض قد بقيت مطروحة خلال حقب التاريخ العربي الاسلامي منذ عهد الفتوحات الى المرحلة الحديثة ، وكانت لها نتائج خطيرة في المراحل المختلفة (٢) .

« ملكية الأرض وأثرها في التبدلات الاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي » لجنة كتابة تاريخ
بجامعة دمشق ، ندوة ، ٢٨ - ٣٠ / ١١ / ١٩٨٨ .
دراسات تاريخية ، ٣٥ و ٣٦ ، حزيران ١٩٩٠ .

رابعاً : تقوم الرؤية الإسلامية الى العمل الزراعي على تشجيع العمل والاكتساب ، فما يكتسبه المزارع من عمل تصل منفعته الى الجماعة عامة . ومصلحة الجماعة تمثل مكانة مرموقة في الرؤية الاقتصادية الإسلامية ، فقد ذهب بعض العلماء الى تفضيل الاشتغال بالكسب على التفرغ للعبادة ، قال الرسول عليه الصلاة والسلام : « خير الناس من ينفع الناس » وقال : « الجهاد عشرة أجزاء تسعة منها طلب الحلال » (٣) . وقال : « من أحيا أرضاً ميتة فهي له ، وليس لعرق ظالم حق » ، مبرراً أهمية العمل اليدوي لاكتساب الحق في الانتفاع بالأرض . وهكذا نستطيع القول ان الاسلام يعتبر العمل الزراعي مهنة شريفة ، روي عن أنس : « أن النبي صلى الله عليه وسلم لما رجع استقبله سعد بن معاذ الانصاري فقال : ما هذا الذي أرى بيدك فقال : أثر المسحاة أضرب وأنفق على عيالي فقبل النبي صلى الله عليه وسلم يده وقال : هذه يد لا تمسها النار » (٤) .

وقد اقتفى الخلفاء الراشدون أثر الرسول عليه الصلاة والسلام في التشجيع على العمل الزراعي وإبراز دوره في حياة المجتمع الجديد ، فقد روي عن معاوية بن قرة أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه لقي ناساً من أهل اليمن فقال : « من أنتم فقالوا متوكلون قال كذبتُم ما أنتم متوكلون ، إنما المتوكل رجل ألقى حبة في الأرض ، وتوكل على الله » (٥) .

وقد أساء البعض فهم نهج عمر المقاتلة من العرب المهاجرين من الجزيرة العربية الى الأمصار الجديدة عن الاشتغال بالزراعة ، مستنتجين من ذلك احتقار العرب النشاط الفلاحي !!!

تشجع هذه الرؤية - اذن - استغلال الأرض ، وإحياءها ، وتطوير أساليب الزراعة ، ولكنها تعارض كل ما من شأنه أن يمس حياة الجماعة ، ومستقبل الأمة الجديدة ، أو أن تؤدي ملكية الأرض الى انخراط التوازن الاجتماعي ، وفي هذا السياق يتنزل الموقف الاجتهادي العظيم الذي وقفه عمر من الأرض المفتوحة عنوة ، كما سنرى لكن تطور الاحداث جاء فيما بعد متناقضاً مع هذه الرؤية ، وحاول عمر بن عبد العزيز ان يعود الى تطبيق التجربة العمرية ، ولكن المحاولة باءت بالفشل أمام الواقع ، وبرزت فئات كبرى ذات مصالح واسعة تستند أساساً الى الملكية الزراعية الكبرى .

لمحت الى أن اشكالية ملكية الأرض قد أخذت بعداً جديداً اثر الفتوحات الكبرى ، فلم تكن للأرض أهمية كبرى في الجزيرة العربية قبل الاسلام ، وخصوصاً في منطقة الحجاز ، ولم تعرف الملكيات الزراعية الشاسعة . كان المجتمع القرشي المكي مجتمعاً تجارياً ، للمضاربات المالية فيه شأن وأي شأن ، « وكانت قريش قوماً تجاراً » (٦) ،

مسيطرة على تجارة القوافل ، وهي تجارة بعيدة المدى تربط بين التجارة البحرية ، في الموانئ الجنوبية للجزيرة ، وبين المناطق الساسانية والبيزنطية في الشمال ، أي بين منطقتين خطيرتين من مناطق التجارة الدولية ؛ منطقة البحر الابيض المتوسط ومنطقة المحيط الهندي .

وبعد تأسيس الدولة الجديدة في المدينة بدأ يتغير الامر ، فتضاءل اهتمام قريش بالتجارة ، وبرز الاهتمام بملكية الارض بعد الفتوحات . فقد ورد في المدخل لابن الحاج أن عمر بن الخطاب دخل السوق في خلافته فلم ير فيه في الغالب الا النبط فاغتم لذلك فلما ان اجتمع الناس اخبرهم بذلك ، وعذلم في ترك السوق فقالوا : « ان الله أغنانا عن السوق بما فتح علينا فقال رضي الله عنه : والله لئن فعلتم ليحتاج رجالكم الى رجالهم ونساؤكم الى نسائهم » (٧) .

وقد كان لبروز الملكيات الكبرى غداة الفتوحات دور كبير في بلورة مظاهر التحول منذ فترة مبكرة ، اي منذ خلافة عمر بصفة أخص ، وقد قلق عمر لمظاهر التحول الاقتصادي والاجتماعي ، وهو ما يفسر - في نظري - رؤيته الاجتهادية العميقة حول امرين خطيرين :

اولا - منع تقسيم الارض المفتوحة عنوة على الفاتحين .

ثانيا - منع خروج الصحابة من المدينة ، والتحاقهم بالامصار الجديدة سدا للباب امام ظهور زعامات جديدة تقوم على قاعدتين صلبتين : قاعدة اقتصادية تتمثل في ملكية اراض خصبة تغنيهم عن العطاء ، وقاعدة دينية لها شأنها بين الاجيال الجديدة ، أعني صحبة الرسول عليه الصلاة والسلام ، والرواية عنه .

ولم تمر مدة طويلة على وفاة عمر رضي الله عنه حتى تغيرت السياسة ، وتبدلت الاوضاع ، حدث سيف عن محمد وطلحة قالا : « لم تمض سنة من اماره عثمان حتى اتخذ رجال من قريش اموالا في الامصار ، وانقطع اليهم الناس . . . » (٨) .

وقد وجدت مظاهر التحول الاقتصادي - الاجتماعي طريقها الى المدينة نفسها ، وقد حذر عثمان أهلها سنة ٣٠ للهجرة قائلا : « يا اهل المدينة استعدوا واستمسكوا فقد دبت اليكم الفتن » (٩) ، وقبل أن تدب الفتن الى المدينة فقد اشتعلت نيرانها في الامصار الجديدة نتيجة التطور الديمغرافي ، والتحول في البنى الاقتصادية والاجتماعية وقد كان لملكية الارض أثر بين في تحول هذه البنى ، كما أسلفت من قبل .

واكتفي في هذا الصدد بذكر بعض النماذج لابرار خطورة التحول الاقتصادي ، وللملكية الزراعية الشاسعة دور أساسي فيه . فقد ترك طلحة بن عبيد الله من العين

ألفي ألف درهم ، ومائتي ألف درهم ، ومائتي ألف دينار ، وكان ماله يغل كل سنة من العراق مائة ألف سوى غلاته من السراة وغيرها ، ولقد كان يدخل قوت أهله بالمدينة سنتهم من مزرعة قثاء كان يزرع على عشرين ناضجا ، وخلف الزبير خمسين ألف دينار ، وألف أمة ، وألف فرس عدا الدور ، ولما مات زيد بن ثابت « ولاه عثمان الديوان وبيت المال » خلف من الذهب والفضة ما كان يكسر بالفؤوس ، غير ما خلف من الاموال والضياع ، وكانت قيمته مائة ألف دينار ، ومات يعلي بن منبه ، وخلف خمسمائة ألف دينار ، وديونا على الناس ، وعقارات ، وغير ذلك من التركة قيمتها مائة ألف دينار . ويعلق المسعودي على هذه الاخبار بقوله : « وهذا باب يتسع ذكره ، ويكثر وصفه ، فيما تملك من الاموال في أيامه ، ولم تكن مثل ذلك في عصر عمر بن الخطاب ، بل كان جادة واضحة وطريقة بينة » (١٠) .

ولا بد من الاشارة في هذا الصدد الى أن عددا كبيرا من الصحابة كانوا معارضين لهذا التحول الجذري الذي حدث في المجتمع الجديد . وقد بلغ بهم الامر أن كتب بعضهم الى بعض سنة ٣٤ للهجرة : « أن أقدموا فان كنتم تريدون الجهاد فعندنا الجهاد وكثر الناس على عثمان ، ونالوا منه أقبح ما نيل من أحد وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يرون ويسمعون ليس فيهم أحد ينهي ، ولا يذب الا نفير » (١١) .



أشرنا الى أن اشكالية ملكية الارض قد طرحت بشكل واضح ، وكقضية مركزية ، غداة الفتوحات الكبرى في خلافة عمر ، وانقسم حولها كبار الصحابة الى تيارين ، وكاد أن يؤول الامر الى صراع بينهما والى تصدع الوحدة السياسية والدينية في مركز الخلافة . واستمر الخلاف فترة من الزمن رغم الاشارات الموجزة حوله في المصادر ، فقد تمسك الفريق المطالب بالارض المفتوحة عنوة ، في السواد وغيره ، للفتحين ، وفي مقدمتهم الزبير بن العوام ، وبلال بن رباح ، بما فعله الرسول عليه الصلاة والسلام في خيبر ، وهي حجة قوية في أيديهم . وتمسك عمر بمبدأ عدم التقسيم ، فقد تطورت الامور ، وأصبحت الدولة المترامية الاطراف في حاجة أكيدة الى موارد مالية جديدة تساعد على تجهيز الجيوش ، وحماية الثغور ، وركز بالخصوص على نظرة مستقبلية في مقاومته للتيار المعارض ، أي صيانة مصالح أجيال المستقبل . وقد وقف الى جانبه عدد من الصحابة في نظرتهم الاجتهادية وفي طليعتهم الامام علي كرم الله وجهه .

تمسك عمر بالآية الكريمة « والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان . ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انك رؤوف رحيم » (سورة الحشر الآية ١٠) . وكتب عمر الى سعد بن أبي وقاص حين افتتح العراق « . . . واترك الارضين والانهار لعمالها ليكون ذلك في أعطيات المسلمين ، فانك ان قسمتها بين من حضر لم يكن لمن بعدهم شيء » (١٢) .

ولما اشتد الخلاف ، فتكلم قوم وأرادوا أن يقسم لهم حقوقهم ، وما فتحوا ، فكان جواب عمر : « فكيف بمن يأتي من المسلمين فيجدون الأرض بعلوها قد اقتسمت وورثت عن الآباء ، وحيزت ، ما هذا برأي » وتحولت المسألة الى قضية كبرى هزت أركان السلطة الجديدة في المدينة ، واستنجد الخليفة بعشرة من كبار الصحابة من الانصار ، قائلاً لهم : « وقد رأيت أن أحبس الأرضين بعلوها ، وأضع عليهم فيها الخراج ، وفي رقابهم الجزية يؤدونها فتكون فينا للمسلمين : المقاتلة والذرية ، ومن يأتي بعدهم ، رأيت هذه الثغور لا بد لها من رجال يلزمونهم . رأيت هذه المدن العظام - كالشام والجزيرة والكوفة والبصرة ومصر - لا بد لها من أن تشحن بالجيوش ، وادرار العطاء عليهم ، فمن أين يعطى هؤلاء اذا قسمت الأرضون والعروج ؟ فقالوا جميعاً : الرأي رأيك فنعم ما قلت وما رأيت ، ان لم تشحن هذه الثغور وهذه المدن ، وتجري عليهم ما يتقوون به رجع أهل الكفر الى مدنهم » (١٣) .

وقطع عمر بعد ذلك خطوة جديدة ، تضبط المسألة فنيا واقتصاديا ، لما ولى أحد الفنيين ، وهو عثمان بن حنيف ، مساحة أرض السواد ليضع الأرض مواضعها ، ويضع على العلوج ما يحتملون . فأدت جباية سواد الكوفة قبل وفاة عمر بعام مائة ألف ألف درهم (١٤) .

وقد بلغت كل أراضي السواد بعد عملية المسح ستة وثلاثين ألف ألف جريب (١٥) . وتقول إحدى الروايات انه لما وقع التفكير في قسمة السواد بين المسلمين أمر بهم عمر أن يحصوا فوجد الرجل يصيبه الاثنان والثلاثة من الفلاحين .

وأود في هذا الصدد ابداء الملاحظات التالية :

أ - ان عملية انتاج الأرض لم يدخل عليها أي اضطراب ، فقد استمرت الأرض في أيدي أهلها ، ووضع عليهم الخراج والجزية .

ب - ان ما طبق على أرض السواد عمل به في بلاد الشام ، وفي مصر .

ج - ان النظرة المستقبلية التي تمسك بها عمر ، وحاول أن يجد لها سنداً في القرآن ، تعد نظرة متقدمة في تاريخ المجتمعات عامة ، بالنسبة الى تلك العصور ، وهي النظرة التي أكدتها مقولته المشهورة : « أما لئن بقيت لأرامل أهل العراق لأدعهن لا يحتجن الى أحد بعدي » .

د - يبدو أن قرار عدم تقسيم أرض السواد قد قضى على سبب كبير من أسباب الخلاف والنزاع بين القبائل العربية المشاركة في الفتح ، وهذا ما يفهم من عبارة الامام علي فيها لما طلبت منه القبائل العربية في العراق أن يقسم أرض السواد فأجابها قائلاً :

« لولا أن يضرب بعضكم وجوه بعض لقسمت السواد بينكم » (١٦) ، وان دل هذا على شيء فإنه يدل على الأهمية الكبرى التي أصبح يوليها أشرف العرب للملكية الزراعية بعد أن أصبحت أراضي غنية تخضع لسلطة الدولة الجديدة .

ان اهتمام طبقة الخاصة بالملكية الزراعية وصفتها فئة الاشراف أدى الى بروز عناية خاصة بتطوير أساليب الانتاج الزراعي ، وقد ساعد على ذلك اثر الفتوحات الاسلامية الكبرى وفرة المال من جهة واليد العاملة الرخيصة من جهة اخرى ، وهكذا وقعت محاولة تطوير نظام الري ، فأقيمت السدود لتخزين مياه الامطار والافادة منها في تحويل اراض بعلى الى اراض سقوية ، منها سد معاوية بن ابي سفيان على الطريق بين المدينة المنورة ومعدن بني سليم ، وأنشئ عدد من السدود في العقيق لتخزين مياه السيول ، ومن أشهر هذه السدود ذلك السد الذي بني في عهد معاوية بن أبي سفيان شرقي الطائف ، كما ساهمت العيون مساهمة فعالة في تطور أساليب الزراعة واتساع المناطق السقوية ، واعتنت سياسة الري بحفر العيون اعتناءها بحفر الآبار . والملح في هذا الصدد الى ان أصنافا من الانتاج الزراعي قد أصبح يمثل بضاعة ثمينة في أسواق المدن التجارية ، بالجزيرة العربية ، وفي الامصار الجديدة نتيجة ارتفاع الطلب للمواد الاستهلاكية بعد التطور الديمغرافي الذي عرفته المدن من جهة ، وبداية دينامية جديدة في حركة الاقتصاد العربي الاسلامي من جهة اخرى ، وهكذا أصبحت الزراعة موردا ثريا من موارد الثراء في مجتمع صدر الاسلام .



أعتقد انه من أبرز ما أفرزته اشكالية ملكية الارض في هذه المرحلة المبكرة بروز نظام الاقطاع في المجتمع العربي الاسلامي بسماته الخاصة التي تميزه عن مفهوم الاقطاع الاوربي ، ولكنه أصبح مع مرور الزمن يشكل نظاما قائما وليس مجرد ظاهرة اقتصادية لا تختلف عن الظواهر الاخرى . وعرف هذا النظام تطورا ، وأساليب مختلفة في التطبيق العملي من منطقة الى منطقة أخرى، وكان للمياه ، وللعامل الجغرافي، وللتركيبة الاجتماعية ، والاجتماعية القبلية بصفة أخص ، ولنوع السلطة السياسية القائمة أثر واضح في تطور نظام الاقطاع في المجتمع العربي الاسلامي ، وفيما عرفه من نماذج متنوعة .

واود التلميح في نهاية هذه الورقة الى تأثير بروز الملكية الزراعية في صدر الاسلام:

أولا - في الحياة السياسية والعسكرية .

ثانيا - في الدور الذي قامت به فئة الاشراف في ترجيح كفة الملكية الخاصة على الملكية العامة ابتداء من عهد معاوية ، وفي الزعامات التي قادها الاشراف .

ثالثا - في توطين عدد من القبائل العربية في العراق ، وبلاد الشام ، وما أفرزته عملية التوطين من مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية .

رابعا - تقلص مفهوم الامة ، وقد حاول عمر بصفة خاصة ترسيخ أسسه ، لفائدة مفهوم القبيلة وأشرافها .

الحواشي

يتضح من النص أن أسلوب توزيع الأرض على الاجناد قبل التغيير الذي ادخله المنصور ابن أبي عامر هو نفس الأسلوب الذي طبق في المشرق العربي في مرحلة صدر الإسلام ، أي اقطاع الأرض للمقاتلة الذين وقع توطينهم في مناطق الثغور بصفة خاصة .

انظر في هذا الصدد : الشيباني ، محمد بن الحسن « الكسب » دمشق ، نشر وتوزيع عبد الهادي حرصوني ، ١٩٨٠ ، ص ٨ وما بعدها .

وروى أنس بن مالك قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع يجري أجرهن للعبد ، وهو في قبره : من علم علما ، أو أجرى نهرا ، أو حفر بئرا ، أو غرس نخلا ، أو بنى مسجدا ، أو ورث مصحفا ، أو ترك ولدا يستغفر له بعد موته » . عبد الحسي الكتاني (التراتيب الإدارية) دار الثقافة ، بيروت ، ١٣٤٧ هـ ، ج ٢ ، ص ٤٢ .

ن ٢٠ . ج ٢ ص ٤٢

ن ٢٠ . وذكر ابن الجوزي في كتابه « تلبيس إبليس » عن عمر أنه قال : « لأن أموت من سعيي على رجلي أطلب كفاف وجهي أحب الي من أن أموت غازيا في سبيل الله » ، ن ٢٠ . ج ٢ ص ٢٣ وما يليها .

الطبري ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٠ - ١٩٦٩ ، ج ٢ ، ص ٢٣٠ .

التراتب ١٠٠٠ ، ج ٢ ص ٢٠ .

(١) لقد عالجت كثيرا من هذه الجوانب في كتابي :

« التحول الاقتصادي والاجتماعي في مجتمع صدر الإسلام » ، دار الغرب الاسلامي ، بيروت ١٩٨٥ .

(٢) تذكر على سبيل المثال تأثير هذه القضية في

الحياة العسكرية ، والسياسية الاقتصادية ،

في المجتمع الاندلسي من خلال نص الطرطوشي

اذ يقول : « وسمعت بعض شيوخ الاندلس

من الاجناد وغيرهم يقولون ما زال

أهل الإسلام ظاهرين على عدوهم ، وأمر

العدو في ضعف وانتقاض لما كانت الأرض

مقطعة في أيدي الاجناد فكانوا يستغلونها ،

ويرفقون بالفلاحين فيربونهم كما يربي التاجر

تجارته ، وكانت الأرض عامرة ، والأموال

وافرة ، والاجناد متوافرين والكراع والسلاح

فوق ما يحتاج اليه أن كان الامر في آخر

عهد ابن أبي عامر فرد عطايا الجند

مشاهرة بقبض الاموال على النطع ، وقدم

على الأرض جباة يجبونها فأكلوا الرعايا ،

واجتاحوا أموالهم ، واستضعفهم ، فتهاربت

الرعايا وضعفوا عن العبادة فقلت الجبايات

المرتفعة الى السلطان ، وضعفت الاجناد ،

وقوي العدو على بلاد المسلمين حتى أخذ

الكثير منها ، ولم يزل أمر المسلمين في نقص

وأمر العدو في ظهور الى أن دخلها المتلثمون

فردوا الاقطاعات كما كانت في الزمان القديم

ولا أدري ما يكون وراء ذلك » (سراج الملوك ،

القاهرة ١٣١٩ ، ص ١٠٧) .

من المعروف أن عمر بن الخطاب « قد حجر على أعلام قريش من المهاجرين الخروج في البلدان إلا باذن وأجل ، فشكوه فبلغه ، فقام فقال : ألا انني قد سننت الاسلام سن البعير يبدأ فيكون جذعا ، ثم ثنيا ، ثم رباعيا ، ثم سديسا ، ثم بازلا ، ألا فهل ينتظر بالبازل إلا التقصان ! ألا ان الاسلام قد بذل ، ألا وأن قريشا يريدون أن يتخلدوا مال الله معونات دون عباده ، ألا قاما وابن الخطاب حي فلا ، اني قائم دون شعب الحوة ، آخذ بحلاقيم قريش وحجزها أن يتهافتوا في النار » .

أما عثمان بن عفان رحمة الله عليه فقد استجاب الى طلب أشراف أهل الكوفة فأمر بإخراج جماعة من الثائرين بها ، وأرسلهم الى معاوية في دمشق ، وقد خاطبهم معاوية قائلا : «... وقد بلغني أنكم نقيتم قريشا ، وإن قريشا لو لم تكن عدتم أذلة كما كنتم...» . راجع : الطبري ، ج٤ ، ص ٣١٩ ، ٣٩٦ ، ٣٩٨ .

ان السؤال الذي يفرض نفسه هنا بعد قراءة هذه الاشارة : هل كانت هذه النقمة على قريش نتيجة احتكارها للامتيازات السياسية والاقتصادية (لا شك أن الملكية الشاسعة لأراضي السواد قد غذت حركة المعارضة في الكوفة ، ونذكر هنا بجملة عامل

عثمان على الكوفة ، سعيد بن العاص : انما هذا السواد بستان قريش ، وأجابه زعيم المعارضة الكوفية الاشرع قائلا : « أتقف ما أفاء الله بستانا بأسياقنا بستانا لك ولقومك » ، وأيدته في ذلك القبائل والشرائح الاجتماعية المهمشة قائلا : « وفقك الله فيما صنعت وقلت ، فوالله لئن رخصنا في هؤلاء قليلا لزعموا أن دورنا ، وموارثنا التي ورثناها عن آبائنا في بلادنا لهم من دوننا » ، ابن أعمم الكوفي « فتوح » . ج٢ ص ١٧٢ .

(٩) الطبري ، ج٤ ص ٢٧٩ .

(١٠) «مروج الذهب» منشورات الجامعة اللبنانية بيروت ١٩٧٠ ، ج٣ ص ٧٧ .

(١١) الطبري ، ج٤ ص ٣٣ وما يليها .

(١٢) أبو يوسف « كتاب الخراج » ، دار الشروق بيروت ١٩٨٥ ص ١١٣ .

(١٣) ن.م. ص ١١٥ .

(١٤) الدرهم يومئذ درهم ودانقان ونصف ، وكان وزن الدرهم يومئذ وزن المثقال .

(١٥) الجريب حين يكون مقياس مساحة يساوي ١٥٩٢ مترا مربعا ، وحين يكون مقياس كيل يساوي ٧ أقفزة ، أي ٢٢٧ كيلو غرام ، أو ٢٩٥ لترا .

(١٦) أبو يوسف ، ص ١٣٢ .



الآراميون والملكية العقارية في المجتمع الآرامي في القرن الخامس قبل الميلاد من خلال وثائق آرامية

د. محمد حرب فرزات
جامعة دمشق

يدور البحث حول وثائق قانونية آرامية عثر عليها في مصر ، تتعلق بالعلاقات الشخصية بين أفراد من أصول آرامية مقيمة هناك في القرن الخامس ق.م .
وقد يطرح بادیء ذي بدء سؤال من اين جاء الآراميون الى مصر وكيف وجدت هذه الوثائق الآرامية ؟

الآراميون واللغة الآرامية :

الآراميون هم في أصولهم أجيال من العرب القدماء ظهوروا على مسرح التاريخ في المشرق العربي القديم منذ الالف الثاني ق.م ، وربما منذ اواخر الالف الثالث قبل الميلاد ، ولكنهم لم يستطيعوا أن يؤسسوا لهم دورا سياسيا ودوليا في المنطقة الا في الالف الاول ق.م . وكانت لهم دول في سورية وفي الجزيرة وبابل . وجاء ظهور الآراميين تاريخيا بعد الاكاديين ، وربما كانوا معاصرين لهم ولكن لا توجد وثائق كافية عن هذه الفترة المبكرة لأنه لم يكن للآراميين دور سياسي في تلك المرحلة .

كانت الاكادية لغة الدولة الاكادية وهي أقدم صيغة مكتوبة لكلام العرب (في حوض الرافدين) عرف في التاريخ ، لكن هذه الصيغة تأثرت جدا بمؤثرات لغوية أخرى أهمها التأثير السومري مما أوجد للأكادية بنيتها اللغوية الخاصة وقد تفرعت الى لهجتين : البابلية والآشورية . وقد انتشرت الاكادية بلهجتيها الآشورية والبابلية على نطاق جغرافي واسع بتوسع النشاط التجاري ، والثقافي - الديني ، والدبلوماسي ، للمجتمعات الآشورية - الامورية - البابلية ، ما بين الاناضول ومصر وما بين وادي الرافدين والساحل السوري (أجاريت) . والنصوص الاكادية انتشرت على نطاق واسع ، وأضحت الاكادية المكتوبة بالمسمارية أهم عامل لغوي لوحدة حضارة المشرق

« ملكية الارض واثرها في التبدلات الاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي » ، لجنة كتابة تاريخ العرب بجامعة دمشق ندوة ، ٢٨ - ٣٠ / ١١ / ١٩٨٨ .
دراسات تاريخية ، ٣٥ و ٣٦ ، حزيران ١٩٩٠ .

العربي القديم . أما الآراميون فقد انتشروا بعدئذ في كل أرجاء المشرق العربي منذ أواسط الألف الثاني ق.م وانتشرت معهم لغتهم ولهجات مختلفة . وفي حين كانت تتردى اللغة الأكادية كانت تتقدم اللغة الآرامية .

اكتسبت الآرامية من اللهجات السابقة في غربي الفرات وهي الكنعانية بأقدم مراحلها كما اكتسبت من اللغة الأكادية في شرقي الفرات . وقد أثرت هذه المؤثرات المختلفة على تشكل لهجات آرامية متعددة فيما بعد .

واخذت الآرامية تحتل مكانها بين اللغتين الرئيسيتين في المشرق العربي وهما الأكادية والمصرية وصار يذكر في المصادر الآشورية الكاتب آرامي : طوبشار ارميا ويرد ذكر الكاتب الآرامي بالبابلية باسم سيبيرو ، ومنها جاءت كلمة سفرا = الكاتب بالآرامية .

(Stiehl u. Altheim, Die Araber in der Alten Welt, I er Band Berlin 1964 P. 182 .

(. Aramaisch als Weltsprache , 181 - 236)

وصار يشار الى الوثيقة الآرامية (نبذو أرميا) (نبذو = نبذة) في السجلات البابلية . وفي ظل الدولة الآشورية التي أضحت أقوى دولة في المنطقة في القرن السابع ق.م. أضحت الآرامية لغة ثانية للدولة الى جانب الأكادية الآشورية ، وتشير الدراسات الأخيرة الى الطبيعة المزدوجة للدولة الآشورية في أواخر أيامها بكونها دولة آشورية - آرامية . ألم تكن حرّان القاعدة الآرامية التجارية والدينية في الجزيرة المعقل الأخير للدولة الآشورية قبل أن تنهار ام الميديين وحلفائهم البابليين؟ .

في ذلك الوضع الدولي أضحت الآرامية لغة متداولة على نطاق واسع في فلسطين وحلت في مصر محل الأكادية في الديوان الفرعوني للتخاطب مع دول المشرق في فلسطين وسورية والجزيرة . وبدأت تتشكل في المنطقة منذ ذلك العصر وحدة ثقافية لغوية بعد أن أزاحت الآرامية أمامها الكنعانية ولهجاتها الفينيقية والعبرية . وكان للآرامية إشعاع خارجي أكبر مما كان معروفا ، حتى ان الإغريق عرفوا بعض الاسماء الجغرافية عن طريق الآرامية لا عن طريق الفينيقية مثلاً كاسمي صور ، وقرطاجة بصيغتهما الآرامية لا بصيغتهما الفينيقية (كما لوحظ عند شتيل والتهائم) . واحتلت الآرامية مكانة أكبر في العصر البابلي الثاني (الكلداني) بعد أن تعاظم دور العناصر الآرامية (المتكلمة بالآرامية) والعربية (القبائل العربية ، من حضر العرب الذين دخلوا المجتمع الرافدي وثقفوا بالثقافة البابلية بكل عناصرها) . ومن علائم مدى تزايد السمات العربية للدولة البابلية اتخاذ آخر ملوك بابل نابونيد وهو آرامي حرّاني المنشأ مقرا له طوال سنوات في تيماء شمال الحجاز عندما اشتدت الظروف الحرجة التي أخذ

يواجهها في بابل نفسها . هكذا أضحت الآرامية لا لغة الدول الآرامية وحسب بل لغة إدارية ثانية في آشور وبابل وأهم لغة في المنطقة العربية في أواسط الألف الأول ق.م.

أما في العصر الفارسي الذي حل بعد العصر البابلي الكلداني عندما استولى قوروش الأخميني على العاصمة البابلية فلم يقتصر دور الآرامية على كونها لغة إدارية في دواوين الدولة وولاياتها بل أصبحت لغة دولية في ذلك العصر منذ القرن السادس - القرن الثالث ق.م. (نصوص مراسيم العاهل الهندي البوذي أشوكا (ق ٣) الذي عثر على نقوشه في تاكسيلا وقندهار ، ووجدت نصوص آرامية في كيليكية ، وتيماء وفي الأناضول وكبادوكية) . وكان المصريون يخاطبون الإدارة الفارسية بالآرامية . وهذا طبعاً مع بقاء اللغة المصرية في مرحلتها الديموطيقية .

الآرامية في مصر : المصادر :

منذ مطلع هذا القرن بدىء بالعثور على نصوص آرامية في مصر وكان ماسبيرو قد عثر على وثيقتين آراميتين في الفنتين (فيلة) ، ونشر سايس A. H. Sayce ، وكولي A. E. Cowley عام ١٩٠٦ أول مجموعة من ملفات البردي الآرامية المكتشفة في مصر وهي نصوص تعود إلى القرن الخامس ق.م. وتضم ١١ ملفاً .

(. Aramaic Papyri discovered at Assuan London , 1906 -)

ثم نشر سخاو E. Sachau مجموعة أخرى لنصوص عثر عليها في ١٩٠٦ و ١٩٠٧ نشرها ١٩١١ .

وبعد هذه الدراسة الأولية نشر كولي كتابه عن ملفات البردي الآرامية في القرن الخامس ق.م (طبع أوكسفورد ١٩٢٣) ويضم مجموعتي سايس - كولي وسخاو .

ثم نشر كريلنغ Kraeling كتاباً عن وثائق البردي الآرامية من القرن الخامس في متحف بروكلين في نيويورك (نيوهافن ١٩٥٣) . وهي نصوص كان عثر عليها باحث المصريين ويلبور في ١٨٩٣ ، وهي تعود إلى عصر الملك الفارسي أرتاحشويرش الثاني ٤٠٤ - ٥٣٩ ق.م .

ونشر دريفر C. R. Driver دراسة لمجموعة من النصوص الآرامية في مصر من القرن الخامس (عام ١٩٥٧) وأعيد نشر بعض هذه النصوص في مصنف ليدزبارسكي بالألمانية (الذي أعيد طبعه في ١٩٦٠) .

وكان النشر المشترك الذي قام به مراد كامل مع إدا برتشياني للنصوص الآرامية

المكتشفة في هرموبوليس حدثا هاما عندما نشرت قبل أكثر من عقدين بالاطاليس (Breschiani - Kamil , Le Lettre Aramaiche di Hermopoli , Roma 1966). وهي تشمل نشر ثمانى رسائل لعائلة آرامية كانت تقيم بين أسوان والاقصر عشر عليها في هرموبوليس .

اما أحدث مجموعات النصوص المنشورة فهي ما نشره بورتن B. Porten, (1976) Aramaic Texts مع شروح بالانكليزية .

وقد بلغنا مؤخرا أن بورتن نشر سجلا كاملا للنصوص الآرامية من العصر الفارسي المنشورة حتى الآن (١) .

هذا فيما يتعلق بمجموعات النصوص الآرامية لهذا العصر الذي نتحدث عنه ، أما أهم الدراسات التي قامت حول هذه النصوص فهي :

B. Porten, Archives from Elephantine, Berkeley (1968) .

P. Crelot, Documents Arameens d' Egypte, Paris (1972) .

يتبين من هذه النصوص أن الآرامية كانت لغة الحياة اليومية لجاليات سورية كانت تقيم في مصر في الألف الأول ق.م . والنصوص التي ذكرناها تعود الى زمن الادارة الفارسية في مصر بين القرنين السادس والرابع ق.م . ويعرف الآن أن مجموع النصوص الآرامية التي عشر عليها في مصر وهي موزعة حاليا في المتاحف وخزائن الآثار يقرب من (١٠٠٠٠) وثيقة (مئة ألف) باللغة الآرامية كتبت على البردي والرق والحجر والفخار أو على أوان فضية ، وقد عشر على أهم مجموعات هذه النصوص في الفنتين وأسوان وهرموبوليس ، وبين النصوص مجموعات من الوثائق التي تتعلق بالعلاقات القانونية والشخصية بين بعض الاسرات المقيمة في أسوان والفتين .

لبعض هذه النصوص قيمة قانونية وهي تتضمن قوائم أسماء اعلام ونسخة من قصة الحكيم (أحيقار) التي نشرنا دراسة عنها ضمن دراسة عن الادب الآرامي القديم في أحد أعداد مجلتنا « دراسات تاريخية » (٢) . ومن النصوص الهامة نسخة آرامية من نقش بهيستون المنقوش بالعيلامية والبابلية والفارسية المسمارية على جرف صخرة بهيستون . وقد نشر النص الآرامي مؤخرا بورتن وغرينفيلد . وقد اطلعت على دراسات وتعليقات على النص في الدوريات التي وصلت الى أيدينا دون أن نتمكن من الاطلاع على الدراسة نفسها حتى الآن (٣) .

(١) انظر : أحدث ما نشره بورتن ويارديني من هذه النصوص .

B, Porten and A. Yardeni : Textbook of Aramaic Documents From Ancient Egypt (Copied and Translated) 1989 .

(٢) دراسات تاريخية ، العدد المزدوج ٢٢/٢١ .

J. C. Greenfield - B. Porten, The Bisitun Inscription of Darius The (٣)
Creat, Aramaic Version, London 1932 .

تقدم لنا النصوص الآرامية التي حملتها إلينا هذه الوثائق مادة هامة لدراسة اللهجة الآرامية المقيمة في أقصى الجنوب المصري (القرن الخامس ق.م) والعوامل المؤثرة فيها . ومن أحدث الدراسات حول خصائص هذه اللهجات والعوامل المؤثرة المتبادلة فيما بينها تلك الدراسة القيمة التي نشرها كوفمان والتي تعين الباحثين على فهم النصوص فهما أفضل وهي رسالة دكتوراه في الفلسفة :

S. A. Kaufman, The Akkadian Influences on Aramaic, Chicago, (1974)
P. 159 - 164 .

ويوضح الباحث تكون ما يعرف بآرامية الامبراطورية وهو ما يمكن أن ندعوه **بالآرامية العامة** . وهي اللغة الآرامية التي ليست هي الآرامية الشرقية الرافدية المتأثرة بالعامل السومري - الأكادي (البابلي الآشوري) - الفارسي . وليست هي الآرامية السورية الغربية المتأثرة بالعامل اللغوي الكنعاني ، هي شيء بين الاثنين كما يقول كوفمان . وينبغي ألا ننسى هنا تأثير العامل المصري وهو تأثير اللغة المصرية على اللغة الآرامية في مصر وبالعكس، أي تأثير الآرامية على المصرية في مرحلتها الديموطيقية، وهذا ما يدل على وجود نصوص ووثائق مزدوجة اللغة مصرية (ديموطيقية) - آرامية في مصر (نشرها دوبيون - سومر) كما وجدت في بابل نصوص مزدوجة بابلية - آرامية نشرها دلابورت .

ومع وجود لغة آرامية امبراطورية عامة لا يمنع هذا وجود بعض الخصائص التعبيرية واللغوية الخاصة في آرامية ووثائق فيلثة (إلفنتين) واسوان .

ويعتقد كوفمان أن اللهجة التي أضحت اللهجة الآرامية العامة الامبراطورية هي تلك اللهجة الآرامية التي تطورت في حوض البليخ والخابور في الفترة الأخيرة من الامبراطورية الآشورية أي في القرن السابع ق.م . ، وربما كانت نصوص النيرب الآرامية (التي نشرها المرحوم الأب ستاركي) هي أقدم صيغة من العصر الآشوري لهذه الآرامية الامبراطورية العامة التي انحدرت من اللهجة الآرامية الأقدم التي نجد أمثلة عنها في نص غوزانا / تل حلف (مزدوج اللغة الأكدي - الآرامي) الذي نشره الدكتور أبو عساف مع بوردروي قبل سنوات .

ومن خصائص آرامية مصر هذه ما لحق اللغة من تطورات صوتية ومن دخول مفردات إيرانية المصدر عليها . ولهذه الوثائق الآرامية المصرية خصائصها التي نجد دراسة عنها عند نافه (J. Naveh) في دراسته المنشورة بالانكليزية عام ١٩٧٠ .

وحول هذه الدراسات اللغوية المتبادلة يجب العودة الى دراسة فون سودن : مفردات آرامية في الآشورية الحديثة وفي البابلية الحديثة والمتأخرة .

W. Von Soden, Aramaische Wörter in Neuassyrischen, u. Neu und Spätbabylonischen Texten in Or. (1966) 1 - ff.

ويكشف تعدد مراكز العثور على الوثائق الآرامية في مصر على مدى انتشار العناصر الآرامية في مصر منذ الألف الأول ق.م. وتتوزع هذه العناصر الآرامية في أسوان وإفنتين بالإضافة إلى عدد من مراكز مصر الكبرى في طيبة وأبيدوس وفي منف (الجدار الأبيض) . وقد ذكر هيرودوت مراكز هؤلاء الآراميين في الصعيد وفي الدلتا ، في مواقع دفنه ، وفي مجدل (بلوزيوم) قرب بور سعيد . وقد عثر في تل المشخوطة شرقي الدلتا على وثائق تدل على وجود مجموعات معاصرة عربية في تلك المنطقة يرد بينها اسم حجاج بن عبلات (عبد اللات) وغيره . وقد عاشت هذه المجتمعات الآرامية المقيمة في مصر في وئام وتفاهم مع المجتمع المصري على الرغم من الخصوصيات الثقافية والدينية ، إلا أن مصادمات عنيفة هامة وقعت بين المصريين والجالية اليهودية في إفتنين في تلك الفترة . ويدل هذا على وجود مجمع آرامي اللغة والمنشأ متعدد العقائد الدينية فيه جالية يهودية . وقد سلطت الاضواء حتى الآن على المجموعة اليهودية من هذه الجالية الآرامية التي كانت توحيدها اللغة والثقافة ولكن بدأت تظهر دراسات مرموقة على الهوية الثقافية العامة للمجتمع الآرامي بخاصة عند جرولو . وفي أواخر القرن الخامس ق.م. وقعت أحداث عنيفة في مصر ضد الإدارة الامبراطورية الاخمينية ، وكان من ضحاياها الجالية اليهودية التي كانت تقيم في إفتنين التي تعرضت لهجوم المصريين بتأثير كهنة معبد خنوم وبتأييد ممثل الحاكم الفارسي في الصعيد (مصر العليا) ، وتحلل إد³ا يرتشيانى هذه الاحداث وترى انها ذات طابع سياسي أكثر من كونها ذات طابع ديني .

Bresciani in Fischer Weltgeschichte 5 (1974) - Agypten u. das Perserreich p. 317 - 18 .

انظر أيضا : Grelot p. 398 .

ويقدم لنا كثير من هذه النصوص ووثائق عن الاجراءات القضائية . وهذه الاجراءات لا بد انها كانت متأثرة بما قبلها من اجراءات في القضاء المصري وفي العالم الآرامي . وهي تطلعنا على تعدد العقائد والاديان ، فالى جانب عبادة يهو في إفتنين كان يعبد نابو وبنيت وبيت إل وملكة شمين وبعل اشمون وعنات وهي معبودات من العالم الكنعاني - الآرامي .

وتدل هذه المؤشرات على تعدد المؤثرات الثقافية والتقاليد القانونية في المجتمع المصري في ذلك الدور .

٢ - حول المصادر والدراسات الحديثة - الوضع الراهن للبحث :

أخذت تظهر في السنين الاخيرة دراسات استنبطت من النصوص ما صار يدعى

الآن بالقانون الآرامي الى جانب القانون المصري والقانون البابلي والآشوري حيث كانت توجد في هذه المصادر الاخيرة قوانين مكتوبة عشر على نصوص منها ، اما الوثائق الآرامية فهي وثائق تمثل عقودا قانونية لا بد أنها كانت تطبيقا لقوانين كانت قائمة ومرعية .

ومن أهم الدراسات بهذا الصدد :

R. Yaron, The Law of The Elephantine Documents (1961) .

يارون ، القانون في وثائق إلفنتين .

ثم له دراسة مختصرة عن هذا المؤلف بعنوان :

— Introduction to The Law of The Aramaic Papyri (Oxford 1961) .

— The Schema of The Aramaic Legal Documents, JSS. (1957) P.33-61.

— ثم هناك دراسة مفصلة الهامة وهي بعنوان :

Muffs, J. Y. , Studies in The Aramaic Legal Papyri from Elephantine (Studia et Documenta ad Jura Orientis Antiqui Pertinentia VIII, Leiden (1968) .

نجد عنده دراسة لأصول كثير من المصطلحات القانونية الآرامية التي يعيدها الى التشريع الآشوري . مثلا (عبارة لا اجراءات ولا ادعاء) مأخوذة من الصيغة الأكادية — الآشورية (لن أكون أهلا لتوجيه اجراءات بحقك او اقامة الدعوى ضدك) .

كما ظهرت دراسات توضح مدى تأثير الصيغ القانونية الآرامية في تطور الصيغ القانونية المصرية في العلاقات الشخصية مثلا في دراسة الامير في دراسته عن أرشيف عائلة مصرية من طيبة (١٩٥٩) بالانكليزية .

ان اهتمامنا بالموضوع يعود الى تلك السنة ١٩٦٨ :

عندما نشرنا بحثا في مجلة معهد الدراسات السامية في باريس (Semitica) عن كلمة آرامية في نصوص إلفنتين هذه وهي كلمة TQM = تقم حين كنا ندرس هذه النصوص على الاب غرولو قبل أن ينشر محصلة دراساته في مؤلفه الهام الذي أشرنا اليه بعد ذلك بسنين .

ثم نشرنا قبل سنتين دراسة عن الحياة اليومية في بلاد الشام (خلال الالف الاول ق.م) أي في العصر الآرامي أوردنا فيها عددا من الرسائل الآرامية الخاصة نقلت

الى العربية لأول مرة بعد الرجوع الى النصوص الآرامية الاصلية (التراث العربي ، دمشق ١٩٨٦) .

لقد اخترنا لدراستنا هذه عددا من الوثائق الهامة التي نقدمها لهذه الندوة وهي تنشر لأول مرة باللغة العربية . رجعنا في دراستها الى نصوصها الآرامية والى الترجمات والدراسات العلمية التي صدرت عنها وبخاصة أعمال بورتن وغرولو .

وفي البحث نماذج من نصوص الوثائق القانونية الآرامية تعود الى هذه المرحلة من تاريخ المجتمع الآرامي درست (الملكية الخاصة ومعاملات الارث) من خلال نصوص قانونية تتعلق بالعلاقات الشخصية لهذا المجتمع الآرامي المقيم في مصر وهي نصوص تمثل صورا من الحياة اليومية في المجتمع الآرامي وهذه النصوص تتناول طرق نقل الملكية العقارية وهناك وثائق أخرى تلقي الضوء على بعض أشكال استثمار الاراضي الزراعية^(١) ، وتدل هذه النصوص على وجود تقاليد تشريعية عريقة ترقى الى العصر الاكدي حملها الآراميون الذين استقر بهم المطاف في أقصى جنوب مصر نظرا لاضطراب الاوضاع في المشرق نتيجة التحركات الآشورية في المنطقة منذ القرن الثامن ثم نتيجة لنقل السكان والقطعات العسكرية في أيام الامبراطورية الاخمينية .

وتتضح من هذه النصوص الاجراءات القانونية واصول التسجيل والتوثيق لتثبيت حق الملكية العقارية في عقود البيع والتنازل ، ونصت هذه العقود على الغرامات المالية المتوجبة على التجاوزات التي يرتكبها الطرف الذي يتجاوز حدود العقد المتفق عليه والموثق أصولا . وهي غرامة تتراوح ما بين ١ قرش واحد الى ١٠٠ قرش وهو يتراوح بين ١ - ١٠٠٠ ثقل / مثقال ، والثقل يعادل نحو ٨ غ فضة .

٣ - الوثائق والنصوص :

نص يتعلق بتسوية خلاف على مسألة عقارية :

مسألة الجدار الفاصل نشره سخاو ثم غرولو نص رقم ٣٢ ص ١٧١ - ١٧٤ ،

(Cowley , Aramaic Papyri = AP. 5) .

(١) هناك أيضا نص عقد المزارعة : استئجار أرض يتقاسم به المؤجر والمستأجر غلتها . نشر هذا النص لأول مرة الالمانيان هانس باور و ب. مايسنر (١٩٣٦) ثم أعاد دراسة الموضوع دويون - سومر ونشر منه دراسة بالفرنسية (١٩٤٤) ثم نشره غرولو في عام (١٩٧٢) .

النص :

.....

ماحسيا بن يدونيا مالك لأرض تصلح للبناء في حصن فيلة إلفنتين وهذه الأرض كانت بيتا آل الى الخراب فيما بعد والعقد يتضمن ما اتفق عليه بينه وبين جاره في ١٢ ايلول ٤٧١ ق.م. أذن ماحسياه لقونيا بن صادق ببناء جدار داعم (جدار استنادي) على مدخل الأرض التي يملكها . وقد تحدد في العقد أن الجدار هو ملك له وأنه سيحتفظ بحق المرور للدخول الى بيته . قد يكون هذا الجدار مدعما لجدار بيت قونيا وهو يبدأ من الشارع الى نهاية قطعة الأرض حيث يلاصق منزلا ماحسيا وقونيا منزل جار ثالث هو زكريا .

وقد اعتمد غرولو في تحديد تاريخ العقد على نتائج تقديرات بورتن (١) .

ملاحظات حول هذا النص :

- التاريخ الدقيق .
- تسجيل اسمي الطرفين المتعاقدين وهما آراميان من أسوان من سرية آرامية في جيش الامبراطورية .
- التأكيد على نقاط الاتفاق ، والملكية .
- اسم الكاتب .
- أسماء الشهود من أصول مختلفة أربعة أسماء أكادية ، اسم آرامي وخمسة أسماء إيرانية .
- في النص دلالة على اختلاط السكان وتمازجهم في العصر الامبراطوري الفارسي الاخميني .

وثيقة أخرى :

قضية تملك بيت ثان

النص ٣٦ في غرولو

Grelot P. 184 .

Porten Archives P. 244 .

بورتن (ارشيف) ص ٢٤٤

بورتن (نصوص) ص ١٥ عن كولي ١٣

Porten Texts P. 15 ; Cowley 13 .

(١) انظر فيما بعد :

Porten, Aramaic Texts; P. 5 , Cowley , 5 .

النص بالآرامية في :

د. محمد حرب فرزات

وترجع هذه الوثيقة الى نحو أواسط القرن الخامس ق.م. ، وبعد أن وصف ما حسياء بأنه يهودي من فيله وصف في نص آخر رقم (٤٤) عند غرولو بأنه آرامي من أسوان . فالمجتمع الذي ندرسه آرامي المنشأ والثقافة ، متعدد العقائد الدينية .

وفي النص مسائل قانونية هامة تتضمن تأكيداً دقيقاً على الواقعة وتطورها وتسليم الوثائق المتعلقة بالملكية الى البنت مبتاحية التي تنازل لها والدها عن ملكية بيته لها بموجب نص قانوني واعترف لها فيه بحق الممتلك والتوريث وباسقاط حقه بأي ادعاء في المستقبل وكذلك حق عقبه في ادعاء او امكان اتخاذ أي اجراء قانوني ضدها . ويتضمن تحديداً دقيقاً لموقع العقار بشكل يحدد مواصفاته ويمكن التعرف عليه .

نص ثالث :

(النص رقم ١٥٣ انظر : غرولو ، وثائق آرامية من مصر) .
Grelot , 53 P. 255 B. P. 12 (Brooklyn Museum) .

يتعلق ببيع بيت عائلي بيعاً نهائياً :

وثيقة تنص على بيع بيت عائلي تعود الى نحو ٤٠٢ ق.م بيعاً نهائياً بين طرفين هما عنان بن عزريا وقرينته تابيموت وصهرهما عنانيا بن حجي الذي اشترى منهما الجزء الباقي من البيت .

وتدل الدراسات على أن هذا العقد يشبه مضمون عقد مماثل كان عقد قبل نحو ٣٥ عاماً وكان المبلغان المدفوعان في الحالتين متساويين قرش = ٤ مثاقيل وقرش = ٣ مثاقيل ، لكن في المرة الاولى كان البيت بحالة سيئة وفي المرة الثانية كان البيت مأهولاً وكان مملوكاً بسبب توزيع حصص فيه بصورة متتابعة ولم يبق للاب العجوز سوى الصالة الكبيرة من الدار التي كان منح نصفها لزوجته في ٣ تشرين الاول ٤٣٤ ق.م . وعقد منح هذه الحصة يلحظ حق ولدي عنانيا بن حجي بالارث ، وهو ملك غير قابل للقسمة .

وهذا الوضع القانوني اقتضى اشتراك المالكين المنتفعين عنانيا وزوجه تابيموت في عقد البيع هذا .

وتلاحظ في صيغ النص دقة التسجيل ، فبعد أن كتب الكاتب عشرة أسطر طلب صاحب الافادة الغاء افادته والعودة الى الكتابة من جديد .

ويلاحظ من النص دلالات على بداية استخدام العملة اليونانية في مصر منذ أواخر القرن الخامس ق.م .

ويحدد النص أبعاد العقار بصورة دقيقة وكذلك الضمانات الممنوحة للمشترى والمعترف بها قانونيا .

ويعد هذا النص مثالا على صيغ عقود البيع التي كانت متبعة في العصر الفارسي ، وفيها نجد العبارات المألوفة في مثل هذه الوثائق وتعطي الوثيقة المعطيات عن الأبعاد ، ويتضح ذلك من المخططات التي يمكن رسمها على هذا الأساس وبالمقارنة مع وثائق مشابهة تتعلق بالعقار نفسه .

ويمكن لنا كذلك أن نستنبط معلومات نقدية :

١ قرش = ١٠ مثاقيل = ٥ ستاتير

وثيقة البيع كانت تسلم للمالكين الجدد .

وتعود هذه الوثيقة الى ٥١ ق.س السنة الرابعة من حكم الملك أرثا حشويرش وبعد زمن وجيز من هذا قام أميرته باسترداد استقلال مصر كلها وبسط سيطرته عليها لبدء فترة انتقالية من تاريخ مصر المضطرب في أواسط القرن الخامس ق.م .

النصوص :

(١) - قضية الجدار الفاصل (١) :

تقدم فيما يلي ترجمة عربية للنص بعد الرجوع الى النص الآرامي (انظر بورتن ، نصوص) والى الدراسات الحديثة المنشورة عنه (انظر غرولو ، وثائق وبورتن ، أرشيف إلفنتين) .

١ - في ١٨ أيلول (الشهر السادس في التقويم البابلي ، الاضافة) بين قوسين من المترجم) أي في اليوم الثامن والعشرين من باحونس = بع خونصو (الشهر التاسع من التقويم المصري ، الاضافة من المترجم) = العام الخامس عشر من ملك الملوك سرخس / حشويرش .

٢ - قونيا بن صدوق ، آرامي من أسوان ، من سرية فاريازاتا قال لماحسيا بن يدونيا . آرامي من أسوان .

٣ - من سرية فاريازاتا : أتيت اليك وأنت أعطيتني مدخل بيتك لابني عليه .

٤ - جدارا ، هذا الجدار يخصك ، وهو يلاصق بيتي عند زاويته العلوية .

(١) تنشر هذه النصوص لأول مرة بالعربية .

- ٥ - هذا الجدار يقع بجانب بيتي من الاسفل الى الاعلى من زاوية بيتي العليا الى بيت زكريا (تعيين الاتجاه ليس واضحا وهو يحتمل اختلاف وجهات النظر) .
- ٦ - غدا أو في أي يوم آخر لن أستطيع منعك من البناء على هذا الجدار الذي يخصك .
- ٧ - اذا منعتك ادفع لك مبلغ . ٥ قرش بالعيار الملكي من الفضة الخالصة (والقرش قطعة نقد فارسي = قطعة العشرة = ١ مثاقيل من الفضة) وهذا الجدار .
- ٨ - مرة أخرى يخصك واذا مات قونيا ، غدا أو في أي يوم آخر لن يقدر أحد من أبنائه أو بناته ولا أخ ولا أخت ولا أحد
- ٩ - من ذويه الاقربين أو الابعدين عسكريا كان أم مدنيا أن يمنع محسه (ماحسيا) أو ابنه من البناء على
- ١٠ - هذا الجدار الذي يخصك (تعود ملكيته اليك) ومن يقدم منهم على منع البناء يدفع المبلغ المذكور أعلاه والجدار
- ١١ - يخصك مرة أخرى ولك الحق ان تبني عليه وأن تعلي البناء بينما أنا قونيا لن أستطيع
- ١٢ - أن أقول لمحسه : هذا المدخل لا يخصك ولن تخرج الى الشارع الذي يقع
- ١٣ - بيننا وبين بقطع أنيت (= نفسه في يدي نيت) ، المراكبي على النيل اذا منعك علي أن ادفع لك المبلغ المذكور أعلاه .
- ١٤ - ولك الحق بأن تفتح هذا المدخل وأن تخرج الى الشارع الذي يقع بيننا .
- ١٥ - بلاطيا بن أخيا كتب هذه الوثيقة حسبما أفاد قونيا .
- ١٦-١٩ - ثم ذكرت أسماء الشهود وهم ستة ، وتدل هذه الاسماء على تعدد أصول الجاليات المقيمة في منطقة أسوان آنذاك وهم آراميون وايرانيون .
- ٢٠ - الخلاصة : وثيقة بشأن الجدار الذي كتبه قونيا لمحسه .

(٢) - عقد بتمليك بيت ثان :

ماحسيا يمنح ابنته مبتاحيه بيتا .

(انظر النص الآرامي في بورتن ، نصوص . وكذلك غرولو النص رقم ٣٦ ، وبورتن ، أرشيف ص ٢٤٤) .

- ١ - في ٢ كيسلو (الشهر التاسع من السنة البابلية) أي في ١١ من ميسور (في التقويم المصري) ، العام التاسع عشر للملك أرتاحشويرش حسيا بن

- ٢ - يدونيا ، آرامي من أسوان من سرية فاريازاتا قال لمبتاحيه ابنته: أعطيتك البيت .
- ٣ - الذي أعطانيه بقيمته ميشلم بن زكور بن آطر آرامي من أسوان ، وهو ما كتبت لنفسي بشأنه وثيقة .
- ٤ - أعطيته لمبتاحيا ابنتي بمقابل ممتلكاتها التي أعطتني إياها عندما كنت محجوزا في القلعة وقد استهلكتها .
- ٥ - ولم أجد مالا ولا ممتلكات لتسديدها ثم أعطيتك هذا البيت
- ٦ - لرد مقابل هذه الممتلكات التي صدرت منك بقيمة ٥ قرش وأعطيتك الوثيقة القديمة التي
- ٧ - كان ميشلم كتبها لي بشأنه . هذا البيت أعطيك إياه وأنا متنازل عنه انه يخصك لك ولأولادك
- ٨ - من بعدك وأنت تعطينه لمن تريدن وأنا لا أستطيع ولا يستطيع أولادي ولا أحد من عقبي ولا أي شخص آخر
- ٩ - أن يقيم الدعوى أو أن يتخذ أية إجراءات بشأن هذا البيت الذي أعطيتك والذي بشأنه كتبت لك هذه الوثيقة .
- ١٠ - أن من يقيم الدعوى ويتخذ إجراءات ، سواء أكنت أنا نفسي أم أخ لي أم أخت أم أي من أهلي الأقربين أو الأبعدين وسواء أكان عسكريا أم مدنيا .
- ١١ - عليه أن يدفع لك مبلغا من ١٠ قرش والبيت يبقى مرة أخرى خاصا بك . وعلاوة على ذلك أن أي شخص آخر لن يستطيع أن يبرز ضدك أية وثيقة .
- ١٢ - جديدة كانت أم قديمة ، إلا هذه الوثيقة التي كتبتها والتي أعطيك إياها . ولئن أبرز أحد ضدك وثيقة فلن أكون أنا الذي كتبها .
- ١٣ - وعدا عن ذلك ففيما يلي أبعاد هذا البيت في أعلاه (ربما في شماليه ؟) بيت يأو أو ش بن بانوليا وتحت (جنوبه ؟)
- ١٤ - معبد الآله والى الشرق منه بيت جدول بن أو شيع والشارع بينهما
- ١٥ - الى الغرب منه أرض مردوك بن بالطو كاهن الربين خانو وآتي .
- ١٦ - هذا البيت أعطيتك إياه وأنا متنازل عنه ، وهو يخصك دائما . أعطه الى من تريدن .
- ١٧ - ناتان بن عنانيا كتب هذه الوثيقة حسب إفادات ماحسيا (الذي وقع بنفسه على الافادة) . ثم يأتي ذكر أسماء الشهود وهم أربعة شهود .

د. محمد حرب فرزات

وعلى ظهر الورقة خلاصتها كما يلي : وثيقة تتعلق بماحسيا بن يدونيا وبابنته
مبتاحيه .

(٣) - عقد بيع بيت بيعا نهائيا :

(انظر غرولو ، النص رقم ٥٣ = B. Porten , Texts , 12 .

The Brooklyn Museum Aramaic Papyri, (E. C. Kraeling, New Haven 1953)

الصياغة الاولى للعقد :

١ - في ١٢ من شهر تحوت (الشهر الاول من السنة الشمسية المصرية ، المترجم)
السنة الرابعة للملك ارتاحشويرش ، عنائي بن عزريا خادم المعبد .
والسيدة تابيموت

٢ - قرينته خادمة بمعبد رب البيت المقيم في فيله (إلفنتين) القلعة ، قالا لعنانيا بن
حجي بن مشلم بن بساس آرامي

٣ - من فيله - القلعة من سرية نابوكودوري : أنا وتابيموت اينة باتو كلانا بعنا لك
وأعطيناك بيتنا الذي كنا

٤ - اشتريناه بثمان من الفضة من باغازوشتا بن بليين القزويني أي بيت أمبوليا بن
مسدايا القزويني الذي كان مستوطنا

٥ - في فيله (إلفنتين) وأنت أعطيتنا ثمننا لبيتنا مبلغ ١ قرش (أي ١) ٣ مثاقيل
(أي ٣) بالفضة (العملة) الايونية أي ٦ ستاتير (١)

٦ - ثقل (مثقال) واحد ، وقلبنا مطمئن لأنه لم يبق لنا أي دين عليكم من الثمن .
هذه هي مقاييس البيت الذي بعناه لكم .

٧ - وأعطيناكم اياه : من الشرق الى الغرب بطول ١٦ ذراعا ، . .

٨ - ومن تحت الى فوق بعرض خمسة أذرع . . المحيط ١٥ ذراعا وها هي حدود

٩ - البيت الذي أعطيتك اياه مهرا (في وثيقة زواجك) .

(ثم أعيدت صياغة الوثيقة كما يلي :

(١) ستاتير : وزن يعادل ليبرة = ٤ دراهم فضة = ثقلان ، مثقالان . لكن القيمة النقدية قد تختلف واتعدد.

سطر ١٠ - في ١٢ تحوت من العام الرابع للملك أرتاحشويرش ، عناني بن عزريا خادم معبد

١١ - الاله ، وتابيموت امرأته ، عتيقة مشلم بن زكور اتفق كلاهما (بلسان واحد) قالا لعناني بن جحي بن بساس (يلاحظ اختلاف في الاسم عن السطر الثاني) .

١٢ - نحن بعنا لك وأعطيناك بيتنا الذي اشتريناه من باغازوشتا بن بليين القزويني في الطابق الارضي بناء

١٣ - يشتمل على عضائد ، نوافذ ، له مصراعان ، بناء في الطابق الارضي ، يعني صالتي الكبرى ، وأنت أعطينا ثمنها

١٤ - مبلغ ١ قرش واحد = ٣ مثاقيل بالعملة الايونية أي مبلغا يعادل ٦ ستاتير لكل مثقال . وقد ارتضينا الثمن الذي

١٥ - أعطينا اياه . هذا هو مقياس البيت الذي بعناه لك وأعطيناك اياه . من الشرق الى الغرب بطول

١٦ - ١٦ ذراعا (مزدوجا) (الذرع = ٢٤ اصبعا) . ومن فوق الى تحت بعرض خمسة أذرع (مزدوجة) المحيط ١٥١ ذراعا (مفردا) .

١٧ - هذه هي حدود البيت الذي بعناه لك وأعطيناه لك : الى الشرق منه بيتك أنت عناني بن جحي ، الذي أعطيناه

١٨ - الى يهو يشمع ابنتنا مهرا لعقد زواجهما ، الحائط يلاصق الحائط والى الغرب منه

١٩ - المعبد بينهما الطريق الملكي وفوقه بيت فرنايا بن زيليا ومرد أخيه يلاصقه

٢٠ - جدارا بجدار وتحتيه بيت باحي وبيمط أخيه مراكبي المياه ابني طاوية ،

٢١ - وبينهما طريق الملك ، والنافذة الوحيدة لهذا البيت مفتوحة باتجاه الصالة الكبرى . والباب العالي يفتح على طريق الملك .

٢٢ - من هنا نخرج وندخل الى هذا البيت المعينة إبعاده في هذه الوثيقة ، أنت عناني

٢٣ - لك حق فيه ابتداء من هذا اليوم ودائما ، وأولادك لهم حق فيه بعدك وأنت تعطيه الى من تريد أو الى من

٢٤ - تبيعه اليه بثمان . أنا عناني وتابيموت امرأتي التي كانت خادمة مشلم بن زكور والذي أعطاني اياها

د. محمد حرب فرزات

٢٥- زوجة . لن تقدر أن نرفع دعوى ضدك ولا أن نتخذ إجراءات بخصوص هذا البيت الذي بعناه وأعطيناه اليك والذي أعطيتنا أنت ثمنه

٢٦- مالا برضانا وعلاوة على ذلك لن تقدر على أن تقيم ادعاء على أولادك أو بناتك أو على من تعطيه أنت له بالمال أو بالمجان

وعلاوة على ذلك

٢٧- لا ولد من أولادنا ولا بنت من بناتنا ولا أخ ولا حليف ولا ابن بلد ولا دائن لنا لن يقدر على ذلك . أن من يقيم الدعوى ضدك ويقيم الدعوى

٢٨- ضد أولادك أو من تعطيه له . ومن يتقدم بشكوى ضدك أمام حاكم أو سيد أو قاض بشأن هذا البيت الذي

٢٩- سجلت مقاييسه أعلاه . ومن يبرز ضدك وثيقة جديدة أو قديمة تتعلق بهذا البيت الذي بعناه اليك وأعطيناك إياه ، أن من يفعل هذا يرتكب خطأ .

٣٠- وعندئذ عليه أن يعطيك لك ولأولادك تعويضا قدره ٢٠ (قرش) بالمعيار الملكي من الفضة الصرفة ، والبيت تعود ملكيته اليك لك ولأولادك

٣١- ولن تعطيه اليه مجانا . وعلاوة على ذلك أعطيناك الوثيقة القديمة التي كتبها باغازوشنا لنا .

٣٢- وثيقة عقد البيع التي أعدها لنا والتي أعطيناها أجر اعدادها مالا من الفضة كتب هذه الوثيقة حجي . . في إلفنتين الحصن (القلعة) .

٣٣- بناء على افادة عناني خادم المعبد ، وتاييموت زوجه كليهما باتفاق تام وبلسان واحد .

ثم يأتي ذكر أسماء ثلاثة شهود .

وخلاصة الوثيقة : وثيقة بيع بيت .

نتائج :

لا أود أن أستخلص نتائج كثيرة ، لكنني أعتقد أن هذه النصوص تقدم معلومات قد تفني القدرة على استخلاص نتائج أو اجراء مقارنات فيما بعد من وجوه متعددة .

ان هذه الوثائق لا تكفي لأي تعميم ولكنها تشكل دلالات على بعض أشكال الملكية العقارية والاجراءات القانونية لتوثيقها . وهي مادة اذا ما أمكن التوسع في دراستها يمكن أن تفيد في تعميق فهم بنية مجتمع مصر القديم في العصور الطويلة قبل الاسلام، وفي فهم بعض الصيغ القانونية التي دخلت حتى في ظل الاحتلال المتعاقب الهليني والروماني والبيزنطي في الاعراف والتقاليد القانونية التي حكمت المجتمع المصري طويلا.

وقد تدخل هذه المعطيات التي أمكن استخلاصها من دراسة بعض وثائق هذا المجتمع الآرامي المقيم في مصر في تكوين صورة عن بعض أوضاع المجتمعات الآرامية في ذلك العصر .



أهم المصادر والمراجع (بالإضافة الى ماذكر في البحث) :

- (١) التهايم وشثيل ، العرب في العالم القديم .
F. Altheim u. Stiehl, **Die Araber in der Alten Welt**, 1 er Band (Berlin 1964) .
- (٢) دانيال أرنو ، الشرق الأدنى القديم .
D. Arnaud, **Le Proche - Orient ancien**, (Paris 1970) .
- (٣) أ. برتشياني ، مصر والامبراطورية الفارسية في فيشر .
E. Bresciani, **Ägypten u. das Perserreich in Fischer Weltgeschichte 4**, Griechen u. Perser, Frankfort am Main (1974) .
- (٤) ج. ر. دريفر ، وثائق آرامية من القرن الخامس ، أوكسفورد ١٩٦٥ .
G.R. Driver, **Aramaic Documents of fifth Century B.C.** Oxford (1965)
- (٥) فرزات ، محمد حرب ، بحث في مجلة سيمييتيكا باريس ١٩٦٨ .
H. Farzat, **Encore sur le mot TQM. in Semitica XVII**, (1968) .
- (٦) غرولو ، وثائق آرامية من مصر .
P. Grelot, **Documents Arameens d' Egypte**, Paris (1972) .
- (٧) س. كاوفمان ، التأثيرات الاكادية في الآرامية ، شيكاغو (١٩٧٤) .
S. A. Kaufman, **The Akkadien Influences on Aramaic**, Chicago (1974)
- (٨) بورتن ، نصوص آرامية .
B. Porten, **Aramaic Texts** (1976) .
- (٩) بورتن ، أرشيف الفنتين .
B. Porten, **Archive from Elephantine**, Berkeley (1968) .
- (١٠) فرانز رونتال ، الدراسات الآرامية ، ليدن (١٩٦٤) .
F. Rosenthal, **Die Aramaistische Forschung**, Leiden (1964) .



الحياسة الزراعية وآثارها في مجتمع الهلال الخصيب

في عصر الممالك القديمة

(٣٠٠٠ - ٥٣٥ ق.م)

د. علي أبو عساف

المديرية العامة للآثار والمتاحف بدمشق

تمهيد :

... نقرأ في قوائم الملوك السومرية - الاكدية أسماء ملوك وزعوا على سلالات حكمت مددا طويلة أو قصيرة في مدن كثيرة : مثل كيش والوركاء ، ولجش ، وأور ، وماري . ولا ترتبط بدايات هذه المدد بحدث يسعفنا في تحديدها . كما أن سني حكم بعض الملوك كثيرة تتجاوز الرقم المعقول .

وبالاعتماد على الآثار أمكن تحديد زمن حكم هذه السلالات من عام ٢٩٠٠ - ٢٤٠٠ ق.م ، وأطلق الباحثون الاجانب على هذه المدة الزمنية اسم (Early Dynastic) الذي ترجم الى العربية (عصر فجر السلالات) وأفضل أن أسميه (عصر نشوء الممالك) الذي فيه تأسست ممالك سومرية واكدية وحدها شروكين الاكدي نحو عام ٢٣٥٠ ق.م وأسس أول مملكة قوية في المنطقة شملت الجناح الشرقي لبلاد الهلال الخصيب ، والمناطق الشمالية لجناحه الغربي وعاشت حتى عام ٢١٥٠ ق.م . حين تفككت البلاد وتجزأت وعادت الى ممالك حكم فيها شيوخ القبائل الكنعانية والامورية حتى عام ١٢٠٠ ق.م . كما حكمت في بدايتها (٢١٥٠ - ١٩٠٠ ق.م) سلالة أور الثالثة السومرية . وخلال الالف عام هذه كانت الممالك تتخاصم وتتصالح وتحالف مع القوى الخارجية بعضها ضد بعضها الآخر ، ولم تتوحد .

ومن عام ١٢٠٠ الى ٥٣٥ ق.م ، ساد الآراميون والآشوريون في بلاد الهلال الخصيب ، وهيمنت المملكة الآشورية على المشرق العربي بأكمله تقريبا . ويلاحظ

« ملكية الارض واثرها في التبدلات الاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي » لجنة كتابة تاريخ

العرب بجامعة دمشق دعوة ، ٢٨ - ٣٠ / ١١ / ١٩٨٨ .

دراسات تاريخية ، ٣٥ و ٣٦ ، حزيران ١٩٩٠ .

الباحث في حضارة المشرق العربي خلال هذه العصور الاربعة ، أن النصوص والوثائق التاريخية وفيرة ، وأن النصوص التي تخص موضوعنا قليلة جدا . ومع ذلك علينا أن ننطلق من بعض النصوص التي تتضمن معلومات مباشرة أو غير مباشرة توضح جانبا من جوانب حياة الارض .

أولا - أنماط الحياة :

آ - في عصر نشوء الممالك :

عثر بمدينة شورباك (موقع فارة الى الجنوب من بابل) على وثائق هي صكوك بيع أراضي نقشيت كلماتها في الحجر ولم تسطر على الطين . ويبدو أن صكوك بيع الاراضي هامة حتى كتبت على الحجر الذي يصمد لعاديات الزمن أكثر من الطين . تعود الوثائق الى القرن السادس والعشرين ق.م (٢٦٠٠ ق.م) . وقد كتبت بالاكديسة ، وتنبتنا بأن الشاري لم يكن شخصا ، بل أسرة أو فخذا من عشيرة . ولم تكن الوثائق محفوظة في دار محفوظات رسمية بل عثر عليها مبعثرة بين البيوت . اذن لدينا هذه الوثائق أمرين هامين هما : المالكون أسرة أو فخذ من عشيرة وأن الصكوك بيد أصحابها . وهذه الحالة ملفتة للنظر ، وقد ينشأ عنها نزاع بين أفراد الأسرة أو العشيرة على توزيع العمل ، أو توزيع الانتاج ، واستثمار الارض . والواقع أن حياة الارض لم تكن مقصورة على الاسر والافخاذ ، بل حاز الافراد على الارض كما حاز عليها المعبد وادارة المملكة . ونتبين ذلك من الوثائق التي عثر عليها في معابد المدن السومرية ، وخاصة في معبد مدينة لجش، التي تشير الى أنه كانت للمعبد حقول يعمل فيها العبيد بأجر زهيد، أو في مقابل قوت يومهم . أما الآثار التي خلفتها ملكية المعبد للارض في المجتمع ، فيرويها لنا الملك السومري أوروك اجينا ملك لجش الذي كان حاكما في نحو عام ٢٣٥٥ ق.م، وحصل على لقب مصلح اجتماعي .

لقد أدت حياة المعبد لحقول زراعية الى ثراء كهنته ومعاونيهم ، مثل الكتبة والمراقبين والخزائين على حساب المعبد والعبيد ، الذين كانوا يعملون في الارض . وقد استغل الكهنة والاداريون جهد العمال الزراعيين والعبيد ، وخانوا الامانة فتصرفوا بالمواد التي قدمت للمعبد وخزنت فيه ، وحرموا ذوي الحقوق من حقهم في الانتاج . ولا شك أن هذه الاوضاع غير الطبيعية والشاذة خلقت جسا متوترا بين الكادحين والمستغلين ، وعمقت الفجوة بين الطبقات . وطبقا لما ورد في وثيقة أوروك اجينا سادت المجتمع السومري في لجش طبقة السادة أو الاشراف أو الاعيان ، وعلى رأسها الحاكم، يليها المراقبون أو المفتشون الذين حصلوا من المزارعين على النصيب الاوفر من انتاجهم، وقدموه للحاكم وحاشيته .

ولم يكتف الحاكم بنصيبه من انتاج المزارعين ، بل أخذ نصيبا اضافيا من حصة المعبد ، الذي لعب كهنته دورا خسيسا مثل دور الحاكم وحاشيته ، فاضطهدوا السكان والاتباع ، وأخذوا مكافآت مجزية على الحفلات الدينية ، وكادت الكارثة تحل في البلاد من جراء هذه الاوضاع ، ومن جراء تسلط الاغنياء ورجال الحاشية على الناس ، فأتى أوروك اجينا ليصلح الاوضاع ، ويعيدها الى ما كانت عليه في السابق . وهذه العبارة الاخيرة (اعادة الاوضاع الى سابق عهدها) تبين لنا أن المعبد كانت له ملكية ، وله أملاك يديرها الكهنة وأعوانهم . والحاكم له أملاك تديرها الحاشية . ولم يكن نصيب هؤلاء من الغلال بأحسن من نصيب الكادحين ، بدليل أن أوروك اجينا قد ألغى الرقابة عليهم ورفع عنهم سياط المراقبين ، واكتفى منهم بنصيب المعبد ، ولم يسمح للكهنة بتقاضي أجور على أعمالهم الدينية ، كما لم يسمح لكبار الموظفين بأخذ آتاوة .

ويبدو من هذا كله ، ومن التدقيق في وثيقة أوروك اجينا اياها ، أن ثورة فلاحية قامت في البلاد قادها أوروك اجينا ، قضت على نفوذ وتسلط الفئات التي ذكرت ، وسوت بينهم وبين الناس اذا جاز التعبير (١) .

وخلاصة القول أن حياة الارض خلال عصر نشوء الممالك ٢٩٠٠ - ٢٣٥٠ ق.م. كانت للمعبد والحكام والاسر وبعض الافراد (٢) .

ب - العصر الاكدي (٢٣٥٠ - ٢١٥٠) :

وبعد هذا العرض لحياة الارض خلال عصر نشوء الممالك ، ننتقل الى العصر الاكدي (٢٣٥٠ - ٢١٥٠ ق.م) لنرى ما آل اليه الحال خلاله . وأول ما نلاحظه في هذا الصدد ، أن الملوك الاكديين قد ابتدعوا نظام الاقطاع . أي أن الملك الاكدي كافأ أعوانه المخلصين بمنحهم أرضا زراعية ، أو رعوية ، يتصرفون بها كما يشاؤون . وكان لهم الحق في استثمار اقطاعاتهم مباشرة بوساطة العبيد ، أو بوساطة الناس الذين يأترون بأمرهم أو تأجيرها . وفي كلا الحالتين تدفع حصة الملك من الانتاج .

لقد تغير أسلوب حياة الارض في هذا العصر اذاً . وعن طبيعة هذا التغير تحدثنا الكتابة المنقوشة على مسلة الملك ماينشتوزو (٢٢٧٥ - ٢٢٦٠ ق.م) (٣) التي تروي أن الملك قد ابتاع أراضي واسعة ، تقدر مساحتها بنحو ٣٣ هكتارا ، بقنطار من الفضة ، وهي أربعة حقول كانت تخص ٩٨ مالكا ، ثم وزعت على ٤٩ مستفيدا جديدا ، كان من بينهم أحد أحفاد الملك ، وأولاد حكام مدن سابقين ، نقلوا من محل اقامتهم الاصيلي الى محلات اقامة جديدة في الاجزاء الشمالية من المملكة . لقد احتفظ الملك بالملكية ، وسمح للمستفيدين باستغلالها كما يشاؤون .

وفي هذا النقش دليل على حق الافراد في تملك الارض وحيازتها ، وبرهان على أن حق الملك في استملاك الارض — ان صح التعبير — لا اعتراض عليه . ولا شك بأن في هذا النص أيضا البرهان على ثراء الملك . وإذا رأينا في النص صورة جديدة لحيازة الاراضي ، تنقصنا المعلومات الوثيقة الاكيدة عن نتائج هذه الحيازة . ومع ذلك فهي تتيح لنا أن نستنتج بأن الملك لم يصادر الارض ، بل اشتراها ، ليضعها تحت تصرف حفيده ، وتصرف أبناء حكام المدن السابقين . فهؤلاء لهم حق التملك . وقد لا تكون مخطئين اذا قلنا ان هذه الصفة كانت منتشرة في جميع مناطق الهلال الخصيب ، أو على الاقل في المناطق التي خضعت للاكديين .

وحين نفترض ذلك ، نعتمد على بعض النصوص الايلوية (العبلوية) التي تفيد بأن عددا كبيرا من السكان كان يعمل في الزراعة ويعتمد عليها في معاشه . وفي أحد النصوص نجد توزيعا للمساحات المزروعة في مدينة (عبلا) على النحو التالي : ٦٧٪ من أصل ٢٢٩.٠٠٠ هكتار خصص للعاملين في الارض ، و ٩٪ للموظفين و ٩٪ للشيوخ ، ونحو ٢٪ لنجاري القصر ، و ٤٪ للذين حول المدينة ، و ٧٪ لمراقبي الانتاج . ويتبين من هذا النص ، أن الادارة كانت تتحكم في توزيع الايرادات الزراعية ، وأن رقابتها عليها كانت شديدة وفعالة ، وأن الاسرة الحاكمة مستثناة من هذا التوزيع .

وإذا ما أخذنا هذه الظاهرة بعين الاعتبار ، قلنا ان أملاك الاسرة الحاكمة الزراعية مفصولة عن أملاك المملكة العامة ، ولها ادارة خاصة .

وفي نص آخر ذكر أن ٤٣.٠٠٠ هكتار كانت من نصيب الاسرة الحاكمة . وهذا يعني أن مساحة اراضي الاسرة الحاكمة هي ضعف مساحة اراضي مدينة ايبلا (عبلا) كلها تقريبا (٤) .

والواقع أن ادارة مملكة (عبلا) لم تكن لتدير كل الحقول الزراعية في المملكة ، ولم تكن لتتحكم بجميع السكان . فالقرى كانت لها ادارات أو سلطات خاصة ، وعليها التزامات نحو القصر ، كانت عبارة عن حصة من انتاجها تدفع للقصر ، وربما كانت ضريبة تحدد من قبل موظفي القصر ، ويستفيد منها العاملون فيه . وفي الحقيقة ان الوثيقة اياها ، تذكر أن مساحة كذا من الاراضي المزروعة أشجارا مثمرة ، أو عنباً في القرية كذا ، تخصص للموظفين فلان وفلان . والواقع أنه ليس من الضروري أن يكون هؤلاء الموظفون مقيمين في القصر ، بل قد يكونوا في القرى والارياف .

ومهما يكن الامر فان خصائص عدة يمكن أن تستبين من هذه النصوص :

١ — تمتلك أسرة الملك أرضا زراعية خاصة تؤجرها ، أو تستخدم فيها العبيد والاسرى ، أو الفلاحين ، في مقابل حصة من الانتاج .

٢ - يمتلك الفلاحون المقيمون في العاصمة ثلثي المساحات المزروعة ، في حين يوزع الثلث الباقي على فئة من الموظفين والشيوخ ونجاري القصر ، والمقيمين حول المدينة ومراقبي الانتاج .

٣ - الاراضي في الارياف ملك للمزارعين وعليهم دفع ضريبة للموظفين .

والحق ان هذه الامور هي امور مشتركة بين (ابلأ واكد) ، وتؤكد ما قلناه في ان ملكية الاراضي متشابهة بين جناحي بلاد الهلال الخصيب ، وتعكس صورة طبقات المجتمع في الالف الثالث ق.م .

ت - عصر الممالك السومرية الاكدية :

بعد سقوط مملكتي عبلا واكد استقلت بعض الاسر السومرية الحاكمة في الوركاء وأور ولجش خلال الحقبة من ٢١٥٠ - ١٩٠٠ ق.م . وخلال هذه الحقبة لم تتغير الاحوال ولم تتبدل ، الا في المدن السومرية ، حيث عادت للمعبد وللحكام ملكياتهم ، او على الاصح حيث حافظ المعبد والقصر على أملاكها ، حتى خلال حكم الملوك الاكديين .

وقبل أن نقارن بين نوعية الحياة الزراعية عند السومريين والاكديين ، لا بد من أن نورد هذه الملاحظة التي لاحظها الباحثون في الحضارة السومرية منذ زمن : لقد خلت وثائق المحاكم السومرية التي تعود الى عصر سلالة أور الثالثة (٢١٥٠ - ١٩٠٠ ق.م) من أية اشارة لنزاع على شراء وبيع الارض وانطلاقا من هذه الحقيقة يظن كثير من الباحثين ان الارض في سومر كانت ملكا للمعبد والملك ، وتؤجر للأفراد ، وهذا ما أيده الملك أوروك أجيئا كما أسلفنا . ومما يعزز وجهة النظر هذه أنه اكتشفت في مدينة أسين بين بابل والوركاء صكوك بيع وشراء حقول يعد عهد الملك أورنينورتا ١٩٢٣ - ١٨٩٦ ق.م . وغياب السومريين عن المسرح السياسي الى الابد .

من كل ما تقدم نستنتج أن ملكية الارض عند السومريين كانت للمعبد والملك ، وعند الاكديين للملك والسلطة والعوام .

ث - عصر الممالك الكنعانية الامورية :

واذا مضينا مع الزمن ، نصل الى العصر البابلي القديم ، أي عصر الممالك الكنعانية الامورية خلال الالف الثاني ق.م ، وفيه قامت ممالك كثيرة في جناحي الهلال الخصيب ، كشفنا عن وثائق بعضها مثل بابل وآشور وماري وايمار والألاخ وأوجاريت ، ولم تكشف عن وثائق معظمها لانها لا تزال مطمورة بين أنقاض عواصمها . ومن دراستنا

لهذه الوثائق نرى أن قانون حمورابي هو أفضل مصدر يرشدنا الى أوضاع حيازة الارض في النصف الاول للالف الثاني ق.م، وأن وثائق مملكة أوجاريت تفيدنا في دراسة أحوال حيازة الارض خلال الحقبة نفسها .

وحسب مفهوم ذاك العصر، لم يهمل قانون حمورابي أية ناحية من نواحي الحياة، بل وضع الاحكام لها، وأشرف حمورابي بنفسه على تطبيقها كما سنرى . لقد كان هذا القانون مرآة ذلك العصر لان فقراته قد وضعت لتعالج المشاكل القائمة، وتصيغ لها الاحكام، ومنها بالطبع حيازة الارض والمسائل المرتبطة بها . ويتضح من مواد هذا القانون أن الفئات التالية كانت تحوز على الارض :

١ - الجنود الذين اقطعهم الملك حقولا وبساتين يستغلونها . واذا ما وقع أحدهم في الاسر وآل حقله وبستانه لشخص آخر عاد اليه الحقل والبستان بعد اخلاء سبيله (المادة ٢٧) .

ويحق لابنه أن يرث الحقل والبستان اذا تطوع للعمل في خدمة جيش الملك (المادة ٢٨) .

أما اذا كان الولد قاصرا فيخصص له نصف الحقل والبستان لتتمكن والدته من تربيته بايراد هذه الحصة . وخلاصة القول، ان للجندي الحق في استثمار اقطاعيته ما دام في خدمة جيش الملك هو وورثته من بعده . ولا يحق له البيع (المواد ٢٩-٣٠) كما لا يحق له أن يهبها للزوجة والبنات . ومما يسترعي الانتباه أن الجندي قد سمي رايد وقد يكون ضابطا أو جنديا .

٢ - النادبات أي الراهبات اللواتي ينقطعن للعمل في المعابد، ويحق لهن بيع اقطاعتهن مقابل الفضة على أن يتعهد الشاري بالوفاء بالالتزامات المترتبة على الحقل من ضرائب وغيرها (المادة ٤٠) .

٣ - الافراد العاديون الذين يحق لهم تأجير أرضهم . وفي حال اهمال المستأجر للحقل عليه أن يعرض للمؤجر عن الغلال يكمية تساوي انتاج حقل الجار . وعليه أن يعيد الحقل للمالك محروثا خاليا من الاعشاب . واجرة الحقل لا تكون حصة من الغلال فقط، بل قد تكون كمية متفق عليها بين المؤجر والمستأجر تدفع سلفا، ولا تسترد اذا أمحل الحقل، أو جرف الفيضان المزروعات . أما اذا لم تكن قد دفعت سلفا، وحصلت الاضرار، يأخذ المؤجر من المستأجر نصيبا من الغلة قدره النصف أو الثلث.

واذا لم يستفد المستأجر أو الفلاح من الغلال في السنة الاولى، يحق له زراعة الحقل سنة ثانية من غير معارضة المالك، الذي يأخذ نصيبه المتفق عليه (المواد ٤٢-٤٨) .

وفي ذلك ضيم واضح للفلاح ، الذي يستأجر بأجرة معلومة . فد لا يستطيع انتاجها من الحقل فيقع في دائرة الاستعباد .

هذه هي الفئات التي تحوز الارض في قانون حمورابي . وتنبتنا رسائل حمورابي مع ولاته أن مشاكل كثيرة كانت تنجم عن مخالفة المواطنين لهذه الاحكام . وعلى سبيل المثال نذكر برسائل سن ادينام والي مدينة لرسا لحمورابي ، الذي كان يسأله فيها الفصل في القضايا . وكان حمورابي يبت بها ، ويطبق أحكام قانونه بدقة . والواقع أن حمورابي لم يكن الاوحد الذي تولى حل المشاكل بنفسه ، وألزم ولاته بالكتابة اليه في مواضيع كثيرة ، بل أيضا شمشي هدد ملك آشور - ١٨١٥ - ١٧٨٢ ق.م الذي كان يرسل الرسائل لولاته ويسألهم في قضايا كثيرة .

والحق يقال أن الشكوى المباشرة لحمورابي ، وفصله بها لا يعني اطلاقا أن العدالة قد سادت في المجتمع . فوجود الشكوى دليل على الظلم . وقد تكون المواقف مجرد دعاية ، ويؤيد وجهة نظرنا هذه بقاء طبقات معدمة في المجتمع ، وهي المساكين والمحرومون ، واستمرار سيطرة القوي على الضعيف . فحسب قانون حمورابي ينقسم المجتمع الى الطبقات التالية :

١ - - الاوائل أي طبقة الاسياد وهي حرة في تصرفاتها تأخذ ثلثي انتاج الارض وتستعبد الناس المثقلين بالديون وتستخدمهم في الارض .

٢ - المساكين أي الطبقة غير المالكة والتي غالبا ما كانت في خدمة القصر .

٣ - الاوراد وهم العبيد (وفي العربية الاوراد الجيش) الذين لا حقوق لهم . وقد تكونت هذه الطبقة في جزء منها من المزارعين أو الفلاحين ، الذين لم يستطيعوا سداد ايجار الاراضي للمالكين فقبلوا الاستعباد ، ليفوا ديونهم ويبقوا على قيد الحياة .

والى جانب الفئات المالكة كان القصر مالكا كبيرا . وعندما نقول القصر نعني الاسرة الحاكمة وأفراد حاشية الملك . وقد استخدم القصر المساكين (الموشكينم) في زراعة الارض مسخرين أو مؤجرين ، كما أجر الارض أيضا للفلاحين بشروط مماثلة لشروط المالكين الآخرين .

وفي الختام أورد نموذجا من رسائل حمورابي الى ولاته ، وهي رسالة الى حاكم مدينة لرسا تتعلق بالفصل في تقسيم أرضه ، وتقول :

الى شمش شازير ومردوث ناصر يقول حمورابي في هذه القضية : لقد أعلمني (أبي هدد) المواطن ما يلي : لقد نازعني شب سن بن ابياتوم ملكية حقل أبي ، فاجتمع

شمش شازير وشيوخ القرية ونظروا في الامر ، وقرروا ان ابياتوم أبو الحمامة لا يملك الحقل ، وان الحقل ملكنا (يعني ملك أبي هدد) . وثبتوا ذلك في وثيقة وقع عليها ابياتوم - والآن ينازعني الحمام ابن ابياتوم الملكية ، ويستولي على محصولي . واذا كان ما قاله أبو هدد صحيحا تسلموه الحقل والمحصول . واذا ما قيل غير صحيح يحكم الرب في القضية . يستشم من الرسالة أن احد الطرفين كان القوي ، فحاول نزع ملكية حقل من يد مالكة ، ولم ينصره الوالي ، فاشتكا الى حمورابي كما اشتكا اليه أدين نانا من أن أوراش موبليط قد وضع يده على حقله ومنعه من الوصول اليه ، بقوة رجاله الذين وضعهم فيه . فأمر حمورابي باعادة الحقل الى أدين نانا ، وابعاد أوراش موبليط ورجاله عن حقله .

واذا تساءلنا لماذا سمح الوالي بحدوث مثل هذه التعديات ؟ ستكون الاجابة حتما ان القوي ورجاله كانوا يسلبون الضعفاء حقولهم امام اعين السلطة بلا مبرر ، والسلطة تتفرج وتبارك ذلك .

هذه بعض ملامح الواقع الزراعي في عهد حمورابي ، واظن أن هذه الملامح عامة في بلاد الهلال الخصيب . أما عن تشكّل الاسر الاقطاعية، وظهور المالكين الكبار ، فننتعرف اليها من خلال وثائق مدينة أوجاريت التي تعود الى القرن الرابع عشر ق.م . الى عهد الملكين عمستمر ونقم هدد الثاني الذين حكما في القرن الرابع عشر ق.م . حفظت وثائق المملكة الاوجاريتية التي تعود الى القرنين الرابع والثالث عشر ق.م . في القصر الملكي ، وكانت موزعة على ثلاثة مواضع في القصر : الارشيف الغربي قرب مدخل القصر ، والارشيف الشرقي في الجناح الشرقي منه ، والارشيف المركزي في وسطه . والذي يهمنا هنا الارشيف المركزي الذي ضم الوثائق الحقوقية التي كان من بينها اضبارة السيد نوريانو الموظف الكبير في البلاط الملكي الذي لم يذكر اسم والده فبقي نسبة مجهولا . وتضم اضبارته سبعة صكوك ارث وشراء ومبادلة حقول وبيوت تمت في عهد الملك نقم هدد الثاني (القرن الرابع عشر ق.م) .

في الصك الاول تبادل نوريانو مع لايابن نملبخ الحقول ودفع زيادة مقدارها ٤٠٠ ثقل فضة لان حقله على ما يبدو أقل مساحة أو جودة . ولا ندري هل تمت المبادلة طوعا ام قسرا . ومهما يكن الامر فان دفع الزيادة التي مقدارها ٤٠٠ ثقل فضة ، دليل على غنى نوريانو وحبه في تملك مساحات واسعة .

وفي صك ثانٍ تبادل نوريانو والملكة يزدكي الحقول من غير دفع زيادة . ليس هذا وحسب ، بل وهب الملك نقم هدد الثاني نوريانو تسعة حقول وكرمي عنب في تسعة قرى مختلفة . ولا نعرف مساحة هذه الحقول لان الصكوك الثلاثة التي ثبتت الهبة لم

تذكرها ، غير أنها على أية حال كبيرة وكثيرة ، وكان يحق لأولاده وأحفاده التمتع بها ، واستثمارها دون منازع .

ويطالعنا الصك السادس بهبة ثلاثة حقول من الملك نقم هدد الثاني الى نوريانو كان قد تنازل عن ملكيتها أخو ايمو شيني الى الملك . ولا ندري ما هو السبب الذي دفع بهذا المواطن الذي لم يذكر اسمه بل ، وصف بأنه (أخو ايمو شيني) للتنازل عن حقله للملك . والواقع أن هذه الصكوك التي حصل بموجبها نوريانو على حقول كثيرة او قام بأبدال حقلا بحقل ، تسعفنا هي وغيرها من الوثائق المشابهة في فهم المجتمع الاو جاري تي وطبيعة النظام فيه .

يقف الملك على رأس السلطة او على رأس المجتمع ، يعاونه افراد الاسرة المالكة ، وافراد الحاشية ويتصرفون بموارد المملكة المتنوعة . ومن حيث الشكل تمركزت في شخص الملك جميع السلطات . وفي الممارسة العملية ناط الملك بأفراد من أسرته وبالشيوخ والمتنفذين بعض الاعمال الهامة ، كما تشير الوثائق القانونية التي اكتشفت بالقصر الملكي (٥) .

ومن مطالعتنا لنماذج الصكوك التي تؤلف اضبارة نوريانو نتبين الحقائق التالية:

- ١ - يعتبر الملك وافراد أسرته من مالكي الحقول .
- ٢ - لافراد الحاشية حق تملك الاراضي .
- ٣ - يمتلك الافراد العاديون حقولا زراعية .
- ٤ - مبادلة الحقول وبيعها وشراؤها حق للجميع .
- ٥ - يهب الملك الحقول والكروم .
- ٦ - يرث الوارثون الشرعيون الحقول والكروم .
- ٧ - لا سقف للملكية .

هذه هي الملامح العامة للملكية الزراعية في مملكة او جاري ت ، وتتضح من الصكوك اياها أشياء أخرى نعددها فيما يلي :

كان نوريانو من الشخصيات البارزة في او جاري ت وكانت له حقول يبادلها بحقول الآخرين . وفوق ذلك وهبه الملك حقولا أخرى فزادت ملكيته الزراعية بهذه الهبة ، وما لبثت أن توسعت حينما ورث حقولا عن أخيه . وبوساطة هذين العاملين: الارث والهبة أصبح نوريانو من كبار ملاك الاراضي . فمن الناحية الشكلية لم يسلب نوريانو حقل احد ، بل وهبه الملك الحقول أو ورثها عن أخيه . ولكنه في حقيقة الامر أصبح اقطاعيا، ولا بد له من استخدام الناس في حقوله . وقد يترتب على هذا الاستخدام أشياء كثيرة ضارة وناقعة .

والواقع أن هبات ملوك أوجاريت لم تكن محدودة ، فقد وهبوا الاراضي أو قل أقطعوها أناسا آخرين من الجنسين غير نوريانو أذكر منهم ، حسب الوثائق المنشورة حتى الان (راجع المصدر المذكور تحت رقم (٥) في الهوامش) الملكة (يزدكي) السيدة دلبتوم ، السيدة أخت ملكو ، السيدة خيبات شيخورتي ، المواطن بينتو ، المواطن ياريمو وآخرين . وحقيقة الامر أن اقطاع هؤلاء الناس أراضي زراعية ، قد تم بعد أن أخذها الملك من الآخرين ، كانوا يستثمرونها ، فإذا تجاوزنا حقيقة أن الملك كان يقطع الاملاك للناس بالتتالي أو بالتناوب ، نصل الى الحقيقة الثابتة ، وهي أن اقطاع الارض من الاسس الهامة للملكية في مملكة أوجاريت .

فلاقطاع الزراعي اذن ظاهرة تمتد جذورها بعيدا في أعماق التاريخ .
وإذا ما انتقلنا من عصر الممالك الكنعانية الى عصر الممالك الآرامية ١٢٠٠ - ٥٣٠ ق.م لرأينا أن أنماط حيازة الحقول لم تتغير في جوهرها ، إنما نشطت الاسر في استثمار الارض واختص الكثير منها بحقول عمل بها أفرادها . كما أن الملك وحاشيته امتلكوا الحقول وأقطعوها المتنفذين .

ثانيا - وسائل الانتاج وطرائقه :

أ - تمهيد : في السطور السابقة عرضنا الى أنماط الملكية ورأينا أنها على أنواع: ملكية المعبد ، ملكية القصر ، ملكية الافراد ، وفيما يلي نعرض الى كيفية الانتاج وهي قضية مرتبطة بالحيازة وتملكها . ومن خلال النماذج التي سقناها رأينا أن القصر والاسرة كانا من أهم المالكين . وسوف نرى انهما الفاعلان في الانتاج أيضا .

ويلاحظ المتتبع للدراسات في حضارة المشرق العربي القديمة أن هذا النوع من الابحاث قليل ، لان مادته قليلة ومتفرقة ويحتاج جمعها الى جهد وصبر وأناة . ومع ذلك قام عدد من الباحثين بتسطير مقالات خاصة تناولت طبيعة الانتاج وماهيته في بعض المدن أو الممالك (مثل الآلاخ وأوجاريت) أو عرضوا لها في الكتب التي تجمع البحوث في حضارة المشرق (٦) . ومن خلال ذلك كله سوف نللم الاجزاء ونعطي فكرة عن كيفية الانتاج بوساطة القصر أو الاسرة . وعن الاختلاف وأوجه التقارب والتأثيرات بينهما .

يمثل القصر أو المعبد ، وتمثل الاسرة ، وحدة منتجة لا يتساوى عدد افراد كل منها . فأتباع القصر كثيرون وأفراد الاسرة قلة . ويتبع ذلك عبور القرار خلال سلم موظفي القصر وضياع الوقت ، واتخاذه في الاسرة من قبل ربها . وحتى لو اتخذ الملك القرار ، فهو لا يصل مباشرة الى المنتجين . وفي جميع الاحوال يلعب انتقال الحيازة من مجموعة الى أخرى ، أو من أسرة الى أسرة دورا هاما في ذلك .

ان دور الفرد في الانتاج يرتبط ارتباطا وثيقا بعدد افراد الوحدة التي ينتمي اليها. كما ان علاقة افراد الخلية المنتجة ببعضهم تكون قوية ومتينة كلما صغر عددها . ففي الاسرة يتحاور الجميع بسهولة ويسر في أمور حقولهم ، وفي الادارة تكون الاولوية للنظام ، وغالبا ما يكون الحوار بوساطة الخطابات الخطية المتبادلة . هذا من جهة ، ومن جهة ثانية قد تكون المشاكل المرتبطة باستغلال الحقول غير متشابهة ، فحقول الاسرة صغيرة المساحة وانتاجها متجانس ، في حين ان حقول القصر واسعة واستغلالها متنوع . وتستغل الاسرة حقولها مباشرة ، ويستغل القصر حقوله بوساطة الوكلاء . يقرر رب الاسرة وسائل الانتاج بينما تقرر المكاتب في القصر هذه الامور .

ب - عوامل التقارب بين الخليتين : القصر والاسرة ، اللذان هما في حقيقة الامر منفصلان ، تجمعهما بيئة واحدة ذات طابع اجتماعي واحد . ومهما كانت خلية الانتاج صغيرة ام كبيرة ، أسروية أو ملكية ، تبقى الاتصالات بينهما قائمة ، تتبادل الآراء فيما بينهما ويتبادل أعضاء الخليتين الخبرات ، وينتقلون من خلية لآخرى ، فالاسرة تتكاثر وتقدم للقصر يدا عاملة منتجة ، والقصر ، بالرغم من سيادته على أتباعه ، من مصلحته تقوية اقتصاد الاسرة وحثها على الانتاج .

ويلعب الفرد والمباديات الفردية الدور الهام في خلق ظروف التقارب بين وحدتي الانتاج وتقرير ماهية النظام الذي يتبعانه . ولا يمكن أن تبقى مقومات تطوير الانتاج منخفضة أو مقصورة على وحدة بعينها ، بل تستفيد منها الوحدات كلها ، وغالبا ما يكون القصر المستفيد الاول رغم أن الوحدتين تتأثران ببعضهما .

ت - تأثير القطاع الاسروي في قطاع القصر : الاسرة هي الخلية الاساسية في المجتمع ، وتكافئ أفرادها بحصص متساوية ، وتوزع عليهم الطعام أو يشترك الجميع في الطعام الواحد . وهذا ما يجري تقريبا في القصر . فالعامل يحصل على نصيبه من المحصول المشترك ويأكل مع غيره بالتقنين . ومع ذلك تبقى الخصائص الاساسية لكل وحدة انتاج متميزة ، فعدد افراد الاسرة أقل من عدد العاملين في القصر ، كما أن العلاقة بين العاملين في القصر غير شخصية يفرضها حفظ النظام ، على عكس ما يجري داخل الاسرة . ينتسب العاملون في الاسرة الى أسرة واحدة ، بينما ينتسب العاملون في القصر الى أسر كثيرة وبفعل نموذج وحدة انتاج الاسرة حدث تطور في وحدات الانتاج الاكبر ، التي يرعاها القصر ، فالفرد لم يعد يكافأ بحصة من المواد الغذائية ، بل بحصة من الحقل تساوي حصة من الانتاج ، أي (الربع) من الانتاج = (الربع) من الحقل ، ومن حقيقة أن القصر سمح بهذا النوع من الملكية الخاصة ، كان عليه اعادة النظر في أمر توزيع الحقول وتغيير الاسر المستأجرة لأن توزيع حقول القصر على أسر ثم رفع أيديها

عنها ووضعها تحت تصرف أسر أخرى ، ربما قوض أسس ترابط المجتمع . ولقد حدث هذا التغيير في العصر الاكدي العبلوي ، أي في النصف الثاني من الالف الثالث ق.م .

أما الانقلاب الثاني الذي حدث في النصف الاول من الالف الثاني ق.م . فنراه في نظام :

ث - الارث في قطاع القصر : تمنح ادارة القصر الفرد أجرة أو حصة إذا أتم عمله بدقة واثقان . وتطرده أو تفصله من عمله إذا تقاعس وأهمل وتختار العاملين حسب مؤهلاتهم . أما في نطاق الاسرة فالفرد منتسب أصلا لهذه الخلية الانتاجية بالولادة ، ومع الزمن تصبح له حقوق الارث واضحة لا غبار عليها . على عكس ما يجري في وحدة القصر اللهم الا فيما يخص الاتباع والخدم ، وفيما يخص ازدياد أجرهم . ومهما يكن الامر فان طبقات المجتمع الدنيا لاعتبارات القرابة أو فرص العمل الضيقة قاموا بنقل عملهم الى أولادهم . وهذه الظاهرة في الشرق لا تزال قائمة ، وتستحق الاهتمام . وقد كان لدرجة القرابة أهمية خاصة عند نقل العمل بين أتباع القصر ، بينما كان لفرص العمل أهمية عند الاسر . ومن الأهمية بمكان أن نلاحظ أنه حتى عندما كان الاجر مواد غذائية ، حافظ تقليد احلال الابن محل الاب في الصنعة على استمراره . لكن عندما أصبح للعامل سهم في الحقل أدى الى حلول الابن محل الاب وتوثيق ملكية الاسرة المستفيدة .

وقاد هذا الانقلاب الى تقويض وتفتيت ملكية أمراء البلاط والى اضعاف قدرة القصر على سحب حق الحيازة عند انتهاء مدة العمل أو الاستخدام .

— أما الانقلاب الثالث الذي حصل في قطاع القصر بفعل تأثير الاسرة فيتمثل بالاعفاء من السخرة أو الخدمة المجانية . ففي الاسرة يعمل الجميع ويكافؤون ويرثون لكونهم من أفرادها ، أما داخل القصر فالاجر مقابل عمل أو خدمة قد يكون مادة غذائية ، وقد يسخر الناس للعمل بلا أجر . وسرعان ما تغيرت هذه الحالة وأصبح الناس يخدمون داخل القصر بأجر يدفع نقدا . ومن ثم كانت الخطوة الاخيرة الهامة وهي الغاء السخرة وهذا يعني استغلال حقول القصر من غير التعهد في الخدمة المجانية ، وقد أدى ذلك الى الضرر بمكانة القصر والى دعم الشعور بأن مالك الارض الاب قد تغيرت صفته وأصبح يدفع ضريبة بدلا من أجر يتقاضاه ، وأصبح يشعر بأنه وارث شرعي ليس عليه أن يلتزم بالخدمة في القصر .

وفي الختام بقي أن نقول أن هذا الانقلاب قد حصل في النصف الثاني من الالف الثاني ق.م .

ثالثاً - بعد أن عرضنا الى تأثير الاسرة في القصر نعرض الى تأثير القصر في الاسرة وخاصة تأثيره في تقسيم الميراث أو تفتيت الملكية .

أ - تضم الاسرة - في الاحوال العادية - عددا من الاخوة يديرون الارض ، ويستفيدون جميعا من انتاجها ، أما العاملون الذكور في القصر فينتسبون الى أسر كثيرة يحصل ربحها على سهم من أرض القصر . فأرض القصر وزعت على أسر فقلدت تلك الأسر . ومن خلال ذلك حدثت الخطوة الاولى باتجاه تثبيت الملكية وحق التملك ، وأصبح الفرد مستقلا في عمله ينتج ما يريد سواء كان فردا أو كان يعمل لحساب القصر . ومن خلال ذلك أيضا نشأ نظام تقسيم الميراث ، وتفتيت الملكية . كما نراه من قانون حمورابي ومن وثائق أوجاريت خاصة .

ب - التأثير الثاني حدث في اجراءات توزيع حصص الميراث :

كان من حق كل ابن أن يرث حصة من أبيه تساوي حصة أخيه . والأولاد جميعهم متساوون بالحقوق وفي حال وفاة الوالد يحل الولد الأكبر محله في إدارة الحقول التي لا تقسم . أما إذا كان تقسيم الحقول جائزا ، فيمنح الولد الأكبر سهما من الميراث يساوي ضعف سهم أي من أخوانه . وفجأة رفع شعار « لا كبير ولا صغير » . الأولاد جميعهم متساوون . حتى في أحوال الزواج . وفي حال كون الأولاد من أمين أو أكثر وفي حال تبني الوالد للأولاد ، عليه أن لا يقبل في أن تكون حصة الولد الأكبر الضعف وعليه أن يساوي بين الجميع . ويحق للأولاد بالتبني الميراث في حال عدم وجود أولاد شرعيين . وإلى جانب هذه البداءة قد يرث المرء إذا كان حسن السيرة والتصرف . وأول ما تنطبق هذه الحالة على الأمراء ، يجزى العامل في البلاط لخدمته واطاعته وقد يحرم من الانتفاع بالأرض إذا تكاسل أو فشل في القيام بواجباته . أما في الاسرة فيحق لكل فرد ذكر أن ينتفع ويرث . ومع مرور السنين تأصلت عادة التبني وسادت ظاهرة الحرمان من الميراث وأثرت على العلاقات العائلية . وخاصة عندما يتوفى الأب ويكون الأولاد من أم ثانية صفارا ، ولم تكن حصتهم محددة ، فيستأثر الكبار بحق الصغار . عندها يلجأ الصغار الى القانون أو الى الاعتماد على الذات في كسب الحقول خاصة إذا أتيح لهم العمل في البلاط .

هذا في احوال الارث أما اذا تعداه الى بيع أرض الى فرد من خارج الاسرة فينشأ عن ذلك تفتيت الملكية وتمزق الاسرة . وقد حدث هذا الشيء بتأثير من القصر حيث لا ارتباط بين أسهم الحقل والاسرة ولأن الحصص تنتقل من أسرة لأخرى .

وعلى العكس من ذلك كان الوضع خارج القصر . إذ كان انتقال الملكية مكروها في

..... د. علي أبو عساف

العصور الاولى . وفي بعض الاحوال اذا انتقلت الملكية بالشراء لآخر ، دخل الشاري في نقابة التجار الملكية ، وحق للملك التدخل للحفاظ على ملكية الاسر . ويمكن القول أن أشكال انتقال الملكية قد تطورت مع الزمن وأخضعت للانظمة وكان نتيجتها في بعض الاحوال حرمان اسر من ملكياتها وتخصيص اسر بحقول كثيرة فنشأ الاقطاع كما رأينا في أوجاريت .

الحواشي

- (1) S. N. Kramer , Geschichte Beginnt mit Sumer (1959) P. 45-49 .
- (2) Fischer Weltgeschichte, Die Altorientalischen Riche I, vom Paleolithikum bis zu Mitte des 2. Jahr,t .
- (3) H. Hirsch, Die Inschriften der Könige von Agade, In AFO 20 (1963) P. 14 - 15 .
- (4) A. Archi. Les archives de Palais Royal d' Ebla, dans Archéologie No 83 Mai 1984 , P. 36 FF.
- (5) Mission de Ras Shamra, Tome VI, le Palais Royal d' Ugarit III textes Accadiens, par J. Nougayrol (1955) .
- (6) M. Liverani, Land Tenure and Inheritance in the Ancient Near East. The interaction between palace and famly, See Tors .

* * *

الارض والانسان في آلالا

في القرنين الثامن عشر ، والامامس عشر ق.م.

د. فيصل عبد الله

جامعة دمشق

أ - مقدمات :

١ - أدبيات الملكية :

الملك لله ، ربما كانت هذه خلاصة أدبيات الديانات التوحيدية ، فالشرعية هنا ، الهية مصرية . أما في الديانات القديمة ، وبالرغم من أن الشرعية الإلهية هي حجة السلطة في التملك ، إلا أن ذلك لم يتخذ مكانة هامة في أدبيات النصوص المسمارية ، بل نلاحظ أن الكاهن والملك هما المالكان الحقيقيان ، وهما اللذان يمنحان الملك ويقطعانه . وكانت الأرض ، من جهة أخرى ، ملكا لمن يضع يده عليها ويعمل بها ، كما تشهد على ذلك نصوص العصور القديمة . وإذا التفتنا إلى عصرنا الحاضر نجد أن شعار تملك الأرض هو الأرض لمن يزرعها ويعمل بها ، ولكل حسب مجهوده . وهكذا نلاحظ تباين وتبدل مفهوم الملكية ، وتطوره باتجاه واقعي وهو أن الأرض يجب أن تكون بالدرجة الأولى لمن يعمل بها . لقد ظهر التملك الفردي والرسمي والجماعي منذ أقدم العصور التاريخية في الرافدين وسورية ، أو في المشرق العربي القديم يعامة ، وظهرت الوثائق المسمارية حديثا لتبرهن من خلال المسجلات الإدارية وعقود البيوع والشراء على تعدد الملكيات بتعدد الآلهة المعبودة في عصور ما قبل المسيح .

٢ - الواقع الحضاري :

كان تاريخ سورية الحضاري والسياسي خاصة مجهولا في عصر خلفاء حمورابي قبل اكتشاف نصوص مدينة آلالا . وكانت مدينة حلب أو حلب « يالاكادية » ، قد

(ملكية الأرض وأثرها في التبدلات الاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي) لجنة كتابة تاريخ

العرب بجامعة دمشق ندوة ، ٢٨ - ٣٠ / ١١ / ١٩٨٨ .

دراسات تاريخية ، ٣٥ و ٣٦ ، حزيران ١٩٩٠ .

د. فيصل عبد الله

لعبت دورا حضاريا هاما في عصر حمورابي البابلي . كشفت عن هذا الدور وثائق مدينة ماري ، وهي الفترة التي تؤرخ بالنصف الاول من القرن الثامن عشر . بعد سقوط ماري على يد حمورابي كضحية بين نفوذه والنفوذ الحلبي ، كان العلماء يعتقدون باستمرار الاتصال بين بابل وحلب وهما المتنافسان القويان والوحيدان في أعلى الفرات وجهات الغرب منه . وجاء اكتشاف نصوص مدينة آلالاخ ، التابعة للعاصمة حلب والقريبة منها ، اثباتا لهذا الاعتقاد ، اذ تبين أن حلب قد أصبحت مملكة كبرى في العصر الحثي القديم ، وكانت الحصن الاول الذي هدمه الحثيون للاستيلاء على سورية وبابل (١) .

٣ - المصادر :

مدينة آلالاخ وتكتب بالمقطعية المسمارية (a - la - la - ah) هي اليوم تل عطشانة في سهل العمق على منتصف أقصر الطرق بين حلب والبحر المتوسط . تمتعت المدينة وما زالت بموقع جغرافي ممتاز ، فهي مطلة على وادي العاصي ، محاطة بسهول العمق الخصبة الكثيفة السكان ، ويبدو أن مركز المدينة القديم المنخفض قد غطي بمستنقعات بحيرة العمق . من جهة أخرى تعكس لنا بقايا قصر أميرها المزين بالرسوم الجدارية ، فكرة على ازدهارها . لقد اكتشفت المدينة ومبانيها وأهمها القصر الملكي ، على يد L. wolley الانكليزي (٢) خلال عشر سنوات (١٩٣٩ - ١٩٤٩) وتم اكتشاف ما يزيد على أربعمئة نص مسماري أكادي في المباني الملكية ، نسخها ونشر موجزا مترجما للانكليزية العالم D. J. Wisenan في مؤلفه المعروف AT=The Alalakh Tablets London 1953 . ونشرت حتى الان دراسات عديدة شملت اعادة لترجمات العالم السابق الذكر . ولكن أيا من هذه الدراسات لم تتناول موضوع الارض وملكيته ، كما أن هنالك جوانب كثيرة من معلومات النصوص تحتاج لمن يقرأها ويدرسها (٣) .

٤ - معلومات عامة للرقم :

كانت السيادة - كما تعكس النصوص - للامراء الحلبيين من أصل أموري وكان هؤلاء يتكلمون لهجة أكادية غربية ويكتبون بكتابتها المسمارية المعروفة . أما السكان فقد كانت الغلبة للعنصر الأموري الأكادي ، وهم بالطبع من أحد أسلاف عرب اليوم والامس ، بينما تأرجح الميزان في القرون التالية : أي منذ القرن السادس عشر لصالح عناصر حورية ، قادمة من الشمال ، تتكلم لغة هندو - أوروبية ، اذ احتلت مراكز مهمة ، في مجتمع المدينة دون أن تكون لها السيادة السياسية . CAH II/135

لا نعلم شيئا عن واقع سورية الداخلية والجنوبية في فترة نصوص آلالاخ . الا أننا نجد أسماء مدن وأماكن معروفة ، مثل قطنة ، أوجاريت ، أمورو ، ماري . ونلاحظ

غلبة الاسماء الاكادية الامورية . ولا نجد في نصوص الآلاخ ما له علاقة بالهكسوس الذين يفترض أنهم احتلوا دلتا النيل في حوالي ١٧٢٠ ق.م .

ب - الشواهد :

١ - الرقم المسمارية ، وتاريخها :

تقسم النصوص التي وجدت في الآلاخ الى قسمين رئيسيين : الاقدم ويقع في الطبقة السابعة ويرمز لذلك بالمصطلح AT VII ويرمز لرقمها بـ AT+ وتعود الى نهاية القرن الثامن عشر ، ويبلغ عددها قرابة مئة وخمسة وسبعين رقما ، أما رقم الطبقة الاحداث الرابعة AT IV فيرمز لنصوصها بـ AT فقط (دون اشارة +) وتعود الى نهاية القرن الخامس عشر وعددها يصل الى مئتين وخمسين رقما أو نصا (سنستخدم كلمة نص من الآن فصاعدا لأننا سنعالج المحتويات المكتوبة على الرقيم وبالتالي فهو نص) . تغطي النصوص السابقة الذكر فترة هامة من تاريخ شمال سورية ، لانها تقع بين فترة انهيار ماري وتوقف معلومات محفوظاتها في نهاية النصف الاول من القرن الثامن عشر ق.م ، وبين ظهور محفوظات أوجاريت - رأس شمرا ، ونوزي ، وشكر بزر وبوغاز كوى وتل العمارنة ، اعتبارا من نهاية القرن الخامس عشر ق.م .

٢ - شواهد نصوص القرن ١٨ :

آ - تملك واقطاع : يسمح لنا نص شهير وهو (AT 1 +) (٤) بالتعرف بصورة مبكرة على نوع خاص من اقطاع القرى . حيث يمنح الملك قرية بكاملها لمنفعة أفراد العائلة المالكة .

تفيدنا الوثيقة أن مدينة الآلاخ قد أعطيت من قبل ابائيل ملك حلب الى أخيه ياريم ليم . نعلم من خلال وثائق أخرى ان ملك حلب كان معاصرا لخليفة حمورابي البابلي (٥) سمسو ايلونا ، يبدو ان هذا العطاء قد تم في أعقاب ثورة قامت في مدينة تدعى ارت Irrit واقعة شرقي الفرات ، فقام الملك بهدم المدينة التي كانت فيما يبدو تحت ادارة أخيه ياريم ليم فأرضاه معوضا اياه بمدينة الآلاخ القريبة من حلب التي تشرف على طريق التجارة بينها وبين البحر (٦) .

يوضح لنا هذا النص أن أراضي العائلة الملكية الحلبية تمتد حتى وادي الفرات شرقا وإلى سهل العمق غربا .

ونلاحظ ، وربما للمرة الاولى في تاريخ المنطقة ، عادة تبديل اقطاع بآخر ، هذه العادة التي مورست في فترة الغزو الصليبي في مناطق متعددة من سورية ، والهدف هو

د. فيصل عبد الله

الحفاظ على السلطة المركزية ومراقبة طرق التجارة ، وتحركات القوى المعادية . وربما كان هذا أيضا بدافع تحصيل الرسوم والضرائب. ويبدو أن ياريم ليم قد استقام كحاكم للمدينة ، بعد أن أقطعت له باحتفال ديني في معبد ادد و / اشتار (Adad, Istar) ونظمت في هذا الخصوص شروط المنح والاقطاع (٨) .

يظهر لنا حاكم الآلاخ ، فيما بعد ، كتابع لقصر الملك في حلب (+ 15 , + 11) حيث يتلقى حصة من المواد التي توزع من مستودعات القصر . هذا يعني أن عائدات المنطقة المقطعة تعود للملك الذي يقوم بتوزيع الحصص للعاملين وعلى رأسهم الحاكم ، ومما يدعم هذا الاعتقاد أن حصصا أخرى سجلت باسم حاكم مدينة مجاورة تدعى تونيب (٩) .

لقد تحولت ادارة المدينة فيما بعد من ياريم ليم الى ابنه اميتكوم . Ammitakum وقد دعى نفسه بملك الآلاخ أحيانا (١٠) .

لم يحصل اميتكوم على أي اقطاع من ياريم ليم ، خلاف ما يدل عليه النص + 79 حيث يذكر ابدال مدينة اترات Atrate بـ اياشول Iasul وهي المدينة التي تعود اليه بكامل أراضيها ومواسمها ، والنص هنا مهشم لا يوضح لنا ، ان كان هذا العطاء منحا أو ييعا من قبل ياريم ليم . وتذكر الوثيقة أسماء خمسة شهود على العملية .

نجد في نص آخر + 86 ، ان اميتكوم قد حصل على قرية تدعى سوخاروا Suharuwa كحصة له ن. + 80

تعكس لنا نصوص أخرى ، دور الحاكم في فض النزاعات ، أو عقد البيوعات ، فقد قام اميتكوم بفض خصومة بين امرأة تدعى أشات - خرصيم Assat - hurasim وأباتوم Appatum من أجل خمسة آلاف ثقل (١١) من الفضة؟ أي ما يزيد على أربعين كيلو غرام من الفضة ، أليس هذا برهان على الفنى الفاحش لهذه المرأة في ذلك العصر؟

نجد في النص + 61 ان اميتكوم حاكم الآلاخ قد اشترى أولاد السيد Arpa - adu وأمهم السيدة Adira بـ ٢٠٠ ثقل من الفضة و ١٠٠ مكيال Parisi من الشعر وثلاث قطع من الثياب وجرة من الزيت، تم الشراء بحضور ستة من الشهود، وسجلت عقوبة الابوين في حال اخلاهما بعقد الشراء ، وهي دفع جزء من ميراثهما ذهباً أو فضة الى معبد اشتار ، وقد أرخ عقد البيع في الشهر الثامن من السنة التي كان فيها ياريم ليم ملكا (في حلب) .

نلاحظ أن العائلة الواقعة تحت وطأة الدين قد تتعرض لفقدان الملكية ، ويبيع

* S = ش

الاولاد لفترة مؤقتة ، ويجب ألا تصدقنا هذه الحالة ، اذ يجب فهمها هنا على أن عقد البيع هو الزام الطرف المدان بتسديد دينه من عمله ، وبعدها يعتق .

ب - الاراضي والمزارع :

تقدم لنا نصوص القرن الثامن عشر أسماء ثمانين من الامكنة والتجمعات البشرية المحيطة بمدينة الآلاخ ، من بينها ثمانية وخمسون قرية أورو URU ، ظلت نشطة ومعروفة خلال ثلاثة قرون تالية. من جهة أخرى تقدم لنا النصوص أسماء مئتين واثنين وعشرين من الامكنة معظمها غير معروف حتى الان ، وهي على الأرجح ، تمثل القرى والتجمعات البشرية المنتشرة حول مدينة الآلاخ ، وأخرى منتشرة في سهل العمق القريب من المدينة ، هذا ونعلم أن هذه المنطقة الزراعية الهامة بالأمس واليوم ، والتي ما زالت تزرع ذات الاصناف الزراعية ، كانت تابعة للكية يحاض الكبرى وعاصمتها حلب ، وتذكر لنا المدينة أسماء مدن أخرى معروفة مثل كركميش Karkamis وبلاد الفوطيين (Gutti؟) ، ادنات Adanat (Adana؟) أضنة ، وابيشال Apisal .

ج - المزارعون والافراد وهوية السكان اللغوية :

بلغ مجموع الاسماء التي ذكرتها نصوص الآلاخ بكاملها ألفين ومئة اسم . وهذا الرقم لا يمكن أن يكون دليلاً على عدد سكان المدينة ، كل ما في الامر ، أن المعلومات المستمدة من النصوص وتلك المستمدة من عمليات التنقيب الاثري تسمحان بتقدير عدد سكان مدينة الآلاخ بثلاثة آلاف نسمة. نلاحظ من خلال التحليل اللغوي للاسماء المدونة، وجود خليط بشري ممثّل بالحوريين القادمين من الشمال ولغتهم هندوآوربية ، وبالاموريين الناطقين بلهجة أكادية غربية ذات قرابة بالعربية اللاحقة والمعاصرة. ونلاحظ أن كلا الطرفين يستخدمان الكتابة المسمارية السومرية الأكادية، ونصوص كلا الطرفين تتضمن تعابير وكلمات الطرف الآخر ، ولكن لغة أكاد (ليشانوم أكاديتوم Lisanum akkaditum) وكتابتها هي الغالبة كما تشهد النصوص. نجد جذور الاسماء الحورية الهندو - أوربية في نصوص الآلاخ الاقتصادية والإدارية مثل : arta ، أرنا arna ، بير Bir ، بينتي وانتى Penti/wanti ، اخلى ehli ، اویری ewiri ، اری ari ، موش mus ، تالما talma ، واری wari الخ ...

أما الاسماء الأكادية الامورية فنجد منها خمسمائة وأربعة وعشرين اسماً في نصوص القرن الثامن عشر ق.م . وعناصرها الرئيسية هي : شمش Samas ، ملك Malik ، آمو Ammu ، إلو Ilu ، شرو Sarru

وتبرهن أسماء النساء على وجود أغلبية حورية ، وتعكس هذه الحال أن شمال

د. فيصل عبد الله
سورية كان منذ ذلك الوقت المبكر موطناً لقادمين من جهة الشمال يأتون ويستقرون طلباً للعيش والسلطة في أوقات الضعف .

٣ - شواهد نصوص القرن ١٥ :

أ - أسماء العلم الحورية :

تقدم لنا نصوص القرن الخامس عشر معلومات أخرى حول التركيب البشري في الآلاخ حيث بلغ عدد أسماء العلم الحورية ألفاً وسبعمائة وثلاثة عشر (AT , P. 9)

معظم تلك الأسماء معروفة في نصوص نوزي وتل العمارنة وشكربزر وتل براك ، ولكن مع اختلاف اللهجة المحلية وقد وجدت أسماء قليلة حثية ، وأمورية عديدة مثل ليم ، ادو ، ملك ، ولكن نلاحظ أن السيادة السياسية ظلت بيد العناصر الأمورية ، ولا بد من الإشارة هنا إلى أن النصوص لم تعكس أي نزاع عرقي بين هذا الخليط البشري ، بل عكست انسجاماً عقائدياً دينياً واقتصادياً . كما أن كبار الملكيات الزراعية تعود للمستويات الحاكمة المكتبية وهي أمورية الأصل .

ب - مراتب المجتمع :

لنقل أن هناك فئات اجتماعية مقسمة حسب وظائف وأعمال تميزها عن الأخرى . فقد ضمت اللوائح الإحصائية لثلاثة وخمسين لوحة فخارية أسماء سكان أربعة عشر قرية زراعية تخضع مباشرة لمدينة الآلاخ في القرن الخامس عشر ق.م . وقد نظمت هذه المراتب الاجتماعية مبتدئة بالمرتبة الأدنى .

نلاحظ هنا ، أن مثل هذه المراتب قد وجد في أنحاء أخرى من الرافدين ، وخاصة في بابل وفي مراحل سابقة ، ووجدت في آشور ، ووجدت فيما بعد لدى الرومان ثم الساكسون والفرانك ، وكلها تصنف ثلاث مراتب اجتماعية :

أما هذه المراتب في الآلاخ فهي :

١ - تسابه نامه Sabe namé وهي المرتبة الأدنى ، ويطلق على بعض أفرادها أحياناً خبشو hupsu أيضاً ويمكن للفرد امتلاك كرم عنب أو حقل صغير . ويسجل اسم الفرد بعد إشارة Sabe namé ويذكر إلى جانب اسمه إذا كان لا يملك أرضاً وبعد التحليل اللغوي للكلمة نجد أن namu هي الجذر الأكادي (١٢) na'wu نأى بالعربية أما (سب) sab فهي فريق أو مجموعة .

ربما يمكن القول أن أفراد هذه الجماعة كانوا قادمين من مناطق نائية بعيدة . وربما كانوا بدوا أو أنصاف بدو . وكان أفراد هذه الفئة يعيشون على أطراف المدينة وفي القرى ويبدو أنهم كانوا أنصاف أحرار وربما قاموا بأعمال سخرة (١٢) .

تسمى المرتبة الثانية التي يمكن التعرف عليها باسم خاني آخو haniahu وقد عرفنا منهم أهل خانا في نصوص ماري وهم بني سمأل أو سكان الضفة اليسرى للفرات كما تشير إلى ذلك دراسات المجلد السابع والعشرين من محفوظات ماري (١٤) . وصنفت إلى جانبهم جماعة تسمى ehel إخل . وكان لهؤلاء تجارتهم الخاصة ، وكانوا حراسا في القصر ، مما جعلهم فعلا في مرتبة متوسطة بالنسبة لأهل خانا . ويذكرنا اسم إخل بالاخيليين المذكورين في ملحمة الاغريق « الياذة » .

— اما المرتبة الاولى فهي جماعة تسمى ماريانو Marianu

ويذكر النص (128) أن هؤلاء يمتلكون عربات النقل ، وقد دون إلى جانب كل اسم العبارة السومرية (sa GIS. GIGIR) أي مالك عربية . وفي حالات نادرة نجد عبارة « لا يملك عربية » .

وليس من الواضح فيما اذا كانت العربية تستخدم لاغراض حربية أم أنها تستخدم لاغراض النقل الزراعي والمدني وحسب .

يبدو أن هذه الجماعة كانت طبقة أو مرتبة قائمة في جميع وظائف المجتمع بما في ذلك وظيفة الخازن hazannu الهامة في ذلك العصر . ونلاحظ قلة الاسماء من أصل اموري إلى جانب تلك من أصل حوري . ونذكر أن لقب marianu يمكن أن يورث وينتقل بمكتسباته إلى الورثة (15 , 91) .

يجب التنويه هنا إلى المعنى اللغوي لكلمة ماريانو marianu . لقد وردت الكلمة في النصوص مكتوبة بالمسمارية السومرية وتلفظ بالمقطعية الاكادية maru أي امرؤ ونلاحظ أن الكلمة الاكادية باقية في لغتنا العربية ، ويمكن لها أن تعني صاحب ومالك . لاننا نقول بالعربية رجل (كذا) وامرؤ (كذا) وكذلك الحال في الاكادية عند استخدام كلمة maru التي صارت تستخدم في نصوص الآلاخ كاصطلاح يرد في معظم النصوص على الشكل التالي (١٥) :

1 — amélu (mes) ma-ri-ia-ni-ma

2 — (GIS. GIGIR)

ونلاحظ أن amélu تعني رجلا ، وانسانا أيضا ، واستخدمت هنا في حالة الجمع للدلالة على مرتبة الماريانو ، والتي تعني أيضا الرجال . والعبارة التي تلي وهي (GIS. GIGIR) السومرية تعني العربة المجرورة بحصان كما أسلفنا فهؤلاء الافراد يأتون في طليعة المراتب التي ذكرت في القوائم الاحصائية . ولقد أراد بعض المتخصصين لهذه الفئة أن تكون طبقة الفرسان ، وأرادوا تشبيهها بفرسان العصور الوسطى وخاصة وأن اللغة الحورية التي تكلمتها العناصر السكانية في الآلاخ في هذه الفترة تربط بالعائلة اللغوية الهندو - أوربية . ولكن واقع هذه الوثائق لا يدلنا حقيقة اذا كان هؤلاء هم فرسان أو أنهم مجرد مالكي عربات ولا تدلنا النصوص أيضا فيما اذا كانت العربات تستخدم في أغراض عسكرية . ولكن ترتيب هؤلاء وحيازتهم واسطة النقل الهامة في ذلك الوقت يبرهن على أهميتهم ، فلماذا يجب أن يقارنوا بفرسان العصور الوسطى (١٦) .

على أية حال يجب القول أن ظهور الحصان ولأول مرة في نصوص مكتوبة أو في أثر فني لا يعود لأبعد من القرن الثامن عشر قبل الميلاد . وهي تتوافق مع ظهور عربات الهكسوس وفرسانهم في أواخر هذا القرن . وكذلك ظهور بعض النصوص في ماري تبين لنا أهمية هذا الحيوان من خلال ارتفاع ثمنه .

تضم نصوص الآلاخ ، الغائدة للقرن الخامس عشر وهي (من ١٨٥ الى ٢٠٢) لوائح فخارية وجدت في قصر تقمبا سجلت فيها البيوت والابنية في القرى الواقعة تحت سيطرة أميرها ويعتقد أن هذا التسجيل هو بقصد ، فرض الضرائب وتحصيلها أو تصريف الشؤون الادارية .

تدعى مثل هذه القرى بالتعبير السومري URU. AS. AS ، ولا ندري اذا كان هذا الاسم يعني ملكية خاصة ، وقد أوصى الملك اميتكوم بعدد من هذه القرى الى ابنه (697) .

ظهرت في هذه النصوص اسم جماعات أخرى مثل خبشو hupsu ، شوزبو suzubu ، اخل ehele ولم يظهر الى جانبها اسم ماريانو . ونجد في النص 185 مجموع عدد من البيوت في اثنين وعشرين قرية قرب مدينة الآلاخ . وتتألف القرية من ٤ - ٧٤ بيتا ، وهذا مطابق لبعض اللوائح التي تسرد أسماء أفراد من الذكور من سكان قرى ، ربما كانوا عبيدا وتتراوح أعداد تجمعاتهم بين ١١ الى ٥٠٠ فرد ، فلربما كانوا يسكنون في مثل تلك القرى (١٨) .

أما الفائدة من هذه اللوائح فكان يهدف الى احصاء الملكيات وتوزيع الضريبة ولا شك . أما نحن فتفيدنا في فهم طبيعة التركيب السكاني وتوزيع القوى العشائرية

والعائلية في القرى والارياف فنجد مثلا : رجلا من جماعة تدعى بالسومرية SA. GAZ وتعني بالاكادية habatu habru = خبرو = غزاة ، بدو ، خباطون ، انه كان يملك ١٤٣٦ محاربا الخ . وهذا اشارة الى أشخاص يؤجرون خدماتهم الحربية . وقد امتلك هؤلاء الاغنام وتبعهم لصوص يمتلكون عربات (النص 180) ويذكر هذا النص اثنين من جماعة مشكينو الواردة في شريعة حمورابي mas-ki-en (mev) 2 sabu وكان أفرادها يهاجمون القرى وقام أحدهم بالاستيلاء على قرية مرمارو Marmaru بكاملها 185 وكانت تضم ١٩ عمارة و ٢٩ رجلا . وقام أحد أفراد SA. GAZ أي خبرو وهو من قرية تسمى اناشة Annase ، بتجنيد عشرين رجلا قادمين من حقول كنعان و امار على طريق حماة Hamath ونوماخ Numahhe . ويرد اسم رجل آخر من ذات الجماعة SA.GAZ ، بأن له اتباع من سبعة عشر رجلا وسبع عربات مع الخازن وأربعة من المشكينو (١٩) .

وكانت جماعة السويتين Sutu وهم فصيلة بدوية امورية الاصل تطوف بين القرى والارياف . وقد أشير اليهم كغزاة نهايين وغالبا ما ميزتهم النصوص عن جماعة SA. CAZ . وقد ذكر الحوريون في أرض الآلاخ sabé hur-ri-en-ni (2, 73) وكذلك الاموريون amel mar amurri (10 , 5 , +422) مرة واحدة وذكر فرد من جماعة الكاشيين 7 , +412

ج - حياة القصر ووظائفه :

لدينا واحد وخمسون لائحة بتوزيع الحصص التموينية في قصر الآلاخ ، وهي تعطينا صورة جيدة عن السكان وأنشطتهم وملكيتهم في الفترة المعنية . أي أواخر القرن الثامن عشر .

يعيش الملك اميتكو Ammitaku في القصر مع زوجته وهي ابنة حاكم مدينة ابيشال Apisal وشقيقة تدعى سومونبي Samunabbi ، ويعيش معه أيضا ابنان وابنة كانت قد تزوجت مؤخرا (+411) . كان يقود أعمال القصر موظفان كبيران يدعيان تلما آمو Talma-ammu وبتنا موشوني Penta-musuni أما وكيل الخرج فاسمه شاتاموم Satammum وهو الذي يدير اقتصاد القصر وأملاكه . وكان يرافق كل فرد من أفراد البلاط وكلا خاصا يسمى GIR gersequ ويهتم بأعمال الزراعة والتجارة لحساب سيده . وكان يعمل في خدمة القصر ادايريون وحجاب وعبيد وهم QA. SU. DUG أو amél ekallin

وكان المدعو ارب - ادو irpa - adu رئيس التجار هو الذي يبتاع أملاك الملك ، وكان ابنه سمسي - ادو Samsi - Adu يعمل لحسابه أحيانا ، وكان يقوم بأعمال

التدوين كتاب متمرسون، ووجد في المدينة سبعة كتاب، ونعرف مثلا اسم كاتب نصب ادريمي وهو شاروا (٢٠) Sarruwa ، اضافة الى هؤلاء نعرف أسماء الرعاة والصيادين ومربي الدواجن والطيور ، ونعلم بشكل خاص اسم سائس الخيل وهي مهنة خاصة وهامة (281+ 355)

اذا ما حاولنا رسم صورة الآلاخ في القرن ١٨ ق.م فانها تشبه الى حد كبير - كما يقول وايزمن (ص 12 AT) قرية سورية معاصرة ، حيث نرى سوق القرية بحوانيته وبائعيه وصناعه وحرفييه (حلاق gallab ونجار nagaru) . ونرى صانع مركبات النقل وعمالا يؤمون قصر الملك ونجد عمالا تركوا أرضهم في فصل الشتاء بحثا عن عمل في القرية ، وبين هؤلاء وأولئك نرى قوافل قادمة من حلب وايمار وزائرین أموريين . وأعدادا من العبيد الذكور والاناث ، صفارا أو صغيرات Suhartu (230) ، وحاضنات ومربيات museniqun ، ولا تخلو المدينة من سجن يحصل السجناء فيه على حصصهم الغذائية من القصر .

د - المقاييس :

أما بيع وشراء الملكيات والاراضي في الآلاخ فقد كان يتم بمثاقيل الذهب hurasu والفضة Kaspu واستعمل النحاس والبرونز . والمثقال هو Seqel أو ثقل ويساوي حوالي ٨.٣ غ واستخدمت وحدة أخرى وهي SE وتساوي ١٨.٠ غ . كانت الفضة هي الأكثر رواجاً في عمليات البيع والشراء . وكانت اوزان حلب هي المستخدمة في الآلاخ .

أما مكاييل المحاصيل فهي (Parisis) PA-is المقياس الاكادي المعروف في المنطقة واسمه مشتق من الفعل Parasu قسم . وقد ساد هذا المقياس في الالف الاول قبل الميلاد وذكر في أدبيات اليهودية في القرن الثالث ق.م (ن . دانييل ٢٨٥) واستخدم لدى الحثيين ، وكانت عبارة SE / Sa'iru شعير دلالة على كل ما هو محبوب . كانت الجبوب تكال في قصر الملك عند دخولها الى المستودع سواء كانت ضريبة أو كانتاج خاص . وتسجل كمياتها ، وتعاد الكرة لدى خروجها للتوزيع أو للتصدير .

أما البيرة وكان انتاجها غزيراً على ما يبدو فكانت تكال بالجرة DUK وكان سعر جرة البيرة مثقالاً واحداً من الفضة فقط ونعلم أن الملك اميتكو قد أنفق ذات مرة سبعة مثاقيل من أجل شراء البيرة AT 269+ وكيل الزيت بذات المكيال وقد تم نقل انتاج الزيت من قرية مورار Murar قرب الآلاخ وكانت الكمية ٢٧٦٨ جرة 322+ وهذا يدل على كثافة الانتاج في المنطقة واتساع كروم الزيتون ، أما مقاييس السطوح أو

الاراضي فنجد في اللوائح (203-206) الاحصائية ، ان قياسها يتم بالسهم والقصبه GI : qanu وقيست كروم العنب بـ ايكو iku وكان كرم عادي يتألف من ٦ - ٢١ ايكو وهذا يساوي ٣٦٠٠ م (٢١) ، اضافة الى ملكية الارض ومنتجاتها هناك ملكيات الدواب والاعنام والطيور التي تعتبر مقياسا للثروة . لقد دونت ملكيات الاغنام مع الاراضي ، وكان الملوك اول من امتلك القطعان . فقد سجلت عملية انتقال قطعان الاغنام من مدينة كركميش (شمال حلب) الى الآلاخ في عهد الملك Ammitaku وعددها ٢٨٨٠٠ رأس غنم ربما كان الرقم مبالغا فيه الا أنه مدون في النص AT, 349+ وقد أرسلت من قبل حاكم كركميش الى الآلاخ كما هو مذكور . وهذا ان دل على شيء انما يدل على ثراء تلك المنطقة بالمراعي والاعنام على حد سواء . وهناك العديد من النصوص (33-347) تدون ملكيات أعداد غير قليلة من الاغنام ، يصل بعضها لبضع مئات وآلاف . ولا ننسى الارقام المدونة عن مبيعات الاصواف في ذلك الوقت فهي كبيرة 360+ . وقد حملت الاصواف ونقلت من الآلاخ الى جميع الجهات : حلب ، أوجاريت ، كركميش ، ومدن أخرى صغيرة على الفرات . يمكن لنا ذكر ملكية متواضعة لاحد الافراد في ذلك الوقت ، عدا الارض فليده ٦٠٠ رأس غنم و ١٤ بقرة و ٨ حمير asses (354) كان لبعض ملاك الاغنام ثلاثة رعاة وكان ثمن ثلاث غنمات يعادل ثمن امرأة عبدة . وسجلت الاحصنة والثعابين كهدايا نادرة . (344)

ت - أهم ميزات العصر في سورية الشمالية والمناطق المجاورة :

أ - ظهور الحصان والعربة بعجلتين :

ان أهم ما يميز تطور الحضارة في عصرنا (النصف الاول من الالف الثانية ق.م) ظهور وانتشار الحصان على نطاق واسع ، واستخدامه في جر العربة الملقبة «بالكنعانية» السريعة ذات العجلتين . ظهر الحصان في نصوص القرن ١٨ (ماري والآلاخ) ولاول مرة في التاريخ المكتوب ، ثم شمل مناطق آسية الغربية والمناطق العربية خاصة ونقلت مع الحصان العربة الكنعانية فقلدت في كل من مصر وكريت في نهاية هذا القرن عند ظهور الهكسوس في دلتا النيل . وتدل معلومات النصوص ان سكان شمال سورية في ذلك الوقت والحدوريين بصورة خاصة قد اشتهروا بكسائسي خيل (٢٢) ، أما أصول الحصان فلا شيء مؤكد لدينا ، وانما يمكن أن تحدد مراعيه الاولى في اواسط السهول والهضاب الروسية الايرانية اليوم وقد انتقلت كلمة Sisu سيسو (حصان) وصارت سائس لتعني الرجل الذي يعنى بالخيول ، وترينا النصوص والنقوش اهتمام ماري وأوجاريت وقطنة وآشور بالحصان ، ولدينا فكرة عن أسعاره في عصر ماري وكان ثمنه أغلى من ثمن امرأة ويعادل مثقالين من الفضة . أي قرابة ١٧ غ من الفضة . ولقد عرفنا أن

الحصان العربي اليوم يشبه حصان تلك الايام بمقارنته مع عظام حصان وجدت قرب أنقرة - بوغازكوى . وقد صنف نصوص الآلاخ الخيول وفق أعمارها وألوانها وأصولها .

ب - ظهور طبقة الفرسان الملاك :

لقد استخدم الملوك والامراء العربية ذات العجلتين المجرورة بحصانين كأسرع واسطة نقل في ذلك الوقت ، واستخدموها لصيد النمور والاسود ، واستخدمت في الحرب ، كما كانت عاملا أساسيا في تصريف ونقل الانتاج منذ ذلك الوقت المبكر في أراضي شمال سورية ، وقد احتلت فئة ماريانو كما رأينا في نصوص الآلاخ مكانة مرموقة كونها تمتلك وتهتم بالخيول والعربات ، ويمكن القول ان ظهور الفرسان الذين يقطعون أرضا لقاء خدماتهم قد ظهر مع هذه الفئة ، ولقد رأى بعض العلماء في ذلك إشارة لانتشار هذه العادة في أوروبا العصور الوسطى انطلاقا من مدينة الآلاخ . على أية حال ، لا يمكننا تجاهل هذه الفئة من فرسان أو ملاك العربات الماريانو لأنها كانت تمتلك أفضل التجهيزات الحربية في ذلك الوقت . ومن خلال ذلك استطاعت ولا شك أن تحصل على اقطاعات من الأرض ، ونلاحظ أن هذه الفئة تحصل على اقطاعاتها من الملك مباشرة . ولكن حالات امتلاك الأرض قليلة ولهذا لا يمكن مقارنتها مع نظام ترسيم الفرسان في اقطاعات العصور الوسطى . وقد اختلط مع فئة الماريانو في الآلاخ (كما رأينا) فئات أخرى شعبية هي (خبشو) و (نامة) أو الناة البداءة . وكان هؤلاء أحرارا يمتلكون الأرض ويؤدون خدمات حربية فقط . الى جانب هذا التطور الالى الزراعي الذي عكسته نصوص الآلاخ كانت المنطقة تعيش عصرا دبلوماسيا شهيرا تشهد عليه مراسلات محفوظات ماري ونصوص الآلاخ وكانت علاقات المدن وملوكها كثيفة ومتشعبة تبدأ بالزواج السياسي وتنتهي بالصراع على الأراضي الخصبة في شمال شرق سورية أي سهول الجزيرة الخصبة الماطرة . لقد شهدت الفترة بين القرن ١٨ و ١٣ اقتصادا زراعيا يقوم على الاستغلال المكثف للأرض من قبل جميع السكان ، وذكرت لنا النصوص ان كميات الحبوب نقلت على ظهور آلاف الحمير والمراكب التي كانت تمنخر نهر الفرات والذي كان يستخدم للملاحة بكثافة أكثر بكثير مما هي عليه اليوم ، يشهد على ذلك نصوص ماري .

ج - الأرض والوعد الالهي :

لقد بلغت أهمية الأرض وملكيتهأ شأوا عظيما ، وحافظ الناس وقاتلوا من أجل كل شبر أرض . وكان بعض الملوك يوقعون على بيع وشراء أصغر القطع من الأراضي

وعكست لنا نصوص ماري وآلالاخ المثال المبكر على أقدم النزاعات الانسانية من اجل تملك الارض ، وانعكس هذا في أدبيات الرسائل السياسية منذ القرن الثامن عشر ق.م وخاصة رسالتين من مندوب ملك ماري زمرى ليم المقيم في حلب والذي ينقل له فيهما ظهور الاله أدد ، اله حلب ، للكهنة ومطالبة هذا الاله ملك ماري بالاسراع بتقديم الاضاحي والتي وعد بها ربه ، وكذلك المكان أو الارض التي ستكرس له كهبة أو كوقف، والا فان غضبه سيكون كبيرا (٢٤) . الخ .

ان فكرة الوعد بالارض موجودة في أدبيات أقدم من التوراة وهي جزء من التراث الادبي الديني القديم الذي لا يمكن أن يربط بالحقيقة التاريخية . وقد استغل كهنة اسرائيل هذه الفكرة واتخذت لديهم شكلا عدائيا وعنصريا عندما ادعوا في أدبياتهم التوراتية أن الههم قد وعدهم بأرض كنعان (٢٥) .

النتائج وخلاصة :

ان وثائق القرن ١٨ في بابل وسومر وماري وآلالاخ ، تبرهن على أن العصر قد تميز باتساع نطاق الملكية الخاصة (CAH II/1 129) ، في حين نلاحظ أن العصر السومري المبكر ، (النصف الاول من الالف الثالث) ، قد تميز باتساع نطاق ملكية المعبد وكهنته ، وقد حاول ملوك سلالة أور الثالثة أن يضطلعوا بملكية الالهة والمعبد ، وابدالها بملكية مكتبية ادارية تقليدية وهذا يعني الحد من الملكية الخاصة .

لقد تجدد العنصر البشري في المنطقة في العصر البابلي القديم ، وبلغ ذروة تجربته الحضارية في القرن الثامن عشر ق.م. اذ سرعان ما ظهر الاموريون في دول مدن طموحة عسكريا وسياسيا مثلها شمشي أدو وحمورابي وياريم ليم ، وازدهرت التجارة والزراعة وتم الاستيلاء على الاراضي بالقوة ، ووزعت على العشائر والافراد من ذوي المراتب أو العاديين ، واستثمرت استثمارا مكثفا ، ونشأت مجتمعات مثلها الى حد ما قانون حمورابي . وبعد اكتشاف نصوص ماري وآلالاخ ، نجد أن مجتمع حمورابي ليس الا جزءا من مجتمع الدول الامورية التي انتشرت في كل من سورية والعراق القديمين . لقد تميز عصر حمورابي والذي نسميه اليوم عصر الممالك الامورية ، ببلورة مفهوم الملكية الخاصة ، واتخاذ صفة تقليدية طبعت حضارتنا القديمة بطابعها ، وفي ذلك العصر حل القصر محل المعبد في تصريف الملكيات الكبرى الموقوفة للمعابد سابقا والملوك وحاشيتهم في مرحلتنا المنوه عنها . لقد صارت قصور الملوك مستودعات وورش للعمل . لقد اكتشف قصر زمرى ليم أحد أشهر ملوك تلك الفترة فاذا يقصره يتألف من ٢٠٠ غرفة وصالة . فهو أقدم وأضخم قصر في العالم .

لقد جدد الاموريون التراث السومري الاكادي، وطوروا المكتبة وكدسوا الموظفين التابعين لهم الى جانب الموظفين السومريين التقليديين .

كانت تتم عمليات البيع والشراء بين سكان القرية الواحدة ، وبين القرى المجاورة على الاغلب . وكانت التجارة حرة والاستدانة بالفائدة ، واستخدم أولئك الاسلاف كل ضروب الاستثمار والاستغلال الذي نعتنه بالراسمالية . واذا كانت سمة امبراطورية شروكين/ صارغون ، الامبريالية والمركزية فان سمة عصرنا المدروس هنا هي المستشارية القوية والتطور المدني السريع ، ضمن نظام مكتبي عشائري محسوبي .

لقد احترمت العقود ، أي عقود البيع والشراء ، ووقعت بأعداد كبيرة من الشهود ، وكثيرا ما مهرت بخاتم الملك ، وهذا دليل حضوره عقد الصفقات التجارية .

لقد اتسم ملوك هذا العصر بحس مسؤولية نقل خبرتهم لمن سيملك بعدهم ، فجرت عاداتهم على كتابة ما يسمى بالاكادية ميشروم misarum وهو الوصايا وليست شريعة حمورابي الا وصاياه الخاصة به التي سطرها في اخريات أيامه ، في حين كانت أعراف شريعته ، مطبقة في جميع أنحاء المنطقة دون أن يسمعوها بوصاياه ، كما انها ليست الاولى من نوعها في تاريخ الرافدين . وكان كل ملك يدعي اصلاح ما أفسده سابقوه أو انه أنجز ما لم ينجزوه .

لقد استفاد الانسان العادي / الحر وشهد مرحلة ازدهار وغنى ، وكانت قصور الملوك في ماري وآلالاخ وحلب وكر كمش متعمة بمنتجات العصر . أما العبيد فلم يكونوا ليشكلوا الا أعداد قليلة من الاسرى والمفلسين .

أخيرا ان فكرة الوعد الالهي بالارض التي وردت في التوراة ، لم تكن في الحقيقة سوى انعكاسا أدبيا دينيا لواقع النزاعات السياسية القبلية . وقد وجدنا أصولا لها في الادبيات المسمارية التي وصلتنا من القرن الثامن عشر وما قبله بزمان طويل حيث ترقى الفكرة الى عصر البطولة الباكر ، ونقرأ عنها في أدبيات سومر التي تعود لبداية الالف الثالث قبل الميلاد .

بعض أسماء المهن والاشغال التي ذكرت في نصوص الآلاخ
ويلاحظ القارى التشابه بين الاكادية والعربية

agru : hired labourer	أجير
amtum : (SAL. GEME) slave-girl	أمة
askapu (ASGAB) : leather, worker	بستاني
as / ziru : captive, prisoner	أسير
asu : doctor	طبيب ، مواس
askapu (ASGAB) leather, worker	أسكافي
atu : janitor	بواب ، حارس
ba' iru (SU-HA) : fisherman	صياد (سمك)
bâru (U. ZU) : a priest	بار ، راهب
epinn (LU. GIS e-pi-nu) : ploughman	حراث أو قائد العربة
hazannu : sheriff	خازن
ikkaru : farmer	مزارع ، مكار
mâr bi'ti : house - born, slave	امرؤ البيت (عبد)
sarru : prince	أمير
sipru : messenger	مبعوث ، سفير
museniqtum : foster, mothers	حاضنة
nagaru : wood worker	نجار
nappahu : smith	الحداد ، النفاخ (الذي ينفخ النار)
akli : chief	وكيل
redum (UKUS) : a class soldier	طبقة جند
re'um (SIB) : shepherd, herdsman	راع
re'um sa sisi :	راعي ، سائس الخيل
suhartu : girl slave	عبدة ، صغيرة

الحواشي

1 — The cambridge Ancient History - CAH II/I . (١)
margaret s. Drower ch. x syria c. 1550 - 1400 Syria in the sixteenth
century B. c. p 417 ...

2 — CAH II/I. J. R. Kupper, Northern Mesopotamia and syria, p. 1-30

(٢) من أجل مزيد من المعلومات حول حفريات المدينة وموقعها الجغرافي يجب العودة الى مؤلفات
مكتشف المدينة :

1 — Woolley, L. Alalakh, an Account op the Excavations at Tell
Atchana 1937-1940 Oxford, 1955.

2 — Woolley, L. A forgotten kingdom, London, 1953. .

— يجب الاشارة الى أن المدينة تقع في لواء اسكندرون المحتل من قبل تركية منذ عام ١٩٣٩ بمساعدة
من فرنسا المنتدبة على سورية في ذلك الوقت .

1 — CAH II/I p. 722; 777 - FF. (٣) نجد ثبتا بهذه الدراسات حتى عام ١٩٧٣ في :

كما نجد ثبتا لها حتى عام ١٩٨٥ في

2 — F. ABDALLAH, les relations internationales entre le Royaume
d'Alep/yamhad et les villes de Syrie du nord 1800 A 1594
avant J. C. , Université paris 1, 1985.

(٤) انظر صورة النص المنسوخة باليد فيما يلي وتقدم هنا ترجمة وقراءة بالعربية للمرة الاولى .
قراءة النص المكتوب بالمسمارية وبالله الاكادية بالاحرف اللاتينية :

1 — i-nu-ma ah-hu-su (m) Ab-ba-El be-el-su-nu ib-ba-al-ki-tu.

عندما ثار أخوة أبائيل ضد سيدهم .

2 — (m) Ab-ba-(an)-El sarru (ru) ? i-na tu-ku-u (l-t) i (d) Tesub.

بعد الاتكال على (الاله) تيشوب (أدد) فان الملك أبائيل :

3 — (d) Hé-pat ù (gis) sukur[.....] a-na (uru) Ir-ri-di (ki) il-lik-ma

(وبعد الاتكال على) خبات (الاله) وأسلحته (المقدسة) ، قد توجهت الى مدينة ارد او أرت .

4 — (uru) Ir-ri-di-(ki) Ab-ba-E [l ù s] a-ab-su ik-su-ud.

لقد وصل أبائيل وجيشه الى مدينة ارد .

..... د. فيصل عبد الله

5 — i-na [um]i (mi)-su (m) [Ab-b] a-El a-na pu-ha-at.

وبارادته ، فان آبائيل ، قد أبدل ،

6 — (uru) Ir-ri-di-(ki) [...ur u] A-l [a-la-ah] id-di-na-am.

مدينة ارتد / ت بمدينة الآلاخ عطاء .

7 — i-na na-ra-a [m] li-ib-bi-su (uru) A-la-la-ah (ki).

وبارادة قلبه ، فالمدينة الآلاخ قد ...

8 — (id)-di-in4 [i]-na ùmi(mi)-su (m) Ya-ri-im-li-im .

أعطى . وقام (بتنصيب ياريم ليم

9 — m[ār sarri (?) Ha-am-mu]-ra-pi warad(m) Ab-ba El.

بن حمورابي ، خادم (تابع ، عبد) آبائيل .

10— [a-na- bit] (d) Istar ú-se-li.

بتنصيبه في معبد عشتار / اشتار

11— [...Ab]ba-El sa Ya-ri-im-li-im.

آبائيل سيد ياريم — ليم

12— S[arru sú-u-ma ù] a-la-am pu-ha-at a-li-im.

انه (أي ياريم ليم) ملك ، وأبدل (له) مدينة بمدينة

13— i (d-di-in-na-as)-su.

عطاء له

« تتعلق بقية الاسطر حتى السطر عشرين بالقسم وأسماء الآلهة ، انظر المتن أعلاه » .

ملاحظات حول نقل النص والترجمة :

١ — من أجل العودة الى الرقم الاصلية لا بد من الذهاب الى متحف أنطاكية .

٢ — نشر النص لأول مرة بالمسمارية كما هو مبين أعلاه من قبل وايزمن .

من أجل ترجمتنا العربية ومقارنتها بالترجمات الاوربية لا بد من العودة الى :

D. J. Wiseman, AT 1+; W. Albright, RASOR 146 p.27; S.Smith,RSO

32, P. 177 s;GSI, p. 136s; J.N.E.S. 39,p. 209; Pouvoirs Locaux; p. 120s

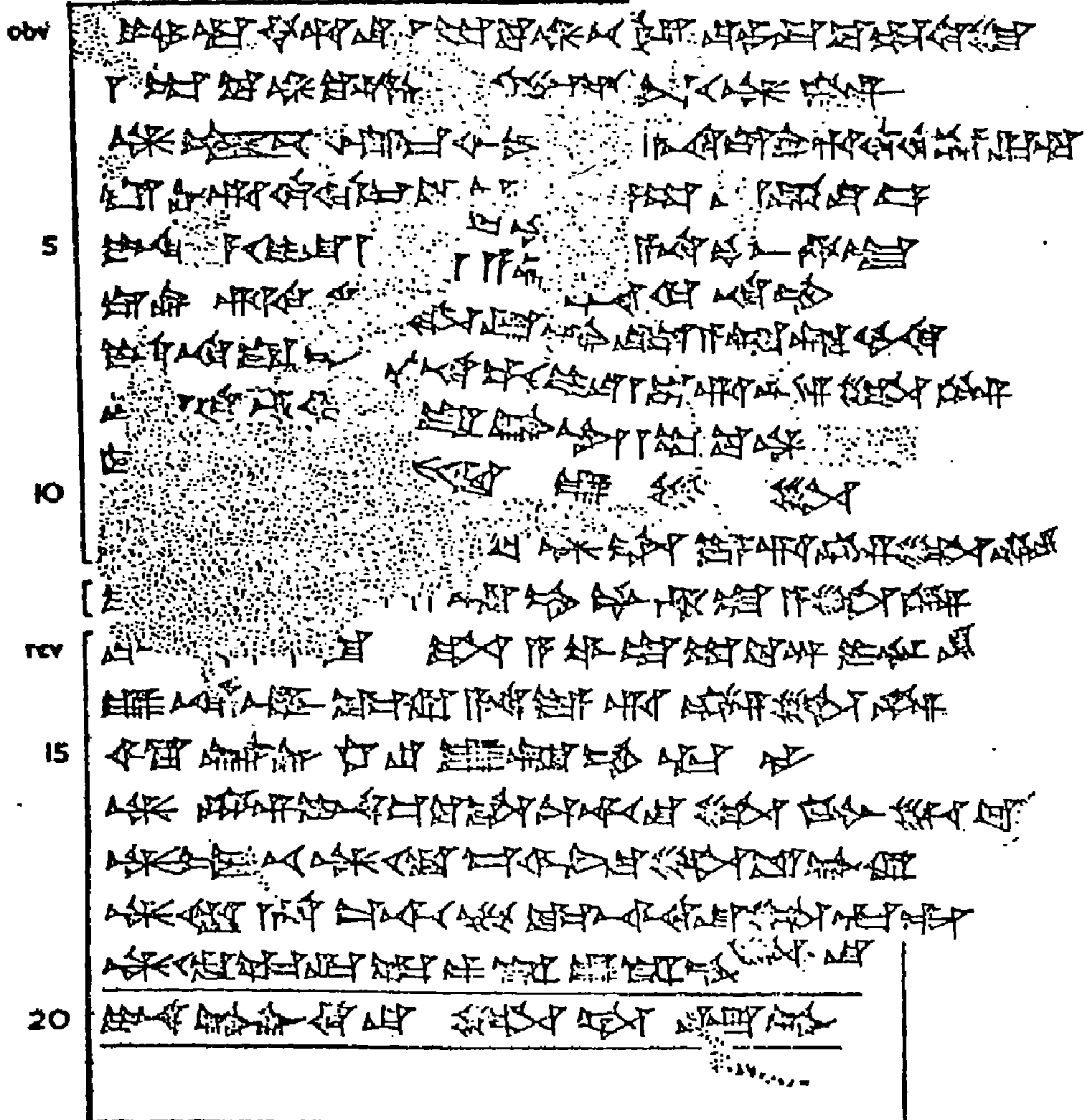
ان العودة الى أسماء المؤلفين السابقين تفنيننا عن ذكر المختصرات التي لا طائل منها . ومن العلوم

أن جميع مختصرات علم الآشوريات أو الاكاديات معروفة وتذكر في معظم الكتب المتخصصة .

AT+1

I

PLATE I.



Syria XIX 1938, p. 117s; RA XXXVI, 46s.

(٥) الدوريتان :

(٦) للمزيد من النقاش حول هذا النص وترجمته انظر أعلاه المصدر المذكور في الملاحظة رقم ٢/ ص 248, 134, 41

AT 75+-76+

(٧) ن.

AT 12+, AT 1+


(٨) ن. النص المنشور أعلاه

AT 282+

(٩) ن.

AT 79+, 35+, 20+, 19+

(١٠) ن.

GIN  GIN=Siqlum = نقل = 180 SE =



(١١) نحو ٨٣ غ

G. Dossin, Syria, 19, 109, nawu = campement

(١٢)

والأفضل ترجمتها ، البادية النائية . انظر أيضا :

Melange Dussaud , 11 , 987 territoire, campement . بادية . مضرب / قبيلة « ،

- AT. P. 10 (١٣) ن.
- (١٤) صدر المجلد السابع والعشرون من مجلدات ماري ARM 27 الذي يتضمن معطيات جديدة تفسير كثيرا من المفاهيم المتعلقة بتوزيع السكان في القرن الثامن عشر ق.م في شمال سورية .
- (١٥) انظر : 1 — AT, P. 11
2 — *Analecta Orientalis* 26 , 66 ; AFO VI , 217 , 221 , maru/marya امرؤ
وهناك ترجمة حورية تعني مالك — عربية أو حصان ، . A. Gustavs, ZA (NF 2) , 297 .
وقد استخدم وايزمن أعلاه (AT , 11) marya/maru
بمعنى مالك أو صاحب ، وهو الامر المقبول .
- CAH II/I 495 (١٦) حول هذا الموضوع انظر :
- (١٧) انظر المصدر السابق فيما يتعلق بظهور الحصان والنص المتعلق بسعره من مخطوطات ماري .
- AT , P. 15 (١٨)
- (١٩) بدو hapiru ; خباطون (خبط) LU. SA. GAZ=habbatu
- انظر مقالنا في العدد (٣٢/٢١) من دراسات تاريخية — دمشق ١٩٨٩ . بعنوان خبرو — خبرو الذي يوضح الخطأ الذي وقع به بعض هواة كتابة التاريخ القديم وبعض المتخصصين أيضا ، بقبولهم وجود الصلة اللغوية بين خبرو والعبريين ، وفي ذلك شهادة من خارج التوراة على وجود العبريين في جميع أرجاء الوطن العربي القديم وحيثما وجدت كلمة SA . G A Z في النصوص السامرية ، وهو ما تهدف اليه الحركة الصهيونية ، أي ايجاد شواهد تاريخية على وجود العبريين من خارج التوراة كتدعيم لها . لانها (أي التوراة) لا تعتبر الا شاهدا لغويا من طرف واحد .
- ن. أيضا بحث زميلنا الدكتور عيد مرعي المقدم الى الندوة الثالثة لكتابة تاريخ العرب أعلاه حول وضع / مشكينو / في التركيب الاجتماعي في شريعة حمورابي .
- (٢٠) ن. مرعي ، ادريعي ملك الآلاخ ، دراسات تاريخية ٣٠/٢٩ ١٩٨٨ ص ١٠٣ .
- (٢١) قسبة = GI , qanu  ٣ متر =
 = Kar , ikar gām = 100 SAR
= ٣٦٠٠ ٢م
- CAH II / 1 P. 493 (٢٢)
- 494 - 495 (٢٣) المصدر السابق
- (٢٤) من أجل هاتين الرسالتين ترجمة وتعليقا . المصدر المذكور في الملاحظة رقم ٣ ، ٢ ، P. 77 , 220 ورقمهما A. 1121+A. 2731 ، وانظر المصدر نفسه ص ٢٢٤ من أجل جميع الآراء والتعليقات حول نصوص النبوة هذه .
- (٢٥) لقد كتب كثيرا من متخصصي التاريخ القديم حول هذا الموضوع ومن أجل تلك الدراسات انظر ثبنا لها في المصدر السابق . وخاصة :
- G. Dossin , *La Divination en Mésopotamie* , P. 77 .
وانظر مؤلفات A. Malamat المتعلقة بمحاولة المقارنة بين النبوة في ماري والتوراة ، وانظر ملاحظتنا رقم ٢/٣ .

ملكية الارض في عهد حمورابي

د. عبيد مرعي

جامعة دمشق

احتلت ملكية الارض أهمية خاصة في مختلف مراحل التاريخ الرافدي ، لأن الارض كانت القاعدة الأساسية للحضارة الرافية . ففيها استوطن الانسان منذ عصور مبكرة ومارس الزراعة . وكانت الاراضي الزراعية تشكل مساحات واسعة في بلاد الرافدين ، وبخاصة في القسم الجنوبي منها ، وساعدت مياه دجلة والفرات على تطور الزراعة وازدهارها .

حاولت السلطات الحاكمة ، منذ فترات التاريخ الرافدي البكرة ، أن تكون ملكية الارض في يدها أو تحت اشرافها . ففي العصر السومري كان المعبد هو المالك لكل الاراضي الزراعية أو القابلة للزراعة وسادت اشتراكية الدولة المبنية على أساس ديني ، والتي تسمى « اقتصاد المعبد » أن اقتصاد الجماعة المرتبط بالمعبد أخذ مع الزمن يتحول الى « اقتصاد قصر » نتيجة انفصال القصر عن المعبد ، لا سياسيا فحسب ، بل واقتصاديا أيضا ، وبذلك أصبح القصر يملك أراضي زراعية الى جانب المعبد ، وتحول المواطن عبر تطور بطيء من رجل يعمل على أراضي المعبد الى رجل يعمل على أراضي القصر . وصار القصر ، مع مرور الايام ، أغنى من المعبد .

فعلى عهد حمورابي (١٧٩٢ - ١٧٥٠ ق.م) كان القصر هو المالك الرئيسي للاراضي الزراعية ، والى جانبه المعبد أو معابد . بالاضافة الى ذلك كانت هناك ملكيات خاصة ، بين حمورابي في قانونه الاسس الواجب اتباعها في استثمارها وتأجيرها (المواد ٤٢ - ٦٦) ويظهر من العديد من النصوص أن الملك يتدخل أحيانا لفض الخلافات بين ملاكها .

وكانت الاراضي التابعة للقصر تعطى لأشخاص لاستغلالها بصفة اقطاعات ، مقابل تأدية ضرائب وخدمات للدولة . وسمي هذا النظام بنظام الايلكو ILKU . وكلمة « ايلكو » في الاكدية مشتقة لغويا من الفعل الاكو (م) (m) alaku = « يذهب » بالمعنى العام و « يخدم » أو « يؤدي خدمة » بالمعنى الخاص ، وتعني « واجب الخدمة » أي

« ملكية الارض واثرها في التبدلات الاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي » لجنة كتابة تاريخ العرب بجامعة دمشق ندوة ، ٢٨ - ٣٠ / ١١ / ١٩٨٨ .
دراسات تاريخية ، ٣٥ و ٣٦ اذار - حزيران ١٩٩٠ .

« تأدية واجب عن اقطاع الارض » (١) . وبذلك فهي تشبه الخراج إي ضريبة الارض في التاريخ العربي الاسلامي .

استخدمت كلمة « ايلكو » أحيانا في العصر البابلي القديم للملزمين بخدمة أراضي الاقطاع أنفسهم (إليك ايلكيم ILIK ILKIM) ، أو للحقل الذي يعطيه له المالك كاقطاع لاستغلاله (إقيل ايلكيم eqel ILKIM) . ونظام « الايلكو » ليس جديدا من حيث المبدأ ، ولكنه أخذ على عهد حمورابي معناه الحقيقي كشكل تنظيمي للانتاج الزراعي ، خاصة في منطقة جنوبي بلاد بابل ، وقد عرف أيضا في ماري ، وفي العصر الآشوري الوسيط ، وفي الآلاخ ونوزي وأوجاريت وحاثوشا (٢) .

يظهر الملك في العصر البابلي القديم كسيد للاقطاع فقط . وكانت الاقطاعات ، أو حقول « الايلكو » ، تعطى لأفراد ذوي مهن مختلفة ، كما يظهر من مواد قانون حمورابي (المواد ٢٦ - ٤١ ، ١٨٢) ، كانا ملزمين بتأدية الخدمات الناجمة عن ذلك . وبذلك كان جزء كبير من السكان يخضع للملك كسيد مباشر للاقطاع . ومن بين الذين كانت تعطى لهم أراضي « ايلكو » صيادو الاسماك الذين تتوافر عنهم معلومات جيدة . وكان هؤلاء مقسمين الى مجموعات ، لكل منها وكيل مسؤول عنها ، ويخضعون أخيرا لـ (وكيل اموريم Wakil ammurim) ، وهكذا لم يكونوا مستقلين عن الدولة بل يقومون بأعمالهم بتكليف منها وتحت اشرافها . وكان عليهم توريد كميات محددة من الاسماك ، أو نسبة سنوية معينة من الفضة . وبسبب ارتباط المهنة بالاحوال الخارجية سمح لهم بتقديم منتجاتهم بديلة كانوا ينتجونها على أرض الايلكو، مثل التمور، والبصل والصوف . وتشير نوعية هذه المنتجات الى أن الصيادين كانوا يملكون غالبا أراضي ايلكو لانه كان مفيدا أن يسكنوا مباشرة على ضفاف الاذرع والقنوات المائية .

لم تكن مساحات حقول الايلكو متساوية . انما كأساس ، ولتغذية عائلة واحدة ، كان يعطي حقل مساحته (بور bur) واحد (نحو ٦٥ هكتار) . ولا تعرف حقول أصغر مساحة من ذلك ، كما ان الحقول التي تتجاوز مساحتها ٣ (بور) (نحو ٢٠ هكتارا) كانت قليلة .

وهناك علاقة واضحة بين الوضع الاجتماعي للملزم بخدمة الاقطاع ومساحة الحقل المعطى له (٣) . كذلك كان يمكن أن يحصل الشخص الواحد على أكثر من حقل كاقطاع ، اضافة الى ما يمكن أن يكون لديه من أراض كملكية خاصة . وأراضي الايلكو هي أراض تابعة للتاج ، وتعطى للأفراد بشكل دائم ، ويثبت ذلك في وثيقة . وتسمي بعض مواد قانون حمورابي (المواد ٣٦ - ٣٨ ، ٤١) الملزمين بأداء واجب الاقطاع وهم :

١ - الريدوم redum : مرافق ، عسكري ، شرطي (٤) .

٢ - الباثيرون bairum : صياد ، صياد سمك ، صنف من العساكر (٥) .

٣ - الناشي بيلتيم nashi biltim : فلاح مستأجر ، ملزم بالضريبة (٦) .

وقد حرمت هذه المواد على هؤلاء التصرف بأراضي الايلكو بيما أو رهنا أو تبادلا، أو سدادا لدين ، أو بالوصية للزوجة أو الابنة . ولكن على العكس من ذلك ، كانت أراضي الايلكو العائدة لغير هؤلاء ، من المزمين بالخدمة ، كالتاجر ، وكاهنة ناديتوم ، قابلة للبيع ، انما بشرط قيام شاريها بواجب الاقطاع . تنص المادة (٧) : « ويسمح للناديتوم وللتاجر ولصاحب الاقطاع الخاص أن يبيع حقله وبستانه وبيته مقابل فضة ، ويجب على الشاري أن يؤدي واجب الاقطاع المرتبط بالحقل والبستان والبيت الذي اشتراه » (٧) . ويتضح من ذلك أن واجب الاقطاع مرتبط بالأرض وليس بشخص معين . وتجدر الإشارة الى أن كاهنة ناديتوم لعبت دورا مهما في الحياة الاقتصادية في عهد حمورابي ، وبخاصة في مدينة سيبار ، فكانت تملك الأراضي والعقارات والبيوت ، وتمول الصفقات التجارية أحيانا . وكانت ، كالتاجر ، تستثمر الأراضي الزراعية عن طريق إجراء أو عبيد .

وتبعا للمعلومات المتوافرة حاليا ، يصعب معرفة الواجبات الملقاة على عاتق من يأخذ أرضا ك « ايلكو » . ولكن انطلاقا من أن أرض الايلكو كان الهدف منها اعالة الذين يخدمون الدولة ، يمكن أن نستنتج أن (٨) واجب خدمة الاقطاع ، كان بالنسبة لموظفي الدولة ، يتضمن انجاز الاعمال الموكولة اليهم . أما أصحاب المهن الأخرى فيقدمون خدماتهم ومنتجاتهم الخاصة للدولة ، كجنود وحرفيين وصيادين ورعاة ... الخ .

وكان على الفلاحين أو المستأجرين أن يقدموا من محصول « حقل الضريبة » eqel biltim منتجات عينية ، لذلك سماهم قانون حمورابي ناشي بيلتيم = ملزمين بضريبة . ومن المحتمل أن واجب خدمة الاقطاع كان يمكن تأديته نقدا أيضا بدفع كمية من الفضة .

أما العساكر (ريدوم ، باثيرون) فقد أفرد لهم قانون حمورابي عددا من المواد (٢٦ - ٤١) تبين الشروط الواجب اتباعها في استثمارهم للأراضي الزراعية الممنوحة لهم .

المادة ٢٦ : إذا أمر ريدوم أو باثيرون بالذهاب في حملة الملك ولم يذهب أو استأجر أجيرا وأرسله بديلا عنه (فان) هذا الريدوم أو الباثيرون يقتل ويأخذ الشخص الذي استأجره بيته (٨) . لا تأخذ هذه المادة بعين الاعتبار ما إذا كان (الريدوم أو الباثيرون)

منشغلا بالعمل في حقله ، فعليه أن يكون دائما جاهزا لتلبية نداء الملك للمشاركة شخصيا في الحملات العسكرية ، لانه أفضل خبرة وتدريبا في الامور العسكرية من الاخرين وهو مدين للملك بمورد رزقه ، ولذلك ربما كان يعد ، من خلال ذلك ، محاربا جيدا ، لشعوره بأنه يدافع عن ممتلكاته (٩) .

وتحدد المواد (٢٧ - ٣١) قواعد استثمار الارض اذا وقع العسكري في الاسر أو ترك أرضه .

المادة ٢٧ : اذا وقع ريدوم أو باثيرون في الاسر أثناء حملة الملك وأعطى حقله وبستانه بعد غيابه الى آخر وقام هذا بواجباته الاقطاعية (أي بدفع ما يترتب على الارض من ضريبة) ثم عاد ووصل الى مدينته ، فيجب أن يعاد له حقله وبستانه ، وعليه أن يقوم بأداء واجباته الاقطاعية .

المادة ٢٨ : اذا وقع ريدوم أو باثيرون في الاسر أثناء حملة الملك وكان لديه ابن يستطيع أن يقوم بواجباته الاقطاعية ، فيجب أن يعطى الحقل والبستان له ، وأن يقوم بواجبات أبيه الاقطاعية .

المادة ٢٩ : اذا كان ابنه صغيرا لا يستطيع القيام بواجبات أبيه الاقطاعية ، فيعطى ثلث الحقل والبستان الى أمه ، وعلى أمه أن تربيته حتى يصبح كبيرا .

هنا يتضح حرص المشرع على تربية ابن العسكري حتى يكبر ويرث أباه في مهنته .

المادة ٣٠ : اذا ترك ريدوم أو باثيرون حقله وبستانه وبيته بسبب (ثقل) الواجبات الاقطاعية وغاب وأخذ آخر حقله وبستانه وبيته بعد غيابه وأدى واجباته الاقطاعية ثلاث سنوات . ثم عاد (الريدوم أو الباثيرون) وطالب بحقله وبستانه وبيته فلا يعادوا له . (ويستمر) الذي أخذهم وقام بأداء واجباته الاقطاعية بتأدية (واجباته الاقطاعية) .

المادة ٣١ : اذا لم يغب الا سنة واحدة وعاد ، فيعاد اليه حقله وبستانه وبيته ويقوم بأداء واجباته الاقطاعية .

المادة ٣٢ : تبين امكان عتق العسكري من الاسر ليعود الى عائلته ولاداء واجباته نحو الملك : « اذا افتدى تاجر ريدوم أو باثيرون وقع في الاسر خلال حملة عسكرية للملك ، وجعله يصل مدينته ، فيجب عليه (الريدوم أو الباثيرون) ، اذا كان لديه في بيته فضة لدفع الفدية ، أن يفتدي نفسه . أما اذا لم يكن لديه في بيته فضة لفديته ، فيجب أن يفتدى من قبل معبد اله مدينته . واذا لم يكن لدى معبد اله مدينته فضة لفديته ، فعلى القصر أن يفتديه . ولا يسمح له بأن يدفع حقله أو بستانه وبيته فدية عنه » .

بهذا الاجراء منع القانون انتقال الأرض من يد الى يد أخرى ، وبالتالي جنب العسكري الوقوع في أزمة عندما لا يبقى لديه أرض يعمل عليها ، وحافظ القصر بذلك على الواجبات الاقطاعية المترتبة على الأرض . في هذا السياق يمكن أن نذكر رسالة من حمورابي تنقلنا من نصوص القانون الى الممارسة العملية . وهي موجهة الى شخصين أمرا أن يدفعوا ، من أجل عتق عسكري وقع في أيدي العدو ، عشرة شقيقات فضة من أموال معبد سين إله القمر للتاجر الذي اشتراه . ويتبين من ذلك أن حمورابي كان له الحق بالتصرف بأموال المعبد (١٠) .

المواد ٣٣ - ٣٤ : تفرض عقوبة الاعدام بحق القادة العسكريين اذا قبلوا اجراء في الخدمة ، أو اذا ألحقوا أذى بعسكري أو لم يدافعوا عنه في قضاياهم مع أقوياء . ومنها يتضح حرص الملك على أن يقوم الجندي بواجباته العسكرية بنفسه .

المادة ٣٥ : تمنع شراء الحيوانات التي أعطاها الملك للعسكري « اذا اشترى انسان بقرا وغنما أعطاه الملك الى ريديم ، من يد ريديم ، فانه يفقد فضته » أي ماله .

ربما كان الملك يعطي العساكر ثيران الفلاحة وأدوات للزراعة ، على سبيل الاعارة ليستطيعوا استغلال حقول الابلكو ، لذلك كان بيعها وشراؤها ممنوعا (١١) .

المادة ٣٦ : تمنع بيع حقل أو بستان أو بيت الريدوم أو البائيروم أو الناشي بيلتيم ، وتؤكد المادة ٣٧ ان من يشتريه يخسر ماله .

المادة ٣٨ : تحرم على الريدوم أو البائيروم أو الناشي بيلتيم أن يكتب (شيئا) من حقل أو بستان أو بيت اقطاعه (شايليكشو) لزوجته أو ابنته ، ولا يسمح له باعطائها سدادا لدين ولكن المادة ٣٩ تسمح له بذلك ، اذا كان قد اشترى الحقل ، أو البستان ، أو البيت ، وتملكه .

من هذا يتبين انه كان بإمكان الريدوم أو البائيروم أو الناشي بيلتيم أن يكون له ملكية خاصة .

المادة ٤١ : تمنع مبادلة الريدوم أو البائيروم أو الناشي بيلتيم لحقله أو بستانه أو بيته : « اذا تبادل انسان حقل أو بستان أو بيت ريديم أو بائيروم أو ناشي بيلتيم ودفع الفرق ، فان الريدوم أو البائيروم أو الناشي بيلتيم يجب أن يعود الى حقله وبستانه وببيته ويحتفظ بالفرق الذي دفع له » .

يتضح من المواد السابقة ان منع بيع اقطاعات العساكر كانت له عدة أهداف :

- ١ - المحافظة على مصدر دائم للجند وتأمين نفقات حياتهم دون الحاجة لدفع المال لهم مباشرة من خزينة الدولة .
- ٢ - حماية الاراضي التابعة للقصر من التفتت الى ملكيات صغيرة .
- ٣ - تأمين مورد دائم للملك من حصيلة ما يقدمه العساكر من خدمات أو ضرائب عن اقطاعاتهم .

الحواشي

- (١) Akkadisches Handwörterbuch, S. 31 B. , 371; Chicgo. Assyrian Dictionary A/I , P. 309 f.
- (٢) B.kiensst. « Ilku » , in : Reallexikon der Assyriologie, Band 5 (1976 - 80) , S. 52 f.
- (٣) Ibid . , s . 55 .
- (٤) Akkadisches Handwörterbuch, S. 968 a .
- (٥) Ibid . , S. 108 a .
- (٦) Ibid . , S. 126 a .
- (٧) ترجمت قانون حمورابي الواردة في هذا المقال من الاكادية مباشرة (الباحث) .
- (٨) B. Kienast , Reallexikon der Assyriologie , 5 , S. 56 .
- (٩) H. Klengel , Hammurapi von Babylon und seine zeit , Berlin 1978 , S. 170 .
- (١٠) Ibid . , S . 172 .
- (١١) B. Kienast , OP. C it . , S. 56 .

وقفه تاريخية نقدية عربية مع مقولة

أسلوب الانتاج الاسيوي

د. نجاح محمد

جامعة دمشق

١ - مقدمة :

الارض ، سواء كأداة عمل أو كوسيلة انتاج ، هي من أقدم القوى الانتاجية ومن أكثرها أهمية على الإطلاق . انها لا تكون أساس الاقتصاد فحسب بل هي ضرورة الحياة الانسانية وشرط وجودها ، وبالتالي فان من يملكها قادر على التصرف بهذا الاقتصاد وهذه الحياة . من هنا أتت أهمية طابع وشكل ملكيتها على مختلف بنى المجتمع الانساني في مراحلها التاريخية المتطورة ، والذين لا يمكن أن ينفصلا عن طابع وشكل ملكية وسائل الانتاج عموما في هذا المجتمع أو ذاك ، أو بتعبير آخر لا يمكن أن ينفصلا عن طابع وشكل علاقات الانتاج المهيمنة في هذه المرحلة أو تلك . فقد يكون طابعها خاصا ذا شكل عبودي أو اقطاعي أو رأسمالي ، وقد يكون اجتماعيا عاما ذا شكل مشاعي أو اشتراكي أو شيوعي ، وفي كل الحالات هذه أو غيرها ، مما تفرضه الخصوصية القومية ، فان الخاص الملموس للواقع الاجتماعي هو الاساس والمنطلق في تحديد الطابع والشكل معا .

صحيح أن أهمية ملكية الارض هذه قد أجمع عليها كل الباحثين ، لكن مؤيدي مقولة « أسلوب الانتاج الاسيوي » هم من أشدهم تركيزا وتأكيذا عليها . ونظرا لميل الكثيرين منهم ، وخاصة في أوساط العداء والتنكر لكل معطيات الحضارة العربية ، لادراج واقعنا الاجتماعي العربي ، في قديمه ووسيطه ، تحت مظلة مقولتهم هذه ، ونظرا لما لهذا الادراج من خطورة على هوية تراثنا وتاريخنا القومي العربي ومن تزييف لحقائقه ولحقائق حضارة أمتنا العربية فاننا رأينا أن نبحث في هذه المقولة ، التي هي في أساسها شكل من أشكال ملكية الدولة للارض ، وذلك لنعرف مصداقيتها التاريخية ، أو بتعبير

« ملكية الارض وأثرها في التبدلات الاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي » لجنة كتابة تاريخ

العرب بجامعة دمشق ندوة ، ٢٨ - ٣٠ / ١١ / ١٩٨٨ .

دراسات تاريخية ، ٣٥ و ٣٦ ، حزيران ١٩٩٠ .

آخر لنعرف مدى انطباقها على قوانين التطور التاريخي ، من جهة ، وعلى معطيات واقعنا الاجتماعي العربي في جزء عينة من مكانه وزمانه ، وبالتحديد في الواقع الاجتماعي العربي القديم لسورية وبلاد الرافدين ، من جهة أخرى .

٢ - « أسلوب الانتاج الآسيوي » ووقفه نقدية نظرية :

بعض الباحثين رأى في « أسلوب الانتاج الآسيوي » ، كما رأى فيه ماركس ، مرحلة انتقالية من المشاعة البدائية الى العبودية ، أي من مرحلة المجتمع اللاتطقي الى مرحلة المجتمع الطبقي ، واقترح تسميته بأسلوب الانتاج « الاستبدادي - الزراعي - المشاعي » (١) ، أو « المشاعي القروي » (٢) ، والبعض أكد على تميزه بالشكل القبالي للاستغلال والذي هو « وحدة عضوية غير متميزة لعناصر من العبودية والاقطاع والعمل الاجير » (٣) أو « أجنة الرأسمالية » (٤) . وآخرون اعتبروا أن مفتاح هذا الاسلوب هو « العبودية المعممة » (٥) التي تواجدت ، برأيهم في أوروبا القديمة جدا أيضا (٦) ، المهم أن غالبية مؤيديه قد اتفقوا على معطياته الاساسية الآتية :

١ - وجود النظام المائي القائم على الري الاصطناعي وما يترتب عليه من نتائج أهمها :

أ - وجود الدولة المركزية القادرة ، وحدها ، على التنظيم وعلى التعبئة الواسعة للجماهير من أجل القيام بكل ما يتعلق بأعمال الري وضبط مياه الانهار وحماية المزروعات وبناء المنشآت وغيرها من الاشغال العامة .

ب - غياب الملكية الخاصة للأرض التي تصبح ملكا للدولة لتستطيع القيام بمهمتها الاقتصادية المذكورة الموكولة اليها . وهذه الدولة هي التي تقوم بتوزيعها على الفلاحين على شكل حيازات مقابل حصولها على الربح وعلى الالتزام بالخدمة العسكرية وقت الحاجة والطلب . هذا يقود الى اندماج صفة الدولة كمالكة مع وظيفتها كحاكمة والى اندماج الربح بالضريبة . كل هذا ، بالإضافة الى الصفة الدينية للدولة أيضا ، يبرر سلطتها غير المحدودة ويفسر بالتالي ، صفتها الاستبدادية المتمثلة بممارستها للقهر السياسي والاقتصادي اتجاه كافة رعاياها .

ج - وجود المشاعات القروية أو الزراعية ذات الاقتصاد الطبيعي الراكد والمغلق .

٢ - وجود علاقات انتاج مشاعية وطبقية دون أن يكون لاحداها موقع الحسم والهيمنة .

٣ - اتصاف تطور المجتمع بالبطء الذي يكاد يصل الى حد الثبات والركود

الاقتصادي المتمثل بضحالة في الانتاج البضائي ، واتصافه بالتخلف الذي يبقيه في مستوى البربرية ، أي دون مستوى التحضر والمدنية .

ان وجود هذه المعطيات ، كوحدة متكاملة ، في مجتمع انساني ما يعني خضوعه لهيمنة « أسلوب الانتاج الآسيوي » فيه . والآن وقبل أن نناقش ادعاء هيمنته في المجتمع العربي القديم نرى أن نقف قليلا عند مصداقيته من الناحية النظرية .

كما وان تأييد هذه المقولة ، سواء في الوطن العربي أو خارجه ، لم ينحصر ضمن صفوف الماركسية اللينينية ، وانما تجاوزها ليشمل كثيرا من الباحثين من مدارس أخرى فكرية مختلفة ، فذلك الامر بالنسبة لرفضها . ونحن لسنا بصدد اختلاف منطلقات وتوجهات معارضيها ، وانما بصدد نقاط اعتراضهم الاساسية عليها (٧) . واننا اذ نستعرض هذه النقاط باختصار شديد فاننا نضيف الكثير مما نراه جوهريا وهاما في وقفنا النقدي لهذه المقولة :

١ - أولى نقاط النقد الموجهة الى مقولة « أسلوب الانتاج الآسيوي » هي انطلاقها من نظرة مركزية أوروبية متعصبة بعيدة عن الروح العلمية والموضوعية ، تجسدت في رؤيتها للشرق أو لآسيا كموطن دائم للتخلف والركود والعبودية والاستبداد والبربرية (٨) . ان هذه النظرة هي نفسها التي انطلق منها ايديولوجيو الدول الاستعمارية الغربية في محاولتهم لتبرير فعلهم الاستعماري للشرق ، لقد كان ، كما يزعمون ، بهدف « انجاز رسالة الغرب الحضارية في هذا الشرق المتخلف » .

وهنا نرى من المفيد التذكر بأن الاصول التاريخية لهذه المقولة تعود الى فترة القرنين السادس عشر والسابع عشر (٩) ، أي فترة تصاعد نمو الرأسمالية التجارية الغربية ، بزعمارة البرتغال واسبانيا ثم انكلترا وفرنسا خاصة ، وانهزام الرأسمالية التجارية الشرقية تماما بزعمارة العرب . لقد خدمت هذه المقولة فعلا كاحدي الصيغ التي لجأت اليها الدول الغربية في ظل هيمنة رأسماليتها التجارية لتبرير فظائعها وجرائمها أمام شعوبها والتي ارتكبتها بكل قسوة ضد العرب وضد دول وشعوب الشرق عموما « المتخلف المستبد البربري » حسب ادعائها .

٢ - تناقضها مع مبادئ الماركسية - اللينينية في أمور ثلاثة جوهرية : الامر الاول هو تناقض مضمونها الجغرافي والفلكي الذي تقوم عليه بمختلف تسمياتها ، « أسلوب الانتاج الآسيوي » أو « الاستبداد أو الاقطاع الشرقي » أو « المجتمع الآسيوي » أو غيرها ، مع قانون العلاقة الديالكتيكية ما بين العام المجرد والخاص الملموس . فكما أنه لا يمكن الحديث ، ولا بأية صيغة كانت ، عن وجود واقع اجتماعي « آسيوي » أو « شرقي » خاص واحد ، فكذلك لا يمكن الحديث ، ولا بأية صيغة كانت ، عن عام

شامل لهذا الواقع ، اذ « بموجب تغير الظروف التاريخية (أي الخاص) يتغير شكل ظهور القوانين العامة ومتطلباتها (١٠) (أي العام) . والامر الثاني هو أن الركود والثبات في تطور « المجتمعات الآسيوية » ، تبعاً للمقولة ، يتناقض مع قانون التطور المستمر والمتجدد والصاعد للمجتمعات الانسانية ، انه يتناقض مع دياكتيك التاريخ . والامر الثالث هو تناقض مضمون « الدولة الآسيوية » أو « الشرقية » ، التي تتحدث عنها المقولة كطبقة فوق كل الطبقات ، مع المضمون الطبقي للدولة في المنظور الماركسي – اللينيني ، والذي يؤكد على أنه لا يمكن لأية دولة أن تكون الا مؤسسة فوقية تعكس مصالح الطبقات والفئات الاجتماعية المهيمنة في هذا المجتمع أو ذاك وفي هذه المرحلة أو تلك (١١) .

٣ – عدم انسجامها مع المعطيات الجديدة الحالية للمكتشفات الاثرية والتاريخية والتي كانت معدومة في فترة انتشارها الاولى ، وخاصة ما تعلق منها بالواقع العربي القديم . والحقيقة أنها لم تكن لتنسجم حتى مع المعطيات التاريخية القديمة المعروفة آنذاك والمتعلقة بهذا الواقع وبكثير من مجتمعات آسيا أو الشرق . قد يكون انسجامها الكامل والوحيد مع الواقع الاجتماعي الهندي الذي كان الخاص الملموس المنطلق الاساسي لواضعيها . لقد درسوه ثم عمموا مقولتهم عنه على الواقع الخاص لكل المجتمعات الشرقية الآسيوية ، فكان الخرق الصارخ لقانون العلاقة ما بين العام والخاص وكان الخطأ الفادح (١٢) . مثالنا الذي نورد له البرهان على هذا الخرق والخطأ هو الواقع الاجتماعي العربي القديم في سورية وبلاد الرافدين ، اذ أن دراسة هذا الواقع الخاص الملموس تعطينا التقويم الصائب لمدى صحة انسجام معطياته مع المعطيات المذكورة لـ « أسلوب الانتاج الآسيوي » وبالتالي ، التقويم الصائب لمدى الصحة العلمية والتاريخية لهذه المقولة التي اعتبرها أصحابها كاحدى مقولات العام « الآسيوي أو الشرقي » الاكثر اهمية .

٣ – الواقع الاجتماعي العربي القديم في سورية وبلاد الرافدين ونفي

« أسلوب الانتاج الآسيوي » :

في الحقيقة لم يتعامل معظم الباحثين ، من عرب وأجانب ، مع الواقع الاجتماعي العربي القديم عموماً كخاص قومي مستقل ، وانما كجزء من واقع « آسيا » ومن « واقع الاقوام ما قبل الرأسمالية » أو كجزء من واقع « الشرق » ، سواء بمضمونه الجغرافي الواسع أو الضيق كالشرق الأدنى والشرق الأوسط . ولم يتفقوا حول تحديد الهوية التشكيلاتية لواقع هذا « الشرق الآسيوي » ، ولهذه الاقوام ، وبالتالي لواقع العرب الاجتماعي القديم . فطرف اعتمد مقولة « أسلوب الانتاج الآسيوي » معتبراً إياها

تجسيدا لها . وطرف آخر اعتمد المقولة الماركسية المعروفة حول «اللوحة الخماسية» ، معتبرا اياها صيغة شاملة لحركة تطور عموم البشرية ، وبناء عليه رأى فيها تفسيراً لحركة تطور الواقع الاجتماعي العربي بشكل عام .

الحديث عن هذا الواقع في كليته أو في جزئياته يعني الحديث عن أساليب الانتاج المهيمنة عليه بعنصرها الرئيسيين : القوى المنتجة وعلاقات الانتاج . فالعلاقات هي التي تعطي التحديد النوعي لأسلوب الانتاج ، وبالتالي ، للتشكيلة أو للمرحلة التاريخية ومن هنا أتى اعتبار القاعدة التحتية الأساس في تطور التاريخ ، إلا أن القوى المنتجة هي التي تحدد هذه العلاقة ، ومن هنا أتى دورها الفاعل المؤثر في الواقع الاجتماعي ، مما يبرر ضرورة بدء الحديث بها . ولكن قبل المباشرة بهذه البداية نرى أن نذكر ببعض الحقائق العلمية التاريخية الأساسية العامة .

١ - حقائق تاريخية أساسية عامة :

أ - أن قانون ملائمة علاقات الانتاج لطابع ومستوى تطور قوى الانتاج يعمل كمنحى تاريخي ضروري ، فقوى الانتاج تتطور عند وجود علاقات الانتاج الملائمة ، وعلاقات الانتاج تتطور عند وجود تناقضات معينة بينها وبين قوى الانتاج ، « وأن شكل علاقات الانتاج لا يتغير الى شكل جديد ما دام يساعد على تطوير القوى المنتجة ، تماما كتياب الطفل التي تبقى ملائمة له الى أن ينمو الى حد تصبح معه ضيقة عليه » (١٢) .

ب - أن تطور قوى الانتاج يحدث عموماً بشكل مستمر بينما يكون تغير علاقات الانتاج ذا طابع متقطع .

ج - التقدم التكنيكي هو أساس تطور القوى المنتجة . وهنا لا بد من التأكيد على أن قيمة هذا التقدم قيمة نسبية مرتبطة بطبيعة المرحلة التاريخية التي تتواجد فيها هذه القوى أو تلك ، مما يعني أن تقويم مقدار التقدم التكنيكي في هذا العصر أو ذاك لا يقاس بمنطق عصرنا الحالي وإنما بمنطق العصر الذي وجد فيه . بناء عليه فإن قيمة التقدم التكنيكي للادوات الحجرية ثم البرونزية ثم الحديدية في كل من العصر الحجري وعصر البرونز وعصر الحديد لا تقل أبداً عن القيمة المعطاة للتقدم التكنيكي الآلي في عصرنا . ومن الممكن اعتبار اختراع العجلة والادوات الحديدية وطواحين الماء وأنوال النسيج من قبل العرب القدماء ، مثلاً ، بمثابة ثورات صناعية في العصور القديمة ولا تقل قيمتها وأهميتها أبداً عن قيمة وأهمية الثورة الصناعية الآلية في العصور الحديثة والمعاصرة .

د - أن تطور القوى المنتجة يتضمن أيضاً تطور الإنسان ، أي تحسين خبرته ومعرفته وثقافته .

هـ - أن التطور الهائل الذي حققته أدوات العمل ، بدءاً بأبسط فأس حجري وانتهاءً بالاجهزة الميكانيكية الحديثة المعقدة ، يقوم حسب المنظور المادي للتاريخ من ناحيتين : كمية ونوعية ، فعندما نقرر أن القوى المنتجة ذات تطور مرتفع أو منخفض فإننا بهذا نعطي وصفاً كمياً لوضعها ونقارن بين مستويات تطورها . أما الوصف النوعي لهذه القوى فيحدد بطريقة تشغيل أدوات العمل وطريقة استخدامها ، فيكون هناك أدوات ذات طابع خاص وأخرى ذات طابع اجتماعي (١٤) . وكما أن علاقات الإنتاج القائمة على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وعلى التنافس والصراع هي الشكل المناسب للقوى المنتجة ذات الطابع الخاص فإن علاقات الإنتاج القائمة على الملكية العامة لوسائل الإنتاج وعلى المساعدة والتعاون هي الشكل المناسب للقوى المنتجة ذات الطابع الاجتماعي .

و - أن تطور الإنتاج يعني خلق إنتاج جديد أكثر اتساعاً ، أي زيادة حجم الإنتاج وأدوات وسبل العمل الأخرى ، وتحسين تكنولوجيا الإنتاج ، وتحسين الخبرة والمعلومات المتعلقة بالعمل ، وزيادة إنتاجية العمل الاجتماعي ، وتغيير علاقات الإنتاج (١٥) . والتطوير يضم عنصرين : التواصل وظهور الجديد .

وفي ضوء هذه الحقائق العامة والمجردة الشاملة نعود لندرس ونقوم الواقع الاجتماعي العربي القديم في سورية وبلاد الرافدين ، والبدائية ، كما قلنا ، ستكون حول القوى المنتجة في هذا الواقع .

٢ - القوى المنتجة في الواقع الاجتماعي العربي القديم في سورية وبلاد الرافدين :

مرت آلاف السنين على ممارسة العرب القدماء فيما قبل التاريخ ، أي قبل فترة سومر ، للصيد والزراعة وتدجين الحيوان والتجارة والحرف ، فكان أن ازدادت خبرتهم ومعرفتهم ، وتطورت ، بالتالي ، أدوات إنتاجهم من العصر الحجري إلى عصر البرونز ثم إلى عصر الحديد ، وكان أن تحولت هذه الأدوات من طابعها الفردي ذي الاستخدام الجماعي ، في ظل هيمنة المشاعة البدائية حيث انتفاء وجود الملكية الخاصة وحيث ظروف الحياة القاسية المرعبة حتمت التحرك والعمل كجماعة ، إلى طابعها الفردي ذي الاستخدام الخاص (١٦) ، وذلك بعد فترة من هذا التطور ، فظهرت مع تحولها هذه علاقات الملكية الخاصة ، مما أدى ، بالنتيجة إلى انتقال العرب القدماء من مرحلة الوجود المشاعي البدائي إلى مرحلة الوجود والتميز الطبقي .

استمرت حركة التاريخ التصاعدية واستمر معها تحسين مستوى القوى الإنتاجية ، وتطور تقسيم العمل ، فازدهرت الزراعة والصناعة الحرفية ، وازداد الفائض الإنتاجي وتوسعت حركة التجارة داخليا وخارجيا ، وظهرت الحاجة إلى

تسجيل الحسابات والعقود والاتفاقات، فظهر معها أحد الأسباب الهامة لاختراع الكتابة فكانت الكتابة ومعها عرب سومر وبداية العصور التاريخية العربية القديمة في الألف الرابع قبل الميلاد ، والتي امتدت حتى ظهور الإسلام في القرن السابع الميلادي، وشملت كمحتوى بشري كل الأقوام العربية التي دعيت « زيفاً وخدعة » بالأقوام السامية (١٧) والتي ساهمت في صنع التاريخ العربي القديم سواء في مشرق الوطن العربي أم مغربه، بدءاً من عرب سومر (١٨) ، ومروراً بالعرب الأكاديين والبابليين والآشوريين والفينيقيين والآراميين والمصريين والبربر (١٩) ، وانتهاء بعرب شبه الجزيرة العربية .

نستطيع معرفة مستوى تطور القوى المنتجة في الواقع الاجتماعي لهؤلاء العرب القدماء من خلال دراسة ما اكتشفته الآثار من أدوات إنتاج ، أولا ، ومن خلال دراسة المستوى الذي وصل اليه النشاط العربي الانتاجي الحضاري ، المادي والروحي ، ثانياً، والذي لا يمكن له الا أن يعكس درجة تطور هذه الأدوات التي « تخدم كناقل مباشر لتأثير الانسان على الطبيعة ، والتي تحدد بالشئ ذاته القوة الانتاجية لعمله » (٢٠) . هذا وان الحجر والبرونز والحديد والمعادن النادرة ، وغيرها من المواد التي تركت بصماتها الهامة على صناعة أدوات الإنتاج ، يمكن أن تخدم جميعها كمعيار لتطور الإنتاج . وان نسبة استخدام الحديد، بالنسبة لعصورنا القديمة التي يتناولها البحث هي معيار تقويم مستوى هذا التطور . وما يهمنا بالطبع في دراستنا هذه هو مستوى تطور القوى المنتجة عند العرب القدماء في سورية وبلاد الرافدين .

كما استخدم هؤلاء العرب ، منذ دولة سومر وحتى دولة الإسلام ، النحاس والقصدير والبرونز في صنع أدوات انتاجهم فقد استخدموا الحديد والذهب والفضة والعاج الخ . . . أيضاً . يقول ديورانت أن السومريين كانوا من «حين الى آخر يصنعون من الحديد آلات كبيرة ويصنعون الدقيق من الأدوات ، كالابر والمثاقب ، من العاج والعظم (٢١) . ولقد وجدت في الآثار السومرية « كميات كبيرة من الذهب والفضة بينها ما هو حلي ومنها ما هو أوان وأسلحة وزخارف ، بل ان منها ما هو عدد وآلات » (٢٢) . هذا المستوى المتطور لأدوات الإنتاج عند عرب سومر استمر في التحسن أكثر فأكثر عند العرب القدماء اللاحقين ، بحيث لم يأت عام ٧٠٠ ق.م أو حواليه الا وأصبح الحديد المعدن الاساسي في الصناعة والتسليح (٢٣) . ولم يكن اختراع العجلة والانوال النسيجية وطواحين الماء والسفن وكثير من الأدوات الهندسية والحرفية ، والتي أصبحت تصنع في معظمها من الحديد، الا بعض أهم اختراعات أدوات الإنتاج عند العرب القدماء . ومما عكس تطور هذه الأدوات واستخدامها الواسع ذلك المستوى العالي من النشاط الانتاجي العربي القديم ، سواء من حيث الفعالية الانتاجية أو من حيث التنظيم . نستطيع أن نتلمس هذا المستوى من خلال خمسة دلائل رئيسة هامة :

آ - مستوى التطور والتنظيم الكبير الذي وصلت اليه الصناعة والحرفة ، كصناعة النسيج وأدوات المنزل وأثاثه ، وصناعة الخزف والزجاج والآجر ، وصهر المعادن وخطها ولحامها وصقلها وطرقها وترميمها ، وصناعة مواد البناء ، وصناعة العجلات والرافعات والمناشير والمثاقب والانوال والهراسات والاسلحة والقوارب والسفن والجلود الخ . . . لقد كثرت هذه الصناعات والحرف وانتشرت الورشات فانتشر معها العمل الاجير (٢٤) . وازداد العمال والصناع فنظموا أنفسهم في نقابات منذ دولة حمورابي البابلية في الالف الثاني قبل الميلاد (٢٥) . وان قوانين هذا الملك ، أي حمورابي ، اذ تحدد شروط الصناعات وأجور الصناع والعاملين فيها والعقوبات التي من شأنها حمايتها واتقانها ، فانها تعكس المستوى المتطور الذي وصلت اليه الصناعة العربية القديمة في ظل هذه الدولة ، وكذلك بالنسبة للعمل الاجير فيها (٢٦) .

ب - التطور الرفيع المذهل الذي وصل اليه نظام الري والزراعة في سورية وبلاد الرافدين وهو تطور معروف ولا داعي للامثلة عليه .

ج - التطور العالي في ميداني الزراعة والصناعة يعني تطوراً لأدوات الانتاج ، أولاً ، ويعني ازدياداً في الفعالية الانتاجية وفي الفائض الانتاجي ، ثانياً ، مما يستتبع ، بالضرورة ، تطوراً عالياً في النشاط التجاري ، ثالثاً . وفي الحقيقة كان العرب القدماء في سورية وبلاد الرافدين هم أول الشعوب التي عرفت هذا النشاط ، وقد وسعوه وطوروه واستطاعوا أن يحافظوا على هيمنتهم عليه على المستوى العالمي منذ ذلك الحين ، أي منذ آلاف السنين قبل الميلاد وحتى بداية عصورنا الحديثة في القرن الخامس عشر ، ولنا عودة للحديث عن هذا النشاط ثانية لأهميته .

د - وجود القوانين الناظمة لمختلف أشكال وصيغ المعاملات الاقتصادية ولأمور التنظيم النقابي أو غيره ، مما يعكس مستوى تطور هذه المعاملات ، من جهة ، ومستوى تطور أدواتها ، من جهة أخرى . فكما عالجت قوانين حمورابي في الالف الثاني قبل الميلاد ، على سبيل المثال ، الامور المتعلقة بالزراعات وبالصناعات واتقانها وأجورها ، كما قلنا سابقاً ، فقد عالجت الامور المتعلقة بالتجارة ، من بيع وشراء وعقود واتفاقات والامور المتعلقة بالديون والرهن والاجور والملكية والخلافات والعقوبات الاقتصادية الخ . . . (٢٧) .

هـ - التطور الملموس لكثير من العلوم ، وخاصة الفلك والرياضيات والكيمياء والهندسة . هذا بالإضافة الى تطور الفنون من موسيقى ونحت وغيرها والى تطور البناء . ويكفي أن نذكر بالحدائق المعلقة وبالقنوات والقصور والمعابد والحصون والجسور والاسوار الخ . .

ان النتيجة العامة التي نخرج بها من استيعابنا لهذه الدلائل هي وجود قوى منتجة عربية قديمة في الواقع الاجتماعي في سورية وبلاد الرافدين ذات مستوى متطور عال وفعالية انتاجية كبيرة ، أيضا نسبيا ، أي حسب معطيات العصور التاريخية القديمة وبالمقارنة بينها وبين القوى المنتجة الاخرى خارج بلدان الوطن العربي القديم . ولقد شهد هذا الواقع كما يقول أحد الباحثين الغربيين المعاصرين : « ثورات حقيقية : تكنولوجية واقتصادية واجتماعية وسياسية هي التي جعلت منه قطبا لتطور اقتصادي اجتماعي هام ، وكان ، في غالب الحالات ، وهو السباق في مجال التطور » (٢٨) .

أما بالنسبة لطبيعة القوى المنتجة العربية في الواقع الاجتماعي القديم في سورية وبلاد الرافدين فقد كانت في غالبيتها ذات طابع فردي خاص ، سواء ما تعلق منها بأدوات الانتاج الزراعية أو الصناعية أو الحرفية ، وكانت في قليلها ذات طابع اجتماعي ، كطواحين الماء والسفن والارض ، التي هي موضوع وأداة انتاج في آن واحد ، والرافعات وجميع أدوات الري من سدود وقنوات وغيرها .

٣ - علاقات الانتاج أو الملكية العربية القديمة في سورية وبلاد الرافدين :

إذا كان تواجد القوى المنتجة ذات الطابع الفردي والاستخدام الخاص يفسر تواجد علاقات الملكية الخاصة في الواقع الاجتماعي العربي القديم فان وجود القوى المنتجة ذات الطابع الاجتماعي يفسر تواجد الملكية العامة فيه . لقد عرف هذا الواقع ، إذن ، نوعين من علاقات الملكية : الخاصة والعامة .

بالنسبة للملكية الخاصة ، دلت المكتشفات الاثرية الحديثة على وجودها وعلى نطاق واسع في مختلف أنحاء الوطن العربي القديم ، سواء عند البدو أو عند الحضار وبمختلف المستويات ، الكبيرة والمتوسطة والصغيرة . وان في قيام قوانين أوركا جينا السومرية وقوانين حمورابي البابلية والقوانين الاشورية وغيرها باقرار الاجراءات والعقوبات الكفيلة بحماية هذه الملكية الخاصة وبتحسينها وتطويرها دليلا ناطقا على دورها الهام في الواقع العربي آنذاك (٢٩) .

وضحت هذه القوانين وغيرها من المكتشفات الاثرية الحديثة أن حق الملكية عند العرب القدماء بشكل عام وعند عرب سورية وبلاد الرافدين بشكل خاص كان حقا مقرا ومحترما ، وأنهم عرفوا الملكية الخاصة بنوعيتها المنقولة وغير المنقولة (٣٠) . ولقد انتشرت ملكية الارض الخاصة وعلى نطاق كبير في جميع أنحاء الوطن العربي القديم ، وكانت من أصول مختلفة منها الشراء ، ومنها الوراثة ، ومنها السلطوية ، ومنها ما كان أصله هبة من رؤساء المعابد أو الملوك الذين كانوا يقطعون الارض من أملاكهم الخاصة أو من أملاك الدولة أو من أملاك المعابد ، الوقف ، لمن يشاؤون من الناس . وهذا النوع من الاقطاع

التمليكي المطلق كان معروفا عند جميع ملوك العرب القدماء . وقد أكدت قوانين حمورابي ، على سبيل المثال ، هذا النوع من الاقطاع المطلق ، كما أكدت وجود الملكية الخاصة في شتى حدودها الكبرى والمتوسطة والصغرى عند عرب بابل (٣١) .

لم يكن وجود الملكية الخاصة في مجال الانتاج الحرفي والصناعي والتجاري بأقل منه في مجال الانتاج الزراعي ، فكثرت الورش الصناعية والحرفية الخاصة وازدادت المشاريع التجارية الحرة .

أما بالنسبة لأشكال الملكية التي هيمنت على الواقع الاجتماعي القديم في سورية وبلاد الرافدين فاننا سنراها من خلال معرفتنا لمواطن الخصوصية في هذا الواقع عبر دراستنا لمواطن الخصوصية في الواقع الاجتماعي العربي القديم ككل .

٤ - الخصوصية في الواقع الاجتماعي العربي القديم ونفي ((أسلوب الانتاج الآسيوي)) :

أول عوامل هذه الخصوصية هو العامل التاريخي المتمثل بالقدم ، القدم في وجود التجمعات البشرية ، القدم في المدنية والحضارة العربية التي هي أقدم المدنات والحضارات والاساس لها جميعا (٣٢) . هذا القدم كان يعني ، من جملة ما يعني ، النمو المتواصل للتجربة والخبرة والتراكم المستمر للمعرفة وتطوير الواقع المادي ، الطبيعي والاجتماعي معا ، وازدياد الوعي . هذا القدم كان يعني ، بالنهاية ، التحول النوعي والسبق الحضاري التاريخي ، وبالتالي ، السبق في تطور قوى الانتاج العربية بعنصرها البشري والاداتي ، أي تطور العرب وتطور أدوات انتاجهم . فكانوا الاسبق في معرفة الزراعة وفي تنظيمها وتنظيم شؤون الري ، وكانوا الاسبقين في معرفة الحرف والصناعة والتجارة ، وكانوا الاسبق ، بالتالي ، في معرفة الملكية الخاصة والتقسيم الطبقي ومعرفة الدولة وما تبعها من مؤسسات حكومية وقانونية وشعبية ، وكانوا الاسبق في معرفة تقسيم العمل وتنظيمه وتطوير الانتاج كماً ونوعاً ، وكانوا الاسبق في معرفة العمل الاجير والصراعات والنقابات والثورات الجماهيرية الخ . . .

العامل الثاني في الخصوصية العربية يتعلق بالوضع الجغرافي للوطن العربي ، هذا الوضع الذي كان وما يزال له أكبر التأثير على الواقع العربي الاجتماعي . تجسد ذلك ، بشكل رئيسي ، في ثلاثة معطيات هامة : أولها هو التنوع في البيئة ، حيث يحتوي على البيئة الجبلية والساحلية والصحراوية والسهلية ، مما يفسر ، على سبيل المثال ، تنوع وتكامل اقتصاده ، ويفسر التواجد المستمر للمجتمعات البدوية الى جانب المجتمعات الحضارية فيه .

ثاني المعطيات الجغرافية هو موقع الوطن العربي في وسط القارات الثلاث ، آسيا

وأفريقيا وأوروبا ، وعلى بحار ومحيطات هامة ثلاثة ، المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط وبحر العرب . وتجسدت أهمية هذا الموقع في إبراز الوطن العربي ، قديما وعلى مر العصور ، كشبكة اتصال عالمية هامة ، وبمختلف أشكال ومضامين هذا الاتصال السلمية منها والحربية ، المادية منها والثقافية . ولنقف قليلا عند شكل هام من أشكال هذا الاتصال وهو الشكل التجاري الذي لعب دورا أساسيا في تحديد بنى وعلاقات الواقع الاجتماعي العربي القديم ، بدءا من عرب سومر وانتهاء بعرب شبه الجزيرة العربية ، وذلك من خلال المستوى العالي الذي وصل اليه والذي لم يعرفه أي شعب آخر قديما ووسيطا على وجه الإطلاق . فكما هو معروف فإن العرب قد سيطروا على التجارة العالمية منذ العصور التاريخية القديمة وحتى العصور الحديثة وبالتحديد حتى انجاز الاكتشافات الجغرافية في القرن الخامس عشر الميلادي ، ولنتذكر أن السبب الأساسي لهذه الاكتشافات كان بحث الأوروبيين عن طريق تجارية جديدة إلى الهند ليست تحت سيطرة العرب كوسيلة للأفلات من احتكارهم للتجارة الدولية بين الغرب والشرق .

منذ سومر والتجار المتنقلون في سورية يمارسون ، كما يقول كريم ، « تجارة مزدهرة رابحة في البر والبحر » (٢٣) . وكان التاجر يحصل على قطعة أرض كمكافأة على جهوده التي يبذلها لصالح المجموع في عملية الاستيراد والتصدير (٢٤) . وكان تجار إيبلا في الألف الثالث قبل الميلاد يجوبون البلاد من الأناضول إلى فلسطين ومن ساحل المتوسط إلى الرافدين ، أي كانوا يحتضنون عالم الجهات الأربع آنذاك » (٢٥) . أما النشاط التجاري الداخلي والخارجي الأكادي فقد وصل ذروته ، وإلى درجة لم يشهد لها مثيل في عهد سرجون (٢٦) . وقد أثبتت بعض المستندات الأثرية في آسيا الصغرى أن جماعات من الآشوريين كانوا يتعاطون أعمال السمسرة للاستيراد والتصدير ، وكانوا يديرون شؤونهم كما لو كانوا جمهوريات صغيرة مستقلة (٢٧) ، طبعا مع الاحتفاظ بصلاتهم مع الوطن الأم في بلاد ما بين النهرين (٢٨) .

يستنتج من قوانين حمورابي أنه كان للتجار العرب البابليين وكلاء لهم في بعض فروع المحلات التجارية ، وأنهم كانوا يشكلون أحيانا شركات مساهمة (٢٩) . فكان التاجر الكبير الممول (تامكار) يكتسب الأرباح مع التاجر الصغير (شامالوم) الذي يرتحل مع البضاعة إلى المدن والمناطق البعيدة لبيعها مقابل حصة من الربح . ولكن القسم الأكبر من الأرباح لـ « التامكار » أي للتاجر الكبير الممول (٤٠) ، وقد نظمت هذه القوانين كيفية وشروط التعامل بين التاجر الكبير والصغير بما من شأنه حماية رأس المال التجاري (٤١) .

أما في شبه الجزيرة العربية فقد توزعت المراكز التجارية اليمنية المعينية (١٣٠٠

— ٦٣٠ ق.م) الطريق الممتدة من اليمن الى شمال الحجاز وأيضاً على ضفاف نهر الفرات السفلى . لكن المنطقة الهامة التي كان لها الدور الاساسي في التجارة العالمية خلال القرون التي سبقت ظهور الاسلام كانت منطقة الحجاز ، حيث كانت تمر الطريق التجارية البرية العالمية وتمر بمحاذاتها طريق بحرية عبر البحر الاحمر تنقل فيها البضائع من الهند وجزيرة سيلان وجنوب شرق افريقيا الى البلدان المطلة على البحر الابيض المتوسط . وكان من الطبيعي أن تنشأ في هذه المنطقة مراكز تجارية هامة ، كمكة والطائف ويشرب .

إذا كان عرب بلاد ما بين النهرين وعرب شبه الجزيرة العربية ومصر وراء تطوير التجارة البرية فقد كان العرب الفينيقيون رواد تطوير التجارة البحرية . لقد برزت تقنية الملاحة عندهم وتفوقت على كل تقنية أخرى ما بين القرن الثامن عشر وأواخر القرن الثامن قبل الميلاد . « ان بحثهم عن المواد الخام وعن الاسواق لبيع سلعهم قد دفع بتجارهم الى الامام . فتعاطوها منذ عهد سحيق ، قائمين ، بالإضافة الى مقتضيات ضرورياتهم الخاصة ، بدور السماسرة ، فجنوا الارباح من سلع غيرهم أيضاً التي أخذوا على أنفسهم أمر تصريفها : هكذا سلك الجبيليون مع مصر في الالف الثالث قبل الميلاد ، وهكذا غدت أوغاريت في الالف الثاني قبل الميلاد مستودعا حقيقيا للعالم الايجي » (٤٢) .

انطلقت الحركة التجارية العربية السورية الفينيقية الى قبرص ، حيث الحصول على المنتوجات الزراعية والنحاس ، والى مصر ، حيث اقتضت الضرورة بناء المستودعات والمحطات التجارية ، والى رودس وكريت ومنطقة البحر الاسود وبحر ايجة ، حيث الرصاص والقصدير والذهب والفضة والاسماك المملحة ، ثم الى مالطة وصقلية وسردينية وجزر الباليار . وعبروا بعد ذلك مضيقاً سموه « عمودي ملقارت » ، وهو المضيق الذي أطلق عليه أحفادهم العرب المسلمون الفاتحون لاسبانيا « مضيق جبل طارق » . بعد اجتياز الفينيقيين لهذا المضيق أكملوا مسيرتهم عبر الاطلسي ليصلوا الى ساحل اسبانيا الغربي حيث أسسوا مدينة قادش . وقد تعاونوا مع الاسبانيين على استغلال مناجم الفضة والرصاص والنحاس المتوفرة بكثرة لديهم .

من اسبانيا انطلق الفينيقيون الى بروتونية في فرنسا ثم الى سواحل انكلترا الجنوبية الغنية بالقصدير ، فأطلقوا عليها اسم بريطانيا ، أي بلاد القصدير . ووصلوا الى البلدان الاسكندنافية . بعد ذلك اتجه التجار الفينيقيون ، وتجار صور على وجه التحديد ، الى الساحل الغربي لافريقيا حيث أسسوا مدينة ليكسوس وحيث جعلوها مركزاً لنشاطهم التجاري مع الافارقة . وفي سنة ٨١٤ ق.م أنشأوا مدينة قرطاجة على

ساحل المغرب العربي في تونس ، فسيطرت هذه المدينة على التجارة البحرية غربي المتوسط في أقل من قرن واحد من الزمان فقط .

لم يكتف التجار العرب الفينيقيون بالهيمنة على التجارة في غالبية الوطن العربي ، وخاصة في سورية ومصر وبلاد ما بين النهرين والمغرب العربي ، اذن ، وانما امتدت سيطرتهم الى جميع أنحاء العالم القديم المعروفة آنذاك والممتدة من الهند وايران شرقا الى فرنسا وانكلترا واسبانيا غربا . لقد انتشرت معمراتهم التجارية في جميع سواحل البحر الابيض المتوسط الذي أصبح بفضلهم بحرا عربيا سوريا فينيقيا (٤٢) .

أوردنا كل ذلك لنؤكد المستوى العالي الذي وصلت اليه التجارة في الواقع الاجتماعي العربي القديم عموما وفي واقع سورية وبلاد الرافدين على وجه الخصوص . ونضيف ، زيادة في التأكيد ، أن الصراع من أجل السيطرة على الطريق التجارية في الوطن العربي أصبح منذ ذلك الحين السبب الاساسي ليس للحروب والغزوات الخارجية فقط ، مع الفرس واليونان والرومان والاحباش وغيرهم من الطامعين في بلاد الثروة والخيرات ، وانما كان المحرك الجوهرى للصراع الداخلى بين الدول العربية نفسها ، كما كان الحال ، مثلا ، بالنسبة للصراع بين إيبلا واكاد (٤٤) .

والآن ما الذي نستطيع استنتاجه من ذلك ؟ طبعا الكثير ولكن نكتفي بالاهم :

آ - ان وجود هذا المستوى العالي من النشاط التجاري في الواقع العربي الاجتماعي القديم يعني ، بالضرورة ، وجود مستوى مماثل له على الاقل في الانتاج البضائعي في مجال نشاط الزراعة والحرف والصناعة . وبالفعل فقد كانت هذه الانشطة الاقتصادية في ازدهار مستمر استطاعت معه تغطية حاجة التجار من البضائع الغذائية والحرفية والصناعية . وقد رأينا كيف عكست قوانين حمورابي المستوى المتطور الذي وصلت اليه الحرف والصناعة العربية البابلية والعمل الاجير فيها . وهذا طبيعي وقد توافرت لهذا العمل وللعمل الاجير الرأسمالي عموما كل شروطه : مستوى مناسب من تطور قوى الانتاج ، انتاج بضاعي متطور ، سوق لقوة العمل الحرة ، نفسانية اجتماعية مناسبة لتحول قوة العمل الى بضاعة .

لا يمكن الحديث ، اذن ، عن وجود ضحالة في الانتاج البضائعي في الواقع الاجتماعي العربي القديم ، حيث وجود هذا المستوى العالي في النشاط التجاري ، فمستوى الانتاج البضائعي لا يمكن الا أن ينعكس على مستوى هذا النشاط ان سلبا أو ايجابا . ونذكر هنا أن تقويم مستوى هذا الانتاج ، ان كماً أو نوعاً ، يجب أن ينطلق من معطيات ومنطق العصر آنذاك وليس من معطيات ومنطق عصرنا والا وقعنا في خطأ كبير ، أي كما هو الحال بالنسبة لمستوى قوى الانتاج .

ب - وجود هذا المستوى العالي من النشاط التجاري من قبل أصحاب الملكية الرأسمالية التجارية الخاصة ، الذين كانت الغالبية العظمى من المشاريع التجارية لحساب قطاعهم الخاص الحر ، كان يعني ، بالنتيجة ، وجود برجوازية قوية في الواقع العربي الاجتماعي القديم ، لقد وصل مستواها في فترة الاشوريين ، مثلا ، الى درجة سمحت بتحول قسم منها الى برجوازية مصرفية ، بحيث أن المصارف الخاصة لبعض الافراد كانت تقوم بتمويل بعض التجارة والصناعة مقابل فوائد على قروضها تبلغ ٢٥٪ (٤٥) . في نمو العلاقات الرأسمالية التجارية هذه تكمن احدى أهم معطيات الخصوصية في الواقع العربي القديم . وكان من المفروض ، حسب قوانين التطور التاريخي ، أن يتزامن هذا النمو مع ضهور العلاقات الاقطاعية ، أي أن يكون على حساب تراجع واندحار هذه العلاقات ، لكن ذلك لم يحصل حيث بقيت محتفظة بقوتها ونفوذها . وفي هذا الاحتفاظ تكمن ثانية أهم معطيات الخصوصية في الواقع الاجتماعي العربي القديم .

تحليل ذلك يمكن اختصاره في سببين أساسيين : أولهما ارتباط الاقطاع بالمؤسسات الدينية ذات التأثير الكبير والامتيازات الواسعة ، وثانيهما استمرار وجود المصدر الممول بالاقتاعات الجديدة وهو الغزو والحرب . فالحرب كانت تزود الملك بأراض جديدة ، في حالة الانتصار طبعا ، فيقوم ، كالعادة بالاحتفاظ ببعضها لنفسه ولعائلته كملكية خاصة ، وباقطاع بعضها اقطاعا مطلقا ، أي كملكية خاصة أيضا ، للمقربين منه أو لاعوانه أو كمكافأة لمن يستحق ، وأما المتبقي فكان يوزعه كملكية حيازة على الفلاحين مقابل التزامهم بدفع الربع وبالخدمة العسكرية حين الطلب . والحال هذا نفسه كان يستمر في فترات الاحتلال الاجنبي للوطن العربي القديم ، حيث كان الحاكم الاجنبي يقوم بنفس دور الملك هذا ، أي ملكية الاقتاعات وتوزيعها ، وبالتالي ، تعميق العلاقات الاقطاعية .

من الممكن القول ، انطلاقا من كل ما ذكرناه ، أن البنية الاجتماعية للعرب القدماء ، في سورية وبلاد الرافدين (٥مكرر) ، كانت مؤلفة من الطبقات والفئات الاجتماعية الآتية :

طبقة الاقطاعيين ، طبقة التجار الكبار أو البرجوازية التجارية الكبيرة ، الفئات الوسطى في صفوف الحرفيين والصناعيين والتجار والموظفين والمثقفين والفلاحين وغيرهم ، الفئات الكادحة في صفوف الفلاحين الصغار والحائزين والعمال والاجراء والعبيد الذين كان عملهم وتواجدهم الرئيسي في مجال الخدمة في المنازل والبساتين المحيطة بها ، ولم يمارسوا دورهم كقوة انتاجية اقتصادية كبيرة مباشرة وانما كموضوع للتجارة بالدرجة الاولى .

الصراع الاجتماعي الاساسي الذي كان يدور في الواقع الاجتماعي العربي القديم كان بين العلاقات القطاعية بقيادة ارسقراطية عقارية مدعومة بكهان المعابد وبالتواجدين في السلطة من اصحاب القطاع ، من طرف ، وبين العلاقات الرأسمالية التجارية بقيادة البرجوازية مدعومة بالتواجدين في السلطة من اصحاب المشاريع التجارية ، في الطرف الآخر . الطرفان كانا يتجاذبان السلطة والملك الى أن ترجح كفة أحدهما لفترة محددة يستطيع خلالها الطرف الثاني اعداد نفسه ليكون صاحب الكفة الراجحة في فترة لاحقة ، محددة أيضا ، وهكذا .

واذا كانت هيمنة الفئات القطاعية قد ارتبطت بتعدد الحضارات ، أي المدن – الدول ، فقد ارتبطت هيمنة الفئات البرجوازية التجارية بالوحدة السياسية في دولة مركزية واحدة . ولم تكن دولة سرجون الاكادي وآشور بانيبال الاشوري وحمورابي وهانيبال القرطاجي الا أمثلة واضحة على هذه الدولة البرجوازية الموحدة المركزية .

كان هناك في الواقع الاجتماعي العربي القديم في سورية وبلاد الرافدين ، اذن ، علاقة تزامن وتوازن وصراع بين أسلوبين هما : أسلوب الانتاج القطاعي واسلوب الانتاج الرأسمالي ، بشكله التجاري طبعاً . كان بينهما توازن ديناميكي محدد دون أن يكون لأحد منهما دور مسيطر دائم . وقد بررنا ذلك نظرياً وتاريخياً من خلال معطيات الملموس الخاص لهذا الواقع . وهنا لا بد لنا من ملاحظة هامة وهي أن واقع الوجود الثنائي هذا التمايز لاسلوب الانتاج ، القطاعي والرأسمالي التجاري ، هو مختلف تماماً عن واقع مدلول « القبالة » في نظرية « أسلوب الانتاج الآسيوي » ، والتي تعني وجود « وحدة عضوية غير متميزة لعناصر من العبودية والقطاع والعمل الاجير » (٤٦)، أي أن جوهر الاختلاف متعلق بوجود التمايز أو عدمه .

ثالث المعطيات الجغرافية في خصوصية الوطن العربي هو وجود الانهار فيه واعتماده ، بالتالي ، على الري الاصطناعي النهري . أداة الانتاج هنا ، أي هذا الري ، كانت بالضرورة ، ذات طبيعة اجتماعية سواء من حيث الصنع أو الاستخدام ، وملكيته وبالضرورة أيضا ، يجب أن تكون عامة ومن قبل الدولة بالدات باعتبارها المؤسسة الوحيدة التي كانت تمثل مجموع المواطنين في نظرهم ، ووحدها التي كانت تستطيع القيام بشؤون هذه الوظيفة الاقتصادية الهامة ، سواء من حيث القدرة على الحشد العمالي أو التمويل المادي ، أو التنظيم أو التطوير .

وجود الانهار الكبيرة كان بدون شك عاملاً هاماً في صبغ الواقع العربي القديم بصبغة ما سمي بـ « الثقافة النهرية » (٤٦ مكرر) ، ولكن فقط من حيث التسريع في اغناء وتطوير فعل الزراعة عند العرب وفي معرفتهم بالدولة المركزية وفي تطويرها أيضا . لقد كان عاملاً في تزويد هذه المؤسسة بوظيفة اقتصادية خاصة بها وهامة وهي وظيفة الري

والبناء ، وكان عاملا في ازدياد نسبة ملكية الدولة العامة من الاراضي ، الا أنه من الخطأ الكبير ، نظريا وفعليا ، أن نختزل كل العوامل المادية والروحية الاخرى ، التاريخية والاقتصادية والاجتماعية والجغرافية والثقافية ، في هذا العامل « النهري » ، لنرى من خلاله فقط كل مواصفات الواقع الاجتماعي العربي القديم والوسيط ، كما فعل أصحاب ومؤيدو مقولة « اسلوب الانتاج الاسيوي » .

لم تكن ملكية الدولة لوسائل وأدوات الري ولقسم من الاراضي ومن الانتاج الحرفي والصناعي والتجاري هي الشكل الوحيد للملكية العامة في الواقع الاجتماعي العربي القديم ، بل كان هناك شكل آخر هام جدا وهو المشاعة . ولنا وقفة قصيرة عند هذه المشاعة نعرف من خلالها طبيعتها واختلافها عن « المشاعة الزراعية » أو « المشاعة القروية » (٤٧) التي يعتبرها أصحاب « اسلوب الانتاج الاسيوي » كاحدى السمات الجوهرية لهذا الاسلوب .

عرف العرب القدماء عموما ، في سورية وبلاد الرافدين وفي غيرها من أنحاء الوطن العربي القديم ، نموذجين من نماذج المشاعة المتعددة : النموذج الاول هو النموذج القبلي البدوي الذي ما زال وسيبقى مستمرا طالما وجدت الصحارى ووجدت معها البداوة . المشاعة هنا قبلية بدائية قامت على أساس القرابة ، والارض هنا تأتي أهميتها من كونها مصدر الكلاً والماء ، وبالتالي ، فقد كانت مصدرا غير ثابت يتبدل بنفاذ هذا الكلاً والماء فيها وبرحيل القبيلة الى أرض أخرى . عدم الثبات هذا مضافا الى ضرورة العمل الجماعي في طبيعة الصحراء القاسية والخيفة تفسر الطبيعة الاجتماعية للملكية الارض . ومنذ ذلك الحين تكرر قانون الصحراء المعروف والذي أكدته الاسلام : مشاعة الماء والكلاً والنار . أما فيما عدا ذلك فقد كان من ضمن الملكية الخاصة للبدوي ، كالخيمة والادوات الحرفية البسيطة والحيوانات المدجنة وغيرها .

الاقتصاد في المشاعة البدوية مغلوق ، أي انه لسد حاجات القبيلة بالدرجة الاولى ، ولو وجد الفائض الانتاجي لكان محدودا ، أو لكانت التجارة الناشئة عنه ضيقة على أساس المقايضة ليس الا . اتصف هذا النموذج من المشاعات بالبطء في التطور الى حد الثبات والبقاء دون مستوى المدنية والتحضر . والقانون فيها كان قانون العادات والتقاليد .

نموذج المشاعة القبلية البدوية هذا هو النموذج المثالي للمشاعة المعنية في « اسلوب الانتاج الاسيوي » ، أنه يحمل كل مواصفاتها الاساسية (٤٨) : التجمع على أساس القرابة ، غياب الملكية الخاصة للارض ، الاقتصاد الطبيعي المغلق ، الطابع الركودي للنشاط الاقتصادي ولكل نمط الحياة ، سيطرة العادات والتقاليد .

النموذج الثاني للمشاعة عند عرب سورية وبلاد الرافدين القدماء كان النموذج التعاوني الذي انتشر بشكل خاص عند عرب سومر في فترة دولتهم الاولى . ولنقف قليلا عند مشاعات سومر التي لم تكن سوى معابدها الدينية . لم يكن المعبد يعني آنذاك مكانا للعبادة وتقديم الذبائح ، وحسب ، بل كان يعني مشغلا أيضا وبالمضمون الحديث لكلمة مشغل اليوم . ففعل « عبد » الذي اشتقت منه كلمة « معبد » كان يعني في جميع اللهجات العربية القديمة « عمل » و « اشتغل » . وهكذا فان معابد سومر كانت مشاغل انتاجية وهياكل دينية في آن واحد ، وقد توزعت على أساس السكن جميع مواطني سومر والجوار (٤٩) .

كان كل معبد « يهيمن على ملكية الارض بهيئة امانة أو وديعة لجميع المواطنين » ، كما يقول كريم (٥٠) ، وكذلك الامر بالنسبة لجميع أدوات الانتاج الاخرى . والارض كانت مقسمة الى ثلاثة أقسام : قسم مخصص للتوزيع على الاعضاء لسد حاجاتهم ، وقسم مخصص لصالح المجموع لسد نفقات المعبد ، وكان الفائض منه يوزع كحصة منتظمة على الاعضاء ، وقسم ثالث كان أيضا لصالح المجموع ولكنه للمؤونة الاحتياطية . وكل عضو في المعبد كان يضع مهارته في التخصص في حرفة أو تجارة ما لخدمة مجموع المعبد . وكان الاعضاء المواطنون عندما يعملون ينتظمون في جماعات وتقابات . يقول هويل : « كل مواطن سواء أكان الكاهن أم التاجر أم المهني كان في الواقع فلاحا يعمل في قطعه لتأمين قوته وقوت المتوجب عليه اعالتهم . وبعد البذر وجمع الحصاد يبقى متسع كبير من الوقت لتطوير المهارات الخاصة واستغلالها » (٥١) ، أي أنه كان هناك المجال ، بالإضافة الى العمل الجماعي ، للعمل الفردي المتنوع ، وكان الفائض مادة لتجارة ناجحة ، والتاجر الناجح كان يكافأ باعطائه قطعة ارض ، كما قلنا سابقا ، مديرو المعابد كانوا وكلاء الملك الذي هو وكيل الله ، وكان لهؤلاء المديرين ، الذين توضعوا على رأس تنظيم العمل والانتاج والتوزيع والحقوق والواجبات وشؤون الادارة عموما ، دور سياسي بارز في شؤون الحاضرة ، ولعلهم ، كما يقول كريم ، « كانوا ينتخبون من المواطنين الاحرار في مدينتهم » (٥٢) .

نستطيع الاستنتاج بسهولة أن مشاعات سومر التعاونية هذه لم تكن تحمل من مواصفات المشاعة في « أسلوب الانتاج الآسيوي » سوى صفة واحدة هي غياب ملكية الارض الخاصة ، وتختلف عنها في جميع المواصفات الاخرى : فالتجمع فيها على أساس المكان والجوار وليس القرابة ، الانتاج البضاعي فيها متنوع متطور بحيث يسمح بوجود السوق والتجارة المزدهرة (٥٣) ، أي أن اقتصادها لم يكن طبيعيا مغلقا ، أما القوانين فيها فلم تكن العادات والتقاليد ، وانما القوانين المتطورة المكتوبة والتي كانت أول قوانين في العالم (٥٤) .

وإذا عرفنا أن المشاعة البدائية ، التي هي التشكيلة أو المرحلة الاولى في تطور تاريخ البشرية ، تحمل نفس المواصفات الاساسية المذكورة للمشاعة في « أسلوب الانتاج الآسيوي » والتي هي بعيدة كل البعد ، كما رأينا ، عن مواصفات مشاعات سومر ، عرفنا أن هذه المشاعات لا يمكن اعتبارها ، من أي منطلق كان ، كمشاعات بدائية خاصة اذا أدركنا المستوى العالي من التنظيم الذي ساد فيها والذي لا يمكن الا أن يكون انعكاسا لمستوى عال في الانتاج وقواه ، لقد كانت كما يقول فرانكفورت : « جهدا تعاونيا منظما الى أبعد دقائق التنظيم » (٥٥) . وان الملكية العامة فيها بالإضافة الى التنظيم المتطور وتحقيق العدالة والمساواة ، نسبيا بالطبع ، قد دفعت بكثير من الباحثين ، ومنهم كريم ودافيد و فرانكفورت ، الى تأكيد الوجود الاشتراكي في سومر منذ الالف الثالث قبل الميلاد (٥٦) .

ان الحديث عن وجود مشاعات خارج هذين النموذجين في الواقع الاجتماعي العربي القديم في سورية وبلاد الرافدين ، كالمشاعات « الآسيوية » ، « الزراعية » أو « القروية » ، هو ضرب من الخيال والوهم ، الا اذا اعتبرنا أن وجود ظاهرة حيازة الارض بهذا القدر أو ذاك كاف وحده للبرهان على وجود هذه المشاعات . يجب أن نعرف هنا أن هذه الحيازة قد تواجدت مع الملكية الخاصة للارض وللمشروع الاقتصادي في شتى ميادينه المختلفة عموما ، ومع المستوى العالي في تطور قوى وفعالية الانتاج ، ومع سيادة القانون والتجمع على أساس الجوار والعمل ، ومع التطور في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشكل عام ، والذي وصل حدا كبيرا من المدنية والتحضر في جميع مجالات الحياة المتنوعة . ويجب أن ننتبه الى حقيقة أخرى هامة وهي أن الفروق بين حيازة الارض وبين الملكية الخاصة لها ، عمليا ، كانت ثانوية جدا ، فالحائز على الارض له الحق في التصرف بها كالمالك لها تماما فيما عدا حق البيع فقط .

إذا أضفنا حقيقة انتفاء وجود نموذج المشاعات « الآسيوية » في الواقع الاجتماعي العربي القديم في سورية وبلاد الرافدين الى ما سبقه من معطيات تاريخية بينت وجود الملكية الخاصة للارض ولغيرها ، وأكدت تواجد العلاقات الاقطاعية والرأسمالية التجارية المتمايزة والمتصارعة ، ووجود المستوى العالي من تطور القوى المنتجة ، وبالتالي ، ارتفاع مستوى الفعالية الانتاجية في شتى الميادين الاقتصادية ، الزراعية والحرفية والصناعية والتجارية ، وما نتج عنه من مدنية وحضارة شملت جميع عوالم الحياة المادية والروحية ، فكانت الام والاساس لكل حضارات العالم ، فاننا نكون قد برهنا على انتفاء وجود معظم معطيات « أسلوب الانتاج الآسيوي » في هذا الواقع . ولا يبقى علينا سوى مهمة مناقشة معطى آخر واحد فقط هو الدولة « الآسيوية » ذات الصفة الدينية والمدنية المالكة الحاكمة والمركزية المستبدة ، والتي هي فوق كل الطبقات ،

والسؤال الآن : ما هو مدى انسجام مواصفات الدولة هذه مع مواصفات الدولة في الواقع الاجتماعي العربي القديم في سورية وبلاد الرافدين ؟

هـ - الدولة في الواقع الاجتماعي العربي القديم في سورية وبلاد الرافدين :

انطلاقاً من قناعتهم بهيمنة ما يسمى بـ « الثقافة النهرية » في الواقع الاجتماعي العربي القديم فإن مؤيدي « أسلوب الانتاج الآسيوي » قد أكدوا اتصاف الدولة فيه بكل مواصفاتها المرتبطة بهيمنة هذه الثقافة وهذا الأسلوب ، وخاصة من حيث ملكيتها للأرض ولوظيفة الري ومن حيث ارتباطها بالدين واتصافها بالاستبداد . وقبل البدء بالحديث عن الدولة العربية في سورية وبلاد الرافدين في العصور القديمة نرى من المفيد أن ثلثت النظر هنا الى أن مقولة « الثقافة النهرية » بشكل عام هي مقولة بعيدة عن العلمية وتتناقض مع قوانين حركة التطور التاريخي ، وذلك من زاوية اعتمادها على العامل الجغرافي ، وبالتحديد على الجزء « النهرية » فيه ، كعامل وحيد في تحديد الثقافة لهذا الشعب أو ذاك ، وإهمالها لبقية العوامل الأخرى ، الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية والفكرية وغيرها . ان العامل « النهرية » وحده لا يستطيع أن يخلق خصوصية ثقافية ولكنه عامل من جملة العوامل الأخرى في تحديد طبيعة وبنية الدولة . ونعود الى الدولة العربية القديمة عند عرب سورية وبلاد الرافدين .

لا شك أن ملكية الدولة عندهم لأدوات ووسائل الري الاصطناعي قد ساهمت ، بالإضافة الى أسباب ذكرناها سابقاً (٥٧) ، في ازدياد نسبة ملكيتها العامة من الأراضي . ولكن علينا أن ننتبه الى ضرورة التمييز ما بين ملكية الملك وأعوانه وأقربائه ومقربيه للأرض أو للمشروع الحرفي والصناعي والتجاري وغيره على وجه العموم ، والتي هي ملكية خاصة بحثة كغيرها من الملكيات الخاصة تماماً في الواقع الاجتماعي العربي القديم في سورية وبلاد الرافدين . وبين الملكية العامة للدولة باعتبارها تمثل مصلحة جميع مواطنيها الذين هم المالكون الحقيقيون غير المباشرين لها . وكان على الدولة مهمة المحافظة على استمرار مستوى ملكيتها العامة هذه في حدود معينة كفيلة بتزويدها بالامكانيات اللازمة لقيامها بوظيفتها الاقتصادية والحربية ، فالأولى تتطلب حشداً عمالياً للبناء وكادراً إدارياً للتنظيم ورصيдаً مالياً للتمويل ، والثانية تتطلب حشداً للقوة الدفاعية والهجومية ، وكلاهما يستلزم الاقطاعات اللازمة الكفيلة بتأمين الحشد البشري والمالي معاً ، حيث أن عملية الحشد كانت تتم من خلال قيام الدولة ، ممثلة بالملك ، باقطاع الأراضي ، كحيازة ، الى من يلتزم بالقيام بالخدمة العسكرية وقت الطلب والحاجة ، ويتكفل بتقديم الريع الذي كان أحد الموارد الأساسية لخزينة الدولة .

ويجب التأكيد على أن تواجد الملكيتين المذكورتين في الدولة العربية القديمة في

سورية وبلاد الرافدين لم تكن لتحدد وحدها طابعها الطبقي ، فهي لم تكن مؤسسة فوق المجتمع ومستقلة عن واقعها ، بل كانت جزءا هاما منه تتحدد ، كغيرها من الاجزاء ، بهوية العلاقات الانتاجية السائدة فيه في هذه المرحلة أو تلك ، وتحتوي ما تحتويه من طبقات وفئات اجتماعية . ان وجود العلاقات الاقطاعية والراسمالية التجارية المتميزة والمتصارعة في هذا الواقع قد انعكس على طبيعة وبنية الدولة فيه ، فتواجد فيها الاقطاعيون الى جانب الراسماليين التجاريين ، وانعكست صراعاتهم ، بأسبابها ونتائجها ، على المنازعات الداخلية فيها ، من جهة ، وعلى تحديد هويتها العامة ، من جهة أخرى . فكانت هويتها حسب العلاقات الانتاجية المهيمنة في هذه الفترة الزمنية أو تلك ، تارة راسمالية تجارية كما هو الحال في دول سرجون وحمورابي وآشور بانيبال ونبوخذ نصر ، وتارة اقطاعية ، كما هو الحال في دول جميع الفترات التي سبقت قيام هذه الدول الراسمالية والتي شهدت سيطرة كهان المعابد الاقطاعيون بشكل خاص . هذا وان طبيعة الدولة العربية القديمة في سورية وبلاد الرافدين ، اقطاعية كانت أم راسمالية تجارية ، لا يمكن الا أن تنعكس على قطاعات الملكية العامة فيها ، بحيث يخدم في النتيجة ، مثل غيره من القطاعات ، مصالح الفئة المهيمنة ، مما ينعكس ، بالضرورة ، على طبيعة علاقات الدولة ليس مع الفلاحين الحائزين على الاقطاعات ولا مع عمال الورش الحرفية والصناعية فقط ، وانما مع جميع طبقات وفئات المجتمع .

لم تكن الدولة العربية القديمة في سورية وبلاد الرافدين ، وبمختلف هويتها وبنيتها الاجتماعية ، لتتوانى عن استخدام سلطتها الدينية في توطيد سلطتها المدنية ، الا أن تأثير هذه السلطة في البنى التحتية كان ثانويا جدا ، على عكس ما يؤكد مؤيدو « أسلوب الانتاج الآسيوي » إذ أن مضمون تمتع الملك ، باعتباره الها أو وكيله ، بملكية الكون الارضي ، بما فيه من أرض وبشر ومادة وروح ، كان مضمونا مجردا نظريا لم يرافقه الا بترجمة ثانوية جدا على أرض الواقع الاجتماعي ، حيث بقي التموضع الملموس في عملية الانتاج العامل الاساسي في تحديد المالك والمملوك والملكية . تماما كما هو الحال مع فكرة الملكية الالهية في يومنا هذا والتي هي امتداد تاريخي لفكرة الملكية الالهية في يومنا هذا والتي هي امتداد تاريخي لفكرة الملكية الالهية القديمة هذه ، فله ملك السموات والارض ، لكن الملكية الملموسة في الواقع الارضي لاصحابها المباشرين ، أفرادا كانوا أم جماعات أم دولا .

أما بالنسبة للسلطة فان الصفة الدينية الالهية للملك قد لعبت دورا أساسيا في توطيده ولكن ليس بصفاتها الاستبدادية . فاذا عرفنا أن الصفة الدينية الالهية هذه قد اقترنت عند العرب القدماء بقيم الحكمة والعدل والمساواة والرحمة ومحاربة الظلم ومناصرة الضعفاء والفقراء (٥٧ مكرر) ، الى جانب اقترانها بالقيم الاخرى كالقوة والقدرة ،

أدركنا أن اتصاف الملك بها يعني اتصافه بقيمها هذه ، مما يعني ، بالنتيجة ، التزامه والتزام دولته بالقيام بإجراءات العدل والمساواة والحرية . وندرك بناء عليه أن الصفة الدينية قد لعبت ، على عكس ما يعتقده مؤيدو « أسلوب الانتاج الآسيوي » ، دورا أساسيا في وجود الحرية ، النسبية دائما ، في الواقع الاجتماعي العربي القديم . هذا وإن أية دراسة للحرية عند العرب القدماء ، النظرية والممارسة ، تؤكد أنهم أول من عرفوها وطوروها ومارسوها بمختلف أشكالها ومضامينها (٥٨) . وإن المقارنة الموجزة الآتية بين وضع الحرية عند العرب الفينيقيين وعند اليونان تبرهن على هذه الحقيقة التاريخية .

الجمعية الوطنية في قرطاجة ، أعظم مدن هؤلاء العرب ومنافسة روما على زعامة البحر الأبيض المتوسط ، قد ضمت في صفوفها جميع أهلها بدون استثناء (٥٩) ، لأن ديمقراطية العرب الفينيقيين كانت ضد أي استثناء طبقي أو عرقي . بينما الجمعية الوطنية الاثينية (الاكليزيا) حرمت على العبيد والمرأة وجميع العاملين بيدهم وكل من كان من أصل غير أغريقي ، لأن ديمقراطية اليونان حرمت هؤلاء من حق المواطنة ، وبالتالي من جميع حقوقهم المدنية والسياسية (٦٠) . والجمعية الوطنية في قرطاجة هي التي كانت تنتخب مجلس الشيوخ المكون من ثلاثمائة عضو من أهل المدينة الكبار ، وهي التي كان لها الحق في قبول أو رفض قراراته (٦١) ، بينما كان أعضاء مجلس الشيوخ في أثينا يختارون بالقرعة وبالدور من سجل الموظفين (٦٢) . وقد وصف أرسطوطاليس دستور قرطاجة بأنه « أرقى من سائر دساتير العالم في كثير من نواحيه » (٦٣) .

ولم تكن ديمقراطية العرب الفينيقيين هي الوحيدة التي سبقت ديمقراطية اليونان هذه الحقيقة يؤكدها اطلاع بسيط على إجراءات دولة أوركا جينا السومري ، الذي كان يفتخر منذ الألف الثالث قبل الميلاد بأنه « وهب شعبه الحرية » (٦٤) ، وعلى إجراءات سرجون (شيروكين) الأكادي في الألف الثالث قبل الميلاد أيضا ، وعلى قوانين وإجراءات حمورابي في الألف الثاني قبل الميلاد ، والتي كانت في معظمها ، ونسبيا دائما بالطبع ، ضد الظلم الاجتماعي ولصالح قيم العدل والحرية والمساواة (٦٥)

مما تقدم نستطيع التمييز وبالتالي التأكيد على نفي وجود ظاهرة الاستبداد كطابع مميز للدولة العربية القديمة في سورية وبلاد الرافدين . ونحن إذ نذكر بأن هذه الظاهرة ذات وجود نسبي ، بالنسبة لجميع دول العالم وعلى مرّ العصور والازمنة ، فإننا نؤكد أيضا على أن هذا الوجود في مؤسسات الدولة العربية القديمة كان في أضعف وأصفر نسبه ، وخاصة إذا ما قورن مع وجودها في بقية دول العالم .

الخاتمة :

بعد تقديمنا للمعطيات التي تنفي اتصاف الدولة في الواقع الاجتماعي العربي القديم في سورية وبلاد الرافدين بمواصفات الدولة « الآسيوية » الاستبدادية ، دولة « أسلوب الانتاج الآسيوي » ، نكون قد قدمنا جميع الحقائق التاريخية التي تدحض وجود هذا الاسلوب فيه من جهة ، وتؤكد خصوصيته الحضارية ، من جهة أخرى .

أهم مكونات هذه الخصوصية قد تمثل بقدم الحضارة العربية التي سبقت جميع حضارات العالم القديم بآلاف السنين والتي كانت أساسا لها جميعا في شتى ميادين الحياة الانسانية المادية والروحية . ان الأساس العروبي لهذه الحضارات التي أتت كلها من الشرق هو الذي دفع الباحث الفرنسي المعروف بيير روسي الى القول : « يجب علينا أن نعرف العروبة كثقافة الشرق الوحيدة » (٦٦) .

بناء على ما تقدم ، ومن منظور علمي موضوعي بحث ، لا يجوز مطلقا وضع الواقع الاجتماعي العربي ذي المستوى الحضاري العالي على مستوى واحد مع أي واقع آخر متخلف سواء تحت مظلة « أسلوب الانتاج الآسيوي » المقترن وجوده بوجود التخلف والبربرية والاستبداد ، أو تحت مظلة واقع المجتمعات « ما قبل الرأسمالية في آسيا وأفريقيا وأمريكا ما قبل كولومبس » (٦٧) المتضمن تناقضا صارخا مع قانون العلاقة الجدلية ما بين الخاص والعام ، وذلك من خلال تجاوزه لخصوصية هذه المجتمعات التي تؤكد اختلاف واحدتها عن الآخر ، وخاصة ما تعلق منها بالخصوصية العربية القومية المتميزة للوطن العربي القديم ، سواء على المستوى الواقع الانتاجي المادي أو على مستوى الوعي الاجتماعي ، والتي بها وحدها نلج أبواب معرفته الحقيقية التي غابت طويلا في جهل الكثير من الدراسات الحديثة والمعاصرة .

* * *

مراجع البحث

- (١) راجع يوري ف. كاتشانفسكي ، عبودية ، اقطاعية ، ام أسلوب انتاج آسيوي ، موسكو ١٩٧١ ، ترجمة د. عارف دليلا ، الطبعة الاولى ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ص ٢٠ .
- (٢) انظر طيب التيريني ، الفكر العربي في بواكيره وآفاقه الاولى ، الطبعة الاولى ، دار دمشق دمشق ، ١٩٨٢ ، ص ٨٧-٨٩ .
- (٣) كاتشانفسكي ، المصدر السابق ، ص ١٤٠ .
- (٤) نفس المصدر .
- (٥) استخدم شارل بارن هذا التعبير في دراسته: « ما قبل التاريخ في حوض البحر الابيض المتوسط واسلوب الانتاج الآسيوي » ، وذلك في مجلة : . 1966 , Juil . *la Pensées* ، وقصد به تلك العلاقات العبودية التي تربط كافة الجماهير المنتجة بالدولة في مجتمعات الثقافة النهرية .
- (٦) كاتشانفسكي ، ص ١٤٦ .
- (٧) راجع كتاب : الماركسية والتراث العربي الاسلامي ، تأليف مجموعة باحثين ، الطبعة الثانية ، دار الحداثة ، بيروت ، ١٩٨٢ ، وراجع ايضا كتاب : نمط الانتاج الآسيوي وواقع المجتمعات العربية ، تأليف مجموعة باحثين ، دار الكلمة ، بيروت ، ١٩٨٤ ، وهو نشر لباحث ندوة حول نفس موضوع عنوان الكتاب .
- (٨) راجع كاتشانفسكي ، المصدر السابق ، ص ١٤٦ - ١٥١ و ١٩٥ - ٢١٢ و ص ٢٤٩ - ٢٥٧ .
- (٩) انظر موسوعة الهلال الاشتراكية ، الطبعة الاولى ، دار الهلال ، ١٩٧٠ ، ص ٤٨ .
- (١٠) ف. كيللي وم. كوفالزون ، المادية التاريخية ، موسكو ، ترجمة أحمد داوود ، الطبعة الثانية دار الجماهير ، دمشق ، ١٩٧٠ ، ص ٤ .
- (١١) راجع نفس المصدر ، ص ٨٤ و ٢٩٦ - ٣٣٣ .
- (١٢) انظر مداخلتنا على بحث الدكتور طيب التيريني الذي قدمه في الندوة الفكرية حول الحرية والتي نشرت في كتاب بعنوان : الندوة الفكرية الثانية حول الحرية ، حزب البعث العربي الاشتراكي ، القطر العربي السوري ، القيادة القطرية ، مكتب الاعداد الحزبي القطري ، دار البعث ، دمشق ، ١٩٨٦ ، والمداخلة في ص ٤٠ - ٤٢ .
- (١٣) كيللي وكوفالزون ، المصدر السابق ، ص ١٣٠ .
- (١٤) نفس المصدر ، ص ١٣١ .
- (١٥) نفس المصدر ، ص ١٢٣ .
- (١٦) طابعها الفردي أي من كون تقنياتها معتمدة على التشغيل الفردي لها ، لكن ظروف الحياة القاسية هي التي سببت استخدامها جماعيا .
- (١٧) انظر بير دوسي ، مدينة ايزيس أو التاريخ الحقيقي للعرب ، ترجمة فريد جحا ، منشورات وزارة التعليم العالي ، دمشق ، ١٩٨٠ ، ص ١٢ - ٦٦ .
- (١٨) حول البرهان على عروبة السومريين التي نجح الاستعماريون والجهلة في حجبها طويلا راجع: أحمد داوود ، تاريخ سورية القديم ، تصحيح وتحرير ، دار المستقبل ، دمشق ، ١٩٨٦ ، ص ١٩٩ - ٢٨٨ ، وانظر : محمد أسعد طلس ، تاريخ العرب ، المجلد الاول ، الطبعة الثانية ، دار الاندلس ، ١٩٧٩ ، ص ١٥ .
- (١٩) ان جميع المصادر التاريخية القديمة وجميع المدونات الحديثة تؤكد عروبة البربر التي لم تكن مثار التشكيك الا في فترة الاستعمار الفرنسي لدول المغرب العربي بهدف التفرقة وعزل البربر واستغلالهم لصالح ترسيخ وجود هذا الاستعمار في المنطقة ، انظر ، على سبيل المثال ، محمد عابد الجابري ، « يقظة الوعي العربي في المغرب ، مساهمة في نقد السوسيولوجيا الاستعمارية » (في كتاب تطور الوعي القومي في المغرب العربي ، مجموعة

- وملكية الاراضي في الاسلام ، دار الحدادنة ، بيروت ، ١٩٨٢ ، ص ٥ - ٤٨ .
- (٣١) راجع فرح ، تاريخ الفلاحين ... ، ص ٣٠١ .
- (٣٢) انظر روسي ، المصدر السابق ، ص ١٤-٣٦ وانظر ديورانت ، المصدر السابق ، المقدمة ، ص ٩ - ١٠ ، وراجع : Khaldi, op. cit.
- (٣٣) صمويل كريم ، من ألواح سومر ، ترجمة طه باقر ، مؤسسة فرانكلين للطباعة ، مؤسسة الخانجي ، القاهرة ، وبدون تاريخ ، ص ١٠٧ .
- (٣٤) انظر هنري فرانكفورت ، فجر الحضارة في الشرق الأدنى ، ترجمة ميخائيل خوري ، دار الحياة ، بيروت ، ١٩٥٩ ، ص ٨٢ وداوود ، المصدر السابق ، ص ٢٤٦ .
- (٣٥) عفيف بهنسي ، وثائق ايبلا ، دمشق ١٩٨٤ ص ٢٨ .
- (٣٦) فرح ، تاريخ الفلاحين ... ص ٢٥٥ .
- (٣٧) أندريه ايمار وجانين أوبوايه ، تاريخ الحضارات العام ، الجزء الاول ، الشرق واليونان القديمة ، ترجمة مزيد م. داغر وفؤاد ج. أوريحان ، الطبعة الثانية ، منشورات عويدات ، بيروت ، ١٩٨٦ ، ص ١٥٨ .
- (٣٨) نفس المصدر .
- (٣٩) فرح ، تاريخ الفلاحين ... ، ص ٣٠٢ .
- (٤٠) المواد ٩٩ - ١٠٦ من شريعة حمورابي ، انظر نفس المصدر ، ص ٢٠٢ و ٢٧٧ - ٢٧٨ .
- (٤١) نفس المصدر ، وانظر عيد مرعي ، « التاجر ونشاطاته في العصر البابلي القديم » (مجلة دراسات تاريخية ، دمشق ، العدد ٢٣ و ٢٤ ١٩٨٦ ، ص ١٣٨ - ١٥٧) .
- (٤٢) ايمار وأوبوايه ، المصدر السابق ، ص ٢٥٨ .
- (٤٣) راجع فرح ، تاريخ الفلاحين ... ص ٢٨٤ - ٣٩٠ .
- (٤٤) بهنسي ، المصدر السابق ، ص ٢٩ .
- (٤٥) ديورانت ، المصدر السابق ، ص ٢٨٠ .
- (٤٥ مكرر) راجع فرح ، تاريخ الفلاحين ... ص ٢١٩ - ٤٠٣ وانظر لنفس المؤلف : « العلاقات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة ما بين النهرين
- باحثين ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٦ ، ص ٣٣ - ٦٨) .
- (٢٠) كيللي وكو فالزون ، المصدر السابق ص ٥٢ .
- (٢١) راجع ول ديورانت ، قصة الحضارة ، الجزء الثاني من المجلد الاول ، ترجمة محمد بدوان ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، ١٩٧١ ، ص ٢٤ .
- (٢٢) نفس المصدر .
- (٢٣) نفس المصدر ، ص ٢٨٠ .
- (٢٤) ايفلين كلنيكل - براندت ، رحلة الى بابل القديمة ، ترجمة زهدي الداوودي ، دار الجليل ، دمشق ، ١٩٨٤ ، ص ٨٩ - ١٠٣ .
- (٢٥) نفس المصدر ، ص ٢٠٢ .
- (٢٦) راجع هذه القوانين في المجلد الاول من كتاب نعيم فرح ، تاريخ الفلاحين في الوطن العربي دار البعث ، دمشق ، بدون تاريخ ، ص ٦٦٣ - ٦٩٧ .
- (٢٧) نفس المصدر .
- (٢٨) انه الباحث الايطالي ماريو ليفراني . انظر : Tarif Khaldi (Ed.) Lande Tenure and Iransformation in the Midlle East , Beirut , A.U.B. 1984 .
- انظر ملخص مسعود ضاهر في مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، العدد ٧٦ ، ١٩٨٥ ، ص ١٦١ - ١٦٧ ، وملخص نقولا زيادة في (مجلة الوحدة ، باريس ، العدد ١٢ ، ١٩٨٥ ، ص ١٤١ - ١٥١) .
- (٢٩) راجع فرح ، المصدر السابق ، ص ٦٦٣ - ٧١٦ ، ولنفس المؤلف ، التاريخ القديم وما قبله ، مطبعة ابن حيان ، دمشق ، ١٩٨١ ، ص ٣٩١ - ٣٤٥ .
- (٣٠) فرح ، تاريخ الفلاحين ... ص ٧٦ - ٨١ و ص ١٠١ و ١١٣ - ١١٤ و ٢٠٢ - ٢١٢ و ٢٦٧ - ٢٦٩ و ٢٩٠ - ٢٩٦ و ٣٠٠ - ٣١٣ و ٤٠٤ - ٤١٠ ، وانظر الباحثين القدمين الى الندوة من قبل د. عيد مرعي ود. فيصل عبد الله ، وانظر محمد علي نصر الله ، تطور نظام

- السورية » (مجلة دراسات تاريخية ، دمشق العدد ٢٣ - ٢٤ ، ص ١٠٣ - ١٣٧ والعدد ٢٥ - ٢٦ ، ص ٨٠ - ١١١) .
- (٤٦) كاشانفسكي ، المصدر السابق ، ص ١٤٠ .
- (٤٦مكرر) انظر لاحقا ، ص ٢٤ .
- (٤٧) تيزيني ، المصدر السابق ، ص ٨٧-٨٩ .
- (٤٨) كاشانفسكي ، المصدر السابق ، ص ١٨٠ - ١٩٤ .
- (٤٩) فرانكفورت ، المصدر السابق ، ص ٨٥ .
- (٥٠) كريم ، المصدر السابق ، ص ١٠٦ .
- (٥١) ب. هويل ، (مجلة الانسان ، عدد ١٤٤ ، ١٩٤٧) .
- (٥٢) كريم ، المصدر السابق ، ص ١٠٦ .
- (٥٣) نفس المصدر ، ص ١٠٧ .
- (٥٤) نفس المصدر ، ص ١١٥-١٢٢ ، وفرح ، تاريخ الفلاحين ... ، ص ٢٦٠ - ٢٦٩ .
- (٥٥) فرانكفورت ، المصدر السابق ، ص ٧٢ .
- (٥٦) انظر كريم ، المصدر السابق ، ص ١٠٦ وم. دافيد (مجلة تاريخ الحقوق) ، جزء ١٤ ، ص ٣-٤ ، وفرانكفورت ، المصدر السابق ، ص ٨١ .
- (٥٧) انظر سابقا .
- (٥٧مكرر) راجع بحثنا التقديم الى الندوة الفكرية الثانية حول الحرية ، والذي كان بعنوان : « الحرية في التاريخ العربي القديم » ، نفس المعطيات السابقة ، ص ٥٣ - ٨٣ .
- (٥٨) نفس المصدر .
- (٥٩) انظر ديورانت ، قصة الحضارة ، الجزء الاول من المجلد الثالث ، ترجمة محمد بدران جامعة الدول العربية ، القاهرة ، دون تاريخ ص ٩١ .
- (٦٠) نفس المصدر ، الجزء الثاني من المجلد الثاني الكتاب الثالث ، ترجمة محمد بدران ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، بدون تاريخ ، ص ٢١-٢٣ وص ٦٣ - ٦٤ ، وانظر مجموعة مؤلفين ، تاريخ الفكر السياسي ، ترجمة علي مقلد ، الطبعة الثانية ، الدار العالمية للنشر ، بيروت ، ١٩٨٣ ، ص ١٢-٢١ .
- (٦١) ديورانت ، المصدر السابق ، الجزء الاول من المجلد الثالث ، نفس المعطيات السابقة ، ص ٩١ .
- (٦٢) نفس المصدر ، الجزء الثاني من المجلد الثاني ، نفس المعطيات السابقة ، ص ٢٥ - ٢٦ .
- (٦٣) نفس المصدر ، الجزء الاول من المجلد الثالث نفس المعطيات السابقة ، ص ٩١ .
- (٦٤) نفس المصدر ، الجزء الثاني من المجلد الاول نفس المعطيات السابقة ، ص ١٧ .
- (٦٥) راجع داوود ، المصدر السابق ، ص ٢٧٤ - ٣٨١ .
- (٦٦) بيير روسي ، المصدر السابق ، ص ٣٤ .
- (٦٧) كاشانفسكي ، المصدر السابق ، حيث تتردد هذه المقولة باستمرار .



توصيات الندوة

وفي ختام أعمال الندوة ، ونتيجة الحوار وتعبيراً عما دار فيها من مداولات ، رأى المشاركون أن يتقدموا بالتوصيات التالية :

- ١ - طبع البحوث ونشرها وتوزيعها على أقسام التاريخ في الجامعات العربية .
- ٢ - تسير سبل الافادة من مكتبة لجنة كتابة تاريخ العرب في جامعة دمشق للمؤرخين والباحثين العرب، أياً كانت مواطن عملهم ، بعد تجهيزها بكل ما يساعد على تعميق الدراسات ، من مصادر ومراجع ، عربية وأجنبية ، ومن أجهزة مكتبية حديثة .
- ٣ - متابعة عقد الندوات العلمية المتخصصة وجعلها دورية ، وتوسيعها بقدر الامكان .
- ٤ - أن يكون محور الندوات القادمة « البنى الاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي ، في عصوره المختلفة » .
- ٥ - تيسير مشاركة المؤرخين في الندوات والمؤتمرات العربية والدولية التي تتصل أعمالها بالتاريخ العربي وتوسيعها .
- ٦ - التمني على الجهات المسؤولة والمختصة في القطر العربي السوري انشاء المركز العلمي للدراسات والبحوث التاريخية ، يعمل على درس وتحليل تراثنا ونشره وربطه بحاضرنا وتطلعاتنا المستقبلية ، وتسهيل سبل احداث جمعية علمية تاريخية في القطر .
- ٧ - توجيه الشكر والامتنان العميق لسيادة الرئيس المناضل حافظ الأسد ، رئيس الجمهورية العربية السورية ، لما يوليه من اهتمام ورعاية للعلم والعلماء ، وبخاصة لتاريخ الوطن العربي ، وللسيد وزير التعليم العالي الدكتور كمال شرف لرعايته لهذه الندوة .

دراسات تاريخية ، ٣٥ و ٣٦ ، اذار - حزيران ١٩٩٠

الصفحة

فهرس الموضوعات

- * أضواء على نشوء وتطور الملكية الخاصة في لبنان - دراسة في المنهج،
مسعود ضاهر ، ١٧
- * الملكية الخاصة للأرض في مصر - النشأة والتطور ، ١٨٣٧-١٨٩٩ ،
عاصم الدسوقي ، ٣٥
- * نظام ملكية الأرض في بلاد الشام وأثاره الاقتصادية والاجتماعية
١٨٣١ - ١٩١٤ ، د. عبد العزيز عوض ٥١
- * المواجهة الاقتصادية مع الصهيونية - التمسك بملكية
الأرض ١٨٨٢-١٩١٩ ، د. خيرية قاسمية ٥٩
- * الفئات الاجتماعية وملكيت الأرض في بلاد الشام في الربع الأخير من
القرن السادس عشر ، د. عبد الكريم رافق ، ١١١
- * تطور الملكية الزراعية في إحدى قرى جبل لبنان (من خلال وثائق
أصلية) ، عبد الله سعيد ١٤٥
- * ملكية الأرض والعلاقات الزراعية في بلاد الشام في النصف الأول من
القرن التاسع عشر ، د. يوسف نعيسة ، ١٦١

الصفحة

- ١٧٧ * الغيل المبارك - نظام الري والتنظيم الاجتماعي في وادي زهر باليمن
خلال القرون الثلاثة الأخيرة ، د. مارتا مندي ،
- ٢١٧ * اشكالية ملكية الارض وأثرها في التحول الاقتصادي والاجتماعي في
مجتمع صدر الاسلام ، د. الحبيب الجنجاني ،
- ٢٥ * الاراميون والملكية العقارية في المجتمع الارامي في القرن الخامس ق.م
من خلال وثائق آرامية ، د. محمد حرب فرزات ،
- ٢٤٣ * الحيازة الزراعية وآثارها في مجتمع بلاد الهلال الخصيب خلال عصر
الممالك القديمة ، د. علي ابو عساف ،
- ٢٥٧ * الارض والانسان في الالامخ في القرنين الثامن عشر والخامس عشر
ق.م ، د. فيصل عبد الله ،
- ٢٧٧ * ملكية الارض في عهد حمرابي ، د. عيد مرعي
- ٢٨٣ * وقفة تاريخية نقدية عربية مع مقولة اسلوب الانتاج الاسيوي ،
د. نجاح محمد

دراسات تاريخية

مجلة علمية فصلية محكمة

تعنى بالدراسات حول تاريخ العرب

تصدرها لجنة كتابة تاريخ العرب بجامعة دمشق

رئيس جامعة دمشق (رئيسا) ، رئيس قسم التاريخ بجامعة دمشق ،
د. خيرية قاسمية ، د. شاکر الفحام ، د. عادل زيتون ، د. عادل عوا ،
د. عبد الكريم رافق ، د. محمد حرب فرزات ، محمد محفل ، ناظم كلاسي ،
د. نبيه عاقل .

DIRASAT TARIKHIYYAH

Revue historique trimestrielle

S'interesse a L'histoire des Arabes

Publiée par la Commission de Redaction de l'Histoire des Arabes

Directeur : Chaker Fahham

Redacteur en chef : Nazem Kallas

11e année, No 35 - 36, Mars - Juin 1990

